

جاک دروز

التاريخ لعوام للاشتراكية

من ١٨٧٥ إلى ١٩٤٥

المجلد الثالث

ترجمة
الدكتور أنطون محصي

جاک دروز

التاريخ لعام للاستراكية

نبريق

من ١٨٧٥ إلى ١٩٤٥

المجلد الثالث

ترجمة
الدكتور أنطون محصي



منشورات وزارة الثقافة

في الجمهورية العربية السورية

دمشق ٢٠٠١

Jacques Droz

Histoire

Générale du socialisme

3

DE 1875 A 1945

التاريخ العام للاشتراكية : من ١٨٧٥ إلى ١٩٤٥ = Histor

Generale du Socialisme / جاك دروز؛ ترجمة أنطون حمصي . -

دمشق : وزارة الثقافة ، ٢٠٠١ . - ج ٣ ؛ ٢٤٤ سم . -

(دراسات فكرية ؛ ٤٧).

١ - ٣٣٥ د ر و ت ٢ - ٣٢٠ د ر و ت ٣ - العنوان

٤ - العنوان الموازي ٥ - دروز ٦ - حمصي ٧ - السلسلة

مكتبة الأسد

الإيداع القانوني : ع - ٦٢٩ / ٤ / ٢٠٠١

دراسات فكرية

«٤٧»

المدخل

الواقعة المسيطرة في تاريخ الاشتراكية بين الحربين كانت، بالتأكيد، بناء دولة اشتراكية، الاتحاد السوفياتي، شكلت، بالنسبة للعالم المعاصر، موضوع رعب أو إعجاب. والواقعة التي شكلت مفاجأة هي أن الاشتراكية قد تجسدت في الدولة الأوروبية الكبرى التي كان اقتصادها والتعليم فيها الأشد تخلفاً. فقد اقتضى الأمر أن يبني الاتحاد السوفياتي "الاشتراكية في بلد واحد" وذلك في محيط بالغ العداء وبوسائل مادية وأطر كانت عدم كفايتها حلية للعيان. إلا أنه ولد، بفضل تضحيات بشرية هائلة، نموذجاً لمجتمع لم يقتصر أمره على كون وسائل التملك الفردي لعمل الآخرين قد ألغيت وعلى كون الرخاء الشخصي، فيه، يتوقف على الازدهار العام، بل إن قبول انضباط جماعي كان نامياً فيه إلى أعلى الدرجات. ومن المؤكد، بسبب الماضي السريري لروسيا والشروط التي أنضج، ضمنها، النظام الشيوعي وانعدام كل ديمقراطية سياسية في الأصل، أن النمو الاقتصادي والسياسي للبلد قد ترافق بأشد أشكال السلطة الاستبدادية إيلاماً. فقد تلت ديكتاتورية ستالين أخطار وحرائم ارتدت ضد الاشتراكية نفسها. إلا أنه من المهم فصل الظاهرة الستالينية، المحدودة في الزمان والمكان، عن التجربة الاشتراكية السوفياتية التي تعني انبثاق عالم جديد.

على هذا النحو، على الأقل، فهمت الثورة الروسية من جانب فئة كبيرة من الذين كانوا يتوقنون، غداة الحرب العالمية الأولى، إلى تعطيم أغلال العالم الرأسمالي: ونظرة الأمل هذه الموجهة نحو روسيا بوصفها بطلية

الثورة العالمية هي التي سمحت للبلاشفة المقتنعين، هم أنفسهم، آنذاك، بأن روسيا لن تستطيع بناء الاشتراكية ما لم تمتد ساحة الثورة إلى أوروبا كاملة بإقامة هذه الأئمة الثالثة التي أنشئت عام ١٩١٩ ونظمت عام ١٩٢٠ والتي كان هدفها أن تجمع حول روسيا السوفياتية حملة الأحزاب الشيوعية الأوروبية المدعوة إلى أن تكون رأس حربة الثورة العالمية وإلى تأمين حماية الاتحاد السوفياتي المهدد من عالم من الأعداء عندما تبين أن هذه الثورة غير محتملة الوقوع. وهكذا خلق الكومنترن المكرس لتزويد الأحزاب الشيوعية الأوروبية بالتوجيهات وضمنان تنفيذها. وأدت النظرية الستالينية حول بناء "الاشتراكية في بلد واحد" إلى المماهة الكاملة لأمن الدولة السوفياتية بمصالح الثورة العالمية، وبالتالي إلى إخضاع مصالح الحركة في كل بلد لمصلحة الدولة في الاتحاد السوفياتي على اعتبار أن التنظيم "الأحادي" للشيوعية العالمية هو الهدف الذي يجب بلوغه. وبالمقابل، كان يجب على الاتجاهات المتنوعة للسياسة السوفياتية، وكذلك على معارك النفوذ بين سادة الكرملين، أن ترتد، سريعاً، على الحياة الداخلية للأحزاب الشيوعية الوطنية.

تاريخ الاشتراكية في فترة ما بعد الحرب مباشرة محدد بنوعين من الوقائع متناقضين ظاهرياً: التوطد غير المتوقع للثورة السوفياتية التي نجحت في الانتصار على "الجيوش البيضاء" بفضل تضحيات منهكة، وهو انتصار جعل من روسيا قلة الأنظار الثورية في كل بلدان أوروبا. وهناك، من جهة أخرى، فشل الحركات الثورية في أوروبا نفسها، سواء أدار الأمر حول عمرد برلين السبارتاكي الذي قُتل، خلاله، روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنشت أم حول جمهورية المجالس في بافاريا، أم حول الحكومة الشيوعية التي أقامها بيلاكسون في بودابست. هل يجب نسبة ضروب الفشل هذه إلى "عدم نضج الطبقة العاملة"، أم إلى "خيانة" القادة

العمالين، أم إلى اعتماد تنظيم من نموذج "بلشفي" داخل الأحزاب اليسارية؟ وأخيراً، فهل هذه هي الواقعة: فني كل الدول المصنعة في أوروبا الغربية والوسطى، استعادت بنية المجتمع الرأسمالية قواعدها المتينة حتى لو كانت قد أرغمت على جعل نظام سيطرتها أكثر ديمقراطية، وحتى لو كانت الحركة العمالية قد حصلت على تنازلات هامة بصدد السياسة الاجتماعية. وبكلمة موجزة، لم تقع الثورة الاشتراكية الأوروبية التي كان لينين يتوقعها. ومن هذا التبين لكون المهل قد غدت، إذ ذاك، ضرورة لاتتصار حلول الاشتراكية جاءت كرامة لينين الشهيرة: "المرض الطفولي للشيوعية، اليسارية" التي كتبها في نيسان ١٩٢٠ والتي تقول أنه قد تبين أن من الضروري جعل الأحزاب الاشتراكية الموجودة حلفاء محتملين وحذرها إلى هذه الأهمية الثالثة التي كانت ما تزال غير رسمية وأنشئت في موسكو في العام السابق. وعندما توارد على موسكو، في مؤتمر المندوبون الأجنب، قدمت إليهم الشروط الإحدى والعشرين التي كان يجب أن يقبلوها من أجل أن يكون ممكناً قبولهم في الأهمية: فقد كان يجب على الأحزاب الجديدة التي سميت، منذ ذلك الحين، "شيوعية" أن تبعد العناصر الإصلاحية وتخضع لهذا الانضباط الحديدي الذي كان، على وجه الدقة، قد فاقهم خلال الأشهر السابقة. وزاد في حسن تقبل نداء السوفييات أنه لم يكن قد بقي، على أثر المحن السابقة، لدى كثيرين، من أمل إلا في تعاون وثيق مع القوة السوفياتية الجديدة. وعندما عاد المندوبون الذين تأثروا بما رأوه في روسيا إلى بلادهم، اختاروا قبول الشروط الإحدى والعشرين حتى لو كانت متناقضة مع تقاليد الحركة العمالية الأوروبية. وهكذا، فني مؤتمر هال (تشرين الأول ١ٹ٢٠)، قررت أغلبية الاتحاد الاشتراكي الشعبي الديمقراطي، الجناح اليساري للاشتراكية الديمقراطية أن تنصهر مع الحزب الشيوعي الألماني الذي كان قائده، بول ليفي، قد أتى على الانفصال عن عناصره اليسارية وأصبح،

بذلك، حزباً جماهيرياً. وفي مؤتمر تور (كانتون الأول ١٩٢٠)، أيدت أغلبية قوية يقودها كاشان وفروسار قبول الشروط الإحدى والعشرين التي رفضها رجال مثل بلوم ولونغيه. وفي ليفورنو (كانتون الثاني ١٩٢١)، أخيراً، أسس غرامشي وبورديغا، في وجه سيراني الذي نجح في الحفاظ على وحدة الحزب الاشتراكي، حزباً شيعياً انضم إلى الأمية الثالثة. فالانشقاق أنجز إذن. وكانت الأمية الثالثة، على ما بدا، قوة كبيرة في وجه الأحزاب القديمة: فقد كان لها في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وكذلك في النروج وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، أحزاب جماهيرية شرعية، وفي فنلندا وبولونيا مجموعات غير شرعية تشكّلها أضيّق فضلاً عن ذلك.

إلا أنه لا ينبغي لنا أن تساورنا الأوهام حول كفاية هذه التشكيلات الجديدة. فسواء أكانت هذه الأخيرة قد خلقت بسبب ظروف مناسبة على نحو خاص، أم كانت "عارضاً في التاريخ"، وهو ما أمكن الرهان عليه في فرنسا حيث لم يكن الفشل في الانتخابات التشريعية وفي إضرابات ١٩٢٠ يدع أمام الموليتاريين ملاذاً آخر خلافاً تعاون وثيق مع روسيا السوفياتية، أم تجاوبت، على العكس من ذلك، مع الوعي العميق للجماعات التي شوشتها عنحة الحرب وثورة أكتوبر، وسواء أكان الانضمام إلى الأمية الثالثة عاطفياً أم عقلياً، فإن هناك أمراً مؤكداً هو أنه لم تكن لأعضاء الأمية الثالثة الجدد سوى معرفة ضعيفة جداً للينينية والاتحاد السوفياتي عامة، خالطين غالباً نظرية السوفييات مع تصورهم الخاص النقابي والموضوي للحركة العمالية. وغالباً ما حملت الأحزاب الشيوعية الجديدة طابع الأحزاب التي خرجت منها ولا يمكن، بأية درجة، أن تعد أحزاباً بلشفية. فقد قدر هؤلاء الشيوعيون، وهم رجال من أصول سياسية واجتماعية متنوعة جداً غالباً، إمكانية نوع من التوفيقية يوفق بين تعليم الثورة السوفياتية وممارستهم النضالية. ومن هنا جاءت الخيالات

الخطيرة التي كانت خييات بحالس السوفيات اعتباراً من ١٩٢٠. وقد برهن فشل الإضراب العام في الساكس، في آذار ١٩٢١، واستحالة تطوير الشيوعيين، في تشرين الأول ١٩٢١، لحركة ثورية في ظروف كانت، مع ذلك، مناسبة على أن ألمانيا التي كان السوفيات قد علقوا عليها، لزمّن طويل، أملهم لن تكون نقطة انطلاق الثورة الأوروبية.

إن تاريخ العالم الشيوعي مرتبط، منذ انشقاقات ١٩٢٠-١٩٢١، ارتباطاً وثيقاً مع تاريخ الكومنترن الذي كان، هو نفسه، يتوقف، بصورة متزايدة الحصرية، على إرادة ستالين. ونجم عن ذلك أن القادة الروس أخذوا لأنفسهم حق استخدام الأحزاب الوطنية كأدوات للسياسة الخارجية السوفياتية دون اعتبار للحاجات الخاصة لعمال مختلف الدول الرأسمالية. ومواء أدار الأمر حول شعار "جبهة بروليتارية واحدة" الذي أطلق عام ١٩٢١ لمواجهة الخطر الرجعي مباشرة ولكنه استخدم، فعلاً، لفصل القاعدة الاشتراكية عن قادتها، أم دار، اعتباراً من ١٩٢٣-١٩٢٤، حول "بلشفة" الأحزاب الشيوعية المطهرة بصورة صارمة والخاضعة، من وجهة النظر التنظيمية كما من وجهة النظر العقائدية، لانضباط صارم بمبادئها بالحزب السوفياتي الكبير، أم دار، في النضال الثوري في الصين، حول التعاون المفروض على الشيوعيين مع الغو-مين-دانغ والبورجوازية الوطنية، أم، عام ١٩٢٨، في مطلع ما أسماه ستالين "الفترة الثالثة"، حول تجميع الأحزاب الشيوعية حول الاتحاد السوفياتي المهدد من الدول الرأسمالية وإطلاق عقيدة "طبقة ضد طبقة" بمهاجمة "الاشتراكية الفاشية" بوصفها الحليف الإمكان للبورجوازية، أم، على العكس من ذلك، كما كانت الحال عام ١٩٣٤، حول دعوة الأحزاب الشيوعية نفسها إلى أن تتفق مع الاشتراكيين على أساس برنامج يضع النضال ضد الفاشية في المقام الأول، فإننا نجد، في هذه

المواقف المتناقضة غالباً، الأطوار المختلفة للسياسة الداخلية السوفياتية: التحلي عن شيوعية الحرب وإقامة النيب، النضال ضد تروتسكي والمعارضة اليسارية، الاتفاق المؤقت مع بوخارين، وضع الخطة الخمسية الأولى وسياسة التصنيع، المخاوف العظمى التي أثارها، لدى ستالين، صعود الخطرية وإعادة عسكرة ألمانيا. والواقع هو أن بلشفة الأحزاب الوطنية كان، في الدرجة الأولى، "ستلنة". فكل العناصر التي كانت قابلة لمقاومة الضغط السوار من الكرملين، بمنية كانت أم يسارية، "انتهازية" أم "قوية"، استبعدت بصورة منظمة. وبالمقابل، تحولت الثقة بدولة الثورة إلى أسطورة عصمة الاتحاد السوفياتي وقائده العبقري. وقد كبرت تبعية أحزاب أوروبا الغربية والوسطى للحزب الشقيق بالقدر الذي كانت تزول ضمنها حياتها الداخلية ووعيها لذاتها اللذين أفنهما نمو البروقراطية وعبادة الشخصية. هل كانت نتائج هذه السيطرة على الأحزاب الشيوعية سلبية بكاملها؟ لا شك في أنه ستخرج من هذه المحن روح نضالية قوية جداً. ولكن النتائج كانت، في حينها، كارثية: ففي فرنسا، لاقت الشيوعية، في انتخابات ١٩٢٨ و ١٩٣٢، تراجعاً أخرجها، عملياً، من اللعبة السياسية. وفي ألمانيا، كانت الهوة التي لا يمكن اجتيازها التي خلقت بين العمال الاشتراكيين الديمقراطيين والعمال الشيوعيين أحاد أسباب مجيء الاشتراكية- القومية. فقد بدا الشيوعيون غير قادرين على تحليل الظاهرة الفاشية التي عدوها الشكل الذي اتخذته، في القرن العشرين، نضال الرأسمالية ضد حركة العمال الثورية، الاختلاجة الختامية للعالم البروجوازي الآخذ في الانحسار: وهذه أطروحة غالباً ما استعبدت واستعدها، أيضاً، لدى المؤتمر السابع للألمية، ديمتروف ولم توضع موضع المسألة، داخل الأحزاب الشيوعية، إلا من جانب عقول نادرة جداً مثل أوغست روزنبرغ وأوغست تالهلمر، وغرامشي بالطبع، ولكن أفكارهم لم تعرف لدى معاصريهم.

كان تحول الشيوعية إلى تيار دولي يسيطر عليه الكومنترن والديكتاتورية التي فرضها، في مختلف الأحزاب، ستالين معصوم عن الخطأ أصل وجود أفعال قوية استطاعت اتخاذ أشكال متنوعة ولكنها التقت في إدانة النظام البروقراطي الذي تبنته روسيا البلشفية. ومهما تكن الأسباب، فقد أمكن أن نشهد في الاتحاد السوفياتي، وذلك منذ بدايات الحرب الأهلية، تباطؤاً في الديمقراطية العمالية ونمواً لجهاز متميز عن العروليتاريا احتذب إليه كلية السلطة السياسية واحتكر إدارة الاقتصاد وأعداد، إلى المشروعات، تملسلاً وانضباطاً مفروضاً من أعلى. وفي روسيا بالذات، اصطدمت إقامة سلطة الدولة بـ "المعارضة العمالية" التي احتجّت، مع شليابينيكوف، على دخول عناصر غريبة عن العروليتاريا وعن روح الاشتراكية. وهذه الحالة الذهنية التي نلقاها في ثورة ماخو القريبة من الفوضوية في أوكرانيا لم تكن غريبة عن انتفاضة كرونستادت. ولكن مجموعة أوردينه نيروفر (النظام الجديد) الإيطالية التي أسسها غرامشي في تورينو أرادت، حتى قبل هذه الأحداث، تركيز العمل الثوري في جان المصنع أو مجالسه التي كانت جماهير العمال قد خلقت، داخلها، الخلايا العديدة لدولة المستقبل العروليتارية بالإرادة الذاتية الاقتصادية والسياسية. وقد غدت العقيدة "المجلسية" المستلهمة من بعض تصورات روزا لوكسمبورغ ومن الاتحاد الصناعي العالمي الأمريكي أحد المظاهر الكبرى لفكر اليسار المتطرف الأوروبي. وعندما أراد الكومنترن إقناع الراديكاليين بالتخلي عن مواقفهم المعادية للبرلمانية من أجل أن لا ينزلوا عن الجماهير، وصل الأمر بالمنحرفين الهولنديين باتكوك وغورتر، منذ وقت مبكر، إلى وضع وجود حزب بروليتاري، بالذات، موضع مساعلة، كما أن بعض الشيوعيين الألمان، حول كايد، قلروا أن المجلس تستطيع أن تشكل بنية مناسبة للنضال من أجل الاشتراكية. وبفسر ما كان النظام السوفياتي يتعد عن أهدافه الأولية، كان النقد حيال الأشكال التي اتخذها

الماركسية في روسيا يغلو أشد حدة: ففي نظر كارل كورش الذي فصل
مين الحزب الشيوعي الألماني عام ١٩٢٦، لم تكن الدولة الستالينية،
جملة، سوى البوتقة التي تنضج فيها "الرأسمالية ثانية" في خدمة طبقة
حاكمة جديدة. وهو ما يضيف ولهم رايخ إليه أن القمع الجنسي
الممارس في مجتمعات الاستغلال في طريقه إلى ولادة أخلاقية قمعية
تشارك في أخلاقها الرأسمالية والستالينية (ب. سوربي). وفي المعارضة
اليسارية للستالينية، لعب تروتسكي الذي طرد من الاتحاد السوفياتي عام
١٩٢٩، دوراً راجحاً: فإذا كان مسلم بأن هذه الدولة تبقى، على الرغم
من تشوهاها، دولة عمالية، وبالتالي حديرة بالدفاع عنها، فإنه يحلل
البيروقراطية الروسية كظاهرة انحطاط "تروميدي" ثم كرائدة "بونايرتية"
في الأمة العروليتارية. وبداله أن الأحزاب الشيوعية، سواء أكانت، كما
في ألمانيا، قد لعبت لعبة الفاشية برفضها القاطع لكل اتفاق مع
الاشتراكية الديمقراطية أم كانت قد انحزلت، بعد ذلك، النضال ضد
الفاشية إلى مجرد تحالف ديمقراطي مع الأحزاب اليسارية، قد برهنت،
جميعها، على عجزها عن مواجهة مهمات زمانها. وسوف يعهد
تروتسكي، بعد أن تردد طويلاً، إلى أهمية رابعة بالدفاع عن مصالح
البروليتاريا. وسوف يمضي أتباعه أبعد من ذلك: فسوف يقلر برونو
ريزي، في كتابه **بهرطة العالم**، أن مجتمع الاستغلال الجديد أشد قمعاً من
المجتمع البرجوازي نفسه: فالعمال الخاضعون لسيطرة دولة تحتكر
استعمال وسائل الإنتاج وتملك كل أدوات القمع لم يعودوا، وقد قيد
بعضهم بالمشروع ونفسي الآخرون إلى مقاطعات بعيدة، سوى
"بروليتارين يبيعون قوى عملهم في سوق". ويعرف م. شاشتمان **(الشهوة
البيروقراطية)**، كذلك، النظام الروسي بوصفه "جماعة بيروقراطية" لا

تعمل إلا من أجل استعبادها عن طريق استبعاد المجتمع، وهو ما يشهد عليه اتساع النظام الاعتقالي الستاليني.

وحيال العالم الشيوعي، يبرز الذين ظلوا أوفياء للأيدئولوجية الاشتراكية- وسرعان ما أصبحوا الأغلبية- موقفهم بتأكيدهم أن زعزعة الرأسمالية على أثر الحرب العالمية الأولى ليست، حملة، سوى أمر مؤقت، وأن البلشفية ليست، تحت قناع الماركسية، سوى شكل من البلانكية، وهي تبصر عن "إرادية طوباوية" تغتصب التاريخ، وأن العوليتاريا لا تمتلك الوسائل ولا الإرادة من أجل تولي مهمة قيادية وأن دور الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية هو إفهامها أن النضال من أجل الاشتراكية ستكون عملية تحتاج إلى نفس طويل. وفضلاً عن ذلك، فيحسب أن نصترف أن طموحات الاشتراكيين كانت معتلة ونتائجهم محدودة. فلم يحدث، قط، إلا في اسكتلندا حيث أصبح الاشتراكيون الديمقراطيون أهم الأحزاب في بداية الثلاثينات، أن استطاع هؤلاء، بفضل تحالف مع الزراعيين، السمر بالتشريع نحو دولة الرفاه هذه التي ستكون نصح منتصف القرن، تمّ ذلك دون زعزعة قواعد الرأسمالية. ولكن العمال لم يستطيعوا، في بريطانيا التي تولوا الحكم، فيها، مرتين، عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٩ أن يلهموا تشريعاً ذا طابع اشتراكي ولا أن عسوا ، جدياً، امتيازات الطبقة الحاكمة. أما بالنسبة إلى أقوى هذه الأحزاب، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذي كان عليه أن يقود ثورة تشرين الثاني ١٩١٨، فإنه لم يفكر، قط، في إدخال إصلاحات بنوعية في المجتمع الألماني لفرط انشغاله عن ذلك بحماية نفسه من التهديدات التي كانت تشكلها، في نظره، البلشفية وتكوين جهة مشتركة ضلها مع الإدارة القديمة المدنية والعسكرية بحيث انتهت الثورة الألمانية بتحويل ملكية هوهنزلرن إلى جمهورية بورجوازية قدم الاشتراكيون الديمقراطيون، فيها، بوصفهم المدبرين المسؤولين. وبصورة عامة، لم يقدم الاشتراكيون

تحليلاً مديداً لأزمة ١٩٢٩ الاقتصادية لافتناعهم بأن ظهور "اقتصاد منظم" يصحح قوانين الرأسمالية العمياء كان يشكل نوعاً من مرحلة نحو الاشتراكية: وتلك صيغة كانت تسور، في الممارسة، فعوداً تاماً عن النشاط. وكان أبرز للنظرين الاشتراكيين بين الحربين، النمساوي أوتو باور، يقدر أن الثورة ممكن أن تجري على أسس تحويل اشتراكي تدريجي لوسائل الإنتاج يحول، بشكل غير محسوس، الملكية الخاصة إلى ملكية تديرها الدولة، ولم يكن يعترف بالعنف إلا على صورة دفاعية إذا أقدمت البرجوازية على السلس بالحريات العمالية. وعلى غرار الشيوعيين، قلل الاشتراكيون من أهمية الفاشية التي اختزلوها، أولاً، إلى واقعة هامشية مرتبطة بالاقتصاد المتخلف في بعض البلدان الأوروبية وفسروها، فيما بعد، عندما امتدت إلى ألمانيا والنمسا، كنتيجة لأزمة ١٩٢٩ التي أرغمت رأس المال الكبير على ممارسة ديكتاتورية إرهابية حيال المنظمات العمالية وأثارت لدى الطبقة الوسطى المهددة بالتحول إلى بروليتاريا ردود فعل لاعقلانية وبأساً أعمى. ولكن هذه الملاحظة نفسها لم تخرج الاشتراكيين من موقف الانتظار. ولا شك في أن هنري دومان، مؤلف *ما وراء الماركسية*، (١٩٢٧) هو، وحده، من حاول صياغة تصور جديد للاشتراكية كان يريد منه أن يعيد الاعتبار إلى القيسم الأخلاقية. وبما أنه لم يعد مشغولاً بالوصول إلى العمال اليدويين الذين كان عددهم ينخفض على أثر عقنة الطرائق الصناعية، بقدر ما كان مشغولاً بالوصول إلى بروليتاريا "الياقات البيضاء" التي كانت فريسة سهلة للفاشية، فقد طور برنامج اقتصاد مختلط في قطاعين، أحدهما حر والآخر مومم، ولكن كليهما خاضعان لخطّة عمل، وهو برنامج لاقي بعض الصدى، لا في بلجيكا التي كان أصل دومان يعود إليها فقط، بل في فرنسا، خاصة في الأوساط الإصلاحية في الاتحاد العام للعمل. ولكن أفكاره لم تطبق، عملياً، قبل الحرب، في أي بلد. فقد اقتضت الأحزاب

الاشتراكية الديمقراطية التي أسنختها وأزعجتها المحرمات التي كان الشيوعيون يصونها عليها، على الرغم من لفظيتها الثورية، على اللعبة البولمانية ولم تقدم في أي مكان بديلاً للجماهير اليائسة التي كانت ترى أن العمل العنيف، وحده، كان يستطيع توليد حل لصعوباتها. وهكذا شهدت، دون أن تحاول تعبئة الجماهير، تدمير قلعها في بروسيا، ثم حلول الاشتراكية- القومية، كما عبأت في النمسا، متأخرة أكثر مما ينبغي، ضد الديكتاتورية البولفسية، بروليتاريا كانت خائبة الأمل من جراء تفهقات ثابتة ومحبطة.

إذا كان استمرار انقسام العالم العمالي إلى كتلتين كبيرتين متعاديتين حتى ١٩٣٤، قد سمح للفاشية بغزو مكانة راجحة في أوروبا دون صعوبة، فقد كان على تقاقم الشر أن يخرج، على الأقل، إذ ذاك، محاولة تقوم: فقد كانت سنوات ١٩٣٤-١٩٣٦ سنوات أنشاق الجبهة الشعبية. إن كون هذا المنعطف في مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان المخرض على هذا الاتجاه الجديد مطابق لمصالح الاتحاد السوفياتي الذي أرغم، بعد وصول هتلر، على إعادة النظر في سياسته الخارجية أمر لا يمكن أن يكون موضع شك، وليس موضع شك، كذلك، أن الأهمية قد فرضت قرارها في نهاية المطاف. إلا أنه لا يقل عن ذلك صحة أن قسماً كبيراً من الرأي العام العمالي كان يتمنى المصالحة بين الاشتراكيين والشيوعيين بحرارة وأنه أمكن لبعض القادة الشيوعيين، ومنهم مورييس توريز، أن يراهنوا، على مستوى إنضاج السياسة الجديدة، على بعض الخلافات في صميم الكومنترن الذي لم يكن كتلة دون صلوع. ومهما يكن من أمر، فإن الجبهة الشعبية ظلت تجربة مقصورة على فرنسا وأسبانيا. فعلى الرغم من تدخل شخصيات بارزة، مثل كريس ولاسكي، اصطدمت، في إنكلترا، بفيتو حزب العمال، ولم يكن من

السهل، أبداً، الحصول من المهاجرين السياسيين أن يتخللوا عن خصوصياتهم القديمة. إلا أنه كان على الجبهة الشعبية أن تطبع بعمق تاريخ الحركة العمالية الفرنسية: فعلى أثر انتصار أيار ١٩٣٦ الانتخابي الذي أحرزته اتحاد أحزاب اليسار الفرنسي الثلاثة الكبرى، اتحاد الشيوعيين والاشتراكيين والراдикаليين، استطاعت الحكومة التي ترأسها ليون بلوم أن تحصل، في مناخ اجتماعي عكسته الإضرابات واحتلال المصانع، على مزايا مادية ضخمة (قانون الأربعين ساعة، العطل المدفوعة الأجر، اتفاقيات جماعية) كرمتها اتفاقيات مائتين دون أن تكون الرغبة الجلية في التغيير قد عنت، على كل حال، بالنسبة للجمهور، إرادة ثورية. وفي أسبانيا حيث اتخذت الحركة المطالبة أشكالاً أقسى زادت في حدة الكراهيات ضد الكهنوت، وصلت الجبهة الشعبية إلى هياج فلاحى واسع. ولكن الأمر كان يدور حول نار من قش كان سقوطها سريعاً. وفي فرنسا التي ورثت، فيها، الحكومة ماضياً ثقيلاً، اقتصادياً وتقديماً والتي جرى، فيها، تخفيض الفرنك متأخراً وغير كاف، لم يكن هناك من شك في أن أسبوع الأربعين ساعة جعل هوضاً اقتصادياً كان متوقفاً بفضل ارتفاع القدرة الشرائية لدى العمال أمراً صعباً. وأضيف إلى الصعوبات المادية انقسام العقول حول المساعدة التي يجب أن تقدم للجمهورية الأسبانية المهتدة، منذ تموز ١٩٣٦، من جانب ثورة مضادة فاشية: ففي حين قدر الشيوعيون وبعض الاشتراكيين أن من المناسب تقديم المساعدة للجمهوريين بالسلاح، أيد ليون بلوم سياسة عدم التدخل تحت تأثير الضغوط البريطانية وتحفظات الراديكاليين المزدوج. والتميز الذي أجراه بين "الغزو" و"ممارسة" السلطة حدث عمله بأضيق حدود الشرعية مسيئاً ردود فعل حادة في حزبه بالذات حيث ظن بعضهم، غداة أيار ١٩٣٦، أن "كل شيء ممكن". وحين تفككت الجبهة الشعبية وسقطت تحت تأثير الهجوم المضاد للقوى المحافظة، عاد العالم العمالي إلى انقساماته: فقد

قسمت مسألة مقاومة المقاومة الأذهان بين الذين رأوا، على غرار الشيوعيين، أن ميونيخ شكلت استملاً تقيلاً بتاتجه والذين - كانوا كثيرين في الحزب الاشتراكي - كانوا يظنون عداهم التقليدي للشيوعية بدعوة سلمية راسخة، حقاً، رسوخاً عميقاً في الفكر الاشتراكي الفرنسي. فحالة تفسخ معنوي هي، إذن، الحالة التي قاربت، ضمنها، أحزاب اليسار الفرنسي الحرب العالمية الثانية. وفي أسبانيا، لم تكن التعارضات أقل حدة، وكانت، بالتأكيد، أشد مأساوية: فإذا كانت الألفية الدولية قد شكلت إنجازاً فريداً في الأهمية البروليتارية، فإن حرب أسبانيا كشفت التعارض العميق بين العناصر للتنمية إلى الفوضوية - النقابية التي كانت نافذة في كاتالونيا على نحو خاص والشيوعيين الذين رأوا من الضروري قهر الثورة، مؤقتاً، على الدفاع عن الدستور والذين زاد في كفاية تأثرهم كون الاتحاد السوفياني الدولة الوحيدة التي ساعدت، فعلياً، الجمهوريين الأسبان.

وجاء الميثاق الألماني - السوفياني لأب ١٩٣٩، في عالم اشتراكي منقسم حاداً، من قبل، حول الموقف الذي يجب تبنيه حيال الفاشيات، ليتفاهم بالتوترات، خاصة اعتباراً من الرهبة التي عرف، فيها، الكومنترن الحرب التي ستتبع بأها حرب "إمبريالية" وبدا الأمر المعطى للشيوعيين بعدم التدخل فيها لبعضهم أمراً "فهمه صعب والتسليم به أصعب أيضاً". وقد ألقى بالأحزاب في العمل السري. أما بالنسبة للاشتراكيين الذين كانت محاكمات موسكو قد قوت، من قبل، عداهم للشيوعية، فإن الميثاق الألماني - السوفياني بدا لهم تحريراً لحياهم ونزعهم السلمية اللذين كان هنري دومان يعر عن نفسه لصالحهما، صراحة، في بلجيكا.

وكان على الحرب العالمية الثانية أن تعدل تعديلاً عميقاً توازن القوى بين الشيوعية والاشتراكية. ففي البلدان التي سيحتدم، فيها، منذ ١٩٤٤ وعلى إثر انعدام الرد من جانب الدول الغربية، النفوذ السوفياني، كانت

الأحزاب الشيوعية في طريقها إلى الاستيلاء على السلطة عن طريق الجبهات الوطنية. وفي بلدان أوروبا الغربية تغلب الشيوعيون، مهما تكن الأخطاء التي اقترفت غداة الميثاق الألماني- السوفياتي، بفضل سعة التضحيات التي ارتضوها بسبب المقاومة، على العداء الذي تجلّى حيالهم قبل الحرب وغزوا دوائر واسعة من الرأي العام، خاصة في الأوساط المثقفة والشبيبة. وما هو أكثر من ذلك بكثير هو أن النضال ضد الفاشية أذكى لدى الشيوعيين أنفسهم قوة الشعور القومي إلى حد شوهد معه، خاصة على أثر حل الكومنترن عام ١٩٤٣، توطد الاعتقاد بأن هناك "طريقاً" فرنسية أو "طريقاً" إيطالية نحو الاشتراكية. ووجوب اغتيال الأحزاب الشيوعية في الجماعات القومية كان قناعة الشيوعي الأمريكي إيسرل براودر الذي أعلن، غداة مؤتمر طهران، أنه يمكن، من الآن فصاعداً، للشيوعية والرأسمالية أن تتعايشا سلمياً وأعلن حل حزبه الخاص الذي حلت محله رابطة سياسية شيوعية أمريكية (١٩٤٤). ولم يمر الاقتران بالمثل في أوروبا، ولكن الشاغل الرئيسي للقادة المسؤولين في الأحزاب الشيوعية كان، حقاً، بث "وعي قومي عال" في الجماهير التي تنبهم. ولكن، هل يكفي هذا التطور لتبديد الشكوك العميقة التي كان عقدان قد راكموها؟ إن رجلاً مثل ليون بلوم يرى أن لا شيء يمكن أن يجري دون الشيوعيين، ولكنه لم يثبت، أبداً، أنهم لا يبقون، في فرنسا، "حزب الخارج". وفي عام ١٩٤٤، رغب الاشتراكيون، حيال أنصار "وحدة العمل"، في أن يحافظوا على استقلالهم السياسي.

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد عدلت ميزان القوى في أوروبا، بين العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي، تعديلاً محسوساً، فإن الظاهرة كانت أبرز، أيضاً، في العالم خارج أوروبا حيث سيشهد تكون دولة شيوعية

كبرى ثانية، الصين وإرتسام منظورات تحرر اجتماعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإرادة الاستقلال القومي، خاصة في جنوب شرق آسيا.

إلا أن تقدم الاشتراكية السوفياتية أصبحت، بعد حرب ١٩١٤-١٩١٨، واقعة عالمية اصطدم، في كل مكان تقريباً، بمقاومات هامة، وكذلك بوزن تراث ثقافي واجتماعي لم يكن كثر من الشعوب للمستعمرة قد نجح، بعد، في تجاوزه.

والواقعة هي، أولاً، أن الأهمية الثالثة لم تتجسّد، قط، في صياغة عقيدة منطقية حول المعارك الاستعمارية. وكان الكومنترن قد أعلن، لدى مؤتمره الثاني، الدور الرئيسي الذي يجب أن يلعبه التحرر الوطني في الثورة العالمية. ومع ذلك، لم ير لينين أنه يستطيع قبول أطروحة الشيوعي الهندي روي الذي كان قد أكد أولوية ثورات الشرق على ثورات الغرب. وما هو أكثر من ذلك بكثير هو أنه كانت قد جرت، آنذاك، تصفية الحركة التي كان يقودها الثوري سلطان غالييف الذي كان قد ألح على دور "الأمم" الإسلامية البروليتارية. وهكذا فرضت نفسها، فضلاً عن عقيدة متركة جداً على أوروبا مبنية على المصالح المباشرة للاتحاد السوفياتي وترد إلى المستوى الثاني مبدأ "تقرير المصير" للشعوب ضحية الاستعمار. وهو ما لم يمنع، فضلاً عن ذلك، الكومنترن من إطلاق الأحزاب الشيوعية في النضال الاستعماري، لا سيما الحزب الشيوعي الفرنسي لدى حرب الريف، ومن أن يجمع في بروكسل، عام ١٩٢٧، مؤمراً للرابطة للعادية للإمبريالية كان هدفه التنسيق بين حركات التحرر الوطني والحركات الاشتراكية في البلدان الخاضعة للاستغلال الاستعماري. واعتباراً من "الفترة الثالثة" (١٩٢٨)، فرض الخط السياسي "تعميب" أحزاب شيوعية محلية عديدة جداً في فلسطين ومصر وسورية حيث لعب الدور الرئيسي في هذه السيرة الشيوعيون الفلسطينيون. ولكن الخط للعادي للإمبريالية تحطم بدوره حين اتجه

الاتحاد السوفياتي، اعتباراً من ١٩٣٥، نحو تشكيل جبهات شعبية وسعي، إذن، إلى تأييد الديمقراطيات الغريبة ضد الفاشية بثمن هو التخلي عن النضال ضد الاستعمار، ومضى إلى درجة قبول تعاون الشيوعيين مع الإدارات الاستعمارية: وهي سياسة كانت لها انعكاسات خطيرة على اعتبار أنها كان يمكن أن تؤدي، في المغرب خاصة، إلى القطيعة بين الحركات الاشتراكية والحركات القومية التي كانت تتور ضد الموافقة على الواقعة الاستعمارية.

وكان هناك عامل سلمي آخر: فقد كانت الاشتراكية، لزمن طويل، شأن الشعوب المستعمرة وتبدي، إذن، رغبة شديدة حيال المطالب الوطنية لصالح الاستقلال وتمسك بموقف فصل عرقي. وغالباً ما جرى الإستشهاد برسالة شعبة سيدي بلعباس الشيوعية في الجزائر التي كانت ترفض كل انتفاضة للجماهور المسلمة بوصفها "ارتداداً إلى مرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية سبق أن أدانها التاريخ". وقد بقيت الأحزاب الاشتراكية المشغولة بالمعركة المطالبة حيال السلطات الاستعمارية و"للتنفذين"، وخاصة في أفريقيا الشمالية الفرنسية، غريبة عن القضية الوطنية. وكانت الوقائع ناطقة على نحو خاص في جنوب أفريقيا الإنكليزية حيث وقف الحزب الاشتراكي، باستمرار، ضد انهيار الجماعتين وحيث أدانت الأهمية الثالثة الحزب الشيوعي الأكثر انفتاحاً على السود. فكيف نحب من كون المناضلين العماليين المحليين قد اتجهوا، في هذه الشروط، نحو القومية أكثر منهم نحو الأحزاب الاشتراكية؟ فحق وحداوية غارفي الأمريكية اتجهت منظمات جنوب أفريقيا السوداء. وفي المغرب، لم تدع الأرحية العربية سوى مكان ضيق للحركة الشيوعية التي لم تكن تستطيع، أبداً، أن تنمو إلا في وسط عملي تدعمها، فيه، نضالية نقابية قوية. وسوف تتعبد القومية، غداة انتصار الجبهة الشعبية، في الجزائر، في تيار النجمة الأفريقي الشمالي الذي

كان يقوده مصالي الحاج والذي تجنزه بقوة، في الجماهير البروليتارية للمسدن الكبرى. ولكن القوى التقليدية هي التي كانت تقود معركة الاستقلال في مراكش. والحزب الدستوري الجديد، البورجوازي الصغير، هو الذي كان يقود في تونس، النضال ضد الاضطهاد الاستعماري.

وتحارب تأثير الاشتراكية، أخيراً، طرق في التفكير وتقاليد عملية ترفض هذا المقتضى المساوي الذي تحمله الاشتراكية. وهذه الظاهرة محسوسة على نحو خاص في الهند حيث كان زعامة غاندي تعترض، عملياً، على استمرار أيديولوجيات جديدة، من جهة، وحيث تجعل رؤية العالم الذي ما زال يسيطر عليها نظام الطوائف وروح التسلسل الهندوسية الحية حداثاً لدى الطبقات الكادحة هذه الأخيرة كقيمة حيال مذهب اشتراكي، وتعترض قوة التضامات العمودية، من اللعلم إلى الخادم، هنا، تشكل وعي طبقي. وبصورة أعم، فإن النضال ضد السيطرة الرأسمالية المرتبطة بالإمبريالية الأوروبية يخضع الجماهير لمعتقداتها الدينية التقليدية التي تعاش، منذ ذلك الحين، كمجموعة قيم تسمح لها بالحفاظ على هويتها، على الصعيد الروحي على الأقل، ضد الغزو الاستعماري. وكان هذا الأمر محسوساً في العالم الإسلامي حيث بدأ احترام التقاليد القومية سوراً أيديولوجياً ضد كل تحول ثوري وسوف يستغل، بالتالي، ضد دخول الاشتراكية.

وسوف تظهر في أفريقيا السوداء مخاوف مشابهة: فالناطق بالإنكليزية بادمور والناطق بالفرنسية كوياتيه المرتبطان بحركة الوحدة الأفريقية واللذان لامسا، في برهة من حياتهما، الكومنترن عن قرب، هذان الاثنان رابا أن الماركسية يجب، على كل حال، أن تخدم أفريقيا وليس العكس، ورفضاً، كلياً، انصهار الثقافات الذي نادى به الاشتراكيون الغربيون. وبصورة مختلفة بعض الشيء، اصطدم إنشاء أحزاب شيوعية في أمريكا الجنوبية، في الدوائر المتقنة البورجوازية، بـ "الشعبانية" وهي مزيج من

اشتراكية زراعية وقومية هندية- أمريكية أكثر مطابقة بكثير لتقاليد
 الضمير وتستطيل، في القارة الأمريكية الجنوبية، بالمبادئ التي كانت قد
 هيمنت على ثورة ١٩١٠ للكسيكية.

وشرق آسيا هو للقسم الوحيد من الكرة الأرضية الذي نجحت، فيه،
 الاشتراكية، في فترة الحرب العالمية الثانية، أن تحقق اختراقها. وكان
 ذلك في نهاية نضال طويل: فقد اقتضى الأمر ثلاثين سنة من الحن من
 أجل أن يمكن، عام ١٩٤٤، إعلان الجمهورية الشعبية الصينية، في حين
 أن تبني التكتيك الذي أملاه السوفييت الذين كانوا يسعون، حصراً،
 وراء دعم بروتارييا المدن ونادوا بالتعاون مع البورجوازية القومية كان
 قد أدى، بين ١٩٢١ و١٩٢٧، إلى الكارثة. وألح ماوتسي تونغ على
 الطبقة الفلاحية التي سحقها قمع تاريخي سحق القدم. ونجح، بعد عن
 لا يمكن تخيلها، في نهاية "للمسيرة الطويلة"، في تثبيت أنصاره في الشأن
 سي. وقد سمحت له الحرب التي خاضها مع الكومنتانغ ضد اليابانيين
 بتنظيم هؤلاء الأنصار على أسس تعاون وثيق مع الجيش النظامي
 وميليشيات الدفاع الذاتي والسكان الفلاحين وتدريبهم على حرب
 العصابات وشن، بعد هزيمة اليابان، ضد الكومنتانغ، حرب التخريب
 الزراعي. ويعني انتصار ماوتسي تونغ النهائي، عام ١٩٤٤، توارد الحركة
 الفلاحية والحركة الوطنية. وعلى أسس هذا التوارد، تأسس "الخط
 الجماهيري" للشيوعية الصينية الذي فتح البلد لنوع من ديمقراطية خاصة
 بالصين، تشمل الفلاحين الفقراء والبروليتاريا العمالية والطبقات الوسطى
 والرأسماليين الوطنيين. وهكذا تحللت ماركسية "مصنفة" تعتمد قوماً
 الرئيسية على الأرياف وتتابع تحول الإنسان بالنضال اليومي وانفصلت،
 دون أن تقول ذلك، عن غودجها السوفييتي ولكنها تؤدي، هي أيضاً،
 على نطاق واسع، إلى تحرير الشعوب الآسيوية. وفضلاً عن ذلك، غدت
 في جنوب شرق آسيا حركات وطنية واشتراكية منظمة على أسس

"الجبهات الوطنية" الأوروبية تحولت ضد اليابان بعد أن قاتلت ضد الاستعمارية الأوروبية وسعت، مستندة بدورها إلى الطبقة الفلاحية المستغلة، عن طريق حرب العصابات، وراء استقلال بلدانها.

الجزء الحالي، كالجزيئين السابقين، يتخذ الدول إطاراً للدراسة تطوّر الاشتراكية والشيوعية في العالم.

وسوف يقدم القسم الأول منه تاريخ "الاشتراكية في بلد واحد"، الاتحاد السوفياتي. وسوف تدرس الاشتراكية، فيه، كنقطة انطلاق لبناء مجتمع جديد، من جهة، وكالمختبر الأيديولوجي لسياسة توسع في العالم من خلال الأمية الثالثة من جهة أخرى.

وسوف يدرس القسم الثاني للكفر للقارة الأوروبية أزمة الأحزاب التي تعلن انتماءها إلى الاشتراكية في حضور صعود الفاشية. وسوف يبين كيف ردت هذه الأخيرة، على التعاقب، بامتناء ما يتعلق ببريطانيا والبلدان الاسكندنافية، بين ١٩٢٤ و ١٩٤٠، إلى النفس أو إلى العمل السري. وسوف يصف، بتحديد موقعها في الحرب العالمية الثانية، انتمائها داخل حركات المقاومة.

وسوف يعيد القسم الثالث رسم تطوّر الاشتراكية خارج أوروبا، في الدومينيون البريطاني حيث تتخذ طابعاً ما زال قريباً من الأشكال الأوروبية، وفي العالم الإسلامي وأفريقيا السوداء، وأخيراً في الشرق الأقصى حيث ينضج تشكل دولة اشتراكية كبرى جديدة، الصين^(١).

والمؤلفون، كما في الجزئين السابقين، مسؤولون شخصياً عن الأحكام التي يطلقونها. ولن يفوت القارئ أن يلمس خلاصات في التفسير. ولكن ما بدا لنا أهم من التباينات - أينبغي علينا أن نكرر ذلك؟ - هو التعاطف

(١) أرجحت دواية الاشتراكية في القارة الأمريكية إلى الجزء الرابع من هذا الكتاب.

العميق الذي يلدونه، جميعاً، حيال الطبقة العاملة والحركة الأساوية التي
تخوضها من أجل تحررها.

الاتحاد السوفيتي

الجزء الثالث — القسم الأول

من ١٨٧٥ إلى ١٩١٨

الفصل الأول

بناء مجتمع اشتراكي: الاتحاد السوفياتي^(١)

"عشرة أيام هزت العالم": عبارة جون ريد هذه تبادر إلى الذهن بصورة طبيعية جداً عندما يذكر تاريخ إمبراطورية القيصرية القديمة بعد ١٩١٧. فبين الحربين العالميتين، وضعت الأسس الاقتصادية والاجتماعية لاشتراكية جماعية على مرحلتين تقابلان "شيوعية الحرب" (١٩١٨-١٩٢١) والثلاث خطط الخمسية الأولى (١٩٢٧-١٩٤١) تفصل بينهما الوقفة النسبية للسياسة الاقتصادية الجديدة، النيب (١٩٢٢-١٩٢٧). فترة البناء غير الكاملة لبناء نظام جديد هذه- أول تجربة للاشتراكية على نطاق دولة كبيرة- التي شوهدتها، بعد ١٩٣٤، الديكتاتورية الستالينية انقطعت من جراء كارثة الحرب العالمية الثانية.

^(١) لا يتضمن هذا الفصل دراسة لمسألة القوميات في الاتحاد السوفياتي التي مستعاد في إطار الجزء الرابع

"شيوعية" الحزب: من الإدارة الذاتية إلى الدولة

انهيار الحزب

انتصر الحزب البلشفي على الحكومة المؤقتة بشورة أكتوبر ١٩١٧. وللمرة الأولى في العالم، بدأت تجربة اجتماعية كانت تواجه العقيدة الماركسية بمقتضى السلطة. وغدا بناء الاشتراكية، وهو مرحلة نحو تكوين حزب شيوعي، منذ ذلك الحين، الهدف الثابت من خلال كل تقلبات حكومة جديدة كان عليها، مع ذلك، أن تناضل، أولاً، من أجل وجودها، ضد التدخل الأجنبي بعد معاهدة بريست- ليتوفسك (٣ آذار ١٩١٨)، وضد المعارضة الداخلية المسلحة. ولم يمكن التغلب عليهما، وكانا متضامين، إلا عام ١٩٢٢. إلا أن الحكومة البلشفية مارست منذ ١٩٢١ سلطتها على الحملة الأوراسية للوروثية من الإمبراطورية القيصرية، ولكنها كانت متبورة بصورة واسعة في الغرب.

وهكذا كانت سياسة الحكومة خاضعة، خلال ثلاث سنوات، لمقتضيات الحرب، لضرورة ليست هي ضرورة تجهيز جيش فقط، بل هي، أيضاً، ضرورة إطعامه وإطعام المدن الكبيرة بتموين تعسفي، بنظام مصادرة أطلق عليه "شيوعية الحرب". وخلال هذا النضال المستميت، للزروع بالملذبات والتدمير، طرحست بعض أمس الاشتراكية.

ولكن، ماذا كانت المنظورات المباشرة للاشتراكية في تشرين الأول ١٩١٧؟ ومنظورات أية اشتراكية؟ كان يمكن لتياراتها المختلفة أن تلتقي

حقاً، نظرياً، في هذا المستقبل البعيد الذي كاتته الشيوعية. إلا أن الحزب البلشفي الذي كان يمسك بالسلطة والذي كان، فضلاً عن ذلك، أفضل الأحزاب تنظيمًا وخبرة وواقعية لم يكن سوى واحد من الأحزاب الثورية التي اتحدت في الانتصار على القيصريّة قسطنطين. فلم تكن للمنشفيك ولا للاشتراكيين الثوريين، ولا للفوضويين بالأحرى، الآراء نفسها فيما يتصل بأشكال اشتراكية انتقالية ووسائل تحقيقها.

إلا أنه سرعان ما استبعد هؤلاء وأولئك الذين كانوا يمثلين بكثافة في مجالس السوفييات عند بداية الثورة. فيخلق "لجنة استثنائية لكل روسيا من أجل النضال ضد الثورة المضادة والمضاربة والتخريب" (الانشيكا)، يقودها دزرجنسكي، في نهاية كانون الأول ١٩١٧، وضعت الحكومة البلشفية حداً لمعارضة الاشتراكيين الثوريين الذين كانوا قد حاولوا عبثاً، عام ١٩١٨، القتال ضد لينين والجيش الأبيض، ثم لمعارضة المنشفيك الذين فصلوا، تدريجياً، من مجالس السوفييات وقتلوا، إذ أكرهوا على الذهاب إلى المنفى، كل تأثير سياسي ظاهر عام ١٩٢١. وفي هذا التاريخ، كانت الحركة الفوضوية، أبعد الحركات عن البلشفية، قد انحازت بعد عمرد كرونستادت ومحاولة ماخنو المسحوقة لإنشاء جمهورية فلاحية في أوكرانيا.

وكان عمرد بحارة كرونستادت، في مناخ بوس ربيع ١٩٢١، التعبير عن رد فعل عنيف على تدابير الحزب البلشفي الذي كان قد أغلق الأندية الفوضوية في موسكو وبتروجراد وأجرى قطيعة مع الاشتراكيين الثوريين وكان يحاول تنظيم تمويين العاصمة بمصادرة الأقوات التي أتى بها أهالي المدن من الريف عن طريق فصائل تدخل. وخلال إضرابات ١٩٢٠-١٩٢١ التي عرفت عن استياء عمال بتروجراد عن بحارة كرونستادت عن تضامنهم.

فقد قدمت مطالب مشتركة ممتزج، فيها، مصالح مباشرة (إنهاء مصادرات القمع في الأرياف، السماح بالتجارة الصفيرة) وتصورات ليبرالية عامة (تحرير السخنة السياسيين، السماح بالأحزاب الاشتراكية غير البلشفية، انتخابات حرة) حول مسيرة الثورة، قدمت هذه المطالب إلى مجلس كرونستادت الشعبي في الأول من آذار ١٩٢١ حين اجتمع لتخضير انتخابات سوفيات المدينة، وأقرت على الرغم من تهديدات الموفدين البلاشفة (الذين كان بينهم كالتين). وسرعان ما اتخذت المعارضة التي قادتها "لجنة مؤقتة ثورية" معادية للبلشفية شكل عصيان قمع بقسوة. إن هذا الحدث، الأهم في التاريخ الداخلي للثورة لدى الخروج من الحرب الأهلية، والذي يقع عند مفصلة شيوعية الحرب والنيب قد أثر كثيرا في قرار اللومر العاشر للحزب الشيوعي الذي انعقد في البرهة نفسها (آذار ١٩٢١).

أما بالنسبة لتمرّد ماخنو، فقد كانت محاولة قام بها فلاح أوكراني انطلاقا من قريته، غولاي-بول، ليقم ضد الراد الأوكرانية وقائدها بتلجورا، ثم ضد قوات دنيكين البيضاء التي أسهم في تحقيق فشلها، نظام فرضي تدير، فيه، المهن المختلفة مشروعاتها ذاتيا وتكون السلطات، فيه، بين أيدي مجالس منتخبة ولا يلغى العمل للأجور فيه. وقد أعلن قائلا: "ليس دور الجيوش فرض سلطة على العمال، بل منع أن تقع سلطة ما شعب العمال". ولم يكن ماخنو قوميًا ولا معاديا للسامية كما زعموا، بل إنه قد هاجم المركزية البلشفية فصفا أولئك الذين كان قد سهل نجاحهم وأرغم على سلوك درب للنفي.

في فرضي الحرب الأهلية التي عقدها التدخل الأجنبي الذي كان يقوي المعارضات، كانت الحكومة البلشفية تمارس سياسة استعادة إقليمية وغزو للرأي العام كانت تقتضي سلطة قوية ولا ترحم، كما كانت تقتضي ديكتاتورية الحزب. ومن هذه الناحية، فإن الصراع الدائم داخل مجالس

السوفيات بين البلاشفة والفوضويين قيمة مثال. فقد كان يقابل، فيما يتعلق بدور الدولة والكمونية، بين اتجاهين لا يمكن التوفيق بينهما: الاتجاه إلى مركزية السلطة الذي كان يهدد بالتحول إلى ديكتاتورية دولة، والاتجاه إلى اللامركزية التي كان يمكن أن تكون، انطلاقاً من مجالس السوفيات، ضماناً للحرية. وفي المؤتمر الثالث لمجالس سوفيات كل روسيا، في كانون الثاني ١٩١٨، رأى البلاشفة، أنصار مركزية سلطات مجالس السوفيات، وقوف الفوضويين ضدهم وإحدى صحفهم تصرح، تحت توقيع ماكسيموف، بقولها: "... مساعدتنا للبلاشفة يجب أن تتوقف عندما يبدأ انتصارهم... لن نغضى أبعد من ذلك... لأنه، أبعد من ذلك، يبدأ عملهم "البنائي" للوجه نحو دعم ما نناضل ضده وما هو عقبة في وجه التقدم والذي هو دعم قوة الدولة...". وما وراء الدوافع المباشرة لمعارضة الأحزاب غير البلشفية، السياسة الزراعية، اللاشعرية، التطابق الإلزامي، كان وجه الدولة المطلق الكلي القوة هو، حقاً، ما يبدو مهدداً. ولذلك لم يكن اندحار المعارضة من صنع قمع رهيب وانسحابات بسبب الخوف فقط. فقد صحبته ضروب من التأييد أمام أخطار لامركزية فوضوية غير ناجحة في حالة الأزمة وكانت تهدد مستقبل الثورة.

ولكن زوال مناضلي مختلف المعارضة (الذين أعدموا أو هاجروا أو أرغموا على الصمت) الذي أعطى الحزب البلشفي سلطة مطلقة لم يود إلى زوال الآراء التي كانوا يمثلونها. فقد كان على الغزو الأيديولوجي المطبوع بسيطرة الحزب على مجالس السوفيات والذي كان يفضي للاتقاء بقسم من الرأي العام أن يستمر إلى ما بعد شيوعية الحرب بكثير. وصعوبات ممارسة الحكم والترددات حول صيغ بناء الاشتراكية ومنظورات مستقبل البلد حيال جمهور شعبي لم يقبل النظام جيداً، بعد، تفسر كثافة الحياة السياسية في مناخ حرية تعبر نسبة تميز العشرينات.

التدابير الأولى

كانت مهمة هائلة تقع على عاتق حكومة ما تزال ضعيفة وموضع مساهمة كانت حدود عملها ضيقة. ولذلك، فإن أولى القرارات الثورية التي مضت في اتجاه الاشتراكية كانت مفروضة من جانب الوضع الاقتصادي، كأمم المصارف واحتكار التجارة الخارجية (٢٦ كانون الأول ١٩١٧) ومرسوم تشرين الأول حول تأميم الأراضي الذي كان إعلاناً لمبدأ واعتراقاً بوضع واقعي: تملك الفلاحين للأراضي. أما بالنسبة للصناعة، فلم تكن الحكومة تستطيع أن تدولها فوراً كما لم تكن تريد أن تشهد نمو إدارة ذاتية كانت تبدو لها فوضوية. فكان تنظيم "مراقبة عمالية" للمصنع (مرسوم ١٤ تشرين الثاني ١٩١٧) الذي كان فكرة لينين ومحاولة التعاون مع إدارات المصانع بتكوين شركات مختلطة بمشاركة رأس المال الخاص ورأس مال دولة المدينين الأوليين. ولكن المساومات التي استمرت حتى صلح بريست- ليتوفسك (٣ آذار ١٩١٨) فقدت معناها بقدر ما كانت سلطة الحزب البلشفي تتوطد، ودولت المؤسسات الصناعية والتجارية الهامة للمؤسسة في النصف الثاني من ١٩١٨.

أما فيما يتعلق بالأرض، فموقف الحكومة ظل موقف لينين، موقف أطروحات نيسان: إلغاء ملكية كبار الملاكين النبلاء دون تعويض. واقتصر المرسوم حول الأرض (٨ تشرين الثاني ١٩١٧) الذي أخذ في حسابه الوضع الواقعي في الأرياف حيث كان الابتلاء على الأراضي يتسارع، مع إعلانه إلغاء حق الملكية الخاصة، على إلغاء الديون الفلاحية ووضع أراضي كبار الملاكين، رسمياً، تحت تصرف لجان زراعية. والواقع أن الفلاحين قد أجروا توزيعات، ولكن الأراضي للصائدة على هذا النحو والتي تمثل مجموعاً هاماً (حوالي ٢٥ مليون هكتار، أي ثلثي أملاك

النبلاء) لم تعط في الواقع، بعد التوزيع، سوى حصص ضعيفة لمن لا يملكون أرضاً من قبل. فالتقاسم سوى، إذن، توزيع الأرض بزيادته عدد الاستثمارات الصغيرة. وكون التوزيع قد جرى على أسس الأعراف القديمة وكونه قد تطابق مع عودة إلى الجماعة الريفية (التي كان تشريع ستوليين قد بدأ في حلها) لا يتناقض مع توطد الملكية الخاصة الذي صاحبه. فالمر^(١)، بقدر ما كان يظهر، كان، إذن، ارتكاساً دفاعياً جماعياً ضد بؤس الأزمنة ولم يكن القرينة على تعلق بأشكال جماعية من الملكية.

وفي عام ١٩١٨، وفي حين تطورت الحرب الأهلية بعد صلح بريست-ليوفسك، وكان ينبغي على روسيا أن تواجه التدخلات الأجنبية، فرض أمر واقع على الحكومة البلشفية سياسة نضال من أجل الوجود أعطى اسماً بعيداً جداً عن أن يناسبه، "شيوعية الحرب" (١٩١٨-١٩٢١). وكان، في جوهره، نظام مصادرة عامة ينصب على للمتجات الغذائية، من حبوب ولحوم وبطاطا، مكرس لإطعام الجيش في الدرجة الأولى، ثم للمدن وكان، حقاً، سياسة مؤقتة جعلتها حالة روسيا للأساوية، حالة "القلعة المحاصرة"، ضرورية. ولكنها، وقد ولتها الظروف وجاءت ردا براغماتياً على الضرورة، كانت، في الوقت نفسه، هدامة للنظام الرأسمالي، دمرت الأسواق النظامية بالمصادرة وأضعفت، بالتوزيع التصفي للمنتجات، دور النقد. ولذلك كانت، حقاً، موضع تقييمات متناقضة واعتبرت مرحلة أولى في بناء الاشتراكية كانت تتجلى، فيها، إرادة بناء نظام اقتصادي واجتماعي جديد. وضمن هذه الفرضية، فرضية محاولة جمعية سابقة لأوانها أدت إلى الفوضى والفشل، تكون شيوعية الحرب قد أدت إلى السياسة الاقتصادية الجديدة. والواقع هو أن تعبئة الموارد الزراعية قد نجحت في غاية اللطاف على اعتبار أنه قد تم تموين

(١) المير هو نظام الملكية الجماعية للأرض في عهد القيصرية.

الجيش والمدن (يدور الأمر، قبل كل شيء، حول العصمتين في المدة التي لم تكن السلطة البلشفية تمارس فيها إلا على إقليم محدود) وبدأت المختبرات تتكون بعد حصاد ١٩٢٠. ويقاس الجهد المفرط المطلوب من الفلاحين بكون المساحات للزراعة قمحا قد نقصت، في تلك السنة، بمعدل النصف، وفي ١٩٢١ بمعدل ١٠٪ أيضا، في حين كانت المصادرات الإجبارية قد زادت إلى أكثر من ثلاثة أمثالها بين ١٩١٨ و ١٩٢١. ولم تكن فصائل المصادرة تتردد، من أجل الزيد من الكفاية، في انتزاع محزونات غذاء القرية واحتياطات البذار والعلف، في حين لم يصل المحصول إلى أكثر من ٤٠٪ من مستوى ما قبل الحرب. ولذلك عاشت البلاد ستين من المجاعة، في عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ على اعتبار أن حفافا رهيا قد تقاوم بضعف موسم ١٩٢١. إلا أن لينين الذي لم يكن، فضلا عن ذلك، قد فكر، قط، في كونه يمكن للشيوعية أن تدخل روسيا مباشرة، بفعل إرادي، بل في أن ذلك سيكون فتحا طويلا الأحل استخلص دروسا من نجاح شيوعية الحرب وفشلها معا ليدخل روسيا (التي أصبحت، عام ١٩٢٢، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) في النيب الذي كان يعني، قبل كل شيء، العالم الفلاحي، أي ثلاثة أرباع السكان الذين لم تكف الاشتراكية، عام ١٩٢١، عنهم.

وعلى صعيد أعم أيضا، أصبحت النقاشات حول توجيه السياسة الاقتصادية، منذ صلح بريست- ليتوفسك، أشد حدة وسييت، داخل الحزب والحكومة بالذات، انقسامات واضحة. فقد كان لثيمة بناء الاشتراكية "من أسفل"، حتى ذلك الحين، طابع رسمي. فقد كان ذلك زمن الحماسة الثورية، زمن تجارب الإدارة الذاتية وخلق مدرسة العمل الوحيدة. ولكن المحاولات الحكومية للتوفيق أو لدمج الأشكال التنظيمية للرأسمالية والمجتمع البورجوازي لم تكن قد توقفت تماما مترابكة، فضلا عن ذلك، في مناخ الصراع الطبقي الذي كان يتكاثر، مع تدهور سريع.

في وضع الملاكات الاجتماعية، ورثة روسيا القيصرية الخاضعة لبدائية تطهر. فلم يكن يمكن، أبداً، أن تقوم تسوية بين الذين كانوا يرون (كلينين) أن تحقيق الاشتراكية غير ممكن إلا بعد إعادة تنظيم للاقتصاد والذين كانوا يرون أن التحويل الاشتراكي لوسائل الإنتاج وتنظيم اقتصاد بإدارة بوليتارية هما، وحدهما، القادران على ضمان الانتقال إلى الاشتراكية.

الدولة الصناعية

كانت طليعة الثورة هي الطبقة العاملة، وهو ما يبرر استخدام "ديكتاتورية البروليتاريا" لوصف النظام الجديد في بداياته. ولكن غير الاقتصاد نفسه، للتجه نحو ثورة صناعية ثانية سوف يحققها التخطيط، ضخم، سريعاً، طبقة كان يمكن لوزنها الاجتماعي أن يصبح راجحاً، وكان حديداً تاماً، على كل حال، في بناء الاشتراكية.

وكان عمال مصانع المدن الكبيرة المتخربون، من قبل، في النضال ضد أبواب العمل قد أعطوا، قبل أكتوبر ١٩١٧، طابعاً يتجاوز للمهنة ويفترض للمراقبة العمالية والإدارة الذاتية.

وكان اجتماع للجان للمصانع في ١٦٤ مشروعاً قد انعقد في حزيران ١٩١٧. وكانت السرية الواقعية التي تحيط بمعظم النقابات التي كان معترفاً بها، مع ذلك، منذ ١٩٠٥ قد انتهت في مناخ حرية ثورة شباط. إلا أن نجبة قد برزت، في النضال السري على وجه الضبط، من بين الجماهير العمالية كانت تعطي للنقابية دوراً سياسياً. فقد عاشت "الزعة الاقتصادية" التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر. وكان الاجتماع يريد أن يجعل من النقابية عنصراً لا غنى عنه في "ديكتاتورية البروليتاريا".

وبعد انتصار البلشفية في أكتوبر ١٩١٧، جمعت النقابات نسبة متزايدة من العمال ولم تعد، بالمعنى الحقيقي للكلمة، طليعة للطبقة العاملة. وفي فرضى الحرب الأهلية، تناقصت كتلة عمال المصانع، أكثر الكتل ديناميكية، بدلا من أن تزيد وذلك بسبب تعميرات وإغلاقات للمؤسسات الصناعية، وكذلك، أيضا، لأن شروط الحياة المادية القاسية أفرغت المدن. ففي عام ١٩٢١-١٩٢٢، بلغ عدد الأجراء الصناعيين مليوناً ومائتين وخمسين ألفاً، أي نصف عددهم عام ١٩١٤، وكان القسم الأكبر من النخبة العمالية معبأ في الجيش في الروة نفسها، في أعمال متنوعة، لا عن قسر، بل عن إرادوية مرتبطة بالعقيدة الاشتراكية. وكان تجنيد ستين ألف رجل جاؤوا من النقابات، في تشرين الأول ١٩١٩، استمرافا سياسيا أضعف، في نهاية المطاف، اتجاهات النقابات إلى المراقبة العمالية والإدارة الذاتية. وكانت الملاكات النقابية تتحدد باستمرار ويتزايد، فيها، عدد البلاشفة الخاضعين لتوجيهات الحزب. أما بالنسبة للكتلة العمالية التي تضخمت شيئا فشيئا، من جديد، واستعادت أعداد ١٩١٤، فقد كانت مركبة من عناصر فلاحية ضعيفة التسييس، منقسمة بين الاتجاهات المتنوعة للنقابية، ولكنها انصبت، خاصة، على المطالب المهنية.

ومنذ شباط ١٩١٧، وبناء على المبادرة العمالية التي لعب، فيها، قادة النقابات الذين تكونوا في الحرب دورا حاسما، تشكلت لجان مصانع ومجالس سوفيات عمالية جمعت مناضلين من كل الأحزاب، منشفيك، اشتراكيين ثوريين وبلاشفة. وتشهد النداءات التي أطلقتها **الجملة العمالية** المنشفيكية والبرالدة البلشفية على مناخ وحدة لن يلوم.

وتطورت الحركة بصورة سريعة جدا. فمنذ آذار ١٩١٧، كانت نقابات عمال التعدين تعد أكثر من ستة عشر ألف عضو، وتشكل فيما بعد مكتب مركزي ضم عشر نقابات. وفي موسكو نفسها، خلق اجتماع

لاثنين وعشرين نقابة مكبها مركزيا للنقابات المهنية. وفي إطار المصنع نفسه، كانت تشكل، بصورة متوازنة، لجان مصانع لا تكاد أن تتميز عن الشعبة النقابية، على اعتبار أنه كان لفعاليتها، جزئيا، الأهداف نفسها.

وقد أعطى قانون ٢٣ نيسان ١٩١٧ لجان المصانع وجودا شرعيا. واقتصرت اللجان، في البداية، على مطالب مباشرة ذات طابع مهني (زيادة الأجور، يوم الثمان ساعات) ولكنها تدخلت، سريعا جدا، في مهمات الإدارة ونظمت، في كثير من المصانع الصغيرة والمتوسطة الأهمية، إدارة ذاتية حقيقية، على أثر رفض أرباب العمل لمطالب العمال عامة. وقاد ضغط اللجنة التنفيذية لمجالس سوفيات بطرسبرغ التي طالبت، في ١٦ أيار ١٩١٧، بسيطرة الدولة على كل الفعالية الصناعية الحكومية الموقفة إلى وضع نظام لم يكن يعني سوى المصانع الكبيرة التي كانت الإضرابات والإغلاق ممنوعا فيها، وحيث كان مقدار الأجور مرتبطا بالإنتاجية. واستبعد كل حل حكومي. ولم تكن احتكارات الدولة موضع بحث إلا من أجل بيع منتجات تكون موضوع مبادلات في الخارج أو التي كان إنتاجها مركزا تركيزا كافيا على الخطة الوطنية كالسكر.

وفضلا عن ذلك، فإن هذا النظام بقي ميتا، ولكن الحكومة الموقفة حجزت للمشروعات التي كانت قد بدأت، فيها، تجارب إدارة ذاتية. وبالفعل، تواحه العمال وأرباب العمل في معركة شاقة استمرت حتى ما بعد أكتوبر. وكانت مسألة العلاقة بين الدولة والعمال ومسألة دور العامل في المصنع تقعان، آنذاك، في سياق سياسي جديد. وكانت مصانع عديدة قد أغلقت أبوابها، وكان عدد كبير منها على حافة الإفلاس، واستوفت تجارب الإدارة الذاتية. ولكن تلك كانت حركة عفوية سهّلها الوضع الفوضوي في فترة شيوعية الحرب والستردادات الأولى

للقيادة، للينين نفسه، حول الاتجاه الذي يجب اتباعه في بناء الاشتراكية والذي سرعان ما سوف يصطدم بقرارات دولة متوترة أكثر انشغالا بإعادة بناء الاقتصاد منها بتسريع الجملة بتجارب إدارة ذات نتائج مشكوك فيها.

ومضت أول التدابير التي اتخذتها الحكومة البلشفية في تشرين الأول ١٩١٧، حقا، في اتجاه الدولة، انطلاقا من تأميمات، كوسيلة لإرساء قواعد نظام اشتراكي أعلن لينين عن بنائه في مستقبل قريب أو بعيد في بداية تشرين الثاني. وكانت الحكومة البلشفية تبني أمرا واقعا في الريف كما في المدينة. فقد كان عليها أن تأخذ الوقائع بعين الاعتبار محاولة التوفيق بين الأهداف السياسية وضرورة تقويم اقتصاد مدمر. كانت أمام مهمة هائلة لم تكن تسهلها أية تجربة سابقة. وكان أحد اختبارات كتابتها، على وجه الضبط، للمصنع الذي كان يعمل فيه أولئك الذين كانوا طليعة الحركة الثورية. ومنذ نيسان ١٩١٧، وبصدد صناعة السكر التي كانت مركزة جدا في "نقابة" (اتحاد مصاف)، كان لينين قد استعمل كلمة "تأميم"، واستعمل، بصدد العلاقات بين إدارات المصافي والعاملين، تعبير "المراقبة العمالية" الذي لم يكن يعني له، على ما يبدو، شيئا علاف مراقبة سياسية مستقلة عن النقابات (حيث كان الاشتراكيون الثوريون والمنشفيك، فضلا عن ذلك، أكثرية آنذاك). واستعيد التعبير في مرسوم ١٤ تشرين الثاني ١٩١٧، ولكنه احتفظ، بالنسبة للمواقف الواقعية التي نشأت في المصانع، بطابع مبهم جدا.

أما بالنسبة لتنظيم الاقتصاد العام عامة، فقد اقتصر لينين على خلق مجلس أعلى للاقتصاد الوطني (فيزنخا)، بمرسوم ٥ كانون الأول ١٩١٧، حل محل المؤسسات التي خلقت في عهد الحكومة المؤقتة. وقد انخرط المجلس في طريق التأميمات، إنما بحذر، واضعا على رأس كل فرع صناعي لجنة دراسة، وفي المناطق يحال للاقتصاد الوطني، في نظام اتخذ الصفة

القانونية في أيار ١٩١٨ وامتص قسما كبيرا من العاملين المستخدمين في مؤسسات الحكومة للوقت. أما بالنسبة للمراقبة العمالية، فقد تبين، سريعا جدا، أنها لم تكن تتلاءم مع الضرورات المباشرة لتقوم الاقتصاد.

وقد انتقلت للمشروعات، بسلسلة من المراسيم، إلى إدارة الدولة على شكل "تروستات" (مجموعات صناعات) - حوالي المائة في بداية ١٩٢٠ - تديرها لجان يشرف عليها المجلس الأعلى للاقتصاد، وكان لهذه التروستات، في فترة انتقالية، تنظيم غير متماثل فيها جميعا. فقد احتفظ بعضها بإداراته القديمة، ولم تكن كلها مدولة تماما وتمتع بشيء من الاستقلال. ولكن للمسائل المطروحة على هذا التنظيم الجديد قادت، سريعا جدا، إلى المركزة وإطراد الأوضاع.

وقد تعارض، في منظور بناء الاشتراكية، تصوران، أحدهما، وهو أكثر تطابقا مع أيديولوجية ديمقراطية، يفترض إشرافا لمجالس السوفيات المحلية ولا مركزية للإدارات الجماعية المنتخبة، والآخر كان، باسم الكفاية ومقتضيات الإنتاج، مركزيا، أكثر استبدادية، يفترض أن يدير الاقتصاد جهاز بيروقراطي والمصانع رؤساء ومديرون. وفي عام ١٩٢٠، كان الاتجاه يفضي في جهة المركزة لأن مصانع المنفعة المحلية كانت، وحدها، المرتبطة بالسلطات الإقليمية وتمتع ببعض الاستقلال. وفي المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي (١٩٢٠)، وضد رأي تومسكي وريكوف اللذين دافعا عن مبدأ الإدارة الجماعية، حصل لينين، بدعم من ترومسكي، على قرار بضرورة إدارة شخصية في الصناعة يستلزم مسؤولية رئيس.

وفي تشرين الثاني ١٩٢٠، لم تعد الإدارة الجماعية موجودة إلا في ١٢٪ من المشروعات، وكانت مناقشات الخطة الاقتصادية تنقل إلى الصعيد الاجتماعي. وكانت أقلية ضعيفة من التقنيين قد هاجرت، وكان استخدام العاملين القدامى يفرض نفسه بقليل ما كانوا يؤيدون النظام أو يقون حياديين أو صامتين. ولكن الحماسة الثورية للمزوجة بأوهام أكثر

البلاشفة مثالية الذين كانوا يرون الاشتراكية في تناول اليد لم تكن ترضي واقعية لينين الذي لم يكن يريد استخدام الملاكات البورجوازية فقط، بل كان يريد، أيضا، أن يدفع لها "على الطريقة البورجوازية" حسب نشاطها. ويُبين تقرير لولوتوف، عام ١٩١٨، حول حوالي عشرين من الإدارات الصناعية (غلافكسي) المرتبطة بالمجلس الأعلى للاقتصاد الوطني، أن حوالي ٤٠ من ٤٠٠ من أعضاء الإدارات أرباب عمل سابقين أو ممثلين لهؤلاء، وكان هنالك مقدار مماثل من التقنيين، وأن بين موظفي هذه الإدارات كان عدد كبير موروث من النظام القديم.

وقد انخفض عددهم سريعا، ونسبت الصعوبات للمصادفة في إصلاح الاقتصاد، رسميا، إلى تعاونهم المتردد. إلا أن جهازا ثانويا كاملا ضم، بالضرورة، إلى النظام الجديد، وهي حالة متوطدة في زمن النيب.

التخلي عن شجوعية الحرب

لم يكن المجلس الاقتصادي يتصرف، في الواقع، من أجل الحد من هبوط الإنتاج الصناعي ومحاولة تعويم المشروعات، كجهاز ضبط، ولكنه كان يتصرف، في القرارات بشأن خطة التنظيم والوضع المالي للمصانع، كمؤسسة دولة حقيقية. ففي أيلول ١٩١٩، أمكن تقدير عدد المصانع المزمومة بما يقرب من ٣٣٠٠ مشروع، ولكن أقل من نصفها كان يعمل في الواقع. وارتفع العدد، في تشرين الثاني ١٩٢٠، إلى خمسة آلاف. ويجب أن نحاذر من أن نقبل دون تحفظ بعض الأرقام البالغ فيها جدا التي يذكر نوفيه مثالا عنها هو رقم ٣٧ ألفا الذي كان يشمل ألوف الورشات التي يستخدم كلا منها عاملا واحدا، بل ومجرد مطاحن.

والشيء الملم هو أن الصناعة الكبرى قد أتمت، منذ نهاية ١٩١٩، بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ٧٠٪، وأتمت كلياً في السنة التالية.

وكانت الحكومة للمهمة، فضلاً عن ذلك، بعدم نزع الملكية الصغيرة لأنها كانت تعترف بعجزها عن تنظيم نشاط عدد أضخم مما ينبغي من المشروعات الصغيرة، من جهة، ولأنها كانت تريد مراعاة صغار أصحاب المشروعات وتركهم أحراراً باعتناق الاشتراكية طوعاً من جهة أخرى، قد استبعدت، بمرسوم ٢٥ نيسان ١٩١٩، نزع ملكية كل مشروع يستخدم أقل من خمسة أشخاص في حال استخدامه لآلات تنتج قوة محركة، وأقل من عشرة أشخاص في الحالة العاكسة.

إن هذه القرارات التي كانت تدابير ظرفية (تولي الدولة أعباء مشروعات في حالة عجز تام عن الدفع) وتقع، في الوقت نفسه، في خطة بناء الاشتراكية أتت وسط زوبعة اقتصادية مطبوعة بمحور الروبل والإصدار الكيف لعملة ورقية والارتفاع السريع للأسعار الذي سببه ندرة السلع. إلا أن تغير الروبل والندرة خلقا موقفاً مزدوجة في البرهة التي حدثت، فيها، أسطر رسمية وفرضت مصادرات ثقيلة على الفلاحين. ففي عام ١٩١٨-١٩١٩، كان ثلثا عمويين المدن، عامة، يؤمن من السوق الموازية، ولم تكن السوق الرسمية تمثل، في مدن المقاطعات، سوى ١٩٪ من الاستهلاك في كانون الثاني ١٩١٩، ولكنها مثلت ٢٩٪ في نيسان ١٩٢٠. فقد كانت كفاية للمصادرات حقيقية، ولكنها لم تكن تستطيع أن تغطي إلا قسم من الحاجات، وكانت هناك لاسماواة كبيرة في توزيعها على الاستهلاك بسبب الأولويات العسكرية والصناعية والإدارية. وفضلاً عن ذلك، فغالباً ما اتخذت السوق الموازية شكل المقايضة، وكانت الحكومة تجهد، هي نفسها، للحد من استعمال النقد. ومضت تدابير مجلس الاقتصاد في هذا الاتجاه من حيث توصيته بمجانبة للواصلات وتبادل للتعنت دون اللجوء إلى النقد بين مصانع الدولة.

في هذا التدبير الضيق، لا تبلى كلمة "شيوعية" في تصور "شيوعية الحرب" بعيدة تماما عن الصحة في نتائجها القصوى. هل أرادوا منها، بصورة متفاوتة الوعسي، أن تكون طور مهدم لنظام اقتصادي قديم وبداية بناء نظام جديد؟ إن قسما كبيرا من اليسار الشيوعي كان يرى أن التدمير الكثيف لوسائل الإنتاج والبنى الاجتماعية محتوم في ثورة، وكان يرى أن الاشتراكية ستبنى بصورة أسرع انطلاقا من الفوضى. وكان يرى أن زوال السوق وعمليات البيع والشراء التقليدية والنقد- هذه الخصائص المميزة لل رأسمالية- علامة سر سريع نحو الجماعية. ولينون نفسه الذي كان، عام ١٩١٩، مؤيدا لتدابير جذرية تمحضر لتنظيم كل السكان في كومونات إنتاج واستهلاك في نظام اقتصادي يلغى فيه النقد في نهاية المطاف، تردد طويلا في التخلي عن شيوعية الحرب. وحتى في عام ١٩٢٠، ومع بذله الجهد للتخفيف من تجاوزاتها، كان يتخذ قرارات صارمة في قطاعات المقاومة، كما في أوكرانيا. وفي المؤتمر العاشر، أدان التجارة الحرة. وإنه لصحيح أنه لم يؤمن، قط، بحلول قريب للاشتراكية، وأن سياسته الرأسمالية جدا كانت تتكيف بتبصر مع الحدث والرأي العام. وشباط ١٩٢١ هو الذي اعترف، اعتبارا منه، بضرورة اللجوء إلى طرائق جديدة، أقل تصفا، لجمع المنتجات الغذائية. وتقررت وقفة في السير نحو الاشتراكية.

النقابات، محركان للإنتاج

بعد أكتوبر، كانت النخبة العمالية التي تكونت قبل ١٩١٧ والتي كانت قد لعبت دورا كبيرا في الثورة تمضي إلى المصنع، متقدمة الحركات العفوية في الرغبة نفسها لإعطاء الاقتصاد الجديد إدارة عمالية. وكان العمال قد احتلوا المصانع وخلقوا لجانا تحولت، اعتبارا من كانون الثاني

١٩١٨، إلى نقابات لم تكن روح الاستقلال حيال الحزب، لديها، تسهل إعادة التنظيم التسفي للاقتصاد الذي انخرطت، فيه، الحكومة. إلا أن الحزب استولى، تدريجيا، على الجهاز النقابي باستعباده الاشتراكيين الثوريين وتخلي عن فكرة الإدارة الذاتية التي كانت تجربتها المباشرة تبين مساوئها وفرضت تمييز لينين بين الطبقة العاملة والنقابات، على اعتبار أنه لا يمكن لهذه الأخيرة أن تكون، كالأولى، الأساس الاجتماعي للديكتاتورية البروليتاريا، بل أن تكون، فقط، وسيطا بين الحزب الشيوعي والجمهور، "حزام نقل" مشحون بواجبات أكثر منه بسلطة. ومع ذلك، فلم تعد النقابات أقلية في جماهير العمال على اعتبار أنه كان ينبغى على كل عامل وموظف في الإدارة ومستخدم أن يكون نقابيا بصورة إلزامية.

وفي المؤتمر الأول للنقابات (كانون الثاني ١٩١٨)، كان للندوبون الأربعمائة وستة عشر يمثلون ثلاثة ملايين عامل، وفي المؤتمر الثاني (كانون الثاني ١٩١٩)، بلغ عدد العمال ثلاثة ملايين وأربعمائة واثنين وعشرين ألفا، وبلغ ٤٢٢٤٠٠٠ في المؤتمر الثالث (أيار ١٩٢١). ولم يكن التطرف الثوري، قط، من صنع كتلة النقابيين، بل من صنع عمال الصناعة أنفسهم الذين انخفض عددهم إلى النصف بالقياس مع ١٩١٤ والذين تركت نخبهم المصنع إلى وظائف إدارية وفقدت، تدريجيا، روح مبادرة أشهر الثورة الأولى.

وفضلا عن ذلك، فقد بدا أن الإدارة الذاتية، بل للمراقبة العمالية التي تحققت فعليا في القاعدة، تحملان فوضى لا تتوافق مع ضرورة تقويم الاقتصاد الملحة. ولينين الذي لم يكن، من حيث المبدأ، معاديا للإدارة الذاتية وإدارة النقابات للاقتصاد كان يرى أن الطبقة العاملة ما تزال أكثر جهلا من أن تصبغ هذه النقابات "أجهزة إدارة" ما لم يكن ذلك في مستقبل بعيد. وكانت النواقص المعترف بها لدى الطبقة العاملة، ومنها

الكسل والإهمال والغرور إلى التبذير تعمق الإنتاج وتفرض على النقابات واجبات على صعيد آخر. ومن هنا جاء اللجوء السريع إلى الطرق الاستبدادية في مناقشة اقتراحها تروتسكي أمام اللجنة المركزية منذ كانون الأول ١٩١٩ وحكم فيها لينين عام ١٩٢٠ بعد مناقشات حامية داخل الحكومة وفي الإدارات النقابية. ولم توافق اللجنة المركزية على برنامج تروتسكي الذي يتضمن دولة للنقابات وعسكرة للعمل يستجيب للحاجات المباشرة ويتبع الخط السياسي الذي كان يطبقه في وظائفه كمفوض للاتصالات. وعند ذلك، طُور لينين، ضمن روح توفيقية، تصوره لدور النقابات ضد تروتسكي وضد تومسكي (رئيس النقابات منذ ١٩١٧) معا. وحُجرت المناقشة في حواضر اجتماعات اجتماعية بلغ السفوف بتمرد كرونستادت في آذار ١٩٢١. وصرح شليابينكوف، أمام مؤتمر الحزب الثامن عام ١٩٢٠، بأن "النقابات هي المنظمة الوحيدة المسؤولة للاقتصاد". وفي نهاية ١٩٢٠، تشكلت "معارضة عمالية" يقودها شليابينكوف ورئيسا نقابتي عمال التعدين والنسيج، ولكنها ضمت عددا كبيرا من النقابيين القلقين من دولة الاقتصاد ومن القوة البروقراطية. وكان الاتجاه المنشفيكي قويا بينهم. وقد أرادت المعارضة العمالية أن تسلم الاقتصاد إلى "مؤتمر روسي للإنتاج" لا يكون الحزب فيه، سوى عنصر من تنظيم ثلاثي الأطراف يضم، أيضا، ممثلين لمجالس السوفييات والنقابات.

وقد كان لها، في الواقع، إذ استندت إلى استياء عام سببه البؤس وموجه ضد الحزب البلشفي، مصدران مختلفان: الكتلة العمالية المنضية، ببساطة، بتحسين وضعها والتي كان ما يزال يظهر، فيها، متحمسون للثورة، من جهة، والعمال المهرة، الأفضل أجرا والذين كانوا يحتلون معظم المواقع القيادية في النقابات وكان لهم الإشراف يضعف أمام منظور نقابية قوية تؤمن مصالحهم من جهة أخرى. ولكن المعارضة العمالية كانت،

أيضا رد فعل ضد استبدادية الحزب والمركزية المغالية المرتبطة بالحرب الأهلية التي كانت تشارف على نهايتها وأملًا في الحرية دون التخلي، مع ذلك، عن المواقع للتحفة على طريق الاشتراكية. وكان يقال إن الوقت قد حان للرد ضد دخول عناصر غريبة عن الاشتراكية وإحلال مناضلين على صلة وثيقة بالطبقة العاملة محل هذا المحرم من البورقراطيين واستعادة انتخاب المسؤولين وإعادة إمكانية الإسهام في القرارات إلى أجهزة القاعدة واستعادة حق مختلف الاتجاهات في التعبير عن نفسها وإعادة الاعتبار، أخيرا، إلى مبدأ الإدارة العمالية، وأخيرا، وفي المرحلة التي ستعطف سياسة الحكومة فيها نحو اليمين وبدأت أفعالها ردت إلى المستوى الثاني للمنظورات الصناعية التي رسمها تروتسكي، ترايد تعلق المعارضة العمالية بالتصنيع.

وقد توافقت إدانة المعارضة في المؤتمر العاشر الذي انعقد بعد تمرد كرونستادت فورا بتعريف لدور النقابات وقرار بقي سريا حتى عام ١٩٢٤ يسمح للجنة المركزية للحزب الشيوعي باتخاذ كل التدابير، بما فيها الطرد، ضد "الفتويين".

إن النقابات الوسيطة بين الحزب وسلطة الدولة لم تكن أجهزة حكومية، بل كانت أقرب للمعاونين إلى الحزب على اعتبار أنها تجمع العمال في إطار ديكتاتورية البروليتاريا. ودورها يتجلى في تربية الطبقة العاملة، فهي "مدرسة الشيوعية"، وبالتالي فإن مهمتها، في هذه المرحلة التي يشكلها "بناء الاشتراكية" انطلاقا من اقتصاد مصحح، هي أن تعلم "العمل الاشتراكي" للعمال غير المتعلمين الذين ما يزالون يجهلون قواعد الإنتاج ولا يتكيفون مع الاقتصاد الصناعي ويلبسون عيوبا كانت تربط، رسميا، بالنظام الرأسمالي. وهكذا تناقص خوض العمال لنضال طبقي (انتهى فيما يتعلق بهم) وتزايد خوضهم لـ "نضال اقتصادي" لتحسين المردود وضد

"الانحرافات البيروقراطية" (التي كانت تسبب إلى وجود موظفين عديدين من النظام القديم) بقدر ما كانت تتيح الإنتاج.

ولم تضع إدانة المعارضة العمالية في المؤتمر العاشر حدا للحركة. وفضلا عن ذلك، فقد انتخب شليابينكوف عضوا في اللجنة المركزية، كما انتخب قائد آخر للمعارضة، واستمر يدافع عن استقلال النقابات عن جهاز الحزب. وفي آب ١٩٢١، لم يستطع لينين الحصول من اللجنة المركزية على فصل شليابينكوف على الرغم من تدخل فرونزيه العنيف الذي هدّد بطرده "بالرشاش".

وحقّق في شباط ١٩٢٣، استطاعت المعارضة العمالية أن تقدم إلى الأمانة الثالثة "تصريحا للاثنتين والعشرين" يدعم طروحاتها ضد قرارات المؤتمر العاشر، وفي المؤتمر الحادي عشر (آذار ١٩٢٢)، أدان شليابينكوف، على الرغم من التهديدات، في آخر خطاب له، اتّجاه النيب المشايخ للفلاحين وديكتاتورية العوليتاريا. ورد لينين بذرائع مستمدة من ضرورة إطاعة الحزب وفرض انضباط حديدي على الذات في ظروف النضال الثوري. وبعد مناقشة عنيفة، تلقى شليابينكوف من المؤتمر تحذيرا قاسيا. ومنذ ذلك الحين، بدأ الانحسار السريع للحركة وانحلالها.

ولكن المعارضة مستأنفة، على صعيد أعم، بصدد الخيارات الاقتصادية الكبرى في وقت لم تكن النقابات تفعل شيئا بخلاف تقديم أنصار متناقصي العدد إليها.

وتأكدت مبادئ السلطة بـ "طروحات" اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي كانت ما تزال تستلهم لينين عام ١٩٢٢.

وإذا كانت النقابات تمثل، حقا، مصالح العمال وتدافع عنها، فإن واجبها هو، في الدرجة الأولى، أن تدخل في النضال من أجل الإنتاج. ولا شك في أنه قد جرى التلميح إلى "السلطات المفرطة الحماسة"، أحيانا، التي يمكن للكتلة العمالية، على وجه الضبط، أن تمسك النقابة ضدها. وكان

يقع على عاتق هذه الأخيرة أن تصحح الأخطاء والمبالغات التي تنسب إلى "تشويه بيروقراطي لجهاز الدولة". وجرى التمييز، أيضا، بين "النضال الطبقي" - وهو تعبير اتخذ طابعا شكليا (فيما يتعلق بالطبقة العاملة) - و"النضال الاقتصادي"، داخل المشروعات الموعمة التي يدافع العمال بها عن مصالحهم. ولكن الإشارة إلى النضال الاقتصادي زال سريعا جدا، أثناء النيب، من المفردات النقابية وكان لصراع الاتجاهات ممثلوه في النقابات التي كان قسم هام منها في المعارضة. ولكن الأجهزة النقابية كانت متزايد العجز عن مقاومة سلطة الدولة، سلطة الحزب في الواقع. ومع بدايات الخطة الأولى واندحار المعارضة اليسارية، أدى تطهير الملاكات النقابية إلى تعديل عام في اللجنة المركزية لاتحاد النقابات الذي ترك تومسكي رئاسته. وفقدت النقابات كل مبادرة حقيقية. وسلمت اللجنة المركزية لاتحادها بأنه لا يمكن أن يكون هناك نزاع بين العمال والمصالح الاقتصادية. وهدف النشاط الاقتصادي الحقيقي هو النضال من أجل الإنتاج و"الإسهام الأوسع للتعب والمعمق تماما للجماهير الكادحة في البناء الاشتراكي".

وقف في الممر نحو الاشتراكية. النيب

النيب والاشتراكية

في نهاية ١٩٢٠، كان الإقليم الذي يشكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية محررا ويطرح على الحكومة مسألة إعادة بناء الاقتصاد وأسس إعادة البناء هذه. وكانت شيوعية الحرب إرثا ثقيلا. فهي، بضغوطها وتجاوزاتها الضرورية بالنسبة للأولى وبصعب تجنبها بالنسبة للثانية، كانت قد قلبت ضد النظام الجديد قسما كبيرا من الطبقة

الفلاحية التي كانت ما تزال تشكل القسم الأكبر من السكان، للبعثرة في إقليم شاسع والتي تملك الأرض واقعا واعتادت على تنظيم نفسها محليا في استقلال ذاتي وهزها نظام المصادرات والتي كان تحفظها حيال الأوامر الواردة من الإدارة المركزية، إن لم تقل عداها لها، قد توطد.

وبالفعل، ارتفعت عام ١٩٢٠ أصوات، كان بينها صوت تروتسكي الذي كان، مع ذلك، نصيرا للحلول السلطوية، لتطلب تلميذا لنظام المصادرات وإبداله برسم عمي (أي اقتطاع غير تصفي ولا يخضع لمبادرة الجباة). إلا أن الوقت كان مبكرا لتعديل سياسة كانت قد بدأت، في مناخ حرب أهلية، في إعطاء ثمارها. وزادت تدابير المصادرة، أيضا، في العشرينات. ولكن وعي الحكومة للطابع الركيك للنظام قد تزايد واعترفت بأنه ينبغي للفلاح أن يستطيع مبادلة فائضاته بمنتجات صناعية (وهو ما كان يفعل، بمقياس ضعيف، في السوق السوداء). وأطلق تخفيف للأعباء التي كانت تنقل على الطبقة الفلاحية السياسة الاقتصادية، النيب، عام ١٩٢١. فمحرد تدبير تحويل المصادرة إلى رسم معتدل نسبيا أطلق آلية تنظيمية ليست، فضلا عن ذلك، سوى عنصر من عناصر النظام الجديد. فقد كانت شيوعية الحرب تستبعد نظاماً عقلانياً للاقتصاد، كانت قد أنقذت النظام، ولكن شروط بناء الاشتراكية كانت قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه عام ١٩١٨. كان تراث القيصرية- على المستوى الاقتصادي- قد أبيض وزاد الطابع الزراعي للبلاد قوة. وفي ربيع عام ١٩٢١- وقد تحرر الإقليم وانتهت الحرب الأهلية- كان الوضع فاجعا: فندرة المواد الأولية ووسائل التدفئة ونقص وسائل النقل كانت قد أدت إلى إغلاق ٢٠٠ مصنع، وخاصة مصانع النسيج. وكانت البيوت حليدية والجرايات الغذائية ضئيلة. وكانت الطبقة الفلاحية تتبعد، منذ استبعد تهديد عودة كبار الملاكين، عن النظام الذي كان يضر بمصالحها. وعرفت، هي نفسها، المجاعة في بداية ١٩٢١.

وكانت اضطرابات المدة التي بلغت النروة في عمرد كرونستادت الذي تعود خطورته إلى قربه من العاصمة ذات سعة كبيرة مست مناطق كاملة. وقد نسبت إلى الاشتراكيين الثوريين وللشفيك و"القوميين الكولاك" في أوكرانيا وامتدت إلى طبقات فلاحية واسعة.

ويكفي استياء الطبقة الفلاحية التي عمر عدد من منلوبيها عن شكايه للينين لتفسير الاضطرابات ومنعطف التيب معا.

وقرارات المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي (آذار ١٩٢١) هي التي لم يعد الفلاحون، بموجها، يسمون سوى قسم محدد من فواتضهم.

ثم حددت سلسلة من المؤتمرات، بين آذار وأيار، شروط تطبيق الضريبة العينية وتبادل السلع الحر. وحدد مرسوم ٢١ آذار ١٩٢١ أن الاقطاع يجب أن يكون أدنى من ذاك الذي كانت تؤدي إليه المصادرة. فلم يكن ينبغي أن تغطي الضريبة سوى الحاجات الأساسية للجيش والعمال والمدن والسكان غير الزراعيين. وكانت تحسب بنسبة مئوية تعد، فيها، المنتجات التي يكون أساسها أقطاف وعدد الأبقار التي يجب إطلاعها وأهمية الماشية. وكانت تقرر قبل البذار وذات طابع تصاعدي. وكان يمكن لفلاحين، استثنائيا، أن يعفوا منها، كما كانت الضريبة أخف بالنسبة لعمال المدن الذين يملكون حدائق في الضواحي. وأخيرا، كان يسمح بمبادلة منتجات صناعية بمنتجات زراعية في الأسواق والتعاونيات، أي في السوق المحلية.

ولكن حرية التبادل هذه امتدت إلى ما وراء السوق المحلية في مرسوم ٢٨ آذار، وألغى مرسوم صدر في أيار كل تحديد للتبادل الحر وسمح باستعمال النقد.

وكانت هذه الحرية للاستعادة تطبق على سوق كانت للنتجات الصناعية، فيها، معدومة تقريبا. وبدا ضروريا، من أجل إعادة إطلاق الصناعة المدمرة، أن يتم اللجوء إلى رؤوس أموال خاصة بإعادة الإنتاج الرأسمالي

وإلى مشروعات صناعية وحرفية صغيرة تلبي حاجات الجماهير. وقد نظم مرسوم ٥ حزيران ١٩٢١ التنازلات عن المشروعات لأفراد وتعاونيات، بل حتى لصناعات دولة. وقبل رأس المال الخاص، أيضا، في التجارة (إذ لم تكن تجارة الدولة تلبي نمو للمبادلات). والنيب الذي أعاد الإنتاج السلمي والسوق كان، إذن، تراجعاً، ولكنه تراجع تكتيكي يسمح بإعادة تكوين الموارد والقيام، بعد ذلك، بخطوة حاسمة في اتجاه الاشتراكية. واعتبر هذا التراجع في الخارج خطوة نحو الإصلاح. والواقع هو أن رأس المال الخاص لم يكن يتطرق بأهم فروع الإنتاج، بل، فقط، بإنتاج سلع الاستهلاك الشائع. وبقيت الصناعة الكبرى والأراضي والمصارف والنقل والتجارة الخارجية بين أيدي الدولة. وكان لينين يرى أن هذه الخطوة إلى الوراء ليست خطيرة، وأن الأخطر منها بالنسبة للاشتراكية هو الجوع والحاجة اللذان يضعفان البروليتاريا ويتزعان منها القدرة على مقاومة الشرور بالتردد واليأس "البرجوازيين الصغرى".

وسرعان ما بذلت الحكومة جهدها، بالدرجة الأولى، للخروج من الفوضى الاقتصادية، لرد الإنتاج الزراعي والصناعي إلى مستوى ما قبل الحرب.

وقد خفت الأعباء الفلاحية فعلاً. فقد انخفضت الضريبة العينية إلى النصف عام ١٩٢١-١٩٢٢، وعمد ١٠٪، أيضا، عام ١٩٢٢-١٩٢٣.

وبسطة: فمنذ بداية ١٩٢٢، استتمض عن الأشكال العديدة للضريبة العينية بضريبة موحدة معبر عنها بقمح أو بشعر.

وأخيراً، أصبحت الضريبة العينية، عام ١٩٢٤، ضريبة مالية. ولكنها احتفظت بطابعها الطبقي، لأنها كانت أثقل على الفلاحين الأغنياء (٦٠٪) منها على الفلاحين للتوسطين (٣٠،٥٪) وعلى الفلاحين الفقراء (٢٠،٢٪).

وكانت أكثر المهمات إلحاحاً، حقاً، إنعاش الزراعة. فقد عرف عام ١٩٢١ جفافاً مخيفاً، لا سيما في منساق الفولغا والأورال وأوكرانيا، حيث بلغ المحصول ربع ما كان عليه قبل الحرب، وكازاخستان. ومست الجماعة أكثر من ٢٠ مليون شخص. وقد أثرت في الخارج الذي أرسل معونات جاءت، خاصة، من المنظمات البروليتارية الدولية. وفي الاتحاد السوفياتي خاضت لجنة خاصة ولدت في ١٨ آب ١٩٢١ نضالاً صعباً، ولكنه كان ناجحاً. وفي عام ١٩٢٢، غمر موسم جيد وأولى نتائج النيب المناخ في القرية. وفي نهاية ١٩٢١، كانت الحكومة تستطيع أن تصرح بأن ما يسمى "لصوصية" الكولاك قد تمت تصفيته. وبذلت جهود من أجل الفلاحين. فما بين ١٩٢٣ و١٩٢٦، منح الفلاحون ٤٠٠ مليون روبل من أجل تسهيل الأشكال الجماعية لتنظيم الإنتاج والتجارة التي لم تكن سوى تجارب معزولة أو استجابات تكيف في الريف. وقدمت الحكومة مساعدة تقنية بتطويرها استخدام الجرارات التي زاد إنتاجها الوطني، ولكن الأمر اقتضى استيرادها من الخارج كما كان الأمر بالنسبة للصناعة. وفي عام ١٩٢٤-١٩٢٥، تجاوزت الاقتضاءات إهماد الجرارات، وكان العتاد يسلم بسعر منخفض وكانت الدولة تدفع الفرق. وخلق مراكز ومزارع تربية مواشي، وقدم أول معرض زراعي وحرفي في موسكو.

وفي عام ١٩٢٥، الذي بلغ فيه النيب ذروته، بلغت قيمة الإنتاج الزراعي ٩٥٪ من قيمة ما قبل الحرب (١٩١٣)، وكانت تربية المواشي قد حققت بعض ضروب التقدم (باستثناء ما يتعلق بالخيل). إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للنصيب من الإنتاج المخصص للسوق الذي لم يكسب يتجاوز، بالقياس مع ١٩١٣، ٢٠٪ بالنسبة للحبوب، و٣٥٪ بالنسبة للحم والشحم. وهكذا انتصرت التحريصات الاقتصادية خلال فترة ١٩٢٢-١٩٢٧. وبدأ أن السمر نحو الاشتراكية قد توقف. ولم يكن.

معنى ذلك أن هدف الشيوعية للتفاوت البعد قد غاب عن النظر ولا أنه قد جرى التحلي عن سياسة اجتماعية كانت، انطلاقاً من تدابير التأميم الأولى، صورة تخطيطية للاشتراكية. ولم يحدث، كذلك، تراجع ولا عودة حقيقية إلى النظام الرأسمالي بالقدر المحدود الذي كان هذا الأخير قد زال ضمنه. إلا أن ضرورات الإنتاج غيّت ميثاق عمل ١٩٢٢ الذي كان يعطي العمال ضمانات جديدة.

ولكن المسألة الصناعية لم تكن هي التي أعطت النيب خصائصه. فالمصنع لم يكن للعامل، وكانت الحكومة قد أوقفت محاولات الإدارة الذاتية من جانب يسار متطرف بقي عمله داخل النظام. وأثارت العلاقات بين العالم الصناعي والدولة، منذ ذلك الحين، في الإطار النقابي، معارضة عمالية كانت تعبر عن تصور خاص للمسرح الاشتراكية.

ولم يكن هناك شيء من هذا في الريف، لدى هذه الكتلة الفلاحية التي كانت، في غالبيتها، المستفيد المباشر من ثورة أكتوبر ثم عانت من شيوعية الحرب معاناة مخيفة وأحسست بمكسبات توزيع أملاك النبلاء تقلت منها. كانت الأرض للفلاح ولم يكن بحث المير، في شيء، خطوة نحو الاشتراكية. ولكن الفلاحية الفردانية المتعلقة بالأرض وبأفرادها، أيضاً، كانت العنصر الأساسي في الاقتصاد بإنتاجها الضرورية، وكذلك لأن الزراعة، وحدها، كانت تستطيع، في ظل الحالة البائسة للصناعة، أن تسهم في الاستثمار وتسهل النمو الاقتصادي. ولذلك، كان إنعاش الاقتصاد يمر بالسلام الاجتماعي في الريف و بالإنتاج الفلاحي.

وضمن هذه الشروط، لم يكن يمكن أن يكون موضع بحث، ما لم يكن ذلك في المستقبل، تحقيق الاشتراكية الزراعية في صورتها الجماعية. والنيب، من هذه الناحية، وقفة. إنه نظام اقتصاد مختلط تمايز فيه، عملياً، الرأسمالية (خاصة في الزراعة)، ولكن تحت إشراف الدولة الكثيف، ومكسبات الثورة، خاصة في المجال الصناعي وبمجال التجارة

الخارجية، مع كون النيب سهل، مؤقتا، المشروع الحسر في قطاعات الإنتاج الصغير. أما بالنسبة للفلاح، فإن قرار تخفيف الأعباء قد توافق مع إعادة سوق حرة ضمن منظور جديد لتشجيع الإنتاج.

إلا أن تفكير القادة في مستقبل الاشتراكية وصيغ بنائها قد استمر، خلال كل هذه المدة التي انتهت مع الخطة الخمسية الأولى، مستمدا حججه من ممارسة النيب نفسها ومسببات تعارضات بين القادة. والنيب المزروع بتجارب ومحاولات معزولة ومتنوعة لأشكال جماعية للاستثمار والتوزيع هو الذي أنضجت خلاله خطة اقتصادية وأنشئت مواد إحصائية تشكل صلة بين الاندفاع الأول للاشتراكية التالية للثورة ووضع أسس اشتراكية جماعية في مجموع الاقتصاد اعتبارا من ١٩٢٨.

وخلال كل مدة النيب، أدى اهتمام الحكومة بكسب الفلاحين للنظام يجعلهم يقبلون، في مستقبل متفاوت القرب، تنظيميا جماعيا لها إلى تحقيقات دائمة حول وضع الفلاحين والفئات الاجتماعية للطبقة الفلاحية من أجل أن تجدد فيها سندا يسمح لها بتحقيق التحالف بين العمال والفلاحين الذي هو أسس الاشتراكية.

وكانت كتلة الطبقة الفلاحية الكبرى مولفة من فلاحين "متوسطين" (سريدنياكي) بنسبة ٦٤٪ عام ١٩٢٥ (تقرير لجنة خاصة عام ١٩٢٧). وحلول توزع الفئات الاجتماعية في ذلك التاريخ (جدول لم يكن له، بالطبع، سوى قيمة دلالية ولكنه يفسر سياسة الحكومة) يأتي كما يلي:

٦٤,٧٪ سريدنياكي

٢٤٪ بيدنياكي (فقراء)

٦,٩٪ كولاك.

وكانت الوقفة في السير نحو الاشتراكية تفسر تفسيراً كافياً بالواقعة التي اعترف بها لينين، عام ١٩٢٠، في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي وهي أن الانتقال إلى أشكال اشتراكية خالصة كانت تتجاوز مهمات الحكومة

وأنه كان ينبغي عدم الاقتصار على الحصول على تأييد الفلاحين الفقراء وحدهم، بل ينبغي، أيضا، الحصول على تأييد الفلاحين المتوسطين المشبوهين على الصعيد الاجتماعي ولكنهم ليسوا أعداء صريحين للنظام. فضلا عن ذلك، فإذا لم يكن لينين يتردد، لأسباب المناسبة، في اتخاذ أقوى التدابير على صعيد سياسة طويلة الأجل، فقد كان معاديا للقصر وكان يتصور الجماعية كهدف بعيد لم تكن الطبقة الفلاحية السوفياتية مستعدة، أبدا، لها ويجب أن يمر، أولا، بالأشكال الانتقالية للتعاون. وصرح لينين في المؤتمر الثالث للأهمية الشيوعية أنه كان ينبغي "إرشاد الطبقة الفلاحية والتحالف المتين معها لتحقيق سلسلة طويلة من الانتقالات التدريجية نحو الزراعة الميكانيكية الكبرى".

المناقشات السياسية- الاقتصادية حول النيب

إذا كان تبي النيب قد أظهر جيدا أن الحزب البلشفي كان يطرح النمو الاقتصادي كشرط مسبق لبناء الاشتراكية، فلم يكن الجميع متفقين على صيغ وإيقاع هذا النمو التي كانت، فعلا، تلزم مستقبل الاشتراكية. إلا أنه لم تكن للمناقشات، في نهاية المطاف، سوى أهمية نظرية. ففي الإدارة الثلاثية التي تشكلت بعد وفاة لينين (١٩٢٤) من كامنيف وزينوفيف وستالين الذي كان سكرتيرا عاما للحزب منذ ١٩٢٢ مستندا إلى أنصار في البيروقراطية أخذ هذا الأخير، سريعا جدا، في اللجنة المركزية، سلطة سمحت له بأن يستبعد، على التعاقب، معارضة يسارية ثم معارضة يمينية وأن يفرض سياسته، اعتبارا من ١٩٢٥، دون أن يخلو الأمر من مقاومة. فمنذ شهر كانون الأول ١٩٢١، كان قد جعل من "الاشتراكية في بلد واحد" عقيدة جديدة تجدد مررا لها في فشل الثورات خارج الاتحاد السوفياتي، ولكنها قدمت على أنها تتوافق مع الأصولية الماركسية في

الشروط الخاصة بالبلد. ومن الناحية العملية، كان الممر نحو الاشتراكية بالطريق التي بينها لينين ممر بالتصنيع وبالتعاون الذي يسمح بدمج الفلاحين في مجتمع اشتراكي. ولكن ستالين سوف يسرع، فيما يتعلق بهذه النقطة الثانية، وأمام الفضل النسبي للنيب، التحويل الاشتراكي، بعد ثلاث سنوات، بالجمعية القسرية. وتروتسكي الذي كان أقرب المناضلين إلى لينين على الرغم من بلشفيته المتأخرة كان أول من استبعد. فقد ندد بخطر تفسخ الحزب وبالقوة الكلية لأمينه العام في رسالة إلى اللجنة المركزية في بداية تشرين الأول ١٩٢٣ مع حجج استبعدت في الشهر نفسه في "برنامج" ستة وأربعين بلشفيا من الحرس الثوري القديم، وتابع حملته طالبا "سياقا جديدا": وكان الأمر يلور حول النضال ضد بيروقراطية الملاكات العليا في الحزب التي تفصل هذا الأخير عن الجماهير وإعطاء البلاد في أسرع وقت ممكن صناعة ثقيلة قوية. وفي الاجتماع الثالث عشر للحزب (أيار ١٩٢٤)، وجه اللوم إلى تروتسكي بسبب "تحريفية معادية للبلشفية". وبعد موت لينين فقد - وهو الذي كان متهما، باستمرار، بـ "نزعة انحراف بورجوازية صغيرة" - منصبه كمفاوض للشعب في الحزبية (١٩٢٥)، ولكنه بقي في المكتب السياسي ضد رأي كامينيف وزينوفيف (اللذين كانا يريدان طرده من الحزب) بقرار من ستالين.

إلا أنه سرعان ما انقسمت الترويكات. فتنازع النيب الحقيقية على الصعيد الاقتصادي كانت، بالنسبة لشيوعي، موضع نقاش على الصعيد الاجتماعي لأنه كانت تشاهد ولادة جديدة لبورجوازية فلاحية ولتجار مزدهرين (رجال النيب) في المدن.

وقد شهد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي، في أيلول ١٩٢٥، كامينيف وزينوفيف يقفان ضد ستالين متهمين إدارته. وحصل ستالين على تأييد الأغلبية الساحقة للمؤتمر الذي شهد، في الوقت نفسه، عنف

المنافشات حول التوجيه العام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وقسوة المعارضة ضد النيب. وينسب التاريخ الرسمي للحزب إلى ستالين فضل اتباعه خطأ وسطا. فقد رفضت خطة التنمية التي تقدم بها زينوفيف والتي تستند إلى كون الاتحاد السوفييتي بلدا زراعيا في جوهره بوصفها تؤدي إلى استبعاد البلاد. أما بالنسبة إلى "المعارضة الجديدة" التي لم تجدد مشقة في البرهان على أن صناعة الدولة لم تكن صناعة اشتراكية وأنه لم يكن يمكن، فيما يتعلق ببناء الاشتراكية، إشراك الفلاح المتوسط مع الطبقة العاملة، فقد هاجمها ستالين بوصفها "مغامرة منشقية-تروتسكية". وفي ختام المؤتمر، أرسل مولوتوف وكيروف وفوروشيلوف وكالينين وأعضاء آخرين في الحكومة إلى لينينغراد لقمع عدم انضباط "الرجال ذوي الوجوه المزدوجة" في لجنة الشبيبة الشيوعية في المدينة الذين رفضوا، مع زينوفيف، الاعتراف بقرارات المؤتمر.

وتوطدت ديكتاتورية ستالين منذ ١٩٢٥ على الرغم من أنها كانت تلقى معارضة آنذاك. فسياسته الحنرة، البارع، المتكيفة مع الظروف، التي كانت تستعير، على التعاقب، من معارضة يمينية ثم من معارضة يسارية وتلعب الواحدة منهما ضد الأخرى، هذه السياسة أتاحت له أن يمحو، أولا، "المعارضة الموحدة" لعام ١٩٢٦ التي كانت تضم زينوفيف وكامينيف وتروتسكي وقدامى المعارضة العمالية (شليابينكوف) بالحصول من اجتماع الحزب في تشرين الأول ١٩٢٦ على فصل تروتسكي وكامينيف من المكتب السياسي (استبعد زينوفيف، مسن جهته، من رئاسة الكومنترن). وفي السنة التالية، فصل تروتسكي وزينوفيف من اللجنة المركزية. وبمناسبة العيد العاشر للثورة، نظم تروتسكي مظاهرات شوارع في لينينغراد وموسكو وخاركوف. وفي موسكو، رفع موكب تروتسكي لاقات هاجم إحداها "الكولاك ورجل النيب والبيروقراطية". وقسمت ردة فعل الحزب الذي فصل عددا كبيرا

من المناضلين ودعا، في المؤتمر الخامس عشر (كانون الأول ١٩٢٧) إلى خضوع المعارضين: فقد رفض التروتسكيون التساهل، ونفي تروتسكي إلى ألماتي (بداية ١٩٢٨)، وسوف يفصل في السنة التالية.

وخضع زينوفيف وكامينيف. وزالت المعارضة الموحدة بتأثير بوخارين الذي كان يعتقد، مدعوماً من ريكوف وتومسكي، أنه يستطيع التوفيق بين الأحادية الضرورية للحزب وسياسة اقتصادية معتدلة ومرنة. وكان بوخارين قد تأمل فيما يمكن أن يكون عليه السير نحو الاشتراكية في حال بقاء الثورة مقصورة على بلندين متخلف، فقدر أنه كان ينبغي أن تترك إمكانية المراكمة للكولاك بحيث يقدم نمو الاقتصاد الريفي الأسواق ورؤوس الأموال الضرورية للتصنيع وتبقى الدولة محتفظة بمقاييد الاقتصاد وإدارته. وكان يقول إنه من المؤكد أن مثل هذا النمو سيكون بطيئاً، ولكن السير نحو الاشتراكية "بخطى سلخفاة" أقل خطراً من تصنيع قسري تقوم به الدولة. وكانت تلك سياسة أعلنها بوخارين منذ ١٩٢٥: "للفلاحين، لكل الفلاحين، يجب أن نقول: اغتنوا، وسعوا مزارعكم، لا تظنوا أن الضغط سيمارس عليكم".

إلا أنه سرعان ما سيجد اليمين البوخاريني نفسه في المعارضة. فمنذ ١٩٢٧، انخرطت الحكومة في اتجاه تصفية النيب وفي اتجاه سياسة "تراكم بدائي اشتراكي" حدد عالم الاقتصاد بريوبراجنسكي "قوانينها الموضوعية": لمقاومة القوى الرأسمالية، من الضروري أن تنظم الدولة، في الدرجة الأولى، صنع وسائل إنتاج دون التردد في اعتصار الاقتصاد الفلاحي والحد من الاستهلاك لاستخلاص الاستثمارات اللازمة. وكتب يقول: "إن الفكرة القائلة أن اقتصاداً اشتراكياً يستطيع، بنفسه ودون المس بموارد البورجوازية الصغيرة، بما فيها الاقتصاد الفلاحي، أن ينمو هي فكرة رجعية، طوباوية بورجوازية صغيرة". وتقع نقطة الانطلاق الرسمية للخطة الخمسية الأولى في أول تشرين الأول ١٩٢٨. وأحرزت

المعارضة اليمينية التي ألهمت بأنها كانت تريد أن تتسق مع النظام الرأسمالي والتي كانت تتزايد تورطاً بسبب علاقتها مع تروتسكي السذي أطلق من ألاما- آتيا، نداء إلى شيوعي العالم أجمع ضد "كبرنسكية ستالين المقلوبة" (وهو ما استحق عليه الطرد)، أحرقت هذه المعارضة على الخضوع بدورها. وفصل بوخارين من المكتب السياسي. ولن تحدث التصفية الجسدية لولاء المعارضين "اليمينيين" إلا بعد بضع سنوات.

ولن تكتمل ديكتاتورية ستالين المحاطة بعبادة شخصيته إلا بعد نجاح الخطة الخمسية الأولى والمؤتمر المسمى مؤتمر "للتصريح" (١٩٣٤). ومع ذلك فمن للرغوب فيه التساؤل عن أسباب انتصار ستالين على المعارضة التي أزيلت، عملياً، عام ١٩٢٩. لا يكفي، دون شك، أن نذكر هوى السلطة والطابع الدموي لديكتاتورية ستالين ("حنكيز خان" بوخارين). والأقرب إلى الواقع هو هذا التفسير الذي يقابل بين مثقفين ليس لديهم حسن سياسي ورجل للشخص اليومي الذي يعرف تصنيف الشؤون للملحة. وقد بين سوفارين، خاصة، على وجه الضبط، الأخطاء التكتيكية والاستراتيجية للمعارضة "التي كانت توزع الضربات هنا وهناك" منتقلة من الترقب العقيم إلى الهجوم دون أمل. ليس من الممكن، بالتأكيد، أن يمحصر بالتعارض بين شخصين، تروتسكي وستالين، نزاع دام ست سنوات ووضع مصر الاتحاد السوفياتي موضع مسائلة. ولكن، هل يجب أن نعود إلى التفسير الذي قدمه تروتسكي نفسه، في كتابه *الثورة التي عاينوها*، مينا المحاصر الحركة الثورية والمزايم للعائسة في أوروبا وآسيا والتي أضعفت مواقع الثوريين الأيمن، وقوت، بذلك بالذات، مواقع بروتقراطية قومية ومحافظة، طبقة طفيلية جديدة نشأت في روسيا "التروميديّة"؟ أم هل يجب أن نرى في الستالينية انتصار تصور ما تنتمي الاتحاد السوفياتي كان يقوم على رؤية واقعية ومتبصرة وهو تصور سمح بـ "إرساء قواعد أول مجتمع اشتراكي في التاريخ البشري"

(ج. بروكاشي). من المؤكد أن المعارضة لم تخطئ في كل النقاط، وأن مهاجمتها لانعدام الديمقراطية داخل الحزب ولا امتيازات البيروقراطية كانت تحتوي على نصيب من الحقيقة، ولكنها أخطأت في النقطة الأساسية، ورفض قبول أطروحة "الاشتراكية في بلد واحد" التي كانت، وحدها، تستطيع السماح ببناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي (إيلنشتاين).

المدرسة وبناء الاشتراكية

كانت إحدى النقاط الأساسية في البرنامج البلشفي هي النضال ضد الأمية وتنمية التعليم الأمر الذي سمح برفع مستوى الكفاءات التقنية والوعي السياسي للجماهير معاً. وبقي البرنامج، فعلاً، نظرياً خلال العشرينات. فاختلال تنظيم الملاكات التعليمية بتطهر عاملين منشفيك، في القسم الأكبر منهم، وخاصة أولوية النضال من أجل البقاء أثناء شريعة الحرب ونقص الاعتمادات وصعوبات توظيف عدد كاف من المعلمين والمدرسين أثناء النيب لم تسمح بتحقيق تقدم كبير، خاصة في الأرياف، قبل الخطوة الخمسية الأولى. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى التعلم والميل إليه تجلب في حماسة سهلاً للناس الثوري وتقدماً على الإنجازات الرسمية. وكانت مدرسة متكيفة مع البناء الاشتراكي أول مشروع للحكومة البلشفية.

وقد أنشأ مرسوم ١٨ تشرين الأول ١٩١٨ مدرسة العمل الوحيدة التي كانت، بتدبيرها بئى التعليم القديم، تجمع مختلف فئات المدارس في نظام وحيد ومختلف فئات المعلمين في هيئة واحدة بأجور متساوية، أحور "عمال جبهة التعليم العام". وكان يجب على فعالية المدرسة السوفياتية الجديدة "أن تكون مرتبطة بأشكال العمل والإنتاج، متكيفة مع البيئة

الجغرافية ومتطلبات التخصص، تحركها طرائق فصالية، طريقة "الركبات" خاصة. وكان يجب أن تؤمن التفتح للإنسان وتنمي روح الجماعية في مهمة بناء الشيوعية الشاقة". وكانت مدرسة العمل تنظم انطلاقاً من السوفيات المدرسي وتمتع بأكثر قدر من الاستقلال. "إن للمدرسة الوحيدة للعمل، وهي كومونة اجتماعية وتربوية مدارة ديمقراطياً، صورة مسبقة للجمهورية المقبلة التي ليس فيها طبقات ولا تدمرات أيديولوجية، "دون معلم ولا إله"، هذه للمدرسة ترفض، عمداً، كل مناهة وكل تجنيد من حيث يجب: فكل تلميذ، والجماعة في مجملها، يتمتعون بحق تقرير المصير المطلق" (ز. جيديكا). وقد استمرت المدرسة الوحيدة إلى ما بعد شيوعية الحرب، ولكن برنامج الحزب للمدرسي لآذار ١٩١٩ اختزل، من قبل، استقلالها وحدد واجباتها. فهي أداة تحويل المجتمع، ولكنها تزايدت خضوعاً لضرورة توفير ملاكات وتقنيين، وحولت، تدريجياً، عن أهدافها الأولى وأفسحت مجالاً لتنظيم يعود، فيه، من جديد، التقسيم إلى ثلاثة أنواع من التعليم وطرائق التعليم العام الكلاسيكية وشاغل التحضير المهني وحيث يتوطد شاغل التكوين الأخلاقي والسياسي.

وكان أول اجتماع للحزب حول التربية الشخصية (نهاية ١٩٢٠ وبداية ١٩٢١) قد أذن "الطريق الطوباوية" التي تسلكها المدرسة. وكان لوناتشارسكي يسلم بأن تدمير "المدرسة البورجوازية" كان خطيئة وأن التكيف مع الواقع كان يفترض التخلي عن الخطط الطموح للسنوات الثورية. وكانت السياسة المدرسية تنتقل من الأيديولوجية إلى العراغماتية (أنويلر). ولكن الأخطار التي كان النيب يعرض لها بناء الاشتراكية كانت تستجر، بصورة موازية لها، تصلياً في سياسة الحزب تقوي احتكاره للتربية. واعتباراً من ١٩٢٧، وفي إطار الخطة الخمسية الأولى، عاشت مدرسة العمل ومثالياتها الفوضوية. وتكاملت الكومونة المدرسية

مع نظام تربوي تقعي، ناجح في المرحلة المباشرة، مطابق للاشتراكية "من فوق" التي أصبحت البرنامج الرسمي.

وكانت جهود الحكومة الهائلة للنضال ضد الأمية، لإعادة تنظيم تعليم ذي أهداف أيديولوجية واقتصادية معاً قد اصطدمت، حتى ذلك الحين، بصعوبات مالية وبندرة الملاكات وبضخامة المهمة التي يجب تحقيقها أخيراً. فلم تصل موازنة التربية إلى مستواها قبل الحرب إلا عام ١٩٢٧. وبعد تراجع في الأعداد في بداية النيب، زاد عدد أطفال المدارس. فقد جمعت المدارس الابتدائية ومدارس السبع سنوات ومدارس التسع سنوات والمدارس الثانوية، عام ١٩٢٧، ثلاثة ملايين تلميذ زيادة عما كان الأمر عليه عام ١٩٢٤. إلا أنه كان يمكن أن يعد نصف السكان، عشية الخطة الخمسية الأولى، أمياً. وكان في المدارس ٦٠٪ فقط من الأطفال الذين كانوا في السن المدرسية. إلا أنه يجب أن نضيف أن هذه النسب الضعيفة (التقدير المتوسط) كانت مرتبطة بوضع السكان المحيطين، لا سيما الآسيويين منهم حيث كانت الأمية كلية تقريباً. وكانت النسبة القوية في روسيا "الأوروبية" مختلفة جداً في المدينة عنها في الريف وضواحي المدن والمناطق البعيدة، كما تختلف، أيضاً، بين الجنسين. وكان للتعليم، في جملة أراضي الاتحاد، أساس اتحادي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القومية، ولكن الوحدة الأيديولوجية كانت مؤمنة من جانب هيئة من المفتشين (أعيدت عام ١٩٢٣) ومن جانب فعالية تشكيلات الشبيبة (كوسومول) وروابط المعلمين. ولم تكن ضرورات الإنتاج تسمح، أبداً، بإقامة توازن بين التعليم العام والتعليم المهني، ولا بتعميم التعليم التقني. وأنشئت مدارس مصنع توفر، بالإضافة إلى تربية ماركسية، تعليماً صناعياً حديثاً بعد قرارات المؤتمر الثالث عشر (١٩٢٣). ولم يكن عليها، حسب توجيهات لوناتشارسكي وكروبسكايا، أن تكون "خدماً جديدين لآلات"، بل "معلمي إنتاج". إلا

أخيراً، وقد كانت قليلة العدد وضمت أقل من ١٠٠ ألف تلميذ عام ١٩٢٧، تحولت، آنذاك، إلى مدارس مهنية (تسبيج، تعدين، خطوط حديدية). وكانت مدارس الشبيبة الفلاحية التي تشكلت اعتباراً من ١٩٢٣ أيضاً، تضم العدد نفسه، تقريباً، عام ١٩٢٧. إلا أن أهمية هذه المدارس تقلس بكونها قد أهلت ملاكات تقنية وسياسية. والأمر هو كذلك بالنسبة للكليات العمالية (رابفاك) التي أنشئت منذ ١٩١٩ ولكنها لعبت دوراً هاماً بعد ١٩٢٣: كانت ١٢٢ كلية عمالية تضم ما يقرب من خمسين ألف طالب تقدم للجامعات، عام ١٩٢٦، ثلث أعداد طلابها. وقد أهلت الكليات العمالية التي كان ٥٠٪ من طلابها من أصل بروليتاري (عمال وفلاحين)، حزبياً، الطبقات السياسية القائدة في الاتحاد السوفياتي. ولم تكن السياسة للدرسية الغنية بالمبادرات خلال فترة النيب تستطيع، مع ذلك، تلبية الحاجات الجديدة. والخطة الخمسية الأولى هي التي تطورت، معها، حملة عمومية ناجحة ونظمت شبكة منشآت مدرسية وجامعية ترتبط مناهجها ارتباطاً وثيقاً بضرور التقدم في التصنيع. وعند ذلك، حدثت "الثورة الثقافية الاشتراكية" التي مناهها لينين والتي كان يجب أن تصحب نمو البلاد الاقتصادي. وقد ألح لوناتشارسكي الذي سيجلفه، عام ١٩٢٩، "سياسي"، أ.س. بونوف الذي كان قد أدار، عام ١٩٢٢-١٩٢٣، الدعاية، على تخلف النمو الثقافي الذي كان يهدد المستقبل الاقتصادي وبناء الاشتراكية في الوقت نفسه. فقد كان على الاتحاد السوفياتي أن يلحق بالدول الرأسمالية ويتجاوزها، وأن يوهل جماهير من التقنيين والمهندسين والعلماء، ولكن ذلك يجب أن يجري ضمن روح بروليتارية، في سياق نضال طبقي يجب أن تزول بواسطته روح النيب "البورجوازية الصغيرة". ويشير التحلي عن النيب، ومنعطف ١٩٢٨ الذي وضعت، فيه، الخطة الخمسية الأولى إلى بداية سياسة مدرسية جديدة مخططة يقودها بونوف، عسكرياً،

بشعارات تعبوية وأهداف واسعة: تصفية الأمية والتعليم العام الإلزامي لعام ١٩٣١، إدخال تعدد الفنون على المدرسة، التأهيل للتسارع للملاكات، التعليم التقني للعمال وأعضاء الكوئخوزات، النشاط الثقافي للجمهور، في الريف كما في المدينة، للوضوح في خدمة الخطة الاقتصادية والجمعية.

والمفردات العسكرية المستخدمة للتعبئة الصناعية هي، أيضاً، مفردات "الثورة الثقافية". وأطلقت "هيئة أركان"، إلى "ميدان للمركة الثقافية"، "مبعوثين" من رواد وكومسومول (الشبيبة الشيوعية). وكانت "جبهة ثقافية" تقابل "الجبهة" الصناعية.

وقد أعلن ستالين، في خطابه في المؤتمر الثامن (١٩٢٨)، انطلاق "الثورة الثقافية" وعدد واجباتها: "... التمكن من العلم، تأهيل ملاكات جديدة من الاختصاصيين البلاشفة في كل ميادين العلم... التعلم... التعلم بأكبر قدر من الصلابة... التعلم". وفي ٥ نيسان ١٩٢٩، حددت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الخط السياسي الجديد المتعلق بملاكات التعليم التي يجب أن تظهر من العناصر غير الماركسية وتكملتها بموظفين من الحزب والكومسومول مذهبين إلى وظائف قيادية. واستبعدت الأتليجنسيا ما قبل الثورية لصالح معلمين جدد وضعت أصوليتهم الماركسية الصارمة في خدمة النضال الأيديولوجي.

الجمعية الزراعية والمحطة الخمسية الأولى

تحول العالم الزراعي

أطلق الحزب، في المؤتمر الخامس عشر (كانون الأول ١٩٢٧)، شعار الجمعية، أي شعار "توحيد المشروعات الفردية الصغيرة وتحويلها إلى مزارع جماعية كبيرة"، وهي عملية لم يكن يجب "أن تنجز إلا برضى العمال الريفيين" الذين ستؤمن لهم رعاية واسعة على "ضرورة انتقاهم، تدريجياً، إلى الاستثمار الجماعي الكبير ومزيتة بالنسبة لهم". ويجب، أيضاً، أن تشجع "الاستثمارات الكبيرة للوجود من قبل في الأرباب والتي تزايد اتجاهها نحو النمو".

وقد اتخذ القرار في أوج أزمة غذائية. ففي عام ١٩٢٧، أدى ركود الإنتاج الزراعي وصعوبة تمويل المدن إلى تقنين وتدابير قسرية صارمة لتأمين الجمع الصعب للقمح. وفي عام ١٩٢٨، تحسّن الوضع. إلا أن جمع القمح اقتضى، عام ١٩٢٩، مراسيم قاسية جداً ضربت الفلاحين الذين لم يكونوا ينفون بالإتاوات المفروضة عليهم. وبدأت حملة الجمعية بسياسة "تصفية" للكولاك كطريقة. وبرر ستالين، في خطاب ٢٧ كانون الأول ١٩٢٩، القرارات المتعلقة بإنشاء أطروحة جديدة حول العلاقات بين الفلاح والأرض لم تكن، على ما يبدو، تطابق الواقع التاريخي ولا العقلية الفلاحية أبداً: فقد رفض أطروحة إنغلز التي كانت ترى أنه يجب أن يكون للفلاح الوقت للتفكير في قطعة أرضه قبل قبول الجمعية، وأكد أن الفلاح الروسي لم يكن متعلقاً بالملكية الخاصة (كما في الغرب) وأنه إذا وضعنا نسبة ضعيفة من الكولاك على حدة، فإن الكتلة الفلاحية لم تكن معادية للجمعية.

وقد انقلبت كل البنية الزراعية للاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٦. فقد انتقلت البلاد، كاملة، من نظام الملكية الخاصة والاستثمار الفردي إلى ملكية الدولة والملكية للموثة والاستثمار الجماعي للقسم الأكبر من الأراضي مع بقاء الملكية الشخصية العائلية على صورة قطع صغيرة. كان ذلك تعميم المرفخوزات (منزراع الدولة)، والكولخوزات خاصة، التي أنشئت على دفعات في مرحلتين (١٩٢٩-١٩٣٠ و١٩٣٢-١٩٣٥) تفصل بينهما وقفة تكتيكية. وكانت المرحلة الأولى "هجوماً" حقيقياً شن بقسوة ضد الكولاك، الفلاحين الأغنياء والميسورين، والذين غالباً ما كانوا يعدون كذلك، وضد المبدأ الموكد، مبدأ الانضمام الحر إلى الكولخوز. وفي تطبيق قواعد قاسرة جداً، غالباً ما تبارت الأجهزة الرسمية المحلية في الحماسة والتعسف مسببة، إلى جانب هبوط هائل في الإنتاج، مقاومة فلاحية خلقت في بعض المناطق، خاصة في أوكرانيا، مناخ حرب أهلية. فقد كان الفلاح يدمر محاصيله ويقتل ماشيته.

ولكن ٦٠٪ من الاستثمارات كانت قد جمعت عام ١٩٣٠ وحسده، ظاهراً على الأقل. ولكن الحكومة ذكرت، أمام النتائج الاقتصادية الكارثية للعملية، بأن الجمعة لا ينبغي أن تفرض، وهو ما أدى بسرعة إلى زوال عدد كبير من الكولخوزات: فقد هبطت النسبة المئوية للمزارع الجماعية إلى ٢٦٪. وعند ذلك، استأنفت الجمعة بصورة أقل قسوة، أقل سرعة وأكثر كفاية معاً، عن طريق المزايا الممنوحة للكولخوزيين، قياساً مع الفلاحين الفرديين الذين يرفضون الكولخوزات والذين كانوا يستطيعون الاحتفاظ بالقطع الفردية من الأراضي، ولكنهم أزيلوا، في الواقع، تدريجياً عن طريق التمييز (ضرائب أثقل، انعدام تسهيلات المبادلات الخ...) ومضوا، عامة، ليضخموا كتلة السكان العماليين في المدن.

وإذا بحثنا عن الأسباب الاقتصادية لهذا التسريع الشديد للجمعة في عام ١٩٣٠، فإننا نستطيع أن نجدها، كما يقول م. ليفين، في تأكيد المكاسب السياسي للحزب من أن الإنتاج الصناعي كان مهدداً، دون الكولخوزات، بالانهيار في مستقبل قريب جداً. وبالفعل، فإن حركة الجمعة، بقدر ما كانت عفوية، كانت، خاصة، من صنع الفلاحين الفقراء الأقل قدرة على جعل الكولخوز مزدهراً ومفيداً للبلاد لاتصدام الكفصاعات والوسائل. وهكذا كان الأمر يدور، عام ١٩٣٠، حول أن يوتى إلى التنظيم الكولخوزي بكل الفلاحين المتوسطين والتوسع بمعدل الكولاك للوصول إلى نتيجة فورية، بتدمير البورجوازية الفلاحية الجديدة، ورجال النيب بصورة غير مباشرة على الصعيد الاجتماعي وليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بإعطاء الزراعة دفعة موازية للنمو الصناعي.

وفي الوقت نفسه الذي انطلقت، فيه، تصفية الكولاك، ولضمان تمويين المدن، كانت الحكومة تزيد من عدد مزارع الدولة، السوفخوزات، التي أقيمت على أراض متوفرة في سهوب الجنوب، القاحلة إلى حد ما، التي كان بعضها "مصانع قمح" وأخرى أكثر تخصصاً، في تربية الخرفسان مثلاً - أراض واسعة كان بعضها يتجاوز مائة ألف هكتار وكانت بداياتها صعبة بسبب الشروط المادية ونادرة الملاكات من زراعيين وإداريين أصحاب كفاءة. وتضاعفت السوفخوزات خلال الخطة الخمسية الأولى ولعبت عشية الحرب دوراً متنامياً في الاقتصاد الزراعي، وهكذا وجد في البنية الزراعية الجديدة شكلان من التنظيم الجماعي، أحدهما دولني (السوفخوزات)، والآخر ذو طابع اشتراكي (الكولخوزات).

وقد ارتبطت الجمعة الزراعية بالتعطيل الكامل للاقتصاد. ففي الاجتماع الخامس عشر للحزب، في نهاية تشرين الأول ١٩٢٦، طلبت مراقبة منظمة للفعالية الصناعية: إن "توطيد الميمنة الاقتصادية لصناعة ذات طابع اشتراكي واسع على حملة الاقتصاد الوطني... يجب أن

يسمح... بتجاوز أكثر البلدان تقدماً (بمقدور الأمر خاصة حول الولايات المتحدة التي تم الرجوع إليها خلال كل مئة العشرينات) على الصعيد الصناعي في مئة تاريخية قصيرة إلى حد كاف". وهكذا تم الانتقال، تدريجياً، من الدراسة الإحصائية الضابطة إلى خطة إنتاج حقيقية.

وقد صيغت الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٢٧. وكانت قد اتخذت، منذ ١٩٢٦-١٩٢٧، تدابير من أجل تسريع النمو الصناعي زادت مما يقرب من ٣٨% حجم الاستثمارات مركزة الجهود على إنتاج الحديد والفولاذ (ذلك الحين هو الذي كان قد بدأ، فيه، بناء سد الدنيسر الكبير). وفي ٨ حزيران ١٩٢٧، أطلق مرسوم مجلس مفوضي الشعب مشروع خطة لمجموع الاتحاد سوف تكون التعبير عن الوحدة الاقتصادية للاتحاد السوفياتي وسوف تسمح بتنمية مناطقه المختلفة إلى الحد الأقصى على أساس تخصصها. وزادت قوة لجنة الخطة ووضعت الخطط الجمهورية (أي مختلف الجمهوريات) تحت سلطتها. وجدت أهداف الخطة لكثيرون مبالغاً فيها وأثارت، خاصة، انتقادات بوخارين إذ رآها غير متوافقة مع الوضع الفلاحي. ومن المؤكد أن الحكومة كانت تعتمد كثيراً على الاندفاع الثورية، على كفاية الدعاية وعلى قسوة سوف تكنس التحفظات والمقاومات. ونسبت الصعوبات المصادفة إلى الإرادة السيئة للاختصاصيين البورجوازيين وإلى المنشفيك والاشتراكيين الثوريين السابقين. وجرت، عام ١٩٢٨، محاكمة لمهندسين من أوكرانيا القموا بالعمل لصالح الأجنبي على تخريب المصانع.

إن الخطط الخمسية وجهد التصنيع غير قابلة للفصل عن أهداف الاشتراكية على اعتبار أنها تقيم الأسس الاقتصادية لنظام اجتماعي جديد. وهذا هو موقف الحكومة البلشفية والحزب في تقاريرهما إلى المؤتمرات. ولكن القرار الذي اتخذ، بعد وقعة الديب، بتسريع التنمية يطرح مسألة المكتسبات الاجتماعية بقدر ما تستطيع أن تكون عائقاً في

وجه الإنتاج، في وجه المردود. فلا يمكن بلوغ الأهداف المنشودة دون توضيحات كبيرة من الطبقة العاملة.

وفي بداية الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٩-١٩٣٠)، عدلت الاتفاقيات الجماعية للمهام النقابية: "زيادة إنتاجية العمل، توطيد الانضباط، تحسين النوعية الخ...". وركز المؤتمر السادس عشر للحزب (حزيران-تموز ١٩٣٠) على واجب النقابات في تسريع تنفيذ الخطة، وربط تحسين وضع العمال بتوسع الاقتصاد الاشتراكي. فمنذ ذلك الحين، يجب على الجماهير العمالية التي توطينها النقابات أن تضحي بمصالحها المباشرة من أجل بناء الاشتراكية. ومعركة الإنتاج مستبعد سلاح الإضراب. ولكن استياء العمال كان يترجم إلى الغيابات والاختلاسات التي كانت تناضل ضدها "بحال الإنتاج" التي أنشئت في المصانع لتطبيق توجيهات اللجنة المركزية. وكانت الأهداف المباشرة للنقابات هي ضغط النفقات وتخفيض أسعار الكلفة وتوفير المواد الأولية والعتاد والنضال ضد عيوب العمل وتوطيد انضباط العمل. وكان المؤتمر السابع للنقابات قد أنشأ، منذ ١٩٢٦، لجان مراقبة. ونظمت مسابقات إنتاجية وأعطى أفضل العمال وأنشط المشروعات مرتبة الشرف. وأمام توافد مئات ألوف العمال الذين جاؤوا من الأرياف، نجحت النقابات في أن تثير اهتمام نخبة عمالية تقدر بـ ٣٠٪ من أعداد العمال، عام ١٩٢٨، بالنضال من أجل الإنتاج. وفي هذه المدة، كانت النسبة المئوية لعمال ومستخدمي المصانع (ثلاثة ملايين ومائة ألف) إلى عدد السكان (١٥٠ مليوناً) تتجاوز نسبة ١٩١٤. وفي عام ١٩٣٢، كان العدد قد تضاعف (سبعة ملايين وأربعمائة ألف) وأصبح يمثل ربع العدد الكلي للأجراء (٢٨ مليوناً) تقريباً. وسوف تطلق الخطة الخمسية الثانية، اعتباراً من ١٩٣٥، الحركة الستاحروفية (نسبة إلى ستاخروف العامل في مناجم دوبنار) التي تضع

التنافس الاشتراكي في خدمة الإنتاج وضمت، عام ١٩٣٦، ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ من العمال، وذلك حسب قطاعات الفعالية.

وقد حثرت قوالب الأحرور على شاغل الإنتاجية، وخاصة حسب للمسؤوليات. وكان الوضع بعيداً عن الاتجاه إلى التسوية التي شجعت في بداية الثورة وأدينت أنشاء النيب. وبالفعل، فقد كانت الفروق في الأحرور قوية إلى درجة تكفي لإثارة احتجاجات نقابية ومراجعة للمعدلات الأساسية في الاتفاقات الجماعية عام ١٩٢٧-١٩٢٨: فقد حدد الأحرر الأساسي للغة العليا بـ ٢٨٠٪ من الأحرر الأساسي للغة الدنيا (نسبة ١ إلى ٣ تقريباً). إلا أن اتجاهاً قوياً إلى الدفاع عن مساواتية وصفت، رسمياً، بأنها "بورجوازية صغيرة" استمر في التحلي في مفوضية العمل والنقابات، وهو اتجاه هوجم على أنه "انتهازي" وزال مع الخطة الخمسية الأولى. وفي أيلول ١٩٣٠، طبق في المناجم وأفران الفولاذ سلم جديد للأحرور اتسع فيه الفاصل فأصبح ١ إلى ٤، وتزايد انفتاح مروحة الأحرور بامتداد العمل إلى قطع تزيد مع المردود الفردي ويمكن أن تعطي العمال دفعاً كبيراً ومتدرجاً للأحرور من أجل كل تزايد للمعيار. وتؤكد التمايز بين مكاسب العمال والملاكات، كما في المكافآت عامة، في نهاية الخطة الأولى وخلال الخطتين الثانية والثالثة.

ولكن لعبة الأحرور، في حال ندرة منتجات الاستهلاك اليومي ووجود سوق مزدوجة تخفض من قيمة المكافآت، لم تكن تستطيع أن تكون تعويضاً عن الجهود الهائلة المطلوبة من العمال، ومن هذه الناحية، يجب التدقيق في الشرط العمالي في الثلاثينات.

روح الخطة الخمسية الأولى. الطبقة العاملة في الثلاثينات

كان وجود سوق مزدوجة، رسمية وخاصة، بين أسعارهما فرق كبير، ينمي تهرباً غالباً ما كانت للمسؤولية عنه مشاريع الدولة والتعاونيات. وزادت قوة السوق السوداء في الندرة التي تطابقت مع بدايات الخطة الخمسية الأولى. ففي عام ١٩٢٩، جرى تقنين الخبز، وسرعان ما امتد إلى كل المنتجات الغذائية والمنتجات المصنعة تقريباً، وهي المنتجات التي اختفت من السوق. وفي نيسان ١٩٣٢، كلفت لجنة بتصفيصة بقايا مضاربة "التجار الخصوصيين". وأعطى التدبير الذي كان يمحضي في اتجاه الدولة الكاملة للصادرات التجارية، على الفور، مزيداً من السعة للسوق الموازية السرية.

وقد لوحظ، عن حق، (توفية) أن العودة إلى ممارسات المبادلات العينية كانت قد أُنعت نظرية إلغاء النقد والتجارة، وهي النظرية التي انتشرت في زمن شيوعية الحرب، وأن آراء كهذه لم تكن تسهل حسن سمر التخطيط بقدر ما كانت تحدد موقفاً يقود إلى إهمال اعتبارات التكاليف وازدراء الدراسات الإحصائية ورفع الحياة الجماعية إلى مصاف المثل الأعلى. ومن هذه الناحية، كانت أفضل نوايا روح ثورية بالية تلتقي مع ردود فعل السلبية والعداء التي كان يجرى عليها، أمام التضحيات المطلوبة، قسم من الطبقة العاملة. وكانت الحكومة عالقة بين ضرورتين، ضرورة تنمية الإنتاج وزيادة الموارد المالية الضرورية للاستثمارات، في الوقت نفسه، وضرورة عدم البالفة في إثارة استياء السكان.

وأصبح خلق ضريبة على رقب الأعمال، في أيلول ١٩٣٠، تحل محل تعدد الرسوم وتشكل نصيباً متزايداً من أسعار المفرق عنصراً هاماً جداً في الموازنة. وقد حاول تعديل معقد للأسعار وصيغ التقنين أن يوفق بين حاجات السكان والضرورات المالية.

وفي نيسان ١٩٣٢، لم يعد التقنين ينصب سوى على الخبز والحبوب واللحم والأسماك والسكر والشحم، وهي منتجات أساسية حقاً. ولكن الأسعار البالغة التنوع، أسعار المنتجات المقتنة للمشترية بقسائم، الأسعار "التجارية" التي كانت، هي نفسها، على عدة مستويات، الأسعار الخاصة في الأحياء العمالية، أسعار المخازن (أونيفرماك)، وهي أسعار أصبحت، اعتباراً من ١٩٣٣، أعلى من الأسعار التجارية، أسعار المخازن التي يمكن الشراء منها بالعملة الأجنبية أو بالذهب (تورغسان)، لم تكن هذه الأسعار تسمح لكل مشترٍ بالتمون. وكان ينبغي وجود ترخيص خاص لشراء بعض المنتجات المتفاوتة الندرة للباعة بأسعار تجارية وبصورة حرة. أما بالنسبة للمواد الأنسدر (الأحذية مثلاً) فكانت تباع، مع حد للشراء، في مخازن خاصة لفئات محددة من المستهلكين (موظفي الإدارة، ملاكات المشروعات ومستخدميها الخ...)، وكان معظم المستهلكين ممن غير أصحاب الامتيازات يتأثرون جداً من هذا التمييز. تبقى سوق حرة، مسموح بها إلى حد ما في الريف، لتجارة صغيرة من نوع رديء. أما بالنسبة للسوق الكولخوزية حيث كان ينبغي، عام ١٩٣١، تطبيق أسعار رسمية، فقد جرى التخلي عن كل مراقبة منذ ١٩٣٢.

والواقع أن التقنين الذي لم يكن يعني القطاع المجمع ولا ينطبق على التجارة الخاصة، لم يستطع تلبية الحاجات. ففي عام ١٩٣٤، كان الخبز والسكر وحدهما يوزعان على مستحقي الجرايات (الذين كان رقمهم المسجل ٤٠ مليوناً). وكان ضغط المستهلكين على السوق الحرة يرفع الأسعار عمودياً (بين ١٥٠ و ٢٠٠٪ عام ١٩٢٧-١٩٢٨ و ١٩٣٠-١٩٣١ على حد قول شفارتز). ومن جهة أخرى، كانت الدولة نفسها والتعاونيات تمارس البيع "التجاري" مندسة في التجارة الخاصة. وكان القطاع المجمع من قلة التميز، في الواقع، عن القطاع الخاص بحيث كان التمييز يجري بين قطاع منظم (مقنن، معبر) وقطاع غير منظم. ولكن

انتقالات السلع من أحدهما إلى الآخر كانت مستمرة وتسير فضائلاً عديدة، إذ كان ينقص هذا أو ذاك من المنتجات المقتنة (الحليب مثلاً) بالنسبة للمستفيدين من التقنين ويتوفر في السوق الحرة (غير المنظمة) بأربعة أضعاف سعرها. وقد انحسرت السوق المنظمة اعتباراً من ١٩٣٢ وترك التقنين الذي لم يعد سوى جزئي عام ١٩٣٥.

ولا شك في أن جهوداً كبرى قد بذلت للاحتفاظ لسكان المدن بمستوى حياة لم يكن متدنياً أكثر مما ينبغي بتطوير الخدمات الاجتماعية التي كانت، بينها "الوجبات العامة" (مطاعم مجانية، وجبات جماعية) وتسهيل عمل النساء اللواتي كن يأتين إلى الأسرة بأجر ثان. ولكن ارتفاع الأسعار الذي تسارع حتى بداية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٣٣ كان يمنع كل تمسين للوضع الاجتماعي. وكانت صعوبات الحياة اليومية في البرهة التي كان توتر مبالغ فيه للطاقتين مطلوباً فيها وحين كانت الجمعة الزراعية تثير ردود فعل معادية في الريف، كانت هذه الصعوبات تستهلك العقيدة الاشتراكية وتخلق وسطاً كانت كلمة الاشتراكية تبدو فيه مرتبطة بقصر الدولة.

وبدت بعض المكتسبات الاجتماعية المرتبطة بالوضع العمالي، الحقيقية في بداية الثورة والتي يشهد عليها قانون عمل ١٩٢٢، سريعاً جداً، عقبة في وجه التنمية الاقتصادية التي هي شرط مسبق لرفع مستوى الحياة. فقد كان القانون يضمن للأحر حرية كبيرة في نقض العقود وينظم تنظيمياً دقيقاً الساعات الإضافية التي كان يحدد معدلها. ومن أجل الحد من عدم استقرار اليد العاملة وزيادة المردود والإنتاج، دخل قانون جديد حيز التطبيق حوالي نهاية الـ١٩٣٠، إلى حملة رأي عام أطلقتها السلطات واستخدمت منظمات الشبيبة. وكان عدم استقرار اليد العاملة الساعية، من مشروع إلى آخر، وراء شروط حياة أفضل قد تزايد، وكان قوياً قسوة

خاصة في القطاع للنجمي. فأدخلت تضييقات على حرية العامل بالتنقل: وهذه الحملة تصل بـ "الممارين"، "سياح" العمل، وتبذل لإرادة أساسية للقطاعات التي يتركها أعضاء من الحزب والكموسومول. وقد طورت حملة "تعلق عفوي" بالمشروع، حملة توقيع وتطوعات. وكان الذين يرفضون التطوع يهتفون "خونة لقضية التصنيع وللخطة الخمسية". وأخذ المجلس المركزي للقطاعات على نفسه، في أيلول ١٩٣٠، مهمة "حمل كسل المستخدمين التقنيين على الارتباط في الأول من تشرين الأول، كحد أقصى، بالمشروع طوعاً" وتنتظر منهم أن يعلنوا عن أنفسهم مستعدين، لدى أول نداء للحزب والحكومة، للمضي إلى أضعف نقاط الجبهة الاقتصادية.

وبصورة موازية، كانت هناك مزايا تكافئ ولاء التقنيين للمشروع بترفيعات وتسهيلات سكن واستخدام مراكز الراحة والنقاة وتحمل أعباء الدراسات العليا للأبناء وتوزيع امتحانات مقننة.

وقد جعلت حملة الارتباط العفوي بالمشروع ضروب نقض عقود العمل لأغية حتى عندما تكون مطابقة للمادة ٤٦ من القانون. واعتباراً من أيلول ١٩٣٠، اعتبرت خرقاً من طرف واحد وخروجاً عن انضباط العمل يمكن أن يعاقب بالفصل النهائي من معونات البطالة. وقد نص على حالة الإرادة السيئة الظاهرة: فعندما يترك العامل عمله لأكثر من مرتين في اثني عشر شهراً، فإنه يتعرض لعقوبات. ويظهر تصلب انضباط العمل بتسجيل سبب الرحيل في دفتر دفع الأجور. ولكن دفتر العمل كم يخلق إلا عام ١٩٣٨. أما بالنسبة للساعات الإضافية، فإن تضييقات قانون ١٩٢٢ لم تعد مرعية.

وكانت المصانع، في المناخ المحموم للخطة الخمسية الأولى، تنبأهي بتسجيل أرقام قياسية كانت الصحافة تجعل من نفسها صدى لها. وأدت "المنافسة الاشتراكية" إلى تضاعف الساعات الإضافية التي لم تكن

مدفوعة الأجر دائماً، وكانت مفروضة أحياناً من جانب مدير هذا المصنع أو ذلك. وتدخل الاعتزاز الوطني عندما كان الأمر يدور، بصدد جبل الآلات للمستوردة، تتجاوز المعايير الأجنبية. ومن المؤكد أن هذه الأرقام القياسية التي كانت تفترض الطاقة والمهارة كانت تؤثر، خاصة، في الشباب الذين كانوا يشكلون أغلبية متزايدة من اليد العاملة. وكانت تليهم كتلة العاملين بإقرارها الشعارات التي تطلقها مجالس المصنع. وإذا كانت هناك احتجاجات أو تحفظات، فقد كانت تأتي، بالأحرى، من المراجع العليا، وخاصة من قادة نقابات سرعان ما كانوا يتهمون بالانحراف اليميني.

وكان هذا "التعصب" (شفارتز) للساعات الإضافية يضيف إلى مدة يوم العمل التي غالباً ما كانت تتجاوز، هي نفسها، الساعات الثمان القانونية. فقد استطاع مديرون فرض يوم عشر ساعات بأجر عادي. والحقيقة هي أن نظامي مدة العمل وتوزيعه كانا شديدي التنوع من مشروع إلى آخر. ولا شك في أنه قد أدخل، في تشرين الأول ١٩٢٧، يوم عمل السبع ساعات الذي سمح، خاصة، بتنظيم أفضل للإنتاج المستمر بواسطة ثلاث فرق وتكييف العمل الليلي. ومن أجل السماح بالاستخدام المستمر الذي يعطي إنتاجاً مستمراً الأمر الذي قدم، عام ١٩٢٩، بوصفه "فكرة اشتراكية كبرى"، اتخذت، أيضاً، ترتيبات جديدة، في صناعة النفط وصهر الفولاذ أولاً، ثم امتدت وطبقت، أيضاً، على التجارة والإدارة مودبة إلى زوال أيام الأعياد تقريباً. وتعويضاً عن ذلك، خلق أسبوع العمل للولف من خمسة أيام (أربعة للعمل وواحد للراحة) في توزيع لم يكن يعدل كثيراً عدد ساعات العمل السنوي سواء أكان اليوم مولفاً من سبع أم من ثمان ساعات.

ولكن هذه التنازلات لم تكن تمنع التنوع الكبير في الصيغ المحلية للعمل، وذلك نتيجة معقدة لتطبيقها، ولقرارات الرؤساء التي غالباً ما كانت

اعتباطية، وكذلك لتأثير المناضلين في بيئة كانت ممتزج، فيها، لراحة التصرف بالسلبية.

وكان النظام، من وجهة نظر الإنتاج، ناجحاً في حملته إذ سهل توسع الإنتاج الصناعي خلال الخطوة الخمسية الأولى. إلا أنه أضيفت إلى الانتقادات العديدة المتصلة بتنظيم العمل انتقادات أخرى على الصعيد الاجتماعي إذ كان إدخال العمل المستمر قد عدل توزيع أيام الراحة التي لم تعد الأسر والمجموعات الاجتماعية تستطيع أن تستعملها بصورة مشتركة وأجل بتنظيم أوقات الفراغ.

وكانت الشكاوى من القوة بحيث بدئ، منذ ١٩٣٧، بتطبيق نظام جديد لأسبوع عمل متقطع من ستة أيام كان يعني، عام ١٩٣٩، ٧٥٪ من العمال. وفي عام ١٩٤٠، اقتضى الأمر العودة إلى الأسبوع التقليدي المؤلف من سبعة أيام مع عطلة يوم الأحد.

وقد طرحت مسألة التعب، مسألة إهلاك الإنسان. وقد قدم العلم الرسمي دعمه لتمديد العمل. ففي عام ١٩٣١، راجع مدير معهد الحماية العمالية، س. كابلون، مبادئ فيزيولوجية العمل مقدراً أنها كانت تبالغ مبالغة خطيرة في تقدير "الشعور الذاتي بالتعب"، وهذا "عائق أمام المتابعة غير المؤدية" للجهد الجسدي عن طريق توتر في الإدارة. وكان يرى، مستخدماً مفردات التعب الاقتصادية المعتادة، في "نظرية التعب" التقليدية سلاحاً لعدو الطبقة المتشبث، على الجبهة الأيديولوجية، بـ "آخر عطف خنادق" من أجل إبطاء "هجوم البروليتاريا الاشتراكي".

وقد أبحر هذا الجهد العظيم في جو سياسي جديد. فقد أمسك ستالين الذي نمت حوله عبادة حقيقية سلطة متزايدة الإطلاق ومورس فعلاً، انطلاقاً منه، إرهاب وحسد، بذريعة النضال ضد تخريب اقتصادي، حلفاء في الخارج وخرب ملاكات الصناعة والتخطيط، بل وامتد إلى الحزب. ويميز غلبت الاهتمامات والاعترافات الزائفة تحت التعذيب والعقوبات

النموذجية محاكمات كانت الإعلان عن التطهيرات الكبيرة التالية أمام
١٩٣٤. وضاد جو من القسوة والريية في كل مستويات الفعالية، في
قلب معركة من أجل الإنتاج كان يمكن لإيمان المناضلين أن يكافأ، فيها،
بالنفي أو بالموت.

النتائج المحققة

كان يمكن للمعطنين الثانية والثالثة أن يدعلا وقفة في هذا البناء
الاقتصادي المتسارع لولا اقتراب الحرب. فالتائج مؤكدة على الأقل،
وهذه المسئلة الأعيرة هي، على وجه الضبط التي أظهر، فيها، التجهيز
الذي تحقق بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣ الاتحاد السوفياتي كقوة صناعية جديدة.
ولم تكن للنجزات الكبرى (زابورجيه، مانيتوغورسك، كوزنتسك)
سوى قسم من البرنامج المحقق. وعشية الحرب، أيضاً، تخلص الاتحاد
السوفياتي، تماماً، من تبعيته الاقتصادية للغرب.

وقد اقتضى التصنيع، خلال الخطة الخمسية الأولى، الاعتماد على
مشتريات هامة من الخارج ومن إنكلترا خاصة. ففي عام
١٩٣٢، كانت ثلاثة أرباع الصادد للمقام في تلك السنة مستوردة. وفي
عام ١٩٣٧، هبطت هذه النسبة إلى ٦٠٪. وقد قوى إنجاز الخطط
والاستقلال حيال أكثر بلدان الغرب تقدماً المحسوبان من منجزات النظام
اعتزازاً قومياً كان إسهاماً غير مباشر في مثاقه.

ويحل تروتسكي، من منقاه، هذه الحالة الذهنية جيداً حين يكتب،
بصد احتكار التجارة الخارجية: "إن النظام السوفياتي في الصناعة للمومة
واحتكار التجارة الخارجية هو، على الرغم من تناقضاته وصعوباته، نظام
حمية لاستقلال ثقافة البلاد واقتصادها. وقد فهم هذا الديمقراطيون
العديدون أنفسهم الذين لم يتحدثهم الاشتراكية إلى جانب الحكومة

السوفياتية، بل احتذبهم وطنية تمثلت دروس التاريخ الأولى. وهذه الفئة هي التي تنتمي إليها القوى التقنية العديدة لمتقفي الداخل ومدرسة الكتاب الجديدة التي سميتها سابقاً، لعدم وجود تسمية أنسب، بويوتشيكى (رفاق الطريق)".

مجتمع جديد

تحول البنى الاجتماعية

أعلن دستور ١٩٣٦ عن نهاية مرحلة واستقراراً للنظام الذي أقيم تدريجياً ووجد شكلاً ناجحاً في الجمعية الزراعية لبداية الثلاثينات. وقد كنست الحكومة البلشفية، مستندة إلى مدلول "ديكتاتورية البروليتاريا" النظري، الطبقات القائمة التقليدية بقدر ما كانت تكون ملاكات سياسية واقتصادية للدولة. ولكن بورجوازية النظام القديم، والبورجوازية الصغيرة خاصة، استوعبت في غالبيتها العظمى، وأعاد تطبيق النيب إلى الوجود بورجوازية صغيرة مدنية، ورفيعة خاصة. ولذلك استمر الصراع الطبقي إلى ما بعد شيوعية الحرب، خلال كل فترة العشرينات وبداية الثلاثينات. والجمعية الاستبدادية التي حولت المجتمع الفلاحي تحويلاً كاملاً، أي عشية الحرب العالمية الثانية، هي التي زالت، بعدها، على حد قول علماء الاجتماع الروس، "الطبقات المتنازعة"، وبقي مدلول الطبقة ليدل، في تنضيد جديد، على فئات اجتماعية غير متنازعة تحدها، خاصة، للهنة حيث بقيت بعض ضروب اللامساواة- وهي حالة مؤقتة لمجتمع يتطور في اتجاه نظام المساواة الذي ستكونه الشيوعية.

تطور الفئات الاجتماعية (بالنسبة للمدينة)

١٩٣٨	١٩٣٤	١٩٢٨
٥٠,٢	٣١,٢	١٧,٦
عمال وموظفون (من فيهم أعضاء السوفييزات ومحطات المبررات)		
٤٧,٢	٤٦,٢	٢,٩
٢,٦	٢٢,٥	٧٤,٩
فلاحون كوخوزيون وحرفيون في التعاونيات		
فلاحون فرديون وحرفيون (دون الكولاك)		
بورجوازية (ما فيها الكولاك)		
	٠,١	٤,٦

وقد سببت الثورة هجرة محسوسة من حيث النوع أكثر منها من حيث العدد (مليون شخص تقريباً) لأنها مست، خاصة، للملاكات الاجتماعية وكبار الملاكين وبورجوازية الصناعة والتجارة والمتقنين والفنانين (بعدد محدود جداً، في البداية، بالنسبة لحولاء الآخرين لأن معظمهم أيد تغييراً للنظام عرف، في بداياته، حرية كبيرة في الإبداع والتجارب. وقد عاد عدد من الرسامين المقيمين في الخارج إلى بلادهم، موقفاً على الأقل).

وحزت الثورة في بلد أضعفته الخسائر البشرية الهائلة في الحرب العالمية الأولى التي أضيفت إليها خسائر الحرب الأهلية والقتال ضد التدخل الأجنبي. وأخيراً، فإن البؤس والمجاعة والأوبئة قد رفعت معدل الوفيات. ولم يتحسن الوضع إلا اعتباراً من ١٩٢٢. ونظراً للخسائر في الأراضي، هبط عدد السكان، عام ١٩٢٠، إلى ١٣٤ مليوناً، وهبط بعد سنتين - نتيجة للمجاعة وتراجع الولادات - إلى حوالي ١٣٠ مليوناً.

ويدور الأمر، هنا، حول أرقام إجمالية. فقد كان انخفاض عدد السكان أكثر تأثراً في المناطق الغريبة وأقل تأثراً، بكثير، في الأرياف البعيدة، وأكثر في المدن، وخاصة في العاصمتين، اللتين مسهما الحدث مباشرة واللّتين كانتا تعمدان في مؤينهما على الريف. فقد خسرت بطرسبرغ وموسكو، عام ١٩٢٠، ٦٠٪ من سكانهما (جزئياً بسبب هجرهما حقاً، وأمكن أن يقال أن بطرسبرغ كانت، آنذاك، مدينة مينة).

إلا أن الوضع استقام، منذ ١٩٢٢، بسبب انخفاض في معدل الوفيات الذي هبط، في بضع سنوات، إلى نصف ما كان عليه قبل الحرب، وبسبب زيادة قوية في الولادات التي تضاعفت خلال عدة سنوات معاً. ويجب أن نحسب حساباً لزيادة الوفيات خلال الجمعية الاستبدادية والتظاهرات الستالينية. إلا أن عدد السكان زاد بمووسط قدره ثلاثة ملايين ونصف المليون، سنوياً، حتى عام ١٩٣٣ وبلغ ١٦٦ مليوناً. ثم هبط معدل الولادات وبقي معدل الوفيات الذي كان قد هبط هبوطاً قوياً، بالقياس مع عام ١٩١٤، مستقراً. وبلغ عدد سكان الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٣٩، ١٧٠ مليوناً.

إن الزيادة السريعة في السكان، وكذلك سعة المحركات الداخلية بين المدن والأرياف، بنمو الجماهير العمالية والمدينة قد سهلتا الجمعية.

وخلال مدة شيوعية الحرب وجماعة ١٩٢١-١٩٢٢، كان لهذه الحركات التي تنوعت أسبابها واختلفت من منطقة إلى أخرى والتي كان يمكن أن تزيد في عدد السكان كما تستطيع أن تخفضه أهمية اجتماعية بقدر ما كانت تستزع الأسر من بيتها للمعادة وتخفيض وسائل عيشها وتقوي هذا التساوي في الفقر وانعدام الأمن الذي ضرب، آنذاك، مجموع السكان.

ولكن الطابع الفوضوي لهذه الحركات زال مع السلم وبدايات النيب. فقد حدد انتعاش القوى الإنتاجية، عامة، وجهد التصنيع خاصة، تيار هجرة مستمراً، تقريباً، من الأرياف إلى المدن.

وكان هذا التيار محدوداً خلال النيب. والخطة الخمسية الأولى هي التي ضخم التصنيع، اعتباراً منها، سكان المدن وعدد العمال فجعل من هؤلاء الآخرين عنصراً متزايد الأهمية في البنية الاجتماعية. وزادت الجمعية التعسفية الحركة قوة إذ ألقت إلى المدن بعدد كبير من المستبعدين من الكولخوزات ليجلدوا فيها عملاً. ومن الصحيح أن كثيراً من العمال

الذين ظلوا فلاحين قد عادوا، في حركة معكوسة، بقدر ما كانت
الجمعية تنمو، إلى القرية ليتجنبوا أن يصدوا من الكولاك، وذلك في أوج
الأزمة، عام ١٩٣٠-١٩٣١.

وبما أنه كانت هناك، في بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٢٨، فعالية
مدنية عظيمة (بناء مصانع ومساكن، إقامة إدارات) تقتضي بدءاً عاملة
ضخمة، فقد أمكن للصحف أن تشكو، مؤقتاً، من "هرب من المدن"،
وهو تعبير فعال جداً كان يغطي، ببساطة، كون تعبئة اليد العاملة قد
أصبح، خلال بضعة أشهر، أصعب.

والواقع هو أن التلغى إلى المدن استمر. ولكن ما كان يسمى "المجرة
للوقت" لفلاحين جاؤوا ليعملوا قسماً من السنة في المصنع قد زالت
تقريباً. ونعلم أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كان قسم كبير من
البروليتاريا العمالية، القليلة العدد في ذلك العهد، مكوناً من عمال
موقنين. إلا أن عدد العمال الذين انفصلوا دائماً عن الأرض وسكنوا
المدينة بصورة دائمة كان يزيد بسرعة. إلا أنه كانت، هناك، في
العشرينات، نسبة ما زالت ملحوظة من العمال- الفلاحين خاصة في
المناجم، وكذلك في الصناعات المعدنية والنسيج، تؤدي مهمات لا
تحتاج تخصصاً حقيقياً. والخطة الخمسية الأولى هي التي انقطعت، اعتباراً
منها، هذه الصلة التقليدية وكثرت، بسرعة كبيرة، فئة اجتماعية عمالية
هجرت، دائماً، الأرض مصحوبة بأسر أو تنشئ أسراً في المدينة. فلم
يكن تنظيم الكوخوزات والسوفخوزات وعملها يستطعمان، أبداً، أن
يتوافقا مع فعالية عظيمة، نصف ريفية ونصف مدنية. ومنذ ذلك الحين،
أخذت المدينة تستوعب فائض سكان الأرياف الضروري للتنمية
الصناعية. وقد زادت قوى العمل الصناعي، بين ١٩٢٨ و ١٩٣٢،
بمقدار ١٢ مليوناً ونصف للمليون من الأشخاص كان بينهم (مع حساب
حساب التعبئة للمدينة الخاصة) ثمانية ملايين ونصف للمليون من

الفلاحين. وفي عام ١٩٣٢، بلغ عدد العمال ٢٣ مليوناً (مقابل حوالي ١١ مليوناً عام ١٩٢٨).

وبذلك الحكومة جهودها لإبطاء تقدم مما ينبغي كان يطرح على المدينة مسائل تكيف وتسارع في البرنامج غير قابلة للحل. ف فيما يتعلق بهام ١٩٣٢، السنة الرابعة للخطة الخمسية الأولى، كانت تقديرات تعبئة اليد العاملة متواضعة وتنصب خاصة على عمال البناء وعلى التدريب. والواقع هو أن أعداد العمال قد زادت، أيضاً، بمقدار ٢٠ ألف، ولم ينقصوا، في السنة التالية، إلا بمقدار مئتي ألف. واستوف التوسع في الخطة الخمسية الثانية (١٩٣٣-١٩٣٧) التي كانت تتوقع تزايداً في اليد العاملة بمقدار ستة ملايين- وهي توقعات لم تتحقق بالمرّة وكانت الزيادة الفعلية أربعة ملايين (أي ١٧٪ بدلاً من ٢٦٪ المتوقعة). وكانت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٣٨-١٩٤٣) تحجز، قبل أن توقفها الحرب، التوقعات للنسبة على عدد ٢٧ مليوناً، عام ١٩٣٧، و٣٠،٤ مليوناً عام ١٩٤٠.

وقد أدت التنمية الصناعية إلى إدخال على نطاق واسع للنساء في الإنتاج، وهو ما كان يقابل سياسة "تفعيل" احتياطات اليد العاملة في المدن. ولكن الحكومة لم تكن تتخذ، فقط، وجهة نظر الاقتصاد الذي كان يقتضي تعبئة قوية لليد العاملة، بل تتخذ وجهة نظر تحرير المرأة أيضاً. وكانت الخطة الخمسية الأولى، بتشجيعها العمل النسائي، خاصة في المهن التي تقتضي مهارة، تضع على جدول أعمالها، أيضاً، "التحويل الاشتراكي للعمل في البيت، في الحياة اليومية". ومن للؤكد أن إيقاع خلق مؤسسات اجتماعية (دور حضانة مثلاً) لم يتبع إيقاع الاستغلال، وأنظمة حماية العمل النسائي (في حالة النساء الحوامل وحالة العمل الليلي) لم تحترم دائماً. وكذلك، فإن التدابير للتخفيف في عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ للاحتفاظ للنساء بعدد من المهن أو لزيادة نسبتهم للتربية في

هذه المهنة لم تطبق بكاملها. إلا أن عدد النساء زاد بسرعة في المدارس المهنية حيث ارتفعت نسبتهم من ٢٥٪، عام ١٩٢٩، إلى ٣٨٪ عام ١٩٣٢ (إلا أنها هبطت عشية الحرب: ٣٤٪ عام ١٩٣٩).

ولم يود ذلك إلى نقصان أهمية دور النساء في الإنتاج، في الصناعة الكبرى كما في المهن للماهرة. بل إنه تجاوز الخطوة من حيث القيمة المطلقة (وليس من حيث القيمة النسبية على اعتبار أن عدد العمال قد زاد زيادة عظيمة تجاوزت التوقعات): ٦ ملايين، أي بين ٢٧ و ٢٨٪ من مجموع العمال. وكانت الخطوة الخمسية الثانية التي لم تحقق أهدافها تماماً تتوقع زيادة قوية في عدد النساء العاملات، وقد جرى تجاوز الخطوة من هذه الناحية: ففى عام ١٩٣٧، ارتفع عدد النساء العاملات إلى ٩ ملايين. وكانت النساء يمثلن، من مجموع الأجراء الجسد (حوالي ٤ ملايين) ٨٢٪، أي حوالي ثلاثة ملايين و ٣٥٠ ألفاً.

وقد أوقفت الحرب الخطوة الثالثة، ولكن النسبة المئوية للنساء كانت تبلغ، عام ١٩٣٩، ٤١٪ من مجموع الأجراء. وكان توطن استغلال اليد العاملة النسائية منذ بداية الثلاثينات مرتبطاً، كالمك، بالخوف من الحرب.

ففى مقال للمجلة الاقتصادية في عام ١٩٣١ يتصل بتعبئة للملاكات، ركز على فائدة العمل النسائي، حتى في زمن السلم، وذلك احتياطاً لحرب ممكنة. ولا يقتضى التأهيل المهني (والأمر يدور، هنا، حول المهن وخاصة تلك التي تقتضى تخصصاً كبيراً أو التي هي مهن الملاكات) تعليماً، فقط، بل، أيضاً، ممارسة، أي زمن تأهيل طويلاً. ومرة أخرى نجد بين سطور بناء اقتصادي قوي كلمة: حرب.

ويطلي إحصاء ١٩٣٩ الأرقام التالية (للمدورة) حول أهمية كل فئة من الفئات المهنية التي تضم كلية السكان (١٧٠ مليوناً تقريباً).

٥٤٥٠٠٠٠	عمال مدنيون وريفيون
٣٠٠٠٠٠	موظفون
٧٥٦٠٠٠٠	فلاحون كولخوزيون
٣٠٠٠٠٠	مزارعون أفراد
٣٩٠٠٠٠	حرفيون تعاونيون
١٤٠٠٠٠	حرفيون غير منظمين

ولكن دلالة هذه المجموعات الاجتماعية- المهنية لا تظهر خاصة للسكان السوفيات: نمو بيروقراطية لها وحدها ووظيفتها الخاصة وأتليجنسيا تختلط معها إلى حد بعيد.

البيروقراطية. بشرية اشتراكية؟

في هذا المجتمع الجديد الذي تشكلت، فيه، ملاكات بيروقراطية أحاطت بكل أشكال الفعالية على كل المستويات بواسطة كتلة من الموظفين، في هذا المجتمع يطرح سؤال عما إذا لم تكن البيروقراطية القائمة التي تتمتع بسلطات لا اعتراض عليها ومزايا مادية تعيد، بالمعنى القديم للكلمة، بناء "طبقة" تحاول الخروج من التنضيد الاجتماعي الجديد. والحقيقة، وحتى إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانات الإضافية التي يتمتع بها أبناء كبار الموظفين، الأعضاء أو غير الأعضاء في الحزب، للارتقاء في السلك الوظيفي بدورهم (البيئة العائلية التي تدعمهم أو تدفع بهم بثافتها وعلاقاتها)، فإن سلالات من كانوا وجهاء أوروبا الشرقية لم تكن تستطيع، أبداً، أن تكون دون كفاءة تشهد عليها دبلومات ودون تعويض الثروة في حال عدم وجود شهادات. ولكن الإثراء كان محدوداً جداً. وهو ليس تراكمياً من حيل إلى حيل: فلزايما المادية التي تضاف إليها أجور مرتفعة يمكن أن تعطي لأسرة موظفين كبار، كما يمكن أن

تعطي لأسر الكتاب والفنانين رخاء أعلى من المتوسط. وسقف ذلك قليل الارتفاع: فالإلث خاضع لقوانين صارمة فيما يتعلق بالأموال غير المنقولة. فنظام الملكية وآلية تمويل المشروعات وانعدام مضاربة البورصة تستبعد صور إثراء شائعة في الأنظمة الرأسمالية.

هل البيروقراطية العليا القائدة، من حيث كونها قوة اجتماعية مهيمنة بوظيفتها، طبقة من حيث كونها تسيطر على الأساسي من النظام الاقتصادي وكون قراراتها تتصل بإنتاج السلع وتوزيعها تستطيع أن تستولي، لصالحها، على قسم مبالغ فيه من منتجات عمل الجماهير الشعبية يضمن لها "موارد بيروقراطية" هامة؟ والواقع هو أن مروحة الأحرار انفتحت انفتاحاً واسعاً خلال العقد الذي سبق الحرب العالمية الثانية. فضرورة الارتقاء بالبحث العلمي وتكوين ملاكات بسرعة وتسريع تجهيز البلاد عن طريق أعمال كبرى وخلق صناعة تعدينية قد حددت سياسة حوافز للمردود والإنتاج لم يكن يمكن أن تتجس بالتوجه إلى الضمير المهني والوطنية والإيمان الاشتراكي فقط. فقد استندت "للمنافسة الاشتراكية"، جزئياً، إلى اللامساواة الكبيرة في الأحرار التي تنوقف على الأولويات الاقتصادية والكفاءات والمسؤوليات، وكذلك على الامتيازات الممنوحة للملاكات العليا (مخازن خاصة، تسهيلات السكن والنقل الخ...). ولكن النمو السريع للتجهيز الصناعي والتعدين والخدمات الاجتماعية التي كان للتعليم، بينها، مكانة أساسية يجرهن على أن "للمداخيل البيروقراطية" لم تكن تشكل انعطافاً ملحوظاً للقيم التي خلقتها الجماهير الفلاحية والعمالية التي كان التقدم الاقتصادي يتقبل عليها.

وفضلاً عن ذلك، لم تكن البيروقراطية "طائفة" مغلقة. فالمحاجات إلى رجال أمن، في كل قطاعات الفعالية، بما فيها القطاعات الإدارية والسياسية، صعوداً اجتماعياً كان يسهل النظام المدرسي والأهمية العديدة

للبيروقراطية. إلا أنه يبدو، من وجهة نظر بناء الاشتراكية، أن البيروقراطية الستالينية المتمسكة بوظيفتها ووضعها، خلال الجمعية الزراعية والخطة الخمسية الأولى، ثم في فترة التطهرات الفاجعة على نحو خاص بعد ١٩٣٤، قد لاذت بمطابقة حذرة وتجنبت المبادرات. إلا أن ذلك لم يكن، على الصعيد الاجتماعي، موقف مجموع البيروقراطية التي كانت، في كل الأحوال، العنصر المنظم لتنفيذ الخطط الخمسية في شروط صعبة إلى أقصى حد. ولكن السور نحو الاشتراكية، بمنجزات النظام الصناعية الأولى التي حجت للمثل الأعلى الثوري قد ترقف.

فقبل كل شيء، أزال الإرهاب الستاليني، في السنوات التي سبقت الحرب، النتائج المتوقعة من الحملة السيكلوجية التي كانت وراء جهد الإنتاج في الخطة الخمسية الأولى. ومن وجهة النظر هذه، شكلت الخطة الأولى قطعة، في البيئة المدنية على الأقل، بين المجتمع القديم ومجتمع جديد.

ففي بداية الخطة الخمسية الأولى، كان أكثر من ثلث الاختصاصيين المستخدمين في الاقتصاد الوطني يمثلون الأتليجنسيا القديمة. وكانت النسبة ترتفع إلى الثلثين في معاهد التعليم العالي والأبحاث. ولا ينكر المؤرخون السوفيات تعاونهم المنمر. وغالباً ما كان تعلقهم بالنظام غير مؤكد، تشوبه الريسة. وقد اكتشف لوناتشارسكي في مجموع الأتليجنسيا، من وجهة نظر علاقتها بالنظام، في الثلاثينات، ست فئات: غير المسيحين، العمال أصحاب الضمير الذين لم يكونوا يفكرون إلا بكسب عيشهم، الأنصار للرتابين بالنتائج، وفاق الطريق الناقدين وغير الراضين (رغم المزاييا المنوحة)، للوالين لخط الحزب الذين بدلوا حلفاء حقيقيين على الرغم من تحفظاتهم حول المسائل الخاصة، وأخيراً الذين كان يمكن أن يعدلوا شيوعيين حقيقيين على الرغم من أنهم لم يكونوا يحملون بطاقة الحزب.

إلا أن حملة قد انطلقت، بدءاً من ١٩٢٧، مرتبطة بإنضاج الخطّة والتعبئة الثقافية ضد عدم تسييس الاختصاصيين ومركزيتهم، مكرسة لنقل الأتليجنسيا القديمة إلى مواقع الاشتراكية. فيجب أن تترافق الكفاءة التقنية والعملية بالروح النضالية. ويجب على المهندسين، في وظيفته الاقتصادية، أن يتخذ، دائماً، وجهة نظر المجتمع والدولة. وفي عام ١٩٢٧، أنشئت الفاريتسو (الرابطة الاتحادية لعمال التقنية والعلم للتعاون على بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي)، وهي "حزام نقل" بين الحزب والأتليجنسيا، "مدرسة للأتليجنسيا" هدفها التريسة الماركسية اللينينية للملاكات و"النضال ضد عدم التسييس والحياذ". والرابطة التي كان عدد أعضائها ٥٦٤ عضواً، عام ١٩٢٩، اتسعت وضمت حوالي ١١ ألف مناضل، تقريباً، عام ١٩٣٢.

وكانت أنشطتها الدعائية تتجاوز المجال الأيديولوجي المحض لأنها كانت مويّدة لسياسة تنمية الإنتاج المرتبط ببناء الاشتراكية الذي شرع فيه. وضمن هذه الروح، قامت بحملة للخفض التوصيات من الخارج. ونسب إلى عملها توفير ٢٠٠ مليون روبل عام ١٩٣٢. وهي أصّل مكافآت عديدة للملاكات المتميزة. وهكذا حصل ٣٠٠ مختص، عام ١٩٣٢، على وسام لينين والعلم الأحمر للعمل. وكان عدد الذين سجلوا في لوحة الشرف الوطني أو أعلنوا أبطالاً للعمل أكبر من ذلك. ويقع عمل الفاريتسو في مركز هذه التعبئة العامة التي ميزت كل الفعاليات خلال الخطّة الخمسية الأولى.

ولكن هذه التعبئة وذلك النضال ضد اللاتسييس كانا يوديان، أيضاً، إلى عقوبات وتطهيرات على كل المستويات، في كل القطاعات الاقتصادية والإدارية في حين بدأت أجيال جديدة في الصعود إلى مواقع المسؤولية بسهولة زاد منها النمو الاقتصادي السريع الذي كان يضاعف الحاجات إلى يد عاملة وملاكات. من اللوكرد أن التطهيرات لعبت دوراً في اتجاه

معاكس محدثة اختلالاً موكداً للتنظيم في الإدارة والاقتصاد، خاصة بعد ١٩٣٤. ولكن الواقعة الأساسية هي تكوين مجتمع جديد يمكن أن يسمى، في النظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد، مجتمع خدمة عامة.

وحث في الريف حيث كان التنظيم الكولخوزي أحدث من أن يحصى ذكريات مآسي إنشائه، كان التقدم حلياً. فنجربة عدة سنوات من العمل (تعاقب فيها، على رأسها، بسرعة كبيرة جداً، رؤساء مفاوضو الكفاءه) وتشغيل فرق الحراوات والمحركات ونمو الخدمات الاجتماعية والتقنية وتأثر روح المدينة، في أكثر المناطق عمراناً على الأقل، بدأت في خلق عقلية كولخوزية. وأظهر الارتفاع التدريجي في مستوى الحياة خلال الخطة الخمسية الثانية وبداية الخطة الثالثة مزايا النظام المزدوج، نظام الأراضي الجماعية وقطع الأرض الفردية. ولم يخل وجود السوفوخوزات، رمز الدولة، من تأثر في شعور ما بالارتباط (الذي لم يعد عادة بكل بساطة) بتنظيم كولخوزي لم يفسن الملكية الفردية وكان شكل إدارة ذاتية اشتراكية زراعية.

وتصف تلك المدة، أيضاً، بضروب تقدم سريعة جداً في التعليم. وبشكل خاص، تضاعف عدد مدارس السنوات العشر التي تقدم الدارة الكاملة للدراسات الثانوية عشر مرات منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى. وأصبحت الشبكة المدرسية تضم مجموع سكان كانت الأمية، فيهم، على أعباء الزوال وكانت تضم نسبة كبيرة من الفتيان (٤٥٪ ممن تقل أعمارهم عن عشرين سنة). ولم تكن صعوبات الحياة تمنع لديهم الحماسة للمنحدرات التي حققها آنذاك مستكشفو منطقة المحيط للتجمد الشمالي والطياريون الذين دخلوا للمسابقة العالمية لطيران المسافات الطويلة والتي كان قد سمح بها النمو السريع لصناعة حديثة.

ولم تكن المدرسة وحدها هي التي تكون موالين لنظام ناجح في منجزاته. فقد شكل الرواد، وخاصة منظمات الكومسومول (التي كان يمكن

الانتماء إليها بين عمري الخامسة عشر والسابعة والعشرين) شبكة واسعة من مجموعات حية جداً ذات فعاليات متعددة تشمل أوقات الفراغ والثقافة والإنتاج إلى حد ما.

ومنذ ذلك الحين، وضع نمو التعليم والأشكال الجماعية لتنظيم الشبيبة تحت تصرف الأجيال الصاعدة أدباً يسيطر عليه الحزب ويجب أن يكون عنصراً في بناء الاشتراكية. وهذا واجب مرسوم من قبل، ولكنه أصبح كذلك، الآن، في ضوء الواقعية الاشتراكية السائدة. ومن المؤكد أن تعبئة القوى الثقافية في بداية الخطة الخمسية الأولى قد أدى إلى بعض المبالغات وضروب الفشل. فهي، إذ أطلقت الكتاب على "جبهة" الأدب وفرضت الرقابة على غير الملتزمين، كانت قد شكلت "ألوية صدام" من ألوف من العمال والفلاحين الذين كان لديهم ظل من هواية أدبية لحشهم على الكتابة برواياتية. ومنذ ١٩٣٢، بدأت ردة فعل، وأدخل مؤتمر الكتاب الأول (١٩٣٤)، ضمن مظاهر ليبرالية، في الواقع، نظاماً في الإبداع الأدبي ينصب، منذ ذلك الحين، في ولاء سياسي كلي، على وصف الواقع الاشتراكي. وعلى الرغم من التحفظات التي أبدتها بوخارين وبعض الكتاب، مثل إيهرنبورغ، حدد جلدانوف الطريق: إن الواقع، مأخوذاً في نموه الثوري، أي من زاوية سير المجتمع نحو الشيوعية هو الذي يجب أن يكون موضوع الأدب بالتقابل مع أشكالانية بورجوازية "تجهل عمداً المحتوى الأيديولوجي للأعمال".

ولكن هذا الواقع لم يعد، أمام تهديدات النازية للزوجة الخطورة بإمبريالياتها الغازية وأيديولوجيتها العنصرية، مصنوعاً فقط، من أحداث نتائج نضال شعب كامل من أجل الإنتاج وإقامة نظام جديد. وأصبح يضم، بكل مصادر الإعلام (الأدب، الصحف، الفن، السينما، ماضي البلد وعمل كبار شخصيات التاريخ اللذين يعكسان مثلاً وطنية أعلى غنى، مع التعلق بالاشتراكية، في تعليم مدني، الأجيال الجديدة التي

ولدت منذ ١٩١٧ وربيت وتعلمت قبل ١٩٤١. ومن هذه الناحية، تسجل الخطة الخمسية الأولى منعطفاً في التاريخ الاجتماعي للاتحاد السوفياتي، ذلك أن العقد الذي سبق الحرب هو الذي لقى التعليم فيه نمواً كاملاً واستطاع أن يشكل فيه عقلية جديدة.

إن للاشتراكية، في صورها المتنوعة، أغراضاً إنسانية. فهي ترمي إلى تحويل الإنسان، إلى إلغاء التنازعات الطبقيّة أولاً، ثم إلى خلق إنسان جديد، إنسان شيوعي. وخلال التاريخ المضطرب للثورة بعد ١٩١٧، كما في جهد التعليم الكبير الذي فرضه النمو الاقتصادي، لم يغيب مثل الإنسان الشيوعي الأعلى عن النظر، ولكنه تراجع، بعد أنواع الحماسة الأولى، إلى مستقبل بعيد.

ويشهد أدب الفترة على هذا التغير. فقد انطبعت سنوات الثورة الأولى باتجاه طبيعي ذي نزعات اجتماعية كان يصف الحياة العمالية والفلاحية والبناء البطولي للاشتراكية. وعمل الإنسان، أكثر من تحويله، هو ما ركز عليه، في العشرينات، إنتاج أدبي شجته الحكومة وخضع لما يسمى "التوصية الاجتماعية": فيجب، فعلاً، أن يلبي حاجات مجتمع في أوج طفرته، ويحكم عليه بموجب كفايته الثورية.

وفي الثلاثينات التي كانت بكاملها تعيش، فيها، "صوفية" الخطة المتجهة نحو تحقيق أهداف صناعية، وصف الأدب عالماً يبنى، تظهر فيه نماذج "أبطال إيجابيين" تحركهم العقيدة، أبطال تسمح تضحياتهم بالسمر إلى الأمام على الرغم من الصعوبات الناجمة عن المجتمع نفسه الذي ما زالت تسوده الروح الفردية، البورجوازية الصغيرة، حيث ما تزال توجد "طبقات متنازعة" (في طريقها إلى الزوال). فكور تشاغين رواية أومترفسكي (١٩٠٤-١٩٣٦)، *ألفولا سقيناها*، ودافيدوف رواية شولوخوف (١٩٠٥) *الأراضي المستصلحة* هما "بطلان إيجابيان". ومع أخذ الإبدالات الرومنطيقية ومقتضيات التوصية الاجتماعية وتشويهاات

الواقع بداعي التفاؤل بعين الاعتبار، فمن المؤكد أن هذه النماذج من الرجال قد وجدت، وأنه كان أكثر منهم بكثير، أيضاً، الرجال المجهولون والمخلصون للنظام الذين لم يكن يمكن، بلوغهم، أن ترسى، قبل ١٩٤٠ القواعد الأولى لقوة صناعية. ولكن مثل الإنسان الشيوعي الأعلى الذي كان ما يزال يذكر كان يفسح المجال لمثل الإنسان للمؤمن ببناء دولة قوية اقتصادياً وسياسياً وبالذفاع عن وطن تصان، فيه، المكسبات الاشتراكية.

الظاهرة السبائية تفتحت على صعيد بناء الاشتراكية، ولكنها لم تكن الشكل الوحيد الذي كان يمكن أن تتخذه الاشتراكية (إيلنشتاين). وبعبارة أخرى، إن الاشتراكية لا تمنع الاستبدادية، ولكنها لا تخلقها. فلا يجب الحكم على الاشتراكية السوفياتية بموجب الأشكال الظرفية التي أمكن أن تتخذها والانحرافات التي جعلها استبداد ستالين تعانيتها، بل بموجب آلياتها الاقتصادية الأساسية ونتائجها الاجتماعية والثقافية وتكيفها العقلاقي مع مقتضيات زمانها. من المؤكد أن ستالين أعطى مجرى خاصاً لتطور لم يكن محتوماً وكان يتوقف، في قسم كبير منه، على التوجيهات التي كانت تلقاها، من أعلى، بروتوقراطية مطبوعة. وستالين ينتمي إلى فئة نادرة من الشخصيات التاريخية التي تصنع التاريخ حقاً.

ولكننا، إذا حكمنا بموجب المعارضات التي حطمتها حتى نهاية العشرينات وبالتراجعات التكتيكية التي أرغم على فرضها على نفسه ليقبى السيد الوحيد وبموجب انتصار شخصي متأخر إجمالاً، فإننا نستطيع أن نقدر أهمية رأي عام كان، في إطار الاشتراكية، واشتراكية ماركسية، يفسر من الديكتاتورية. إلا أنه أمكن لإنجازات الخطة الخمسية الأولى في المدّة التي كانت أزمة اقتصادية تعيث، فيها، فساداً، في الغرب وظهور القسوة السوفياتية على الحلبة الدولية أن تسبب إلى القائد "العقري" الذي كانت تنتظم، حوله، عبادة. فقد كنست بالخوف، وكذلك بالتأييد، التحفظات في زوبعة الثلاثينات.

وفوق ذلك، حول التهديد المباشر للنازية ضد الدولة السوفياتية ونظامها الانتباه إلى الخسارج وزاد مكانة ستالين قوة. فقد كانت الوطنية والتعلق بالأرض الروسية وتؤكد ضروب التقدم للمادية المحققة، في الوقت نفسه، ملاط وحدة معنوية ووطدت مكتسبات الاشتراكية مع تعيينها لحدودها. ولكن الطابع التصفي للنظام زاد قوة من جراء الديكتاتورية الستالينية وشوه عمل ديمقراطية كان يمكن أن تمارس انطلاقاً من مجالس السوفيات، أساسها النظري.

المجتمع الجديد وزمن التطهيرات

عانى المجتمع الذي أتينا على متابعة إنضاجه، في العمق، بتأثير المحاكمات والتطهيرات والاعتقالات التي ضربت، منذ اغتيال كبروف (كانون الأول ١٩٣٤)، من الحزب إلى المواطن البسيط، ستة ملايين شخص. وأصبح جو الاتحاد السوفياتي، لهذا السبب، جو "حصن محاصر" كل واحد فيه يرتاب بحماره: وكانت الوشائيات والخيانيات والإهانات المضمون المشترك للحياة العامة في الاتحاد السوفياتي. وتعمت القناعات الصادق أو المخادع لعبادة محمد ستالين، أسهمت هذه الأحداث في زعزعة معنويات الأمة وإضعاف الروح النضالية وإزالة تسييس الأذهان. لقد تحطم نابض أساسي للحياة الثورية: فالطاعة الإيجابية تولد السلبية. وقد أمكن التأمل في الأسباب التي حملت ستالين على الانخراط في سياسة الإرهاب هذه: هل هي الرغبة في تخطيط معارضة محتملة؟ أم هي إرادة تغطية صعوبات الخطة الخمسية الثانية وخيائهما؟ أم ضرورة تغيير للملاكات؟ إن الواقعة هي التالية: لقد أدت الستالينية إلى نظام لإرهاب مدمر لذاته. ومن هذه الناحية، كان التفسخ البروقراطي حقيقة. فالإرادة العليا التي قطع رأسها والخائفة على مستقبلها جنحت إلى

النصف والمحافظة. إلا أنه ينبغي، دون شك، حساب حساب، في الوقت نفسه، لصعود الملاكات التقنية والعلمية التي ارتبط تأهيلها ونشاطها وعقليتها بضرور التقدم الصناعية في الثلاثينات. فهم، في الوقت نفسه، موظفون وتقنيون تجاوزوا بكتلتهم العاملين الحقيقيين في الإدارة. هذه "الأنجليزيسيا" السوفياتية الجديدة التي كان ستالين قد ركز على ضرورتها والتي خرجت، هي نفسها، من أسر عمالية وفلاحية كانت عنصر تقدم في عالم يلعب، فيه، العلم والتقنية دوراً راجحاً. وكانت في تلك المرحلة تلزم الصمت، ولكنها لم تكن ترتاح إلى سلطة استبدادية تصفية. وقد أخفى اقتراب الحرب والحرب نفسها تطوراً اجتماعياً أمكن تبين أهميته بعد عشرين سنة.

اختيار الحرب

هل كانت الحرب، قبل كل شيء، بالنسبة للشعب معركة وطنية تخاض ضد الغازي الألماني؟ أم هل كانت نضالاً ثورياً للدفاع عن الاشتراكية؟ يبقى أن الدافعين كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً ببعضهما. ويمكن أن يقال إنه إذا لم تكن روسيا قد هوت إلى العدم، فذلك لأن أسسها كانت اشتراكية، بصورة مستقلة عن القوى السيامية الموجودة وعن السيامية التي كان ستالين قد اتبعها خلال السنوات الأخيرة. فقد كانت الحرب اختصاراً لصلابة النظام الذي قاومت أسسه الاقتصادية والسيكولوجية.

وقد انطعت الحرب بخسائر رهينة، بشرية ومادية. فقد قدرت الخسائر البشرية بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليون نسمة نزلت بشعب أصابه الضعف والبر والمعرض. وكانت الخسائر المادية هائلة، ومع ذلك أصلح قسم منها خلال الحرب نفسها. فقد أصاب الاحتلال أكثر من ثلاثين ألف منشأة صناعية (أمكن نقل بعضها إلى أطراف البلاد الأورالية

والسييرية) وأربعة ملايين عامل. وكانت المناطق المحتلة تمثل ٦٠٪ من إنتاج الفولاذ والألمنيوم و٥٠٪ من إنتاج الفحم و٨٤٪ من إنتاج السكر. وقد دمرت الخسائر بألفي مليار روبل (كانت ٦٧٩ ملياراً منها أملاكاً مدمرة و ١٩٠٠ مليار نفقات حرب وتدمير حاقت بالسكان المدنيين).

وكانت الحرب قد دمّرت، كلياً أو جزئياً، أكثر من ١٧٠٠ مدينة وأكثر من ستة ملايين منزل كان يسكنها ٢٥ مليون شخص. وأبىد ٩٨ ألف كولخوز وما يقرب من ١٩٠٠ سوفخوز و ٢٩٠٠ محطة جرارات. وخسرت للماشية ذوات القرون ثلثي عددها، وزال ٧ ملايين حصان و ٢٠ مليون خنزير و ٢٧ مليون خروف. وأضيفت إلى هذه التدميرات تدمير المؤسسات الاجتماعية، المدارس والكليات والمستشفيات.

وتقلّس قوة مقاومة البلد وأهمية احتياطياته بكون الحرب قد جرت انطلاقاً من المناطق الأوروبية التي لم تكن قد مست ومن أطراف البلاد الأوراسية التي انتقل إليها محاور الفعالية الصناعية، من جهة، وبكون تقويم الوضع قد تبّع الانسحاب الألماني من جهة أخرى. فمنذ نهاية الحرب، استعادت المناطق المحررة ثلث إنتاجها لما قبل الحرب.

وقد أظهر بمجمل التنظيم الاقتصادي كفايته في أكثر الظروف مأساوية. فقد خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب بإصابات قاسية، ولكنه خرج منها محولاً أيضاً: فقد تغير وجه أبعد المناطق التي أنعشها انسحاب المشروعات الصناعية وقسم من سكان المدن المهددين إليها وبدأ تقويم الحياة الاقتصادية وإعادة البناء في الأقاليم المستعادة والمحررة. وأبدى الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٤٥ قدرته على النهوض.

ولكن البلد وجد، من جديد، أمام مهمة إعادة بناء هائلة كانت تسهلها، مع ذلك، الخبرة المكتسبة ووسائل التقنية الحديثة للسترايكة. إلا أن ذلك لم يمنع كون ضروب التقدم الاقتصادي للتوقعة عشية الحرب قد تأخرت بمقدار عشر سنوات.

إن الحرب التي يوازئها، عادة، في الأنظمة الرأسمالية الأكثر ليبرالية، نظام التوجيه الاقتصادي والقياس أدت، بالأحرى، في الاتحاد السوفياتي، إلى تراخي نابض السلطة التي طبقت، في الدرجة الأولى، على الدفاع الوطني. فالشروط الجغرافية وأبعاد البلاد والمساحات الشاسعة والمسافات زادت في إعاقة تطبيق القوانين بقدر ما لم تكن هذه الأخيرة تتصلل بالجهود الحربية مباشرة. بل إن هذا الأخير كان يشجع ممارسات تعد مخالفة للنظام في أزمنة أخرى. فقطع الأرض الصغيرة التي كان الكولخوزيون يتمتعون بكامل ملكيتها والتي كانت قد أسهمت، كثيراً، في تحسين مستوى الحياة في الريف في السنوات التي سبقت الحرب كبرت مساحة على حساب الأراضي الجماعية. ولم يكن النظام الزراعي موضع مساعلة، بل إن المصلحة المباشرة للأسر المتطابقة مع مصلحة الإنتاج القومي كانت تقوي فردية لا تتوافق مع نمو عقلية جماعية.

وقد كان انتصار الاتحاد السوفياتي انتصار قوة عالمية كبرى ما تزال قاعدة اشتراكية في طور البناء. وكان الشعب السوفياتي الذي ضربته المسوت والتشويبات ضربة رهية والذي كان، مع ذلك، مشحوناً بالأجساد العسكرية والرتب والأوسمة، كان هذا الشعب يباشر مهمة إعادة بناء جديدة بشعور بالعزة القومية كان يزيد، بصورة غير مباشرة، من قوة الدولة. وشكلت الأجيال التي ريت قبل الحرب مجتمعاً جديداً، "مجتمعاً مدينياً عانى الثورة الصناعية" (ستون-واطسن)، مجتمعاً متنوعاً سريع الصعود الاجتماعي لا تعارض، فيه، "الجماعية" جهازاً قيادياً، بل تسهم في تجديده. إلا أنه مجتمع أعاق، فيه، بيروقراطية لم تكن طبقة ولا حتى طائفة، بروتين معين وبسلطانها التي تضاعفت وشوحتها الديكتاتورية الستالينية، السور نحو الاشتراكية عشية الحرب.

وقد بدا أن ما كان يميز الاتحاد السوفياتي لدى انتهاء الحرب هو اشتراكية تجملت على قواعدها الاقتصادية وعقلية اشتراكية ما زالت هشة، إلا أنها

تتكون، في نظام ذي إنجازات اجتماعية جلية ويوفر إمكانات كبيرة للنجاح الفردي، بتأثير العادة والمصلحة، أخيراً، تعلق حقيقي بالنظام عمتزج، فيه، الوطنية والشعور بالنجاح ومثل أعلى اجتماعي شوهت الديكتاتورية الستالينية منظوراته.

الفصل الثاني

الحملة الثالثة

المشروع وأداته

في ليل ٦-٧ تشرين الثاني ١٩١٧، هدف لينين أمام سوفيات بطرسبرغ: "عاشت الثورة الاشتراكية العالمية".

وهكذا كان يعرف للمشروع الثابت الذي أعطيت له، بعد تلمسات دلالية (جرى مثلاً، أولاً، الحديث عن اتجاه الحد الأقصى أو عن اللينينية)، في القرن العشرين، تسمية الشيوعية.

هذا السلم الذي جرى عليه تصور للمشروع معطى مركزي: فالستويات الوسيطة - القارة (والأوروبية أولاً)، والدول الإمبراطورية والدول القومية والمقاطعات - لا تقسم وتعامل هذه العنفة إلا شريطة أن تترى فيها ميادين معركة مستغلة للحرب وحيدة وفريدة. وليست الانتصارات (روسيا) أو ضروب الفشل (ألمانيا ١٩١٩-١٩٢٣) للوضعية سوى وجوه لسمرورة إجمالية. وليست البدائل الاستراتيجية (الجزئية أو للعممة) والدفاعية سوى مراحل يربط بينها منظور كلي بالضرورة. ومن وجهة النظر هذه، يجب، منذ البداية، الاعتراف بهذه الأولوية للطابع العالمي الذي يتخذه المشروع الثوري البلشفي في كل تجسدهات القطاعية، بما فيها

الثورة الروسية عام ١٩١٧: "لا يمكن الانتصار، ثانياً، إلا على النطاق العالمي وبالجهود المشتركة لكل البلدان قسماً".

إن هذا البعد الدولي هو الذي يؤمن وحدة المدة التي تم افتتاحها عام ١٩١٧ دون أن يفيد على هذا المستوى التمييز بين مدة لينينية، ومدة ستالينية.

وهذا البعد الدولي الأصيل هو، أيضاً، الذي يؤمن التحانس، التلاحم لتتاج هذا التاريخ، الحركة الشيوعية بالصورة التي تتم فصل، بها، بين الحربين العالميتين، في تعبيرها المؤسسي للزواج، الدولي والادولتي، الدولة الاشتراكية السوفياتية والأمة الشيوعية دون أن يكون مجزياً، أيضاً، على هذا المستوى، وبالنسبة لتلك المدة، تميز "قومي" يسمح بملاحظة تنوعات شيوعية.

ومن المؤكد أن لكل "فرع قومي" - الحزب الشيوعي في كلية الحالات غير الروسية - علامات خاصة تأتيه، بصورة قابلة للتعرف عليها من جانب النظام السياسي القومي الذي تكون في إطاره. وهذه العلامات هي ظروف تشكيله وصيغها، قوامه الأصلي، قوة تجذره منذ البداية، المكونات الأيديولوجية المتغيرة التي امتزجت، أولاً، بهدفه والتي يجب استبعادها تدريجياً، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع القومي الفردي التي يجب أن يحارها من الداخل ولكنها تستطيع، احتمالاً، أن توفر له نقاط استناد متفاوتة الكفاية للوصول إلى أهدافه الأخيرة، وهذه كلها معطيات تجعل من كل فرع قومي، من كل حزب شيوعي، حقاً، التاج الفريد للقاء نوعي بين مجموعتين تاريخيتين مشخصتين: الحركة الشيوعية الدولية، من جهة، والنظام السياسي القومي من جهة أخرى، وضمن هذا المعنى لا يمكن لتحانس الأهمية الشيوعية، كمؤسسة وكاستراتيجية عالميتين، إلا أن يكون مهدداً من جانب التنوعات القومية: فالوحدة هي، في الوقت نفسه، تأكيد نظري

مبدئي يتحكم بمنطق المشروع ونتيجة ممارسة مستمرة من أجل أن لا يكون ما هو قومي في كل حزب سوى الراسب الذي لا يستطيع أي نظام للسلطة حله كلياً، راسب يعاد فحصه باستمرار، يعدل، يعرض للهواء، يكبت، يبدد ويظهر، على هذا النحو، من فضائله الفعالة للمستقلة: وبكلمة واحدة يصبح شكلياً.

إن هذا التوتر الضروري من أجل أن لا تنسخ الأهمية الشيوعية، أن لا تتأثر تحت ضغط المقتضيات والحاجات القومية المنجهة نحو المركز، حصل، بين ١٩١٩ و ١٩٤٣، على نتائج زاد من هائلتها أنه لم يكن هناك، أبداً، سوى نموذجي نشاط للتوفيق بينهما: نموذج الأحزاب الشيوعية لمرحلة ما قبل الثورة والمتمسكة، كلها، بالشعار نفسه- تنظيم انتظار سياق ثوري مناسب- وشعار الحزب الشيوعي الروسي الذي كان يقع على عاتقه، من جانبه، بناء أول دولة اشتراكية لاحقة للثورة.

إلا أن ما هو صحيح بالنسبة لكل الأحزاب الشيوعية غير الروسية صحيح، أيضاً، بالنسبة للشيوعية الروسية. وضمن هذا المعنى، لا يمكن أن تنفق مع نيكولا بردياف الذي كتب، في **مصادر الشيوعية الروسية ومعناها** (باريس ١٩٣٨)، ما يلي: "من الصعب جداً إقحام الغرب أن الأهمية الثالثة ليست سوى فكرة قومية روسية. إنها تحويل للرسولية الروسية". والواقع هو أن العلاقة بين الثورة الاشتراكية الروسية والثورة الاشتراكية العالمية كانت، منذ البداية، واضحة تماماً في الفكر والممارسة اللينينيين. ذلك أن لينين لم يحضر، قط، الثورة في روسيا سوى مقدمة، مدخل، بداية للثورة العالمية: مكتسب هش في ذاته ولن يجد مبرر وجوده، دلالاته الحقيقية والخلاص، بالطبع، إلا بقدر ما تتبعها وتستأنفها ثورات من النموذج نفسه، ولكن ذلك في بلدان أكثر حسماً من روسيا المتخلفة، بلدان تقع في قلب النظام الرأسمالي نفسه- في بلدان أوروبا المصنعة، وأولاً في ألمانيا: "لا يمكن تصور انتصار الاشتراكية في بلد

واحد، إنه يقتضي أكثر أنواع التعاون فعالية من جانب بضعة بلدان متقدمة، على الأقل، لا نستطيع أن نذكر بينها روسيا".

من المؤكد أن للسألة عادت إلى الظهور عندما أرغم انخفاض السياق، الثوري في منتصف العشرينات، بفرض مهلاً لكل منظور للاستيلاء على السلطة خارج الدوائر السوفياتية، على إعادة التفكير في تسلسل الضرورات داخل العالم الشيوعي في حملته. ونحن نعلم أن هذه كانت نقطة نزاع بين ستالين وتروتسكي: والأمر ليس في كون الواحد منهما أو الآخر قد شكك في الضرورة المطلقة بالنسبة للثورة الروسية، من أجل أن تحافظ على معنى ومصير، للامتداد هذه الأخيرة، تجاوزها وتوسيعها: ولكن الرحلين كانا يتصوران بطريقتين متعارضتين جذرياً مفصل الواحدة على الأخرى. تروتسكي كان يرى أنه لا توجد، دائماً، أية فرصة لبقاء الثورة الروسية إثر بتر، ولو كان مؤقتاً، للحركة الثورية العالمية: فلا يمكن لمركز للمعركة، بما فيها للمعركة للدفاع عن الثورة الروسية، أن يكون سوى ميدان للثورة العالمية، هذا الميدان الذي كانت تتناور، فيه، الأهمية وفروعها. أما بالنسبة لستالين الذي لم يكن يؤمن بإمكان خلق الحدث، فإن غياب سياق ثوري مناسب كان يحول النداءات والتحضرات بهدف هجمات جديدة، في أمد قريب، ضد الأنظمة القائمة إلى تعزيمات وتعميمات عقيمة وباطلة. وضمن هذه الشروط، كان الأهم هو توطيد المكتسب وإنشاء قلعة حصينة فيها. ومن هنا جاء قلب دور الأهمية: فقد التفتت للدفاع عن الاتحاد السوفياتي أكثر منها إلى غزو قطاعات جديدة.

وكون ستالين قد انتصر على تروتسكي وكون الأهمية قد حملت، إذن، اعتباراً من منتصف العشرينات، على التكيف مع استراتيجية قائمة على الدفاع عن روسيا السوفياتية وبناء الاشتراكية في بلد واحد قد أسهم في تحديد سمتين تعطيان الأهمية الشيوعية في عهد ستالين وجهاً غير الذي

كان لها قبل لينين: تلحق حيويتها منذ أن أصبح ميدان عملها الخاص- الثورة في البلدان الرأسمالية- ثانوياً، تبعيتها الكاملة لمصالح الحزب والدولة السوفييتيتين- خاصة للسياسة الخارجية لهذه الدولة- منذ أن تظلمت الشؤون الروسية على الشؤون الأخرى.

إعدادات البناء والتأسيس (١٩١٩-١٩٢٠)

في سياق الأزمة العامة التي انفجر ضمنها النظام القديم للأشياء، عام ١٩١٨، كانت المسألة العظمى للحركة العمالية والاشتراكية هي منع الحكومات المتحالفة، مدعومة بقوة انتصارها العسكري، من أن تقيم، على صورة معاهدات سلام، توازناً جديداً لمصلحتها. ولذلك كان ينبغي أن تكون هناك صورة واحدة في تصور أكثر الحلول تطابقاً مع مصالح العرولياتها. ولم يكن هذا ما كانت عليه الحال على اعتبار أن أربعة صيغ، على الأقل، كانت تتنافس في ادعائها الانتماء إلى الطبقة العاملة.

أهمية أمستردام النقابية

الصيغة الأولى تقدمت بها النقابية. ففى تموز ١٩١٩، اجتمع، فعلاً، ٩١ مندوباً يمثلون ١٧٧٤٠٠٠٠ عامل منظمين نقابياً في ١٤ بلداً لإرساء قواعد أهمية نقابية مجمدة سرعان ما عرفت باسم المدينة التي أقامت، فيها، مركزها: أمستردام. وقد أعلنوا أن تجربة التعديلات التي أحدثتها الحرب في البنى الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية تقود إلى مطالبة بزيادة في النصيب العمالي من توزيع سلع الإنتاج وكذلك في إسهامها في التحكم بالآليات المجتمع الصناعي. ووضعو، بالتالي، برنامج إصلاحات واسعاً

كان يجب، فعلياً، أن يهيمن على تطور الوضع العمالي في البلدان
الرأسمالية في العقود التالية. وبذلك، ضمنّت الأمانة النقابية مصداقية
أكيدة بشهادة أعداد أفراد الاتحادات للمنظمة عام ١٩١٩:

٤٥٠٠٠٠ عضو	لجنة بلجيكا النقابية
٥٤٠٠٠٠ عضو	اللجنة العامة لنقابات ألمانيا
٤٧٥٥٠٠٠ عضو	اتحادات العمل البريطانية
٣٦٠٠٠٠ عضو	الاتحاد الأمريكي للعمل

ولكنها، بمنزل هذا البرنامج، لم تكن تتوجه إلا إلى الطبقة العاملة في أكثر
بلدان العالم تصنيعاً. فهذا البرنامج، المستوحى من برودون، لم يكن يلمس
الطموحات العمالية السياسية حقاً، ولذلك حاربتّه الاشتراكية الغربية
والبلشفية معاً.

إعادة تكوين الأمانة العمالية الثانية

وهناك صيغة ثانية هي التي اقترحتها اشتراكية ما قبل الحرب بمناسبة
اجتماع عقد في برن في شباط ١٩١٩ وكرس لإعادة حضور اشتراكي
البلدان المتعادية سابقاً معاً. وكان هذا الاجتماع نصف فشل. فضلاً عن
كون الأحزاب الاشتراكية السويسرية والإيطالية والصربية والرومانية قد
رفضت، على غرار البلاشفة الروس، الاشتراك، فلان وفوداً عديدة من
البلدان الستة والعشرين التي مثلها ٧٩ شخصية- كان بينها أكسلرود
ومارتوف عن الاشتراكية الديمقراطية الروسية- وصلت مشطورة إلى
شطرين. وقد تم الاحتفاظ بتمتين تتعلق الأولى بمسؤوليات الأحزاب
الاشتراكية في الحرب وتتعلق الأخرى بالموقف الذي يجب تبنيه حيال
البلشفية. ولكن الأولى سببت مناقشات من الحدة- إذ رفضت أغلبية
الاشتراكيين الألمان أن: تعدّ الإمبريالية الألمانية كانت تتحمل مسؤوليات
أكبر من مسؤوليات الإمبرياليات الحليفة- بحيث أن التهمة الثانية لم

تبحث لفرط انقسام الاجتماع: فقد كان اليمين يريد إدانة صريحة للنظام الروسي الجديد، في حين وقف اليسار ضد "كل نوع من استهجان جمهورية السوفيات".

وعلى الرغم من أن هذه الأهمية ظلت الرمز المحترم جداً للوحدة العروليتارية الدولية، وعلى الرغم من صفة تجلدها- كانت ما تزال تضم ٤٧ حزباً أو منظمة عمالية تنتمي إلى ٣١ بلداً بينها:

حزب العمال ٤٠٠٠٠٠٠ عضو

حزب للاتيا الاشتراكي الديمقراطي ١٠٠٠٠٠٠ عضو

الحزب العمالي البلجيكي ٥٠٠٠٠٠ عضو

فإنها لم تتوصل، في جهودها لإعادة البناء، إلى استيعاب الإمكانيات الثورية لما بعد الحرب أكثر مما كانت قد سلّمت بإمكانات الحرب: فسانزلق مركز ثقلها، إذن، إلى اليمين في الترتيب السياسي، وإلى الغرب- من برلين إلى لندن- في ترتيب الجغرافية بعيداً عن أوروبا الشرقية والوسطى هذه حيث كانت تزيجر الحرب.

الأهمية الثانية والنصف

لم يكن قد أعيد بناء الأهمية، بعد، حيث فقدت ورقة وحلها الرابعة العظيمي: فبعد اجتماع جنيف (غوز ١٩٢٠) الذي سيطر عليه التيار "اليميني"- البريطاني-، اجتمع "اليسار" مع الاشتراكيين النمساويين والمستقلين الألمان واليونانيين الفرنسيين (في برن، كانون الأول ١٩٢٠ وفي فيينا، شباط ١٩٢١) لتكوين "جماعة عمل للأحزاب الاشتراكية" تقع على مسافة متساوية من "فراغ العصر الساذج" لدى موسكرو و"انعدام الإيمان الرئيسي" في جنيف، وضمن الخط النظري للراديكالية النمساوية- الماركسية، ومن هنا جاء لقبها الساخر "الأهمية الثانية

والنصف" على الرغم من أنها لم ترد نفسها أن تكون سوى مركز لصياغة برنامج أممية واحدة وموحدة.

تأسيس الأممية الثالثة

إن الطاقة الثورية للأزمة العامة التي افتتحها الحرب هي، على وجه الدقة، التي أقام عليها لينين، منذ ١٩١٤، استراتيجيته. فيجب أن تعقب الحرب العالمية، بمبادرة من البروليتاريا الدولية، ثورة اشتراكية عالمية. وقد تجلّى هذا الطابع الدولي للضرورة الثورية الجارية، فعلاً، بتأسيس عدد من الأحزاب الشيوعية التي اتخذت الحزب البلشفي نموذجاً لها (آب ١٩١٨: الحزبان الفنلندي والليتواني في موسكو، تشرين الثاني: الحزب الشيوعي المجري في بودابست بمبادرة من الشيوعيين المجرين العائدين من روسيا، كانون الأول: الحزب الشيوعي النمساوي بعناصر من اليسار المتطرف للحزب الاشتراكي الديمقراطي وأسرى عائد من روسيا، الحزب الشيوعي البولوني بانصهار الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الاشتراكي البولوني، الحزب الشيوعي الألماني بعد انقراض مؤتمر تأسيس حضره مائة مشترك بينهم ٨٣ مندوباً عن ٤٦ منطقة).

ولكن البلاشفة لم يكونوا يستطيعون أن يفرضوا، لحائباً، رؤيتهم الاستراتيجية للنضال البروليتاري ما لم يتم الاعتراف بالنموذج المجري في الشروط الخاصة بروسيا عندما يزود بميزة أركان بوصفه ذا مرمى دولي. إلا أنه كان يتبغي لميزة الأركان هذه، لهذا "الحزب العالمي"، أن تتطابق ولادتها، لتسجل ضمن قواعد الشرعية الاشتراكية، مع مؤتمر دولي يستطيع المندوبون، فيه، أن يسموا المرسوم الزيمرفالدي حول قتلان الأممية الثانية أهليتها. ومن هنا، جاء في ٢٤ كانون الثاني، على صورة "بيان إلى عمال العالم"، إرسال دعوة إلى "اجتماع دولي شيوعي" وقعها، في

موسكو، ممثلو ٨ منظمات وأحزاب ووجهت إلى ٣٩ حزباً واتجاهاً ومجموعة اشتراكية وعمالية تقرر "وجهة نظر ديكتاتورية البروليتاريا على شكل سلطة مجالس السوفييات".

وانتخب الاجتماع، إذن، في ٢ آذار ١٩١٩ بحضور ٣٣ مندوباً (بينهم ٢٨ أوروبياً) لم حق التصويت وحوالي خمسة عشر مندوباً بأصوات استشارية: والواقع أنهم كانوا، خاصة، إلى جانب ٨ روس، مهاجرين سياسيين يعيشون في روسيا وأعضاء في الحزب الشيوعي الروسي وغير مفوضين، إطلاقاً، بالتحدث باسم اشتراكية بلدانهم الأصلية. ولم يحضر، بشكل خاص، أي ممثل لمنظمات أوروبا الغربية الاشتراكية الكبيرة، باستثناء الناطق باسم السبارتاكين الألمان للكلف، صراحة، بمعارضة الحلق الفوري للأمية ثلاثة يكون وزن البلشفية الروسية طاعياً، فيها، منذ البداية.

وهكذا، ومرة أخرى، وفي الساعة نفسها (آذار- نيسان ١٩١٩) التي كانت، فيها، جمهوريتا بافاريا والمجر السوفييتان مهزومتين، كان لينين يقصر الحدث بخطونه لم تكن تحترم الذنعية- معارضة الاشتراكية الدولية لمشروعه- ومحمل بعض الاحتياطات- تمثيلية المندوبين-، ولكنها كانت تلي الشيء الأساسي: استغلال الطاقة الثورية للأزمة الأوروبية. وقد بين الحدث صواب رأي لينين: فبناء على نداء الأممية الشيوعية، تضاعفت الأحزاب الشيوعية (آذار ١٩١٩: انضمام اللجنة الوطنية للحزب الاشتراكي الإيطالي، نيسان: مؤتمر حزب النروج الاشتراكي الديمقراطي ومجموعة لوريو- سومونو الفرنسية ومؤتمر الحزب الشيوعي اليوغسلافي، أيار: اتحاد الشيبة السويدي، حزيران: اجتماع الجناح اليساري للحزب الاشتراكي السويدي ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي البلغاري، تموز: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولوني ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويسري، آب: مؤتمر اشتراكي الولايات

المتحدة وحزب غاليسيا الشرقية الشيوعي، أيلول: حزب الألسزاس واللورين الاشتراكي، تشرين الأول: مؤتمر الحزب الاشتراكي الإيطالي، كانون الأول: اشتراكيو بوهيميا والمكسيك).

المؤتمر الثاني للأمة الشيوعية وشروط الانضمام الإحدى والعشرون

عندما دعا زينوفيف وراديك، في ربيع ١٩٢٠، إلى انعقاد المؤتمر الثاني للأمة الشيوعية، جعل التباس الوضع الثوري في أوروبا الذي يشهد عليه التوطد النهائي للسلطة السوفياتية، من جهة، والخيبات الألمانية (آذار ١٩٢٠: انقلاب كاب) الأمر يبدو كما لو أنه كان على الأمة الشيوعية أن تضع موضع العمل سياسة مزدوجة حيال الحركات العمالية الأوروبية ترمي: ١- إلى تشجيع النوى الشيوعية على التحول، دون تأجيل، إلى أحزاب شيوعية. ٢- إلى فتح مفاوضات مع ممثلي الأحزاب الاشتراكية ذات الأغلبية الوسطية لتفحص معهم شروط انضمامهم إلى الأمة الشيوعية. إلا أن المحرم المفاجئ للحيش الأحمر في بولونيا الذي حدث لدى انعقاد المؤتمر (١٩ تموز ١٩٢٠) بحياً الآمال بشورة عالمية قريبة الأحل كان يحث على الحزم. ومن هنا جاء التصلب في "الشروط" المفروضة على الأحزاب الاشتراكية المرشحة لدخول الأمة الجديدة: فقد ارتفعت من تسعة شروط، في البداية، إلى ثمانية عشر، ثم إلى واحد وعشرين.

وهذه الشروط ملخصة: ١- يجب أن يكون للدعاية والتحريض اليومي طابع شيوعي (يجب أن تستهدف البورجوازية والإصلاحية). ٢- تطهير مواقع المسؤولية: فيجب أن يترك الإصلاحيون، حتى لو كانوا مجربين، مكافهم لشيوعيين حتى لو خرجوا من الصف. ٣- يجب أن يترافق

النشاط الشرعي، في كل مكان، مع النشاط غير الشرعي. ٤-الدعاية
للفكر الشيوعي في الجيش. ٥-الدعاية والتحرير في الأرياف بواسطة
عمال شيوعيين. ٦-التنديد، في وقت واحد، بالاشتراكية الوطنية
وبالاشتراكية السلمية (نصرة التحكيم الدولي وخفض السلاح وعصبة
الأمم). ٧-القطيعة الكاملة مع الإصلاحيين المعروفين مثل توراني
وكاوتسكي وهيلفردنغ وهيلكوبت ولونغيه وماكدونالد وموديليان
وآخرين. ٨-دعم كل حركة تحرر في المستعمرات "فعلًا لا قولًا". ٩-
تشكيل نوى شيوعية تابعة للحزب في النقابات. ١٠-مبارزة أممية
أستردام النقابية. ١١-تطهير الكتلة البرلمانية. ١٢-إقامة تنظيم الحزب
الشيوعي على أساس "مركزية ديمقراطية" بواسطة "انضباط حديدي
يقارب الانضباط العسكري". ١٣-تظاهرات دورية للعناصر البورجوازية
الصغيرة في الأحزاب الشيوعية الشرعية. ١٤-مساندة الجمهوريات
السوفياتية، دون تحفظ، في نضالها ضد الثورة للضادة. ١٥-وضع برنامج
شيوعي جديد متكيف مع الشروط الخاصة بالبلد. ١٦-الاعتراف
بالتابع الإلزامي لمقررات الأممية الشيوعية، "الحزب العالمي الوحيد".
١٧-تسمية الأحزاب شيوعية بدلاً من اشتراكية. ١٨-نشر الوثائق الهامة
الصادرة عن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في كل الصحف الشيوعية.
١٩-الدعوة إلى مؤتمر بعد أربعة أشهر من المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية
لناقشة شروط القبول. ٢٠-انتخاب اللجنة المركزية الجديدة مع حساب
حساب لوجوب كون ثلثي أعضائها شيوعيين سابقاً. ٢١-فصل الذين
يرفضون شروط الانضمام من الحزب.

المجبهة الموحدة (١٩٢١-١٩٢٣)

أوقف الجيش الأحمر، في نهاية المطاف، عند أسوار وارسو في آب ١٩٢٠. ولكن أثقل هزيمة كانت، من وجهة نظر الأهمية، تلك التي سجلت في ألمانيا عندما اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الألماني، بدعم مباشر من مندوبي اللجنة التنفيذية للكونغرس (بيلاكون، ج. بوغاني، أغورالسكي)، المبادرة بالدعوة إلى الإضراب العام ثم تحويل هذا الأخير، في سكسونيا، إلى عصيان مسلح فشل خلال بضعة أيام (آذار ١٩٢١).

وقد استخلص المؤتمر العالمي الثالث للأهمية الشيوعية الذي انعقد بين ٢٢ حزيران و١٢ تموز ١٩٢١، من ذلك، الدروس الأولى: فقد رفض إشكالية المؤرخين السابقين (اقتراب الثورة، إلحاح التحضيرات لعصيان مسلح وللحرب الأهلية لإقامة ديكتاتورية البروليتاريا) وقدم شعاراً جديداً: "امضوا إلى الجماهير" يشهد، فعلاً، على تغير في المناخ. ولكن الاجتماع الكامل الأول للجنة التنفيذية، في ١٨ كانون الأول ١٩٢١، هو الذي مضى إلى أقصى النطق الجديد في "أطروحات حول المجبهة البروليتارية الموحدة". إن صيغة لينين القائلة: "يجب الانتهاء من المحطات والانتقال إلى الحصار" تبين كيف اقتضت الظروف أن يتخذ، منذ ذلك الحين، منظور استراتيجي طويلة الأمد- التي يقابلها في روسيا وضع "سياسة اقتصادية جديدة" (النيب).

وكان هناك مولار تكتيكي هو مراجعة العلاقات الاشتراكية- الشيوعية على كل المستويات. ففي المدة السابقة، مدة الاستراتيجية الهجومية قصيرة الأجل، كان النداء إلى الانشقاق للعمم قد رمي إلى أن يصطفي، داخل الحركة العمالية، البروليتاريون الثوريون الذين كانوا يتخفون، دون تحفظ، وجهات نظر البلشفية مهما كانت نقطة انطلاقهم النظرية أو السياسية. فلم يكن الانفصال، إذن، سوى وسيلة للتوصل إلى نموذج ما

لحزب تقتضيه حاجات السياق. وبالمقابل، كان الأمر يدور، في المدة التي يجري افتتاحها، حول جعل الحركة العمالية، بكاملها، قادرة على مواجهة هجوم رأس المال للعاكس بمقاومة مظفرة فقط. ومن هنا جاءت فكرة "الجبهة البروليتارية الموحدة" التي تعود إلى إبعاد الخلافات للنهية أو السياسية حول طرق ووسائل الوصول إلى ثورة بروليتارية (تسأل موعدها على كل حال) بوصفها غير حالية وإلى الإلحاح على المهتمات المشتركة التي تفرض نفسها على البروليتاريا كلها لمواجهة الخطر الرجعي مباشرة. وهذا هو معنى النداء الذي أطلقته، في الأول من كانون الثاني ١٩٢٢، اللجنة التنفيذية للألمانية الشيوعية "إلى بروليتاربي كل البلدان من أجل وحدة الجبهة البروليتارية"، جبهة النضال الذي لا يحدد لنفسه تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا بأسرع ما يمكن هدفاً، بل يهدف إلى الحصول على "مزيد من الخبز والسلاح".

ما للدهش في كون الأحزاب الشيوعية الفتية في أوروبا الغربية التي تشكلت في عامي ١٩٢٠-١٩٢١ بالطريقة المولدة، طريقة الانشقاق قد بقيت مرتبكة حيال هذا الارتداد الذي قادها، في الموسم التالي، إلى التقرب من اشتراكي اليمين والوسط الذين لم يكونوا قد وجدوا كلمات على درجة من القسوة تفيهم حقهم؟ واستقبل التكتيك الجديد استقبالاً سيئاً على نحو خاص من جانب الفئات من هذه الأحزاب الشيوعية التي بذلك أكبر الجهد للمضي إلى لقاء البلشفية، فبات معيدي البناء أو الوسطيين الذين اقتضاهم الأمر أن يدوسوا على الكثير من أنواع الرفاقية القديمة- وعلى قواعدهم الحميمة غالباً- ليؤيدوا شروط الانضمام التي حددتها الألمانية الشيوعية. وعلى هذا النحو يفسر كونه قد توجب على زينوفيف وتروتسكي، في غياب لينين المريض من قبل، أن يدافعا في الاجتماع العام للجنة التنفيذية (٢١ شباط- ٤ آذار ١٩٢٢، ١٥٥

مشتركين من ٣٥ بلداً، خلال ثمان جلسات عن وجهة نظر الأهمية ضد المعارضة للتحدة لقسم من الوفود الفرنسي والإيطالي والأسباني.

اجتماع برلين (٢-٥ نيسان ١٩٢٢)

إلا أن الأهمية الشمرية استخلصت النتائج الأخيرة لتكسيكها الجديد: ففي حين رفضت، عام ١٩١٩-١٩٢٠، كل مشروع لقاء يمكن أن يسنو بإعادة تكوين أهمية ما قبل الحرب، استقبلت هذه المرة استقبالاً حسناً مبادرة اتحاد فيينا. فللمرة الأولى- والأخيرة- منذ ١٩١٤، اجتمع كما كان يطلب محركو اجتماع برن، في شباط ١٩١٩، عيشاً منذ الهدنة، مندوبو الأهمية الثانية (فاندرفلد، هويسمان، ستاونغ، رامسي ماكلونالد) ومندوبو الأهمية الثالثة (راديك، بوخارين، ج. زتكين، فروسار، روسمر، بورديشا، كاتانياما، ميمال)، وأخيراً مندوبو الأهمية الثانية والنصف (كريسيان، ديمان، ب. فور، ج. لونغيه، ف. أدلر، أ. باور، مارتنوف، غرم). ولكن سرعان ما تحول الاجتماع الذي عقد في برلين (نيسان ١٩٢٢) إلى مراقبة كان، فيها، مندوبو الأهمية الثالثة المتهمين: فقد طرح ممثلو الأهميتين الآخرين على مندوبي الكومنترن "شروطاً" لتابعة عمل مشترك. فقد طلبوا، خاصة، "ضمانات ضد تشكيل النوى" وحق الأوكرانيين والأرمن والجيورجيين في التصرف بأنفسهم وحرية العمل للأحزاب الاشتراكية غير البلشفية في روسيا وإعادة حق الدفاع إلى السحناء السياسيين، وخاصة إلى الاشتراكيين الثوريين الذين كان يحقق، آنذاك، في قضيتهم في موسكو.

من الملوكد أن الوفود الثلاثة اتفقت على بيان يستبعد، خلال تلك العرهة، التوحيد العضوي ويستبقي، على الأقل، إمكانية "مدلولات مشتركة بهدف أنشطة مشتركة، من أجل أهداف مشخصة لكل الاتجاهات الممثلة

في الاجتماع". وبالتالي، "تبدي اللجان التنفيذية موافقتها على تشكيل لجنة تنظيم مؤلفة من تسعة أشخاص مفوضة بالتحضير لاجتماعات جديدة للجان التنفيذية الثلاث". وعلى الرغم من هذه النتيجة، عدّ لينين، أولاً، والأهمية الشيوعية بعده، اجتماع برلين فشلاً: فالشيوعيون قدموا فيه تنازلات دون مقابل. وتقرر خروج مندوبي الكومنترن من لجنة التسعة.

المؤتمر الرابع للأهمية الشيوعية

دفعت مقاومة اليمين داخل الأحزاب الشيوعية لأوروبا الغربية، وكذلك فشل برلين، الاجتماع العام للجنة التنفيذية في حزيران والمؤتمر العالمي الرابع للأهمية الشيوعية في كانون الأول ١٩٢٢ إلى تحديد معنى تكتيك الجبهة الموحدة.

فمن جهة أولى، ركزت الأهمية الشيوعية على الأسس الطبقي لـ "الجبهة الموحدة" مقابل "كتلة اليسارات" التي حكمت، في الجماهير الشعبية لبلدان أوروبا الغربية والبرلمانات، على الشيوعيين بالعزلة والعجز. ومن جهة أخرى، ألغت الأهمية الشيوعية على عدم كون تكتيك الجبهة الموحدة تكتيك استسلام حيال الديمقراطية الاشتراكية: فالكومنترن، بعيداً عن دعم مصداقية أطروحاتها التي تبقى مدانة، ومع رفضه سلفاً كل توفيق مذهبي واستبعاد كل انصهار عضوي لا يبقى فيه جناحاً أسير مستقلاً للحركة العمالية الدولية على الأقل، يرمي إلى غزو الجماهير العمالية الواقعة تحت التأثير الإصلاحية بوضعه الاشتراكية الديمقراطية أمام أحد أمرين، القتال مع الشيوعيين وبقيادتهم أو أن ينلدهما بوصفها عثرة للوحدة.

وعلى الرغم من هذه التناقضات، لم تتوصل الأهمية الشيوعية إلى إقناع كل المعارضين بأن سياستها الجديدة لا تعادل تحولاً بسيطاً وخالصاً إلى الأطروحات الانشقاقية السابقة. ففى الحزب الشيوعي الفرنسي، كانت تلك إشارة رحيل اليمين: فيما أن البلشفية، كما عرفت نفسها في سنوات المحسوم الثوري، تقابل سيقاً تم تجاوزه، فهو لا يرى ضرورة الخضوع لقيادة موسكو لممارسة السياسة الإصلاحية للمقابلة للسياق الجديد.

مؤتمر تأسيس الأهمية الاشتراكية

بعد اجتماع برلين، قطعت الجسور بين الأهمية الشيوعية والتيارين الاشتراكيين الآخرين. ولم يعد اليسار الاشتراكي الذي عمسك، حتى ذلك الحين، بالمحافظة على استقلاله على أمل أن يستطيع هذا الاستقلال أن يفيد في التقريب بين اليمين الاشتراكي والأهمية الشيوعية، لم يعد يستطيع إلا أن يقبل إعادة الوحدة الاشتراكية. وفي ١٠ كانون الأول ١٩٢٢، أسس ممثلو الأهمية الثانية واتحاد فيينا، في لاهاي، لجنة عمل مختلطة من ١٠ أعضاء أصدرت، في اجتماعها في كولون في كانون الثاني ١٩٢٣، "بياناً إلى العمال الاشتراكيين في كل البلدان". واتفق مؤتمر التأسيس، أخيراً، في هامبورغ في أيار ١٩٢٣: وجاءت الأهمية الاشتراكية لتتابع مسرة الأهمية الثانية. وهكذا اكتمل انشقاق الحركة العمالية الدولية الذي كانت الاشتراكية قد أفلست، نهائياً، منه خلال الحرب العالمية، ولكنه وقع مع تأسيس الأهمية الثالثة، التصور المؤسسي عن مشروع الثورة العالمية، الذي كانت روسيا السوفياتية مقدمته ونموذجه وبورته، وأصبح هذا الانشقاق معطى ثابتاً في الحركة العمالية قلب موازين القوى داخل كل بلد وفي الحلبة الدولية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الشيوعية

والاشتراكية تقترحان، جنباً إلى جنب أو وحدها لوجهه، حلولاً متميزة للمساائل العالمية.

ولكن هذا التمايز جرى ضمن حدود عينها كون الطرفين ينهلان من منبع عقائدي واحد: الماركسية. ويلاحظ هذا، أولاً، في المسألة الكبرى، مسألة الموقف حيال التحررة السوفياتية. فثبت تأثر للنشفيك الروس المهاجرين الذين كانوا قد انضموا إلى اتحاد فينبا، اتخذت الأهمية الاشتراكية موقفاً نقدياً، ولكنه موقف يعمله كرهها تعترف بالطابع الاشتراكي للمشروع البلشفي: ويمكن التحقق من ذلك من وثائق مؤتمراتها (مرسيليا ١٩٢٥، بروكسل ١٩٢٨، فينبا ١٩٣١).

وينصب النقد، خاصة، على ثلاث نقاط:

١- النظام الداخلي السياسي لجمهورية السوفيات: فالاشتراكيون يرون أن نظام ديكتاتورية البروليتاريا الإرهابي تطاول إلى ما بعد الضرورات المسلم بها في المدة القصيرة التي سبقت تصفية البرجوازية.

٢- العدائية الدائمة التي تبرهن عليها الأهمية الثالثة حيال الاشتراكية الديمقراطية والتي تجلّى في اضطهاد الاشتراكيين في روسيا نفسها تجليها في الطرائق التي توصي بها في الخارج لنسف الأحزاب الاشتراكية.

٣- نظرية "حتمية الحروب الإمبريالية" اللينينية: فلا يستطيع الاشتراكيون، ورثة السلمية الرنشتانية، أن يقبلوا أن يتظفروا من الحرب تحقيق مثلهم الأعلى في التحرر والعدالة الاجتماعيين.

ولكن الأهمية الاشتراكية لم تكن تريد، بعد إبداء هذا النقد، أن تنسى "قربا أهدافنا النهائية ولا القرابة في قاعدتنا البروليتارية". وهكذا أوضح مؤمر هامبورغ:

"كان واجب عمال العالم أجمع المحاربة بكل قواهم لانتهاكات الدول الرأسمالية إلى التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا أو إلى إثارة حرب أهلية جديدة فيها".

والاشتراكيون المعادون، منذ البداية، لكل تدخل في روسيا كانوا ينادون، على العكس من ذلك، بإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع الاتحاد السوفياتي ويقولو، خاصة، في عصبة الأمم. وفوق ذلك، لم تتحلل الأممية الاشتراكية، أبداً، عن الأمل بتطور ديمقراطي للنظام السوفياتي. فقد قال باور، أحد قادة الفكر في الأممية الاشتراكية: "الحكومة التي تملك وسائل الإنتاج سوف تتحول من سيد للشعب إلى جهاز للشعب العامل".

البلشفية (١٩٢٣-١٩٢٤)

كان البلاشفة، فعلاً، في وضع صعب. فكيف كان يمكن لهم، وهم الذين ألزمتهم الضرورة الظرفية على ممارسة نضال كان، مع ترقبه "الفرصة" الثورية، يرمي، مباشرة، إلى أهداف محددة، بل وتحفظية (ضد البطالة أو خفض الأجور)، كيف كان يمكن لهم أن يتميزوا عن التيارات الاشتراكية الأخرى التي لم تكن إصلاحيتها، قط، إلا شيئاً ظرفياً؟ فباستثناء بضع شخصيات نادرة واقعة على تخوم الاشتراكية، لم يكن أي قائد ماركسي، مهما كانت الفئة التي ينتمي إليها، قد طلق، فعلاً، بصورة قاطعة، أطروحة حتمية قطعية ثورية، عنيفة أو غير عنيفة، ولكنها صريحة على كل حال، للانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي. فكيف يمكن للمرء أن يكون ثورياً بالنسبة للأجل الطويل وغير ثوري في المدى القصير التي تسبق انطلاقة العمل المهدم، كيف يمكن وضع جماهير العمال في منظور ثوري قائم على النضال الروسي دون خلق وهم بأن "المعركة النهائية" كانت قريبة؟ تلك ما كانت عليه الأسئلة للثارة في الكومنترن في عيد الميلاد لعام ١٩٢٢.

وقد أدت أحداث العام ١٩٢٣ في ألمانيا وبلغاريا وبولونيا، خلال زمن ما، إلى تأجيل إلحاح الرد عليها. ولكن الانتفاضة التي قادها الشيوعيون في البلدان الثلاثة أهدت بعد بضعة أيام لتبقى حلقة معزولة غير قادرة على انتزاع جماهير العمال من تأثر الاشتراكية الديمقراطية أو حتى على فصم التحالف الواقعي بين الحكومة البورجوازية والأشتراكيين اليمينيين المعادين للشيوعية. وكان فشل كل محاولات العصيان هذه ومنع الحزب الشيوعي الروماني وصعوبات الحزب الشيوعي الإيطالي بعد زحف القمصان السود، في تشرين الأول ١٩٢٢، على روما والانتصار الشرعي للغاشية الموسولينية التي كان معناها خافياً، فضلاً عن ذلك، على الحركة الشيوعية على الرغم من تحليلات غرامشي المتبصرة، كانت كل هذه الأمور تؤكد، في نهاية المطاف، التشخيص السابق للكونسترن حول "الاستقرار الموقت للرأسمالية".

وكان هذا تشخيصاً مائلاً لتشخيص الأهمية الاشتراكية: ومع ذلك فإن كون الأهمية الشيوعية مرغمة على التميز عن منافستها أدى بها إلى إبراز أصالتها الجذرية بطريقتين.

فمن جهة أولى، وفيما يتعلق بالتكتيك، قلبت للمعنى الأولي المعطى لأطروحتها حول الجبهة الموحدة العروليتارية. فإزاحة المعارضين من ذوي الاتجاه اليميني بعد مناقشات ١٩٢٢ كانت، مع إعطاء وزن أكبر، في المراجع القيادية لأحزاب أوروبا الغربية الشيوعية، وفي الكونسترن بصورة أعم، للاتجاهات المسماة يسارية، تدفع إلى التوقف عن تصور الجبهة الموحدة كمحاولة تقريب، مؤقت ومحدود، بين التيارات الاشتراكية بداعسي مواجهة المحجوم المعاكس البورجوازي بوجهة مقاومة بروليتارية موحدة، بل أصبحت تصور، بالأحرى، سلاحاً أكثر تقدماً من الانشقاق تكون فوخته موجهة، كذلك، ضد الديمقراطية الاشتراكية.

ومن جهة أخرى، وبدلاً من الحث على كسب كتلة العمال التي ما زالت في فلك الإصلاحية لصالح البلشفية- "امضوا إلى الجماهير"، كان على الأهمية الشيوعية أن تعمل، بسبب الاتصالات المؤثرة التي كانت ممارسة الجبهة الموحدة تؤدي إليها بالذات، على تأكيد وميانة الهوية الشيوعية في ما كان لها من مختلف جذرياً وناعم، وخاصة على الصعيد الذي حظيت فيه هذه الهوية بأفضل اعتراف ورسوخ: كونها حزباً من نموذج جديد. ومن هنا جاء شعار بلشفة الأحزاب الشيوعية وتطهيرها الذي أطلقه المؤتمر الخامس للأهمية الشيوعية في حزيران- تموز ١٩٢٤. وكان الشاغل حلياً: فكلما أرغمت الحركة الشيوعية، ظرفياً، على تقديم تنازلات تكتيكية- كالنيب في روسيا والجبهة الموحدة في العالم الرأسمالي- زاد واجبها في تقوية كينونتها الخاصة وفي إبعاد أولئك الذين، من بين أعضائها، قد أفسدتهم تصورات أجنبية عن طريق تطهير متظم. وقد قدم الحزب الشيوعي الروسي، بصورة شبه غريزية، النموذج: فمؤتمره العاشر الذي أقر النيب، منع تشكيل فئات وقرر "اختبار صفوف الحزب وتطهيرها" وزاد، أخيراً، شدة القمع حيال الاشتراكيين الثوريين وللنشفيك.

وكانت البلشفة- أو إعادة بنية كل الأحزاب الشيوعية على نموذج الحزب البلشفي الروسي- تتضمن ثلاث حقائق جديدة:

١- المركزية الديمقراطية التي كانت تقلب الأرحية التقليدية في الأحزاب الاشتراكية القديمة لاستقلال الأجهزة الدنيا بالنسبة للأجهزة العليا. فمنذ ذلك الحين، أصبحت المبادرة والحكم والسلطة وبداية سيادة القرار ونهايتها للمركز أي لأعلى المستويات.

٢- تشكل نواة قيادية وجهاز دائم. فقد استبعدت الأولوية الكلاسيكية للمعطاء في الأحزاب الاشتراكية للمبادرة النضالية المنبثقة من

القاعدة. فمنذ ذلك الحين، "كان يجب أن يتألف هيكل حزب ثوري من شبكة واسعة من ثوريين محترفين".

٣- تشكيل خلية للمشروع بتعديل القاعدة التي يستند إليها هرم المنظمات.

وكان "القرار حول إعادة تنظيم الحزب على أساس خلايا للمشروع" يحاكم كما يلي:

"إن الاشتراكية الديمقراطية للمشغولة، حصراً، بالإصلاحية في إطار الديمقراطية البورجوازية، وخاصة بشأن الانتخابي والبرلماني منظمة، بالتالي، على أساس مقاطعات انتخابية. وقاعدتها هي الشعبة المحلية ومبدأ تنظيمها هو مكان السكن. أما الحزب الشيوعي الذي يقود العمال نحو الإطاحة بالرأسمالية والاستيلاء على السلطة، فإنه يخلق أشكالاً تنظيمية أخرى لأن نقطة استناده هي في المصانع. فيجب أن تكون قاعدة الحزب الشيوعي بين العمال، في المصنع، وفي مكان العمل".

لقد كانت، هنا، بذرة الأطروحة التي أصبحت، فيما بعد، نظرية والتي تقول إن الأحزاب الشيوعية هي، وحدها، التي كانت تتصف بكونها "أحزاب الطبقة العاملة" على اعتبار أن الأحزاب الاشتراكية ليست سوى أحزاب ينتمي تركيبها الاجتماعي، لا أيديولوجيتها فقط، إلى دائرة البورجوازية الصغيرة.

وبلي ذلك في الأحزاب الشيوعية، شرعية كانت أم غير شرعية، حركة هائلة لإعادة قولبة التنظيم بحيث يعاد تجميع الشيوعيين في خلايا تقام في المصانع والورشات والمكاتب والمدارس: وكان يجب أن يجري تصوّر تقسيم الشعب (أجهزة تنسيق متوسطة بين عدة خلايا) وطرائق جباية الاشتراكات وتركيب القيادات (هيادات الخلايا والشعب والفروع الخ...) وحملات التنسيب على أسس هذا النموذج.

ولا شك في أن هذا التحديد- الذي بقي ثابتاً عبر كل التغييرات اللاحقة- قد أسهم بصورة حاسمة في ضمان انتماء الأفراد الشيوعيين والملاكات الشيوعية إلى عالم العمل- "سوف يكون كل مصنع قلعة للحزب الشيوعي"- وبالمقابل، فقد ولد ثلاث أنواع من الصعوبات حلت، دائماً، بصورة سيئة. فهناك، أولاً، الصعوبات التقنية لتنظيم العمال في المشروعات ذات البنية التحتية غير المستقرة (ورشات البناء مثلاً) أو العاطلين عن العمل (خلال الركود الكبير). ثم كانت هناك صعوبة من نوع شبه عقائدي يتصل بتعريف العلاقات، داخل المشروع بين السياسي والاقتصادي (بتعابير تنظيمية، بين خلية الحزب والشعبة النقاية): فالزعة الاقتصادية خطر دائم هنا. وهناك، أخيراً، صعوبة من نوع اجتماعي، صعوبة تنظيم الجماهير المضطهدة غير البروليتارية في البلدان ذات البنية الصناعية الضعيفة.

إن نجاح بلشفة الأحزاب الشيوعية بوصفها ضرورة مزدوجة، ضرورة طرد لآخر التقاليد الموروثة عن مختلَف الاشتراكيات التي خرجت منها وضرورة اكتساب أكثر آليات التطابق مع النموذج البلشفي، هذا النجاح كان يقتضي أن يجد ضمانة مشخصة له في التطهير. وكان الأمر يتعد من حيث أن النموذج، الحزب الشيوعي الروسي، كان، على وجه الدقة، في أوج طفرة تحول. فقد مات لينين في كانون الثاني ١٩٢٤، وانخذلت المعركة من أجل خلافة شكلاً حاداً. فحالف ستالين وزينوفيف وكامينيف ضد تروتسكي. ومنذ ذلك الحين، كانت البلشفية تنامي مع الفكرة التي كونها الثلاثي عنها. وهو ما يفسر أن آلية التطهير المعمول بها باسم بلشفة الأحزاب الشيوعية عملت، في كل بلد، حسب الصيغ للشخصية المرتبطة بمرود أفعال القيادة الوطنية حيال شؤون الحزب الشيوعي الروسي. ومن أجل ذلك، استبعدت، تحت بند البلشفة، نفسه، فرق وصفت بأنها يمينية كما استبعدت فرق وصفت بأنها يسارية، وكان

الطابع المشترك الوحيد بين هذين الفريقين، أولاً، هو "دعم المعارضة التروتسكية-الزيفيفية". ونظراً لتعدد التقلبات والتداخلات، ضرب التطهير، في إطار البلشفة، المجموعة البراندلريية في الحزب الشيوعي الألماني، كما ضرب مجموعة الفاعات الثلاث-فارسكي، فاليكسي، وفيرا كوسترييفا- في الحزب الشيوعي البولوني ومجموعة بونيك من الحزب الشيوعي التشيكي وفة "تشانغ دو- كسو التصفوية" في الحزب الشيوعي الصيني وسوفارين ثم روسمر في الحزب الشيوعي الفرنسي. وضرب، في اليسار، مجموعة بورديغا "الفوضوية النقابية" في إيطاليا ومجموعة ماسلو- ر. فيشر في ألمانيا. وأخيراً، كانت بلشفة الحزب الشيوعي ستختلط مع ستلتها.

صداة الاستعمار (١٩٢٥-١٩٢٧)

مؤتمر شعوب الشرق

قبل ١٩١٤، لم يكن المنظرون الماركسيون، بمن فيهم لينين، قد عالجوا، قط، المسائل الخاصة بالبلدان المستعمرة لفرط ما كان يبدو جلياً لهم أن تحرر العالم الذي تستغله الرأسمالية سيكون نتيجة الثورة الاشتراكية في الغرب وأن تحويله الاشتراكي سيأتي، فضلاً عن ذلك، أوريته: "لا ينبغي أن تأتي، إلا من أوروبا، علامة الثورة التي ستحرر البشرية جمعاء" (روزا لوكسمبورغ).

من المؤكد أن ماركس قد أوصى، بصدد "ثورة التايينغ العظيمة"، ونظراً لتبعية الصناعة الإنكليزية للأسواق الآسيوية الكبرى، بأنه كان يجب أن يظهر تلازم بين الثورات في البلدان المتخلفة والثورة الاشتراكية. وكان قد أحس مسبقاً، أيضاً، بأن "ساعة موت الصين القديمة ستدق عما

قريب... قبل القليل من السنوات، ستكون شهوداً على احتضار أقدم إمبراطورية في العالم وعلى اليوم الذي سيفتح، فيه، عهد جديد بالنسبة لكل آسيا". ولكن كتاباته وأبحاثه حول "نمط الإنتاج الآسيوي" بقيت، في الأساس منها، غير منشورة حتى عام ١٩٣٩.

وكذلك، فإن لينين والمؤتمر الأول للأهمية الشيوعية لم يفعلوا أكثر من استعادة الأفكار التقليدية في هذا الصدد. فقد صرح بيان المؤتمر الأول بأنه: «لا يمكن تصور تحرر المستعمرات ما لم ينجز في الوقت نفسه تحرر الطبقة العاملة في المتروبولات. فلن يستطيع العمال والفلاحون، ليس في الأنام والجزائر أو البنغال فقط، بل في فارس وأرمينيا أيضاً، أن يتمتعوا بحياة مستقلة إلا في اليوم الذي سيمسك عمال فرنسا وإنكلترا، فيه، بعد الإطاحة ببوليد جورج وكليمنصو، بزمام السلطة الحكومية».

ولكن أخذ شعوب آسيا وأفريقيا في الحسبان في حسابات الحرب العالمية الأولى وعدم الوثوق في المنظورات الثورية القصيرة الأجل في الغرب وغزو حركة تحرر وطني معاد للإمبريالية والممارسة البلشفية حيال مستعمرات الإمبراطورية القيصرية القديمة ووجود مندوبين للمنظمات الشيوعية التي بدأت تنشأ في البلدان للمستعمرة والتابعة، كل هذا أسهم في إعطاء "المسألة الاستعمارية"، منذ ذلك الحين، معنى متميزاً عن "المسألة القومية" القديمة التي اختلطت بها حتى الآن. ففي المؤتمر الثاني للأهمية الشيوعية، عولجت المسألة الاستعمارية في الثامن من شروط الانضمام الإحدى والعشرين:

"... واجب على كل حزب ينتمي إلى الأهمية الثالثة أن يفضح، دون شفقة، ممارسة إمبريالية في المستعمرات ودعم كل حركة تحرر في المستعمرات، فعلاً لا قولاً، والمطالبة بطرد إمبريالي المتروبول من المستعمرات وتغذية مشاعر أنغوية، حقاً، في قلوب عمال البلد حيال

السكان الكادحين في المستعمرات والقوميات للضطهدة وممارسة تخريب
مستمر بين قوات التروبول ضد كل اضطهاد للشعوب المستعمرة".

والأفضل من ذلك هو أن "الأطروحات والإضافات حول المسائل القومية
والاستعمارية" التي تبناها المؤتمر كانت تتفق في:

"إن التحديد المضبوط لملاقات الأهمية الشيوعية والحركة الثورية في
البلدان الخاضعة للإمبريالية الرأسمالية، خاصة في الصين، هو أحد أهم
المسائل بالنسبة للمؤتمر الثاني".

وحدد الهدف على أنه:

"خلق علاقة وثيقة جداً بين العوليتاريا الشيوعية والحركة الثورية
الفلاحية في الشرق، وفي المستعمرات والبلدان المتخلفة عامة".

ضمن هذه الروح، قرر المؤتمر الثاني أن يستدعي، في الحريف، مؤمراً
لشعوب الشرق اجتمع، فعلاً، في . باكو بحضور ١٨٢٣ مندوباً يمثلون،
فضلاً عن أقاليم آسيا الوسطى "الروسية"، الجمعيات الثورية في تركيا
وفارس والصين والمند: إلا أنه يمكن، فعلاً، التساؤل عما إذا لم يكن
يعني، في الواقع، وهو الذي جرى تصوره للشهادة على ضرورة توحيد
الغرب والشرق الثوريين، إبدال الواحد بالآخر، فهل تستطيع البلشفية،
وقد أعيقت في الغرب، أن تمتد إلى الشرق؟ تلك هي، حقاً، فكرة
الشيوعي الهندي م.ن.روي:

"من الضروري نقل طاقاتنا إلى تنمية الحركة الثورية في الشرق وإغاضها
واعتبار كون مصر الشيوعية العالمية يتوقف على انتصار الشيوعية في
الشرق أطروحة أساسية".

وهذه أطروحة وحدها لينين، من جهة أخرى، مغالية:

"بمضي الرفيق روي أبعد مما ينبغي بادعائه أن مصر الغرب يتوقف،
حصراً، على درجة نمو الحركة الثورية وقواها في البلدان الشرقية... إن
الشيوعيين المنود لم ينجحوا، بعد، في خلق حزب شيوعي في بلادهم

وهذه الواقعة تكفي، وحدها، للرهان على أن وجهات نظر الرفيق روي مجردة من الأساس إلى حد بعيد".

وكان على الأهمية الشيوعية، فضلاً عن ذلك، أن تكرر طاقها، بصورة أكثر تواضعاً، لإقناع الأحزاب الشيوعية للبلدان الاستعمارية بواجبها: فعندما أصدرت اللجنة التنفيذية للأهمية الشيوعية، في أيار ١٩٢٢، "نداء لتحرير الجزائر وتونس"، فإن فرع سيدي بلعباس الذي كان، مع ذلك، بين أوائل الفروع التي انضمت إلى الأهمية الشيوعية هاجم

"مشروع انتفاضة سكان الجزائر المسلمين بوصفه جنوناً خطراً لا تريد الفروع الجزائرية للحزب الشيوعي التي لديها، قبل كل شيء، الحس الماركسي للأوضاع أن تكون مسؤولة عنه أمام حكم التاريخ الشيوعي".

وكذلك، فسي للمؤتمر الخامس للأهمية الشيوعية أعلن كاتاياما، مندوب الحزب الشيوعي الياباني، أنه "يأسف لكون زينوفيف قد تحدث بهذا المقدار القليل عن الشرق. إن تقرير فارغا وأطروحاته لا تقيم وزناً إلا لأوروبا وأمريكا" في حين أن هوشي منه صرح، بصدد معنى المستعمرات بالنسبة للثورة العالمية، بما يلي:

"إنكم، أيها الرفاق الإنكليز والفرنسيون، وكذلك الرفاق من بلدان أخرى، أغفلتم، وأنتم تناقشون إمكانية تحقيق الثورة ووسائلها وتحضرون خطبكم الحربية، هذه النقطة الاستراتيجية الهامة. ولذلك أصرخ فيكم بكل قواي: انتبهوا!".

المسألة الصينية

ولكن الشيء الخاص هو أنه ما يزال على الأهمية أن تتضح سياستها على الجبهة الاستعمارية. فقد اعترف المؤتمر الثاني للأهمية الشيوعية، فضلاً، بأن "رواد الحركات الثورية في للمستعمرات كانوا البورجوازيين والمتخلفين

المحليين": فما العلاقات التي يجب، إذ ذاك، أن تقيمها الأهمية الشيوعية بوصفها منظمة شيوعية استعمارية مع هذه الحركات القومية البورجوازية؟ بالنسبة إلى م.ن.روي:

"توحد، في هذه البلدان، حركتان تتزايدان تباعداً كل يوم. الأولى هي الحركة القومية البورجوازية- الديمقراطية التي لها برنامج استقلال سياسي في إطار نظام بورجوازي. والثانية هي حركة عمل الفلاحين والعمال الفقراء والجهلة الذين يناضلون من أجل تحررهم من كل نوع من أنواع الاستغلال. الأولى تحاول السيطرة على الثانية وغالباً ما تتوصل إلى ذلك إلى حد ما. ولكن الأهمية الشيوعية والأحزاب المنضمة إليها يجب أن تحارب هذه السيطرة وتشجع نمو الوعي الطبقي بين عمال المستعمرات".

وكان لينين متحفظاً ويعبر، على هذا النحو، عن شكوكه فيما يتعلق بمشروعية رفض كل تعاون مع البورجوازية الوطنية:

"ليس هناك أدنى شك في أن كل حركة وطنية لا يمكن أن تكسبون إلا ديمقراطية بورجوازية لأن الكتلة الكبيرة للسكان في البلدان المتخلفة تتألف من فلاحين. فمن قبيل الطوباوية أن نعتقد أن الأحزاب البروليتارية، إذا سلمنا بأنها تستطيع، عامة، أن تظهر في هذه البلدان، سوف تستطيع اتباع تكتيك وسياسة شيوعيتين دون أن تقيم بعض العلاقات مع الحركة الفلاحية ودون دعمها فعلاً".

ولكنه قبل الانزلاق من الصيغة العريضة: "دعم الحركة الديمقراطية البورجوازية" إلى الصيغة الأضيق: "دعم الحركة الوطنية الثورية". إلا أن المناقشة أدت إلى التوصية بالتحالف مع هذه الأخيرة "دون الانصيهار، فيها، أبداً... مع الاحتفاظ، دائماً، بالطابع المستقل للحركة البروليتارية حتى في صورتها الجنينية".

وكان على البلاشفة، غداة مؤتمر باكو، أن يدخلوا في نزاع مع الشيوعيين المسلمين الذين كانوا، وهم واثقون في الإسهام الرئيسي الذي

تمتلك الطاقة الثورية للشرق في الثورة العالمية يركزون، فضلاً عن ذلك، على ضرورة المحافظة على التضامن بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية للبلدان المضطهدة في النضال ضد السيطرة الاستعمارية. وأزيجت الملاكات الوطنية للجمهوريات الإسلامية الفتية، تدريجياً، لمصلحة عناصر بروليتارية قادمة من روسيا. وأشهر ضحية لعملية التطهير هذه كان الشيوعي الثوري سلطان غالييف مساعد ستالين السابق في مفوضية القوميات ومولف عدة كتب تبين ما يفصل بين البروليتاريات الشرقية والبروليتاريات الغربية: ومضى سلطان غالييف إلى درجة القيام الشيوعيين السوفييت بأهم كانوا يريدون متابعة سياسة الاضطهاد التي كانت هي، نفسها، سياسة البورجوازيات الغربية وتصور اتحاد "الأمم البروليتارية" في دولة قومية كبرى، الطورون.

وهكذا استبعد، لثباتاً، الأمل في تسوية بين البلاشفة والشيوعيين "المتأسلمين" - للناشدين بشيوعية كان حنفي مظفر منظرها. وعلى الرغم من أن ج. سافاروف كان قد حاول إقناع لينين بمشروعية هذه الأبحاث، فإن المركزية قد انتصرت وضحى بفكرة شيوعية متكيفة مع الإسلام.

وكان على المؤتمر الرابع أن يسجل منعطفاً جديداً في السياسة الاستعمارية للكونمترن. فقد كان على هذا المؤتمر الذي تذكر أنه نادى بـ "الجهة البروليتارية" في أوروبا أن يدل، بموجب مبدأ وحدة الحركة الثورية الفلاحية للشرق والحركة الثورية البروليتارية في الغرب، مصطلح التحالف بمصطلح "الجهة للوحدة المعادية للإمبريالية". ولكن للمعنى المعطى لصيغة الجهة للوحدة مضمي، في هذه المناسبة، أبعد بكثير مما كان عليه في الميدان الأوروبي: فقد بمعنى للمؤتمر الخامس، فضلاً، بعد أن لاحظ الضعف الكبير للأحزاب الشيوعية في المستعمرات (الحزب الشيوعي الصيني: ٨٠٠ عضو، حارة: ٢٠٠٠، فارس: ٦٠٠، مصر: ٧٠٠، فلسطين: ١٠٠، تركيا: ٦٠٠)، عقد تحالف حقيقي مع البورجوازية

الوطنية وخفف، لهذا السبب، كثيراً من موقفه النقدي والمستقل حيالها. وهكذا أرغمت الأهمية الشيوعية الحزب الشيوعي الصيني الفتي على أن يصبح الجناح اليساري للكونغمانغ مانعة إياه من تسليح العمال وخلق مجالس سوفيات ودفع الفلاحين إلى التمرد: وكان الأمر يدور حول إبرام "كتلة الطبقات الأربع" (العمال، الفلاحون، البورجوازية الصغيرة، والبورجوازية الوطنية) للمضي، على مراحل، وخاصة عبر مرحلة "الديكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين"، نحو "ديكتاتورية البروليتاريا". وفوق ذلك، لم يكن ستالين بماثل الكونغمانغ بحزب بورجوازي، بل بحزب العمال الإنكليزي الذي كان لينين قد نصح، عام ١٩٢٠، الشيوعيين البريطانيين بالدخول فيه.

وسوف يؤدي انقلاب شانغ-كاي-شيك العسكري في شنغهاي، في نيسان ١٩٢٧، وفهم التكتل القومى-الشيوعي ومذابح الشيوعيين في شنغهاي ويكين ونانكين وكانتون على أيدي حلفائهم في الكونغمانغ، سوف يؤدي إلى وضع حد مؤقت لسياسة التعاون هذه بين القومية والشيوعية.

قطعة تروتسكي مع الأهمية الشيوعية

كان على المسألة الصينية أن تشكل، أيضاً، نقطة قطيعة، داخل الحزب الشيوعي الروسي، بين ستالين وتروتسكي. فمنذ ١٩٢٣، كان تروتسكي قد تقدم بمقترحات ترمي إلى النضال، تحت اسم "سياق جديد"، ضد بروقراطية الدولة والحزب. وقضية اللجنة الأنكلو-روسية هي التي عاد السجال حولها عام ١٩٢٦. وكان الحزب الشيوعي قد قبل، فعلاً، تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المجلس العام لاتحادات العمل البريطانية والنقابات الروسية: وكان السوفيات يعتقدون

أن هذا التحالف في القمة، وهو شهادة على تضامن طبقى بين
 العوليتاريتين الإنكليزية والروسية، يستطيع أن يكون تحديراً للحكومة
 الإنكليزية من الخطر الذي يشكله عليها مهاجمة روسيا السوفياتية. إلا
 أنه عندما تحول إضراب عمال مناجم الفحم الإنكليزية إلى إضراب عام
 بدأ في الأول من أيار ودام عشرة أيام أعطت، بعدها، الأغلبية الإصلاحية
 في اتحادات العمل، الأمر باستئناف العمل، هاجمت الأقلية النقابية
 والحزب الشيوعي الإنكليزي هذا التحلي عن عمال المناجم الذين تابعوا
 النضال وحدهم. وعلى الرغم من ذلك، رفض ستالين حل اللجنة
 الأنكلو-روسية معترفاً أن الدفاع عن الاتحاد السوفياتي يأتي قبل غزو
 الحركة الثورية في بريطانيا. وأخيراً، أُنجزت المسألة الصينية إبراز الطبيعة
 النظرية للتعارض بين ستالين وتروتسكي، وهو تعارض يتلور في اختيار
 أحد بديلين: ثورة دائمة أو اشتراكية في بلد واحد. وفوق ذلك، كان
 تروتسكي يرى أن الأمر لم يكن يتلور حول تبين استراتيجي فيما يتعلق
 بالطريق التي يجب سلوكها لإقامة الاشتراكية في العالم بقدر ما كان
 يتلور حول معركة بين تشكيلين سياسيين، الفئة التروتسكية التي تمثل
 مصالح العوليتاريا العالمية والفئة الستالينية التي تمثل مصالح بيروقراطية
 الحزب ومصالح الدولة السوفياتية.

طبقة ضد طبقة (١٩٢٨-١٩٣٣) .

من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفياتي

من أجل سحق اليسار في روسيا نفسها، تقارب ستالين مع بوخارين
 الذي عينه خليفة لزينوفيف على رأس الأمانة الشيوعية. وبوخارين الذي
 تنازعت له التيمات "اليسارية" و"اليمنية" والذي كانت مهارته ترشحه

لمهمات المهمة، بوعاربن هذا يصف عالمياً دخل، بكل حلاء، "الفترة الثالثة" (من أزمة الرأسمالية): وهو إعلان مؤكد عن عصر جديد من المعارك والحروب الأهلية للناسبة لاستئناف للهجوم الثوري، ولكنه، في الوقت الحاضر، ظرف خطر يمكن، فيه، للإمبريالية الواقعة في الضيق أن تتعرض، مباشرة، لجمهورية السوفيات.

هذه الرؤية للأمور تقرر غرضين مشخصين. الأول هو تجنب العزلة الدبلوماسية للاتحاد السوفياتي منذ أن تورطت سياسة رابالو الذي كان قد قاد روسيا إلى التقارب، عام ١٩٢٢، مع ألمانيا لينع تكون الجهة الموحدة للدول الأوروبية الكبرى في وجه الشيوعية. والثاني هو صنع خط دفاع من الشيوعية الدولية تبني، وراءه، الاشتراكية سلمياً في الاتحاد السوفياتي كما أراد إطلاق الخطوة الأولى لتصنيع البلاد (١٩٢٨) أن يبرهن عليه.

وكان الاجتماع العام الثالث للحمية الشيوعية، في أيار ١٩٢٧، قد خلص، من قبل، إلى أن "خطر الحرب ضد الاتحاد السوفياتي قد أصبح أخطر القضايا بالنسبة للشيوعية الدولية". ولكن المؤتمر العالمي السادس الذي انعقد في موسكو ٤٣ يوماً (١٧ تموز- الأول من أيلول ١٩٢٨) هو الذي أعطى أوضح تعريف لالتزامات العروليتاريا الدولية المشتقة من بناء الاشتراكية في بلد واحد. وبالفعل، فإن برنامج الأهمية الشيوعية الذي أقر في الأول من أيلول ١٩٢٨ يحدد (القسم السادس، الفقرة ٣) أن:

"من واجب العروليتاريا الدولية التي أصبح الاتحاد السوفياتي وطنها الوحيد، معقل مكسباتها والعامل الأساسي في تحررها الدولي أن تسهم في نجاح الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي والدفاع عنه بكل الوسائل ضد هجمات القوى الرأسمالية".

وهذا هو ما توردته، في ٥٠ صفحة كثيفة، الأطروحات حول النضال ضد الحرب الإمبريالية ومهمات الشيوعيين.

ففي عالم مقسوم إلى معسكرين، "كلية العالم الرأسمالي، من جهة، والاتحاد السوفياتي الذي تتجمع حوله البروليتاريا الدولية وشعوب للمستعمرات المضطهدة"، من جهة أخرى، يجب تقسيم مختلف أحداث الحياة الدولية - بما فيها ميثاق بريان-كيلوغ الذي حصل للحرب، في آب ١٩٢٨، "ضد القانون" - كعلامات مننرة بالمحمية الإمبريالية: "لا تستخدم كل التحالفات المصنوعة تحت حماية عصبة الأمم وكل الموائيق إلا في إخفاء وتسهيل التحضيرات للحرب، وخاصة ضد الاتحاد السوفياتي".

والحملات "السلمية" للنادية بزرع السلاح وإقامة التحكيم الدولي وتنظيم الأمن الجماعي ضارة لأنها عذرة: فهي "أفعال نفاق عميق" تقبلها الاشتراكية الديمقراطية التي تقلها تعاونها الفعال مع الإمبريالية من الاشتراكية الشوفينية إلى الاشتراكية الإمبريالية.

ومن للؤكد أن انقسام العالم، في معسكرين مع البروليتاريا الثورية في كل البلدان - والشيوعيون هم التعبير الواعي والمنظم عنها - في معسكر الاتحاد السوفياتي لا يلغي وجود تناقضات ثانوية: تناقضات بين القوى الإمبريالية مثلاً، وخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة، بين البلدان المستغلة والبلدان المضطهدة التي تميل نتيجة لذلك إلى المسكر الاشتراكي ضد مضطهديها.

من أجل ذلك، يمكن أن نميز، منذ ثورة أكتوبر، ثلاثة نماذج من الحروب المحتملة:

- الحروب بين الدول الإمبريالية.
- حروب الثورة المضادة الإمبريالية الموجهة ضد الدول البروليتارية.
- الحروب الوطنية - الثورية، خاصة في المستعمرات، ضد الإمبريالية.

وتعالج "الأطروحات"، بعد ذلك، مطولاً، ما يجب أن يكون، في كل من هذه الحالات الثلاث، موقف البروليتاريا التي يقودها الشيوعيون. إلا أنه إذا كانت الأفكار التي طورها لينين خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها المملوءة بمخافة "الثلث الكلاسيكي" عن الحرب الإمبريالية الرجعية ما تزال، بالنسبة للحالة الأولى، صحيحة، فإن "الأطروحات" تصوغ، بصدد الحالة الثانية، ثلاث سلاسل من الاعتبارات التي لم يكن قد صرح بها، قط، هذه الفجاجة، وفضلاً عن ذلك، بموجب منطق صارم انطلاقاً من المقدمة التي تقول إنه ليس للعمال سوى وطن واحد، الوطن الاشتراكي، وسوى هدف واحد هو الاتحاد العالمي للجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

١- في حالة حرب إمبريالية تشن على الاتحاد السوفياتي، يتحول تكتيك "الانحراف الثوري" إلى تكتيك نضال من أجل انتصار الاتحاد السوفياتي:

٣- لا ينبغي على بروليتاريا البلدان الإمبريالية أن تناضل من أجل هزيمة حكوماتها في هذه الحرب، فقط، بل يجب أن تناضل نضالاً فعالاً من أجل انتصار السلطة السوفياتية.

"ب- لذلك، فإن تكتيكها واختيار وسائل النضال لا تحدد، فقط، مصالح النضال الطبقي في بلدانها، بل، أيضاً، بمصالح الحرب على الجبهة الموحدة على اعتبار أنها حرب طبقية للبرجوازية ضد الدولة البروليتارية.

"ج- ليس الجيش الأحمر جيشاً "معادياً". إنه جيش البروليتاريا الدولية. ولن تدع بروليتاريا البلدان الرأسمالية، في زمن الحرب ضد الاتحاد السوفياتي، البرجوازية ترهبها بانهايتها بالخيانة العظمى ولن تتخلصى، تحت التهديد، عن مساندة الجيش الأحمر."

ولكن موقف الشيوعيين ليس محدداً بالمدة التي تشن، فيها، الحرب، فقط، بل هو محدد، أيضاً، بالنسبة للمدة السابقة. ومن هنا جاء:

٢- يدعم الشيوعيون، باستمرار، سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية. فالاتحاد السوفياتي قادر، بالإفادة من التناقضات بين القوى الإمبريالية، على تأخير الموعد. ولهذا "النضال من أجل السلام" مزية إعطاء الشعوب سبباً إضافياً وعظيماً لإدانة الإمبريالية بوصفها مجرمة حرب. وله، خاصة، مزية ضمانه للاتحاد السوفياتي المهل الضرورية لتوطيد طاقته الاقتصادية والعسكرية:

"إن غرضها هو الحراسة لمصلحة الثورة العالمية وحماية مشروعات بناء الاشتراكية التي يسهم وجودها نفسه ونموها، فعلاً، في تدوير العالم".

٣- لذلك يجب ترجمة سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية هذه ترجمة صحيحة: "فهى لا تعنى، أبداً، أن السلطة السوفياتية ملّمت بوجود الرأسمالية". ذلك لأن خلافات المعسكر الإمبريالي الداخلية تترع إلى التوقف عندما عميل موازين القوى بين المعسكرين المتناقضين بصورة أساسية إلى أن يتعدل لمصلحة المعسكر الاشتراكي:

"الحروب بين الدول البروليتارية والدول البورجوازية من أجل تحرير العالم من الرأسمالية محمومة وضرورية (مشدد على هاتين الكلمتين في النص) في سرورة الثورة البروليتارية".

ذلك هو التوضيح العقائدي الذي تقترحه الأهمية الشيوعية لازدواجية السياسة الخارجية السوفياتية التي تعلن مناصرتها للحفاظ على السلام وتوسع الثورة البروليتارية في الوقت نفسه.

ولكن "الأطروحات" تلح، في هذا الإطار، على النقص الأساسي الذي ما زالت تعانيه كل فروع الأهمية الشيوعية: "الخفض من قيمة الخطر ووشوك الحرب".

"وهكذا، مثلاً، فقد انقضت مائة زمنية طويلة، بعد استدعاء راكوفسكي (سفير السوفيات في باريس)، قبل أن يقدر الرفاق الفرنسيون هذا الحدث

كانغراط حاسم لفرنسا في طريق التحضير الدبلوماسي للحرب ضد الاتحاد السوفياتي".

وأدى "البرنامج" و"الطروحات" إلى تصويت على قرار حول الحملة الدولية ضد الحرب جاء فيه: "نظراً لتحضير الدول الإمبريالية الفعال لتدخل ضد الاتحاد السوفياتي وللحرب ضد الثورة الصينية، وللحرب بين الدول الإمبريالية نفسها، ونظراً لدور الخيانة الذي تلعبه كل اتجاهات الاشتراكية الديمقراطية التي تساعد مساعدة فعالة ومباكرة إمبريالية كل منها في تحضيرها لمحزرة عالمية جديدة...". فقد دعا المؤتمر، بالتالي، اللجان المركزية لكل الأحزاب إلى أن تسرع، فوراً، في التحضير من أجل يوم دولي للنضال ضد الحرب الإمبريالية والنفاق عن الاتحاد السوفياتي: وقد جرى اليوم الأول في ١ آب ١٩٢٩.

ومنذ ذلك الحين، أصبح النضال ضد الحرب الإمبريالية التيمة الدعائية المركزية لكل فروع الأهمية الشيوعية وتجسدت في تنظيم "حركة جماهيرية" معروفة باسم أمستردام- بلايل، على اعتبار أن المؤتمر الأول انعقد في أمستردام والثاني في صالة بلايل في باريس.

طبقة ضد طبقة

كان تصور السيادة الدولية كصراع طبقي على النطاق العالمي يؤدي إلى الاقتناع بأن حالة التوتر في العلاقات الدولية لا تقفل شيئاً خلافاً كونها تعكس تفاقم التناقضات الداخلية والخارجية للرأسمالية: "جرت كل أعمال المؤتمر السادس للأهمية الشيوعية تحت شارة تحضير للأهمية الشيوعية للمعارك الطبقة الجديدة".

وحري اختبار فوري لهذا الأمر في الشرق: ففي الهند الصينية والفلبين وكوريا وسورية والجزائر كانت تشكل أحزاب شيوعية قوية في حين كانت تنضج "الثورة السوفياتية" في الصين.

وكانت الأحزاب الشيوعية للبلدان الرأسمالية في الغرب تستطيع، بصورة مشروعة، أن تعتقد أنه كانت تنضج، أيضاً، شروط صعود ثوري جديد: فقد كانت، إذن، تنقل إلى سياسة داخلية تفتها بـ "رايكاوية الجماهير" بتبنيها سياسة فئوية متطرفة تحددها صيغة "طبقة ضد طبقة".

وليس الأمر أنها تخلت عن تيمة الجبهة الموحدة: ولكن الطريقة التي تعاملها بها غيرت مضمونها. فالألمية الشيوعية التي انطلقت، عام ١٩٢١، من الفكرة القائلة أنه كان ينبغي إعادة تكوين جبهة موحدة بروليتارية لمواجهة هجوم رأس المال المعاكس، سبق لها أن حددت، عام ١٩٢٢، أنه لا ينبغي أن يدور الأمر، هنا، إلا حول شكل من أشكال التحالف السياسي مع استبعاد أية تسوية على مستوى الأيديولوجية. وفي عام ١٩٢٨، أصبحت، ببساطة، تقنية عرض للسياسة الشيوعية ضد "كل فئات البورجوازية" التي كانت الاشتراكية الديمقراطية واحدة منها: فقد أنكرت، منذ ذلك الحين، صفة الأحزاب العمالية على الأحزاب الاشتراكية التي سميت، فضلاً عن ذلك، اشتراكية-فاشية. فليست الجبهة الموحدة سوى "جبهة موحدة للقاعدة" ترمي إلى فصل "العمال الاشتراكيين الديمقراطيين المخدوعين عن حسن نية، من جهة، عن القادة الاشتراكيين الديمقراطيين، خدام الإمبرياليات الخسيتين، من جهة أخرى".

وسوف يحرب تكتيك "طبقة ضد طبقة"، أولاً من جانب الحزب الشيوعي الفرنسي بمناسبة انتخابات ١٩٢٨ التشريعية. فبناء على رسالة من رئاسة الألمية الشيوعية، في نيسان ١٩٢٧، تبنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي كتاباً مفتوحاً إلى أعضاء الحزب:

"إن الحزب الشيوعي الفرنسي يحتفظ لنفسه، في حال رفض الحزب الاشتراكي اقتراحه تشكيل كتلة "عمالية وفلاحية" بحق الإبقاء على مرشح بروليتاري في وجه كل القادة الاشتراكيين الذين ينحزون مهمة مضادة للثورة ويعلمون عن أنفسهم كمدافعين عن الديمقراطية البورجوازية ضد الشيوعية".

إلا أنه كان متأكداً، سلفاً، من أن الاشتراكيين سوف يفضون على اعتبار أن "برنامج الحد الأدنى" الذي كان الشيوعيون يرون أن ينسوا عليه الجبهة العمالية والفلاحية ليقابلوا بها كتلة اليسار كان يتضمن، بين نقاط أخرى، النقطة التالية: "الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد كل هجوم إمبريالي". فلم يكن الاشتراكيون الذين يقودهم ليون بلوم يستطيعون التصديق على برنامج طرح عليهم لقبوله أو رفضه وكان ينص أنه يجب عليهم، بصدد السياسة الخارجية، أن يحددوا موقفهم بموجب مصالح "الوطن السوفييتي" وحدها.

فمضى الاشتراكيون والشيوعيون، إذن، منفصلين، في الجولة الأولى كما في الجولة الثانية: فخرس الشيوعيون ١١ مقعداً، ولكن الاشتراكيين خسروا حوالي الخمسين. وكانت تلك نتيجة تقع في منطق الأشياء كما قال مندوب الأمية أمام الاجتماع الوطني للحزب الشيوعي الفرنسي في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٨:

"نعاون الاشتراكية الديمقراطية مع البورجوازية واقعة أساسية يجب أن نعرضها في كل سياستنا... إن تخضيراً يفرض نفسه لإظهار الحزب الشيوعي الحزب الوحيد للطبقة العاملة".

ولكن ألمانيا هي التي مورس، فيها، تكتيك "طبقة ضد طبقة" بأكر قدر من الضبط، فعلى أثر الركود الاقتصادي الكبير الذي كان قد اندلع في تشرين الأول ١٩٢٩، تراكبت أزمة اجتماعية قاسية مع الأزمة الوطنية

التي كانت ما تزال كامنة وأدت إلى استقطاب متسارع عند الأطراف
القصرى للقوى السياسية:

أصوات النازيين	أصوات الشيوعيين
١٩٢٨	٨١.٠٠٠
أيلول ١٩٣٠	٦٤.٩٦٠٠
آذار ١٩٣٢	١١٣٣.٤٤٦
نيسان ١٩٣٢	١٣٤١٨٥٤٦
تموز ١٩٣٢	١٣٧٤٥.٠٠٠
تشرين الثاني ١٩٣٢	٥٩٧٢٧.٢

إلا أن قوة الحزب الشيوعي الألماني ونمو عدد أعضائه أدبيا به، باتفاق
تام مع قيادة الأهمية الشيوعية، إلى استخلاص ثلاث سلاسل من
الاستنتاجات:

١- "المدة الثالثة" تطول، حقاً، على موجة جديدة من الحروب
الأهلية والثورات. فيجب على الشيوعيين، إذن، أن يردوا على الأزمة
الاقتصادية كما يردون على الحرب الإمبريالية: بالتحضير المباشر للثورة
العوليتارية. فيمكن، فعلاً، للثورة أن تنتصر، في هذه الظروف، منذ أول
هجوم- وهو ما يمر، نظرياً، العمل العنيف الذي جرى في برلين، في
أيار ١٩٢٩- أو الانتصار، على الأقل، بعد فاصل ستبحث فيه.
البورجوازية، عبثاً، عن حل أصيل- فاشي لصوباتها:

"إن انتخابات السنوات الثلاث الأخيرة تشهد على منعطف ثوري جري
في الطبقة العاملة لصالح الحزب الشيوعي الألماني".

هذا ما كبه بيانتيسكي، سكرتير الأهمية الشيوعية في كراسته الأزمة
الاقتصادية الألمانية، العمود الثوري ومهمات فروع الأهمية الشيوعية
الذي صدر في بداية ١٩٣٣.

٢- منذ أن يطرح النضال من أجل إقامة ديكتاتورية العروليتارية، منذ أن يقدر أن الوضع مناسب للهجوم الثوري، يجب أن ترى كل القوى المعادية كتلة واحدة، كتلة البورجوازية. إن إدخال تمييز بين الرجعية الكلاسيكية التي يمثلها نظام هندنبورغ والفاشية أكثر من خطأ، إنه جريمة ضد الثورة: فتحليل الطابع الطبقي للفاشية الذي لا ينتمي إلى التركيب الطبقي للحركة السياسية النازية ولا يتماهى معه يمين، دون أي شك، أن الفاشية ليست سوى شكل من أشكال الديكتاتورية البورجوازية.

٣- إن الاشتراكية الديمقراطية، بإنكارها ضرورة نضال بروليتاري خالص للإطاحة بالبورجوازية وادعائها، على العكس من ذلك، أن الخطر الفاشي يقتضي كتلة من الطبقة العاملة مع الفئة "الديمقراطية" من البورجوازية، تشكل العائق الرئيسي في وجه انتقال الجماهير العمالية الواسعة إلى موقف ثوري. وينجم عن ذلك أن للمحركة السياسية، الأيديولوجية والتنظيمية ضد الاشتراكية الديمقراطية لانتزاع العمال الاشتراكيين من تأثيرها وتنظيم الجبهة للوحدة للعمال الشيوعيين والاشتراكيين، بقيادة الحزب الشيوعي، هي الشرط المسبق لانتصار على البورجوازية والفاشية. ويصرح بياتنيسكي، أيضاً، قائلاً:

"سوف تعني الأممية الشيوعية وكل فروعها بمنع الاشتراكيين الديمقراطيين والبروقراطيين النقيبين من أن ينقلوا، مرة أخرى، البورجوازية من الثورة العروليتارية".

فلم يكن من المبالغ به، إذن، جعل الاشتراكية الديمقراطية الشريك الواعي للفاشية بسبب الكتلة التي كانت تحاول تشكيلها مع فئة من البورجوازية:

"تحويل الاشتراكية الديمقراطية إلى فاشية يجري بإيقاع متسارع"،

كما صرح كوزنسن في تقريره إلى الاجتماع العام الثالث عشر لرئاسة
الأممية الشيوعية (كانون الأول ١٩٣٣).

وقد حافظت الشيوعية الدولية على هذا التمسك لتحتلها حتى النهاية،
أي حتى ما بعد وصول هتلر إلى السلطة. وكسب تالان، أيضاً
(المراسلات الدولية، الأول من شباط ١٩٣٣)، بعد أن أصبح هتلر، في
الأول من شباط مستشاراً:

"جرى في ٢٢ كانون الثاني تحت علامة انعطاف القوى الطبقة لمصلحة
الثورة البروليتارية".

وأكدت كراسة نشرها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية عام ١٩٣٤،
طريق الأممية الشيوعية بأن:

"الدرب الذي اجتازته الاشتراكية الديمقراطية الألمانية خلال السنوات
الخمس عشرة الأخيرة هو الدرب الذي يمضي من السحق الدامي للثورة
البروليتارية عام ١٩١٨ بسلسلة غير منقطعة من الخيانات وتخريب
الإضرابات، بكل الحكومات الائتلافية، بأشد أنواع القمع البوليسي
وحشية ضد العمال الثوريين، بالتصويت لهندنبورغ باسم "أهرون
الشرور"، حتى الانتماءات النذيلة للتعاون الصريح مع العصابات
الفاشية".

المنعطف نحو الأممية الرابعة

إن إحدى أكثر مزايا تروتسكي وثوقاً هي أنه توقع وأدان، مبكراً جداً،
سياسة الأممية الشيوعية المجنونة بوصفها مسؤولة عن الكارثة الألمانية.
ووصل "النبي للنفي"، إذ ذاك، إلى الاقتناع بأنه من المستحيل تقوم
الحركة الشيوعية الدولية من الداخل.

ومنذ وصوله إلى تركيا، بدأ مراسلات مع كل الدين - من تجمعات أو أفراد - يعارضون، في إطار الأهمية الثالثة، السياسة الستالينية. وكانت نوى تروتسكي قد ظهرت في كل الأحزاب الشيوعية غير الروسية تقريباً، سواء أكان ذلك كردة فعل ضد طريقة تصريف الشؤون السوفياتية الخاصة من جانب ستالين أم كردة فعل ضد التوجيهات التي كانت تعطىها اللجنة التنفيذية للأهمية الشيوعية. ففي فرنسا، نشرت جماعة، اعتباراً من أيلول ١٩٢٩، جريدة *الحقيقة*، واتخذت، عام ١٩٣٠، اسم الرابطة الشيوعية. وفي نيسان ١٩٣٠، انعقد في باريس الاجتماع الدولي الأول للبلاشفة اللينينيين.

وكانت ثلاث مسائل تحرك هذه المعارضة:

١- الدفاع عن الاتحاد السوفياتي. وقد دافع تروتسكي عن الصيغة التالية: "مع الاتحاد السوفياتي: دائماً مع الممارسة الستالينية: أبداً". وهو يؤكد بذلك، وبأوضح الصور، إمكانية فصل سياسة ستالين عن الواجب الثوري، وحب القتال لصيانة أول دولة عمالية.

٢- الجبهة الموحدة في ألمانيا. نددت المعارضة اليسارية بالأطروحة الستالينية حول تحول الاشتراكية الديمقراطية إلى اشتراكية فاشية. ويعارب تروتسكي، خاصة في *"الكتاب المقصود إلى العامل الشيوعي الألماني"*، الفكرة السخيفة، كما يقول، التي تقول إنه لم يكن يمكن الانتصار على الفاشية دون الانتصار المسبق على الاشتراكية الديمقراطية. ويرفض، أيضاً، أن لا يكون في الإمكان التفريق بين الجناح "الديمقراطي" للبورجوازية وجناحها الفاشي. وكسي يؤكد اتفاقه في هذه النقطة الحاسمة، مع التحليل الاشتراكي الديمقراطي، يكتب متوجهاً إلى مناضل اشتراكي:

"الجميع يعترفون بضرورة "حكم قسوي" في الظروف الحالية. أرغموا حزبكم، إذن، على الانخراط في نضال حقيقي من أجل دولة ديمقراطية قوية... وسوف نساعدكم بصدق في نضال من أجل مثل هذه

الحكومة. وما هو أكثر من ذلك أننا سنلتزم بعد القيام بأية أعمال ثورية تتجاوز حدود الديمقراطية".

٣- الأممية الثالثة. فعلى الرغم من فصل تروتسكي من الأممية الشيوعية، فقد رفض، طويلاً، أن يعد نفسه شيئاً آخر خلافاً لقائدة تناضل "من أجل تقويم الأممية الشيوعية وفروعها". وعلى العكس من ذلك، ألح عليه كثير من أنصاره المقتنعين بعث نضال داخلي لتأسيس أممية جديدة.

وقد أدى وصول هتلر إلى الحكم إلى نضوج قرار تروتسكي في هذا الاتجاه، فقد التزم الاجتماع الدولي العام للمعارضة البلشفية-اللينينية، في آب ١٩٣٣، بشبه إجماع، بالتوجه نحو بناء أممية جديدة وأحزاب ثورية جديدة. ومن أجل تجسيد هذا الاتجاه، حل اسم "الرابطة الشيوعية الدولية" (البلشفية-اللينينية) محل اسم المعارضة اليسارية. ولكن الاجتماع العام احتفظ للدولة السوفياتية بطابع الدولة البروليتارية ولو أنه أدان الحزب البلشفي الروسي. ولم تعد الدولة نفسها، بدورها، "فاسدة" إلا عام ١٩٣٥.

المجبهات الشعبية (١٩٣٤-١٩٣٨)

هزت الكارثة الألمانية العالم الاشتراكي بكامله حتى في أسسه، العالم الذي كان، منذ قليل، ما يزال يبدو متصراً: فعندما اجتمعت، عام ١٩٢٨، قواعد الشيوعية العالمية، توافد ٥١٥ مناضلاً يمثلون ٥٧ حزباً شيوعياً على موسكو. وعندما اجتمعت، في السنة نفسها، القواعد العالمية للاشتراكية الديمقراطية، كان بين المؤتمرين رجال كانوا أو سيكونون رؤساء حكومات في الأمم الأوروبية الكبرى: ليون بلوم

لفرنسا، هيلمار برانتسغ للسويد، رامسي ماكدونالد لبريطانيا، فساندرفلد لبلجيكا.

الأمية الاشتراكية والفاشية

إذا كان فاندرفلد قد عرف الفاشية، في مؤتمر بروكسل (١٩٢٩)، بأنها سمة خاصة ببلدان الجنوب الشرقي الأوروبي المتخلفة، فإن أوتو باور قدم لها، في مؤتمر فيينا (عموز- آب ١٩٣١)، بإظهاره إياها "تحت إمرة الصناعة الثقيلة الألمانية العنيفة وبقيادة خدم الرجعية"، تعريفاً قريباً من تعريف الشيوعيين حول "الديكتاتورية الإرهابية لرأس المال الكبير".

ولكن التقارب كان نظرياً فقط. فالممارسة، وخاصة في ألمانيا، كانت تبرز الطابع النهائي لانقسام القوى العمالية والأمية الاشتراكية كانت تتحطم على الفاشية كما تحطمت الأمية الثانية على الحرب. وكان على الاجتماع الاشتراكي الذي استدعي، في آب ١٩٣٣، إلى باريس بنقطة وحيدة على جدول الأعمال هي: "تكتيك الحركة العمالية واستراتيجيتها خلال مدة المحوم الفاشي"، كان على هذا الاجتماع أن يشهد على البلبلة النادرة المثال التي كانت تقسم الصفوف الاشتراكية إلى ثلاثة اتجاهات.

ففي اليسار، كان بييترو نيني وروبرت غريم وزيروفسكي وبول هنري سباك الذين اجتمعوا حول اقتراح ألترينادون بتكتيك "ثوري" قريب جداً من تكتيك الكومنترن: فقد كان على النضال البروليتاري من أجل الاستيلاء على السلطة وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا أن يسبق الفاشيين دون خشية كتلة الرجعية والفاشية. أما في اليمين، فقد كان الاشتراكيون الاسكتلنديون والتشيكي والبولونيون، ينادون، وعلى العكس من ذلك، بقطيعة كلية مع الأطروحات والمنظمات الشيوعية: فبدلاً من الإلقاء

بالرجعية في أحضان الفاشية، كان ينبغي بذل الجهد لاقتراح اشتراكية منفتحة، متكيفة مع التطور الاقتصادي، مغرية حتى بالنسبة للطبقات الوسطى بحيث تسهم في توطيد الدرع الديمقراطية للأمم بدلاً من نفسه. وأخيراً، كان أدلر وليون بلوم وفاندرفلد الذين ظلوا أوفياء للخط التقليدي للراديكالية الماركسية يؤكدون، في الوسط، ضرورة محافظة الاشتراكية على وجهها الخاص، البروليتاري والشيوري والتميز، كذلك، عن البلشفية: فقد كان يمكن تصور وحدة العمل مع الشيوعيين في ميدان عداء الفاشية المحدود شريطة أن يوقف الشيوعيون هجماتهم ضد "الاشتراكية الفاشية". وفي الحملة، لم يجد القادة الاشتراكيون، وهم منزهيون عاجزون، مخرجاً بين شاربيد الفاشي وشيلا الشيوعي.

المؤتمر السابع للأمم المتحدة والجهات الشعبية:

في الأشهر التي تلت استلام هتلر الحكم، استمرت الحركة الشيوعية في تركيز الأساس من هجماتها ضد الاشتراكية الديمقراطية. إلا أن الاتحاد السوفياتي كان ينهي المنعطف الذي كان قد رسمه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية منذ بداية الثلاثينات: فقد دشّن، منذ ١٩٣٢، سياسة "حضور دولية" ووقع سلسلة من موافيق عدم الاعتداء مع البلدان المجاورة. وحصل على الاعتراف الواقعي به من عدة دول بينها الولايات المتحدة ودخل عصبة الأمم في أيلول ١٩٣٤، ووقع ميثاق مساعدة متبادلة مع فرنسا في أيار ١٩٣٥. وبعبارة وحيزة، كان ميثاق عدم الاعتداء الذي وقعه هتلر مع بولونيا في كانون الثاني ١٩٣٤ قد أوقع ستالين بأن "سياسة رابالو" ماتت حقاً، وبأنه من الملح التقرب من المجموعة الإمبريالية الأخرى، مجموعة الديمقراطيات.

وفي الوقت نفسه، كان على الكومنترن أن يجري تفسيراً حذرياً في موقفه حيال الديمقراطية البورجوازية. ففي ١٤ حزيران ١٩٣٤، وفي اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السابع الذي كان مجلس الرئاسة قد أتى على تقرير استدعائه « عبر ممثل الحزب الشيوعي (البلشفي) د. مانويلسكي عن الفكرة القائلة أن شعار النضال الفوري من أجل ديكتاتورية البروليتاريا لا يقابل الشروط المتوفرة في هذه البرهة في بلدان رأسمالية عديدة. إن الاشتراكية تبقى الهدف النهائي للحركة... إننا مرغمون على أن يكون لنا برنامج للنضال أكثر تشخيصاً، ليس هو ديكتاتورية البروليتاريا، ليس الاشتراكية، بل ما يقود الجماهير إلى النضال من أجل ديكتاتورية البروليتاريا والاشتراكية ».

وبعد هذا الانحياز المزدوج إلى السياسة الوطنية والديمقراطية اللتين نادى بهما الاشتراكيون دائماً، لم يبق على الشيوعيين سوى التحلي عن تكتيكهم القديم حيال الاشتراكية الديمقراطية:

"يجب أن تصاغ اقتراحات الجبهة الموحدة بحيث تكون مقبولة من الذين توجه إليهم مع بقائهم ذات مضمون نضالي ضد رأس المال غير قابل للمناقشة" (هموز ١٩٣٤).

وكان يجب أن تنجم عن ذلك، سريعاً جداً، منذ آب ١٩٣٤، توجيهات لسياسة جديدة في مجال الوحدة النقابية والعلاقات مع الأحزاب والمنظمات البورجوازية الصفوية والفلاحية والوحدة العضوية بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي: وهي سياسة سوف يجعلها رسمية وعلمية للمؤتمر السابع للكومنترن، في آب ١٩٣٥، حيث رسم، بشكل مضبوط، الإطار النظري والسياسي للجبهات الشعبية للقبلة بمساعدة عناصر قدمتها، خاصة، من قبل، الممارسة الفرنسية. وقد صرح فيه - دكتورف قائلا:

"إن الفضل يعود إلى الحزب الشيوعي والبروليتاريا الفرنسيين في المساعدة، بممارسة نضالهما في الجبهة الموحدة للبروليتاريا ضد الفاشية، على التحضير لقرارات مؤتمرها البالغة الأهمية لعمال كل البلدان".

الحرب

الميثاق الألماني- السوفييتي

برر الشيوعيون ميثاق ٢٣ آب ١٩٣٩ على عدّه مثالا ذكيا على استغلال التناقضات بين الدول الإمبريالية: فهو، كما ورد في نداء اللجنة التنفيذية للأهمية الشيوعية بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لثورة أكتوبر:

- قد حطم سلسلة تواطؤ الدول الإمبريالية المستعدة، دائما، للتحالف لتدمير الاتحاد السوفييتي:

"إن الاتحاد السوفييتي قد أحبط، بتوقيعه ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا، أمكر المحضرين لحرب ضد السوفييات".

- في حين أن بلد الاشتراكية الذي حوفظ عليه يزداد قوة:

"إن الشعب السوفييتي الذي أنهى بناء المجتمع الاشتراكي الخالي من الطبقات يسمر نحو الشيوعية... إن حياة شعوب الاتحاد السوفييتي المفعمة بالسعادة والفرح هي في أوج حيويتها... إن القوة العسكرية لبلد الاشتراكية تكبر باستمرار. وحلود الأرض السوفييتية تزداد استعصاء على الاغتراق".

- وإنه كان يعمل، بكفاية، على "الحشد من سعة الاشتغال العسكري الأوروبي":

"وعندما تفسخت الدولة البولونية، هذا السجن الحقيقي للشعوب، مد الاتحاد السوفييتي يد العون إلى إخوانه في أوكرانيا وبيلوروسيا... وأمن

الاتحاد السوفياتي باتفاقيات المساعدة المتبادلة التي وقعها مع إستونيا وليتوانيا وليتوانيا الدفاع عن هذه البلدان ضد الأطماع التوسعية للدول الإمبريالية... وقدم الاتحاد السوفياتي، بتأكيد كونه مع وقف الحرب، وتوقيع ميثاق صداقة وترسيم للحدود مع ألمانيا، إسهماً جديداً لقضية السلام: فقد منع استفزازات الحرب من أن تجر إليها دول الدانوب والبلقان وأحبط خطط الذين يريدون تحويل الحرب الأوروبية إلى حرب عالمية".

فالحرب التي تفتتح هي، إذن، "حرب غير عادلة، رجعية، إمبريالية"، وهي امتداد سنوات طويلة من الخصومة الإمبريالية في المعسكر الرأسمالي: "شنت البورجوازية الحرب لأنها تخطت في تناقضات غير قابلة للحل في النظام الرأسمالي ولأنها تسعى إلى حسم هذه التناقضات بواسطة حروب جديدة".

إن حرب ١٩٣٩، بتعريفها على هذا النحو، تكرر مضبوط لحرب ١٩١٤: وبالتالي، "فإن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تساند مثل هذه الحرب" وعلى الأحزاب الشيوعية أن تطبق مذهب لينين حول "الانحرابية الثورية". وتحت شعار:

"تسقط الحرب الإمبريالية! تسقط الرجعية الرأسمالية! يسقط مجرمو الحرب والمضاربون عليها والمستفيدون منها! لا مساندة لسياسة الطبقات الحاكمة التي ترمي إلى إدامة المحزنة الإمبريالية وتسعير نارها! اطلبوا الوقف الفوري للحرب النهابة، غسر العادلة، الإمبريالية! السلام للشعوب! الخبز والحقوق والحريات للعمال! يعيش الاتحاد السوفياتي، قلعة السلام والحرية والاشتراكية، وطن عمال كل البلدان!"

كان مطلوباً من الشيوعيين أن يخلقوا تحريضاً موحهاً ضد حكومة الحسرب في بلدانهم الخاصة مهملين كل ميميز بين الديمقراطية والفاشية وليس بين الحلفاء والأعداء فقط.

ومن الناحية العملية، ونظراً لأن القوى الشيوعية كانت محدودة جداً في ألمانيا الحظرية ولأنه لم يكن ينبغي مضايقة الدبلوماسية السوفياتية في علاقاتها مع برلين، فإن "تداء الأمم المتحدة" كان موجهاً، خاصة، ضد الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية ولم يلفظ اسم هتلر، بل اسم بلوم الذي هوجم أربع مرات. ولم تكن اليورجوازية الألمانية موضع بحث، بل إن عدة فقرات كرست ليورجوازيات فرنسا وإنكلترا وإولايات المتحدة. لا شيء حول الديكتاتورية النازية، ولكن الديمقراطية قد "فضحت":

"ليست حرية الشعوب هي التي من أجلها يخوضون (أي الديمقراطيون) الحرب، بل من أجل استعبادها، ليس في سبيل السلام الاجتماعي، بل من أجل غزوات إمبريالية جديدة مولدة لحروب جديدة".

وضمن الاتجاه نفسه، مضى المقال الذي نشره جورج ديمتروف، مكرّراً الأمم المتحدة الشيوعية، في تشرين الأول ١٩٣٩، حول الحرب والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وتداء الأمم المتحدة الشيوعية بمناسبة الأول من أيار ١٩٤٠. وعام ١٩٤٦ هو، فقط، الذي كان على ستالين أن يعيد، فيه، وضع هذا الترحمة للشيوعية الدولية في الأشهر الثمانية عشرة الأولى من الحرب العالمية موضع مساطلة:

"اتخذت الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور، خلافاً للحرب العالمية الأولى، منذ البداية، طابع حرب معادية للفاشية، تحريرية كانت إحدى مهماتها، أيضاً، إعادة الحريات الديمقراطية. ولم يكن ممكناً لدخول الاتحاد السوفياتي الحرب ضد دول المحور إلا أن تقوي وقد قوت، فعلاً، الطابع المعادي للفاشية والطابع التحريري للحرب العالمية الثانية".

حل الكومنترن

كان تروتسكي قد تنبأ، عام ١٩٣٠، بأن سياسة ستالين سوف تقود إلى تصفية الكومنترن. وفي ٢٢ أيار ١٩٤٣، أكد قرار طويل لمجلس الرئاسة التنفيذية النبوة. وكان الموقعون، فضلاً عن أعضاء مجلس الرئاسة، ممثلي الحزب الشيوعي الإيطالي والأسباني والفنلندي والروماني والمجري الذين كانوا، جميعاً، مقيمين في الاتحاد السوفياتي. ولم تكن أحزاب بريطانيا والصين ويوغسلافيا واليونان وبولونيا ممثلة بأسمائها. ولم يكن، بين الموقعين الروس أخيراً، اسم ستالين، وربما كان ذلك للسماح لهذا الأخير بأن لا يخرق، بأصرح مما ينبغي، قسمه العتيد عام ١٩٢٤:

"أوصانا الرفيق لينين، وهو يغادرنا، بالوفاء لمبادئ الأهمية الشيوعية. نقسم لك، أيها الرفيق لينين، بأننا لن نوفر حياتنا لتدعيم وتوسيع اتحاد عمال العالم أجمع، الأهمية الشيوعية".

ولكن ستالين طور، في مقابلة مع كبير مراسلي وكالة أنباء رويتر في موسكو، أربعة ذرائع لتفسير الحدث:

"أ- الحل يضع حداً للأكتوبية التي تقول إن موسكو تريد التدخل في السياسة الداخلية للبلدان الأخرى و"بلشتها". وهذه الأكتوبية قد عاشت.

"ب- إنه يضع حداً لافتراءات أعداء الشيوعية والحركة العمالية الذين يدعون أن الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان لا تنصرف لمصلحة شعبها الخاص، بل تطيع أوامر أجنبية.

"ج- الحل سيسمح لوطنيي الأمم المشغوفة بالجرية بتوحيد كل القوات التقدمية في بلدانها، مهما كانت آراؤها السياسية وقناعاتها الدينية، لصنع جبهة تحرير وطني موحدة هدفها توسيع المعركة ضد الفاشية.

"د- سوف تسمح لوطنيي كل البلدان بتوحيد كل البلدان المشغوفة بالحرية في جبهة دولية ضد التهديد الهتري بالهيمنة على العالم وطرح أولى معالم التعاون للمقبل لكل الأمم على قدم المساواة على هذا النحو".

من المؤكد أن فروع الكومنترن لم تنزل كما لو كان ذلك بسحر ساحر. ولكن حل الكومنترن كان، مع ذلك، فعلياً. فمدروسته، مثلاً، أغلقت وأرسل طلابها إلى موسكو حيث وزعوا على اللجان القومية التي كانوا من مواطنيها. إلا أنه إذا كان الكومنترن لم يعد موجوداً، فإن وظائفه لم تختف لهذا السبب، بل نقلت: فبدلاً من أن يمارسها جهاز مستقل كما كان، من حيث المبدأ، مكتب الأهمية الشيوعية أصبحت تمارس من جانب دائرة في اللجنة المركزية للحزب السوفياني. وهكذا تمت العودة إلى الوضع الذي سبق تأسيس الأهمية الشيوعية: ففي عام ١٩١٨ وبداية ١٩١٩، كان العمل الثوري الدولي يقاد من موسكو بإدارة الفرع الأجنبي من الحزب الشيوعي البلشفي، عن طريق مناضلين مجمعين حسب جنسياتهم الأصلية.

وضمن هذا الواقع، يبدو حل الكومنترن، حقاً، حسب الأطروحة الرسمية، تدبير تكيف ظرفياً مع الشروط الجديدة المولودة من الحرب. فمن جهة أولى، كان هذا الحل يقدم، على الصعيد السياسي، مزيتين مباشرتين عظيمتين: فقد كان يجب أن يسمح بعمل العلاقات بين الاتحاد السوفياني وحلفائه أجدر بالثقة، وكان يجب أن يسهل، أيضاً، علاقات الشيوعيين مع الأحزاب الأخرى داخل كل بلد. وبإيجاز، كان يغطي في اتجاه ازدهار استراتيجية الوحدة القومية التي كانت تقود الشيوعيين، في كل مكان، إلى الإلحاح على الوحدة الوطنية للمعادية للفاشية. ومن جهة أخرى، وعلى صعيد البنى، كان يسمح، بإلغائه كل وسيط بين الحزب الشيوعي البلشفي وقادة أهم الفروع الوطنية، للمكتب السياسي

السوفياتي أن يتابع بمزيد من التقرب التقلبات التي كانت مستودي إلى الاستيلاء على الحكم في البلدان المتروكة للنفوذ السوفياتي. يبقى أن تدبر التكيف الظرفي هذا قد تحول، على مر السنين، إلى تدبير نهائي. وفي نهاية المطاف، لم تتغلب الأهمية الثالثة على محنة الحرب العالمية الثانية بصورة أفضل من تجاوز الأهمية الثانية اختبار آب ١٩١٤.

عالم الأهمية الشيوعية

معطيات رقمية

يبقى صعباً، بالنسبة للمؤرخين الأولين للأهمية الشيوعية، إجراء إحصاء موثوق للفروع الوطنية المنتمة إلى الكومنترن: فقد كانت الأحزاب الشيوعية تخرج، إذ ذاك، من المستتب الثوري. بموجب سرورية انشقاقات وتجمعات معقد كان يعدل، باستمرار، صيغة الجناح الشيوعي للحركة الاشتراكية والعمالية وقوامها. إلا أنه تبين أن الرهات الثلاث التي تضاعفت، فيها، الأحزاب الشيوعية كانت صيف وخريف ١٩١٨، ربيع وصيف ١٩١٩ وشتاء ١٩٢٠-١٩٢١. فهناك، إذن، بالنسبة للأحزاب الشيوعية عامة، في أوروبا كما في آسيا والأمريكتين، زمن للولادة وزمن قصر جداً لأحسن أحوالها بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة أصبح، بعده، تأسيس أحزاب شيوعية جديدة - معظمها في دول صغيرة أو طرفية - نادراً: ففي أوروبا، مثلاً، انتظر حزباً أيرلندا وأيسلندا، وحدها، الثلاثينات كي يتأسسا. وفي أمريكا اللاتينية، انتظر حزب الإكوادور وبوليفيا عام ١٩٢٦، وانتظر حزب البمر عام ١٩٢٨ وأحزاب بنما والسلفادور وكولومبيا وكوستاريكا وهائتي عام ١٩٣٠، وحزب فنزويلا عام ١٩٣١ وحزب بورتوريكو عام ١٩٣٤. ولم تنشأ

أحزاب الشرق الأدنى العربية إلا عند منعطف الثلاثينات، سوريا ولبنان (١٩٣٠) والعراق (١٩٣١).

ولكن الأهمية الشيوعية اكتسبت، سريعاً جداً، وجوداً مستقلاً عن مؤتمراتها. ولذلك كانت حدودها، خلافاً للأهمية الثانية، دقيقة على الرغم من أنها كانت تمتنع، بكل سيادة، بحق إعطاء علامتها أو عدم إعطائها للجماعات التي كانت ترغب في ادعائها، بالاعتراف أو بعدم الاعتراف بالمجموعات التي كانت تعلن عن نفسها شيوعية وإقامة صلات متوافقة الحميمة مع الأحزاب والحركات التي كانت تستطيع أن تصين مواقعها داخل مساحتها السياسية الخاصة أو على طرفها أو في حوارها.

وفي المؤتمر العالمي السادس (١٩٢٨)، ذكر تقرير لجنة التفويضات أن من بين ٦٦ حزباً ومنظمة مدعوة (٥٧ منها بصوت تدلولي و٩ بصوت استشاري) مثلت ٥٨ حزباً ومنظمة (٥٢ منها بصوت تدلولي و٦ بصوت استشاري).

ويشمل تقرير فرع الإعلام في اللجنة التنفيذية للأهمية الشيوعية، عام ١٩٣٥، إلى أنه يقيم اتصالات مستمرة مع ٥٢ بلداً (٢٦ منها في أوروبا و٨ في أمريكا و٨ في الشرق الأدنى و٦ في الشرق الأقصى)، ولكن التقرير الذي قدمه وللمم بيك حول نشاط اللجنة التنفيذية للأهمية الشيوعية في المؤتمر العالمي السابع (١٩٣٥) يذكر وجود ٦٧ فرعاً في البلدان الرأسمالية. صحيح أن ٢٢، فقط، من هذا العدد، ١١ منها في أوروبا، تمارس نشاطها في إطار شرعي أو نصف شرعي، في حين أن ٤٥ فرعاً، منها ١٥ في أوروبا، كانت مرغمة على العيش في أشد حدود اللاشرعية صرامة. ويمكن أن تتخيل أنه لم يكن لحوالي خمسة عشر من هذه الأحزاب سوى تماسك ضعيف.

وعلى الرغم من وفرة للعلوم الإحصائية التي نشرها الكومنترون خلال وجوده، ليس من السهل وضع منحى لعدد الشيوعيين بين ١٩١٩

و١٩٤٣. وذلك أولاً، لأنه لا يمكن التأكد، أبداً، من أن الأرقام المقدمة مناسبة بحاليس رئاسة اللجنة التنفيذية أو للمؤسسات العالمية لم تكن موضع تلاعب، سواء أكان ذلك من جانب الأهمية أم من جانب فروعها، بموجب مقتضيات سياسية خارجية أو داخلية، ثم لأنه توجد، في كل الأحوال، منطقة ظل للأحزاب السرية أو، في حالة الأحزاب الشرعية، للمنظمات غير الشرعية للتخصصة، داخلها، ببعض الوظائف غير العلنية (كالدعاية داخل الجيش). وأخيراً، فإن تذبذب الأعداد، وهو خاصة وجود ونمو الأحزاب الشيوعية، يجعل كل موازنة غير صالحة إلا للرهة التي وضعت فيها، بالضبط. والتحاولات كبيرة، فعلاً، من سنة إلى أخرى: وهكذا كان الحزب الشيوعي الألماني يضم، رسمياً، حسب تقرير بيانتيتسكي في الاجتماع الحادي عشر لمجلس رئاسة اللجنة التنفيذية (نيسان ١٩٣١)، ١٢٤٥١١ عضواً في نهاية ١٩٢٨ وأنه قد سجل، خلال عام ١٩٢٩، ٥٠ ألف انتساب جديد، وهو ما كان يجب أن يرفع عدد أعضائه إلى ١٧٤٥١١ في كانون الأول ١٩٢٩، ولكن الرقم كان، في الواقع، ١٣٥١٦٠: فقد حدث، في الوقت نفسه، ٣٩ ألف انسحاب. والأفضل من ذلك هو أن ١٤٣٠٥٦ انتساباً جديداً كان يجب أن تجعل عدد الحزب الألماني، في كانون الأول ١٩٣٠، ٢٧٨٢١٦ عضواً. ولكن ٩٥٣٩٩ انسحاباً خفض الرقم، فعلاً، إلى ١٧٢٨١٧ عضواً. وهذه التغيرات أكثر حساسية، أيضاً، من شهر إلى آخر: فيحسب بيانتيتسكي نفسه، كان الحزب الألماني يضم:

٩٨٥٢٧ عضواً في تشرين الأول ١٩٢٩

١١٣٤٨٧ عضواً في تشرين الثاني ١٩٢٩

١٣٥١٦٠ عضواً في كانون الأول ١٩٢٩

١٣٣٠٠٠ عضواً في كانون الثاني ١٩٣٠

وعلى الرغم من هذه التحفظات، وحتى لو لم تعط المصادر الشيوعية سوى تقدير للحجم، فإن الجدول التالي للأعداد الكلية للأمية الشيوعية (دون الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي):

١٩٢١	٨٨٧٧٤٥ عضواً	١٩٣٢	٩١٣٠٠٠ عضواً
١٩٢٢	٧٧٩١٠٢ عضواً	١٩٣٤	٨٦٠٠٠٠ عضواً
١٩٢٤	٦٤٨٠٩٠ عضواً	١٩٣٥	٧٨٥٠٠٠ عضواً
١٩٢٨	٤٤٥٣٠٠ عضواً	١٩٣٩	١٢٠٠٠٠٠ عضو
١٩٣١	٣٢٨٧١٦ عضواً		

هذه الأعداد تقع، إذن، بين ٣٢٨٧١٦ (أدنى نقطة تم بلوغها عام ١٩٣١) و ١٢٠٠٠٠٠ (أعلى نقطة تم بلوغها عام ١٩٣٩). إن منحني الأعداد، مع بعض أنواع التأخر الناجمة عن كون ضروب التقدم في كسب الأعضاء يلي الأحداث الثورية أكثر مما يعلن عنها، ينطبق، حقاً، على المنحنى العام للتوتر الثوري بين الحربين العالميتين: هبوط التوتر بين ١٩٢١ و ١٩٣٥، انقلاب السياق اعتباراً من ١٩٣٥ - ذروة ١٩٣٢ لا تتصل بغير الشؤون الألمانية.

ولا يقل التوزيع الجغرافي للأعداد الشيوعية عن ذلك إجماء. فعلى نطاق القارات، يمين الجدول الرسمي للمقدم في ٧ تموز ١٩٢٤ إلى المؤتمر العالمي الخامس للأمية الشيوعية النسبة الساحقة للنصيب الأوروبي في هذا التاريخ:

أوروبا	٦٥٦٠٩٠ عضواً
أمريكا	١٩٥٠٠ عضواً
آسيا	٦٣٥٠ عضواً
أوقيانوسيا	٢٢٥٠ عضواً
أفريقيا	١١٠٠ عضو

وفي أوروبا نفسها، وفي التاريخ نفسه دائماً، جمعت أعداد الأحزاب الشيوعية في ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا ويوغسلافيا أكثر من أربعة أخماس المجموع:

١- ألمانيا	٣٥٠٠٠ عضو
٢- تشيكوسلوفاكيا	١٣٠٠٠ عضو
٣- فرنسا	٥٠٠٠٠ عضو
٤- يوغسلافيا	٤٠٠٠٠ عضو
٥- النرويج	١٦٠٠٠ عضو
٦- النمسا	١٦٠٠٠ عضو
٧- إيطاليا	١٢٠٠٠ عضو
٨- السويد	١٢٠٠٠ عضو
٩- أسبانيا	٥٠٠٠ عضو
١٠- بولونيا	٥٠٠٠ عضو
١١- سويسرا	٤٠٠٠ عضو
١٢- أستراليا	٣٢٥٠ عضو
١٣- إنكلترا	٣٠٠٠ عضو
١٤- رومانيا	٢٥٠٠ عضو
١٥- اليونان	٢٢٠٠ عضو
١٦- هولندا	١٧٠٠ عضو
١٧- ليتوانيا	١٠٠٠ عضو
١٨- البرتغال	٧٠٠ عضو
١٩- الدانمرك	٧٠٠ عضو
٢٠- بلجيكا	٥٩٠ عضو
٢١- أيسلندا	٤٥٠ عضو

ولكن هذا التصنيف يتقلب إذا حسبنا، في كل بلد، معدل الكثافة الشيوعية (شيوعي لكل ١٠٠٠ نسمة):

١- تشيكوسلوفاكيا ٩

٥,٦	٢- الترويج
٥,٣	٣- ألمانيا
٣	٤- يوغسلافيا
٢,٨	٥- أستونيا
٢,٣	٦- النمسا
٢	٧- السويد
١,٤	٨- فرنسا
١	٩- سويسرا
٠,٧	١٠- ليتوانيا
٠,٣	١١- إيطاليا
٠,٣	١٢- اليونان
٠,٢٥	١٣- أسبانيا
٠,٢٢	١٤- بولونيا
٠,٢١	١٥- هولندا
٠,١٩	١٦- الدانمرك
٠,١٤	١٧- رومانيا
٠,١٢	١٨- البرتغال
٠,٠٧	١٩- إنكلترا
٠,٠٧	٢٠- بلجيكا

الجهاز المؤسسي

كانت ضرورة وجود قيادة مهمتها توجيه الاستراتيجية الهجومية للبروليتاريا الثورية على النطاق العالمي هي التي اقتضت، بالنسبة للينين، تأسيس الأهمية الثالثة. فهذه الأخيرة كانت تعبر، إذن، عن رفض جذري لنمط التنظيم الذي أرادت الأهمية الثانية أن توفيق، به، بين المقتضى الاستراتيجي للأهمية العمالية والتنوع التكتيكي في الأوضاع القومية. وكانت، أيضاً، عودة إلى التصور الذي ساد ولادة الأهمية الأولى. وهي

عودة كانت تعلن عنها، فضلاً عن ذلك، المادة الأولى لأنظمة الأهمية الشيوعية: "توحد الرابطة الدولية الجديدة لعمال الأحزاب الشيوعية في حزب عالمي... من أجل تأسيس اتحاد عالمي لجمهوريات السوفيات الاشتراكية".

وبالتالي كانت الأهمية الشيوعية، وهي حزب، مؤسسة مبنية ومتسلسلة كان جهازها المركزي مزوداً بأربعة أجهزة متميزة:

١- للمؤتمر العالمي: "الجهاز الأعلى للأهمية الشيوعية"، وهو يعقد مرة كل سنتين على الأقل. وهو ينتخب، بعد أن يحسم في أهم قضايا البرنامج والتكتيك والتنظيم، أعلى درجات القيادة الشيوعية الدولية. وكان عدد المندوبين الذين يشاركون في كل مؤتمر بصوت تداولي أو حتى بصوت استشاري ونسبة موظفي الأجهزة الشيوعية من بينهم، سواء أدار الأمر حول الأجهزة القومية أم حول الجهاز الدولي، ومروحة الأجيال الحاضرة حسب العمر وقدم الانتماء إلى الحزب الشيوعي لبلد المنشأ، كانت هذه كلها دلالات كاشفة حول وضع الشيوعية في العالم. وعلى هذا النحو، كان تدرج للمؤتمرات، وهي خمسة في السنوات الست الأولى، ثم اثنان، فقط، بين ١٩٢٥ و١٩٣٥، أحد أعراض الانتقال من الفترة اللينينية إلى الفترة الستالينية:

للمؤتمر الأول: ٢-٦ آذار ١٩١٩

المؤتمر الثاني: ١٩ تموز-٧ آب ١٩٢٠

المؤتمر الثالث: ٢٢ حزيران-١٢ تموز ١٩٢١

المؤتمر الرابع: ٥ تشرين الثاني-٥ كانون الأول ١٩٢٢

المؤتمر الخامس: ١٧ حزيران-٨ آب ١٩٢٤

المؤتمر السادس: ١٧ تموز-١ أيلول ١٩٢٨

المؤتمر السابع: ٢٥ تموز-٢١ آب ١٩٣٥

ونعرف أنه لم يعقد أي مؤتمر بين ١٩٣٥ و١٩٤٣.

وعلى هذا النحو، أيضاً، يعطي الإحصاء للتعلق بمشاركة مندوبي المؤتمر
الساكن في المؤتمرات السابقة فكرة عن استهلاك الأهمية الشيوعية، خلال
عشر سنوات، للاكتفاء: وبالفعل، فمن بين المندوبين الخمسمائة والخمسة
عشر كان:

١٠ في المؤتمر الأول

٣٧ في المؤتمر الثاني

٧١ في المؤتمر الثالث

٨٢ في المؤتمر الرابع

١١٠ في المؤتمر الخامس

٢٧٨ أي ٦٥٪ من المجموع كانوا يشاركون للمرة الأولى في
مؤتمر عالي.

٢- اللجنة التنفيذية: "تقود الأهمية الشيوعية في الفاصل بين
مؤتمرات" وباسمها تنشر كل جرائد الكومنترن. وهي تستند إلى "أقسام
عمل" (إعلام، تحريض ودعاية، التنظيم، شؤون الشرق الخ...). وهي
ترسل مندوبيها لدى الفروع الوطنية. وتتخذ، خلال اجتماعاتها
الشهرية، كل القرارات، لا سيما في موضوعي القبول والطرده. وهي
تتخبط داخلها:

أ- مجلس رئاسة، وهو جهاز دائم يدير عمل اللجنة
التنفيذية في الفاصل بين دورتين.

ب- مكتب تنظيم.

ت- مكاتبات، وهي جهاز إداري لمجلس الرئاسة ومكتب
التنظيم.

وفي أيلول ١٩٢٦، زال مكتب التنظيم والمكاتبات لصالح مكاتبات
سياسية.

٣- المجلس العام للجنة التنفيذية ("اجتماع عام موسع") - وهو
مؤتمر صغير حقيقي يجمع أعضاء اللجنة التنفيذية ويمثلي الفروع الوطنية

المعنية على نحو خاص بجدول الأعمال. ولكنه، خلافاً للمؤمر حقيقي، لا يستطيع، مبدئياً، التحديد للأجهزة القيادية في الأمانة. وقد انعقد ثلاثة عشر اجتماع عام بين ١٩٢٢ و١٩٣٣: فإذا كانت ممارسة للمؤمرات طبقاً للأنظمة قد زالت بعد قيام السلطة الستالينية، فإن استخدام الاجتماعات العامة بقي حتى نهاية ١٩٣٣.

٤- لجنة الرقابة الدولية- خلقت في المؤتمر الثالث وزودت بنظام نهائي في المؤتمر الخامس، وكانت تتولى شؤون الانضباط والمالية.

محاولات إعادة التنظيم

في السنوات الأولى التي تلت ثورة أكتوبر ولأن الاتصالات بين روسيا الخاضعة للحصار وبقية العالم كانت ما تزال صعبة، أنشأت الأمانة الشيوعية مكاتب- في كييف وستوكهولم وفيينا- كانت تستخدم عجلات ترحيل لتنقل الأشخاص والمعلومات. وقد عمل في أمستردام "مكتب غربي" عقد، عام ١٩٢٠، اجتماع لأولى المجموعات والأحزاب الشيوعية في الغرب. وأوت برلين "سكرتارية لأوروبا الغربية" شعت على فرنسا وإيطاليا وسويسرا والبلدان الاسكندنافية والدانوبية والبلقانية. ولكن هذه الأجهزة كشفت، منذ بداية العشرينات، نموذج الخطر الموجود في كل لامركزية: فقد نزعت إلى التحول من تقنية وإدارية إلى سياسية وإلى الحلول محل أجهزة القرار للمقيمة في موسكو. فألفت، إذن، الواحد منها بعد الآخر إلا أنه حل محل سكرتارية أوروبا الغربية، بعد أن ألفت حوالي ١٩٢٣-١٩٢٤ "مكتب أوروبا الغربية" الذي عاش، في برلين، حتى عام ١٩٣٣، تاريخ اعتقال ديمتروف الذي كان رئيسه.

الأقسام التقنية

وبالمقابل، جهزت الأقسام التقنية الموضوعية تحت الإشراف المباشر للجنة التنفيذية: أقسام تترجم وتطبع وتوزع كلاسيكيات الماركسية، والمؤلفات والنشرات الحالية أيضاً، أقسام الصحافة التي كانت تنتشر، بأربع لغات، **الأممية الشيوعية**، أولاً، ثم **المراسلات الدولية** بعد ذلك، أقسام التربية التي أقامت "مدارس الكومنترن" المكلفة، على الرغم من الصعوبات الملازمة لتعدد الجنسيات واللغات الممتلئة، بتكوين الأطر القيادية للأحزاب الشيوعية التي لم تكن مملكت أو لا تملك، بعد، وسائل تكوينهم عملياً في ستة أشهر أو سنة أو أكثر. ولكن أهم الأقسام بكثير، احتمالاً، كان قسم "الاتصالات الدولية" الذي كان مكلفاً بحل كل المسائل العملية (الجوازات، هويات التغطية، المخاض الخ...) التي يطرحها التنقل السري، عبر كل الحدود، لرجال أو معلومات أو توجيهات أو مال أو مراد (دعاية أو أسلحة حسب الحالات).

العلاقات مع الفروع الوطنية

كانت مؤمنة، جزئياً، مؤكداً، من جانب الوفود القومية التي غالباً ما تكون كثيفة والتي كانت تذهب إلى موسكو - لعدة أسابيع عادة - من أجل دورات الاجتماع العام الطويلة جداً، ومن أجل اللقاءات والمؤتمرات العالمية أو حتى بناء على استدعاء خاص من قبل اللجنة التنفيذية للشعوب، وكذلك من جانب المندوبين الدائمين المقيمين لمدة طويلة في موسكو من أجل أن يقوموا، فيها، بوظائف سياسية أو تقنية في الجهاز المركزي. ولكن علاقات المركز بالفروع كانت قد أصبحت أوثق بوجود شبكة "مندوبين" منتدبين من أحزابهم الأصلية وكانوا يرسلون، حسب الضرورات، إلى "المقاطع"، فرادى أو جماعة، لهدف محدد ولمدة معينة

سلفاً أو لزم غمر محدود من أجل نصح لللاكات المحلية أو مراقبتها، أو.
الحلول محلها احتمالاً.

التسلسلات الموازية

كانت للأمية الشيوعية، ككل حزب شيوعي على النطاق القومي،
منظمات جماهيرية غرضها تلبية حاجات الجماعة الشيوعية المتنوعة أو
وضع فئات محددة بصفة نوعية في المجال الشيوعي. ويمكن أن نميز بين
هذه للمنظمات الجماهيرية ما يلي:

١- فروع مباشرة للأمية الشيوعية من أجل فئات محددة بالعمر أو
الجنس أو الوضع:

- بالنسبة للشباب، **الأمية الشيوعية للشباب** (أو
الكيم) التي جاء تأسيسها بعد تأسيس الأمية الشيوعية مباشرة
(خريف ١٩١٩).

- بالنسبة للنساء، **المكثارية الدولية النسائية** التي
كانت تقودها كلارا زتكين والتي نظمت، عام ١٩٢٠، أول
اجتماع دولي للنساء مثلت، فيه، عشرون مندوبة، في موسكو، ستة
عشر بلداً.

- بالنسبة لضحايا القمع السياسي، **خلق الفئوت الأحمر**
عام ١٩٢٢.

٢- منظمات خاصة لكسب جماهير عمالية أو فلاحية للبلشفية.
وهذه هي الحال مع **الأمية النقابية الحمراء** (أو البروفترن) و**الأمية
الفلاحية** (أو الكريسترن).

٣- منظمات ترمي إلى أن تحصل الشيوعية على مساندات
وتحالفات في الطبقات غير البروليتارية. وهذه هي الحال، مثلاً، مع **أمية**

الفكر التي ولدت فكرهما الأولى في باريس، خلال الحرب نفسها، بين كتاب كان منهم هنري باربوس وريمون لوفيفر. وكان على كل شيوعي أن يناضل في واحدة، على الأقل، من هذه المنظمات أو الحركات التي كانت فروعها الوطنية متفاوتة الازدهار حسب أعراف البلدان المعنية وتقاليد حركتها العمالية. ولأخذ مثال، كان، عام ١٩٢٧، بين ٩٢٦٩١ عضواً يتألف منهم الحزب الشيوعي التشيكي:

٤٥٥٧٥ أعضاء نقابية

٢٣٦٧٠ أعضاء في الفئوت الأحمر

٢٧٣٢٠ أعضاء في تعاونية

١٦١٦٠ أعضاء في منظمة رياضية عمالية

١٢٠٠٢ أعضاء في منظمة اتحادية

١٨٨٦ أعضاء في منظمة فلاحين فقراء

٢٣٨١ أعضاء في منظمة لمشوهي الحرب

٢٢٩٤ أعضاء في منظمة متأجرين

٦٣٤٩ أعضاء في جمعية إطفاء

٢٠٥٠ أعضاء في منظمات متنوعة

ومن المؤكد أن كل المنظمات الجماهيرية كانت "مستقلة" بمعنى أن جهازها كان متميزاً عن الجهاز الشيوعي الحقيقي. ولكن هذا الاستقلال التنظيمي لم يكن يستطيع، في أية درجة، بالنسبة لأهمها وأفضلها ضبطاً على الأقل، أن يتحول إلى استقلال سياسي أو أيديولوجي: وعلى هذا النحو، كان على الأهمية الشيوعية للشباب أن تبني برنامج الأهمية الشيوعية كاملاً مع اقتراح شرح أو تعليق مرجحين إلى الشبيبة العمالية: "لا ينبغي لأهمية الشباب أن تكون سوى وسيط بين الإدارة السيامية للأهمية الشيوعية وجماهير الشبيبة العمالية العالية. هذه النقطة المركزية والخامسة".

وكان الأمر كذلك بالنسبة للأهمية النقابية الحمراء التي انعقد مؤتمرها الأول في تموز ١٩٢١:

"يجب أن تتمتع الأهمية النقابية الحمراء بشيء من الاستقلال... ولكن ذلك لا يعني أنه سيكون لدينا أهميتان متوازيتان. فلو تشكلت أهميتان تبقى كل واحدة منهما ملتزمة بجانبها بقوة، فسوف يكون ذلك خطراً كبيراً. ولكن شيئاً من الاستقلال والمرونة المفهومة جيداً في التنظيم يجب أن يزعما، دون شروط، إلى أن تبقى القيادة السياسية في الأهمية الشيوعية".

ومن أجل أن تستطيع القيادة السياسية أن تفرض نفسها، بصورة مؤكدة، في النقابات التي وقفت ضد أهمية أمستردام ومع الأهمية النقابية الحمراء، ألحقت الأهمية الشيوعية على ضرورة تشكيل "فئات شيوعية في النقابات".

"الأعضاء الشيوعيون في منظمة نقابية ملزمون بتشكيل فئة والقيام بنشاط فوري فعال... ويجب أن يقترح المرشحون لكل المؤتمرات والاجتماعات الخ... من جانب الفئة وأن يقرهم الجهاز القيادي في الحزب".

الكومنتريون

لم يكن جهاز الأهمية الشيوعية آلية مجردة: فقد لزم رجال لتسييرها. ويظهر أكثر من سبعمئة اسم، بعد حل شيفرة الأسماء المستعارة التي كانت تقتضيها للممارسات السرية أو العمل في الخفاء، عندما تجمع الأسماء المائتان والخمسة والسبعون الواردة في القوائم المنشورة للأعضاء الفعليين أو للمساعدين في الأجهزة القيادية للأهمية الشيوعية المنتخبين خلال المؤتمرات السبعة المتعاقبة، مع أسماء الذين تحدثوا في المؤتمرات أو

الذين انتدبوا إلى المجالس العامة للجنة التنفيذية بين ١٩٢٢ و ١٩٣٣: أسماء أعضاء الجهاز الحقيقي وأقسام العمل والأقسام التقنية وقادة للمنظمات الكبرى للموازية، وأخيراً أسماء طلاب الكومنترن الرئيسية الأربع. وكانت جنسيتهم الأصلية والعمر الذي تولوا فيه، المسؤولية ومنشورهم الاجتماعي والثقافي ومجى حيالهم الثقافية والسياسية وغط تمييزهم وتخصصهم في المهام الدولية وقطبهم مع موسكو، احتمالاً، كانت، كلها، معايير تلقى أضواء على نموذج "الثوري المحترف" الذي كان لينين يرى فيه أحد أفضل ضمانات انتصار الاشتراكية. وغالباً ما كان مصيرهم من أكثر المصائر مأساوية: فحين تعلم أن قيادة عدد كبير من الأحزاب الشيوعية الأوروبية - البولوني، اليوغسلافي، المجري، البلطقي، الفنلندي، الروماني - الذين أقاموا في الاتحاد السوفياتي كلاجئين سياسيين اختفوا في تطهرات منتصف الثلاثينات بحيث أن جهاز الغوميو قتل من ملاكات الكومنترن أكثر مما قتلته كل الشرطة الرأسمالية لأوروبا، بكاملها، بما فيها الغستابو.

القسم الثاني

الاشتراكية الأوروبية

بين ١٩١٨ و ١٩٤٥

يسلّو تاريخ الاشتراكية الأوروبية، بين ١٩١٨ و ١٩٤٥، تحت علامة أزمة مزدوجة. فمنذ غداة الحرب العالمية الأولى، حدث انشقاق حادّ تيارين متعادين، أحدهما اشتراكي والآخر شيوعي، أحدهما إصلاحسي والآخر ثوري، متفاوتي الأهمية حسب الدول والفترات، ولكن تعارضهما أضعف، إلى حد بعيد، قوة مقاومة الاشتراكية. وفي الوقت نفسه، كانت تشهد اندفاعاً للفاشية التي فرضت نفسها، بصورة مظفرة، نتيجة للأزمات الاقتصادية لما بعد الحرب في إيطاليا، منذ ١٩٢٢، وفي ألمانيا، منذ ١٩٣٣، وفي النمسا، منذ ١٩٣٤، والتي وضعت القوى الديمقراطية والتقدمية، في كل مكان، في وضع الدفاع عن النفس. وتسبب تبين تراجع الاشتراكية، في نهاية المطاف، في تشكل جبهتين

شعبيتين في بلدين، أسبانيا وفرنسا، هدفهما الوقوف في وجه الفاشية. والواقع هو أن ردة الفعل المحدودة والمتأخرة لم تستطع أن تمنع توسع الفاشية في أسبانيا، أولاً (١٩٣٨)، ثم في مجموع أوروبا بعد انتصارات هتلر (١٩٤٠). وفي هذه المدة أرغمت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوروبا الغربية، ما عدا السويد وسويسرا اللتين وفرهما الغزو الألماني، على العمل السري أو على المنفى. والمقاومة التي مستأنف، بواسطتها، الحياة، وعن الحرب العالمية الثانية هي التي سيمعون، فيها، إلى صنع عالم جديد. وبريطانيا هي الدولة الكبرى الوحيدة التي لم يحسها الغزو الفاشي. وعام ١٩٤٥ هو الذي سيكون، فيه، على الاشتراكية الديمقراطية أن تقدم لإنكلترا، فيه، سيماءها الأخلاقية في وجه الأحزاب الشيوعية التي خرجت منتصرة من حرب القارة الأوروبية والتي أفادت من الدعم الذي قدمه لها الاتحاد السوفياتي أو من اشتراكها الكثيف في معركة التحرير. وسوف نصف، هنا، على التعاقب:

- الدول التي استطاعت الاشتراكية فيها مثل بريطانيا والبلدان الاسكندنافية، أن تنمو دون أن يهددها صعود الفاشية مباشرة.
- الدول التي أرغمت فيها على المنفى أو على العمل السري بدرجات متفاوتة من الحركة، كما في إيطاليا وألمانيا وبلدان أوروبا الوسطى أو التي ردت فيها بسبب تطور الأنظمة وانقساماتها الداخلية، إلى عجز دفاعي.
- الدول التي تشكلت فيها، كما في فرنسا وأسبانيا، جبهة شعبية ربطت، لزمن محدود، بين مختلف قوى اليسار ضد العدو المشترك.
- وأخيراً، إعادة بناء الأحزاب الاشتراكية بعد انهيار ١٩٤٠ في أوروبا سيطر عليها هتلر.

الفصل الأول

الاشتراكية في بريطانيا

الاحتمالية تنقصر: ١٩١٨-١٩٢٣

من الحرب إلى المقاومة

غداة الهدنة، بدأ أن الاشتراكية خطت خطوات عملاق في بريطانيا، وقامت علاقة جديدة بين الطبقة العاملة والدولة. وكان ذلك، أولاً، لأن الحرب، بجمعها بين النضال العمالي والمركة من أجل السلام، قلبت كل المناخ الاجتماعي. وقد أدى التحالف بين "التوكل الصناعي" (هذا التوكل الصناعي الذي تعود ديناميكيته إلى ما قبل الحرب) واندفاعة حملات الإخاء الدولية السلمية إلى تحذر متزايد القوة للحركة العمالية إلى حد هبت معه ربح ثورة حقيقة على البلاد في فترة ١٩١٩-١٩٢٠.

ولكن عوامل أخرى عديدة أسهمت، في البرهة نفسها، في تعديل ميزان القوى. فقد استطاع عالم العمل طيلة النزاع، أولاً، أن يكسب مزيداً من الوعي لقوته: سواء أكان الأمر على مستوى التمثيل الرسمي أم بتأثير أعمال "فردية" أنتت من القاعلة. وقد أرغمت ضرورات المجهود الحربي

الحكومة باستمرار على اللجوء إلى تعاون العمال، وبالتالي على مضاعفة الوجود. إلا أنه إذا كان النشاط العمالي قد سعى إلى الاستفادة من مثل هذا الوضع، فسرعان ما تفوقت الإحياطات على الزاينا المكسبة. وشوهدت، إذ ذاك، نقطة العملاق العمالي: عملاق بدأ يمتطي في كل الاتجاهات. ويشهد على ذلك، بالدرجة الأولى، النمو الصاعق للاتحادات العمالية. ففي حين كان عدد النقابيين، عام ١٩١٤، أربعة ملايين، ارتفع العدد، عام ١٩١٨، إلى ستة ملايين ونصف المليون. وشهد عام ١٩٢٠ العدد يصل إلى ذروة ثمانية ملايين وثلاثمائة ألف - وهو مستوى سوف ينبغي انتظار عام ١٩٤٦ لاستعادته. ومن جهة أخرى، توطد النضال الطبقي وتفاقم بفعل تصليب التراءات سواء أكانت من منشأ اقتصادي أم من منشأ وطني. وخلال بضعة سنوات اتخذت التناقضات بين المالكيين والأجراء شكلا أكثر حدة شحذ الوعي الطبقي وجدد إرادة التحرر العمالي.

وفضلا عن ذلك، تقدمت الفكرة الاشتراكية، كما بين إيلي هاليفي، ضمن مقياس مزدوج. فمن جهة أولى، استخلص حزب العمال فائدة نقده المنتظم للسياسة الحكومية الرأسمالية التي لم يفوت مناسبة للإشارة إلى أخطائها ومظالمها. ومن الجهة الأخرى، تذرع بقيام اقتصاد موجه خلال سنوات الحرب ليبين أن الليبرالية ليست عصية على الإبدال وأنه يمكن إبدالها، بصورة مرخنة، بإدارة حكومية بلدت أكثر كفاية، حملة، دون أن تكون، من أجل ذلك، استبدادية. وأخيرا، منذ أن اشتعلت، عام ١٩١٧، نار الثورة الروسية، وصل اللهب إلى بريطانيا. وقد اجتاز تيار تعاطف هائل مع السوفيات العالم العمالي في حملته. ولم يكن هذا الشعور العميق، القوي والمستمر (سوف يستمر خلال حوالي ثلاثين سنة، حتى الأزمنة الأولى للحرب الباردة فعلا) يستهدف التجربة الاشتراكية التي

كانت قيد الولادة، فقط، بل كان يتوجه، أيضا، إلى الثوريين البلاشفة أنفسهم، وذلك، في البداية، حتى بين قادة الحزب البرلمانيين المعتدلين.

ومن هنا جاءت اندفاعة مفاجئة، على الرغم من كونها عابرة، للنضالية العمالية. بل إن الموجة الثورية بدت، خلال بضعة أشهر، وكأنها في عشية إغراق البلد. وكان ذلك تفتحاً لتيارات اشتراكية، وكلها في مناخ معركة مستمتة من أجل الحاضر ومناخ آمال غير محدودة للمستقبل. وكان هناك إيمان بقرب مجيء نظام جديد: فيها هو عهد رأس المال على أهبة ترك مكانه لعهد العمل. وكان العلم الأحمر يرفرف، فعلا، فوق ورشات كلايد ومعامل تعدين ويلز وأكواخ بوبلار، وهي إحدى القلاع العمالية في الإيست إند في لندن. لماذا لا تشهد إنكلترا، وهي مهد الروبوتات كما هي مهد الرأسمالية في الوقت نفسه، هي أيضا، حرب الجماهير المظفرة- هذه الحرب التي كسبتها، في الجبهة، صدور الشعب، وفي الخلف، عرق العمال- تتحول إلى حرب طبقية مظفرة، وهو ما سوف يؤمن تحرر العمل المأحور وانتصار الاشتراكية؟ ذلك أنه قد استمر التبشير بالاشتراكية كإنجيل. والتحرر والإخاء هما درب الخلاص نفسه. وفي هذا المناخ الرسولي، كانوا يتخيلون أنه ما أن يتحقق الشرط المسبق- سواء أكان هذه الشرط المسبق يسمى السلطة في المصنع أم بطاقة الاقتراع- حتى تقوم الاشتراكية بعد لحظة وتحول، بسرعة، مصر الجماهير بصورة جذرية. وكانت الكلمات الرائجة في هذه السنوات المحمومة والمشوشة هي: الرقابة العمالية، مجالس العمال أو السوفيات، التأميمات، الحزب العمالي.

إلا أنه إذا كان صحيحا، حقا، أن عالم العمل قد أتى على إجراء قفزة كبيرة إلى الأمام، وإذا استطاعت ديناميكية الهياج العمالي متراكبة مع خوف المالكين أن تقسوي، عام ١٩١٩-١٩٢٠، الانطباع بانقسام أساسي للمجتمع إلى معسكرين، فمن المسموح به أن نشك في أن

الوضع كان، في وقت من الأوقات ثوريا. ذلك أنه يجب أن لا نتخذنا المظاهر المضللة وأن لا نقلل من الأسلحة- الاقتصادية والسيكولوجية- التي كانت تملكها الرأسمالية الإنكليزية. فسي نهاية المطاف، كانت الطبقة الحاكمة تستطيع الاعتماد على موارد- كما على هامش مناورة- كافية لبقائها. وعلى العكس من ذلك، وجد اليسار العمالي، ضحية لفظيته، نفسه، باستمرار، عالقا في فخ الكلمات. فلما كان ثوريا في أهدافه ولفته، ولكنه إصلاححي في طرائقه وممارسته، فإن التناقض كان قاضيا بالنسبة إليه. والنتيجة هي أن تطرف اليسار المتطرف سرعان ما انتهى عهده، في حين انتهى إلى الانتصار خط اشتراكي ديمقراطي، نصف راديكالي ونصف اشتراكي، يعتمد بالتأكيد على قاعدة عمالية عريضة، ولكنه فقير بالأنكار والقادة ومحروم، فوق ذلك، من الجرأة ومقيد، في الوقت نفسه، بتناقضاته الداخلية.

فشل العمل الثوري

اتبعت المعارضة الثورية، هي نفسها، طريقين متميزين ينبغي التفريق بينهما جيدا، حتى لو اتفق لهما، في الممارسة أحيانا، أن يتدخلتا على مستوى المناضلين. أحدهما يتبنى استراتيجية صناعية: فسلح هو العمل المباشر وهدفه هو "الرقابة العمالية". ويقوم الآخر على استراتيجية سياسية تستند إلى تشكيل حزب عمالي ثوري ويرمي إلى الاستيلاء على الدولة، وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا وفق النموذج البلشفي. والواقع هو أن الأولى من هاتين الاستراتيجيتين هي، وحدها، التي حصلت على صدى في الجماهير على اعتبار أنها نجحت، خلال بعض الوقت، في تعبئة الاتجاهات النقايبية مع استمدادها قوتها من طاقات القاعدة العمالية.

وعلى العكس من ذلك، بقيت الثانية مقصورة على أقلية فعالة دون أن تتوصل، قط، إلى تجاوز هذا الإطار.

والحقيقة هي أنه إذا كانت استراتيجية العمل المباشر قد وجدت مثل هذا الصدى فذلك لأنها استندت إلى التيارين الأكثر ديناميكية اللذين كانا يحركان الحركة العمالية آنذاك. وهذان التياران اللذان ظهرا بعد الحرب مباشرة واللذان أعطتهما الحرب فرصة الازدهار هما النقابية الثورية (التي وجدت، هي نفسها، اعتبارا من ١٩١٥، نفحة حياة جديدة مع حركة مستخدمي المخازن)، من جهة، واشتراكية النقابة من جهة أخرى. وكان كلاهما مليعين بالريية حيال الدولة ويريدان بناء الديمقراطية الصناعية الجديدة انطلاقا من الإدارة الذاتية في إطار المهنة، حينما، والمشروع، حينما آخر، والورشة حينما ثالثا. ومن أجل ذلك، بدأ، منذ غداة الهدنة، هجوم عمالي كبير مستندا إلى الأفواج النقابية الضخمة لـ "التحالف الثلاثي" الصناعي: عمال المناجم، عمال الخطوط الحديدية وعمال النقل - وكان أهم اتحادين عماليين هما اتحاد المناجم واتحاد عمال الخطوط الحديدية. فقد طالب عمال المناجم، مثلاً، بتأميم مناجم الفحم وإدارتها من جانب مجلس نصف أعضائه يعينهم العمال. وكذلك، قدم اتحاد عمال الخطوط الحديدية خطة تأميم هذه الخطوط مع نظام الإدارة الثنائي نفسه (يلاحظ، هنا، الفرق مع التصور الثلاثي الأطراف للاتحاد العام للعمل في فرنسا: فبدلاً من توزيع الأدوار بين المنتجين والمستهلكين والدولة، فضلت النقابات الإنكليزية نظاماً ثنائياً مقصوراً على العمال والدولة على اعتبار أنه يفترض في الأخيرة أن تمثل مصالح المستهلكين). والواقع هو أن المعركة استقطبت حول موضوعي مواجهة كبيرين: مصرع المناجم عام ١٩١٩ والحملة ضد التدخل في روسيا عام ١٩٢٠ (ارفعوا أيديكم عن روسيا). ولكن العمال تركوا أنفسهم يخدعون بمناورات التنازلات البارة للويد جورج الذي كان مشغولاً، قبل كل شيء،

بكسب الوقت في انتظار انحسار الحركة وانقسامها. وهذا ما حدث في
نهاية ١٩٢٠ وبداية ١٩٢١. ففى هذا التاريخ، أنزل انتهاء الحرب
الاقتصادية لما بعد الحرب وحلول الجمود وعودة البطالة ضربة قاسية جدا
بالحركة العمالية. ومنذ ذلك الحين، أصبح قادة الاتحادات العمالية
للمعتدلون قادرين على استعادة التفوق على الجناح المتقدم الذي كان قد
حاول جرهم إلى أبعد مما كانوا مستعدين للمضي إليه. وكان رمز ذلك
"يوم الجمعة الأسود"، في ١٥ نيسان ١٩٢١، الذي سجل تفكك
التحالف الثلاثي: فعال المناجم الذين تغلى عنهم حلفاؤهم اضطروا،
والفيظ بملاً قلوبهم، إلى قبول شروط مالكي المناجم والحكومة. وكان
هذا لجمعا صارخا للطموحات الثورية كما كانت ظاهرة في العمل
المباشر.

إلا أن هناك موجبا لأن نلاحظ أنه لا يجب أن نفسر هذه المعارضة
العملية المؤيدة بموجات إضراب وتهديدات بإضراب عام، معاً، بتعابير
أيديولوجية بقدر ما يجب تفسيرها بوصفها تأكيداً لممارسة عمالية تبحث
عن ذاتها وتحدد خطوطها شيئاً فشيئاً. فحيال فعالية برلمانية لحزب العمل
ضحلة بقدر ما كانت كامدة (وصفت انتخابات ١٩١٨ بأنها محيطة
جداً)، لم يكن الرهان، بالنسبة لأنصار العمل المباشر، الاشتراكية النظرية
بقدر ما كان التحقيق الجسد لأهداف نوعية يتمسك بها العمال أشد
التمسك: أهداف من مستوى اقتصادي أكثر منه سياسي، مثل الإدارة
العملية في إطار التأمينات والحصول، بالضغط النقابي، على أجور عادلة
واستخدام كامل. إلا أن قادة حزب العمل السياسيين كانوا يدينون
العمل المباشر في مبدئه نفسه: وهكذا كان آرثر هندرسون يسرى في
الديمقراطية الصناعية تهديداً للديمقراطية السياسية: "إجبار البلاد، بوسائل
غير مشروعة، على قبول سياسة قسم... من الجماعة هو إلغاء للحكومة

البرلمانية وإقامة ديكتاتورية الأقلية، وهذا ما يمكن أن يؤدي، حقا، إلى تدمير حريتنا الدستورية".

وليس هذا النوع من المحاكمة لصالح "الديمقراطية البرجوازية"، بديها، هو النوع الذي من شأنه أن يوقف الجناح القريب من البلشفية في الحركة الثورية، أي أنصار الانضمام إلى الأمية الثالثة. وكان هؤلاء الذين سيشكلون نواة الحزب الشيوعي البريطاني من أوساط متنوعة جدا. وأكبر قسم منهم مكون من أعضاء الحزب الماركسي الرئيسي، الحزب الاشتراكي البريطاني، وريث الاتحاد الاشتراكي البريطاني. وتنضم إليهم مجموعتان صغيرتان من الاشتراكيين الثوريين الذين يدعون الانتماء، بصفة أو بأخرى، إلى الماركسية: الأولى هي، في اسكتلندا، حزب العمل الاشتراكي الذي كان يعود إلى ما قبل الحرب، والثاني كان في الإيست إند في لندن، وهو اتحاد العمال الاشتراكي الذي كانت تحركه سيلفيا بانكهورست (١٨٨٢-١٩٥٨) الجريفة في معركتها الثورية جرائقا، سابقا، في نضال المطالبات بحق الاقتراع. إلا أننا نجد أيضا، في أصل الحزب الشيوعي الإنكليزي، أعضاء جاؤوا من حركة مستتخلمي المخازن وانجذبوا إلى شعار سوفياتات العمال والجنود ذات النموذج الروسي (معظمهم جاؤوا من **كلايمسايد الحمراء**) وبعض الاشتراكيين النقابيين (أشهرهم باج أرنو وبالم دات، دماغ الحزب الذي تمسك بخط الكومنترن دون هوادة) ومنشقين عن حزب العمل المستقل جعلهم شغفهم بالثورة الروسية يؤيدون خطا لينينا. فهذه العناصر هي، إذن، التي اجتمعت، خلال صيف ١٩٢٠، في مؤتمر وطني لتأسيس الحزب الشيوعي (**حزب بريطانيا الشيوعي**) الذي كان قائده عامل نحاس، هاري بوليت (١٨٩٠-١٩٦٠).

إن ولادة الحزب الشيوعي البريطاني عام ١٩٢٠ (وإعادة تنظيمه عام ١٩٢١) يعرض، بالقياس مع حالة البلدان الأوروبية الأخرى، سمتين

أصيلتين: فلم تحدث، أولاً، ظاهرة انشقاق في إنكلترا. والحزب الشيوعي البريطاني الجديد لم ينجم عن انشقاق داخبل حزب العمل. وعلى العكس من ذلك (وهذه خاصة ثانية)، فإنه ما كاد يتشكل حتى طلب الانضمام إلى حزبه العمل على الرغم من بقية معارضات قوية داخله (اقتضى الأمر إلحاحاً صريحاً من لينين وأوامر صارمة من الكومنترن). وحزب العمل هو الذي رفض بانتظام، بين ١٩٢١ و ١٩٢٥، طلبات الانضمام المتكررة من الحزب الشيوعي. وبالفعل، كان العماليون المليون بالريية حيال أنصار الخط البلشفي دون قيد أو شرط هؤلاء يرون أن كل انتماء إلى الأهمية الثالثة يتناق مع مبادئهم ومع أمنهم الخاص.

إلا أن الحزب الشيوعي لم يصل، أبداً، إلى الحصول على مكانة هامة على رقعة الشطرنج السياسي ولا حتى في النضال الصناعي. ومع ذلك، فقد كان يملك، عند الانطلاق، ورتقتين رابحتين. ففي وقت كان النضال الطبقي على جدول الأعمال، كانت نضالته الثورية تتفق، حقاً، مع اللغة المحيطة أولاً. فبالنسبة لليسار العمالي، لم يكن للإصلاحية، حتى لو كانت تمارس ممارسة واسعة واسعة، سوى احترام غير مستقر، ولم يكن تكتيك الحرب الطبقيّة دون تضيق ولا هواجس الذي أخذ به الشيوعيون يصطدم، خلال العشرينات، بالعقبات نفسها التي سيصادفها فيما بعد. ومن جهة أخرى، اندفع الشيوعيون، منهجياً، إلى العمل النقابي حيث حصلت نضاليتهم على نتائج لا تهمل. إلا أنه إذا بقيت الشيوعية الإنكليزية ظاهرة من ظواهر الأقلية غير قادرة على استقطاب جمهور عمالي واسع، وليس، فقط، على الاختراق على الصعيد الانتخابي (لم يكن للحزب الشيوعي، قط، أكثر من نائين)، فذلك، أولاً، لأنه بدا حسماً غريباً تابعاً للكومنترن ولأن تعصبه جعله غير قادر على التكيف مع وقائع الجزيرة. وذلك، أيضاً، لأن الحزب الشيوعي قد علق في تناقض غير قابل للحل: فهو يعلن، من جهة أولى، بأعلى صوته، أن حزب العمل

قد تعفن بفعل الإصلاحية وأن قادته خونة للطبقة العاملة، وهو يدعي، من الجهة الأخرى، بدافع الولاء لشعار "الجهة الموحدة" (حتى ١٩٢٨)، أنه يعد نفسه الجناح اليساري للحركة العمالية (كان الأمر يدور، على حد قول أحد قادة الحزب، حول "الإمساك بأيدي زعماء العمل للتمكن من الإمساك بخناقهم فيما بعد"). أفلم يكن صعبا صعوبة فريدة، في مثل هذه الظروف، على المناضلين أن يحجروا، بثقة، بين شاربيد المتعصب وسيلا الانتهازية؟

فرص الإصلاحية: تيارات قديمة وأوراق جديدة

بقدر ما فضل، على هذا النحو، العمل المباشر وتكتيك الاستيلاء على السلطة للماركسي- اللينيني، أصبح الدرب حرا أمام صعود الاشتراكية الديمقراطية، الشرعية والبرلمانية كما رسمت وتأكدت، في إنكلترا، منذ السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر. وبعبارة أخرى، فإن الاستحالية المؤدية إلى طريق مسدود هي الاحتمالية التي تقطف الثمار السياسية والانتخابية للحزب وما بعدها. وهي تفعل ذلك باستيعابها، لصالحها، تون الجماهير العمالية إلى تنظيم للعمل يمثلها على وجه الخصوص، يدافع عن حقوقها ويحمي مصالحها ولكن الوعي العمالي يتعرف فيها، أيضا، على نفسه بكل سماته النوعية، ثقافة ولغة، قوانين وتقاليده، طموحات وولاءات طبقية. ومنذ ذلك الحين، تستطيع الحركة العمالية أن تفيد من هذا التيار العميق لتمضي إلى الأمام مع تبجحها، فوق ذلك، باعتدالها وواقعيتها.

وقد عانى حزب العمل، في تنظيمه واتجاهه، عام ١٩١٨، تحولين كبيرين: الأول بنيوي والآخر منهجي. فعلى الصعيد البنيوي، وفي حين كان الحزب يقوم، قبل الحرب، على اتحاد فضفاض إلى حد كاف بين

منظمات متممة إليه (متغايرة هي نفسها: اتحادات عمالية وبورصات عمل، من جهة، وجماعات اشتراكية من الجهة الأخرى)، حوائه إعادة التنظيم التي جرت في نهاية الحرب إلى حزب مركزي، متلاحم، منضبط، مكون تكويناً ثابتاً على المستوى الوطني، مع قاعدة متينة على الصعيد المحلي، بمواقع عمر البلد. وكانت هذه نتيجة للدستور الجديد الذي أقر في شباط ١٩١٨. فبتأثير من هندرسون (١٨٦٣-١٩٣٥) الذي كان، في تلك المدة، روح الحزب وصانعه معاً (كان، فوق ذلك، ماهراً بكسبه دعم سيليني ويب وماكدونالد)، حدث تغيران حاسمان: فمن جهة أولى، أصبح ما يشكل، منذ ذلك الحين، هيكل القاعدة هي الفروع المحلية التي أصبح الأعضاء الأفراد يقبلون فيها (حتى ذلك الحين، كان يمكن للمنظمات، وحدها، أن تنضم). وكانت الفكرة ربط العناصر الاتحادية بالعناصر الاشتراكية التي غالباً ما كانت تؤخذ (خاصة في حزب العمل المستقل) من الأوساط البورجوازية (كان ذلك صحيحاً خاصة بالنسبة للنساء الاشتراكيات). وفي الوقت نفسه كان يمكن استبعاد آثار نزاعات زمن الحرب بين "أنصار الحرب" و"السلميين". وبذلك اتخذ الحزب وجهاً أكثر "مسكونية" وأقل فئوية بدلاً من أن يظهر، قبل كل شيء، كما كانت الحال، ممثلاً للعمال النقابيين. ومن جهة أخرى، ضمن إصلاح اللجنة التنفيذية، للمستقبل، أرجحية الاتحادات العمالية: وبالفعل، فلان ١٣، من ٢٣ عضواً ينتخبهم المؤتمر السنوي والذين يولفون هذا الجهاز، يمثلون المنظمات المنتمة (النقابات أو الجمعيات الاشتراكية)، وكان خمسة يمثلون الفروع المحلية، و٤ يمثلون المنظمات النسائية، في حين كان أمين الصندوق يتخبط على حدة. وهذا يعني أن حزب العمل المستقل قد خسر تمثيله لمصلحة النقابات الكبيرة. وبالفعل، فإن هذه الأخيرة كانت مدعوة، بفضل الاقتراع على أسس الكتل، إلى السيطرة على قيادة الحزب. وبعبارة أخرى، فإن التوزيع الجديد للسلطة

في القمة بين الجناح النقابي والجناح السياسي للحركة يحايي النقابات المتمحورة على المزيد من الاتجاه اليميني، في حين أصبح اليسار أسير البنية الجديدة، وذلك في الوقت نفسه الذي كان يبدو على أفكاره أنها تنتصر بريق بإعلان مبادئ اشتراكية صريحة.

ذلك أن عقيدة الحزب نفسها شهدت إعادة تعريفها بمناسبة هذه الإعادة لتنظيم البنى. فللمرة الأولى، دخلت الاشتراكية رسمياً في برنامج حزب العمل. وبالفعل، فإن "البند الرابع" من الأنظمة - وهو بند مكرس لأن يصبح مشهوراً على اعتبار أنه سيعيد حجر الزاوية: إشارة النقهاء الاشتراكي لحزب العمل نفسها - يعرف، بهذه الحدود، هدف الجماعة الجديد: "ضمان الثمار الكاملة لعمل المنتجين اليدويين أو العقليين لهم، وكذلك أعدل توزيع ممكن على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وأفضل نظام إدارة ومراقبة من الشعب لكل صناعة وخدمة". وبعد ذلك بقليل، في حزيران ١٩١٨، أقر مؤتمر عمالي آخر، بصفة برنامج، وثيقة كتبها سيلبي ويب (١٨٥٩-١٩٤٧) حول **النظام الجديد للمجتمع** جمعت، فيها، العناصر الأساسية التي ستشكل أيديولوجية حزب العمل حتى الخمسينات. وينبغي لأربع أفكار أساسية ("الأعمدة الأربعة لبيت القصد") أن تدير السياسة العمالية: "حد أدنى وطني" (أي أجر أدنى والعمالة الكاملة وأسبوع الثمان والأربعين ساعة)، "الرقابة الديمقراطية على الصناعة" (صيغة مبهمّة عمداً تنطبق، قبل كل شيء، على التأمينات - الأرض، المناجم، الخطوط الحديدية، المرافئ، الكهرباء، التأمين... - ولكنها تدع الباب مفتوحاً أمام بعض أشكال الإدارة الذاتية التي ينادي بها الاشتراكيون النقابيون)، الإصلاح المالي (ترسيم للداخيل العالية، ضريبة على رأس المال)، استعمال موارد الأمة الفائضة من أجل "الصالح العام" (هذا "الفساد للصالح العام" مكرس، أولويّاً، للتربية والثقافة). وكما أشار ج.د.هـ. كول، بعد ثلاثين سنة، فهذا هو

البرنامج "الذي رسم، نحو الأفضل أو الأسوأ، الخط الذي لم يزل حزب العمل يلتزمه، منذ ذلك الحين".

فهذا برنامج جريء إذن: ما يغذي أنبل أحلام الاشتراكية- الحريية والعدالة، التحرر والإخاء (كان حزب العمل والنظام الاجتماعي الجمليدي يحرص جيدا، حقا، على تحديد كون الأمر لا يدور حول ترقيع هذه القطعة أو تلك من لباس الدولة بل، حقا، حول إعادة المجتمع كاملا). ولكنه لا ينبغي، وراء شاشة الكلمات، لانتصار المبادئ والمثل العليا الاشتراكية أن يؤدي إلى معنى مغلوط. فهو، مع مثيله تقدما مبدئيا ملحوظا جدا، يبقى، في نهاية المطاف، انتصارا ظاهريا أكثر منه واقعا. ذلك أن الانزلاق نحو اليسار الذي سببته الحرب لم يسهل وصول أكثر عناصر الحركة العمالية ديناميكية إلى مواقع القيادة، بل ترجم بسيطرة أقوى من الماضي للمحتلين الذين كانوا نقابيين بصورة رئيسية على تنظيم حزب العمل وقيادته، في حين كان اليسار مقصورا على العمل الصناعي أو مبعدا لدى للتقنيين: وربما كان ذلك انتصارا للاشتراكية النظرية، ولكنه، بصورة أكثر تأكيدا بكثير، كان هزيمة للاشتراكيين- سواء أكانوا قادمين من بين أنصار العمل المباشر أو الاشتراكية النقابية أم من بين صفوف حزب العمل المستقل. وبعد ١٩٢٠، لم يبق اليسار على قيد الحياة، أبدا، في القمة إلا في "قسم أبحاث العمل". أما في القاعدة حيث بقي قويا، فتحده، بصورة متفرقة، في الفروع المحلية أو هنا وهناك في المنظمات النقابية. وفي كل مكان آخر، كانت "الراдикаليزية الاجتماعية" الكرعة والحذرة هي التي تنتصر. وكان رمزها، عام ١٩٢٢، انتخاب جيمس رامسي ماكنونالد (١٨٦٦-١٩٣٧)، النموذج الأصلي للإصلاحية التطورية، قائدا للحزب- انتخاب تحقق أمام مرشح آخر، أكثر اعتدالا، بفضل أصوات اليسار (لم تلبث جماعة الكلايد سايد، فضلا عن ذلك، أن ندمت بمساراة على هذا الاختيار).

ولا ينبغي لبلاغة الوعود الاشتراكية أن تحمل على التوهم أبدا. فإذا كان حزب العمل الجديدا أكثر تلاهما وأفضل تحديدا من **تحالف العمل** في بداية القرن، فإنه يتلخص، حسب صيغة بينغ الموقفة، في "عمالية دون عقيدة". "عمالية": لأن الوعي الطبقي كان، فيه، قويا جدا ولأن نجاح الحزب لن يعود إلى الجهود المبذولة لتجاوز الفرقة العمالية بقدر ما سيعد إلى انضمام عدد متزايد من العمال. ويجد هؤلاء الآخرون، فعلا، في **العمل** صدى حقيقيا لطموحاتهم الطبقة سواء ارتفعت هذه المطامع إلى مستوى طموح لدى أقلية - إعادة صهر المجتمع كليا - أم بقيت أكثر محدودة كما هي الحال لدى كثيرين - الدفاع عن المصالح الاقتصادية. وفوق ذلك، غالبا ما يحدث أن تبقى هذه الطموحات مخفية ومعللة بين القاعدة والقمة. و"دون عقيدة": لأن الاصطفائية تبقى القاعدة داخل العمالية. فحزب العمل ينتمي، فعلا، في انتمائه الثقافي، أكثر التيارات النظرية تنوعا. فبقايا العمالية ورواسب علماء الاقتصاد السابقين للماركسية وتراث وكارليل وروسكين ومتنوعات عديدة من الاشتراكية المسيحية والفابيانية وتسللات الماركسية والطموحات الأخلاقية، كل هذه المركبات تتعايش، فيه، بسلام، لا سيما وأنها نجحت في التزاوج مع أيديولوجية "قدر الطعام" لدى الاتحادات العمالية وأنتت، فضلا عن ذلك، على ضم الحركة التعاونية (انضم حزب التعاونية، عام ١٩١٨، إلى صفوف العمالية). ومن هنا جاءت اللجنة التي شكلها حزب العمل. وبالمقابل، فإن محاولات التنظيم بالنقاوية الثورية لم تعدل، أبدا، التصرفات التقليدية.

وعلى وجه الإجمال، تسيطر ثلاثة تأثيرات رئيسية على العمالية بعد ١٩١٨. فمن الناحية الثقافية، نميز، دون عناء، أرجحية الإنهام الفابياني: ويتبين هذا الأخير بالاختيار للتعمد لصالح حلول حكومية (على اعتبار أن المطالبة العمالية والمطلبية الأساسية للعشرينات قد أفضيت إلى الظل)

وبإرادة تفكيرات مرحلية حذرة ("حتمية التلوجية" حسب صيغة ويب) وانتقاء الطريق الألمانية والانتخابية للدخول، برؤية مرتفعة، إلى التقليد الديمقراطي القومي. ومن الناحية الاجتماعية، كما أن الاتحادات العمالية هي التي تقدم أكبر الأفواج والأموال، فإن الارتكاس الطبقي المتحدر عميقا لدى العمال هو الذي يعطي العمالية فرحتها كقوة انتخابية وبداية سلطة مضادة في المشروع كما في الدولة معا. ومن الناحية الأخلاقية، أخيرا، فإن المقتضيات الأخلاقية استمرت في لعب دور أساسي في الحركة العمالية بعد أن شكلت أحد منابع هذه الحركة نفسها. ولا شك في أنه من المبالغ فيه أن ندعي، مع دنيس هيلي، أن "جوهر الاشتراكية البريطانية لا يقوم على تحيّلها أو طرائقها، وكلا النوعين طائران، بل في كونها تريد أن تطبق على الحياة الاجتماعية مبادئ أخلاقية". ومع ذلك، يبقى أن المثالية استمرت في نضج العمالية، خلال كل زمن ما بين الحربين (وحتى بعد ذلك)، قوة لا تقل حسما عنها في زمن الرواد. وليس ذلك في أوساط العمال، فقط، بل، أيضا، وبالقوة نفسها، بين المثقفين: ويأتي في الصف الأول بينهم أشهر أستاذين في حزب العمل، كول (١٨٨٩-١٩٥٩) - الذي قال أن "اعتناقه الاشتراكية" جرى باسم "الأخلاق والاحتشام" - وتاوتي (١٨٨٠-١٩٦٢) - الذي أصبح كتابه **مجمع الاكتساب** الذي صدر عام ١٩٢١ مرجعا أساسيا في نقد جور النظام الرأسمالي.

العودة العمالي: التقدم الانتخابي

بدا حزب العمل قادرا على تقديم بديل سياسي حقيقي بعد أن تزود، منذ ذلك الحين، ببرنامج محدد وتنظيم متين وأصبح يستطيع الاعتماد على قتالية قاعدته، مع لعبه لعبة للكانة المحترمة لقادته، ودعمت موقفه،

فوق ذلك، روح الزمان التي جعلت من عالم العمل قوة يحسب، طوعاً أو كرهاً، أن يحسب لها حساب. وبكلمة موجزة، أكد الحزب نفسه كحزب حكومة. فمنذ ١٩١٨، يشر السفير الأمريكي، بفطنة، إلى أن "الحزب العمالي يستهدف، فعلاً، المكان الأول".

وكان حزب العمل، المرشح للسلطة، يراهن على صعيدين. فهو، بوصفه حزب الطبقة العاملة، يعتمد على أصوات العمال، خاصة حيث توطرهم الاتحادات العمالية. ولكنه، كحزب "وطني" يتمتع عن أن يحدد أفاقه بمصالح طبقية، يدعى اللجوء إلى الناخبين جميعهم. وكانت تلك ازدواجية غذيت بعناية من أجل أن يجتذب وزراءه، في مستقبل غير محدد، أغلبية تقدمية: بحلوله، من جهة، محل حزب **التقدم** التقليدي ثم حزب الأحرار الذي كان في ذروة جزره. ومقترحاً، من جهة أخرى، طريقاً وسطاً، بين قسوة الاشتراكية الماركسية على الطريقة الروسية والمظاهر الزائفة للراдикаلية الإصلاحية على طريقة لويد جورج، أي، باختصار، ديمقراطية الشعب العامل المحررة، ديمقراطية "العلم الأحمر" مضادة على لحنه للزيموري، كبديل عن الرأسمالية التي يجب الإحاطة بها.

ووفرت نتائج الانتخابات المتعاقبة، لهؤلاء الاشتراكيين "التدرجيين" الذين اختاروا الطريق الألمانية، ما يفذي أشد الآمال طموحاً. صحيح أن الإقلاع كان صعباً. ففي انتخابات كانون الأول ١٩١٨ التي قررها، على عجل، لويد جورج للإفادة من الظروف بالحصول على دعم استثنائي للائتلاف الحكومي، كان على حزب العمل الاكتفاء بنتائج ضئيلة: فلم يحصل إلا على ٦٠ نائباً في حين قدم ٣٨٨ مرشحاً (كان قد تقدم، في انتخابات كانون الثاني ١٩١٠، بـ ٧٨ مرشحاً فقط). وبما أن قادة الحزب الرئيسيين قد هزموا (كانت هذه هي الحال مع ماكدونالد وسناودون وهندرسون ولانسبورى)، فقد كان يجب أن تقود الكتلة الألمانية شخصيات من المستوى الثاني: فقد أصبح كلايتر الباهت

(١٨٦٩-١٩٤٩) القائد الفعلي للحزب في مجلس العموم. والحق هو أن هذه "الانتخابات القسيمة"، كما لقيت، فاجأت حزب العمل وهو في أوج إعادة صهره لتنظيمه. فضلا عن ذلك، فلم يكن من شأن مناخ الوطنية المتطرفة، غداة الهدنة، بديهيا، أن يخدم مصالح حزب كان أبرز قادته قد اتحدوا، عامة، مواقف ضد الحرب. إلا أن اللوحة تبدل أكثر تشجعا إذا نظرنا إلى عدد الأصوات التي حصل عليها العماليون. ففي حين كان الحد الأعلى الذي بلغه حزب العمل، قبل الحرب، ٥٠٠ ألف صوت، أي ٧,٦% من الأصوات (كان ذلك في انتخابات كانون الثاني ١٩١٠)، فقد حصل الحزب، عام ١٩١٨- بعدد من الناصحين زاد، حقا، زيادة عظيمة بفعل الاقتراع العام للذكر وحق الاقتراع للنساء، على ٤,٢ مليون صوت، أي ٢٣% من المجموع. فضعف العمالية البرلماني كان ظاهريا أكثر منه واقعا. وكانت سيطرة حزب العمل تتأكد، دون التباس، في كل انتخابات جديدة. ففي عام ١٩٢٢، جمع ٤,٤ مليون صوت، أي ٣٠,٥% من المجموع. وما هو أكثر من ذلك هو أن النتائج التي تم الحصول عليها، عام ١٩٢٤، على الرغم من أن الانتخابات سجلت هزيمة الحكومة العمالية التي كان عليها أن تترك مكانها للمحافظين المتصرين، تؤكد استمرار صعود الحزب: ٥,٥ مليون صوت أي ٣٣% من الأصوات.

وفي الوقت نفسه، تقدم الوضع البرلماني، ومعها الوضع السياسي، للحزب بصورة صارخة. فاعتبارا من ١٩٢٢، أصبح، بفضل ١٤٢ نائبا، هو الذي يشكل المعارضة الرسمية لصاحب الجلالة وحل في هذه الوظيفة محل حزب الأحرار الأقل عددا. وقائد الكتلة البرلمانية العمالية هو الذي أصبح يحمل لقب قائد المعارضة. وبصورة موازية لذلك، عاد قادة الحركة (باستثناء هندرسون الخائب الحظ الأبدي في صناديق الاقتراع) إلى مجلس العموم. وإلى جانب الوجوه المعروفة، كرامسي ماكنونالد وفيليب

سناودن (١٨٦٤-١٩٣٧) - ذي المواهب التي لا تنكر في الكلام كما في المناورة - وصل إلى المسرح قادمون جدد لهم مستقبل واعد: مثل كليمنت آتلي.

ولتفسير هذا الصعود السريع إلى هذا الحد ينبغي أن نلقي الضوء على عدة عوامل. فبلا يمكن، أولاً، بالتأكيد، فهم التقدم دون التذكير بإرادة العمال الذين صمموا جيداً على أن يكون لهم حزب خاص بهم. فحزب العمل يقطف، هنا، عملاً صابراً وعاقلاً لمدة طويلة: عمل رواد ربع القرن، الذي سبق الحرب. ومنذ بداية النزاع العالمي، امتنع العمال، أكثر من أي وقت مضى، عن الثقة بغير أنفسهم للتأثير على الدولة، للتفاوض والضغط وانتزاع المكاسب، بل ولتغيير ميزان السلطة، احتمالاً، ذات يوم. ومن هذه الناحية، تبدو الترشيحات العمالية، إن صح هذا القول، متوحددة الجوهر مع الناضجين الشبهيين، والتضامن الطبقي يلعب، تلقائياً، لصالحها.

ومن جهة ثانية، قدم شلل حزب الأحرار الذي مزقه انشقاقاته المتعددة والخصومات الشخصية والذي بدأ برنامجه غير ذي تأثير في عالم ما بعد الحرب، قدم شلل هذا الحزب للعمالية ورقة رابحة غير مأمولة. وكانت هذه فرصة أمسكت بها واستثمرتها إلى أقصى حد مستفيدة، فوق ذلك، من صرامة النظام الانتخابي - الدائرة الفردية بجولة واحدة - الذي سمح للأحرار دون رافعة، في غضون خمسة عشر عاماً. وبالفعل، منذ أن تقدم العماليون، عام ١٩١٨، في عدد الأصوات (وبالتالي في فرصة كسب المقعد)، جرى التحول عن النريفة التي لعبت طويلاً ضد التمثيل العمالي - ذريعة تقسيم الاقتراع "التقدمي" وترجيح كفة الرجعية المحافظة بترك مرشح محافظ ينجح. وكان الأحرار ضحايا هذا التحول منذ ذلك الحين. وسوف يؤدي الغيار نيابتهم، مباشرة، إلى التقدم الصاعق لقوة حزب العمل البرلماني: وهو تقدم أكثر تميزاً بكثير من تقدم قوته

الانتخابية. (ويجب أن نضيف، أيضا، أنه لم يعد لعدد من العمال الأيرلندي الأصول الذين كانوا، حتى الحرب، يفترون للأحرار من أجل الحكم الذاتي، سب لعدم تأييد حزب العمل منذ أن أصبحت أيرلندا مستقلة).

إلا أنه سوف يكون من قبيل الخطأ التام أن نعتقد أن الصعود الكثيف للعمال قد نجم عن مجرد انزلاق للناسخين الذين تخلوا عن الأحرار للتحول نحو حزب العمل. فيجب أن نلاحظ، أولا، أن حزب الأحرار احتفظ بأفواج انتخابية كبيرة (ألم يجمع، بين ١٩١٨ و١٩٢٩، ٢٥٪ من الأصوات في المتوسط). ثم، وخاصة، عرف العماليون كيف يكسبون دعم ناخبين جدد. فقد أفادوا، فعلا، من توسيع حق الاقتراع (الذي أعطي عام ١٩١٨ للعمال الفقراء أو المهاجرين وللنساء الخ...)، من جهة، ومن التطور المهني للعالم العمالي من جهة أخرى. ومن هذه الناحية، فإن تعميم المهام الممكنة والمعلقة والعمل السلمي - وهو ما أدى إلى مضاعفة نصف المهرة - والتركيز للتزايد للمشروعات الصناعية والتجارية - مع مواز لها هو تراجع الورشة الصغيرة والعمل المنزلي - تشجع تصرفات نقابية وسياسية تتناغم، تلقائيا تماما، مع حزب عمالي جماهيري، وذلك في الوقت نفسه الذي تسهل، فيه، التحالف الواسع الذي يقوم بين بيروقراطية مديريين متخصصين يقودون في القمة، من جهة، وقاعدة تدعمهم، تقرر، تنق مع استعدادها لإبلاء تدمرها، بين حين وآخر، بانتفاضة ما من جهة أخرى. فالساعة هي، الآن، ساعة التشكيلات الجماهيرية الكبرى للنضبطة: وهكذا توحد التعديين في الاتحاد الهندسي المختلط، عام ١٩٢٠، وتوحد النقل في الاتحاد العام لعمال النقل الضخم الذي نظمه إرنست يفن (١٨٨١-١٩٥١) عام ١٩٢١. وذلك بحيث أن التعديلات التي جرت في البنية الداخلية لعمال العمل أسهمت في صنع حزب العمل، انتخابيا وسياسيا، بكل مركباته -

نزعت "الاقتصادية" وكذلك تدينه وحسه الحاد جدا بالتضامن والإخاء، وكل مروحة طرائقه الحرة المتحالفة مع لفظية مسؤولية.

وهكذا صيغت جغرافية وسوسولوجيا انتخابيان مدعوتان، وهما واضحتان منذ الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٢٢-١٩٢٤، إلى أن تدوما. فالقاعدة الاجتماعية لحزب العمل، باستثناء أقلية ضئيلة من بورجوازيين يحركهم حس العدالة الاجتماعية أو مساوس عذاب الضمير، هي عالم عمال المناجم والنسيج (الصوفي أكثر منه القطني) والكيمياء والخزف. أما عمال التعدين، فلأنهم أكثر انقساماً، ولكن العمال المحترفين، أي الأرستقراطية العمالية، فقد كانوا، في الجملة، هنا كما في أي مكان آخر، عمالين صلبين. وكذلك بسط حزب العمل سيطرته لدى عمال الخطوط الحديدية والسريد، وغالباً، أيضاً، لدى المعلمين. وبالمقابل، بقيت "الياقات البيضاء"، في زمن ما بين الحربين، محافظة بعناد كما، في الأرياف على عدد كبير من العمال الزراعيين. ويبدو المجال الانتخابي لحزب العمل مركباً، على الخريطة، من عدد من الكتل الكثيفة والمتفرقة المقابلة للمناطق المنجمية والصناعية الرئيسية: يوركشاير، دورهام-نيوكاسل، قسم من اللانكشاير، الأحياء العمالية في التجمع اللندني، جنوب ويلز، غلاسكو والكلايد. ويبرز التباين بين جنوب البلاد وشمالها.

وأخيراً، يجب أن نفسح مكاناً، بين الأوراق الراحمة التي تفسر الصعود العمالي، للبعد "السلمي" لبرنامج السياسة الخارجية. فحتى إذا انشطرت الحركة العمالية الإنكليزية، في ارتباطاتها الدولية، إلى ثلاثة تيارات متفاوتة الأهمية (بقي حزب العمل أميناً للأهمية الثانية للبعثة في برون وجنيف، وانضم حزب العمل المستقل إلى اتحاد فيينا، "الأهمية الثانية والنصف"، في حين كان الانتماء إلى الأهمية الثالثة يشكل تعريف الحزب الشيوعي نفسه)، كانت إرادة واحدة، لإرادة "الديمقراطية الدولية" تجمع بين كل العمال تقريباً. وكانت التيمات هي الرفض الكلي للعسكريتاريا

والإمكانيات الحاربة والتوق إلى نزع التسليح والاتفاق من فوق الحدود والمصالحة بين الشعوب للعدية. وكان حزب العمل قد شرع، دون أن ينتظر نهاية الحرب، في دراسة شروط "سلام عادل". وانتقد الحزب الذي كان بطل عصبة الأمم، بشدة، معاهدة فرساي واتخذ موقفا "تحريفا" واضحا. ولكنه تبين، في الوقت نفسه، وجه ملاذ الثالثة الأممية وحاميها. وهذا الموقف، موقف المحامي عن العدالة والسلام والوفاء بين الأمم أكسبه احتضاب عدد من ليبرالي الطبقة الوسطى. وسوف يقدم وريثو الراديكالية السلمية هؤلاء (الذين لقبوا بأنهم "الفرقة الأجنبية" في حزب العمل) الذين اختلفوا من الشبهات حول لويد جورج للحزب الفتي مكانة اسمهم وموقفهم وثقافتهم - كثير منهم كانوا وجهاء - ولكنهم سوف يبررونه، في الوقت نفسه، إلى دروب تستلهم السعي الصابر وراء الديمقراطية الاجتماعية أكثر منها ضروب فراغ صر الاشتراكية المساواتية.

ثلاث نكبات للعمل العمالي: ١٩٢٤-١٩٣١

إذا كانت الاندفاعات النضالية لما بعد الحرب لم تمش بعد الردة الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٢١، فإن قوة عالم العمل تاهت، مع ذلك، تأكيد ذلها طيلة العشرينات. وكانت تعمر عن نفسها بالجناح السياسي، حيناً، وبالجناح الصناعي للحركة العمالية حيناً آخر. وهذا هو، في مناسخ اجتماعي متوتر ومرصع بصراعات قاسية، أصل ثلاث اندفاعات متعاقبة حدثت في غضون خمسة أعوام: اندفاعات تمثل محاولات لضبط شئون البلاد والانعطاف بها إلى اتجاه مناسب للعمالية. ولكن المحاولة باءت، في كل مرة - عام ١٩٢٤ مع أول وصول للعمالية إلى السلطة وعام ١٩٢٦

مع فشل الإضراب العام في مايو ١٩٣١-١٩٣٣ مع أزمة حزب العمل-، بالفشل: وهو فشل، مس، دون تمييز، الحركة العمالية والحزب العمالي والاشتراكية.

فشل أول حكومة عمالية (١٩٢٤)

اقتضى الأمر، إجمالاً، خمس سنوات بالضبط، من أجل أن يتحول حزب العمل من وضع حزب مساند، يمكن إهماله ومهمله، إلى دور حزب حكومي. ففي انتخابات كانون الأول ١٩٢٣، رفض الناخبون، فعلاً، دون التباس، أن يوافقوا المحافظين على صعيد العودة إلى نظام الحماية وأعطى الوضع البرلماني الجديد (١٩١ عمالاً، ١٥٨ من الأحرار، و٢٥٨ محافظاً)، يجعله استمرار حكومة بالدوين مستحيلاً، حزب العمل، للمرة الأولى، فرصته. وكان ذلك اختبار السلطة في وقت أبكر مما كان متوقعاً.

وكان اختباراً خفيفاً، من جهة، لأن الحزب لم يكف، خلال الحملة الانتخابية، بالقتال من أجل التبادل الحر وعصبة الأمم واستئناف العلاقات مع روسيا، بل كان قد قدم نفسه بطلاً لإعادة العمالة ("حزب العمل، وحده، يستطيع أن يعالج البطالة")، بل إن ماك دونالد لم يتردد في الوعد بالخبز والورود (فقد قال: "سيزهر البلد مثل وردة"). ولكنه اختبار مشر: ألن نشهد، داخل قلعة الرأسمالية، تجربة رائدة لاشتراكية ديمقراطية بفضل هذا الاستيلاء على السلطة الناجم عن التطبيق الأمين للاقتراع العام؟ ومصر رئيس الوزراء الجديد، ألم يكن يعني أن وصول المحرومين قريب؟ فيما أن جيمس رامسي ماك دونالد، الابن غير الشرعي لخادمة مزرعة باتسة وصل، على هذا النحو، إلى أعلى مناصب الدولة، فإن الطريق التي تقود من أبسط أكواخ اسكتلندا إلى قمة أجماد وايت

حول تبدل مفتوحة. وفي يوم تشكيل الوزارة العمالية الجديدة، أضاف جورج الخامس الذي سجل في مذكراته أن ذلك كان، بالضبط، الذكرى الثالثة والعشرين لوفاة جدته فيكتوريا، أضاف هذا التعليق للرير: "اتساءل عما كان يمكن أن تفكر فيه حول حكومة حزب العمل؟". ولم يخف بعض الناس، من جهتهم، خوفهم أمام وصول "الحمر". فكتب مجلة *إنجليش ريفيو*، تقول: "للمرة الأولى في تاريخ إنكلترا، أمسك حزب الثورة بالسلطة، وذلك ليس، فقط، بهدف الإطاحة بالثاج أو قلب الدستور، كما في القرن السابع عشر، بل مع فكرة تدمير أسس الحضارة نفسها".

والحق هو أن هذه المخاوف كانت مجردة جدا من أي أساس. وقد تبين ذلك منذ تشكيل الحكومة، ذلك أن ماك دونالد الذي كان يسيطر بشخصيته وسلطته معاً، جمع، في فريقه، من يستطيع من معتدلين، تدرجين، نقابيين، ميمنين، أحرار انضموا، منذ وقت قريب، إلى العمالية. وسيطرت العناصر البورجوازية: سناودن للعمالية، سيلدن ويب للتجارة. وكان هالدان اللورد للمستشار واللورد بارمور (والد ستافورد كرييس) رئيسا للمجلس الخاص. وكان بين العمال هندرسون للداعلية، ج. هـ. توماس (١٨٧٤-١٩٤٩)، عامل الخطوط الحديدية للمستعمرات، وكان كلايمر حامل أختام الملك. ولوحظ غياب بارز: غياب جورج لانسبورج (١٨٥٨-١٩٤٠) الذي أبقاه ماك دونالد بعيدا، ولم يمثل اليسار، أبدا، إلا بنائب من حزب العمل المستقل عين وزيرا للصحة، جورج هويتلاي (١٨٦٩-١٩٣٠)، وهو عامل كاثوليكي من غلاسكو كان عضوا بارزا في مجموعة أهالي كلايد للتقدمية. وسوف ينحج بتصميمه المضاف إلى قدرات إدارية حقيقية في ترك بصمة ذات إهمام شعبي وديمقراطي حقيقي لم يصل إليه زملاؤه. وكان ماك دونالد يشغل، في القمة، منصب رئيس الوزراء ووزير

الخارجية معا. وكان، وهو التكتيكي البارز والشعبي جدا في الحزب ونصر اشتراكية مبثوثة من نموذج تطوري، كانت الاشتراكية، بالنسبة إليه، نقطة الوصول الطبيعية لمجتمع ديمقراطي وحديث، يضع في خدمة حزب العمل هيئته الجميلة وبلاغته الجذابة وواقعيته المصنوعة من حساب ومن حس مناورة. ولكن ضروب ضعف خطورة حددت سلطته التي لم تلق معارضة خلال ما يقرب من عقد: فقد ترك نفسه، وهو الذي كان مدعيا ويتصف بريية مرضية، يقع في فخ مخلق "المؤسسة" والصالونات (ولم يكن، فوق هذا، الوحيد في ذلك في حكومته) وازدرى، صراحة، الجناح الاتحادي العمالي في حزب العمل وغالبا ما وصلت ثقته بنفسه إلى تخوم العظمية. ولم يكن، خاصة، يعرف شيئا في الاقتصاد. وفقد، بسرعة كافية، الصلة مع ردود فعل القاعدة العمالية: وهذان عيان لن يستحرا، خلال تجربة ١٩٢٤ القصيرة، نتائج مؤسفة، ولكنهما سيكلفانه غالبا جدا عام ١٩٣١.

وفي نهاية المطاف، بدت هذه الحكومة العمالية الأولى حذرة، وجلية، مشغولة، قبل كل شيء، بكسب الاحترام. وهذا، فعلا، العامل الحاسم أكثر بكثير، أيضا، من الوضع البرلماني. ومن للؤكد أن حكومة الأقلية هذه التي كان يقاؤها يتوقف على حسن لإرادة الأحرار الذين كانوا يدعمونها كانت تستطيع، بصعوبة، أن تنطلق بحماسة في تدابير متفاوتة الاصطباغ بالاشتراكية. ولكنها لم تبذل حتى المحاولة. وكانت الفكرة الأساسية لماكثونالد، ما كان يعدّه مهمته، هي أن يعطي حزب العمل صورة مطمئنة: صورة حزب مسؤول، وطني، قادر على إدارة الشؤون العامة باعتدال. ولكن التباين كان، من أجل ذلك، أكثر مما ينبغي بين البلاغة للمتجهة لوعود الأمل الانتخابية وخطب أول من أمس الرسولية والوقائع الباهتة والمخيبة للعمل الحكومي. أظلم يسمع، فضلا عن ذلك، عامل، منذ غداة تشكيل الوزارة، صوت العروليين الحقيقين بنطقه

هذا الحكم: "هذه حكومة شبيهة بالحكومات الأخرى". وبعد ذلك بقليل، عبرت ياتريس ويب، بتعبير أكثر توازناً، عن وجهة نظر مشاهمة في ماكرونالد: "أنا لا ألعنه بالخيانة لأنه لم يكن اشتراكياً قط... ولكنه اتقن الاستقامة حين مثل دور الاشتراكي مستخدماً، في هذه المناسبة، اللغة الثورية".

ولذلك لا يستحق عمل الوزارة العمالية القصيرة العمر (استمرت عشرة أشهر: من كانون الثاني إلى تشرين الأول ١٩٢٤) تحليلات طويلة أبداً. ففي المالية، رجع سناودن الذي تقلل كثيراً بعد شبابه النضالي، تقليدية غلادستونية تماماً في أقصى تقليد للتبادل الحر. وفي الخارج، انكب ماكرونالد على تهدئة التوترات الدولية، خاصة مع فرنسا، بإقراره خطة داووز لدفع التعويضات، ثم بتهيته ميشاق حنيف للمكرس لمنع العدوان. وفي موضوع السياسة الاستعمارية، لم يرهن حزب العمل عن أية أصالة بحيث أن الوطنيين، في الهند أحسوا بخيبة قوية. ولم تظهر، إلا في ميدان التعليم، بضع نوايا إصلاحية محدودة، وخاصة في ميدان الصحة العامة. حيث حصل هويتلاي على إقرار قانون هام حول للسكان العمالية. وبالمقابل، فإن مسألة البطالة لم تعلق أية بداية حل. ومنذ ذلك الحين، كفى خطأ تكيكي للوزارة- شكوى ضد صحفي شيوعي بتهمة التحريض على العصيان في الجيش ثم سحب هذه الشكوى- من أجل أن تفقد الحكومة الأغلبية وتضطر إلى الاستقالة. وأدت حملة انتخابية دون مفاجآت، اشتعلت ناراها، في ختامها، بتركيب دعائي ضد الحمر (قصة "رسالة زينوفيف" الشهيرة) إلى عودة المحافظين إلى الحكم.

فعلى وجه الإجمال، كانت الحصيللة الختامية لأول حكومة عمالية هزيلة. وبسدت طريقة الخطوات الصغيرة التي كان يجبها ماكرونالد أقرب إلى العقم. ولا شك في أنه أمكن البرهان على أن حزب العمال قادر على تولي زمام السلطة بصورة مشرفة: وكان ذلك رداً ناجحاً على ادعاءات

تشرشل الذي كان قد صرح بأنه "غير قابل للحكم". ولكن حزب العمل أعطى لاراديا، في اتجاه معاكس وأكثر بكثير، الحق لآخر من خصومه المحافظين، نيفيل تشامبرلين: فهذا الأخير كان قد تنبأ، فعلا، بأنه ما أن يوجد الحزب في السلطة حتى يظهر "ضعفا إلى درجة لا يكون معها، قادرا على إيقاع الكثير من الأضرار، ولكنه سوف يكون قويا إلى درجة تكفي لفقدانه الاعتبار". والدرس الذي استخلصه يسارا، بعض قادة حزب العمل - مثل بيغن - هي أنه لا ينبغي، أبدا، للحزب أن يقبل تشكيل حكومة أقلية - لأن ذلك يعني المسؤوليات دون السلطة. ولكن هذه الأفكار التي انتشرت انتشارا كافيا بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ستكتسب سريعا جدا عندما ستبدي، عام ١٩٢٩، جنيات الاشتراكية البريطانية انصياعها للإغواء من جديد.

فشل الإضراب العام (١٩٢٦)

بعد إفلاس أول حكومة عمالية دون مجد، جاء دور ضربة أقسى بكثير سوف تنزل، عام ١٩٢٦، بالحركة العمالية كاملة إثر فشل الإضراب العام. ذلك أن المزمعة التي حلت، في تلك السنة، على الجبهة الصناعية كانت، في الوقت نفسه الذي كرسست، فيه، تقهقرا مستمرا للنقابية، تحمل، في ذاتها، دلالة مزدوجة. فمن جهة أولى، نجحت قوى الدولة وأرباب العمل المتراكبة في سحق محاولة ياتسة للضغط، إن لم تسحق سلطة حزب العمل المضادة. فقد أرغم الاتحاد العمالي العام على استسلام تام. ومن جهة أخرى، أصابت ضربة مميتة واحداً من أشكال الاشتراكية - هذه الاشتراكية التي كانت قد نمت منذ خمس عشرة سنة بفضل ضغط القلق العمالي وبفعله: اشتراكية متجذرة في الصراع الطبقي ومتوجهة إلى العمل المباشر والإدارة العمالية.

وقد أسهمت ثلاثة عوامل في أزمة ١٩٢٦، هذه الحلقة الرئيسية في تاريخ عالم العمل البريطاني. العامل الأول هو تطور الحركة العمالية نفسها: فقد وجدت هذه الأخيرة، منذ عدة سنوات، في حالة تجاذب بين قوتين متنازعتين كانت كل واحدة منهما تسعى إلى احتلالها نحوها-وتبني، فعلا، انزلاقا مؤكدا إلى يمين مكتب الاتحاد العام ومعظم قادة النقابات الكبرى- وهو انزلاق سهله، بعد "يوم الجمعة الأسود" لعام ١٩٢١، استئناف النشاط الاقتصادي والتصديرات: ومن هنا جاءت لِرادة اعتدال و"واقعية" متزايدة التأكيد لدى رجال مختلفين اختلاف ج. هـ-توملس وولتر سميثين (للولد عام ١٨٨٧) الذي أصبح، عام ١٩٢٥، سكرتيرا عاما للاتحاد العمالي العام. هذا من جهة، ولكن "الكارثية" العمالية البالغة الغرور منذ الحرب حافظت، من جهة أخرى، على حيويتها التي جاءت لتوطدها قتالية نقابيين على يد مصممين على علم ترك أية فرصة راحة لرأسمالية أرباب العمل أو الحكومة. وكان الهدف الأول لـهؤلاء هو أن يؤمن للعمال حد أدنى من الشروط الكريمة أمام البطالة للتواترة وسد الطريق أمام المحاولات الرامية إلى جعل الأجراء وحدهم، يلغمون عن التحويلات اللازمة. فضلا عن ذلك، كان يزيد من أهمية محور النضال، بعد سقوط التحربة الحكومية العمالية للمهين عام ١٩٢٤، على الصعيد الصناعي كون العمال لا يجازفون هناك بأن يكونوا ضحايا الخدع نفسها.

ويرجع بحال للواجهة، ثانيا، إلى التضييق بقدر ما يتركز على صناعة واحدة: الفحم. والواقع هو أن نقابة عمال المناجم لم تتوقف، منذ نهاية الحرب، عن تشكيل رأس الحربة بالنسبة للحركة العمالية. فهي التي تستخدم اعتبارا للعلاقات بين رأس المال والعمل. لكن هنا، على وجه الدقة، تتجمع الصعوبات للمهنة بالنسبة لأرباب العمل. ذلك أن أصحاب المناجم لا يفكرون إلا في شيء واحد: الخروج من القوضى غير

الاعتيادية والتمسك بالقدم اللذين يسودان صناعة الفحم بفرضهم على الوجوه السود سلسلتين من التدابير - تخفيضات في الأجور وأيام عمل أطول. وهو ما رد عليه اتحاد عمال المناجم الذي كانت تقوده شخصية أ.ج. كوك (١٨٨٤-١٩٣١) النارية، وكان مسكرتيراً عاملاً له، وكذلك رئيس مصمم، هزبرت سميث (١٨٦٣-١٩٣٨)، رد بالمباراة الشهيرة: "لا فليس من الأحمر، لا دقيقة من اليوم". وضمن هذه الشروط، أمكن، بصعوبة، تجنب إضراب للمناجم مدعوم من حملة الحركة النقابية، في تموز ١٩٢٥ عندما أرغمت حكومة بالدوين المحافظة، تحت الضغط العمالي، على منح مساعدة، بصفة مؤقتة للمناجم الفحم من أجل ضمان مستوى حياة العمال: وهو تراجع من جانب السلطات العامة استحق عليه يوم ٣١ تموز ١٩٢٥ لقب "الجمعة الأحمر" (إشارة من ثأر العمال من "يوم الجمعة الأسود" لعام ١٩٢١).

ومنذ ذلك الحين، أخذ للعسكريان بعدان للمواجهة على أساس، أنه كان على المعونة التي انتزعتها النقابات أن تنتهي بعد تسعة أشهر، في ٣٠ نيسان ١٩٢٦. وكانت هذه المركبة الثالثة للإضراب العام. وفي حين استفادت الحكومة للمصممة على أن لا تفاجأ ثانية من أشهر الهدنة هذه لتتضج عطفاً مكرسة لأن تؤمن، مهما كلف الأمر، الخدمات الأساسية (بل وحتى ذهبت إلى ممارسة اعتقالات وقائية حقيقية: وهكذا حكم، بعد محاكمة، القادة الشيوعيون الرئيسيون بعقوبات سجن ووضعوا، بالتالي، في حالة عزز عن لعب دور)، كان العالم النقابي يعيش، من جهته، في وهم وحدته وقوته.

فحدثت المواجهة الحاسمة، إذن، في ربيع ١٩٢٦. ووضع الاتحاد العمالي العام بين الموقف القاطع لأصحاب المناجم (الذين أعلنوا، في نيسان، إغلاقاً عاماً - غداً فعلياً في الأول من أيار) وبين رفض الحكومة السعي وراء تسوية بين عمال المناجم ومخلوميهم (وهو رفض يعادل تأييداً

لمواقف أرباب العمل)، فالتخذ، تضامنا مع عمال المناجم، في الأول من أيار، بأغلبية ساحقة (ثلاثة ملايين وستمئة ألف مقابل ٥٠ ألف صوت) الإضراب العام اعتبارا من الثلاثاء في ٤ أيار. وصرح يفرن، باسم الاتحاد العمالي العام، ملقيا على الحكومة مسؤولية القطيعة (بالفعل)، كانت هذه الأخيرة قد أنهت المفاوضات وأعلنت حالة الطوارئ منذ ٣٠ نيسان)، قائلا: "الحكومة هي التي أعلنت الحرب مدفوعة من جانب رأسمالية دينية". وأطلق، بعبارة تاريخية، نداء إلى العالم العمالي، فأعلن أن الساعة دقت، "من أجل أن يقاتل كل رجل وكل امرأة من أجل روح العمل وخلاص عمال المناجم".

وبالفعل، سرعان ما اتخذت المواجهة طابع حرب اجتماعية. إلا أنه لا ينبغي لنا، هنا، أن نخطئ فهم مصطلح "الإضراب العام". فالأمر لا يدور، أبدا، في نظر أغلبية الاتحاديين، حول لجوء إلى سلاح النقابية الثورية المفضل. فما يدور حوله الأمر هو الدفاع عن عمال المناجم الذين يعاملون معاملة جائرة في حين أن قضيتهم عادلة جدا. والتسمية الصحيحة، ضمن هذا المعنى (حتى، لو كانت تسمية "الإضراب العام" هي التي رجحت في نهاية المطاف)، يجب أن تكون، كما كان يرغب الاتحاد العمالي العام، هي "الإضراب الوطني". وفضلا عن ذلك، فإن التوقف عن العمل لم يكن، قط، عاما على اعتبار أنه مس بعض الصناعات فقط: النقل، التعدين الثقيل، الكيمياء، الطباعة والصحف (كان الاتحاد العمالي العام قد قرر أن يحتفظ، كاحتياطي لعمل لاحق، بصف ثان من المقاتلين، لا سيما عمال الإنشاءات للميكانيكية والورشات البحرية).

ومنذ اليوم الأول، عمل التضامن العمالي بشكل تام. فرد القاعدة كان فوريا وشبه إجماعي. ولم يحدث سوى القليل من الحوادث، القليل من العنف على الرغم من محاولات استخدام بعض "الصفير". وبدلا من أن

يتفتت الإضراب خلال الأيام التسعة التي دامها، زاد صلابته. وتفسر نهايته
 الفجائية بالقرارات المتخذة في القمة وليس، أبداً، بإعياء القاعدة. ذلك
 أنه سرعان ما ظهرت التباينات بين قيادة الاتحاد العمالي العام والفروع
 المحلية. ففي أذهان أكثر المناضلين تقدماً، امتزجت آمال الماضي الكورى
 بأوهام الحاضر البلاغية: فقد بدأ لهم الإضراب تحدياً أطلقته البوليتاريا
 ضد النظام الرأسمالي برمته ومثليه في الوايت هول. وعلى العكس من
 ذلك، فإن رؤساء الاتحاد العمالي العام. عدوا أنفسهم، منذ البداية،
 منخرطين في مآزق لم يعودوا يفكرون إلا بوسيلة الخروج منه خروجا
 مشرفا بفضل تسوية يجري التفاوض حولها. ولكن الحكومة لم تكن تريد
 ذلك. فالحكومة التي كانت قوية بدعم كل قوى النظام- البلد انقسم
 انقساماً مضبوطاً إلى اثنين، طبقة ضد طبقة: فقد رد على التضامن
 العمالي تضامن بورجوازي لا يقل عنه ثباتاً- دفعت نحو التصلب. ودلت
 على ذلك السير بيش غازيت، الجريدة الرسمية المنشورة بدلاً من الجرائد
 المضربة: "لا يمكن أن تكون هناك تسوية من أي نوع. فإما أن يحطم
 البلد الإضراب العام وإما أن يحطم الإضراب العام البلد". وفضلاً عن
 ذلك، حاول بالدوين، متبوعاً ببعض وزرائه، بمهارة كبيرة، نقل النزاع
 بإقامته المضربين بالخروج عن الشرعية. فقد صرح قائلاً: "الإضراب العام
 تحد لللمان ويشق الدرب أمام الفوضى والدمار". وفي الجهة المقابلة،
 حاول الاتحاد العمالي العام، عبثاً، عدم الانجرار إلى هذه الطريق (أعلن،
 مثلاً، بأن الحركة بعيدة عن أن تكون تخريبية وأنها "لا تضع الدستور،
 أبداً، موضع مساعلة... وهدفها الوحيد هو الحصول لعمال المناجم على
 مستوى حياة لائق")، ولم ينجح في إقناع الرأي العام بأن الأمر يلدور-
 إذا استعملنا تعابيره الخاصة- حول "نزاع صناعي صرف".
 وسرعان ما بدا جلياً أن الحكومة بدأت تسجل نقاطاً في المعركة.
 وتضاعفت علامات التخاذل لدى قيادة الاتحاد العمالي العام. هل يجب أن

تتهم حين المعتقلين الذين أحاطهم ديناميكية العمل الجاري نفسها؟ أو، حتى خيانة القادة للقاعدة المناضلة؟ وعلى كل حال، فإن التحدي الذي أطلقه كل من المسكرين في وجه المسكر الآخر - عالم العمل الذي هب لنجدة عمال المناجم، من جهة، والسلطة المتراكبة للدولة وأرباب العمل والطبقات الحاكمة من جهة أخرى - اتجه لمصلحة المسكر الثاني. ولكن التخلي عن عمال المناجم كان يعني، للحركة النقابية، التسليم على طول الخط لأن المتصرمين مصممون تصميمًا مطلقًا على أن يحصلوا على تسليم دون شروط. وبالتسليم، حقا، انتهت، في ١٢ أيار، هذه الحرب الاجتماعية القصيرة - حرب الأيام التسعة - التي ستترك ندوبا عميقة في العالم العمالي.

وبالفعل، جاء التحكم بعد الامتثال. وعلى الفور، ونظرا لمناخ الصراع الطبقي الحاد الذي يسود البلاد منذ سنوات - مناخ بلغ ذروته شدته في أيار ١٩٢٦ - حصلت الحكومة المحافظة وأرباب العمل على ثأرهم. ولم يكن قصد الكثيرين أقل من وضع النقابية في موضع لا تستطيع فيه، إيقاع الضرر. وكان الأمر يدور، في الحد الأدنى، حول الحد من سلطتها بمراجعة الأسس القانونية للاتحادات العمالية والأسس المالية للعمالية. ومن هنا جاء قانون "نزاعات العمل واتحاد العمال" لعام ١٩٢٧: وهو قانون ضد النقابية وضد حزب العمل مصا، قانون معركة يطن لاشريعة كل إضراب تضامني ويحدد من حقوق مراقبي الإضراب ويمنع الموظفين من الانتماء إلى الاتحاد العمالي العام ويعيق دفع الاشتراكات للحزب العمالي بإرغام النقابيين على أن يعلنوا، صراحة، رغبتهم في الانتماء. وفضلا عن ذلك، فإن الإذلال الذي عاناه، عام ١٩٢٦، العمال الذين غالبا ما كان عليهم استئناف العمل والخيظ في قلوبهم سوف يستمر ولا سيما وأنه قد أضيف إليه ألف شكل من التدابير الانتقامية أو الإهانات. ويجب أن يفسر الإضرابان الوطنيان الكبيران لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ - وهما

إضرابان مظفران- كسار (زاد في قوته كونهم قد انتظروه طويلا) لعالم
للناجم من الدولة: ومن هذه الناحية، دفع إدوارد هيث، وبقسوة، لمن
الانتصار المثل لسلفه البعيد على رأس حزب المحافظين مستائلي
بالدين.

وكانت هناك نتيجة أخرى لفشل الإضراب العام هي أن الإحباط استولى
على العمال. ويمكن أن تقيس هذا الإحباط بهبوط الأرقام النقابية.
وكان هذا المبوط، فضلا، بارزا جدا منذ ١٩٢١ على أساس أن الأرقام
تثبتت في فترة ١٩٢٢-١٩٢٥، بعد أن احتازت عتبة اثمانية ملايين
متسبب التي وصلت إليها لدى هبة ١٩١٩-١٩٢٠، عند مستوى ٥.٥
مليوناً. واستمر التفتت: ٤,٨ مليون تقاي في أعوام ١٩٢٨-١٩٣٠،
٤,٤ مليوناً عام ١٩٣٣ (ولن يبدأ النهوض إلا عام ١٩٣٤). وكانت
هناك علامة على تراجع الروح النضالية لدى العمال هي التردد الذي
أصبح يتجلى جبال اللحوء إلى الإضراب. وهكذا ضاعت، في السنوات
الثمان الأولى لما بعد الحرب (١٩١٩-١٩٢٦) ٣٥٧ مليون يوم عمل
نتيجة لمنازعات العمل. وعلى العكس من ذلك، هبط مجموع الأيام
الضائعة، خلال السنوات الثلاث عشرة التالية (١٩٢٧-١٩٣٩)، إلى
٤٠ مليوناً.

وأخيراً، ولأجل أطول، مارس الإضراب العام تأثيراً رئيسياً على مصير
الاشتراكية الإنكليزية وعلى تطور الحركة العمالية. فهنا، أكثر من أي
مكان آخر أيضاً، يمثل تاريخ ١٩٢٦ منعطفاً. وذلك، أولاً، لأنه يمثل
بصورة صارخة، فشل استراتيجية العمل المباشر المقترحة، ولأنه سهل
عودة خراف حزب العمل الضالة إلى حظيرة الاشتراكية الديمقراطية
البرلمانية. ومنذ العربة التي اندلح فيها الإضراب، قامت بياتريس ويب
(وكانت، هي نفسها، معادية بشدة للتكتيك الذي اتبعه الاتحاد العمالي
العام) بتحليل السهورة بتبصر. فقد تنبأت بفشل الحركة ووجدت فيها،

على الأقل، مزينة هي: "إنزال" ضربة مميتة" بتلك العقيدة المفسدة التي تنادي بـ"الرقابة العمالية" للشؤون العامة عن طريق النقابة والعمل المباشر". وأضافت أن الحركة سوف تؤدي، بالمقابل، "إلى إعادة الاعتبار للطرائق السياسية وتوطيد قيادة ماكدونالد". وكان ذلك تشخيصا سوف توهن الأحداث التالية على وضوح ذهن الفريد فيه.

أزمة ١٩٣١

سجلت نهاية العشرينات عودة لا تكرر لصعود الحزب العمالي. بل إن فشل ١٩٢٦ النقابي أسهم، بمعنى ما، في رفع قيمة التوسط السياسي: فيما أن المواجهة الصناعية بدت غريبة للأمال، فلماذا لا تمنح الثقة لصناديق الاقتراح؟ أليس الاختيار الانتخابي، في الصميم، اختيارا أقل انفلاتا، قادرا على الحصول على قاعدة أوسع وقابلا، خاصة، للحصول لحزب العمل على هاتين الورقتين الرابحتين الأساسيتين اللتين تشكلهما سلطة الدولة والسلطة الإدارية؟ تلك هي، حقا، المزيا التي بذل ماكدونالد جهده كي يفري بها الحزب والناخبين العماليين دون أن يخلو ذلك من النجاح بمصاحبة بلاغة رنانة توفيق، تحت قنة الكلمة، بين فضائل "التدرجية" والاعتدال، من جهة، والوعود القذعة للمسؤولية الشعبية من جهة أخرى. ونحست عنوان **العمل والأمة**، يمد برنامج عمالي جديد كبه، بصورة رئيسية، تناوبي وأقره مؤتمر ١٩٢٩ تأكيد أهداف الحزب: وهي أهداف تريد للها أن تكون عادلة، تدرجية وتقديمية، ولكنها معروضة بتخابر أقرب إلى الإهمام. وعلى وجه الإجمال، لا تقدم الوثيقة حديثا بالقياس مع برنامج ١٩١٨. فيصدد للمسائل الخارجية، حرى التركيز على "أعمدة السلام الستة" (التخلي عن كل حرب، التحكيم، التعاون الاقتصادي الدولي)، في حين يطالب حزب العمل، في

الداخل، بتطبيق الأجر الأدنى (من أجل ضمان مستوى حياة لائق للجميع) وتطوير الخدمات الاجتماعية، وكذلك بموكب التأميمات الكلاسيكي (الأرض، المناجم، الطاقة، النقل)، وكل هذا "دون عجلة ولكن دون توقف". وبالمقابل، فإن كلمة "اشتراكية" لم ترد في البيان الانتخابي المحرر بمناسبة انتخابات عام ١٩٢٩. وقد أكد هذا البيان أن المهمة الأولى هي النضال ضد البطالة: وهذا هدف منطقي، بديهيًا، بالنسبة لحزب عمالي، ولكنه سوف يتردد ضده عندما يصبح في السلطة كقذيفة مرتدة.

وهكذا استمرت العمالية في رعاية التماساها الخاصة: إنفا، وهي حركة ذات هدف اشتراكي ولكن دون أيديولوجية اشتراكية، ترفض مدلول المذهب المنظم والمحدد نفسه بذريعة أن لا تدع نفسها تنحس في صياغات جامدة. ومن المؤكد أن حس الحركة قوي جدا، فيها، ومدعوم بكل بلاغة القضية، في خدمة الشعب والعدالة (وكل هذه التعابير تلقى صدى عميقا في العقول والقلوب). ولكنه من الصعب أن نغيز، في تحذر هذا الولاء، ما يعود إلى التراث الراديكالي الديمقراطي وما يعود إلى الإنهام الاشتراكي. إلا أن عدة سمات أصيلة أخرى تنحز إعطاء حزب العمل شكله الخاص إذا ما قورن بالأحزاب العمالية الأوروبية الأخرى. فلم تشكل العمالية، قط، خلافا للاشتراكية الديمقراطية الألمانية مثلا، شبكة كاملة من الأنشطة تحتوي الأعضاء في نظام علاقات متكامل وتشمل حتى حياتهم الخاصة. وعلى العكس من ذلك، يسجل انفصال متواتر بين الالتزامات السياسية والحياة للعاشة على صعيد المبادلات والثقافة وأوقات الفراغ. وهكذا، فبدلا من أن يقرأ العامل الإنكليزي جريدة حزبه، يفضل عليها، عادة، الصحافة التجارية الكثرى. وكذلك، فبدلا من أن ينتمي الحزبي أو الناعب الإنكليزي، بصدد الرياضة، إلى ناد

للحزب، يشارك، بكل استقلال، في التظاهرات المتنوعة للرياضة الشعبية الجماهيرية.

ومن جهة أخرى، تبقى الحركة العمالية مشبعة، دائما، بتيارات روحية إن لم يكن بخميرة روحية. ونحن، مرغمون، دون أن نريد التقليل من الإلهام العظيم للقادة أو المناضلين المنفكين انفكاكا كاملا عن الكنائس أو الإيمان المسيحي، والمعادين للكهنوت عداء شديدا، على أن تبين إلى أي حد تبقى صلات مع الجوهر المسيحي، بل وغالبا مع الأشكال المنظمة للدين- وخاصة غير التقليدي منها. ويكشف تحقيق جرى، عام ١٩٢٩، حول معتقدات النواب العماليين أن ثمانية نواب فقط، من مجموع ٢٤٩، اعترفوا بأنهم ملحدون. وإن أحد الأناشيد الأكثر رواجاً، في اجتماعات النقابيين، هو نشيد نيومن الشهر: أعطنا الهداية من فضلك.

وقد سعى حزب العمل، ثالثاً، بتأثير ماكدونالد خاصة، قصداً، ميله إلى العرجة سواء في اختياره لأعضائه أم في صورته في الخارج. ويدور الأمر، بالنسبة إليه، حول أن يظهر، بصورة متزايدة، كحزب وطني، وبصورة متناقصة، كمندوب للعمال اليدويين. ولكنه يدور، أيضاً، حول تأكيد احترامه حيال "للوسة". وكعلامة على هذا التبعاد الطوعي عن الأصول العمالية لحزب العمل، يلاحظ تراجع سريع في نسبة النواب الذين مارسوا مهنة يدوية (كانت هذه هي الحال في ٩ من ١٠ عام ١٩١٨، ولم يبق سوى ٧ من ١٠ عام ١٩٢٩).

وهناك خاصة أخيرة ولكنها محضية في الاتجاه العاكس: فقد بقيت الصلة بين الحزب والنقابة قريبة قوة عارقة. وعمل وعي التضامن العمالي على الصعيد الانتخابي بقدر ما عمل على الصعيد النقابي. فلو لم يكن حزب العمل قد استطاع الاعتماد على هذا الوعي الطبقي- البالغ القوة لدى الناضحين الشبهيين- لما أفاد من مثل هذه المصداقية، وأقل من ذلك من مثل هذا الوفاء. وسوف يرى ذلك جيداً لدى كارثة ١٩٢٩: فبين حفنة

النواب الذين انتخبوا آنذاك، كان ٨ نواب من أصل ١٠ من أصل عمالي وسوف تكون قلاع الرفاء كلها قلاع بروليتارية. والحق هو أن المسيرة المتوازنة للحزب والاتحاد العمالي العام تقفز إلى العيان. ويكفي أن نذكر هنا تطور الحركة العمالية بعد فشل الإضراب العام. فقد تحولت الاتحادية، آنذاك، عن الطموحات الكبيرة التي كانت ترمي إلى صد الرأسمالية، تدريجياً، عن طريق الرقابة العمالية. فمنذ ذلك الحين، فضلت شخصيات الاتحاد العمالي العام القيادية - وفي الصف الأول منها سترين ويغن - تكيكا أكثر تواضعاً ولكنه، في نظرهم، أفضل مردوداً: تكيكا اختارياً، واقصياً، وبكلمة واحدة "احتمالياً". وبدون تردد في ماثلة الاتحادات العمالية بأدوات "مساومة جماعية"، ودون الانشغال كثيراً بالانتماءات - "التعاون الطبقي" (كناسية محادثات موند- تورنر عام ١٩٢٧ مثلاً)، قبلوا الاشتراك في أجهزة مختلطة واعترفوا بأن من الضروري اللجوء إلى التعجيل قبل موروثة تحديث وتركيز رأسمالي مع استعدادهم لطالبوا، في المقابل، بفضل ضغط نقابي مستمر ومصمم، بتحسينات جوهرية للعمال في موضوع الأجور أو شروط العمل. وهكذا، بعد سنوات مفامرة إلى حد ما، عادت القيادة الرسمية للحركة، في ممارستها كما في أيديولوجيتها، إلى العمالية السابقة - وهو موقف ينسجم، جيداً جداً، مع البرنامج التلويحي على طريقة ماكلونالد.

فضروب تقدم حزب العمل أتت، إذن، في انتخابات ١٩٢٩، خاصة وأن حكومة بالدوين قد برهنت، بشكل عريض، على عجزها عن تقديم أدوية لمشاكل البلاد الاقتصادية المستمرة. وفي حين لم يحقق الأحرار سوى نتيجة ضئيلة، وصل العماليون متساوين، تقريباً، في الأصوات (٨ ملايين) مع المحافظون، ولكنهم تفوقوا في عدد المقاعد: فانتخب ٢٨٠ نائباً عمالياً مقابل ٢٦٠ محافظاً. وبما أن حزب العمال قد أصبح الحزب الأول في البرلمان - وهو ما يبدو أنه برر الخط المتبني، للمتدلل والمطمئن

معاً، للعاكس تماماً لأسلوب للتطرفين السوري-، فقد كلف، في حزيران ١٩٢٩، بتشكيل الحكومة، وعاد قائده ج.رامسي ماكلونالد رئيس وزراء من جديد. ومن جديد، كانت حكومة أقلية لم يضمن بقاؤها إلا بفضل دعم الأحرار للشروط. وكان هذا وضعا هشاً في حد ذاته، ولكنه غدا أشد هشاشة، أيضاً، بكون حزب العمل قد وصل إلى السلطة في الأسابيع الأخيرة من ازدهار العالم الرأسمالي. فبدلاً من أن يستطيع الاعتماد على طور إيجابي للدورة الاقتصادية، سوف ينبغي عليه أن يدير الأزمة، بل أن يواجه العاصفة بعد قليل.

إلا أن تفاؤلاً موزوناً ساد في البداية. وكانت الحكومة التي شكلها ماكلونالد بمنية عن تصميم. فلم يقتصر الأمر على أن اليسار لم يحفظ سوى ممثل واحد فقط، في شخص لانسبوري (وهذا الأخير أقصى، أيضاً، إلى حقبة الأشغال العامة غير المؤدية)، بل إن "الخمسة الكبار" في الحزب تقاسموا المقائب الأساسية: ماكلونالد كرئيس وندرسون في وزارة الخارجية ومناودن في المالية وكليف في الداخلية وج.ه.توماس الذي سمي حاملاً لأعتام الملك (وكلف بمسائل البطالة). وعهد بوزارة للمستعمرات إلى سيدني ويب، المحارب الفايواني القديم الذي أصبح اللورد باسفيلد. وعهد إلى امرأة، مرغريت بونغفيلد- أول امرأة وزيرة- بوزارة العمل. وكانت الحقيبة الختامية لكل هؤلاء الوزراء، باستثناء هندرسون في الخارجية، خلال هاتين السنتين في الحكم (حزيران ١٩٢٩- آب ١٩٣١) صالبا كلياً، متروكاً بين الفشل السلي لبعضهم والكارثة بالنسبة للآخرين.

وبالفعل، لم تسجل الخبرة بعض النجاحات إلا في السياسة الخارجية. فبدلًا من هندرسون رسول التعاون الدولي الذي لا يتعب، وكذلك من ماكلونالد، تقدمت اتفاقيات الديون والتعويضات الحربية وقدمت إنكلترا دعمها لحصبة الأمم ليتصر، فيها، مبدأ التحكيم والأمن

الجماعي. وبذل هندرسون كل جهوده، خاصة، من أجل نزع السلاح، وكانت قضية مقدمة بالنسبة له أخلص لها دون حساب (وهو ما سوف يستحق عليه أن ينتخب رئيساً لمؤتمر نزع السلاح)، في حين وقع اتفاق لخفض القوات البحرية، عام ١٩٣٠، بين بريطانيا والولايات المتحدة واليابان. وبالمقابل، على الصعيد الاستعماري، فعلى الرغم من الإدانات المطلقة غالباً ضد الإمبريالية، بدأ العمل العمالي أشد هزاً: سلبية في فلسطين، عدم قابلية لتلبية طموحات القومية العربية في العراق ومصر، وخاصة عزز حيال المسألة الهندية حيث غابت كل المبادئ الجميلة المعلنة سابقاً عن الحكم الذاتي ("الهند للهند") عن الأنظار، في حين بدأ حزب العمل عاجزاً أمام موجة الهياج - إضرابات، مقاطعة، عصيان مدني، أحداث شغب دامية - شلت شبه القارة. وكذلك لم تسجل، في السياسة الداخلية، سوى منحزات محدودة جداً: بضعة إصلاحات صغرى في ميدان تخطيط المدن أو تنظيم الأسواق الزراعية، ولكن أيما من المشروعات الهامة - كالشروعات للتصلة بالسكن والتعليم وعمال المناجم الخ... - لم ينحز. وفي السياسة الاقتصادية، أعاق كل شيء سناود ومخممة التقليدية المالية ("البقرات المقدسة" الثلاث لديه تسمى: الاقتصاد، التبادل الحر، معيار الذهب).

إلا أن صمد السياسة الاقتصادية، والبطالة التي هي الموازي المباشر لها، هما اللذان سيعتقر، فيهما، مصير الحكومة العمالية. فمنذ الانطلاق، ونظراً لعدم وجود مفكرين، وكذلك لعدم وجود خيال وجرأة أيضاً، بدأ حزب العمل مفلساً جداً (الחסول الجريئة الوحيدة هي تلك التي عمر عنها الأحرار، للتأثرون، هم أيضاً، بكثير، في برنامجهم الذي اتخذ عنواناً له هو: **نستطيع أن نتحكم في البطالة**). وسرعان ما بدت هذه الثغرة غير قابلة للإصلاح. لقد كان، في أحسن الأحوال، من شأن اشتراكية لإعادة التوزيع - تعمل في إطار اقتصاد سوق مخفف بمخض بضعة عناصر ملكية

عامة- أن تعمل، بحدود متفاوتة، في مدة ازدهار بالبحر، مثلاً، إلى تحويلات لمصلحة الأضعف والأفقر، ولكن، كيف العمل حين لا يكون هناك ما يعاد توزيعه كما هي الحال في طور ركود حاد؟ وبالفعل، فإن الحزب المستند إلى حس حاد جداً لمعظم المجتمع الرأسمالي (هذا ما يمكن أن نسميه "وعيه الاجتماعي")، بل وللمقتنع بعدم الكفاية لتقنية للرأسمالية، هذا الحزب لم ينشغل، أبداً، بأن ينضج، كرد، نظرية اقتصادية متماسكة ومتكيفة. فقد اكتفى ببضعة ممارج فابيانية حول فضائل النظام الإداري وتوسيع الخدمات العامة، فلم يستعد تراث هوبسون ولا تمثل دروس كيتز. فلا يوجد شيء بين الطوباوية المسقطة في مستقبل بعيد والأدوية المباشرة والمتدرجة كذلك. ومن هنا عدم في الفكر الاقتصادي سوف يكلف حزب العمل غالباً جداً. ذلك أن هذا الأخير شكل، منذ ذلك الحين، فريسة جاهزة لأصحاب النظريات الكلاسيكية: "الخبراء" الماليون في البورصة والخزينة، الناطقون بلسان التقليدية هم الذين تعلقت بهم، بيأس، حكومة ماكدونالد، في الدرجة الأولى، والذين سرعان ما لم تعد تردد في الأخذ بحلولهم.

في مثل هذه الشروط، اندلعت الأزمة الحاسمة خلال صيف ١٩٣١. فقد تحول منحى البطالة من مقلق إلى كارثي: ١٢٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل في حزيران ١٩٢٩، ٢٥٠٠٠٠٠ في كـــــــانون الأول ١٩٣٠، ٢٨٠٠٠٠٠ في تموز ١٩٣١. وأمام هذا الصعود القاسي، تجاوز الأمر ج.هـ. توماس كلياً وبدأ ماكدونالد هاوياً لفظياً. والعمالي الوحيد الذي برهن عن خيال واقترح حلولاً تجديدية هو موسلي الذي كان، آنذاك، أحد آمال الحزب، ولكنه اضطر إلى الاستقالة أمام المعارضة التي أثارها اقتراحاته حول تنمية القدرة الشرائية (لتنشيط السوق الداخلية بالطلب). وفي آب ١٩٣١، اتخذ الوضع، فجأة، طابعاً دراماتيكياً. فقد هبت ريح هلع على لندن. ذلك أنه حدثت أزمة في الائتمان وهرب للنهب

وسقوط وشيك للجنه: فإما أن تتخلى الحكومة عن معيار الذهب وإما أن تحصل على قروض من أصحاب مصارف دوليين. وعند ذلك وجدت نفسها أمام تحكم بورصة لندن والوول ستريت: توفورات فورية في الموازنة (أي خفض معونة البطالة) أو الائتلاف النقدي والاقتصادي. وأمام الخيار للطروح، انقسمت الوزارة. إلا أنه ما كاد مكدونالد يحمل، في ٢٣ آب، إلى الملك استقالة الفريق العمالي حتى شرع في تشكيل حكومة جديدة: حكومة اتحاد وطني هذه المرة دخل، فيها، بشكل قسوي، المحافظون كما دخلها بضعة أحرار وتبعه إليها سناودن وج. ه. توماس. فالتجربة العمالية الثانية انتهت، إذن، إلى فشل يرمى له حمله أكثر دويما حرب القادة الرئيسيين وانكسار في الحزب: وكانت أزمة قاسية تركت الأعضاء مصابين بالذهول وفي بلبلة تامة. وسوف ينبغي، الآن، أن يمر سنوات من أجل أن تجد العمالية نفسها، من جديد، في شوارع السلطة.

مسيرة الثلاثينات الطويلة

إعادة بناء حزب العمل

لا شك في أن عهد صعوبات ومراوحة في المكان بالنسبة لحزب العمل قد افتتح مع أحداث ١٩٣١ الدراماتيكية: وكان طورا شاقا امتد إلى عشر سنوات تقريبا. وكانت أولى ردود الفعل في صفوف الحزب، تحت الصدمة، ردود حنق وغضب. فقد استهجت "مؤامرة أصحاب المصارف" هذه التي سببت هذا الائتلاف بصورة بعيدة جدا عن التوقع. ثم عمالك القادة والأفراد أنفسهم بعد مضي برهة البلبلة. ولكنهم استمروا في معاناة رضى الفشل والانتشاق. وأحسوا بأنفسهم محجوزين، لفترة غير

محدودة، في المعارضة. ولذلك كان عليهم أن يقاوموا إغراءات الإحباط والانطواء على الذات. وكانت هناك مهمة تفرض نفسها فوراً: إعادة البناء. واتخذت هذه إعادة الصبورة وللصمة للبناء المهدف نفسه الذي كان في الماضي- هدف الوصول يوماً إلى الأغلبية (إنما أغلبية حقيقية هذه المرة) من أجل القيام، سلمياً، بتحويل المجتمع الإنكليزي إلى مجتمع ديمقراطي واشتراكي.

وعلى الرغم من كل شيء، وإذا وضعنا حساباً ختامياً للوضع عام ١٩٣١، فرمما كان الحساب أقل كارثية مما يمكن تخيله للوهلة الأولى. صحيح أن الخسائر كانت ثقيلة. فهناك، أولاً، الانشقاق الذي سببه القادة الذين حاولوا، بعد تشكيلهم الحكومة الائتلافية، أن يمروا معهم أكبر عدد ممكن من اللكاكات والأفراد. والواقع هو أن العملية طالت. ويجب أن نتحدث عن انشقاق مصغر فقط. فلم يحصل ماكلونالد، فضلاً، سوى على دعم ثلاثة أعضاء في الحكومة (منهم سناودن وتوماس) وأربعة وزراء صغار وثمانية نواب. فبين عشية وضحاها، انقلب حزب العمل، بكامله تقريباً، ضد ماكلونالد الذي أعلن خائناً للحزب (أكبر خيانة في التاريخ السياسي الإنكليزي" على حد قول أتلي- وكان، مع ذلك، معروفاً بحبه للاحتلال). وسوف يبقى ماكلونالد الذي أمين واعتبر كيهوداً، حتى وفاته عام ١٩٣٧، موضع احتقار في عالم حزب العمل (سوف يرفض عدد من النواب حضور القتل الجنازي الذي أقيم في دير وستمنستر). وكان هندرسون هو الذي انتخب مكانه قائلاً. ولكنه، لكر سنة وصحة المشقة، لم يحفظ بهذا للنصب سوى سنة واحدة (١٩٣١-١٩٣٢) دون أن تكون له القدرة، فضلاً عن ذلك، على لعب دور فعال فيه.

ونتيجة لذلك، جرى تجريد كامل في الجهاز القيادي لحزب العمل. وكان جيل كامل هو الذي اختفى: أي الجيل العمالي الأول، جيل

"القادة التاريخيين" للحركة، الرجال الذين كانوا قد أسسوا الحزب أو سيطروا عليه منذ أكثر من ثلاثين عاما (باستثناء كير هيلدي الذي توفي عام ١٩١٥). ذلك أنه كان على حزب العمل أن يجد لنفسه قادة جديدا بعد رحيل ماكلونالد- القائد ذي المكانة سابقا، ما يشبه "يوحنا الذهبي الفم" بالنسبة لحزب العمل- وسناودن وتوملس، وكلهم اختلفهم العاصفة، ومع تشارلي هندرسون (لم يبق سوى لانسبوروي، وكان رجلا معزولا وضعته آراؤه المتقدمة وغير المتصاعدة للأغلبية في موقع على حدة دائما: وكان وجهها كريما، بالتأكيد، ومحرما في كل مكان، ولكنه كان أكثر عاطفية مما ينبغي وغير مسموع الكلمة في الحقيقة: فقد كان ضمورا أكثر منه قائدا). ونتيجة لذلك تم ملئ الفراغ بميل من رجال أصغر سنا دعوا، فعلا، إلى تولي المسؤوليات: كليمنت آتلي (١٨٨٣-١٩٦٣)، هيربرت موريسون (١٨٨٨-١٩٦٥)، هورغ دالتون (١٨٨٧-١٩٦٢)، آرثر غرينود (١٨٨٠-١٩٥٤) وستافورد كرييس (١٨٨٩-١٩٥٢).

إلا أن أقصى ضربة نزلت بحزب العمل كانت انتخابات خريف ١٩٣١. فهذه الانتخابات التي دعت إليها الحكومة "الوطنية" لرغبتها في الحصول على تفويض شعبي أوسع تمثل انتصارا للاتلاف الذي يسيطر عليه المحافظون وكارثة للعمالين. فهؤلاء الآخرون للتهمون من كل الجهات (يتميز سناودن، خاصة، بهجمات سامة ضد أصدقائه القدامى، فقال عن برنامجهم: "إنه بلشفية أصبحت مجنونة") لم يحصلوا إلا على ٤٦ مقعدا (ينبغي، على كل حال، أن تضاف إليها ستة مقاعد لحزب العمل المستقل وأمثالهم)، في حين حصل الائتلاف على أغلبية ساحقة بـ ٥٥٦ مقعدا (وبالمقابل، لم ينجح "العماليون الوطنيون"، أي المنشقون عن حزب العمل والمؤيدون لماكلونالد، أبدا، في تحقيق الاختراق المرجو: فلم يحصلوا إلا على ١٣ نائباً). وهزم كل الوزراء العماليين السابقين باستثناء لانسبوروي. وبتر رأس الحزب في مجلس العموم، ولم يسمع صوته، لعدة

سنوات، إلا بصورة ضعيفة على الرغم من السلطة المعنوية للاتسيوري وللنفوذ المحقق تدريجيا لاثنين من رفاقه، آتلي، وهو أستاذ فاييت سابق، وستافورد كريس محامي الأعمال البارز. ولا شك في أن الكارثة لا تبلغ الدرجة نفسها من الخطورة إذا حاكمنا بمحدود الأصوات، على اعتبار أن حزب العمل جمع ستة ملايين ونصف للمليون من الأصوات. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الجحور المريب والمحيط للتلاينات- "الثلاثينات المظلمة"، إن لم تكن "الشيطنانية" - سوف يقوى، بالنسبة لحزب العمل، طابع عبور صحراء هذا العقد بمضاعفته الخيالات والانقسامات.

إلا أنه إذا كان عام ١٩٣٢ يسجل، فعلا، قعر للموجة (في هذا التاريخ، لم يكن هناك نقابيون أكثر من تقاسي ١٩١٣، ولا يكاد عدد النواب العماليين يفوق عددهم عام ١٩١٠)، فإن حزب العمل كان يملك أوراقا رابحة لا يمكن إغفالها تقصر فوضه السريع. ففي البداية، هناك الشعور القوي جدا بالتضامن الطبقي. والوفاء للحركة لم يكن كلمة عقيمة. ففي الحقيقة، إذا كان انشقاق ماكونالد قد مس صفوف حزب العمل بهذا المقدار الضئيل، فذلك، قبل كل شيء، بسبب حس عميق بالانتماء إلى عالم العمل، وهو عالم أول قاعدة في ميثاقه هو تطبيق العمال الثابت والتنضبط منظماتهم. وسواء أجمعت ردة الفعل الجماعية والغفوية جدا "وعيا طبقيا أم" ولاء عماليا" أم "روحا قوية"، فليس لذلك أهمية: فعلى كل حال، أفادت العمالية منها في الدرجة الأولى. ومن جهة أخرى، سهل مناخ الأزمة العامة للرأسمالية، بطبيعة الحال، الدعاية الاشتراكية. فهناك، بديها، ما يميل الكثير من الماء إلى طاحونة حزب العمل مع مناطق كاملة غارقة في الركود وبطالة كثيفة لم ينجح أي تدبير في امتصاصها (وبمناخ سياسة الحكومة "الوطنية" كان أقل من نجاح أية سياسة أخرى) وإذلالات وعذابات الصلقات واعتبارات العوز. فكيف لا يحفز التأمل النظري، كالتجربة للشخصية للعالم العمالي أماما للمطالبات

الحارة بالعدالة والكرامة البشرية والتمرد ضد القوانين المجردة لأصحاب عقيدة الإنسان المسكوني؟ ولكن، أليست هذه، أيضاً، صرخة قلبية أطلقها الاشتراكيون الأوائل سابقاً تستميلها، الآن، حالة دراماتيكية؟ ألا يجري الاحتجاج الجماعي باستعادته شعار "حق العمل" الذي رفع، في هذه السنوات، إلى مصاف لازمة حقيقية، عودة غسبر متوقفة إلى الإنابيع؟ فضلاً عن ذلك، كان الجيل الجديد من القادة والملاكات العمالية (وبينهم كثيرون جاؤوا من أوساط ذات امتيازات مدفوعين بتيكيت الضمير الاجتماعي وتفننوا بالتقاليد المنهية للحركة) يردد بصورة واسعة ضرورة إعادة توزيع منصفة للموارد والفرص - وهي حجة استثمرتها، إلى حد بعيد، الدعاية الاشتراكية على الصعيد السياسي.

وهنا عنصر آخر يفسر مقاومة حزب العمل ثم عودته: قوة القاعدة النقابية. فنحن هنا أمام مكسر متين فعلاً بقي صلباً، إن صححت هذه الكلمة، في العاصفة. بل ويمكن أن نقول أن العمالية جنحت، في مدة أولى، إلى الانطواء على قاعدتها العمالية قبل أن تعود للانطلاق إلى الأمام سعيًا وراء نفحة جديدة. واستفاد الاتحاد العمالي العام والنقابات من الفرصة وحصلت في الجهاز القيادي، من جديد، على نفوذ كان قد تراخى بعض الشيء، وتعمّلت إلى صياغة هذا الأمر مؤسسياً بفرضها إصلاحاً يحل محل القيادة الثلاثية الأطراف (المجلس الوطني المختلط الذي يتساوى فيه، مندوبو الاتحاد العمالي العام والجهاز التنفيذي للحزب والكتلة البرلمانية) جهازاً جديداً (المجلس الوطني لحزب العمل) للاتحاد العمالي العام، فيه، نصف للقاعد. وكانت الشخصية المسيطرة، آنذاك، إلى جانب سيمرين، المنظم البارز وصاحب مزاج اللدير، شخصية ييفن، سكرتير نقابة عمال النقل الكلية القوة التي كانت تملك، وحدها، 210 من التفويضات في المؤتمرات. وأسهم ييفن، بشخصيته الخارججة عن

المألوف، في دمج العمالية بطابعه: ومن هنا الواجهة للمنضبطة وإرادة الواقعية واختيار خط "وسطى" معارض لكل المبادرات- الثقافية أو العمالية- الواردة من اليسار.

ذلك أن إحدى أبرز سمات إعادة البناء هذه للحزب في الثلاثينات، هي أن حزب العمل، بدلا من أن تفيد هذه الإعادة اليسار كما أمكن أن يتخيل للمرء وكما قد تكون بعض المظاهر قد حملت على توهمه، استعداد، بصورة طبيعية جدا، خطه الإصلاحى والمعتدل. فبعد المدة القصيرة التي عهد فيها بقيادة الحزب إلى لانسبورى بين ١٩٣٢ و ١٩٣٥- قيادة على درجة كافية من اللوعة حقا- كان أتلى، وهو شخصية هادئة ومطمئنة (حتى لو كانت هيته الكيكية بعض الشيء تخفى طاقة كبيرة وحسا بالسلطة)، هو الذي انتخب قائدا عام ١٩٣٥ (وبقى كذلك خلال عشرين سنة حتى عام ١٩٥٥). ولا شك في كون اللغة المستعملة قد تصلبت بعض الشيء: وليس ذلك، فقط، لفصح "الخونة"- أمثال ماكدونالد وأشباهه- بل لغاربة وأعمالية كانت تترهن عن عزها بقلر ما تترهن عن لاإنسانيتها. إلا أنه من المهم، مرة أخرى، عدم الانخداع بالجسارات اللغوية، بل ينبغي أن نواجهها بحقائق الممارسة السياسية. ويمكن، إذ ذاك، الانطلاق بيسر بين أريج الخطاب الأنفسى وحرص التصرفات المعتدل. وعلى هذا المستوى، لم يشاهد أي تقور. فعلى الرغم من اللهجة نصف الثورية التي ترصع، هنا وهناك، أحاديث بضعة قادة، فإن سياسة الحزب الواقعية مصنوعة من وعود حكيمة تطنن، فقط، عن ضروب تقدم تدريجية بموجب الطرائق الديمقراطية الجديدة، أي الطريق الانتخابية والبرلمانية. ومن أجل ذلك، كانت الانفجاعة نحو اليسار بعد ١٩٣١، في نهاية المطاف، ظاهرة أكثر منها واقعية. فحزب العمل تابع سمره التقليدي على درب الإصلاحية مزجريا دروب المفامرة. أو "أن كل الناس يقدون يسارا، في إنكلسترا، ما عدا حزب العمل"، على حد قول

صيفة مـاخرة لمراقب فرنسي. والدروس الذي استخلصه اليمين العمالي، فضلا من عمن ١٩٣١، هو أن المسألة الحقيقية هي الاستعداد جديدا لمواجهة مسؤوليات السلطة، من جديد، بالاستناد إلى برنامج متماشك وواقعي، معا، للتحويلات التدريجية للاقتصاد والمجتمع.

وهذا الخط هو، حقا، الذي انتصر، في مداولات مراجع الحزب العليا كما في اقتراعات للمؤتمرات. وهو الذي انتصر، في كل مرة، على اقتراحات اليسار الأكثر راديكالية. فضلا عن ذلك، ألا تستطيع هذه السياسة التباهي بإعطاء ثمارها على الصعيد الانتخابي؟ وهكذا، أحرز الحزب، في انتخابات ١٩٣٤ البلدية، نصرا جميلا باستيلائه على بلدية لندن. وهكذا، خاصة، برهنت انتخابات ١٩٣٥، على المستوى الوطني، بصورة جلية، عن عودة حزب العمل إلى الصعود. فقد استعاد هذا الأحمر عدد ناخبيه لعام ١٩٢٩ تقريبا. وبالمقابل، كان بعيدا فيما يتعلق بعدد النواب (١٥٤ مقعدا لحزب العمل و٤٩ لحزب العمل المستقل مقابل ٣٨٧ مقعدا للمحافظين. وذهبت ٨ مقاعد، فقط، إلى "العماليين الوطنيين"، وهزم ماكدونالد، نفسه، على يد شنويل). وكذلك، فإن الخط "الوسطي" نفسه، تـاج الائتلاف بين الكتلة الألمانية والاتحاد العمالي العام، هو الذي تـأكد في بيان الحزب: من أجل الاشتراكية والسلام، عام ١٩٣٤، ولعام ١٩٣٧ برنامج حزب العمل المباشر الذي بيعت منه ٧٥٠ ألف نسخة واستيق مضمونه برنامج إصلاحات ١٩٤٥. ففي هذه الوثيقة وتلك، تنتصر لإرادة واقعية متميزة: فيلور الأمر حول عدم التغذي بالأوهام وعدم المجازفة بـكـثر من المخاطر. وأخيرا، يمكن قياس تجدد شباب التيار الاشتراكي الديمقراطي بتقدم عدد أعضاء الحزب: فخلال عشر سنوات، بين ١٩٢٨ و١٩٣٨، تضاعف عدد الأعضاء فارتفع من ٢١٥ ألفا إلى ٤٣٠ ألفا.

في اليسار واليسار المتطرف: مد وحفظ

إلى يسار العمالية، كان حزب العمل المستقل قد حاول، طيلة العشرينات، ولكن دون نجاح كبير، تفحيز الحزب بحماسة اشتراكية قادرة على تسريع إيقاع السير نحو القلمس الجديدة للبالغ في اعتناقه. وكانت ضروب فراغ الصبر النضالية تجدد بحرى حرامها فيه. ولكن هذا الدور، دور القناص المناضل ضد الإصلاحية (أو، كما كان يقال، آنذاك، ضد "اللاكولونالية") كان علقا على نحو خاص. وانتهى حزب العمل المستقل، لفرط ما حرك الإبرة، إلى التعب. ومع ذلك، لم تكن تقصه الحماسة الكبيرة - موقوف كان يحسده قائده جيمس ماكستون (١٨٥٥-١٩٤٦) - ولا القدرة على التفكير - كان الصحفي هنري بيرلسفورد (١٨٧٣-١٩٥٨) واحدا من مفكره. وبالفعل، كان حزب العمل المستقل ينفصل بصورة متزايدة عن حزب العمل الرسمي ولم تعمل أزمة ١٩٣١ شيئا سوى زيادة المسافة. وهكذا قررت القيادة، عام ١٩٣٢، الانفصال رسميا عن الحزب العمالي. ولكن هذا الانفصال لم يفسد الحركة، بل تبين أنه كارثي. فحزب العمل المستقل الذي ترك لقواه الخاصة وحكم عليه، خاصة، بالضغط من الخارج، بدلا من العمل من الداخل، فقد، في الوقت نفسه، نفوذه وأعضائه (هبط عددهم من ١٧ ألفا إلى ٤٠٠٠ بين ١٩٣٢ و١٩٣٦).

أما بالنسبة للحزب الشيوعي، الوحيد الذي رفع الراية الثورية، فإنه لم ينجح خلال الثلاثينات أكثر - مما كان قد نجح في العشرينات في الخروج من الغيتو. ومع ذلك، كان يمكن للظروف أن تكون مناسبة بشكل يساير لدعائه. ولكن ما حدث هو أنه لا انتشار البطالة الكئيف، ولا تصلب الصراع الطبقي، ولا أزمة الرأسمالية، ولا "الخنازات" المتعاقبة للقيادة النقابيين أو السياسيين بين ١٩٢٦ و١٩٣١ قد أفادته في الترمخ حديا

كتنظيم سياسي أو كقوة انتخابية. ولا شك في أن قوته تقع، خاصة، في قدرته على تنشيط الفعالية النقابية: فقد حصلت "حركة الأقلية" التي أطلقت، عام ١٩٢٤ مثلاً، على مصداقية حقيقية بين أكثر العناصر ثورية بل وحتى أكثر العناصر نضالية، بكل بساطة، في الحركة العمالية التي كانت ترى نفسها مخدوعة من جانب القيادات النقابية. ولكن الاندفاع عادت إلى المبط بعد بضع سنوات من الصعود، وحوالي ١٩٣٢-١٩٣٣، زالت المنظمة. وفي هذا التاريخ، انطلق الحزب الشيوعي البريطاني حتى النهاية في حركات العاطلين عن العمل (خاصة في الحركة الوطنية للعاطلين عن العمل التي كان يقودها داعية حري، وال هانتون) وفي مسيرات الجوع. ولكن تعصب الحزب ودوغماتيته أفقده عددًا من ضروب التعاطف التي كان يستحقها على عمله النضالي. وأزيلت تغيرات الخط الفجائية في الأهمية الشيوعية ضربات قاسية بكسبه للأعضاء. وعلى هذا النحو، فإن الحزب الذي كان قد تأرجح، بين ١٩٢٢ و ١٩٢٦، بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ عضو سجل، غداة الإضراب العام، تقدماً فجائياً حتى ما يقرب من ١١٠٠٠ عضو (في خريف ١٩٢٦). ولكن اعتماد شعار "طبقة ضد طبقة"، عام ١٩٢٨، بدأ كارثياً، وفي حزيران، هبط عدد المتسبين إلى ٢٧٠٠. وقد وفرت له الأزمة الاقتصادية والسياسية فرصة شيء من العودة إلى الصعود (٩٠٠٠ عضو في كانون الثاني ١٩٣٢)، ولكنها كانت اندفاعاً دون غد على أساس أنه وجد نفسه، بعد سنتين، أقل من ٦٠٠٠ عضو، ولم تبدأ مدة أكثر بدخاً بالنسبة للشيوعية الإنكليزية إلا بدءاً من ١٩٣٥، بفضل شعاري الوحدة والجهة المعادية للفاشية. فتقدم نفوذ الحزب تقدماً ملحوظاً واقترب عدد أعضائه من ١٨٠٠٠ عام ١٩٣٩ (وفضلاً عن ذلك، حصل الحزب الشيوعي على نائب، غالاشر في انتخابات ١٩٣٥، وكانت له، منذ ١٩٣٠، جريدة يومية، *الدائلي ووركس*). ولكن هتاف

النصر لم يكن ممكناً أبداً ، ولم يكن البرنامج للصاغ عام ١٩٣٥ ، من أجل مجالس سوفيات بريطانية من طبيعة تكسب له طبقات شعبية أو طبقات وسطى.

وبالمقابل، فإن ما كان يسهل النفوذ الشيوعي، وشيء من انتشار للماركسية بصورة موازية، هو، من جهة أولى، دخول عنصر جديد- المثقفين اليساريين- ميدان الحركة الاجتماعية، والاستقبال الذي كانت تلقاه الشعارات الوحدوية من جهة أخرى. ومن المؤكد أنه مضى زمن طويل كانت الاشتراكية الإنكليزية تقيم، فيه، علاقات متميزة بالأتليجنسيا. فمنذ الاشتراكيين الطوباويين في النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى الفايينيين في الثمانينات من ذلك القرن، بل وحتى منظري الاشتراكية النقابية في زمن الحرب، كانت الاشتراكية العقائدية قد عقدت ديناً واسعاً مع عالم الفكر. إلا أن حزب العمل وحده نفسه، من جهة أخرى، بسبب أصوله، مغسوراً في جو برويتاري، وكانت تسود لدى كثير من النقابيين، وفي مقدمتهم بيغن، رغبة غير مقنعة حيال المثقفين البروجوازيين. ولذلك، فإن الجديد في الثلاثينات هو وصول حل من رجال كانوا يحسون بامتيازهم الثقافية صاراً وبريدون، بالتالي، وضع الثقافة في خدمة العمل-أعمال لقضية الشعب وللديمقراطية والاشتراكية.

ومن هنا تيارات متنوعة ممضي من اليسار إلى اليسار المتطرف ومن الثالثة إلى الماركسية. وكان بعضها يمر عن نفسه في "مكتب الأبحاث الفايينيين الجديد" الذي أنشئ عام ١٩٣١ والذي كان يتشغل كول، وكان يرمي، وقد أخذ مكان الجمعية الفايينيين التي أصلها الفتيور، يبحث نصف مذهبي ونصف تطبيقي، إلى أن يقدم لحزب العمل ذخائر في معركته. واقترحت أخرى تفسيراً ماركسياً لهذه الحركة: مثل جون متراتشاي (١٩٠١-١٩٠١).

(١٩٦١) الذي ألف، عام ١٩٣٢، كتاب *المعركة من أجل السلطة* الذي اعتبره أ.ج.ب. تايلور "أفضل مطول ماركسي كتب بالإنكليزية". وفي الأدب، انضمت إلى النضال الروليتياري كوكبة من الشعراء الشباب من أمثال أودن وداي لويس وسينلور. وفي الجامعات، في أوكسفورد وكمبريدج ولندن، هب تيار يساري على الطلاب إلى درجة أصبح، معها، زياً ورائحاً تقريباً وإلى درجة تزويد الخلايا الشيوعية ومراكزها العاطلين عن العمل بالأفراد موقفاً تقريباً. وبدأ من عام ١٩٣٦، نشر ناد للكتاب، *نادي الكتاب اليساري* الذي أطلقه الناشئ غولانيز (١٨٩٣-١٩٦٧) بدعم من لاسكي (١٨٩٣-١٩٥٠) ومساندة حارة من جانب الحزب الشيوعي، نشر هذا النادي، بألوف النسخ، كتب معركة، ماركسية أو غير ماركسية، كانت تنشر الأفكار الاشتراكية في أوساط واسعة (في قليل من الوقت، أصبح للنادي ٦٠ ألف عضو و٢٠٠ مجموعة محلية). ونتيجة لهذا الفوران الثقافي العائد، هو نفسه، إلى حاجة مزدوجة - إلى توفير الوثائق للذات أمام الأحداث وإلى محاولة فهمها - شوهد غليان من مبادرات وأفكار وجمعيات. ومن هنا جاء الصدى الذي لقيته الكتب والنشرات التي تضاغت. ومن هنا جاء، أيضاً، دور الصحف: فقد دخلت الأسبوعية الراديكالية القديمة، *نيولاندز نيوز* التي أصبحت جريدة التعاونيين، الحلبة كإحدى نقاط لقاء معاداة الفاشية، وفي عام ١٩٣٧، أطلق اليسار العمالي جريدة *تريبيون*. مال كريس وقلم ميلو وطاقة مايكل فوت.

ومن جهة أخرى، ترك رحيل حزب العمل المستقل عام ١٩٣٢، داخل الحزب العمالي، مكاناً شاغراً إلى يساره حاول قادم جديد أن يملأه. وهذا القادم الجديد هو *الرابطة الاشتراكية* التي تأسست عام ١٩٣٢ وكان أبرز شخصياتها السير ستافورد كريس. وقد اتخذت الرابطة

لنفسها، دون تعب، مهمة سحب حزب العمل نحو اليسار دون أن يخلو ذلك من هفوات تكتيكية خطيرة. ولذلك، كانت جهودها للانعطاف بالسيارة الرسمية قهززم، دائما، في مؤتمرات الحزب. وبقيت مجموعة الضغط هذه المستندة، خاصة، إلى الأوساط الثقافية (بمجد، إلى جانب كريس، لاسكي، بريست، بريلسفورد، السير تشارلز تريفيليان وتاون) أدنى من طموحاتها الاشتراكية بكثير.

وبدأ من ١٩٣٧، انضمت الرابطة الاشتراكية إلى النضال الذي كان اليسار المتطرف يخوضه منذ عدة سنوات من أجل جبهة مشتركة للعمال. فأمام صعود الفاشية في أوروبا، كان الحزب الشيوعي وحزب العمل المستقل قد أطلقا، عام ١٩٣٧، شعار جبهة موحدة للقوى الاشتراكية والديمقراطية، ولكن الاقتراح سرعان ما لقي رفضا مطلقا من حزب العمل الذي كان قد أعلن، بأغلبية كبيرة، معارضته لكل ديكتاتورية، سواء أكانت يمينية- ديكتاتورية الفاشية- أم يسارية- ديكتاتورية البروليتاريا. وعلى عدة كرات بعد ذلك، في عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٦ مثلا، اصطدم أنصار الجبهة بتصلب القادة العمالين. إلا أنه عندما كانت الرابطة الاشتراكية هي التي اتخذت، عام ١٩٣٧، مبادرة هجوم وحلوي جديد بتوقيعها مع منظمات يسارية أخرى (وخاصة الحزب الشيوعي البريطاني وحزب العمل المستقل) **ببائبا وحلويها** مكرسا لتطوير جبهة "نضال ضد الفاشية والرجعية والحرب" واسعة، رد حزب العمل ردا قويا جدا. فقد قرر طرد الرابطة من داخله ومنع الانتماء المزدوج على أعضائه. وأمام هذا التهديد المميت، أكرهت الرابطة على حل ذاتها. وفي مؤتمر ١٩٣٧ لحزب العمل، حاول كريس ولاسكي، عبثا، الدفاع عن قضية الجبهة للوحدة: فقد هزما هزيمة واسعة.

وعند ذلك ولد شعار جديد يجمع قوى اليسار واليسار المتطرف نفسه: شعار "الجبهة الشعبية"، وهي تجمع واسع معاد للفاشية يضم إلى جانب

عالم العمل أحراراً، بل ومحافظين منشقين. ويدور الأمر خاصة، أمام صعود التهديدات الخارجية، حول إنقاذ السلام بسياسة حازمة للديمقراطيين وتحالف مع الاتحاد السوفياتي مع التهديد القوي بـ "التهدئة". وشقت الفكرة التي أطلقت عام ١٩٣٨ درهما وكسبت دعم يسار حزب العمل (قدامى الرابطة الاشتراكية وشباب *رابطة الشيعة العمالية* وحريدة *ريڤولوشنريز* وكل اليسار المتطرف (الحزب الشيوعي، حزب العمل المستقل، الرابطة الشيوعية...). واشتدت قوتها بعد ميونيخ، بل ولاقت شيئا من الاستقبال لدى الرأي العام كما تدل الانتخابات الفرعية. إلا أن تكهيك "الجهة الشيعة" صادف، منذ اليوم الأول، معارضة مصممة لدى القيادة العمالية. ووصل الأمر بهذه الأخيرة إلى طرد محامي الجهة الرئيسيين. وكانت هذه هي الحال مع ستافورد كريس في بداية ١٩٣٩ ثم، بعد قليل، مع تريفيان وبيغان. وعندما اجتمع المؤتمر العمالي - الذي ثبتت عمليات الطرد - في ربيع ١٩٣٩، كانت حركة الجهة الشيعة قد انتهت عمليا. وهكذا فشلت كل الجهود الوحشية المبذولة للجمع، في تحالف مشترك، بين اليسار المتطرف والعمالية الرسمية.

العاصفة تقرب

خلال الخمسة الأخيرة لما بين الحربين، استأثرت المسائل الخارجية، بصورة متزايدة، بانتباه الحركة العمالية. وبالفعل، فبعد أن ركزت الحركة نضالها طويلا على المشاغل البيئية، أصبحت تواجه، الآن، دون منفذ ممكن، تهديد الفاشية المتزايد. ولم يكن هذا، فضلا عن ذلك، في الخارج فقط، بل، أيضا، على أرض بريطانيا حيث أنشأ موسلي (الخارج، هو نفسه، من العمالية) تشكيلا محلياً. وأمام صعود الأخطار عبر أوروبا

بأكملها، تضاعفت ضروب القلق. إلا أنه كان يجب أن يضاف إلى كل هذه التوترات تحدي الشيوعية- وهي قوة تمارس ضغطا مستمرا على حزب العمل مقترحة بديلها الخاص- الراديكالي والديكتاتوري للاشتراكية الديمقراطية. وعلى وجه الإجمال، جاء التفاعل المتزايد بين المواجهات الدولية وللناقشات الوطنية لتعقد، أيضا، كل الخيارات التي يجب إحرازها والالتزامات التي يجب اتخاذها.

وعلى الرغم من كل شيء، يمكن أن نميز، وسط هذا التشابك، ثلاثة اتجاهات متميزة. الأول هو بقطعة للرعي السياسي أو، إذا فضلنا ذلك، شكل جديد للتسييس بمس قطاعات متزايدة الاتساع من الرأي العام: المهن الليبرالية، المعلمون، الموظفون، وكذلك عمال يدويون. ويختلف الحدث الذي يستعمل ككاشف باختلاف الأفراد: فقد كان، بالنسبة لبعضهم، "مسرات الجوع"، وكان، بالنسبة لآخرين، القسوة في مظاهرات الاتحاد الفاشي البريطاني. وينجم حصول الوعي، أحيانا، عن اعتداءات ألمانية أو إيطالية. ولكن حرب أسبانيا هي أكثر ما حمل الاضطراب إلى جيل كامل: فهي، كسبغ لناقشات حماسية، قد أعطت كل فرد الشعور بأنه كان معنيا وأن رهان المعركة كان رهانا حيويا.

ومن ناحية ثانية، ما إن وضع حزب العمل أمام تحدي الشمولية حتى رد، بأغلبية كبوة جدا، بإعادة تأكيد لياذنه الأساسية. وهكذا أعلن، بتصميم، تمسكه بالخط الاشتراكي الديمقراطي. وفي هذه النقطة، يمكن أن نقول أن قيادة الحركة قد عكست، دون شك، بأمانة، قناعات الجماهير، وقبل كل شيء، القناعة بأن الاشتراكية لا تبقى متوافقة تماما مع الحرية فقط، بل بأن الحرية تشكل، أكثر من ذلك بكثير أيضا، الشرط الذي تتحقق به الاشتراكية، شأنها في ذلك شأن العدالة والصالح العام. ومن أجل ذلك، وبالقوة نفسها التي كانت في أزمنة الرواد البطولية، وأمام أفق يزداد ظلمة كل يوم، استمر حزب العمل بالمناداة باشتراكية إنسانية،

تحترم الشخص، قابلة للتوفيق بين الحقوق الفردية والرخاء الجماعي. وكما كتب آتلي، عام ١٩٣٧، في كتاب بعنوان **حزب العمل في النظرور**: "إن هدف حزب العمل هو أن يعطي مزيدا من الحرية للفرد. فلم يرفع الاشتراكيون البريطانيون، قط، الدولة صنما ولا طلبوا أن يضحى بالأفراد. ولم يعدوا، قط، الخلية أو النملة مثلا أعلى... بل هم يرون، على العكس من ذلك، أن قيمة مجتمع ما بعيدة عن أن تكون في الإطار، بل تقوم على التنوع. فالقطيع هو تقيض التقدم... وإذا كان الاشتراكيون ينادون بتدخل الدولة، فليس ذلك من أجلها، بل لأن هذا التدخل ضروري لمنع اضطهاد بعض الأفراد لآخرين، لضمان أن لا تعيق حرية بعضهم حرية الآخرين وأن لا تتنازع مع الصالح المشترك للمجتمع". فما من التيسر ممكن: فأمام قمع الدول الشمولية، تريد الاشتراكية الإنكليزية، أكثر من أي وقت مضى، أن تجسري التركيب بين التراث الفردي للراديكالية الديمقراطية والأغراض الجماعية للتحويل الاشتراكي.

وأخيرا، فإن السمة الثالثة ما بين ١٩٣٦-١٩٣٩ هي طابع المسائل الدولية التي تغدو، كل يوم، أكثر إلحاحا، وبالتالي الشكل الجديد لانخراط المواقف اليسارية. وقد كان أمام حزب العمل، هنا، بالتأكيد، حرب طويل يجتازه في فسحة زمنية ضيقة. فقد كان عليه، وهو المنطلق من موقف سلمي، أن يقبل فكرة مقاومة بالقوة للمعدوان، والحرب، في نهاية الأمر، للدفاع عن بلد أوروبا. ولما كان خصما لمعاهدة فرساي التي طالما وصفها بالتحكم، ومرتابا، منذ البداية، حيال عصبة الأمم كان يعتريها تجمعا لإمبرياليات متصصة، فقد كان عليه أن يتصرف كبطل للدفاع الوطني من أجل حماية مؤسسات جنييف. وانتهى، وهو المعارض للتسلح كما هو معارض للحيوش، إلى التسليم، مهما كلف الأمر، بإعادة التسلح (وحتى التجديد). وكل ذلك في وقت كان مقصورا فيه على

عجز حزب معارضة وكانت تدبير الشؤون، فيه حكومة محافظة مكروهة، لم يكن حزب العمل يحس بأية ثقة بها. فكل هذه الاتجاهات العميقة هي، إذن، التي كان على العمالية أن تقارب، حيالها، هذا الخليط للمقد للسياسة الخارجية.

وعام ١٩٣٦ هو الذي سيسجل، هنا، للمنعطف. فحتى ذلك الحين كانت قد رجحت آراء أقرب إلى الاصطلاحية حول الرأسمالية المولدة للحرب وحول الالتزام الأخلاقي للعمل في اتجاه نزع السلاح والإخاء العالمي. وكانت تلك تصورات كريمة دون شك، ولكنها عمومية إلى درجة لم يقتصر الأمر، معها، على أنها لم تجدد، قط، نقطة تطبيق دقيقة لها، بل كانت تترك، خاصة، الدرب مفتوحا أمام الأغراض العدوانية للدول الشمولية. ولكن بعض القادة، مثل بيفن أو دالتون، الذين كانوا أكثر تنبها لأخطار الموقف الدولي حاولوا، منذ ١٩٣٤-١٩٣٥، انتزاع حزب العمل من أوهام السلمية الأنوية لاحتذابه إلى طريق دفاع فعلي عن الأمن الجماعي. وفي عام ١٩٣٦، بدأ التضييق بالتأثير المزدوج للقضية الإثيوبية وحرب أسبانيا: فقد قبل حزب العمل برنامج إعادة تسليح بريطانيا. وما أن جرى تبني هذا الخط الجديد حتى تسارع التطور. وفي ١٩٣٨-١٩٣٩، ألغت ميونيخ ثم احتلال براغ إقناع أغلبية العمالين بأنه من المستحيل الثقة بهتلر وباحتياجاته السلمية (مع ذلك، ظل الحزب يعارض التجنيد عندما أدخلته حكومة تشامبرلين في ربيع ١٩٣٩).

وفي ٢ أيلول ١٩٣٩، بعد العدوان الألماني ضد بولونيا، كان حزبا موحدا ومصمما هو ذلك الذي أقر دخول بريطانيا الحرب، بل وطالب به. فالتباين كلبي، إذن، مع ١٩١٤. ولا شك في أنه قد بقيت في البلاد بعض النوى السلمية. ولكنها كانت عناصر متفرقة معزولة جدا. وفي هذه المرة، لم يضع أحد، تقريبا، موضع مسالة سلامة الاشتراك في النزاع. فقد جرى تصور الحرب، قبل كل شيء، ودون أي تردد، حربا

من أجل الدفاع عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. إلا أن حزب العمل بقي، مع دعمه العمل الحكومي وتشجيعه المجهود الحربي، ساهرا. وبدا، خاصة، مرتابا إلى أقصى حد بتشامولن خصمه السابق. ومن أجل ذلك- وسوف يستمر هذا الموقف خلال كل مدة "الحرب المهزلة"- رفض تصور منظور حكومة ائتلافية طالما استمر القائد المحافظ في تولي مقاليد الحكم. ومن هنا الموقف الذي اعتصم به حزب العمل من أيلول ١٩٣٩ إلى نيسان ١٩٤٠: موقف أراد لنفسه أن يكون معارضة بناءة ونقدية معا.

١٩٤٠-١٩٤٥: نفعان قريبة للاشتراكية

الائتلاف الحربي

في ١٠ أيار ١٩٤٠، بدأ عهد جديد في تاريخ حزب العمل. فقبول دعوة تشرشل إلى المشاركة بالمسؤوليات الحكومية، وجدت العمالية نفسها في السلطة فعلا، ولكن ذلك بصورة دائمة هذه المرة على أساس. هذا سيبقى فيها إحدى عشرة سنة: في إطار التحالف خلال زمن الحرب أولا، ثم وحدها، ثم، عموما، ابتداء من ١٩٤٥ وفقا لتفويض الاقتراع العام. وفي ذلك الحين، وكان سياق خلاص عام حقا، لم يكن الأمر يدور حول التفكير في الاشتراكية، بل حول مقاومة التهديد بالسحق من جانب ألمانيا النازية. فكسب الحرب كان، حقا، الهدف الأول. أما مشاريع تحويل المجتمع فسوف يأتي دورها فيما بعد. إلا أن مجرد واقعة إسهام ممثلين وسميين للعمل في المجهود المشترك أعطى الحرب، فورا، طابع حرب شعبية تلزم الشعب بكامله. وبالمقابل، وبقدر كون خلاص الأمة هو الرهان، كان حزب العمل يترع إلى إعادة اكتشاف معنى القيم

الوطنية- وهو معنى طمسته، قليلا، للمارك العبقية ورجحان الأممية
السلمية: وهي سرورة سوف تقوي سحر العمالية نحو وضع حزب وطني
أكثر منه وضع حزب العمل وحده.

وبصد تشكيل حكومة الاتحاد الوطني (الناجمة، هي نفسها، عين تسمية
تشرشل رئيسا للوزراء)، ينبغي أن نشير إلى الدور الحاسم الذي لعبه
حزب العمل. فهذا الأخير هو الذي فرض، فعلا، خلال الأزمة السياسية
التي أثارها فشل حملة النروج، موقفه للزودج: قبول الدخول في حكومة
ائتلافية مع رفضه رفضا قاطعا الاشتراك في وزارة يقودها تشامولن-
استقالة رئيس الحكومة وسمح لمحبي تشرشل. وككافأة على دور
حزب العمل في الإطاحة بتشامولن، من جهة، وكاعتراف بقوته الحقيقية
في البلاد، من جهة أخرى، وجد هذا الحزب نفسه محظيا جدا في توزيع
المقائب والمسؤوليات. فأتالي الذي سمي حاملا لأختام الملك دخل،
فوراً، حكومة الحرب للقصورة على حملة أشخاص والمكلفة بقيادة
البلاد، شأنه في ذلك شأن غرينود، ورفي، عام ١٩٤٢، إلى منصب
نائب لرئيس الوزراء. وهناك وزارة أساسية أخرى: وزارة العمل التي
سوف يستطيع يفرن، القوي بتجربته النقابية، أن يظهر قدراته فيها
(سوف يدعى إلى حكومة الحرب منذ خريف ١٩٤٠). وسرعان ما
كلف موريسون الذي سمي أولا للتسلح بالداخلية، وكلف دالتون بوزارة
الحرب الاقتصادية، ثم مجلس التجارة، وكلف ألكسندر بالبحرية
وسوف يبقى هؤلاء في هذه المناصب للتنوعة طيلة مدة الحرب. أما
بالنسبة لكريسمس الذي عادت إليه مكانته وعين سفيرا في موسكو، فقد
دعي، بدوره، إلى الحكومة عام ١٩٤٢. غطى وجه الإجمال، عمل
الائتلاف، إذن، دون تصادم. واستمر الاتفاق الذي فرضته الظروف بين
المحافظين والعماليين بصورة متاغمة، نسبياً، حتى النهاية مستتلة، فضلاً.

عن ذلك، إلى أغلبية القاعدة الكبيرة جدا (على الرغم من انتفاضات بعض أكثر عناصر حزب العمل يسارية، وعلى رأسها ييفان).

وتستخلص من تجربة للمشاركة الحكومية هذه عدة سمات. فالإسهام الأساسي لحزب العمل يقع، أولا، في ميدان الشؤون الداخلية: الجبهة الداخلية. فيمكن أن نلاحظ، فعلا، أن تقسيما للوظائف تم، فورا وتلقائيا. ففي حين احتفظ تشرشل لنفسه بالاستراتيجية والعمل الديبلوماسي، كلف حزب العمل مسؤوليات الجهود الحزبية والتعبئة الاقتصادية واللعبات الشعبية. ومن جهة أخرى، برهن الوزراء العماليون، في أسهامهم الوزارية، عن قدرتهم وحدتهم وكفاءتهم. ولن يفوت هذا النجاح التقني أن تكون له نتائج هامة للمستقبل: فسوف يستتج كثيرون، لدى رؤيتهم حزب العمل يقوم بعمله بشرف، أنه يمكن، بعد كل شيء، أن يعدّ، منذ ذلك الحين، حزب حكومة وليس، بعد، حزب مطالب غير واقعية وتحريض فوضوي. وتفسير الجود داخل الحركة نفسها. فقد عادت الثقة. وسوف يستخلص ييفان، عام ١٩٤٥، درس هذه العودة إلى صعود للتحريات بقوله بصدد هذه "التجربة الكبيرة"، تجربة السنوات الخمس: "كان علينا أن نواجه، معا، الكثير من المسائل الخطورة وقد تغلبنا عليها. يجب أن يزول هذا عقدة النقص البالغة الانتشار بيننا".

وسجل الشعور بالوحدة الوطنية وتخفيف التناقضات الطبقة الذي كان بارزا جدا منذ ١٩٤٠ فعلا درجة أخرى عندما أدى تغير خط الحزب الشيوعي، في حزيران ١٩٤١، هذا الأخير إلى أن يصبح نصرا متطرفا للحرب. وليس ذلك أنه كان للمعارضة الشيوعية للحرب "الإمبريالية"، حتى ذلك الحين، تأثير كبير. والواقع هو أن الحزب الشيوعي البريطاني قلب فجأة موقفه في تشرين الأول ١٩٣٩ بعد أن حافظ، خلال أسابيع الحرب الأولى، على شعاراته المتعلقة بالجبهة للمادية للفاشية. وحل محل

بوليت الذي جرى التخلص منه، في قيادته، بالم ذات موقفا. ولكن الحزب كان قد عسر، بانخاذه هذا للوقوف الانخزامي والسلمي، ثلث أعضائه الذين هبط عددهم، عام ١٩٤٠، إلى ١٢٠٠٠ عضو. ولكن التحريض الذي كان يمارسه، ولو كان ذلك بوصفه أقلية، في بعض الأوساط العمالية والاتحادية تحت شعار الدفاع عن العمال (محاولته، مثلا، عقد "مؤتمر للشعب" في بداية ١٩٤١) كان يسهم في بعض الارتباكات السيكلوجية، وفي إبطاء في الجهود الحزبي أحيانا. ومن أجل ذلك، جعل التكتيك الجديد للتبني منذ ١٩٤١، فجأة، من الشيوعيين أبطال الإنتاج. وسجلت دعايتهم، بمهونة كبيرة من نجاحات الجيش الأحمر - الذي كان شعبيا جدا عبر بريطانيا - ضروب تقدم صعبت، معها، أعداد الحزب إلى مستوى لم يعرف حتى ذلك الحين: فبعد اختراق بلغ الصدد، معه، حوالي ستين ألفا، استقر الرقم، عام ١٩٤٤-١٩٤٥، حول ٤٥ ألفا. ومارس الشيوعيون الذين خرجوا، منذ ذلك الحين، من الفيتو تأثيرا ملموسا على الحركة النقابية وذلك، على الأقل، حتى تقطعهم الحرب الباردة، من جديد، عن أغلبية الرأي العام.

روح جديدة وخطط مستقبلية

جعل آتلي، دون شك، من نفسه، للمعر عن كثير من البريطانيين حين أكد، في أوج الحرب، في خطاب مناع، ما يلي: "إذا كنا نرغب، حقا، في بناء عالم جديد ستحل العدالة والطيبة والحقيقة، فيه، محل القوة البهيمية، ستحل المساواة وعلاقات حسن الحوار، فيه، محل العنف والعدوان والسيطرة، فيجب علينا، إذ ذاك، أن نبني إنكلترا جديدة". وفيما بعد، سوف يلاحظ، مستدعيا ذكرياته عن جو التعاون والإرادة الحسنة في تلك السنوات، أن: "للحلول عطرنا اشتراكيا قويا، بطبيعة

الحال، في زمن الحرب، عندما يجب أن تتفوق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة". وبالفعل، فإن تطورا عظيما في الأذهان هو الذي كان يشهد، في تبين تام مع شراسة صراعات ما قبل الحرب ومناخها المسموم. والأفكار الاشتراكية أو الليالية إلى الاشتراكية هي المستغنية المباشرة من ذلك. إلا أنه لا ينبغي لنا اللبافة في هذا الانزلاق: فمن المهم أن نميز، مباشرة، بين التوايا والأفعال...

والمؤكد هو أن الناس كانوا، في إنكلترا، كما في سواها من البلدان المغاربية، يعلمون بعالم أفضل. وحزب العمل الحساس لهذه الطموحات، سعى، مبكرا جدا، إلى انتزاع عظم المجتمع ما بعد الحرب. فمنذ زمن "الحرب المهزلة"، وبعد أن حدد أهدافه في السلم في وثيقتين، **المواضع** **حزب العمل الحربية** في تشرين الثاني ١٩٣٩، و**حزب العمل والحرب والسلام** في شباط ١٩٤٠، كان قد عرض، في آذار ١٩٤٠، برنامج سياسة داخلية، **سياسة حزب العمل الداخلية**، لم يتردد، فيه، في أن يعلن بنقطة كبيرة أن "إنكلترا اشتراكية ليست، بالنسبة للحزب العمالي، طوباوية بعيدة، بل هي مثل أعلى يمكن تحقيقه في زماننا". وبعد ستين، صدر بيان آخر، بعنوان طموح ولكنه ذو دلالة، **العالم القديم والمجتمع الجديد**، يجهد، بدوره، في رسم الخطوط الكبرى لطريق المستقبل، ولكنه تصور هذه الطريق حالة وسطى بين الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية.

وما هو مؤكد، أيضا، هو أن المناخ كان مناخ إصلاحات، مناخ مساواتية، مناخ للمبادرة العامة، مناخ أمر تولي الدولة الحاجات الأولية. وكانت البطالة قد زالت من قبل، وعلى الرغم من الحرب تقدم الرخاء بفضل العمالة الكاملة والخدمات التي أنشأها الحكومة (التي تقدمت، فضلا عن ذلك، القسوة بتوزيعها التضحيات بأكثر ما يمكن من الإنصاف). ومن جهة أخرى، أفادت الأيديولوجية الاشتراكية من

النتائج الموفقة للتخطيط الذي كان، حتى ذلك الحين، مدلولاً مرتبطاً، حصراً، بالنظام السوفياتي وديكتاتوريته، والذي بدأ يصرهن عن مزاياه ويدخل في الأعراف. وفرضت فكرة ضرورة تعميم الخدمات الاجتماعية، خاصة، نفسها بصورة متزايدة. ففي عام ١٩٤٢، صدر تقرير بفريدج الشهر الذي اقترح تأميناً اجتماعياً كاملاً، "من المهد إلى اللحد". وهذا التقرير الذي وضع بدفع من غرينوود حصل، فوراً، على تأييد حماسي من الرأي العام، وسوف يستحيل، منذ ذلك الحين، عدم حسابان حساب للطموحات البالغة الانتشار إلى الرخاء والعدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص والصداقة بين الشعوب. وهناك علامة أخرى على هذه الآمال القديسة بعض الشيء هي الصدى المفاجئ الذي لقيه حزب حديد ثماما أسسه، عام ١٩٤٢، مثقفون وبورجوازيون راديكاليون أو اشتراكيون. وحزب **الصالح العام** هذا المصطبغ بالاشتراكية مسيحية وإنسانية ديمقراطية سيثير، خلال ثلاث سنوات، اهتماماً شديداً، بل سوف يربح ثلاثة انتخابات فرعية.

إلا أن سؤالا يطرح بصدد هذه التيارات التي كان بعضها أقرب إلى الأيديولوجية وبعضها الآخر أقرب إلى العاطفية: هل يدور الأمر حول تحول ديمقراطي أم حول تحول اشتراكي؟ أم هل يقود التحول الديمقراطي، بالأحرى، إلى تحول اشتراكي؟ ذلك أن مسؤولية التحول الديمقراطي كانت، من جانبها، أمراً لا شك فيه. إلا أنه من قبيل الخطأ التام أن نتحدث، كما جرى في تلك المدة، بل ومنذ ذلك الحين، عن ثورة اجتماعية في إنكلترا زمن الحرب. وفضلاً عن ذلك، فلم تكن الحكومة سوى حكومة ائتلافية. فالحافظون هم الذين استمروا في حيازة الأغلبية في مجلس العموم. وكانت "الثوسنة" تنهر على أن لا يتجاوز سير الديمقراطية الحقيقي والمحدود معاً، الحدود المرسومة.

في أواخر أيام أيار ١٩٤٥، وبعد أن تحقق النصر، انتهى التحالف الحسري بين المحافظين وحزب العمل فجأة. فقد ألقى تشرشل للمهم بتسريع استشارة انتخابية كان يظنها ستكون لصالحه الحكومة الائتلافية وشكل حكومة محافظة متجانسة مكلفة بتسيير الأمور ونظمت انتخابات فوراً. فبعد خمس سنوات من التعايش الودي، أغلق عهد الثانية الحزبية نهائياً. وجرحت حملة انتخابية حامية شنها الطرفان دون أي تنازل.

وفي اليسار، استند حزب العمل إلى برنامج يجمع، براعة، بين لغة جديدة وأهداف حري التصور عنها، من قبل، عدة مرات في الماضي. فعلى الفور، أعلنت الحركة ثقها بالمستقبل: "دعونا نواجه المستقبل". وإلى جانب للبادئ الكبيرة- التأميمات، العمالة الكاملة، الجماعية-، كان البحث يدور حول مطالب ملموسة: فقد قيل، فيه، إن الأمة تريد "عبزاً وعمالاً ومساكن". وبصورة موازنة لذلك، كان صوت التدرجية الحزبي يرن، فيه، بوضوح كبير: وهكذا، فإن الوثيقة أطلقت، بعد أن استخضمت أسواق الاشتراكية ("حزب العمل حزب اشتراكي وفخري بذلك")، هذا التحذير: "لا يمكن للاشتراكية أن تحل بين عشية وضحاها كتناج لنورة نهاية أسبوع. فأعضاء حزب العمل هم، على صورة الشعب البريطاني، رجال ونساء ذوي أنفهم عملية".

ومع ذلك، كان العماليون يتوقعون أن يهزموا. ولكن تشاؤم توقعاتهم للتحلل ترك مكانه، بقدر ما عرفت النتائج في نهاية مموز ١٩٤٥، للمفاجأة ثم للحماسة لأن الأمر كان اكساحاً فعلاً. فقد حصل حزب العمل على ٣٩٣ مقعداً (وفضلاً عن ذلك، ذهب ثلثا مقاعد إلى حزب العمل للمستقل وحصل الشيوعيون على مقعدين) مقابل ٢١٣ مقعداً للمحافظين و١٢، فقط، للأحرار. وكان ذلك انتصاراً من قبيل

السكر، شعورا بتبصر ساحق، نشوة النجاح: وهنا ما أدى، بعد بضعة أشهر، إلى عبارة ظلت شهيرة لأحد الوزراء: "نحسن السادة الآن". والصحيح هو أن الميزان أقل دلالة على اللامساواة بكثير، إذا حسبنا الأصوات: ففي حين تجاوز مجموع الأصوات "الاشتراكية" ١٢ مليوناً، قارب المحافظون العشرة ملايين. ولتفسير النجاح العمالي، يجب أن نلجأ إلى معطى أولي: العاهة، بل الخزي، التي كانت ذكرى ما بين الحربين محتجها ضد المحافظين، وكانت مدة كانوا هم الذين تولوا الحكم، فيها، بصورة رئيسية. ألم يكونوا هم اللذين الذين ندد بهم، بقوة، "كاتو" في كتاب نشره غوزاليز عام ١٩٤٠ ودار في أطراف البلاد؟ إن عشرين سنة سادها الركود والبطالة، ثم "التهدة" ثم السم المحتوم نحو الحرب هو ما لم تكن تراد رؤيته من جديد بأي ثمن. وكما اعترف أحد قادة حزب المحافظين، "كان هناك، لدى الناصيين، تصميم عميق بقدر ما هو عميق على عدم العودة، قط، إلى ١٩٣٩".

وفي الجهة المقابلة، قدم حزب العمل برنامجاً واعداً. واسترد التقدم والديمقراطية والعدالة، استردت كل هذه المدلولات فضيلة تجديدية. وكان على القفزة الكبيرة للعلن عنها أن تتوافق أمام تعمير المواطنين الحر: "ثورة بالرضى" حسب صيغة لاسكي الشهيرة. ومن أجل ذلك، استطاع العمل أن يضيف إلى ناخبيه للضادين في المناطق العمالية جزءاً هاماً من الطبقات الوسطى كما يرى من عدد بطاقات الاقتراع التي جمعتها في الضواحي للمسورة، البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة.

تقدم حزب العمل بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ .

نتائج الانتخابات		تعداد الحزب					
التاريخ	مجموع الأصوات	عدد الناخبين	عدد المرشحين	النسبة المئوية للأصوات	العضوية نسبة للمجموع العام للأصوات	المجموع العام	مجموع أعضاء نقابات
١٩٠٠	٦٣٠٠٠	٢	١٥	١,٨	٢٧٦٠٠٠	٣٥٣٠٠٠	
١٩٠٦	٢٣٠٠٠٠	٢٩	٥١	٥,٩	٩٢١٠٠٠	٩٠٤٠٠٠	
١٩١٠ (٢٥)	٥٠٦٠٠٠	٤٠	٧٨	٧,٦	١٤٢١٠٠٠	١٣٩٤٠٠٠	
١٩١٠ (١٥)	٣٧٢٠٠٠	٤٢	٥٦	٧,١	١٤٢١٠٠٠	١٣٩٤٠٠٠	
١٩١٨	٢٣٨٥٠٠٠	٦٠	٢٨٨	٢٢,٢	٣٠١٣٠٠٠	٢٩٦٠٠٠٠	؟
١٩٢٢	٤٢٤١٠٠٠	١٤٢	٤١١	٢٩,٥	٣٣١١٠٠٠	٣٢٨٠٠٠٠	؟
١٩٢٣	٤٤٣٩٠٠٠	١٩١	٤٢٢	٣٠,٥	٣١٥٦٠٠٠	٣١٢٠٠٠٠	؟
١٩٢٤	٥٤٨٩٠٠٠	١٥١	٥١٢	٣٣	٣١٩٤٠٠٠	٣١٥٨٠٠٠	؟
١٩٢٩	٨٢٩٠٠٠٠	٢٨٨	٥٧١	٣٧,١	٢٢٣١٠٠٠	٢٠٤٤٠٠٠	٢٢٨٠٠٠
١٩٣١	٦٦٥٠٠٠٠	٥٢	٥١٥	٣٠,٦	٢٣٥٨٠٠٠	٢٠٢٤٠٠٠	٢٩٧٠٠٠
١٩٣٥	٨٢٣٥٠٠٠	١٥٤	٥٥٢	٣٧,٩	٢٣٧٧٠٠٠	١٩١٣٠٠٠	٤١٩٠٠٠
١٩٤٥	١١٩٩٥٠٠٠	٣٩٣	٦٠٤	٤٧,٨	٣٠٣٩٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠	٤٨٧٠٠٠
١٩٥٠	١٣٢٩٦٠٠٠	٣١٥	٦١٧	٤٦,١	٥٩٢٠٠٠٠	٤٩٧٢٠٠٠	٩٠٨٠٠٠

ولكن هذا الانتصار الساحق لم يكن، بالنسبة للعمالية، مكافأة خمس وأربعين سنة من المجهود فقط، بل كان أكثر من ذلك بكثير. كان الفجر للمسكر لأيام غد تفني. فهاهو الرهان المفتوح عام ١٩٠٠ قد تم اكتسابه. والاستيلاء على السلطة عن الطريق البرلمانية غدا واقعا ملموسا. فقد أتت أغلبية لا تناقش هذه المرة، على تقرير منح ثقتها لحزب العمل وتسليمه كل سلطة الدولة. ولكن، هل يعني ذلك أن إنكلترا، قلعة الرأسمالية تشهد قيام الاشتراكية على أرضها؟

الفصل الثاني

الاشتراكية في بلدان الشمال

لا يمكن فهم الصعود السريع للأحزاب الاشتراكية في بلدان الشمال ما لم نأخذ في الحسبان الدعم الذي لقيته، خلال المدة السابقة، من جانب البورجوازية التقدمية. فد "اليسار الإصلاحي" هو الذي أقبرت، بفضل مساعدته، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، القوانين الانتخابية التي ستسمح لها بدخول البرلمان بكثافة. والحزب الاشتراكي هو أهم الأحزاب في فنلندا منذ ١٩٠٧، وفي السويد منذ ١٩١٨، وفي الدانمرك منذ ١٩٢٤ وفي النرويج بدءاً من ١٩٢٧. ولكن الوصول إلى مسؤوليات السلطة الذي كان ما يزال متردداً جداً خلال العشرينات لم يأخذ انطلاقه إلا بعد ١٩٣٠. وهذا من جراء التقارب الذي ارتسم، آنذاك، وفي أوج الأزمة الاقتصادية، مع الأحزاب الفلاحية. وعلى الرغم من أن الاشتراكية الديمقراطية لم تكن تشاطر الأوساط الزراعية آراءها في الحماية وتعلقها بالخنزيرة اللوثرية، فقد رأت أنه كان ينبغي وضع المصالح المشتركة للعمال، سواء أكانوا من المدينة أم من الريف، قبل الاعتبارات الأيديولوجية. ولما كانت أكثر انشغالاً من أي مكان آخر بالفتنات الهامشية التي لا يمكن للاشتراكية، بدورها، أن تكون لها الأغلبية في البلاد، فقد أدى هذا الأمر، سريعاً جداً، إلى الحد من برنامج تأميماتها والتركيز

على المسائل المادية للرخاء ونوعية الحياة متصورة الوصول إلى دولة الرخاء عن طريق إصلاح النظام الضريبي وليس بالطرائق القسرية. إلا أن هذا التطور لم يكن متوازياً في مختلف الدول الاسكندنافية: ففي السويد، أعزت قوة الأيديولوجية الثورية للورثة من ممارسة النقابية المبرم نحو الإصلاحية. وفي فنلندا، حيث قابلت للمعارك الطبقة، طويلاً، العالم العمالي ببقية السكان، لم يتم التحالف "الأحمر- الأخضر" إلا عشية الحرب العالمية الثانية.

الاشتراكية السويدية

كانت السويد هي التي عرفت الاشتراكية، فيها، أسرع نجاحاتها وأكملها.

ولا شك في أنها تدين بذلك إلى شخصية هاليمار برانتس، أحد الوجوه البارزة في الأهمية الثانية. وعلى الرغم من كونه مؤيداً لقضية الخلفاء، فقد عرف كيف يحتفظ لحزبه بموقف حيادي وكان أحد منظمي مؤتمر ستوكهولم. وكان دخوله في حكومة ائتلافية، عام ١٩١٧، قد أثار ردوداً عدائية في بعض الأوساط الاشتراكية اليسارية التي انضمت، بقيادة زيت هوغلونسد، إلى الشيوعية حتى اليوم الذي قرر، فيه، هذا المناضل النافذ الصبر، مثل ترانهايل، حيال الأوامر التي كان يطلقها من الكومنترن أن يجازف بطرد حزبه. ولم يكن للشيوعية، قط، إشعاع سياسي واسع وهي التي كانت مشطورة باستمرار، منقسمة بين أنصار كارل كيلبوم الذي مارس شيئاً من النفوذ في النقابات خلال العشرينات ولكنه تباعد، هو الآخر، عن الكومنترن وأنصار هوغو سيلان الذي بقي فيها لخط موسكو. أما بالنسبة لمجموعة الضياء التي ولدت في مدينتي أوبسال ولوند الجامعتين، وجمعت ما بين الحريين مجموع العالم الثقافي المعادي للفاشية

وعرفت كُتّابا كبيرى للموهبة كالأشاعرة كارين بوى، فقد انقسمت بين أنصار مناهج التحليل النفسى الفرويدى والذين كانوا يريدون إيلاء أهمية أكبر للدراسة بنية المجتمع الاقتصادية.

ولم يؤخر انقطاع ١٩١٧ ضروب تقدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي. واستطاع برانتسغ، عام ١٩٢١، تشكيل أول حكومة قيادة اشتراكية بعد أن أعطى قانون انتخابى جديد حق الاقتراع للنساء وأنشأ الاقتراع العام للمجلسين. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الاشتراكيين لم يستطيعوا لعدم وجود تحالفات موثوقة، أن يفرضوا، خلال العشرينات، برنامجا اقتصاديا متماسكا. فلما كانوا مرغمين على مقاربة المسائل الخاصة بترتيب معشر، فقد اصطدموا بالأحزاب البرجوازية حول صيغ السياسة الاجتماعية. ولم يكن للحكومتين اللتين ترأسهما برانتسغ ثم ريتشارد سنلر، بعد وفاته عام ١٩٢٥، سوى وجود مؤقت. وتطورت الأمور بعد ١٩٣٠ بتأثير موقف الحزب الفلاحى الذى كان محافظا في نشأته وبسط سيطرته على أفقر المزارعين والمكترين والذى كان يميل إلى التقرب من اليسار. ولدى انتخابات ١٩٣٢ التي سمحت للاشتراكيين بالعودة إلى الحكم - كان اليمين قد فقد اعتباره منذ فضيحة كروغر ومقتل خمسة متظاهرين عمالين في أدالين -، كان الائتلاف الاشتراكي والفلاحى هو الذى امتدت إليه الحكومة التي ترأسها بير ألبان هانسون والتي قامت سياستها، للنضال ضد الأزمة، على تنمية مستوى حياة العمال من أجل أن يستطيعوا شراء منتجات الأرياف. وكان، دون شك، باختباريته، أحد أبرز ممثلى الاشتراكية الديمقراطية الاسكندنافية الذى حصل على تقدير لصيغة "سياسة البيت" التي تقول إنه كان ينبغي للسويد أن تصبح بيتا يحس كل واحد فيه أنه في بيته، وهو تعريف لمجتمع دون تعارض متطرف بين الأغنياء والفقراء وبحل التعاون الطبقي فيه مع الصراع. وكان يجب أن يكرر ما يلى: "الإيمان بالإضراب العام هو تعبير عن

الشك بإمكانية الحصول على أغلبية اشتراكية". وتصور وزير مالىته، لارنس فيفروس، تلميذ كبير، خلق وظائف بتنمية كيفية للاستثمارات العامة. ويدور الأمر حول تنظيم توسيع الإنتاج وتنظيم الائتمان دون حساب حساب لضروب العجز في الموازنة السنوية التي ستعوض عنها، فيما بعد، زيادة الدخل القومي. وكان يرى أنه يجب أن يكون ممكنا ترحيح المداخل الصغرة، عن طريق الضريبة، يجعل ضريبة الدخل تصاعدية جدا. إن الاشتراكية الديمقراطية التي تقوض جلورها في العالم الليبرالي السويدي القديم وقبلت ضرورة نقي للأيدولوجية كانت أكبر منها في أي مكان آخر، هذه الاشتراكية لن تضع موضع المسألة الدفاع الوطني ولا الاتحاد بين الكنيسة والدولة- توجد، في داخله، فضلا عن ذلك، مجموعة سويدية هامة من المسيحيين الاشتراكيين الديمقراطيين- ولا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا حرية المشروع. ولكنها سوف تزيل ضروب اللامساواة الناجمة عن المال أو عن الثروة. وفي الاتجاه نفسه الذي اتخذه فيفروس، وقف عالم الاقتصاد غونار مودال ضد التوسعية الحرس الاشتراكي القديم، ولكنه ألح على ضرورة سياسة معونات وإسكان تؤدي إلى إعادة حقيقة لتوزيع المداخل. ونوقشت بحمل هذه الأفكار بين المناضلين في جامعات شعبية حقيقية، في مدرسة برنشفيك بالنسبة للنقابات، في مدرسة بومرسفيك بالنسبة للملاكات الحزب. وكانت هذه النقاشات تنشر عن طريق دار النشر للنشر.

وهكذا تطورت السويد، تحت قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي حصل، في انتخابات ١٩٣٦، على ٤٦٪ من الأصوات، سريعا في اتجاه دولة الرخاء، وكان مستوى الحياة الشعبية يصف، فعلا، من أعلى للمستويات في العالم. وشهد بناء تشريع اجتماعي وانخفاض التناقضات الاجتماعية عن طريق التفاوض على اتفاقيات بين اتحاد النقابات واتحاد أرباب العمل، كاتفاقية متالتسوياسن عام ١٩٣٦. وزالت الراديكالية

من الاتحادات العمالية، باستثناء ما يتعلق بعمال الغابات الذين يشكلون الأساسي من المنظمة المركزية للعمال ذات الاتجاه القوضوي النقابي: وعلى الصعيد السياسي، أرادت الاشتراكية الديمقراطية السويدية لنفسها أن تكون على درجة من القوة كافية لرفض كل محاولة لجهة شعبية كما كان يقترح الشيوعيون ضمن روح نضال ضد الفاشية.

الاشتراكية الدانمركية

الاشتراكية الدانمركية المهددة تهديدا ضعيفا على يسارها حيث انضم الحزب الشيوعي المشتق، هو نفسه، من حزب عمالي اشتراكي قريب من الأيديولوجية الزيمرفالدية إلى الأمانة الثالثة عام ١٩٢٠، ولكنه بقي، على الرغم من وجود شخصيات بارزة، مثل أكسيل لارسن ومارتن نيلسن، داخله، حزبا اشتراكيا ديمقراطيا يساريا وضعيف التأثير بين العمال، هذه الاشتراكية تتطور في الاتجاه نفسه الذي تطورت، به، في السويد. فهنا، أيضا، هيأت الراديكالية الدروب للاشتراكية. وبفضل تعديل القانون الانتخابي الذي أحرقته، عام ١٩١٥، حكومة زال، استطاع الاشتراكيون أن يدخلوا، بكثافة، إلى الفولكتينغ. وكان وراء قائد الحزب، توفالد تونغ، ماض نقابي بين عمال السيجار. وكان قليل الاهتمام بالمناقشات الأيديولوجية داخل الأمانة الثانية، ولكنه أظهر، بالمقابل، صفاته التكتيكية عندما عرف، عام ١٩٢٠، خلال الأزمة الوطنية التي ظهرت حول مدينة فلنسبورغ (شليسفيغ) التي كان يطالب بها الملك كريستيان العاشر، كيف يتدخل لدى أصدقاء زال لتجنب ما يمكن أن ينمي في البلاد تيارا ضد الملكية. ولدى انتخابات ١٩٢٤، أصبح الاشتراكيون أقوى حزب. واستدعي ستونغ لتشكيل الحكومة مستندا إلى الراديكاليين، وأراد وزير مالىته، برامسناز، أن يهرن على أن

الحكومة الاشتراكية تحترم الضبط المالي احترام حكومة بورجوازية له. وفي عام ١٩٣٣، فاوض ستوننغ الذي عاد إلى السلطة عام ١٩٢٩، بعد نقاهة ثلاث سنوات في المعارضة، للنضال ضد الأزمة، على اتفاق مع اليسار الراديكالي (فنستر) سوف يؤدي إلى تخفيف ديون المستثمرين الزراعيين الذين وصلوا إلى حد مواجهة بيع أملاكهم. وكان الشاغل الأساسي للحكومة هو الدفاع عن "صغار الناس" ضد كبار الملاكين، والحمل على احترام حق الإضراب وإقرار تشريع حول تأميمات البطالة والحوادث وحول المساعدة الاجتماعية لأكثر الناس حرمانا: وهو ما عمل عليه، منذ ١٩٣٣، وزير الشؤون الاقتصادية، ك.ك. مستكه، الذي وضع أسس دولة الرعاية الدافكرية. وكانت إحدى سمات الاشتراكية في الدافرك نزعها السلمية التي أدت إلى حل شبه كامل للقوات المسلحة والتي ستجعل من المستحيل على البلد أن يقاوم الغزو الألماني عام ١٩٤٠.

وإذا كان الحزب الشيوعي لم يستطع أن يشكل تهديدا للاشتراكية الديمقراطية الدافكرية- حصل على مقعدين عام ١٩٣٢-، فإن هذه الأخيرة ظلت، باستمرار، متهمة من جانب كاتب مشهور في أوروبا، مارتن أندرسن نيكسو، وهو ذاتي التعلم وجاء من الفوضوية. ويمكن مقارنة موقفه من الحرب العالمية الأولى بموقف رومان رولان: فعلى أثر سفرات عديدة إلى الاتحاد السوفياتي، دافع عن قضية الشيوعية الدولية ضد الاشتراكيين الذين غدوا الحلفاء الإمكانين للبورجوازية الرأسمالية، وخاض، إلى جانب باربوس، نضال المثقفين ضد صعود الفاشية. وبدأ من ١٩٣٣، انضم إلى الحزب الشيوعي. وقد أعطى نيكسو نفسه، المتأثر تأثرا قويا بتعاليم غروتفنج والذي كان يرى في الاشتراكية "مسيحية ارتفعت إلى المرحلة العليا"، أعطى نفسه، في بلد كان يعده فاقد التسييس والمعنويات، «الامتياز الممل» امتياز أن يجعل أحقاد فناء الدواجن وعماته،

في بلدي، يـرون اللون الأحمر" وأن يريد تقيـة "جو شعبنا الذي يشبه هواء غرفة النوم للمخنوق". وصدمة التباين بين التقدم التقني والظلم الاجتماعي المستمر، فأراد أن يكتب "ملحمة بروليتاريا" حقيقة تدين لتولستوي وغوركي بأكثر مما تدين به لماركس أو لينين.

الاشتراكية النروجية

تفسر راديكالية الحركة العمالية في النروج، المختلفة جدا عن راديكالية الدول الاسكندنافية الأخرى، دون شك، أولا، بالتصنيع المتأخر لهذا البلد الذي توجب عليه أن يستخدم، بإيقاع سريع، عمالا دون تأهيل ومقتلعين، غالبا، من محيطهم الأصلي. إلا أنه يجب، دون شك، أن ندخل، أيضا، كون التعاون بين الاشتراكيين والبرجوازيين اليساريين كان، عام ١٩١٤، أقل غوا في النروج منه خارجها، وأنه بقيت، في الحزب الاشتراكي الديمقراطي فيها، رية قوية حيال الألمانية.

ومنذ ١٩١١، أظهر إعلان تروندهام، إلى يسار الحزب، تيارا قويا فوضويا- نقابيا كان مرتبطا بشخصية مارتن ترانفيل، وكان يطلب، تحت علامة "المعارضة النقابية"، نضالا طبقيا أقوى وأشد قسوة. وخلال الحرب التي زادت التعارضات بين صناع السفن والعمال المدينين قوة، اندلعت "إضرابات غير منظمة" للاحتجاج على الحالة الغذائية الرديئة. وتشكلت سوفياتات عمال وجنود. ولدى مؤتمر انعقد عام ١٩١٨، جرت الموافقة على القرار التالي: "لا يستطيع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بوصفه حزب نضال طبقي ثوريا، أن يقبل حق الطبقة الحاكمة في استغلال الطبقة العمالية وقمعها حتى لو استند الاستغلال والقمع إلى أغلبية برلمانية. فيجب، إذن، أن يحتفظ الحزب العمالي النروجي لنفسه بحق اللجوء إلى العمل الثوري في النضال من أجل

الحريات الاقتصادية للطبقة العاملة". وكان يبدو أن الحزب اليساري الذي كان يقوده، آنذاك، كير غريب ومارتن تراثايل، ناضج لتحمل نتائج الثورة البلشفية. وطلب، فعلا، الانضمام إلى الكومنترن دون أن يوافق، مع ذلك، على مبادئ اللينينية وأن يقر الشروط الإحدى والعشرين التي اقترحت عليه أولا. إلا أن المفاوضات الصعبة انتهت في كانون الثاني ١٩٢١ مودية إلى نشوء حزب اشتراكي ديمقراطي للعمال بقيادة مانيس نيلسن، على عيين الحزب الاشتراكي النرويجي. أما بالنسبة لانضمام هذا الأخير إلى الأهمية الثالثة، فإنه لم يعمر طويلا: تراثايل كان، منذ تمرد كرونستادت، قد أبدى عداوة للطرائق البلشفية. وعلى الرغم من أنه كان مقتنعا، آنذاك، بأنه لا يمكن الإطاحة بالبراميلية بالطرق البرلمانية، ومن أنه نادى بشورة معممة للطبقة العاملة، فإنه لم يصد يرى أن التصورات البيروقراطية والمركزية المستخلصة في روسيا تستطيع أن تؤدي إلى هذه النتيجة. وقد أعلم قرار كريستيانا، في شباط ١٩٢٣، أنه لم يكن ينفي للأهمية أن تتدخل في حياة حزب وطني. وعندما أرسل إنثار من موسكو، في تشرين الثاني، جرى الرد عليه سلبا. فشكل، إذ ذلك، على يسار الحزب الاشتراكي النرويجي، حزب شيوعي بجمعية سوفياتية سوف يفصل عنه، فضلا عن ذلك، خلال السنوات التالية، كثير من أعضائه. فقد كان هناك، إذن، حتى ١٩٢٧، ثلاثة أحزاب اشتراكية تقاسم أنصار اليسار. ولكن الحزب الاشتراكي اليساري والحزب الاشتراكي الديمقراطي للنشق اتحدا في ذلك التاريخ. إلا أن النفوذ اليساري بقي، مع ذلك، هاما داخل الحزب الاشتراكي ممثلا بمجموعة موت فاغ (مجموعة الموت) التي تشكلت حول ليرنغ فولك وأطلقت أحكاما قاسية على اشتراكية ديمقراطية كانت تمضي متوجزة ونادت بتشكيل سوفياتات عمال وفلاحين وصيادين.

وكانت العشرينات من بين أشد السنوات اضطرابا في تاريخ النرويج، السنوات التي تجلّى، فيها، الصراع الطبقي بأشد العنف: فمن دون أن تسيل الدماء، كانت للمعارك العمالية تقع خارج الشريعة، إذ كان العمال يثورون على المجتمع ومعاييره ويقعون على انقسام المجتمع إلى معسكرين متعادين. وبداية الثلاثينات هي التي جرى، فيها، تطور الحزب الاشتراكي في اتجاه الطرق البرلمانية وذلك، دون شك، بتأثير استقرار الطبقة العمالية وفشل الإضرابات الكبيرة، وضمن الرغبة في إشراك فئات اجتماعية جديدة في النضال ضد الأزمة، وربما بتأثير تصاعد الخطر الفاشي أيضا. ففي حوالي عام ١٩٣٠، تحول الحزب الاشتراكي من "حزب طبقي" إلى "حزب شعبي" تبني، حيال الدولة والأمة، موقفا إيجابيا. ويجب أن نقول إن اشتراكيا، كريستوفر هورنسرود، كان قد دعي، منذ ١٩٢٨، إلى تولي رئاسة الحكومة، وأن الحزب الاشتراكي الديمقراطي استقر نهائيا في السلطة، بعد ١٩٣٥ وفي عهد الوزارة التي ترأسها يوهان نيفاردسفولد، دون أن يتمتع بالأغلبية المطلقة ومنحه حقائب للزراعيين. وفي حين كان برنامج ١٩٢٥ يعلن عن تسريع المواجهة بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ويساند عداء مناضلا للعسكريتاريا، فإن برنامج ١٩٣٣ الذي كتب تحت تأثير الأزمة الاقتصادية كان يركز على إجراء أشغال كبرى ويتوقع تنظيم رأسمالية دولة بالاقترار على تأمين الأملاك غير المزروعة أو المزروعة بصورة سيئة وحدها. وفي عام ١٩٣٨، انضم الحزب إلى الأهمية العمالية. وكان على الحكومة، للوصول إلى ذلك أن تضغط على الاتحادات العمالية التي كان موقفها، لبّة طويلة، أمينا للفوضوية النقابية: وقد وقعت هذه الأخيرة، عام ١٩٣٥، ميثاقا للعمل تفاوض عليه مع أرباب العمل مستشار اتحاد النقابات ترفيغه لي والذي حدد إجراءات لتسوية نزاعات العمل. وفي الوقت الذي استقر وضع الطبقة العاملة وتحسن، تركت التناقضات

الطبقية مكافئاً لمشاغل المصلحة العامة. وكانت حكومة نيفارم—غورد تسير، كذلك، نحو دولة الرخاء مناضلة ضد انقياس الأسعار الزراعية بتسويق منتجات الأرض وخالقة صناديق تأمينات للمرض والشيوخوخة والبطالة ومطورة التعليم في الريف: وكان يمكن، على حد قول المؤرخ والوزير هانز فريدريك دال، مقارنة عمل الحزب العمالي بعمل البورجوازية الألمانية عام ١٨٨٥. إلا أنه إذا كان الاشتراكيون قد تخلوا عن نظرية الإضراب الثوري في حالة الحرب، فإن ريتهم حيال هيئة الضباط منعتهم من إعطاء مكان كاف للدفاع الوطني الذي كان بعضهم، مثل ترانفيل، يريدون وضعه بين أيدي جيش شعبي.

الاشتراكية الفنلندية

مارست ذكرى الحرب الأهلية التي قابلت بين "الحممر" و"الببيض" في الوقت نفسه الذي كانت البلاد تحقق فيه استقلالها عام ١٩١٧، تأثراً قوياً على تطور الاشتراكية الديمقراطية الفنلندية ما بين الحربين العالميتين. وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يقوده أوسكار توكوا آنذاك، قد أحرز، في انتخابات ١٩١٦، انتصاراً نيبائياً كان قد أعطاه أكثر من نصف عدد المقاعد. وكان هو الذي دفع بحكومة كيرنسكي المؤقتة إلى منح الاستقلال لفنلندا الذي كانت سلطات الديكت، بدلاً منه محدودة جداً. وهذا الفشل كلف الاشتراكيين، في السنة التالية، تراجعاً انتخابياً وسمح للأحزاب البورجوازية باستعادة السلطة التي مارسها الرئيس سيفهوفود بوسائل استثنائية، وبدءاً من المرحلة التي فقد فيها الاشتراكيون الأمل في الحصول على انتصار القضية العمالية سلمياً، توجهوا—أو توجهت أغلبية منهم على الأقل—نحو طرائق غير برلمانية. وحتمهم ثورة أكتوبر السوفياتية على أن يروا في استيلاء البلاشفة العنيف

على السلطة مثلاً يحذى: ومن هنا جاء تشكيل لجنة مركزية ثورية وتنظيم إضراب عام (تشرين الثاني ١٩١٧) لم يستطع الإطلال على الثورة لنفور البرلمانين الاشتراكيين من الخروج على الشرعية. وبقي البلد، على الرغم من كل شيء، مقسوماً بين كتلة العمال والفلاحين، ضحايا البطالة الذين كانوا يتعاطفون مع ثورة أكتوبر والطبقات الحاكمة، وكذلك الأقلية السويدية، التي كانت تتطلع نحو ألمانيا: وكان يقابل الحرس الأحمر الذي تشكل منذ ما قبل ثورة أكتوبر والذي كان مدعوماً من الجنود الروس الذين بقوا في فنلندا الحرس الأبيض الذي نظمته الجنرال مانرهلم وحشد في صفوفه فلاحين ميسورين. وفي كانون الثاني ١٩١٨، تشكلت، في هلسنكي، حكومة ثورية ترأسها كولغوفو مانر. إلا أن رد قوات مانرهلم سمح، بعد معارك غير حاسمة، باستعادة مدينة تامبور الصناعية التي كان الحمر قد تحصنوا فيها، في حين سمح إنزال قوات ألمانيا طلبه سمفنهوفو على الرغم من تحفظات مانرهلم، بإخماد النصر النهائي وغمر كل البلد بأرهاب تكميل. أما بالنسبة للبراب الاشتراكيين الديمقراطيين، فقد طردوا من الديت. وسوف يدعو هذا الأخير إلى عرش فنلندا أمورا ألمانيا، شارل دوهمس، عندما أرغمت هزيمة الدول المركزية الطبقات الحاكمة الفنلندية على التراجع لكسب رضى الديمقراطيات الغربية.

وعلى الرغم من أن الاشتراكيين الديمقراطيين الذين بقي بعضهم، مثل فاينو تانر في معزل عن حركة العصيان والذين احتفظوا بمصداقية واسعة في البلاد كانوا للغلوبين البارزين في الحرب الأهلية ومع أنهم حضروا، زماً طويلاً لـ "قمع أيدولوجي" (ج.ج. فول) قسره على كثير من المهانات والإنكارات، فقد نجحوا، في انتخابات ١٩١٩، في الحصول على ٨٠ مقعداً (وهو ما كان بعيداً عن نجاحات ١٩١٦ ولكنه كان يقابل نتائجهم قبل الحرب) وفي الاشتراك في كتابة الدستور الجديد وفي

أن يوصلوا إلى رئاسة الجمهورية، بأصولهم، المحقوقي ك.ج. ستالغرخ للفضل على مانرهم. أما بالنسبة للحزب الشيوعي الذي تشكل خلال صيف ١٩١٩ بقيادة أوتو كوزينين في موسكو، فقد توصل على الرغم من ضروب للنوع والملاحقات التي خضع لها إلى كسب ٢٧ مقعدا عام ١٩٢٢ تحت اسم **حزب فنلندا العمالي الاشتراكي** (وهو ما أدى إلى تراجع الأصوات الاشتراكية)، ثم ١٨ مقعدا عام ١٩٢٤ تحت اسم **حزب العمال وصغار الفلاحين**. واحتفظ بالنفوذ في الأوساط النقابية مضاعفا المحاولات لإنشاء نوى داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي محققا الإشراف على حركات الشبيبة والجمعيات الرياضية والمجموعات النسائية. ولكن المراجع العليا للحزب الاشتراكي الديمقراطي رفضت كل تحالف انتخابي معه. وسمح قبول الاشتراكيين للطريق الألمانية لتأثر بأن يشكل، من قانون الأول ١٩٢٦ إلى قانون الأول ١٩٢٧، حكومة أقلية أعلنت العفو عن مغلوبي الحرب الأهلية، ولكنها ألزمت بالاشتراك في أعياد ١٦ أيار ١٩٢٧، الذكرى السنوية لنهاية للمعارك ومسحق "الحرر".

وقد سيطرت على بدايات الثلاثينات الحركة للسماة لابلوا، من اسم منطقة كان الشيوعيون قد نظموا، فيها، في تشرين الثاني ١٩٢٩، تجمعا دعائيا فرقته مجموعات ذات صبغة فاشية. وقد كان الحركة لابلوا الموجهة، بصورة رئيسية، ضد الشيوعيين الذين زالوا، عمليا، في انتخابات صيف ١٩٣٠ بفعل الاقتراع العام، كان لهذه الحركة ضحايا بين الاشتراكيين: اختطاف فينو هاكيلا، نائب رئيس البرلمان الذي ترك قرب الحدود الروسية، وكذلك، بعد قليل، اختطاف الرئيس السابق ستالغرخ. وكانت هناك أحداث مانتسالا بمناسبة اجتماع كان يجب أن يخطب، فيه، ضد لابلوا، النائب الاشتراكي ميكو أريش والذي منع بالعنف (شباط ١٩٣٢) والاعتداء على للومر الاشتراكي الديمقراطي في

تامبور (أيار ١٩٣٣) الذي مزقت لافتاته وشعاراته الحركة الشعبية الوطنية (إيزامالينكانسانليكه) التي تشكلت للنضال ضد الديمقراطية والماركسية. ولم تكن لنجاحات الاشتراكيين الانتخابية (٧٨ نائباً عام ١٩٣٣، ٨٣ عام ١٩٣٦) أية نتيجة فيما يتعلق بتشكيل الحكومات إذ لم يكن ب.أ. سفينهوفود الذي عاد رئيساً للجمهورية بين ١٩٣١ و١٩٣٧ والذي نجح في لجس تجاوزات الحركات الفاشية يريد أن يخرج عن خط سياسي موجه نحو عمين الوسط.

وكان ضعف الاشتراكيين ناجماً عن كونهم لم يعرفوا، في برهة الأزمة الاقتصادية، على عكس ما كان يجري في اسكندنافية، كيف يتقربون من الحزب الزراعي. فقد حضرت ذكريات الحرب الأهلية والنجاحات الحديثة لحركة لابوا هوة عميقة بين العمال والفلاحين. ولم يكن الاشتراكيون المتعلقون بالتبادل الحر يريدون أن يسمموا، في حضور أحور أدن بكثير منها في السويد، أي حديث عن مساعدات لمصلحة المنتجين الزراعيين. فلم يتعاون الزراعيون والاشتراكيون داخل ائتلاف "أحمر- أخضر" في حكومة واحدة ترأسها موظف كبير، أ.ك. كاياندر إلا في عام ١٩٣٧. ولكن هذا الاتجاه كان يستبعد، طبعاً، كل تشكيل لجهة شعبية اقترحها شيوعي منشق، نيلو والاري منذ ١٩٣٠، ونادي ها، بتأثير من كوزينن، الحزب الشيوعي ودافعت عنها، داخل الاشتراكية الديمقراطية، مجموعة مثقفين حول الجمعية الأكاديمية الاشتراكية ومجلة **سوامتر** (الشعلة) والذين فصلوا عن الحزب منذ ١٩٣٧.

الفصل الثالث

الاشتراكية الإيطالية

في الوقت الذي أمكن، فيه، للاشتراكية في إنكلترا والبلدان الاسكندنافية أن تتطور وفق قوانينها الخاصة، خارج الخطر الفاشي الذي لم يكن يبدو مهدداً بصورة مباشرة، توجب عليها، في إيطاليا، أن تواجهه، وهي منقسمة انقساماً عميقاً، من قبل، بين إصلاحيين وثوريين، صعود الديكتاتورية الموسولينية التي سرعان ما أدت بها إلى النفى أو إلى العمل السري.

وينقسم تاريخ الاشتراكية الإيطالية، بين ١٩١٩ و ١٩٣٩، إلى مدينتين كبيرتين. فحتى عام ١٩٢٦، بقيت منظمة سياسية تعمل في إطار المؤسسات الملكية الألمانية، خلال أزمة ما بعد الحرب المطبوعة بالتفسخ البطيء للدولة الليبرالية أمام صعود الفاشية للموسولينية.

وبعد توطد الديكتاتورية حكم على الاشتراكية والشيوعية، على العكس من ذلك، بخوض نضال سري داخل البلاد ينشطه قادة يعيشون، جميعاً تقريباً، في النفى. وسوف تكون الاشتراكية الإيطالية، خلال ما بين الحربين، العنصر الرئيسي للنضال للعادي للفاشية. وتطابق هذه السنوات العشرين مع أكثر أطوارها دراماتيكية، وهو أعقد أطوار تاريخها أيضاً. وهو أحد أصعب أطوارها توضيحاً كذلك. وذلك على الصعيد التوثيقي

أولاً لأن زمن ما بعد ١٩٤٥، فقط، والعقدين الآخرين خاصة، هي التي بدأ، فيها، استثمار أرشيفات البوليس والدولة الموسولينية وأرشيفات الحزبين الشيوعي والاشتراكي والمصاحفة السرية والتي ستري، فيها، شهادات المناضلين النور. وسوف يكون هذا البحث صعباً صعبة خاصة بالنسبة لأيام السرية والاضطهاد. وتنصب للنقاش الأساسية، من جهة أخرى، على مضمون العمل الاشتراكي نفسه. وتغذي المسؤولية في حلول الفاشية والتكتيكات المتباينة والانقسامات الداخلية والاتجاهات المختلفة محالاً وفراً. والأمر هو كذلك بالنسبة للنصيب الذي يعود، في العمل المعادي للفاشية، إلى العناصر الخارجية، كتأثير الاتحاد السوفياتي على الشيوعية الإيطالية. وعمل قادة المنفى وكتابهم معروفة بصورة أفضل من تأثيرهم على الجماهير الخاضعة للديكتاتورية والخطر الذي أمكن أن يمثلوه بالنسبة للنظام الفاشي. ويقتى تاريخ الاشتراكية أحد أكثر الورشات انفتاحاً لعلم التاريخ الإيطالي في القرن العشرين.

سقوط الدولة الليبرالية (١٩١٩-١٩٢٢)

الاشتراكية أمام زمن ما بعد الحرب

بعد تبدد نشوة الانتصار القصيرة، كشفت المسائل المتنوعة التي حاصرت إيطاليا عن كل هشاشة الدولة الألمانية التي خلقتها بورجوازية البعث. فقد نزفت الدولة بفعل الحرب، بـ ٦٥١٠٠٠ قتل و ٥٠٠٠٠٠ مشوه ومناطق مدمرة ودين خارجي هائل وصناعة عرفت، خلال الصراع، سمرورة تركيز رأسمالي وتوسعا قوياً، ولكنها وجدت نفسها أمام صعوبات تمويل رهبة. وهزت الحرب المجتمع في أسسه بالمناقشات حول

التدخل وأزمة ١٩١٧ المعنوية وقمع الانحرافية والاضطرابات الشعبية من جراء ضروب الحرمان. ولم تكن مجاهير الناضحين قد عرفت، قبل ١٩١٥، سوى تجربة إسهام قصيرة في المشاركة السياسية مع توسيع حق الاقتراع الذي تم الحصول عليه عام ١٩١٣. ورفع الاقتراع العام الذي منح، عام ١٩١٩، لكل الرجال الراشدين وللقاصرين الذين أدوا الخدمة العسكرية عدد الناضحين من ٨,٦ مليون ناضح، عام ١٩١٣، إلى ١١,٢ مليوناً لدى الخروج من الحرب. واستيقظ المحاربون القدماء الذين خنكهم «حياة الخنادق على رؤية جديدة للعالم، ولكن الملكية الدستورية لم تكن تستطيع أن تقدم لرغبتهم في التغير الاقتصادي والاجتماعي سوى صيغ تقليدية سرعان ما تنكشف عن كونها مخيبة للآمال. وندد القوميون، ورثة "تدخليلي" ١٩١٥، بتديدا قريبا بضروب الفضل التي لاقتها إيطاليا في مؤتمر الصلح، في حين كان مئات الألوف من أمري الحرب المحررين شهدوا على انحلال الإمبراطورية النمساوية-المجرية بتأثير الحركات الوطنية والثورات الاشتراكية. وغدت الثورة الروسية، منذ ذلك الحين، حتى لو لم تدرك بوضوح على مستوى الجماهير، قوة تحرير كامنة ومثلاً، خاصة في الأوساط العمالية.

ما الدور الذي تستطيع الاشتراكية أن تلعبه في هذا التحديد الذي تمنناه أغلبية الإيطاليين؟ كانت تبدو بوصفها أقوى منظمة سياسية والوحيدة القوية البنية. ففي عام ١٩١٩، كان لدى الحزب الاشتراكي الذي كان قد حصل، منذ ١٩١٣، على ٧٩ نائباً انتخبوا من مختلف الاتجاهات أكثر من ٢٠٠ ألف عضو. وكان يملك الأغلبية في ٢٠٠٠ كومونة وفي ٢٦ مجلس إقليمي من ٦٩. وكان الاتحاد العام للعمل، أهم الاتحادات النقابية، يقيم معه علاقات وثيقة. ولكن تباينات داخلية تلغى هذه القوة الاشتراكية العظيمة ظاهراً.

ضعف الإصلاحية

كان التعارض بين الإصلاحيين والثوريين قد ساد تقلبات الحزب قبل الحرب. واستوفت المعركة بين هذين التجمعين بحدة غداة القتال. وكان التيار الإصلاحي قد شارك، عام ١٩١٧، في حكومة حرب، وفي عام ١٩١٩، كان ممثلاً، أيضاً، في حكومة أورلاندو بارلونيديا بيسولاني وأوغستينو برونيني. وفي أيار ١٩١٧، تجمع الجناح اليميني للاشتراكيين "التدخلين" في الاتحاد الاشتراكي الإيطالي، وهو تجمع متفاير لإصلاحيين واشتراكيين مستقلين ومنشقين عن الحزب الاشتراكي ونقابيين ثوريين مثل ألكسيسي دو أمريس. وكانت أيديولوجية التشكيل الجديد تخطط، بشكل مبهم، بين المطالبة الديمقراطية بجمعية تأسيسية توصل إلى الجمهورية والقومية وتغير النظام الاجتماعي. والواقع هو أن الحزب استعرت الاشتراكية الإصلاحية. فقد كان نشاطها العقائدي، خلال النزاع، محدوداً جداً وتابعاً لتمرير الاشتراك في الدفاع الوطني. وكان بيسولاني ينادي، في السياسة الخارجية، بالسعي وراء سلام ديمقراطي وإنساني معاً، مقترحاً قصر المطالب الإقليمية على القطاعات التي لا جدال في إيطاليا، وهو ما كان يستبعد أديج العليا ودالماسيا والمحافظة على احتلال الدوديكانيز. وكان يعلم بتعاون إيطالي-يوغسلافي في البحر الأدرياتيكي والبلقان. وموقف "التحلي" هذا، وهو الذي هاجمه بعض القوميون اللوسولينيون الذين اعتدوا عليه بوحشية بعد خطابه في سكالا ميلان، في ١١ كانون الثاني ١٩١٩، أدى إلى خلافه مع أورلاندو. وعزل بيسولاني داخل الحكومة، فاستقال في ٢٨ كانون الأول ١٩١٨ وحل محله إيفانوي بونومي.

وتجلى حفاف الشريان الإصلاحي، أيضاً، داخل الحزب الاشتراكي. وتبين المراسلات المتبادلة بين فيليو توراني وأنا كوليسيوف أن قادة

الاشتراكية للعدالة ظلوا، أمام الحركات الجماهيرية- الفاشية والثورة الروسية- بوجوهها الصاخبة واللاعقلانية غالباء، عند التصور المثالي، الفردي، للقرن التاسع عشر. فقد كان ينبغي على الاشتراكية، في نظرهم، أن تكون التطبيق التدريجي لبرنامج تنضجه نخبة مثقفة وبحسب نظرهم، بالتعاون التكتيكي مع الأحزاب البورجوازية. وقد تركهم المجرى الجديد للسياسة العالمية فاقدى الاتجاه، يحنون إلى مذهب متقصية. وركز ليو فالياني، بمضافة، على قصور أساسي آخر للاشتراكية ما بعد الحرب الإيطالية: فقد كان لقادتها تكوين فلاسفة وليس علماء اقتصاد. ولما كانوا حساسين جدا للجانب الأخلاقي للمسائل، "فقد كانوا محرومين من سياسة اقتصادية حديثة" ولن يقدموا لأزمة العشرينات سوى بديل التأميمات الساذج. وفي السياسة الخارجية، كان توراني وأصدقائه، ككلوديو تريفيز، يستلهمون السلمية النظرية التي اجتمعت، فيها، روح زيمرفالد ومثالية ويلسون. وكان الأمر يدور، بالنسبة للاشتراكيين، حول "مساندة بيسولاني والتمسك بهأهداب ويلسون" ليقرروا "ما إذا كانت الحرب متحافظ، على الأقل، على الوعود التي حصلت، بموجبها، على مصداقية لدى الذين سوف يكونون ضحاياها أم ما إذا كانت سوف تخونهم، جميعا، بصورة مخزية" (كلوديو تريفيز). فالأزق الأساسي طرح بهاتين الكلمتين: ويلسون أو لينين.

صعود الاشتراكية الثورية

وحدثت الاشتراكية الإصلاحية نفسها تواجه النمو السريع للاتجاه الثوري الذي فرض نفسه على قيادة الحزب عشية الحرب والذي نام حتى ١٩١٧ ثم استعاد قوة متزايدة. وكان يعبر عن استمرار المركبة الفوضوية والمتطرفة التي كانت، منذ أصولها، إحدى ثوابت الاشتراكية الإيطالية.

وكان يجب على أزمة ما بعد الحرب، في رأي الثوريين، أن تزل الضربة القاضية بالدولة الرأسمالية والبورجوازية. وكانوا يرفضون سلام المنتصرين، الأميركيين ويدلون تضامنهم مع الثورة الروسية والحركات الشعبية التي كانت قد اندلعت في بلدان أوروبية مختلفة. وكان مجال استرجاعي يواجههم مواجهة عنيفة بالإصلاحين بصدد اشتراك هؤلاء الآخرين في دخول الحرب ودخولهم وزارة أورلاندو. وكانت التباينات قد ظهرت للعيان، في أيلول ١٩١٨، في المؤتمر الخامس عشر للحزب (روما). وبعد الهدنة، أفاد الثوريون من تناقضات المعتدلين وتردداتهم ليشددوا سيطرتهم على الحزب. وقدم الموقف الذي يجب اتخاذه حيال روسيا السوفيات اختباراً ذا دلالة. فقد قررت قيادة الحزب، في ختام اجتماعها بين ١٨ و ٢٢ آذار ١٩١٩، بعشرة أصوات ضد ثلاثة، الرد على النداء الذي وجهه لينين إلى الأحزاب الاشتراكية والانضمام إلى الأهمية الشيوعية، وهو قرار سوف يرميه المؤتمر.

وكانت مدة المجلس الذي انتخب عام ١٩١٣ قد انتهت منذ زمن طويل وكان واضحاً أنه فقد صفته التمثيلية لإيطاليا ما بعد الحرب التي لم بعد يعمر عن واقعها. فكان يجب أن يسجل تجديده، إذن، بداية عهد سياسي جديد يلبي رغبات الجماهير في التغيير. وإرادة التجديد وتحديث المؤسسات والعدالة والتقدم الاجتماعي هذه قد أُنارت، في كل البلاد، الانتظار الحار لعالم جديد. وإلى جانب القوميين الذين كانوا يرغبون في بعث روما القديمة، كان الاشتراكيون يستطيعون، هم أيضاً، أن يكونوا كبار المستفيدين من "روح ١٩١٩" التي كانت ما تزال راديكالية أكثر منها ثورية ولكنه كان واضحاً أنها يمكن أن تؤدي إلى طفرة عنيفة في المجتمع الإيطالي.

ولم يكن الحزب الاشتراكي الإيطالي مهياً، أبداً، لاستقبال التفورات الأيديولوجية لأوروبا الجديدة. "فعلى وجه الإجمال، فلإن هذا الجهاز

الذي كان، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عنصر حداثة في الحياة السياسية، تكشف، إذ ذاك، عن كونه غير قادر على أن ينسق ويقود، بصورة توحيدية، على النطاق الوطني، حركة هزت ملايين بروليتاريي المدن والأرياف" (ج. ماناكورد). وكانت الفروع التي تركبها حلقات ثقافة ودعاية، ذات مستوى بلاغي ضحل في أغلب الأحيان، تحركها لفظية عمالية عاطفية وعداء مبتسر للكهنوت وانتخابية محلية. وكانت الصلة بين الحزب والجمهور تتم عن طريق النقابات وغرف العمل الأكثر كفاية، تقنيا، بكثرة في الدفاع عن مختلف الفئات المهنية. وكانت تعود إلى الحزب قيادة الإضرابات السياسية، وإلى الاتحاد العام للعمل قيادة الإضرابات الاقتصادية. وسوف يتبين أن هذا التمييز غير قابل للتطبيق في مناخ هياج ما بعد الحرب العنيف، وسوف يشل النشاط الاشتراكي من جراء التباين بين اتحاد نقابي يسيطر عليه الإصلاحيون وحزب يسوده التطرف.

اليسار الاشتراكي المتطرف

سوف تستقطب مجموعتان، النظام الجديد والتيار الذي كان يقوده بورديفا، الاتجاه المتطرف الذي سيلعب دورا حاسما في تشكيل الحزب الشيوعي الإيطالي وبداياته. فكان المهندس النابولي أماديو بورديفا يعمد، في مجلة *السوفيات الأسبوعية*، عن أطروحات ماركسية تخطيطية بعض الشيء وعن برنامج مركز على العداء غير المشروط للإصلاحية والفوضوية النقابية والرفض الكلي للاشتراك في الانتخابات والبرلمانية البورجوازية واستيلاء البروليتاريا المباشر على السلطة عن طريق العنف. وفي تورينو، مهد الصناعة الكبرى الإيطالية، حيث كان التقليد العمالي متجذرا بقوة، أسست مجموعة من الشباب مجلة *النظام الجديد* التي صدر

العدد الأول منها في الأول من أيار ١٩١٩ لتوفير أسلحة أيديولوجية وثقافية للعمال. وكان أنجيلو تاسكا وبالميرو توغلياني وأومبرتو تراسيني، حول أنطونيو غرامشي، مثقفين ذوي تكوين أدبي وحقوقى وفلسفي، نتاج الثقافة الجامعية المثالية، تلقوا تأثير كروتشي وجنتيلي وحركة هوس التي كانوا يطمحون إلى تقديم بديل ماركسي عنها. وعمر عدد من الترددات للذهبية، كان "النظاميون" يرون، على نقيض بورديغنا، أن الأشكال التنظيمية للبروليتاريا الصناعية، كلحان المصانع الداخلية كانت تشكل، من قبل، إمكانية، أسس جهاز اشتراكي. فهي يمكن بعد أن تتحول إلى مجالس مصانع، بالإشارة إلى السوفيات الروسية، "أجهزة تحضير اقتصادي- تقني للنظام الشيوعي".

وقد أظهرت أولى مواجهات الاشتراكية لاختبار الوقائع المسافة التي كانت ما تزال تفصلها عن سيطرة فعلية على الجماهير الشعبية. ففي ١٩ حزيران، سقطت حكومة أورلاندو بسبب فشلها في مؤتمر الصلح. وحلت محلها حكومة من يسار الوسط برئاسة فرنسيسكو سافيريوني حاولت تطيعا للموقف الداخلي والخارجي. ولكنها اصطدمت بالمعارضة العنيفة لتشكيلات المحاربين القدماء القومية التي كانت تؤيد انقلاب أنونزيو ضد فيومي (١٧ أيلول ١٩١٩). وكان "الربيع الحار"، ربيع ١٩١٩، مطبوعا في أيار وحزيران بانتشار إضرابات كان سببها العميق التضخم وغلاء المعيشة أكثر بكثير منه التضامن مع النظامين الشيوعيين في روسيا والمجر. وبلغ الاضطراب ذروته في مموز، في إيطاليا الشمالية، بعد مجيء نيتي، وهو اضطراب اتصف بفن وغب محازن، وكذلك بتسييس متزايد للحركة مع تشكيل "سوفياتات" محلية استولت على السلطة في عدد كبير من الكومونات. وبدأ أن انحلال الدولة البورجوازية محتوم إلى حد كسب، معه، غرامشي أنه "يمكن مقارنة إيطاليا اليوم بروسيا كرنسكي". ولكن إضراب ٢٠ و٢١ مموز الكبير المقرر

على المستوى الدولي للاحتجاج ضد التدخلات المعادية للشعبية في روسيا والمجر بآء بالفشل بسبب تخيب قسم من النقابات. واستعداد المالكون الذين خافوا من الخطر الأحمر والقوميون الثقة.

مؤتمر بولونيا

في مناخ عاطفي تغذيه قضية فيومي والسجال حول نتائج لجنة التحقيق حول المسؤوليات في كارثة كابوريتو، تمأت البلاد لانتخابات المجلس الذي حل في ٢٩ أيلسول. وفي ٩ آب، وتمت ضغط الاشتراكيين وكاثوليك دون ستورزو الشعبين المتراكم، عمل نيتي على إقرار الاقتراع النسبي.

وعشية هذه الاستشارة الشعبية، كانت منظورات الحزب الاشتراكي تبدو مشجعة. فقد كان مدعوما بالتيار العام المطالب بإصلاحات وأدت الاضطرابات الاجتماعية إلى موجة انضمام إلى الاتحاد العام للعمل بحيث ارتفع عدد أعضائه من ٢٤٩ ألفا، في نهاية الحرب، إلى ١٢٥٨٠٠٠ في خريف ١٩١٩. وكان يمكن للاشتراكية المنخرطة في عمل واقعي إلى جانب القوى السياسية التقدمية الأخرى، وذلك في صيغتها "التدرجية" والإصلاحية التي ظلت مدركة من جانب أغلبية الإيطاليين، أن تقود وتضبط الطموحات الثورية التي كانت هاجس البلاد. وكانت أحزاب الوسط القديمة: الأحرار، الراديكاليون والاشتراكيون الإصلاحيون المنشقون، أغنى بالقادة منها بالقوات. أما بالنسبة لحزب القتال التي أسسها موسوليني في ميلانو، في ٢٢ آذار ١٩١٩، وذات البرنامج الذي ما يزال ضعيف الصياغة ومتناقضا، فإنها لم تكن تمثل، حيال القوميين وأنونزيو، سوى عنصر أقلية بأربعين ألف عضو في تشرين الأول ١٩١٩ على الرغم من مظاهرها الاستفزازية وعنفها اللفظي.

وقد عقد الحزب الاشتراكي بين ٥ - ٨ تشرين الأول ١٩١٩، في بولونيا، مؤتمره السادس عشر. ولم يكن هناك، لدى أغلبية القادة، أي شك في الانتصار الانتخابي، لأنه كان ينبغي أن تضاف إلى الناعيين التقليديين ضحايا الحرب والأزمة الاقتصادية والمحاربون القدماء المحبطون. إلا أن التركيز على معاداة العسكرية والتزعة السلمية أضعاف على الاشتراكيين، على العكس من ذلك، عددا كبيرا من المسرحين المهانين من "الانتصار المبتور" الذي كان يندد به دانوزيو والذين تلقفتهم الدعاية القومية وسوف يميلون نحو الفاشية. وضمن وهم انتصار الثورة الوشيك على الدولة البورجوازية، كان انشغال المؤتمر بإنضاج برنامج انتخابي دقيق أقل بكثير من انشغاله بالفورة المتطرفة التي كان الجميع مغمورين فيها. وحرف التيار العام أغلبية توراني وتريفز الإصلاحية السابقة. وتقارب توراني وعصمه المتصلب كوستانتينو لازاري لدعم اقتراح "متطرف توحيدى" يؤكد أن استيلاء العروليتاريا على السلطة سيتم عن طريق "صدمة ختامية" ضد البورجوازية سوف تبني ديكتاتورية العروليتاريا، غداها، الاشتراكية. وحتى هذه المرحلة النهائية التي كان يفترض أنها بدأت فعلا، كان أي تعاون مع "السلطة السياسية للبورجوازية" مستبعدا. وقد سقط هذا الاقتراح - أقل الاقتراحات جذرية - لأنه لم يحصل إلا على ٤٤٨٠ تفويضا مقابل ٤٨٤١ للاقتراح "المتطرف - المشارك" الذي قدمه سمراني الذي أبدته فئة النظام الجديد. وكان ينص، كما طلب غرامشي منذ تموز ١٩١٩، التخلي عن ميثاق الحزب الأساسي لعام ١٨٩٢ لأن سرورية التدمير العنيف للدولة البورجوازية قد بدأ منذ ذلك الحين. إلا أنه كان على الحزب الاشتراكي أن يشارك في الانتخابات عاذاً إياها أداة للنضال النوري، ولكنه كان ينكر كل صفة تمثيلية على الأجهزة الإدارية الشرعية التي يجب إبدالها بمجالس عمال وجنود. ولم يجمع اقتراح بورديغا "المتطرف - الاستنكائي"

إلا ٣٤١٧ تفويضا. وكان جليا أن هذه القرارات التي تخفض من قدرة الدولة على المقاومة لم تكن تستطیع، على الرغم من الاضطراب الاجتماعي المستوطن، أن تطبق فوراً. وقد انصاع مؤتمر بولونيا لسياسة "الكل أو لا شيء" التي كان طابعها اللاواقعي يعمّل بذرة فشل الاشتراكية المقبل. وسوف يدان هذا الموقف إدانة قاسية من جانب اشتراكيين بالذات بعد انتصار الفاشية وأمكن لمورخ ليبرالي، مثل لويجي سالفاتوري، أن يصفه بأنه "كارثة للبروليتاريا".

انتخابات ١٩١٩

جرت الحملة الانتخابية هدوء، بل ضمن التبلد العام، مكذبة التنبؤات المتشائمة بانزلاق وشيك للبلد نحو الثورة. وكان نيبي قد عدل عن ممارسة الضغوط الحكومية على الناخبين التي كانت القاعدة في زمن جيوليتي بحيث كان اقتراع ١٦ تشرين الثاني أكثر انتخابات عرفها إيطاليا حرية. وركزت الدعاية الاشتراكية على النقد الاسترجاعي لجرى حرب ١٩١٥ ملتقبة، جزئيا، بموقف جيوليتي الذي قدم نفسه، في خطاب درونيمو البرنابجي، خليفة لنيبي. وانتهت الانتخابات المطبوعة باشتراك ضعيف للناخبين (٥٦,٥% مقابل ٦٠,٤% عام ١٩١٣) إلى نجاح واسع للحزب الاشتراكي: فقد أحرز ١٥٦ مقعدا من ٥٠٨ (٣٠,٧%) منهم ١١٣ نائباً في شمال شبه الجزيرة. وحصل الكاثوليك الشعبيون الذين أفادوا من أصوات قسم كبير من الأحرار والمعتدلين على ١٠٠ مقعد (١٩,٦%) مقابل ٢٩ عام ١٩١٣. وكان الاقتراع النسبي قاضيا على الأحزاب الصغيرة (الديمقراطيون، الأحرار، الراديكاليون، الجمهوريون والإصلاحيون) التي جمعت أكبر عدد من المقاعد (٢٥٢ أي ٤٩,٦%) ولكنها خسرت ١٧٥ مقعدا بالقياس مع ما قبل الحرب. وكان

الفشل المدوي للمحافظين والقوميين ذا دلالة. ففي ميلانو، لم تجمع حزم موسوليني سوى ٥٠٠٠ صوت من ٢٧٠٠٠٠ دون أي نائب. فقد اقترعت إيطاليا للسلام والإصلاحات.

احتلال المصانع وفشل المتطرفين

تمسكت الكتلة النيابية الاشتراكية المولفة من رجال جدد وغير محبوبين، بشكل متصلب، بالمواقف المحددة في مؤتمر بولونيا رافضة التعاون الذي كان يرغب فيه الجناح اليساري من **الهيولاري**. وأسهم هذا التكيك في خيس نيتي في تبعية الحزب الكاثوليكي. وقد أضعف هذا التكيك سلطة حكومته التي كان عليها أن تواجه ركودا اقتصاديا عنيفا وهجمات شنها القوميون بصدد فيرمي. إلا أن نيتي وضع موضع العمل سياسة اجتماعية أكسبت، تحت ضغط النشاطات العمالية الجماهيرية، إيطاليا "سلسلة من المكاسب الاقتصادية- الاجتماعية المساوية لتلك التي كان قد أحرزها عمال أكثر أمم أوروبا غنى وتطورا، بل المتفوقة عليها" (ليو فاليرياني). وقاطع جهود نيتي للانفراج الدولي والتطبيع الداخلي الاشتراكيون الذين غادروا، لدى افتتاح دورة جديدة للبرلمان، القاعة قبل خطاب العرش واعتصموا بشعارهم، شعار "وحدنا ضد الجميع" وشعار "التخريب". وفي كانون الأول ١٩١٩، عاد القائد الفوضوي القديم، أريكو مالاباستا من منفاه البريطاني وقام بحملة اجتماعات عبر البلاد. وكان الفوضويون يحتفظون بنفوذ في مناطقهم التقليدية، في مارش وأنكون وكاراري وسبيزيا، وكذلك في الاتحاد النقابي الإيطالي الذي كان يقوده أرماندو بورغي. ولكن عروض مالاباستا من أجل عمل مشترك قبولت بالرفض من جانب الاشتراكيين والاتحاد العام للعمل. وبدأ عام ١٩٢٠ بعودة للإضرابات الاجتماعية التي تلتها موجة احتلال مصانع. ففي ١٣ نيسان،

أضرب ٢٠٠ ألف عامل من تورينو، يوطرهم اتحاد عمال التعدين القوي، ولكن الحركة لم تمتد إلى مجموع البلاد. وتخلي الحزب الاشتراكي واتحاد العمل عن غرامشي ومجموعة النظام الجديد اللذين ساندوا هذا العمل. وفي أيار، أُنشد الاشتراكيون انتقادات الكاثوليك الشعبين ضد نيتي الذي سقط في ٤ حزيران. وزالت معه "روح ١٩١٩" وأخبر فرصة لثورة ديمقراطية جعلها الرفض المنتظم الاشتراكي للمشاركة مستحيلة واصطدمت الحكومة الجديدة التي شكلها جيوليبي بمعارضة المتطرفين العبيدة، في حين لم يكن الجناح الإصلاحي والنقابات علمية المبالاة برنامج قائد حيادي ١٩١٥ الاجتماعي. ولكن توراني رفض حقيسية عرضت عليه في الوزارة ذات اللون المحافظ التي لم يدخلها، لتمثيل الاشتراكيين المعتدلين سوى أرتورو لابيولا.

وفي حين غدت ضروب الفوضى الزراعية واحتلال الأراضي مستوطنة في الجنوب، بلغ المياح العمالي ذروته في أيلول ١٩٢٠. فقد تصلبت مواقف أرباب العمل حيال مطالب اتحاد عمال التعدين الذي كان يقوده برونو بيروزي، وفي ١٣ آب، قطعت المفاوضات مع النقابات. وفي ٣٠ آب، أعلنت إدارة ألفاروميو إغلاق مصانعها، وهو ما رد عليه اتحاد عمال التعدين بالأمر باحتلال المصانع. وامتدت الموجة إلى تورينو ثم إلى إيطاليا، وخاصة في الشمال، حيث أنشأ ٥٠٠ ألف عامل، معظمهم تعدينون، محالس مصانع وواصلوا الإنتاج بمخزونات المواد الأولية المتوفرة. ورفض جيوليبي الوفي لتكتيكه استعمال القوة. وفي ١٠ أيلول، اجتمع قادة الحزب الاشتراكي والاتحاد العام للعمل في تورينو ليقرروا ما إذا كان يجب اعتبار الاحتلالات حلقة من النضال النقابي أم ما إذا كانت، كما كان يريد المتطرفون، تعني بداية استيلاء البروليتاريا العنيف على السلطة. وانتصر الحبل المعتدل، وفي ٢٥ أيلول، بدأ الجلاء. وقد أحرز العمال، نظرياً، انتصاراً لأن الاتفاق النهائي نص على زيادات في

الأجور وعلى الاعتراف بمبدأ مجلس المصانع. ولكن للمعنى العميق للنزاع كان أخطر بكثير. فقد مهر هزيمة الاتجاه الثوري المتطرف وبداية تراجع الاشتراكية التي ردت، منذ ذلك الحين، إلى الموقف الدفاعي أمام صعود الفاشية. وعمل الاتحاد الصناعي القوي على جعل قيام بحال مصانع كلمة مبة. وسجل، أيضا، فشل مماثل في إميليا، في المجال الزراعي حيث انتهى إضراب العمال الزراعيين الذي قاده فرع الحزب الاشتراكي إلى تلبية المطالب العمالية ولكن بشمن هو التغلبي عن ثورة الأرباب حيث تجمع الملاكون العقاريون في منظمة قتالية هي الاتحاد الزراعي. وأحبط فشل حريف ١٩٢٠ الاشتراكي الطبقة العاملة وانعكس على عدد أعضاء المنظمات الحزبية التي سجلت، حتى نهاية ١٩٢١، تراجعاً عظيماً. فقد هبط الاتحاد العام للعمل إلى أقل من مليون متسبب فاقداً أكثر من نصف أعضائه. وضعت القتالية البروليتارية وهبط عدد المضربين، بين ١٩٢٠ و ١٩٢١، من ١٢٦٨٠٠٠ إلى ٦٤٥٠٠٠ في الصناعة، ومن ١٠٤٦٠٠٠ إلى ٧٩٠٠٠ في الزراعة. وكانت الاشتراكية الإيطالية، مع احتفاظها بتماسك ما زال قوياً، تتراجع منذ ذلك الحين. ففي انتخابات تشرين الثاني ١٩٢٠ الإدارية التي خاضها تحت شعار "الحرب ضد الدولة"، احتفظ بـ ٢٥ مجلس مقاطعة من أصل ٦٩ وبـ ٢٢٠٠ كومونة من ٨٣٠٠، ولكن المنتصر الكبير كان الكتلة الوطنية لـ "الدفاع عن النظام" للولفة من الأحرار والمحافظين للمعادين للاشتراكية والتي انتصرت في الجنوب وفي المدن الرئيسية (روما، فلورنسا، جنوة، وتورينو). وفي الوقت نفسه، تقدمت الفاشية للدعومة من الأوساط الرأسمالية. وبلغ عدد أعضائها، في نهاية ١٩٢١، ٢٤٩٠٠٠ عضو وتبنى الاشتراكيون موقف الاستنكاف أمام عدوانية نقاباتها وروابطها الزراعية لأن "الصمت نفسه، الحين نفسه، بطوليان أحياناً" كما قال جياكومو

ماتيني. وسوف يزيد تفككك وحدة الحزب التي احتفظ بها، بصعوبة، حتى ذلك الحين من ضعف الكفاية الاشتراكية.

مؤتمر ليفورنو وولادة الحزب الشيوعي الإيطالي

كان مؤتمر بولونيا قد أبرم، برفع الأيدي، انضمام الحزب الاشتراكي إلى الأهمية الشيوعية الذي كان الأمر يدور، بعد ذلك، حول تطبيقه واقعا. وكان المؤتمر الثاني للأهمية (١٩ مموز - ٧ آب ١٩٢٠) قد حدد، في بيان "النقاط الإحدى والعشرين"، الشروط المتصلة والمفصلة لقبول الأحزاب الاشتراكية. وكانت هذه الوثيقة تركز على مركزية القيادة بين أيدي الشيوعيين و"استخدام المؤسسات الحكومية البورجوازية بفرض تدميرها" وصياغة برنامج جديدة واستبعاد الإصلاحيين والوسطيين، وهو ما كان يحس الحزب الإيطالي مباشرة. وخلال المناقشات، دحض لينين بقوة الدفاع عن الوسطيين الذي قدمه سمراتي والمواقف الاستنكافية لبورديفا موافقا، على العكس من ذلك، على اقتراح غرامشي "من أجل تجديد للحزب الاشتراكي الإيطالي". وفي بداية تشرين الأول، التقت المجموعات المختلفة المؤيدة لقبول النقاط الإحدى والعشرين في ميلانو، ومن أجل المؤتمر القادم للحزب، نشرت "الفعة الشيوعية" التي تأسست رسميا في اجتماع إيمولا (٢٨-٢٩ تشرين الثاني) "بياننا- برنامجا" وقعه نيكولا بومباشي وأمداديو بورديفا وبرونو فورتيشياري وج.ف.ميسيانو ول.بولانسو ول.ريوسي وأومبرتو تراسيني. ولدى المؤتمر السابع عشر (ليفورنو، ١٥-٢١ كانون الثاني ١٩٢١)، جمع اقتراح إيمولا "الشيوعي الخالص" الذي دافع عنه تراسيني وبومباشي وعملا الأهمية الشيوعية، كالبالييف وراكوزي ٥٨٧٨٣ تقويضاً. وربح الأغلبية (٩٨٠٢٨ تقويضاً) اقتراح فلورنسا "الشيوعي - التوحيدي" الذي قدمه سمراتي، في

حين لم يحصل اقتراح ريفيجيو- إميليا الإصلاحي الذي قدمه تسوراني وكاميليو برامبوليني سوى على ١٤٦٩٥ تقويضا. وفي ٢١ كانون الثاني، غادر المنوبون الشيوعيون للوتمر واجتمعوا في مسرح سان ماركو وأعلنوا تشكيل "حزب إيطاليا الشيوعي، فرع من الأهمية الثالثة" المسمى، تكرارا، منذ تلك الفترة، الحزب الشيوعي الإيطالي، وهي تسمية لن تصبح رسمية إلا في عام ١٩٤٣. وانتخبت التشكيلة الجديدة لجنة مركزية ولجنة تنفيذية مؤلفة من بورديشا وفورتشيارى ورييوزي وتواسيني ورودجيرو غريكو. وكان الانشقاق الشيوعي الإيطالي، للتأخر بالقياس مع الانشقاقات التي قسمت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الأخرى انشقاق أقلية. فاتحاد الشبيبة الاشتراكية القوي بخمسين ألف عضو هو، وحده، الذي انتقل، بكامله تقريبا، إلى الحزب الشيوعي. وعندما حل جيلوتي المجلس، لم تغير انتخابات ١٥ أيار ١٩٢١ ميزان القوى الذي ظهر في ليفورنو لصالح الشيوعيين. فبعد حملة مضطربة جدا اصطدم، فيها، اليسار بانطلاق العنف من جانب "السرايا" الفاشية، حصل الاشتراكيون على ١٥٧.٠٠٠ صوت و١٢٢ نائبا مقابل ٢٩٢.٠٠٠ صوت و١٥ نائبا للشيوعيين. وعسر اليسار ١٨ مقعدا بالقياس مع ١٩١٩، ولكنه قاوم جيدا، في الحملة، نظرا للمناخ الذي جرت فيه الانتخابات. وحافظ البوبولاري على مواقعهم (١٠٨ مقاعد مقابل ١٠٠) في وجه الكتلة الوطنية (١٥٠ مقعدا) والحكوميسين الجيوليتيسين (١٠٨ مقاعد مقابل ١٦٨ عام ١٩١٩). وفي ٢٧ حزيران ١٩٢١، أطيح بجيلوتي، بصدد سياسته حيال يوغسلافيا، ائتلاف متضام جمع بين الراديكاليين والقوميين والفاشيين والاشتراكيين والشيوعيين. ولم يعرف خلفته، بونومسي استغلال أزمة غمروفاشية كانت مبالغاها تضايق قسما كبيرا من الرأي العام. وكانت الاشتراكية تفرق في التناقض. ففي حين كان أعضاؤها ينضمون إلى "كثائب الشعب" التي كانت تعترض سبيل

العنف الفاشي، وقع الحزب الذي هبط إلى حوالي مائة ألف عضو مع موسوليني، في ٢ آب ١٩٢١، برعاية من الحكومة، "ميشاق تهدئة" مبهم سرعان ما تبين أنه وهمي ثم قبل، في مؤتمره الثامن عشر (ميلانو، ١٠-١٥ تشرين الأول)، بأغلبية كبيرة جداً، اقتراح باراتونو- سيراتي ضد كل اشتراك في الحكم وكل تعاون بين الطبقات. وأعاد المؤتمر، من جهة أخرى، تأكيد انتمائه إلى الأهمية الشيوعية التي كانت، مع ذلك، قد أعلنت طرده بصورة قاطعة. ومنذ ذلك الحين، فقد الحزب الاشتراكي الذي كان جناحه اليساري يحتفظ بالحنين إلى الأهمية كل مبادرة في نضال الديمقراطيين ضد الفاشية. وسوف تضيق علاقاته الصعبة مع الحزب الشيوعي بحال عمله أيضاً.

بدايات الحزب الشيوعي

تشكل حزب إيطاليا الشيوعي في منظمة شديدة المركزية، مع شبكة شعبه وفروعه وأسبوعته العقائدية، **اللوحة العمالية**. وعلى عكس الرواية الرسمية التي تنتشر فيما بعد والتي أكدت "الاستمرار" من غرامشي إلى توغلياتي، قادت الحزب وسيطرت عليه، حتى ١٩٢٥، شخصية بورديفا. وبلغ عدد أعضائه القدامين، بصورة أساسية، من العمال وفلاحي شمال إيطاليا ووسطها ٤٣ ألف عضو عام ١٩٢٢. واعتصم حزب إيطاليا الشيوعي برفض منتظم لكل تعاون مع الاشتراكية الديمقراطية ووجد نفسه في حالة تعارض مع الأهمية الشيوعية التي كانت توصي بتكثيف "الجهة الموحدة". وفي المؤتمر الثالث للأهمية الشيوعية (حزيران- تموز ١٩٢١)، هاجم لينين تراسيني، بقوة، حول هذا الموضوع. وقد كان الشيوعيون، مع قبولهم الشكلي لتعليمات الأهمية حول الجهة الموحدة، يتجنبون تطبيقها عملياً ويرفضون الاشتراك في حركة كتائب الشعب.

وتأكد موقفه، على الرغم من تدخل ممثلي الأمانة، من جانب ٣١٠٨٤ تفويضاً مقابل ٤١٥١ في "أطروحات روما" لدى أول مؤتمر للحزب (٢٠-٢٤ آذار ١٩٢٢).

ضعف الاشتراكية

أمام تصلب الشيوعيين، كانت فرصة الاشتراكيين الوحيدة هي أن تتخذ مبادرة ائتلاف حكومي للتشكيلات المعادية للفاشية. وكان توراني يعي ذلك، ولكنه كان متردداً في العمل في الأوقات الحاسمة، فترك الفرص تفوته خلال عهد الحكومة الضعيفة التي كان يرأسها لويجي فاككا الذي كان قد خلف، في ٢٥ شباط ١٩٢٢، بنومسي. واستقال فاككا الذي هزمه البيبولاري في ١٩ تموز، واشترك توراني، في بادرة سيحكم عليها، هو نفسه، فيما بعد، بأنها "متأخرة وغير مفيدة"، في الأحداث لتشكيل حكومة جديدة تركز على الاشتراكيين والكاثوليك الشيوعيين لم تستطع أن ترى النور. وبعد أزمة طويلة صاحبها اندلاع العنف الفاشي، أعاد فاككا حكومته في ٣١ تموز. وفي اليوم نفسه، اعترف توراني، على الرغم من رأي الاتحاد العام للعمل والقادة الاشتراكيين، خطأً تكتيكياً ثقيلاً بتشجيعه الإضراب العام "الشرعي" الذي أطلقته عناصر من القاعدة النقابية وتحالف العمل. وقد حطمه، بقسوة، الفاشيون الذين اغتزلوا، في عيون المعتدلين، موقف المدافعين عن النظام العام. واعترف توراني بالفشل الذي أسماه "كايوريتو الاشتراكية". واستغل سوراتي عدم انضباط توراني لدى محاولته لتشكيل حكومة جديدة. وقرر للمؤتمر العشرون (روما، ١-٤ تشرين الأول ١٩٢٢)، بأغلبية ضعيفة، أغلبية ٣٢٠٠٠ تفويض ضد ٢٩٠٠٠، طرد الإصلاحيين. وعند ذلك أسس توراني وترينز وموديليان وأندالوهم الحزب الاشتراكي الموحد، في حين

انفصل الاتحاد العام للعمل، من جانبه، هو أيضا، عن الحزب الاشتراكي. وكانت اشتراكية ديمقراطية منقسمة وفارقة الاتجاه هي التي قام، أمامها، موسوليني، بتواطؤ قسم كبير من الجيش ومن جهاز الدولة الذي كان في حالة تسخّخ تام بـ "المسيرة على روما" (٢٨ تشرين الأول ١٩٢٢) وصادق الملك فيكتور إيمانويل الثالث على الانقلاب بتكليفه القائد الفاشي بتشكيل حكومة جديدة.

نهاية الديمقراطية في إيطاليا - تشرين الأول ١٩٢٢ -

تشرين الثاني ١٩٢٦

على الرغم من أن موسوليني قد استولى، نظريا، على السلطة بالزحف على روما، فسوف تلمّزه أربع سنوات ليرسخ ديكتاتوريته ويغشق، نهائيا، نظام الملكية الليبرالية البرلمانية الدستوري. وخلال هذه المسّة، فوتت الاشتراكية الإيطالية الفرص الأخيرة من أجل الإطاحة بالتطور نحو الشمولية. وفي المؤتمر الرابع للأمية الشيوعية (٥ تشرين الثاني - ٥ كانون الأول ١٩٢٣) الذي كان سيراى وتونيسى ومافى، فيه، الاشتراكيين الأميين، وجه انتباه خاص إلى "المشكلة الإيطالية". وقد دافع زينوفيف عن ضرورة انصهار الحزبين الاشتراكي والشيوعي الإيطاليين. وعارض ذلك، بتصميم، بورديفا. وأغلبية الحزب مبررين عداءهم لذلك بالخطر "التحريفي" من جراء تحالف مع الاشتراكية الديمقراطية يؤخر وصول ديكتاتورية البروليتاريا. وعلى العكس من ذلك، تبنت أقلية يمينية، مع أنجيلو تاسكا وأنطونيو غرازيادي، أطروحة الأمية. إلا أن حزب إيطاليا الشيوعي قبل "قرار النقاط الأربع عشرة" للانصهار على الرغم من معارضة بورديفا الذي أصبح، منذ ذلك الحين، في قطيعة صريحة مع قيادة الشيوعية الدولية. وفي عام ١٩٢٣، احتاز الحزب أزمة خطيرة جدا. وقد

نجحت، قبل كل شيء، عن أول الاعتقالات التي قام بها البوليس الفاشي الذي اعتقل سمراني وكل الجهاز التنفيذي الشيوعي، ومن بين المعتقلين منه بورديفا وغريكو، وعلى المستوى الداخلي عن انتقادات الأهمية العنيفة للقيادة "البورديفية" التي استقالت استقالة مدوية في شهر آب. وحل غرامشي للموقف مؤقتا من موسكو ومن فيينا حيث أقام بين أيار ١٩٢٢ ونيسان ١٩٢٤. واتخذ، بين بورديفا وبمين تاسكا، موقفا يساريا وسيطا يسمح له بالاحتفاظ بدعم الأهمية. وقد بدأت "مجموعة الوسط" التي تشكلت، شيئا فشيئا، حوله، مع بالمر و توغلياني وتراسيني ومورو سكوتشمارو وألفونسو ليونيني وكاميلو رافيرا، تغيرا في الاتجاه سيجري في قمة الحزب.

وفي الحزب الاشتراكي الذي هبط عدد أعضائه إلى ٦٠ ألفا، كان يتوطد موقع قائد جديد، بييترو نيني. وكان، وهو رفيق قديم لموسوليني والجمهوري "التدخلية" الذي انضم إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي عام ١٩٢١، وأصبح مديرا لجريدة *آلفانيني*، كان يتابع نشاطا عنيدا لتجنب الانزلاق نحو اليمين والانصهار مع الشيوعيين بهدف المحافظة على تشكيل ماركسي، حقا، يستطيع تقديم بديل للحزب الشيوعي الخاضع للأهمية.

وفي انتخابات ٦ نيسان ١٩٢٤ التي حثرت بموجب "قانون أسبرو" الذي يعطي ثلثي المقاعد للقائمة التي تحصل على الأغلبية النسبية، أغلبية ٢٥٪ من الأصوات، حصل الفاشيون وحلفاؤهم على ٦٤,٩٪ من الأصوات وعلى ٣٧٤ مقعدا من ٥٣٥. وهبطت مختلف مجموعات المعارضة الديمقراطية من ١٠٨ مقاعد إلى ٢٨ مقعدا، وهبط الكاثوليك الشيوعيون من ١٠٨ إلى ٣٩. وتقسخ الاشتراكيون متراجمين من ١٢٣ نائباً إلى ٤٦ (٢٤) "وحدويا" و٢٢ "متطرفا". وكان الشيوعيون هم وحدهم الذين تقدموا. فقد تقدموا بقائمة مشتركة مع الفئة الاشتراكية في الأهمية الثالثة وارتفع عدد مقاعدهم من ١٥ إلى ١٩. وهزت المناقشات الداخلية

للحزب الشيوعي، في أيار ١٩٢٤، الاجتماع الوطني الأول للحزب الذي انعقد في كوممو وكانت على جدول أعمال المؤتمر الخامس للأمية (موسكو، ١٧ حزيران - ٨ تموز) الذي كان يرمي إلى "بلشفة" الأحزاب الشيوعية الأوروبية باستبعاد الاتجاهات الفتوية والتنظيم الجماهيري للحزب، انطلاقاً من خلايا، على النمط الروسي. وعلى الرغم من جهود بورديغا، قرر المؤتمر انصهار الحزب الشيوعي والألميين. واستبعد تعديل تقرر من فوق، دون استشارة القاعدة، اليسار من الأجهزة القيادية للحزب. وفي أيلول ١٩٢٣، قرر الجهاز التنفيذي للأمية خلق جريدة يومية للعمال وضع لها، بتأثير غرامشي اسم *الأوتيتا* الرمزي. وصدر العدد الأول في ميلانو في ١٢ شباط ١٩٢٤. وكان تراج الجريدة الذي كان يدير أقسامها السياسية غرامشي الذي انتخب نائباً وعاد إلى إيطاليا يتراوح بين ٢٠ ألف و ٧٠ ألف نسخة.

وفي شتاء ١٩٢٤، فوتت المعارضة آخر فرصة لإيقاف صعود الديكتاتورية باستغلالها الفضب الذي أثاره في البلاد مقتل النائب الاشتراكي الشجاع جياكومو ماتيوتي (١٠ حزيران) على أيدي الفاشيين. ولكن خصوم موسوليني تفرقوا، وفي ٢٧ حزيران، انسحب ١٢٧ نائباً من البرلمان، كعلامة احتجاج، وتركوا المجال حراً للفاشين. وتقدم الشيوعيون الذين اشتركوا، في فترة أولى، في سياسة الاستتفاف هذه باقتراح إنشاء برلمان مضاد للمعارضة، ورفض هذا الاقتراح. فعادوا إلى البرلمان حيث ألقى غرامشي، في ١٦ أيار ١٩٢٥، آخر خطاب لليساار ضد مشروع قانون روكو حول الجمعيات السرية. وعان الحزب الشيوعي الذي ارتفع عدد أعضائه من ١٨ ألفاً، عام ١٩٢٤، إلى ٢٥ ألفاً عام ١٩٢٥ معاناة عنيفة من جراء للمركة من أجل السلطة التي كانت تواجهه، بعد رحيل لينين، بين تروتسكي وستالين. فاصطدم بورديغا وجمنته، "لجنة وفاق" اليسار الشيوعي بتحالف الوسط واليمين.

وتوصل غرامشي، بالاتفاق مع السويسري حول هومبرت-دروز، ممثل
الأممية في إيطاليا، إلى قرار بحل الفئة "البورديفية" (١ تموز ١٩٢٥). وفي
ذلك الحين، طور التمييز التاريخي للاستراتيجية الثورية الذي يستند إلى
ضرورة تحالف بين البروليتاريا العمالية وفلاحى الجنوب والذي عير عنه
في بحثه الذي يحمل عنوان **بعض تيمات المسألة الجنوبية**. وفي المؤتمر
الثالث للحزب الذي عقد في ليون، في النصف الثاني من كانون الثاني
١٩٢٦، حصل غرامشي على انتصار خطه. فقد حصل اتجاهه على
٩٠,٨٪ من الأصوات وعلى ١٩ مقعداً من المقاعد الإحدى والعشرين
للجهاز التنفيذي الذي أصبح أمينه العام وإلى جانبه توغلياتي
وسكوتشيمارو وتيراسيني ورافازولي وغريكو. في حين لم يجمع بورديفا
سوى ٩,٢٪ من الأصوات ومقعدين. وقاروم بورديفا بشدة، وفي
الاجتماع العام السادس للأممية (ضباط - آذار ١٩٢٦)، دعم تروتسكي
في انتقاداته لستالين. إلا أن الفاشية كانت تنتصر. وفي ٨ تشرين الثاني،
وإثر "التدابير الاستثنائية" ضد المعارضة، اعتقل غرامشي مع نواب آخرين
في حزبهم. وفي التاسع منه، أعلن المجلس تجريد النواب الشيوعيين من
تفويضاتهم. وانتهت المرحلة الشرعية للدولة الإيطالية، وحكم على
المعارضة، منذ ذلك الحين، بالعمل السري.

المنفى ومعاداة الفاشية (١٩٢٦-١٩٣٩)

الشروط الجديدة للعمل السياسي

حتى الحرب العالمية الثانية، قضى على القادة الاشتراكيين والشيوعيين
بالسجن أو بالنفي. والخارج، وخاصة فرنسا والاتحاد السوفياتي، هو

الذي واصلوا. منه؛ عملهم في اتجاه إيطاليا ضمن شروط صعبة جدا. وقامت قطيعة بين الجماهير التي بقيت فيها، في حالة كمون، معاداة للفاشية يصعب تقدير أعدادها وكفايتها، كما يصعب تقدير النفوذ الحقيقي الذي مارسته عليها التعليمات الواردة من الخارج والمذاعة عن طريق منشورات ومبعوثين مريين. وإذا كان القادة قد أبدوا، جملة، ثباتا ملحوظا في القناعات، متحملين بشجاعة الحرمانات والاضطهادات- بالفعل، كانت قليلة جدا الارتدادات كتلك التي بدرت عن بومباتشي والنقابي لودوفينو داراغوننا وأرتورو لابيولا الذين انضموا إلى موسوليني-، فمن الجلي أن الأغلبية العظمى من الوجهاء والكهنة قد انضمت إلى الفاشية وأن الجماهير خضعت للديكتاتورية عن جهل أو تسليم أو ضرورة. واستعاد عداء الفاشية تقليد المحجرة السياسية، وعرف هؤلاء، كأسلافهم من البعث، برهات حماسة رومنيقية وإجباط وانقسامات وتسللات لملاء استنفازيين. وعملت الاشتراكية والشيوعية في طريقين مختلفين، أحيانا، واتحدتا، أحيانا أخرى، في توارد معاد للفاشية وتعاون بقي، دائما، هشاً وغير مستقل.

الشيوعية الإيطالية بين ١٩٢٦-١٩٣٤

كان تاريخ الشيوعية والاشتراكية، حتى منعطف ١٩٣٤ الكبير، تاريخ تعارض سجالي وتباين في صيغ النضال ضد الفاشية. وغداة أولى التدابير القمعية التي اتخذتها الديكتاتورية، في نهاية ١٩٢٦، وجد الحزب الشيوعي نفسه في بلبلة اقترح، معها، تاسكا وغريكو حله. إلا أنه سرعان ما ممالك نفسه وأعاد تشكيله في سويسرا وفي باريس. ونشرت الصحافة السرية والشعارات في إيطاليا حيث كان حزب إيطاليا الشيوعي، في ربيع ١٩٢٧، يستطيع الاعتماد على حوالي سبعة آلاف عضو، خاصة في

شمال شبه الجزيرة. وفي ٢٨ أيار، وبعد محاكمة "ممسوخة" للقادة الشيوعيين، حكم على غرامشي بالسجن عشرين عاما وأربعة أشهر. وخلال المناقشات، تلفظ النائب العام إيسفرو بالعبارة الشهيرة التالية: "يجب علينا منع هذا الدماغ من العمل عشرين عاما". وخفضت عقوبة غرامشي إلى ١٢ عاما في تشرين الثاني ١٩٣٢. وأطلق سراحه، شرطيا، في تشرين الأول ١٩٣٤، وحرر لهائيا في نيسان ١٩٣٧، ولكنه مات بعد ذلك بقليل، في ٢٧ نيسان ١٩٣٧. ولم يستطع غرامشي، طيلة هذه المدة، تأدية وظائفه كقائد للحزب. وتنقله عبر شبه الجزيرة هو الذي صاغ، خلاله، كتابه التاريخي والعقائدي في تفسير الماركسية، وهو الكتاب الذي لم يمارس تأثيره إلا مع نشر كتابه *فكاهم السجن* بعد ١٩٤٥. وشهدت السنوات ١٩٢٧-١٩٣٠ اندلاع أزمة جديدة كانت خطورتها شبيهة بخطورة أزمة ١٩٢٣. ومنذ ذلك الحين، أصبحت حياة الحزب الشيوعي الإيطالي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشيوعية السوفياتية وانعكاسات تقلباتها على الأهمية الشيوعية. وشهد مؤتمر الأهمية السادس (صيف ١٩٢٨) ثم الاجتماع العام للجهاز التنفيذي الموسع في تموز ١٩٢٩ انتصار الأطروحة الستالينية حول تشديد النضال ضد الاشتراكية الديمقراطية ونظرية "الاشتراكية الفاشية". وأيدت قيادة حزب إيطاليا الشيوعي، مع توغلياني الذي كان قد حل محل غرامشي وتامسكا وغريكو، المواقف السوفياتية. ولكن خلافات ظهرت، في بداية ١٩٢٩، بين القادة. فقد انتقد تامسكا الاستبدادية والتدخل الستالينيين في الشؤون الداخلية للأحزاب. وطرد من الحزب في أيلول ١٩٣٠. وكان قد سبقه، في آذار، بورديفا الذي اتهم بالتروتسكية. ودخلت "مجموعة الثلاثة"، رافازولي وليونيتي وتريسا، في صراع مع القيادة بصدد توسيع الفعالية السياسية وانزلاقها اللذين رأوها، على العكس من لويجي لونغو، خطيرين. وهاموا توغلياني في اللجنة المركزية حيث هزموا. وطرد

"الثلاثة" الذين تحولوا إلى التروتسكية من الحزب عام ١٩٣٠. واستبعد إينيازو سيلوني المبعد عن اللجنة المركزية، بـلدوره، في آب ١٩٣١. وفي صيف ١٩٣٢، ظهر الحزب من سلسلة من المناضلين بتهمة فعالية فتوية ونزعة انحرافية. وفي نيسان ١٩٣١، انعقد المؤتمر الرابع للحزب، سررا، بين كولون ودوسلدورف. وقد استخلص نتيجة هي أن الأزمة الاقتصادية سوف تفتتح، بسرعة، على موقف ثوري في إيطاليا وقرر تكثيف الدعاية والعمل في القاعدة. إلا أن موجة اعتقالات ومحاكمات انتهت إلى عقوبات سجن وإقامة جبرية ثقيلة انحالت على المناضلين، بين ١٩٣١ و١٩٣٢، على الرغم من أن الحزب قد سجل عودة للمظاهرات والانضمامات، بستة آلاف منتسب وثلاثة آلاف شاب. وكان ينبغي الاقتناع بأن الدولة الفاشية ما زالت متينة يدعمها الإجماع الشعبي الذي كسبت به مصالحة ١٩٢٩ مع الفاتيكاني وأنه ينبغي العودة إلى سياسة التحالف القديمة مع الاشتراكيين والجهة المعادية للشمولية.

الاشتراكية الإيطالية بين ١٩٢٦ و ١٩٣٤

غداة هذه المحجرة السياسية الكبرى لعام ١٩٢٦، أعاد الحزب الاشتراكي تنظيم نفسه، بسرعة، في فرنسا حيث عادت جريدة *آلفاني* إلى الصدور، منذ ١٠ كانون الأول، باسم *نشرة الحزب الاشتراكي الإيطالي* التي سوف تليها منشورات أخرى. وغداة محاولة قتل موسوليني الفاشلة من قبل تيتو زانيوني- الأول من سلسلة طويلة-، في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٥، حلت السلطات الفاشية الحزب الاشتراكي الموحد الذي كان ينتمي إليه هذا النائب السابق. وأعاد تشكيل ذاته باسم *حزب العمال الإيطاليين الاشتراكي*، حول موديفلياني. ومنذ ١٩٢٦، دافع نيبي عن فكرة إعادة قبول "الوحديين" في الحزب الاشتراكي، ثم فكرة انصهار

التشكيلين التي فشلت، مرة أولى، في شباط ١٩٢٧. وفي حين كان بوليس النظام يحكم سيطرته على المناضلين المعادين للفاشية، نجح توراني في الوصول إلى فرنسا، في ٢ كانون الأول ١٩٢٦، بعد أحداث مثيرة. وكانت باريس قد أصبحت مكان تجمع معظم القادة المناهضين للفاشية الذين قرروا، في نيسان ١٩٢٧، في اجتماع نيراك، في اللو والفارون، بمبادرة من الرابطة الإيطالية لحقوق الإنسان، خلق تجمع مناهض للفاشية لتنسيق نشاطهم على صورة كارتل لجمعيات وأحزاب تحافظ على استقلالها. وعينت الرابطة مقرها في باريس حيث أصدرت جريدتها الحرة التي كان يديرها كلوديو تريفز.

وفي ١٦ نيسان ١٩٣٠، صادق مؤتمر غرونوبل على إعادة التوحيد الاشتراكي. وانتصر تيار نيسني "التوحيدي" انتصارا كبيرا على "اتجاه الأقلية المتطرف" بقيادة أنجيليكا بالابانوف. وفي حزب العمال الإيطاليين الاشتراكي، كان جيوسيبي ساراغات قد دعم الانصهار أيضا. وكان يعرض، في مجلته، **الطبقة الرابعة**، أطروحات اشتراكية مستقلة مكملية لتقليد "البعث" التقدمي وتفسير ليمرالي للماركسية. ومع رحيل القادة القدامى - توراني عام ١٩٣٢، تريفز عام ١٩٣٣ - سوف يجسد نيسني وساراغات الجيل الاشتراكي المعادي للفاشية. وتلقى المنفيون دعما ملحوظا بوصول كارلو روسيلي وإميليو لوسو وفرانشيسكو فوستونيني الهاربين من الإقامة الجبرية في جزيرة ليباري إلى فرنسا في ٢٧ تموز ١٩٢٩. وقبل دخولهم المسرح، جرى احتياز خطوة جديدة بخلق جهاز جديد مناهض للفاشية، مجموعة الحرية والعدالة. وكانت تجمع بين ممثلين لأحزاب متنوعة، اشتراكيين وجمهوريين وديمقراطيين وليمبراليين ولكنها كانت تريد لنفسها، على عكس التجمع المناهض للفاشية، أن تكون حركة مستقلة مزودة ببرنامج خاص ومستقل عن التشكيلات السياسية الأخرى. وكان أعضاء الجماعة المتأثرون بأطروحات "الاشتراكية

الليبرالية" لمنشطهم كارلو روسيلي وبـ "الثورة الليبرالية" لبيرو غوبيني يحلمون بإيطاليا جمهورية، مبعوثة من أنقاض فاشية تطيح بها مبادرة ثورية منطلقة من الجماهير. وهذه الإرادية غير العريضة من لواقية ونبل رومانيقي أثارت، ضمن تقليد ماتزيني، أعمالا مباشرة ضد النظام الموسوليني. وكان أكثرها دوبا اعتداء فرديناندو دوروزا على ولي العهد هومبر في بروكسل (٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٩) أو عمليات الطيران الدعائية- ذات الأسلوب الأنونزي- فوق المدن الإيطالية الكبيرة: وقد قتل حينو باسانيزي فوق جبال الألب لدى عودته من ميلانو (١١ تموز ١٩٣٠) واختفى لورو بوزيس في المتوسط بعد أن ألقى بيانات فوق روما (٣ تشرين الأول ١٩٣١). وفي فرنسا وإيطاليا، وعلى الرغم من سهر البوليس، دبرت مجموعات العدالة والحرية نشاطا كثيفا من مظاهرات ودعاية دون أن تسهل معرفة النصيب الذي يعود إلى مختلف الحركات المناهضة للفاشية. ولم يحض تعاون الحزب الاشتراكي مع التجمع المعادي للفاشية **والعدالة والحرية** دون صعوبات. فالحزب الذي أتى، لدى "مؤتمر الوحدة الاشتراكية" (باريس، ٢٠-٢١ تموز ١٩٣٠)، على تأكيد برنامجه الديمقراطي تحت رعاية الأمانة العالمية الاشتراكية، عقد، في تموز ١٩٣١، اتفاقا مع **العدالة والحرية** التي أشركت، داخلها، ممثلا اشتراكيا في مداولات لجنة القيادة. ولكن نشر برنامج المجموعة، في كانون الثاني ١٩٣١، أثار دحضا قويا من جانب ساراغات وتحفظا من نبي المهتم بالتباعد عن منظمة كانت تسبب القمام الاشتراكيين من جانب الشيوعيين بالانزلاق نحو اليمين. وأمام تباعد الحزب الشيوعي، كان الحزب الاشتراكي مقسورا على متابعة نشاط مشترك مع المناهضين للفاشية غير الماركسيين على الرغم من الفروق المذهبية بينه وبينهم. ولم يغفل نيتي عن إمكانية تقارب مع الشيوعيين. وفشلت المقاربات الأولى (شباط- آذار ١٩٣٣)، ولكنه كرر، في نيسان، في مؤتمر مرسيليا،

التصريح بنواياه في اتجاه توغلياني وأصدقائه. وسوف يعمل توطد الفاشية في إيطاليا وقشل سياسة نزع السلاح ووصول هتلر إلى الحكم، أمام تصاعد خطر الحرب، على هيئة التربة أمام "منعطف ١٩٣٤" الذي مهر بتحالف الاشتراكيين والشيوعيين. وفي أيار ١٩٣٤، تفكك التجمع المعادي للفاشية إثر مساحلة بين لوسو، أحد قادة العدالة والحريّة، والاشتراكيين الذين كانوا يتهمون حركة روسيلي بادعاء "تجديد الاشتراكية الإيطالية" على أسس جمهورية، ديمقراطية، مثالية وغير ماركسية.

التقارب الاشتراكي- الشيوعي (١٩٣٤-١٩٣٩)

منذ تموز ١٩٣٤، وقع الشيوعيون والاشتراكيون الفرنسيون ميثاق وحدة عمل. وتبعهم، في ١٧ آب، أقرلهم الإيطاليون تحت تأثير نيتي، وتأثير توغلياني ودي فيتوريو لدى الشيوعيين. وكان هذا استباقا لسياسة الجبهات الشعبية ضد الفاشية، شعارا أطلقه دميتروف وإيركول إركولي (توغلياني) في المؤتمر السابع للأمة (تموز- آب ١٩٣٥). وكان الاتفاق إعلان نوايا عامة جدا. وكان ينص على أنه "يبقى، على صعيد المبادئ العامة وعلى صعيد الحكم المطلق على الموقف الدولي،... تباينات مذهبية ومنهجية وتكتيكية تعترض قيام جبهة سياسية عامة، وبالأحرى قيام انصهار عضوي... ويحتفظ الحزبان بكامل الاستقلال الوظيفي والمذهبي". ولم يثر التقارب مع الاشتراكيين أية معارضة في حزب شيوعي إيطالي غدا متجانسا ومنضبطا ومقيدا بتوجيهات الأمانة. ولم يكن الأمر كذلك في الحزب الاشتراكي. فعلى الرغم من أن نيتي أكد استقلال الحزب وحقه بحرية نقد تامة حيال الاتحاد السوفياتي، فإن الاتفاق أثار خلافات جريّة التعبير عنها في المجلس العام للحزب، من بين

مواضيع أخرى، في ٤ تموز ١٩٣٥. فلم يكن موديليانى ومورغيارى، ممثلا التيار الإصلاحى، مقتنعين بأن وحدة العمل مستخدم، في إيطاليا، قضية الحرية وعمر تاسكا الذى كان قد انضم إلى الحزب الاشتراكي، بعد طرده من حزب إيطاليا الشيوعي، عن تحفظات خطيرة حول الطريق الستالينية إلى الاشتراكية.

ووضعت حرب إثيوبيا موضع اختبار تعاوننا اشتراكيا- شيوعيا بهذا صعبا. ففي ١٨ أيار ١٩٣٥، دعا الحزبان، ضد الحرب الاستعمارية، إلى "مؤتمر إيطالي في الخارج" انعقد في بروكسل، في الخريف. وشنت حملة دعابة كثيفة، إلا أن وحدة العمل بين التجمعات المناهضة للفاشية لم تتحقق ولم تخرج منه جهة شعبية حقيقية كذلك التي تشكلت في فرنسا وفي أسبانيا. وكان تأثير وحدة العمل ضئيلا في إيطاليا نفسها حيث فكك البوليس، إلى حد واسع، للمنظمات للعادية للفاشية- التي لم تكن قد شكلت، في أية برهة، فضلا عن ذلك، تهديدا حديدا للديكتاتورية- وحيث أنارت نجاحات الحرب الأفريقية موجة حماسة قومية وانضمام معارضين إلى الدوتشي. وكان تكتيك الشيوعيين يشغل بال الاشتراكيين كثيرا. فمنذ بداية ١٩٣٦، أعلنوا انفتاحات في اتجاه أحزاب ديمقراطية غير ماركسية، كالجمهوريين أو العدالة والحرية، وكذلك في اتجاه الجماهير والمتقنين. وفي آب ١٩٣٦، وجهوا، دون نجاح كبير، نداء للمصالحة الوطنية بين الفاشيين وغير الفاشيين. ومهدف الوصول إلى المنظمات الشمولية من الداخل، استعادوا تيمات فاشية الحزب الأولى. وفي تشرين الأول ١٩٣٦، أعلن بيان للجنة المركزية أن "حزب إيطاليا الشيوعي يعلن البرنامج الفاشي الذي هو برنامج حرية برنامجا له". ومن جهة أخرى، استنكر توغلياني ومانويلسكي، في موسكو، بقسوة هذه المبادلات.

وكان الحزب الاشتراكي ما يزال يمثل أكبر قوى المحجرة الديمقراطية عددا، ولكنه كان، أيضا، بتنوع اتجاهاته، "أقلها قدرة على تسولي مسؤولية مبادرات متقدمة" (ألدو غاروشي). وسوف يلعب الحزب الشيوعي تجاهه، خاصة اعتبارا من ١٩٣٧، الدور الراجح في العمل المشترك مدفوعا بانشغاله المزدوج بالتحضير لما بعد الفاشية بجمعه القوى المعادية للفاشية وبالدفاع عن الاتحاد السوفياتي. وسوف تقدم حرب أسبانيا التي بدأت في ١٨ تموز ١٩٣٦، في هذا الصدد، اختبارا مميزا. فقد أثارَت دويما عميقا وسط المهاجرين الإيطاليين الذين اشتركوا، فيها، اشتراكا واسعا جدا، ولكنها تلقت، في طورها الأولي، بصورة أساسية، إسهاما من جانب الفوضويين والعدالة والحرية. أما الاشتراكيين الذين بقيت، لديهم، الروح السلمية حية، فقد كانوا يواجهون، بتحفظ، انخراطا مباشرا في الصراع. وخلال كل مدة سياسة "عدم التدخل"، رفض الاشتراكيون والشيوعيون تأييد نداء العدالة والحرية لتشكيل قوة المقاتلين بصورة مشتركة لحمل راية مناهضة الفاشية الإيطالية. فقد كانوا يفضلون تشجيع رحيل متطوعين فرديين وجمع أموال وأدوية للجمهوريين. وعلى عكس روسيلي الذي كان يرى في الحرب بداية عصيان شعبي سيمتد، بعد ذلك، إلى إيطاليا ويطيح بالديكتاتورية، كان الاشتراكيون، وخاصة الشيوعيون المرتبطون بالاتحاد السوفياتي، يريدون ممارسة ضغط على مستوى الحكومات. وقد كان الإيطاليون موجودين منذ المعارك الأولى، ولكن توافدهم الكثيف لم يبدأ إلا مع تشكيل فوج الأخوين نيلو وكارلو روسيلي. وقد بدأ شيوعيون شعروا بالخيبة من موقف الاتحاد السوفياتي الذي شارك في سياسة "عدم التدخل" في الوصول إلى أسبانيا منذ بداية آب ١٩٣٦. وكانت تلك هي الحال مع اشتراكيين، مثل بييترو نيني. فقد سبقوا الوحدة الإيطالية التي كانت أول تشكيل مرتبط بالأممية مباشرة، في الصراع وشكلت الأممية الألوية الدولية

التي كان منظمها الرئيسي، ثم مفتشها العام، لويجي لونفو (غالو). وقد انخرط فوج غاريالدي الذي وصل إلى ٣٣٠٠ رجل والذي كان يقوده الجمهوري راندولفو باشيارد في الدفاع، في تشرين الثاني، عن مدريد. ومع نهاية طرور العدالة والحرية ورحيل الأخوين روسيلي اللذين قتلوا في ١١ حزيران ١٩٣٧ في بانول دو لورن على أيدي أفراد من منظمة المقتنعين الفرنسية المتصلة بالبوليس السياسي الفاشي، أصبح الإسهام الشيوعي في الحرب- التي كان توغلياتي يمثل، فيها، الأهمية لدى الحزب الشيوعي الأسباني- راجحا. وقد أبدى هذا الإسهام الحدود والالتباسات في وحدة العمل مع الاشتراكيين التي كان يضحى بها، عمدا، في المبادرات المستقلة للشيوعيين في تأطير المتطوعين الذين كانوا يسيطرون عليهم سيطرة تامة وفي المساومات التي كانوا يجرؤنها للحصول على تعاون مجموعات سياسية أخرى كالعدالة والحرية. وأطلق حزب إيطاليا الشيوعي، في أوساط الهجرة، منظمة جماهيرية جديدة، الاتحاد الشعبي الذي نشر التيمات "الجمهورية" في جريدته اليومية **صوت الإيطاليين**. وأبرم مؤتمر الحزب الشيوعي (ليون، ٢٨-٢٩ آذار ١٩٣٧) الخط "الوطني"، متبنا العلم الإيطالي للثلاث الألوان ومبدلا نشيد الأهمية بنشيد غاريالدي. وحركت المشاغل الاشتراكية أمام هذه الحالة مناقشات مؤتمر الحزب الثالث (باريس، ٢٦-٢٨ حزيران ١٩٣٧) حيث طرحت قضية متابعة العمل المشترك الشيوعيين التي انتقلها موديفلياني وتاسكا بشدة. وانضم نيجي وساراغات ومجموعتهما (بارتو لسوزي، بوشي، روجينيني) إلى تاسكا في اقتراح بالتفاوض على ميثاق اتحاد اشتراكي- شيوعي جديد. وقد وقع في ٢٧ تموز، وكان يتضمن فروقا ملحوظة بالقياس مع وثيقة ١٩٣٤. وكان ينص على التزام مشترك برنجامج مناهض للفاشية داخل الاتحاد الشعبي ويطرح لما بعد سقوط موسوليني مبدأ إقامة جمهورية ديمقراطية إيطالية تسيطر عليها الطبقة العاملة ويعلن

التصميم على "النضال، متحدین، من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفياني". فاليثاق الثاني صادق، إذن، جملة، على قبول الاشتراکین هیمنة شیوعية والأخذ بتکلیک الشیوعیین. وكان نیئی یعی ذلك، ولكنه عمل على دعم سياسة التعاون مع حزب إيطاليا الشیوعي على صعوبات تطبیقه. وقد ظهرت، في آب ١٩٣٧، غداة التوقيع على الميثاق بالذات، مع أزمة فوج غاریبالدي في الألوية الدولية. فقد ترك باشیاردی قیادته بعد أن رفض الانصیاع لرغبة القادة الشیوعیین في استخدام قواته ضد فوزیوی أراغون الذین كانوا في نزاع مع حكومة خوان نیران القریبة من الشیوعیین، وهو حادث زرع الاضطراب في ضمیر كثير من الاشتراکین. ولكن نیئی كان یمرر متابعة سياسة التحالف بضرورة التضامن أمام الخطر الفاشی، وكتب في ١٩ آذار ١٩٣٨: "إما أن نتنصر متحدین، وإما أن نهزم منقسمین". وهكذا أعاد، في برهة میونیخ، ومعارضاً لتاسکا الذی كان یراهن على انتفاضة للدول الغریبة، تأکید تضامنه مع الاتحاد السوفياني واقتناعه بأن اتحاد الاشتراکین والشیوعیین یجب أن یكون "أكثر جمیمة وأخویة". أما بالنسبة للحزب الشیوعي، فبعد ارتفاع النفوذ النسی الذی أكسبته إیاء، داخل المحجرة، السياسة "الجهویة"، كان عام ١٩٣٨ سنة قائمة مع تزايد شدة قبضة ستالین والجسو الثقیل لحاکمات موسکو الّتی أثارت استیاء نیئی وأصدقائه والتطهر الذی ضرب عددا کبیرا من المناضلین الإیطالیین اللاحقین إلى الاتحاد السوفياني. ولهمست قیادة حزب إيطاليا الشیوعي بالتراخی في النضال ضد التروتسکیة وأخذ علیها ضعف عمل للنظمات السریة في إيطاليا. وقدمت مجموعة غریکو وم. موتانا ودوزا ودي فیتوریو تقدما لذاتی وأبدلت بفریق جدید، مع برقی علی رأس اللجنة المרכזیة. وظل معظم الاشتراکین الذین كانوا قد استمروا، علی الرغم من میونیخ، في متابعة وهم اتفاق بین فرنسا وبریطانیا أمناء لميثاق الاتحاد.

ونزل عليهم الميثاق الألماني - السوفياتي (٢٣ آب ١٩٣٩) نسزل الصاعقة. وفي حين أيد الشيوعيون الإيطاليون، مباشرة، الموقف الستالينية، اغتاط نيني من انقلاب السياسة السوفياتية آخذاً، على ستالين تركه الطبقات العاملة الغربية "لذاقاً غامماً، فريسة للغضب والشك اللذين يهاجمانها". وكانت *الأفانتي الجميلة* تنقد "التواطؤ المخزي بين النظام الستاليني والديكتاتورية المحتلرية". ونشر الحزب الاشتراكي الذي ترك نيني، مليئاً بالمرارة، أمانته العامة التي خلفه، فيها، ساراغات بياناً ينقض، فيه، ميثاق وحدة ١٩٣٧ مع الشيوعيين. ووجدت بداية الحرب العالمية الثانية الحزبين الاشتراكي والشيوعي والمجبرة الإيطالية في أدن نقطة من تاريخها.

الفصل الرابع

الاشتراكية في ألمانيا

لم يفد المثال الإيطالي الأحزاب العمالية الألمانية. ألم نسمع، في عهد جمهورية فايمار، أن "ألمانيا ليست إيطاليا"؟ فقد كان يبدو أن وجود تقليد سياسي ونقابي يضمن للطبقة العاملة التي وصلت إلى درجة عالية من النضج التحكم في مستقبلها. والحقيقة هي أن التفكير في الفاشية، هنا، أحوف كما كان في أي مكان آخر. ولكن الأمر الخاص هو أن الحزبين العماليين الكبيرين اللذين وقف كل منهما ضد الآخر في تنافس لم يحاولا، قط، تجاوزه جدياً ركضاً، أعمى، نحو كارثة كان كل منهما يتهم الآخر، في أكمل سوء نية، بالمسؤولية عنها.

الاشتراكيون وقيام جمهورية فايمار

ثورة تشرين الثاني ١٩١٨

ثورة تشرين الثاني ١٩١٨ التي كانت ملتبسة في نظر المؤرخين إلى حد ادعى، معه، بعضهم أنها لم تحدث، هذه الثورة تقدم سميتين أساسيتين لفهم تاريخ الحركات الاشتراكية في عهد جمهورية فايمار.

فقد كانت، أولاً، ثمرة الإرادة السلمية للجنود ولتقسم كبير من السكان المدنيين أكثر منها نتيجة عمل هدام. فكييل هي التي رفع، في أطقم البحرية، لديها العلم الأحمر. ومرافئ شمال ألمانيا هي التي انتشرت منها الثورة عبر ألمانيا، موجهة ضد الذين كانوا متهمين بكونهم مجرمي الحرب وبكونهم، في تلك المرحلة، عقبات في وجه عقد سلام مشرف. وقد تشكلت في مدن الرايخ الكبيرة بحال جنود وعمال مبيت، في وجود سلطات ضربها الشلل والعجز، سقوط الأنظمة الملكية القائمة. وقد كتب ليكنشت، معلقاً على هذه الأحداث في جريدة روتة لانه، بعد بضعة أيام، ما يلي: "لا يعود انتصار جمهير العمال والجنود إلى قوتهم المحورية بقدر ما كان يعود إلى الانهيار الداخلي للنظام السابق. ولم يكن شكل الثورة السياسي نتيجة عمل العرولتارييا فقط، بل كان، أيضاً، نتيجة عمل الطبقات السائدة الراغبة في أن تفلت، على هذا الشكل، من الثورة الاجتماعية التي كانت بروجها المنيرة تسيل منها عرق القلق".

والنقطة الثانية التي يجب تسجيلها هي أن الاشتراكية الديمقراطية التي كانت بعيدة جداً عن الاشتراك في الحركة فعلت كل شيء من أجل تقنينها واحتوائها. فهي التي ناشدت، فعلاً، غليسم الثاني أن يتنازل عن العرش على أمل المحافظة على النظام الملكي فضلاً عن ذلك وهي التي دفعت المستشار إلى إعلان الجمهورية من أجل وضع حد للاضطرابات التي تطورت في برلين. ومن يدي ماكس دو باد تلقى إمبر، في اليوم نفسه، منصب المستشار. فقد كان الأمر يدور، بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية التي اعتقت الإصلاحية حول إحلال ألمانيا ديمقراطية وحالة محل ألمانيا الإمبراطورية، الإقطاعية والعسكرية، وذلك بالطريق البرلمانية بالحصول على المسؤولية الوزارية أمام الرايخستاغ والتطبيق المساواني للاقتراع العام، خاصة في بروسيا. ويوم ٩ تشرين الثاني، يوم وصولها إلى السلطة، ينهي، في نظرها، العهد الثوري.

الجماهير غداة ثورة تشرين الثاني ١٩١٨

إن المسألة الأساسية التي سادت الأشهر التي تلت ثورة ٩ تشرين الثاني كانت التالية: هل ستعود السلطة إلى مجلس تأسيسي منتخب ديمقراطياً من جانب الأمة بكاملها أم إلى مجالس مكرمة لأن ترتقي بألمانيا، بعد أجل طويل أو قصير، إلى ديكتاتورية البروليتاريا؟

وبالفعل، فإن الأحداث التي خرج منها إعلان الجمهورية، في ٩ تشرين الثاني كانت قد خلقت، في برلين، ثنائية سلطات: مجلس مفوضي الشعب الذي كان يضم ثلاثة اشتراكيين من الأغلبية (إيبر، المستشار الجديد، شايدتمان ولانديسبرغ) وثلاثة اشتراكيين مستقلين (هاس، ديتمان وبارت) باستثناء ليكنشت الذي كان قد رفض الحقبة التي عرضها عليه إيبر. وكانت هناك، أيضاً، اللجنة التنفيذية للمجالس التي تلقت على أنر مظاهرة للجنود والعمال في سرك بوش (١٠ تشرين الثاني) مهمة مراقبة المفوضين الذين اعترفت، بالتالي، بوجودهم. إلا أنه يجب، حقاً، أن نرى أن مجالس العمال والجنود التي تشكلت بأكرم قدر من الارتجال في ألمانيا خلال الأشهر الأخيرة للحرب لم تكن تشبه في شيء السوفييات الروسية. فلم تخرج من خطة سابقة الإنشاء، ولم تكن محركة الثورة، بل نتاج الازدهار العسكري والسياسي للأمة. وكان مرور وجودها هو معالجة المسائل التي نجمت عن حالة التفسخ التي كانت توجد، فيها، السلطة القائمة. وقد أسهمت في النظام الجديد الذي جرت، فيه، عودة الجنود، وكذلك التسريح. وإذا كانت الاتجاهات الراديكالية قد انتصرت في بعض المدن (بريم، برونشفيك)، فقد خرجت، عامة، من اتفاق بين مختلف مجموعات اليسار، وكان معظمها قريباً من تصورات أغلبية الاشتراكية الديمقراطية.

وقد انشغل فريدريش إيسر والوزراء الذين أحاطوا به، خاصة، بأن يجنبوا ألمانيا أهوال الثورة الروسية والفوضى. وإذا كان إيسر قد جاء على رأس الحركة الثورية، فإن ذلك كان بقصد محدد جيداً هو وقفها والسيطرة عليها. وكان يعتبر المحاسن تاجاً للفوضى والثورة، ديكتاتورية أقلية تسعى إلى تفريقها بسرعة. وفضلاً عن ذلك، فلماذا اللجوء إلى العنف؟ كان يرى أن الاقتراع العام يكفي، وحده، إذا جرى ديمقراطياً، لتحويل الإمبراطورية الألمانية إلى جمهورية اشتراكية وذلك دون إثارة انقطاع الاستمرارية في الحياة السياسية وحماية الأمة من البلشفية التي لا يمكن أن يخرج منها غير المذاب والبؤس. وهذا الاقتناع هو الذي يفسر خطواته الأولى: فمنذ ١٠ تشرين الثاني، اتصل بمعاون رئيس الأركان العامة، غرونر: فلن يعارض الجيش قيام نظام ديمقراطي في ألمانيا شريطة أن يؤمن هذا الأخير احترام الانضباط العسكري طاملاً لم يعد الجنود إلى ثكناتهم. وشجع، من جهة أخرى، المفاوضات التي جرت بين أرباب العمل والمنظمات النقابية بهدف تنظيم "شراكة عمل": وفي ١٥ تشرين الثاني، وقع اتفاق ينص على الحرية النقابية التامة وقيام اتفاقيات جماعية وانتخاب ممثلين عمالين في اللجان المتكافئة والمسير في طريق يوم الثمان ساعات، ولتحقيق هذه السياسة، استمر إيسر في الحكم بواسطة وكلاء وزارات العهد القديم الذين احتفظ بهم، بوصفهم "تقنيين"، في السلطة لتأمين استمرارها والذين أصبحوا، بعد أن خدموا النظام الملكي، "جمهوريين بالعقل". وخدم معظم كبار الموظفين الذين ظلوا في مراكزهم المؤسسات الجديدة بأمانة.

وقد احتفظت الجماهير العمالية بالثقة التامة بالاشتراكية الديمقراطية غداة الثورة. فلم يكن العمال يتصورون أن ألمانيا تستطيع التحالف مع روسيا البلشفية لأن مثل هذا التحالف سوف يعني استئنافاً للحرب وتفاقماً مؤكداً لوضعهم الاقتصادي. وكانوا يرون أن الدول الغربية التي يحسون

أنفسهم أقرب إليها ستمنح للانيا التي أصبحت جمهورية صلحاً مقبولاً. وإذا كانوا حساسين لفكرة "التحويل الاشتراكي" ويتصورون تحويلاً عميقاً للاقتصاد والمجتمع، فلنهم يعتمدون على الطريق الألماني، وليس على الثورة العنيفة، للوصول إلى أهدافهم. ومن المؤكد أنه كانت تواجه تصورات "الأغلبية" هذه مجموعات ترى أن الثورة الاجتماعية يجب أن تلي الثورة السياسية. ولكن هذه المجموعات كانت منقسمة فيما بينها. فقد كان في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد الذي كان تنظيمه أقل متانة بكثير من تنظيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بمين أيد فكرة الانتخابات للمجلس الوطني للمصوبة بمجالس عمالية ويسار فيه والذي كان يتصور، مع إرنست داونغ وريتشارد مولر، الإعلان الفوري لجمهورية للمجالس وإقامة ديمقراطية مباشرة. وفي إطار هذا الحزب، تابعت النضال المجموعة السبارتاكية التي كانت تسعى إلى تعبئة الجماهير وديكتاتورية البروليتاريا، ولكن طوباوية المتقنين وراдикаلية العمال الذين يتبعون القائلين روزا لوكسمبورغ وكارل ليكنشت للمعارضين لأي انقلاب ولأي إرهاب حزبي- والذين كانوا، فضلاً عن ذلك، نقديين حيال الثورة الروسية- تجاوزتا هذين القائدين. إلا أن العالم العمالي، بصورة عامة، لم يكن يفهم المناظرات الثقافية ويتمنى عودة سريعة بقليل الإمكان للوحدة داخل اليسار.

وضمن هذه الشروط، لم يكن يمكن لميزان القوى بين مجلس مفوضي الشعب واللجنة التنفيذية للمجالس أن يتطور إلا لصالح الأول. فمنذ كانون الأول، فشلت محاولة انقلاب للاستيلاء على اللجنة التنفيذية للمجالس وتسليم إمبركالية السلطة، ولكنها ترجمت إلى إطلاق نار ضد عناصر يسارية متطرفة سقط منها ١٦ ضحية. وفي ١٥ كانون الأول، انعقد في برلين، مؤتمر وطني للمجالس قرر، على الرغم من الضغط الذي حاول السبارتاكيون ممارسته عليه، بأكثرية ٣٧٥ صوتاً من ٤٨٥-

لم يسمح لليكنشت ولا لروزا لوكسمبورغ بحضوره حتى بصوت استشاري- تحديد يوم ١٩ كانون الثاني ١٩١٩ موعداً لانتخابات المجلس التأسيسي. من المؤكد أن المؤتمر كان قد خلق، قبل انفضاضه، مجلساً مركزياً للعمل والجنود كان الغرض منه، في انتظار الانتخابات، مراقبة الحكومة، ولكن الجهاز الجديد كان مولفاً، في أكثره، من اشتراكيين ديمقراطيين من اتجاه الأغلبية. وقامت هذه لفارقة التي هي أن السبارتاكين كانوا يطلبون كلية السلطة لمؤسسة كانت تكفي، بملاء كبير، برنامج إصلاحسي خالص.

وقد حثرت تصفية النزاع بين الحكومة الاشتراكية الديمقراطية والقوى الثورية خلال شتاء ١٩١٩ وربيعه وانتهى بانتصار قوى "النظام". فسي مدة أولى تقابل الأسابيع الأولى من كانون الثاني ١٩١٩، صفت التجربة السبارتاكية. وفي مدة ثانية، خضعت مختلف المحاولات لإعطاء دلالة ثورية لجمهورية المجالس، وخاصة في بافاريا، لقمع قلس جهزه وزير الحربية غوستاف نوسكه.

محو السبارتاكية

كان الحدث الذي أشعل النار هو قرار الحكومة بأن تبعد عن برلين فرقة البحرية القوية التي جاءت من كيل خلال شهر تشرين الثاني وعسكرت في قصر برلين الملكي الذي اختفت منه تحف قيمة نفيسة: ونجح البحارة الذين ردوا بقوة في احتلال المستشارية التي احتفظ، فيها، بإمر أسماً. ومارسوا معاملة قاسية ضد الاشتراكي الديمقراطي أوتو ويلز الذي كان آنذاك، قائد موقع برلين. واصطدم الجنرال لوكسي الذي كلف، في ٢٤ كانون الأول، بإعادة النظام ببرد شعبي قوي. وكان المفوضون المستقلون الثلاثة قد قرروا، ضمن هذه الشروط، وقد رأوا التوافق بين الحكومة

والجيش محزياً، أن يستقبلوا. وحل محلهم ثلاثة اشتراكيين ديمقراطيين من الأغلبية، غوستاف نوسكه، رودولف فيسيل وبول لوبه، مصممين، هم أيضاً، على مواجهة القوى الثورية.

إن جو الاضطراب السياسي هذا هو الذي نحيأ فيه، في المرحلة نفسها التي احتاز، فيها، للنلوب السوفياني كارل راديك الحدود سراً، تأسيس الحزب الشيوعي الألماني. وقد كانت الأرجحية، بين السبارتاكين، لإرادة الانفصال عن المستقلين، وقد انضموا في ذلك إلى الشيوعيين الأيمن الألمان الذين كانوا يضمون أصدقاء كنيغ في برسم وأصدقاء لاوفسرخ في هامبورغ وأوتو روله في دريسدن، وكذلك التجمع البرليني حول بورشارد الذي كان أقرب إلى أفكار لينين منه إلى أفكار روزا لوكسمبورغ. فاجتمع في برلين، إذن، في ٣٠ كانون الأول، مؤتمر يضم ٨٣ مندوباً سبارتاكياً و٢٩ مندوباً من "الراديكاليين اليساريين". إلا أنه إذا كان قد انعقد الإجماع على الانفصال عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد، فسرعان ما ظهرت خلافات حدية: فقد كانت روزا لوكسمبورغ تفضل على صفة "الشيوعي" للحزب صفة "الاشتراكي" التي من شأنها أن تسهل الاتصالات مع "الإصلاحيين" الغربيين، ولكنها هزمت من جانب الذين كانوا يريدون إبداء تضامنهم مع روسيا السوفياتية. ولكن الأمر الخاص هو أن الأغلبية قررت بـ ٦٢ صوتاً مقابل ٢٣ الامتنكاف عن الاشتراك في انتخاب المجلس التأسيسي، في حين دافعت روزا لوكسمبورغ وصديقها بول ليفي عن فكرة الاشتراك: فقد كان ينبغي، كما صرح "اليساري" أوتو روله، الانتهاء من "الثلوث والانتهازية". "لدينا، الآن، منابر أخرى. الشارع منبر عظيم غزونا ولسن نتخلي عنه حتى لو أطلقوا النار علينا". وقد أدى هذا الاتجاه إلى فشل دخول "المندوبين الثوريين" الذين كانوا، مع داوونفغ وريتشارد مولر، يتمتعون بثقة البروليتاريا البرلينية والذين كان من شأنهم، دون شك، أن

يكونوا أقدر قادة لحركة جماهيرية. ولم يقر البرنامج الذي قدمته روزا لوكسمبورغ، بدوره، دون صعوبة: فقد اصطدم المقطع الذي يعارض الممارسة الإرهابية، بشكل خاص، ببعض المنسحقين. وهكذا استقبل تشكيل الحزب الشيوعي الذي كان عميق التضاريس ودون تنظيم متماسك بحذر وتشاؤم كما تبين أقوال ليو جورجيس المحيطة.

وكانت مناسبة القمع هي إقالة مدير بوليس برلين، إيجهورن الذي كان يتمتع بشعبية حقيقية في أوساط عمال برلين والذي رفض أن يدع نفسه يصفى. وقد تجرأ على أن يرد قائلاً: "تلقيت مناصي من الثورة ولن أرده إلا إلى الثورة". وفي الواقع كانت الحكومة تريد هذه المواجهة المسبوقة بحملة افتراءات على السبارتاكين والتي شكلت استفزازاً حقيقياً. ورد المستقلون والشيوعيون بمظاهرات اتخذت، في كانون الثاني، شيئاً من السعة. واستمتع المناضلون من ذلك أن الفرصة المناسبة قد أتت وأن أفضل وسيلة للدفاع كانت في الهجوم أيضاً. وعلى الرغم من رأي المنسحقين الثوريين الذين ذكروا بمخال الكومونة، فاز تحالف لودويبور-ليكنشت. وفي ٦ كانون الثاني، أعلن الإضراب العام وجرى احتلال مكاتب "الفورفارتز". إلا أنه بدأ، سريعاً، أن عدد العمال للمستعدين للقتال كان ضئيلاً. وظهرت، من جديد، انقسامات حول حدود العصيان إذ نادى راديك بإعلان التراجع، ولكن روزا لوكسمبورغ التي كانت، مع ذلك، قدرت أن الحركة كانت سابقة لأوانها رأت أنه كان من المستحيل التخلي عن ليكنشت والمناضلين الذين انخرطوا في الحركة. وقاد نوسكيه القمع الذي لم يجر بواسطة قوى ديمقراطية، بل بدعم من القوات غير النظامية للمعادية للجمهورية. وعلى الرغم من أن مفاوضات قد بدأت مع المستقلين في ٧ شباط، فإن عمليات التمشيط استمرت في برلين حتى ١٢ شباط حين انتهت المواجهات. وقدر عدد الثوريين الذين قتلوا في المعركة أو أعدموا دون محاكمة بمائة وخمسين ثورياً. أما بالنسبة لروزا

لو كسمبورغ و كارل ليكنشت الذين أصدروا جريدتهما **العظم الأحمر** حتى اليوم الأخير، مفسرين هزيمتهما اليوم بوصفها "انتصاراً في النفس"، فقد اعتقلا في ١٥ شباط وقتلها ضباط منجاة تامة من العقاب. وكانت لافتات قد عُلقت، فعلاً، منذ عدة أيام، على حدران برلين تعلن: "أعطوا ليكنشت روزا لو كسمبورغ إذا كنتم تريدون سلاماً وعملاً وخبزاً" ودعت جريدة **هورفاارتر** نفسها إلى الجريمة.

كيف نفسر الفشل السبارتاكوي؟ لا يكفي اللجوء إلى استفزاز البوليس. فلم يكن السبارتاكويون "طائفة"، هيئة أركان دون قويات. فقد كان تطرف المدن الكبيرة التي كانت المراكز حيال الاشتراكية الديمقراطية تتزايد فيها يعمل لصالحهم. ولكن دعايتهم مست، خاصة، شابناً عاطلين عن العمل ليست لديهم خبرة سياسية. وبقيت مصداقيتهم ضعيفة جداً لدى الطبقة العاملة للمنظمة التي أخافوها. ولم يكن عمال برلين مستعدين للاشتراك في حرب أهلية بين كتلتين تدعيان الانتماء إلى الاشتراكية، ولا حتى لقبول هذه الحرب. فقد بقوا حائرين أمام سياسة القادة الثوريين غير المستقرة وانقساماتهم الداخلية (ب. برويه). فقد كانت الطبقة العاملة، بأكثريتها الساحقة، تنسوق إلى السلام والديمقراطية، ولكنها لم تجحد نفسها معنية بشعار الثورة الاجتماعية. وقد دعت روزا لو كسمبورغ، أكثر من أي شخص آخر، ضرورة تربية الطبقة العاملة وتجميع القوى الشعبية قبل أن يطلق العمل الثوري، ولكنها كانت، هي نفسها، عاجزة عن مقاومة جاذبية عمل عفوي، عبادة العمل من أجل العمل. ولم تنجح السبارتاكوية، على الرغم من قدرتها على التعبئة، في الانتقال من مرحلة الفتن إلى مرحلة العصيان الثوري.

وقد سمح فشل الحركة السبارتاكوية، على الأقل، بانتخاب المجلس التأسيسي، في ١٩ كانون الثاني ١٩١٩، الذي بدأ نجاحاً حسناً للاشتراكية الديمقراطية التي أحرزت ٣٨٪ من الأصوات مقابل ٢٨٪ فقط،

للمستقلين: وهذا معامل ألقى على عاتق الاشتراكية الديمقراطية مسؤوليات ثقيلة إذ أصبح إيمر رئيساً للجمهورية وشايدمان مستشاراً، ولكن ذلك أرغمها على البقاء داخل ائتلاف سرف يؤثر الشريكان الآخران فيه، الحزب الديمقراطي والمركز الكاثوليكي، على تطور السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

عهد نوسكيه

لم تكن معارك برلين تعني نهاية الاضطرابات، بل إن هذه الأخيرة اتخذت شكل ردود فعل عفوية ضد البوس والبطالة وارتكاسات ضد التدابير القمعية ومحاولات التحويل الاشتراكي غير المنظم للمشروعات: وتلك كانت تجليات لتطرف العالم العمالي الذي يبدي شيئاً من الخيبة حيال إدارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي ويجد في أيديولوجية "المجالس" وسيلة معارضة النظام القائم. وكانت هذه حركات اجتذبت الفئات المختلفة من الطبقة العاملة، ولكنها كانت سبقة التنسيق فيما بينها وأهككت في حين كانت أخرى في حالة كمون. فكان يسيراً، إذن، على نوسكيه الذي تولى قيادة القوات المسلحة بوصفه وزيراً لحربية الرايخ، بدعم من القوات غير النظامية، أن يقمع هذه الانتفاضات المتنوعة: في شباط، في الرور حيث اتخذ العمال موقفاً لصالح تأميم المناجم، ثم في ألمانيا الوسطى وبرلين حيث استخدم القمع القاسي قسوة خاصة- على أساس أنه انتهى إلى ١٢٠٠ قتيل وعشرة آلاف جريح- مذبحة مزعومة لأسرى في ضاحية ليشتنفلز وانتهى بقتل ليو جوحيش. وسوف تصفى البور الثورية الأخيرة في الرور خلال شهر نيسان. وترك القمع وراءه أحقاداً لا تحصى.

وكان يجري الأحداث في بافاريا- بسبب قوة الحركة الإقليمية دون شك- قد اتخذ سياقاً مختلفاً اختلافاً محسوساً عن ذاك الذي كان قد اتخذته

في الرايخ. فضدادة سقوط فينلسباخ، في ٨ تشرين الثاني، كان الحكم بين يدي كورت إيزنر، وهو متقف مقيم في ميونيخ منذ ١٩١٠ حيث كان يحرر جريدة *موتشستر برس* التحريفية وانضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد منذ ١٩١٧ وتفدى، فضلاً عن ذلك، بالاشتراكية الطوباوية أكثر منه بأفكار ماركس ولينين وكان، على الرغم من كل شيء، منظماً موهوباً: والواقعة الفريدة في ألمانيا هي أنه عرف كيف يضم إلى سياسته فئة من الزارعين في شخص كارل غاندورفر، قائد الرابطة الفلاحية البافارية. وعندما أصبح، إثر الانقلاب، رئيساً لوزراء بافاريا ووزيراً لخارجيتها في حكومة تعاون، فيها، أشخاص من الأغلبية ومستقلون، نشر، بروح عدائية حيال بروسيا، سلسلة وثائق تتعلق بمسؤولية الرايخ الجرمية على أمل أن يحصل من الحلفاء على شروط صلح مناسبة. ولا شك في أنه كان، بتباهيه بخصوصيته، يفكر في استمالة عطف الرأي العام البافاري. ولم يكن، على الصعيد الداخلي، يسوي، أبداً، إعطاء السلطة للمجالس التي لم يكن يرى فيها سوى أداة ضغط على الحكومة. ولكن اتجاه سياسته جلب ضده هجمات من اليسار الفوضوي الذي كان يجند أعضاء من بين أوساط شفافينغ المثقفة حول غوستاف لاناور وأيريك موشام، وكذلك من اليمين البورجوازي الذي كان يأخذ عليه إرجاء انتخابات اللاندياغ في بافاريا. وقد جرت هذه، أخيراً، في ١٢ كانون الثاني ١٩١٩ وشكلت بالنسبة لإيزنر كارثة: فسي حين حصل المستقلون على ٢٢,٥٪ من الأصوات، حصل أصحاب اتجاه الأغلبية من الاشتراكيين على ٣٣٪ والأحزاب البورجوازية على ٦٥٪. وحاول إيزنر، على الرغم من كل شيء، أن يبقى في السلطة مشدداً، بذلك، التوتر بينه وبين وزير الداخلية أور الذي كان يرغب في ائتلاف مع الأحزاب البورجوازية. وعندما جاء، أخيراً، في ٢١ شباط، بمجلس استقالته إلى اللاندياغ، قل على يد قومي بافاري شاب، الكونت

أركو- فالاي: وهو اغتيال تلاه، فضلاً عن ذلك، اعتداء على آور الذي أصابه بحرح خطير، على منبر اللاتنتاغ، أحد الشيوعيين. وبعد رحيل لينزر، توطد الاتحاد الذي لم يستطع الحصول عليه في حياته داخل اليسار: فعندما أبدى عضو الأغلبية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي - هوفمان الذي أيده اللاتنتاغ، في ١٧ آذار، رئيساً للوزراء - عجزه، مارست مجالس العمال والجنود نفوذاً متزايداً وصلحت البروليتاريا واتخذت تدابير ضد الصحافة البورجوازية. ولدى إعلان الثورة في بودابست، أعلنت جمهورية المجالس في أوغسبورغ، ثم في ميونيخ بموافقة من الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كان بعضهم حساساً لضغط الجماهير، في حين وافق الآخرون على أمل إفشالها. والواقع هو أن هذه المحاولة حظيت بدعم الأوساط الفوضوية التي كانت تتابع مع لانداور، ثورة ثقافية حقيقية، ولكنها لم تدعم من قبل الشيوعيين الذين رأوا العملية سابقة لأوانها. إلا أن يوجين ليفنيه، وهو مهاجر روسي أرسل إلى ميونيخ، تولى في ١٣ نيسان قيادة الحركة التي سعى إلى بنيتها بتأميم للمصارف واللجوء إلى الفلاحين لتموين العاصمة وتنظيم جيش أحمر بقيادة البحار إيفلهوفر: وكان هذا تدبيراً أكثر تأخراً ونقصاً من أن يكون ناجحاً. فقد نظم هوفمان، من بامبرغ التي لجأ إليها، المقاومة بمساعدة القوات البافارية وحدها أولاً، ثم بمساعدة القوات غير النظامية التي شكلها نوسكيه. وسمحت الأخطاء التي اقترفها الفوضوي السلمي تولر الذي لم يعرف كيف يفيد من نجاح جزئي في داشو للقوات البافارية بأن تحتل، في ٣٠ نيسان، ميونيخ التي اقترف مقاتلو الطرفين فيها أعمال انتقام رهيبة، وسوف يلي سحق جمهورية المجالس العابرة، في بافاريا، أياماً رجعية طويلة.

وقد تساءل القادة الثوريون، في ألمانيا وخارجها، عن أسباب هزيمتهم. فكان السبب، في نظر تروتسكي كما في نظر راديك، أن عدم وجود

حزب شيوعي شبيه بالحزب البلشفي وقوي المركزية هو الذي يفسر الفشل. وكان من المهم، في رأيهما، أن تحاذر القوى الثورية "الزعرة الانتقالية" وركزا على التربية المسبقة للجماهير البروليتارية. ولكن البلاشفة ظلوا، عام ١٩١٩، واثقين من المستقبل الثوري لألمانيا. وقد تحدثوا عن "تأخر" للثورة الألمانية التي "أرخت". ولكنهم ظلوا مقتنعين بأن ألمانيا هي التي ستقرر، فيها، مصير الثورة العالمية.

إعادة ترتيب الأحزاب

التراجع الاشتراكي

خلال ثورة تشرين الثاني، كان الشاغل الأكبر لأصحاب اتجاه الأغلبية من الاشتراكيين هو صيانة ألمانيا من الأهوال والاضطرابات التي عرفتها روسيا. ولما كانوا مقتنعين بأن الاقتراع العام من شأنه أن يضمن لها الانتصار، فقد كانوا يأملون في تجنب ألمانيا ثورة اجتماعية. وهذا الموقف الذي هاجمه اليسار بوصفه "خيانة"، ولكنه مطابق لإصلاحيتهم التقليدية، هو الذي يفسر تحالف إيسر مع الجيش وقمع نوسكيه للستارتاكيين وديكتاتورية المجالس. والحزب الذي أبدى الكثير من الضعف حيال القوى المحافظة التي كانت تجسدها الإدارة العسكرية والمدنية هو نفسه الذي أبدى حساً مدهشاً بالسلطة عندما دار الأمر حول إخضاعه بالعنف أولئك أنفسهم الذين عبروا له عن ثقتهم به لدى انتخابات كانون الثاني ١٩١٩. ولم تعرف الاشتراكية الديمقراطية كيف تستفيد من الظروف لتحل محل الطبقات الحاكمة القديمة عناصر مرتبطة بالنظام الجديد. وتدمر مجالس العمال والجنود سحبت منها الأداة التي كان من شأنها أن تسمح لها بالسيطرة على الجهاز الإداري بكفاية.

والخلاصة هي: إنَّ عدم وجود ثورة اجتماعية كان يمكن أن تدمر قوة الصناعة الثقيلة والملكية العقارية الكبيرة قد أثمر، منذ الأصل، سلباً على مستقبل جمهورية فلنمار وقادها، في النهاية، إلى ضياعها (أ. روزنبرغ). ولا شك في أنه يجب أن ننسب هذا النقص الثقيل جداً في نتائجه إلى إبعاد الإمبراطورية المنتظم للاشتراكية الديمقراطية عن شؤون الدولة، فلم تتطور، داخلها، طبقة سياسية قادرة على تحليل الموقف الثوري وإيجاد "طريق ثالث" بين البلشفية والجمود الاجتماعي.

وكان أحد الأخطاء الكبرى للاشتراكية الديمقراطية عجزها عن إقامة هذه الديمقراطية الاقتصادية التي أتاح دستور فلنمار، مع ذلك، توقعها. والواقع هو أن بعض الأحزاب البورجوازية الديمقراطية والوسطية، وليس الاشتراكيين وحدهم، قد أبدت تدابير تحويل اشتراكي جزئية. وكان صناعي، وهو ولتر راتناو الذي كان ينتمي إلى الحزب الديمقراطي والذي احتج، في كتابه *المجتمع الجديد* (١٩١٩)، على المكتبة التي كان الإنسان ضحيته، هذا الصناعي سعى إلى "اشتراكية على الطريقة الألمانية" يجب أن تلتطف المعارك الطبقة وتقيم علاقات طبيعية بين القادة والمنفذين، وذلك عن طريق إلغاء الإرث وتأمين وسائل الإنتاج وتعميم التعليم وكان يتصور، حيال الديمقراطيات الغربية البلوتوقراطية، والمساوية التي كان يكرهها، بناء دولة "عضوية" مخضع، فيها، مختلف فروع الاقتصاد القوية البنيان والتي تحتفظ بحقوق إدارة واسعة لاقتصاد مخطط. وكان لهذه الأفكار التخطيطية بعض التأثير على وزير الاقتصاد رودولف فيسيل وأمينه العام، ف. فون مولندورف الذي كان يطمح إلى أن يرحح، داخل تنظيم متوازن، "مصلحة الجماعة والمعادلة الاجتماعية على حاجات الاستمتاع الفردي". ولم يكن الاشتراكيون، على الرغم من المذكرات التي ألفها عليهم والتي تنادي بالتأمين الجزئي أو الكلي للمثـرورات- كان أشدها نظراً مذكورة أوتو نورمان-، مؤيدين لتحويل لبني الصناعة

الألمانية كان يهدد بزعزعة قواعدها في وقت أزمة ويسمح للحلفاء بوضع أيديهم على المشروعات للوئمة. وعندما سقط فيسيل مع حكومة شايتمان، لم يأخذ خليفته، روبرت شميدت، بمشاريعه. وقد تشكل، بموجب الدستور، "مجلس اقتصادي"، ولكنه لم يحصل، أبداً، على سلطات حقيقية. وكانت خيبة أمل العالم العمالي أشد، أيضاً، عندما حضر البرلمان قانوناً، أقرهائياً في ٤ شباط ١٩٢٠، يخفض من صلاحيات مجالس المشروعات التي أبعدت عن كل سيطرة على سير المشروعات: فقد قمعت مظاهرة، في ١٣ كانون الثاني، مكرسة لنسج إقرار القانون، في برلين على يد وزير داخلية بروسيا، فولفغانغ هاينه الذي بدأ، في هذه المناسبة، المنافس الجديد لنوسكيه.

ولم يستطع رد الفعل العمالي القوي ضد انقلاب كاب- لوتفيتز (١٥ آذار ١٩٢٠) الذي حطمه في برلين الإضراب العام كما حطمته الانتقاسات داخل وزارة الحربية وموقف كبار الموظفين المتحفظ، لم يستطع رد الفعل هذا أن يؤدي إلى تشكيل حكومة تقوم على اتحاد الأحزاب اليسارية والنيقابات الحرة والمسيحية. وإذا كان نوسكيه قد أرغم، أمام الغضب الشعبي، على ترك وزارة الحربية، فلأن رفض أوتوفيلز أن يخلفه في هذا المنصب قد فوت على الاشتراكيين الديمقراطيون السيطرة على هذه الوزارة. وما هو أكثر من ذلك هو أن للمعارك التي استمرت بعد فشل الانقلاب في المرور بين القوات غير النظامية والقوات العمالية المنظمة في "جيش أحمر" قوي والصممة على الدفاع عن الجمهورية سمحت لوزارة الحربية- على الرغم من محاولة تحكيم لحكومة هيرمان مولر التي كانت قد قدمت للنسوار، بموجب اتفاقيات يلفيلد (٢٤ آذار)، تنازلات هامة- بتحطيم الإضراب وإعادة نظام دموي بحيث أن انقلاب كاب- لوتفيتز قد أسهم، في نهاية المطاف، في تعميق الهوة بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والطبقة العاملة. وكان على أصحاب اتجاه الأغلبية

أن يعانون، أيضاً، من الموقف الذي كانوا قد تبناه لدى توقيع اتفاقية فرساي وتطبيقها محدثين انطباعاً، بموجب موقفهم للمعادي للإمبريالية تقليدياً، بأنهم كانوا يتمسكون بالسلام بأي ثمن ولا يعرفون استخدام الحقن العميق الذي كان يحرك، آنذاك، مجموع الأمة الألمانية: فقد أساءت إليهم أكثر الإساءة أقوال كتلك التي صدرت عن برنشتاين ودعت الشعب الألماني إلى التفكير في أخطائه السابقة، ومقالات كتلك المنشورة في *أوراق اشتراكية*، دعمت، ضد إنكلترا، أطروحة تحالف "قاري" مع فرنسا. وكانت انتخابات حزيران ١٩٢٠ الفياراً للاشتراكية الديمقراطية التي هبطت من ١١,٥ مليون صوت إلى ٥,٦ ملايين، في حين نجح الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد في مضاعفة جمهوره متعادلاً مع أصحاب الاتجاه الأغلبية تقريباً، بل ومتجاوزاً إليهم في المراكز الصناعية. فقد سجلت الطبقة العاملة انفكاكها الجزئي عن حزب لم يكن قد نجح في إعطائها، في المشروع كما في الدولة، للمكان الذي كانت ترى أن لها الحق فيه، ولم يسع إلى ذلك (هولبورن). ولكن مجموع القوى الديمقراطية هو الذي أصيب مع الاشتراكيين، فلم يعد لائتلاف فلماار الأغلبية في الرايخستاغ.

الحزب الشيوعي، حزب جماهيري

انضوى الحزب الشيوعي الصغير الذي خرج من صفوف الرابطة السبارتاكية والذي امتحن امتحاناً عميقاً بمسوت ليكنشت وروزا لوكسمبورغ، ثم عوت جوحيش، تحت قيادة بول ليفي الذي كان يرى أن النقطة الأساسية، في الظروف التي كانت للأانيا تحتازها، كانت العمل على التأهيل السياسي للبروليتاريا دون الوقوع في أوهام الانقلايية. وشاركه في معاداته لـ "اليسارية" كارل راديك الذي لطفظ ظروف

سجنه وكتب في السجن بحثه حول **غزو الثورة العالمية** الذي سعى، فيه، إلى أن يحدد الأهداف الثورية البعيدة الأجل. وزاد في إلحاح الدعوة أنه كان يتزايد في الحزب الشيوعي الفتي فراغ صمو وكراهية الانتهازية: فقد كان هناك مناضلون، مثل أوتو روله، في دريسدن، وكارل بيكر، في برسم، والهامبورغيين فريتر فولفهم وهنريش لاوفنرغ، يهاجمون العمل النقابي والاشتراك في الانتخابات ويدعون إلى خلق "منظمات مشروعات ثورية" ذات طابع اقتصادي وسياسي معاً. ووجد ليفي أن عليه أن يرد. وقد طرد مؤتمر هايدلبرغ السري (آب ١٩١٩) الفئة "اليسارية" من الحزب، وهو ما شكل، بالنسبة للحزب الشيوعي، خسارة محسوسة لنصف عدد أعضائه، خاصة، في هامبورغ وبرلين. وتبنت فئة من المعارضة تجمعت حول **جريدة العامل الشيوعي** في هامبورغ موقفاً قريباً من مواقف الوطنيين البلاشفة ملمحة إلى ضرورة تحالف مع روسيا السوفياتية، بالنسبة لألمانيا "الدوليتارية"، بفرض حرب ضد دول الاتفاق، بل إن فولفهم ولاوفنرغ مضيا إلى درجة تسمية ليفي "يهودا الثورة الألمانية" متهمين إياه بأنه، بدعايته الانحزامية، "طعن الجبهة الألمانية في ظهرها" عام ١٩١٨. أما بالنسبة للأغلبية اليسارية للمفصولين السقي تلقت دعم "النسريين" الهولنديين، غورتز وبانكوك، فقد هاجمت انتهازية المركز. وهكذا تشكل، في نيسان ١٩٢٠، حزب ألمانيا الشيوعي العمالي الذي اعترف به، كنصير، عضواً في الأهمية الشيوعية ليدينه لينين بعد ذلك. وقابل انشقاق الحزب الشيوعي الألماني تصليب داخل الطبقة العاملة: فإلى التجمعات الفوضوية- النقابية القديمة المشتقة من "الحلية" القديمة والتي شكلت، بقيادة رودولف روكر، **اتحاد عمال ألمانيا الأحرار** أضيفت "اتحادات" أخرى أكثر ماركسية حقاً شكلت **الاتحاد العام لعمال ألمانيا**. وكان هدفها المشترك هو انتصار "المجلسية العمالية" ومعاربة

المركزية البروقراطية بالصورة التي تنمو بها في الاتحاد السوفياتي وغيره. وأيديولوجية هذه الأوساط "الراдикаلية اليسارية" التي يسيطر، فيها، عمال متمردون ومتقنون بوهيميون تلجأ إلى معاداة الاستبدادية ذات التقليد الفوضوي أو إلى منهج الغفوية الجماهيرية اللوكسمبورغي لتحديد نوعاً من الغياب السياسي والنشاط الانقلابي يعينها من كل دراسة جديدة للشروط الموضوعية للعمل الناجح. وقد عرفت هذه الحركات المتنوعة ممزقات داخلية. وإذا كانت لم تنزل، كلياً، حتى ١٩٢٣، فإنها لم تصل إلى اكتساب نفوذ دائم في الطبقة العاملة الألمانية.

وقد استطاع ليفي، بفضل هذا الانشقاق على يساره، أن يحضر للتقارب مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد. وقد زاد في إلحاح ضرورة تشكيل حزب جماهيري، بالنسبة للمناضلين الشيوعيين، أن موقف الحزب الشيوعي كان، خلال محاولة كاب الانقلابية ملتبساً بصورة فريدة إذ رفضت قيادة الحزب- ليفي كان في السجن آنذاك- أن ترفع أصباً صغيرة للدفاع عن الجمهورية وبينت بتشجيعها الضيق قلة مراكز الاستماع إلى مشاعر العالم العمالي العميقة لديها. وقد أحس ليفي إحساساً عميقاً بالخطأ المقترف، كما أحس بعجز الحزب لدى معارك المرور. وكان مقتنعاً بأن فرص الشيوعية في ألمانيا، وانتصار الثورة البروليتارية بالنالي، تتوقف على قدرة الحزب الشيوعي على كسب المستقلين والجماهير التي تدعمهم.

إلا أننا قد شهدنا داخل الحزب الاشتراكي الموحد نمو يسار يتطلع، بدوره، إلى موسكو. فقد انضم إلى نوى داووننغ وريتشارد مولر البرلينية القديمة شباب طرحوا، مثل ولتر ستوكر، مسألة العلاقات مع الأممية الشيوعية. ولدى مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد في لايبزيغ (كانون الأول ١٩١٩)، ظهرت أغلبية ترى قطع الصلات مع الأممية الثانية وإجراء اتصالات مع الثالثة. وفي هذه الأثناء، صدر كتاب مريض

الشيوعية الطفولي: اليسارية حيث ركز لينين على ضرورة عدم انعزال الشيوعية عن جماهير العمال وسعى إلى اجتذاب الأحزاب التقليدية إلى الأمية الشيوعية. ومن موسكو التي ذهب إليها المستقلون لحضور المؤتمر الثاني للأمية (نموز ١٩٢١)، عادوا منقسمين: فقد أيد داوونغ القبول الخالص والبسيط للشروط الإحدى والعشرين الموضوعة لقبول أحزاب جديدة. أما ديتمان وكريسيان، فقد طلبا إلى الحزبين رفض هذه الشروط ورفض "المركية" بل و"ديكتاتورية" موسكو معها. والحقيقة هي أن الاتجاهين تواجها في كل المدن الألمانية بحماسة شديدة متعادلين، أولاً، ثم مالت الأمور لصالح أنصار الأمية الثالثة. ولدى مؤتمر هاله (تشرين الأول ١٩٢٠)، تجاوزت الأغلبية اعتراضات هلفرنديغ، تلميذ كاوتسكي، الذي ندد بالسياسة التي تصورها البلاشفة بوصفها "لعبة بانكو، رهاناً لا يمكن بناء حزب عليه"، وبددت خطبة زينوفيف ترددها، فقررت بـ ٢٣٧ صوتاً مقابل ١٥٦ قبول الشروط التي وضعتها الأمية. ومنذ ذلك الحين، لم يعد هناك شيء يعترض سبيل الانصهار بين الحزب الاشتراكي الموحد والحزب الشيوعي الذي جرى في برلين بعد ثلاثة أشهر. وكانت أفنى الفئات وأكثرها ديناميكية في الحزب، وعمال المناجم خاصة، هي التي أيدت الانضمام إلى الأمية الثالثة ضد رأي الموظفين وممثلي الصناعات الأقل فعالية، كالنسيج. ومهما يكن من أمر، فإن الحزب الشيوعي القوي بالأعضاء الثلاثة والخمسين ألفاً قد غدا حزباً جماهيرياً. أما أقلية الحزب الاشتراكي الموحد، فقد بقيت حية برئاسة كريسيان، ولكن ذلك كان بأعداد نقصت كثيراً وجهاز إداري أثقل من أن يستطيع الأعضاء تحمله. أما الباقون، فقد انسحبوا من الحياة السياسية أو هاجروا نحو اتجاه الأغلبية في الاشتراكية الديمقراطية.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي بين ١٩٢٠ و ١٩٣٣

الحزب الاشتراكي الديمقراطي في تاريخ جمهورية فايمار

لعب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي هزته نتائج انتخابات حزيران ١٩٢٠ ولكنه دعم بتلك الفعة من الحزب الاشتراكي الموحد التي رفضت، مع برايتشايد وهلفردنغ، التحول إلى اليسار، لعب هذا الحزب دور دعم، يقى عارضاً، للحكومات التي تعاقبت على جمهورية فايمار في سنواتها الأولى. وقد شارك في التصويت على قانون الدفاع عن الجمهورية إثر مقتل راتناو في حزيران ١٩٢٢. وطبق هذا القانون وزير العدل، الاشتراكي الديمقراطي غوستاف رادبروخ ضد التجمعات الإرهابية اليمينية. وقد شارك، وكان عضواً في حكومة الائتلاف الكبير الذي شكله سترسمان عام ١٩٢٣، في تصفية المقاومة السلبية في السرور واستئناف الحياة الاقتصادية. ولكنه رفض للمصادقة على القمع ضد وزارتي الائتلاف الاشتراكي- الشيوعي في الساكس وتورينغنه. ومنذ ذلك الحين، استبعد من السلطة، وهو ما لم يمنعه من أن يلقى في انتخابات أيار ١٩٢٤، تراجعاً جديداً خفض عدد نوابه إلى حوالي المائة. وكانت سنوات تثبيت النظام ونجاحات سياسة سترسمان الخارجية التي ساندتها باستمرار بنداء من برايتشايد مفيدة، في نهاية المطاف، للحزب- دون أن يمكنه، مع ذلك، لعب دور حاسم في توطيد المؤسسات الجمهورية وذلك في البرهة التي أفقده، فيها، موت إير، عام ١٩٢٥، رئاسة الدولة الأولى: وعلى الرغم من أن الوزير الروسي أوتو براون كان في المركز الثاني وراء هندنبرغ، فقد رأى أنه يجب أن يتنحى لصالح مرشح الوسط، ماركس، دون أن يستطيع أن يمنع، في حولة الاقتراع الثانية، نجاح المارشال العجوز الذي جعله بقاء الترشيح الشيوعي لتالمان

محتوماً. إلا أن موقفه المصمم في قضية نزع ملكية السلالات الملكية القديمة التي كانت موضوع استفتاء في حزيران ١٩٢٦ وحيث عبأ اتفاقه مع الحزب الشيوعي ١٥ مليون ناخب، هذا الموقف أسهم في تعديل تشكيل القوى السياسية لصالح اليسار. وبالفعل، سمحت انتخابات ١٩٢٨ للحزب الاشتراكي الديمقراطي باستعادة ١.٥٣ مقعداً في الرايخستاغ. إلا أن الحزب الذي عاد إلى السلطة مع المستشار هيرمان مولر اهتز اهتزازاً عميقاً، في قضية بناء طراد حربي كانت تدعمه الحكومة ولكن النواب الاشتراكيين كانوا يحاربونه أولاً، ثم من حراء رفضه المصادقة على التدابير الاقتصادية الصارمة التي طلبها مصرف الرايخ، وخاصة إعادة النظر في نظام التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة التي لم يكن ممكناً جعل النقابات تقبلها. ومن هنا نشبت أزمة وزارية زالت، خلافاً، حكومة مولر وزال معها النظام البرلماني. وأرغمت الاشتراكية الديمقراطية التي استبعدت من الحكومة عندما قام النظام الرئاسي على الاكتفاء بممارسة سياسة دعم حيال حكومة براوننغ التي اعتبرها أدنى الضرور في ظل صعود الاشتراكية القومية. وفي العهدة التي كانت دوائر البورجوازية الحاكمة تجعل، فيها، الطبقة العاملة تدفع تكاليف الأزمة الاقتصادية، لم تكن تستطيع سوى التبشير بين العمال بانتظار أيام أفضل. وبذلك، أسهمت، وهي التي كانت تحترم الشرعية التي لم يكن أحد يحترمها إلى درجة التهميش، في إحباط شجاعة القوى التي كان يمكن أن تكون قادرة على مواجهة النازية.

هل يمكن أن تعمل شيئاً خلاف ذلك؟ فخلال مناقشات الأهمية العمالية في مؤتمرها الرابع في فيينا، في نهاية تموز ١٩٣١، دعا الممثل الإنكليزي جيمس ماكستون الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان إلى مقاومة مسلحة ضد الفاشية ورأس المال الكبير الذي كان يدعمها. ولكن هذه الأطروحة بدت عابثة لكل محاوريه. ووقف هؤلاء وراء اقتراح أوتو باور باللجوء

إلى طلب المساعدة الدولية من الدول الكبرى وحماية أوروبا، على هذا النحو، من الفاشية والحرب.

عقيدة الحزب الاشتراكي وممارسته في عهد جمهورية فايمار

استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي، كما في عهد الإمبراطورية، في كونه "دولة داخل دولة" ويتمتع مع مليون من الأعضاء و٢٠٣ جرائد ومنظماته الملحقة، بتنظيم لا يستطيع أي حزب آخر أن يواجهه به. وكانت قوته تستند، أيضاً، إلى دعم الاتحاد العام للعمال الألمان الذي كان يرأسه تيودور لابارت والذي ارتفع عدد أعضائه إلى ٨ ملايين بعد الحرب ليتثبت بين ٤ و٥ ملايين في سنوات الازدهار. وكان ملك، مع منظمة علم الإمبراطورية التي أسسها، عام ١٩٢٤، أوتسو هورسنغ النائب في لاندساروت بروسيا، منظمة محاررين قداماء جمهوريين تضم بضع مئات من ألوف الرجال وقادرة على مواجهة العصابات النازية. واستمر الحزب في تجنيد أعضائه من للراكنز الكبرى لألمانيا الصناعية مع امتداده امتداداً واسعاً في القطاع الثالث، ولكنه لم يبلغ النسخين الفلاحين، خاصة في المقاطعات الشرقية إلا بصورة ضعيفة، ولم يؤثر إلا نادراً على العامل الكاثوليكي إذا كان يوجد، حقاً، بين الكاثوليك، حول حرية ولتر ديركس، جريدة الراين والماتز وورقة الاشتراكيين الكاثوليك الحمراء لمينش ميرتير، وخاصة ضمن جماعة فيتوس هيلر، مؤسس حزب بالاريا المسيحي الاجتماعي الواضح جداً في اتجاهه الماركسي، اتجاهات مؤيدة لاتحاد الكاثوليك والاشتراكيين ضد استغلال الرأسمالية للطبقة العاملة.

وإذا كان الحزب قد استبعد بين ١٩٢٣ و١٩٢٨ من شؤون الرايخ، فإنه اشترك مع الوسط في حكومة بروسيا حيث تشكلت حكومة ائتلافية

برئاسة أوتو براون مع كارل سيفيرنغ في وزارة الداخلية: وكانت دولة أديرت بشكل غودجسي ولم يفقد الاشتراكيون، معها، الأمل في العودة إلى الحكم. وحكم الاشتراكيون الديمقراطيون، أيضاً، باده وهيس وهامبورغ، وكان لهم ما يقرب من ثلث كل النواب في مجالس المقاطعات. وكانوا يديرون، أخيراً، مدناً لا تحصى كان يعترف فيها، عامة، بمجودة سياستهم البلدية. ومن المؤكد أن طول تولي السلطة قد سبب بعض الفضائح كفضيحة بارمات التي أصابت برشاها إيمر نفسه ولكن الإدارة الاشتراكية بدت، عامة، فريدة في فعاليتها. وأمكن، على هذا النحو، متابعة عمل عظيم في ميدان التعليم العالي والتربية المدرسية والعمران الشعبي خاصة حيث برز ولتر غروبيوس مدير متحف فلنمار.

إلا أنه ما من شك في أن جهاز الحزب كان يعطي إشارات تبيس مقلقة. فبتأثير تقدم الملاكات في العمر - كانت أعمار معظم الحزبيين تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ سنة - قويت الرغبة إلى التمرجز خلال زمن ما بعد الحرب. فقد كان موظفو الحزب المتعلقون بوسائل النضال التقليدية يميلون إلى أن يجعلوا من "التنظيم" أسطورة تحجب عن عيونهم، تدريجياً، المسائل السياسية الملحوسة. وزاد في اتجاههم إلى التفاؤل بقوة الجهاز الذي كانوا سادته كونهم قد تخلوا عن كل عدائية حيال الدولة. وعلى العكس من ذلك، كانوا يشعرون بأنفسهم مسؤولين عن الحفاظ على جمهورية فلنمار: فقد أكدت الاشتراكية الديمقراطية ذلكها بوصفها "حزباً داعماً للدولة". فقد صرح أحدهم، فلهم كابل، عام ١٩٢٥، قائلاً: "نحن الاشتراكيين الديمقراطيين الداعمات الحقيقية للجمهورية الديمقراطية ويجب أن ندافع عنها بكل قوانا... وينجم عن ذلك أنه لا ينبغي لمطالبنا، عندما نكون في المعارضة، أن نتجاوز الحدود التي سوف نكون ملزمين باحترامها لو كنا في السلطة". وكانت الاشتراكية الديمقراطية تنحفي وراء نظرية كاوتسكي حول الطابع الحتمي للثورة لتقرر سياسة

الانتظار السلبي لديها وتجاوزها الذي لا يهتز. وكانت، في الواقع، تختصم بموقف دفاعي دون أن تسعى لإدخال الديمقراطية إلى مؤسسات الرايخ. وكان جهاز الحزب يستقبل كل نقد، يسارياً كان أم يمينياً، بكثير من الغيظ. وأصبح "تحييد" المعارضين بتدابير انضباطية سياسة عريقة للحزب. وقد عبر حزيون عديدون، مثل تيودور هاوباخ وكارلو مايرندورف، كانوا يطمنون، من جانبهم، الخروج من العرمانية الخالصة وتبني موقف هجومي، عمروا عن رأيهم بأن الحزب كان "يدار" بالتأكد، ولكنه لم يكن "يحكم".

لقد عاد الاشتراكيون الديمقراطيون، بعد أن طلقوا، في برنامج غورليتز (١٩٢١)، الأساسي من المذهب الماركسي وأعلنوا أنفسهم بوصفهم "حزب الشعب بكامله" وليس، بعد، حزب الطبقة العاملة، عام ١٩٢٥، لدى صياغة برنامج هايدلبرغ (١٩٢٥)، بتأثر أعضاء الحزب الاشتراكي الموحد الذين كانوا قد انضموا إليهم، إلى صياغة أقرب إلى صياغة إيرفورت وسلموا بالتعارض غير القابل للحل بين المستغلين ومستغلهم دون أن ينجحوا، مع ذلك، في حل التناقض بين النظرية والممارسة الثورية. والحق هو أنه قد مضى وقت طويل على هجرانهم كل منظور ثوري: فرودولف هلفردنغ، عالم الاقتصاد الرئيسي للحزب، يرى أن الديمقراطية السياسية تسير، بشكل لا يقبل الارتداد، نحو التحويل الاشتراكي لوسائل الإنتاج. فلم تعد الرأسمالية التي وصلت إلى عصر الكارتلات تتحرك بدافع قانون الربح البسيط، بل تعقلت، وسوف يكفي أن تستولي الأحزاب اليسارية على الدولة من أجل الانتقال "المنظم" إلى مجتمع اشتراكي مخطط. وطور ف. نيتالي بدوره، في كتابه حول الديمقراطية الاقتصادية، الأطروحة القائلة أن الرأسمالية الاحتكارية موجودة في بداية تحقيق الاشتراكية. ولكن الاشتراكية الديمقراطية التي فوجئت بأزمة ١٩٢٩ الاقتصادية كانت عاجزة، كلياً، عن وضع خطة

إصلاح اقتصادي: والمشروع الوحيد الذي صيغ آنذاك (١٩٣١) كان مشروع فريتر تارنوف باسم للنظمات النقابية. ولكن طابعه التضخمي، في استناده إلى نظريات كيرت جله مرفوضاً.

المعارضة اليسارية داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي

لم يمس الاتجاه الانتهازي والامتسلات الثابتة للاشتراكية الديمقراطية دون أن تشر معارضة "يسارية" تمت خلال سنوات. فمنذ ١٩٢٣، كان بول ليفي قد عاد إلى صفوف الحزب الاشتراكي الديمقراطي حيث كان مدير مجلة **السياسة الاشتراكية** المعروفة أكثر من ذلك باسم **مراسلات ليفي** التي كان يحرر، فيها، داونتنغ وكورت روزنفلد وهنريش ستروبل وماكس سيلدغيتز الذين جاؤوا، جميعهم، من الحزب الاشتراكي الموحد وسمح اتفاقهم، عام ١٩٢٨، بتأسيس **التصال الطبقي** صحيفة اليسار الرسمية. وقام اتصال بين هذا الوسط والفيلسوف النمساوي الماركسي ماكس أدلر الذي لم يكن قد كف، في كتبه ومدخلاته في المؤتمرات، عن التنديد بـ "أوهام ديمقراطية شكلية". وقد تجمعت عناصر هامة من الشبيبة الاشتراكية حول هذا الاتجاه. فقد كانت تواجه المجموعة اللاسالية المسماة **هولفايسمر** التي اتجهت، مع هيرمان هيلر، نحو القومية وتبنّت موقفاً إيجابياً حيال الدولة "حلقة عمل" هانوفر بقيادة جورج إنغلنبرغ غراف، كانت تسعى إلى الحفاظ على ماركسية تقليدية.

وبالطبع، فإن هذه الصراعات بين اليمين واليسار كانت تتابع عن كثب من جانب الأوساط التي كانت تدور حول الحزب دون أن تستطيع، دائماً، إسماع صوتها فيه. وكانت هذه هي الحال، خاصة، بالنسبة لتلاميذ الفيلسوف الكاثوليكي الجديد ليونارد نلسون، الأستاذ في غوتنغن ومؤسس الاتحاد الدولي للشبيبة. وكانت هذه المجموعة الضعيفة عديداً لم

تجاوز، دون شك، حوالي الألف شخص - قد تبنت، تحت شارة
المساوية، موقفاً معادياً للديمقراطية والماركسية، معاً، وتتوقع من نخبة
اشتراكية العمل على انتصار اشتراكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفكرة "دولة
الحق" الليبرالية وبالنزوح حيال الكنائس: أي قريبة من حركات التفكير
الحرة ومويدة، مع هذا، للتكشف والنيابة. وكان نلسون الذي أبعد عن
الحزب عام ١٩٢٥ قد أسس **الحركة الاشتراكية الدولية** التي أدارها،
بعد وفاته، فيلي إيشلر وتبنت موقفاً معادياً جداً لسراوتنغ و لـ "سياسة
التسامح" ونادت لدى انتخابات ١٩٣٢ الرئاسية، بمرشح وحيد ضد
الفاشية. وسوف تلعب هذه المجموعة، فيما بعد، دوراً هاماً في مقاومة
الخطية. وكذلك ظهر شيء من التنازع بين الحزب واتحاد الاشتراكيين
المسيحيين الذين كانوا، لدى نزاع ملكية الأسر للملكة، قد انخضوا،
بشجاعة نادرة، موقفاً ضد إساءة استعمال منابر الكنائس وهاجموا
الطاعة التي تقتضيها الكنيسة البروتستانتية للسلطة الزمنية: ومن بين
القسس الذين اقرتفوا هذه الانتقادات، مثل إيرفين إيكسرت وإميل
فوخس، من خرجوا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وسينضمون إلى
الحزب الشيوعي لبشتركوا، هم أيضاً، في المقاومة ضد الفاشية. وكان
موقف مجموعة "الاشتراكيين الدينيين" الذين سعوا، بقيادة بول تيليش
وإدوارد هلمان وكارل مينيكه، في **محنة الاشتراكية الجميلة**، أن يبينوا،
من خلال لاهوتهم، ما كانت تتضمنه الاشتراكية من رؤيا نبوية وكيف
يمكنها تحرير الإنسان من أرجحية مادية الاقتصاد، كان موقف هذه
المجموعة نظرياً أكثر منه سياسياً حقاً.

وقد تجلّت المعارضة اليسارية في المناقشات التي أثارها في الحزب بناء
ملرعة من النموذج آ والتي وجدت صدى لها في مؤتمر ماغدهبورغ
(١٩٢٩) حيث أظهر هنريش ستروبل نزعة سلمية جذرية مانعاً الحزب
من وضع برنامج عسكري. وقد تجلّت باستمرار في موضوع "سياسة

التسامح" حيال براونشغ. إلا أن هذه المعارضة التي بدت أقلية ضئيلة داخل الحزب لدى مؤتمر لايبزيغ (١٩٣١) تحولت إلى حزب اشتراكي للعمال الألمان تولى سايندز وروزنفيلد والمريسة الشهيرة آنا سمسن قيادته وانتقد اجتماعه الأول في برلين، في ٤ تشرين الأول ١٩٣١. وعلى الرغم من أن هذا الحزب الجديد كان مولفاً من شخصيات شهيرة كعالم الاقتصاد فريتز مترلنغ الذي سعى، في كتابه *الإمبريالية*، إلى أن يقدم للطبقة العاملة هدفاً ثورياً جديداً قصير الأجل، وعلى الرغم من أنه تلقى دعم عدد من تجمعات اليسار المتطرف، مثل تجمع جورج لودبور-آخر شاهد على الحزب الاشتراكي الموحد-، "الرابطة الاشتراكية"، ومن أن عدة أعضاء من المعارضة الشيوعية، مثل بول فروليش، قد انضموا إليه عام ١٩٣٢، فإنه لم يستطع، أبداً، أن يمس الجمهور العمالي ولم يحصل، كحد أعلى، سوى على ٢٪ من الأصوات في الانتخابات. وفضلاً عن ذلك، فسرعان ما ظهرت، داخله، انقسامات، لا سيما بصدد الموقف الذي يجب تبنيه حيال الاتحاد السوفياتي. وبكلمة موجزة، لم ينجح اليسار الاشتراكي في فرض نفسه.

السنوات الأخيرة للاشتراكية الديمقراطية

هل يمكن أن نميز، في السنوات الثلاث الأخيرة لجمهورية فايمار، إرادة مقاومة، داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ضد صعود النازية؟ من المؤكد أن احترام الانضباط لم يكن، في أي حزب، أقوى مما كان هنا. ولم تستمد النازية نجاحها الجديدة من داخل النازيين الاشتراكيين الذين ظلوا على ولاء لا يهتز حتى لو كان عليهم التخلي عن بعض النقاط للشيوخين، وجاءت قوى المقاومة، خاصة، من منظمة *علم الإمبراطورية* التي خلقت في داخلها، أقسام مقاومة والتي أسست، رداً على جبهة

هارزبورغ، الجبهة الفولاذية التي تولى كارل هولترمان، بعد انسحاب هورسنغ، قيادتها دون أن يستطيع أن يضم إليها "المركز" أو النقابات المسيحية. ونظم للنفسى الروسى سرج تساشوتين دعاية قوية وناجحة ضد الفاشية الخطيرة كان رمزها "السهم الثلاثة" دون أن يقلت من معارضة "طلبة الحزب" التي انتقد طرائقها بشدة. وفي بداية ١٩٣٢، نظمت، في ماغدهورغ، مناورات على الأرض، وفي هامبورغ عباً "رواد" شباب أنفسهم في وقت قصير. وتدريب طلاب تجمعوا حول فريتر إرلر وجورغ إيكيرت، على السلاح في برلين. إلا أن ما ظهر هو أنه إذا كانت هناك مجموعات أقلية من العمال الشباب والطلاب مستعدة للقتال، فإن البؤس والبطالة كانا يشلان جمهور العمال، ولا سيما أرباب الأسر منهم.

ولكن الحدث الحاسم كان حل الحكومة الروسية، في ٢٠ تموز ١٩٣٢، بناء على أمر فون بان، وهو ما وضع القاعدة الرئيسية للاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا خارج اللعبة. ورد وزير الداخلية سيفرينغ على مدير البوليس غريزينسكي الذي طلب منه التصرف قائلاً: "لا نستطيع قبول احتمال إسالة الدماء". وكان سيفرينغ متفقاً مع قيادة الحزب والنقابات على أنه لم تكن هناك فرصة لنجاح إضراب عام في مثل هذا الظرف السياسي والاقتصادي ودون نجدة المقاطعات الألمانية الأخرى. وعيماً عبرت تجمعات في ماغدهورغ، كما في برلين، بتحريض من هولترمان، عن إرادتها القتالية، حتى لو كان ذلك دون أمل كبير بالنجاح. والواقع هو أن الحزب الذي كان يحس بعجزه استسلم، منذ ذلك الحين، لمصيره: وهي قدرية لم تستطع إبعادهما، في النصف الثاني من عام ١٩٣٢، الاتصالات النجولة والمزعزولة التي أجراها برايتشايد وستامفر مع الشيوعيين، بواسطة السفارة السوفياتية في برلين خاصة، ولا المحادثات بين هولترمان وأنصار الجنرال شلايشر هدف بجميع محتمل للجماعات

شبه العسكرية اليمينية واليسارية ضد النازيين. وقد اصطدمت محاولة شلايشر لإدخال لايمر والنقابات الحرة، إلى جانب يسار الحزب النازي، في لعبته بالانعدام المطلق للمرونة التكتيكية لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وعندما استدعي هتلر إلى المستشارية، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣، قامت في مختلف المدن الألمانية مظاهرات جماهيرية ارتسم، فيها، في القاعدة، تقارب بين الاشتراكيين والشيوعيين، وأمكن لفايز أن يصرح، بعد اجتماع طليعة الحزب، قائلاً: "كل شيء جاهز للعمل". والواقع هو أن شيئاً لم يحدث. فالاشتراكية الديمقراطية المعتادة على التفكير في إطار المؤسسات الألمانية، المشغولة بحماية منظمات الحزب أكثر منها بالسعي وراء غايات ثورية، المقتنعة بأن الخطرية ستكون ظاهرة قصيرة الأجل، هذه الاشتراكية لم تظهر، بعد، في ذلك التاريخ، واعية وعياً كاملاً للخطر الذي كان يهددها.

الحزب الشيوعي بين ١٩٢٠ و ١٩٣٣

الحزب الشيوعي في عهد قيادة بول ليفي

كان بول ليفي، وريث فكر روزا لوكسمبورغ، المتشكك حيال توجيهات الأمانة، يرى أنه كان يشهد منذ بداية سنة ١٩٢٠، جزراً للثورة وأنه كان ينبغي تكييف التكتيك الثوري مع هذا الوضع للأمور. وقد استند إلى برنامج العمل الذي وضعته نقابة عمال التعدين في شتوتغارت، فجعل النقابة تحرر "كتاباً مفتوحاً" يتضمن برنامج حد أدنى بغرض التعاون، موجهاً إلى النقابات وكذلك إلى الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الموحد. إلا أن بول ليفي كان بعيداً عن امتلاك مصداقية لا تناقش في الحزب: فقد كان يؤخذ عليه أسلوب حياته

البورجوازي الكبير وحلقاته كمتكف ودونجوانيته ونقص المهارة في العلاقات الإنسانية. وقادت المعارضة للدعومة من راديك شخصيات متنوعة ولكنها كانت، كلها، تأخذ على ليفي تبنيه موقفاً "انتهازياً" بقصره النضال على التحسين للموس لحياة العمال. وعندما لم يقرر انشقاق الشيوعيين الإيطاليين في مؤتمر ليفورنو (١٥ كانون الثاني ١٩٢١)، أرغم على ترك رئاسة الحزب حاراً، معه، داوننغ وكلارا زتكين، في حين دخل إلى اللجنة بعض خصومه. وقد خدع هؤلاء من جانب موفد موسكو، بيلا كون، الذي قدر أن الوقت قد حان من أجل "قمر مجرى الثورة"، أي استئناف النضال الثوري. وسوف يكون المكان المختار قطاع مانسفيلد- لينزلين (الساكن البروسية) المنجمي، وهو قاعدة شيوعية هامة كان الرئيس الاشتراكي الديمقراطي هورسنغ يهدد بتفكيكها. واعتباراً من ٢١ آذار، جرت، خاصة حول مصانع لونس، معارك متطرفة العنف برز، فيها، ماكس هولتز، عضو الحزب الشيوعي، فدائي الثورة الحقيقي وشاركت عصابات مسلحة شكلها كارل بليتز بهدف "نزع ملكية" الملاكين. ولكن الشيوعيين سحقوا لعدم توفير مساعدة خارجية. وقد أبدى بول ليفي الذي كان، آنذاك، خارج ألمانيا، أسفه لمحاولة الانقلاب تلك التي أدفها في كراسه حينئذ: فقد صرح بأن الشيوعيين بعيدين عن تشكيل أغلبية الطبقة العاملة. وهم لا يملكون، كالبلاشفة عام ١٩١٧، مصداقية داخل الجيش ولا يستطيعون الاستناد إلى سوفياتات المدن. وضمن هذه الشروط، كانت محاولة آذار "أكبر الانقلابات الباكورينية في التاريخ" وفشلها يطرح مسألة العلاقات مع الأهمية. وبدا هذا الموقف أمراً لا يمكن التسامح معه في الحزب الذي قرر فصل من كان يسمى "سراي الألماني". وعندما انعقد المؤتمر الثالث للألمية في حزيران، تحدث لينين عن "بلاغات" المناضل المجري وصرح، في تنديده بلا انضباطية ليفي، قائلًا: "إذا كان ليفي قد فقد عقله، فقد كان

له، على الأقل، عقل يفقده". ولكن ذلك لم يعود إلى إعادة الاعتبار إلى الرجل. وسوف يمضي، بعد أن حاول عبثاً تكوين "مجموعة عمل شيوعي"، لينضم إلى الاشتراكية الديمقراطية التي قاد- كما رأينا- جناحها اليساري.

ولا شك في أن بول ليفي كان القائد الشيوعي الوحيد الذي طرح، في زمانه، بصورة دقيقة، المسألة التي كانت مسألة الشيوعية، آنذاك، وشغلت لينين باستمرار: كيف نطعم شجرة الحركة العمالية الألمانية اللسنة بطعم الثورة البلشفية الحي؟ كان القائد الوحيد الذي كان فهمه السياسي يسمح له بالحديث مع سادة الكرملين حديث قوة لقوة. فالخروج عن الانضباط، غداة آذار، كان، إذن، بكل بساطة، ذريعة لاستبعاد رجل خطر بذكائه واستقلاله العقلي. ولكن الشيوعية الألمانية فوتت، بحرماتها نفسها من خدماته، على ذلكا فرصة لن تسنح من جديد (ب.برويه). ولم يكن كارل راديك، القائد السياسي الرئيسي في الحزب الشيوعي، على الرغم من مزاياه الثقافية الكبيرة، قادراً على إعطاء توجيه دقيق وثابت لمناضلين ظلوا، حيال توجيهات الكومنترن، منفذين قاصرين.

فشل تشرين الأول ١٩٢٣

إلا أن المؤتمر الثالث للأهمية أزاح، بتعيينه فشل العمل الانقلابي، نحو اليمين مركز النقل للمركز الذي أصبح قاداته هنريش براندلر، وهو نقابي قوي وشريف، وأوغست تالهر، مدير *المجلة الدولية*. وكان كلاهما مقتنعين بضرورة تصور أوسع تعاون ممكن مع أحزاب اليسار. ونادى راديك الذي حل، لدى الحزب، محل بيلا كون، بـ "الجهبة الموحدة". وعلى أنحر اغتيال راتناو، وقع الحزب الشيوعي اتفاقاً مع النقابات والحزب

الاشتراكي الديمقراطي، سمي "اتفاقية برلين"، كان هدفه الدفاع المشترك عن الجمهورية. وجرى الانتقال من مدلول "الجبهة الموحدة" إلى مدلول "الحكومة العمالية": وقد طرحت المسألة، منذ الأشهر الأخيرة لعام ١٩٢٢، بالنسبة للساكس وتورنغ حيث ممثلي الاشتراكيون اليساريون تشكيل حكومة ائتلاف مع الشيوعيين. وأخذ هؤلاء الآخرون، قائلين موقفهم، يتسألون عما إذا لم تكن مثل هذه الحكومة تشكل موقع قوة بالنسبة للبروليتاريا.

ووضع تكتيك "الجبهة الموحدة" الذي نبته للمؤتمر الرابع في الامتحان لدى مؤتمر لايبزيغ في نهاية كانون الأول ١٩٢٣. فقد بين براندلر النتائج التي تم الحصول عليها فعلاً والنهوض الذي جرى. وألح على كون المعركة النهائية لا يمكن أن تصل إلى نهاية موفقة ما لم تحدد الطبقة العاملة في جيش كثيف، والطريقة الوحيدة التي كان يملكها الحزب لقهر الفاشية كانت الاتفاق مع كبل العمال. إلا أنه اصطدم بالعناصر "اليسارية" التي كانت ترى، مع الثورية النمساوية روث فيشر وصديقها أركادي ماسلو- وكلاهما كانا صانعي سقوط ليفي-، أن المركز يفرص في الانتهازية الألمانية وأن رغبته في الوصول إلى اتفاقات في القمة كانت تكشف عن أوهام عميقة بصدد القادة الاشتراكيين الديمقراطيين: وكانوا يراجهون "الجبهة الموحدة" بـ "التعبئة في القاعدة". وإذا كانت أطروحات براندلر حول تكتيك الجبهة الموحدة والحكومة العمالية قد حصلت في لايبزيغ على أغلبية قوية، فقد كانت وراء اليساريين مقاطعتا برلين وفامسركانت (هامبورغ، برسم) الهامتان، ولدى اجتماع الكومنترن الذي أعقب المؤتمر، أدخلت موسكو في المركز ممثليها الرئيسيين.

هذه الانقسامات هي التي سوف تشل عمل الحزب خلال عام ١٩٢٣ الذي كان حاسماً بالنسبة لمستقبله. ففي برهة احتلال الرور، تبين، فعلاً، أن نفوذ الشيوعيين في الطبقة العاملة لم يكن، قط، على هذه الدرجة من

القوة. فقد أفضت أزمة التضخم كل إمكان بالنظام القائم. وأصبح الحزب الشيوعي مكان تجمع كل المستأجرين وكل القلقين. وعبر التقدم الشيوعي عن نفسه، خاصة، في إطار النقابات حيث أنشأ فريتر هيكسرت "كارتلات حمراء" مؤثرة في أوساط عمال التعدين، ولحققت بقيادتها ككاتب عديدة شكلت "فرقاً بروليتارية"، وهي مجموعات دفاع ذاتي مفتوحة، بصورة واسعة، للعمال المتمين إلى اتجاهات أخرى. وانشغل المركز، من جهة أخرى، بانتزاع كتلة البورجوازية الصغيرة الضائعة من الحركات القومية اليمينية. ولم يتردد راديك في امتداح النازي ليسو شلاغيت الذي أعدهم الفرنسيون رماً بالرصاص. وصرح قائلاً: "نحن نعتقد أن أغلبية الجماهير التي تحركها مشاعر قومية تنتمي إلى معسكر العمل، لا إلى معسكر رأس المال". وأصبح "خط شلاغيت" إحدى وسائل "كسب الجماهير" الذي كان الشيوعيون يعتبرونه الشرط المسبق للنضال الثوري من أجل السلطة. وسمحت النتائج الانتخابية، في هذه المدة، بتأكيد كون البروليتاريا الألمانية كانت تتوجه، خلال صيف ١٩٢٣، نحو الحزب الشيوعي الألماني دون خشية المجازفة بالمبالغة. وكان الوضع يبدو كأنه "قبل ثوري" (أ. روزنبرغ): ففي ٢٩ تموز، حدثت سلسلة مظاهرات معادية للفاشية، وأمام الإضراب الذي شنته بحال المصانع الشيوعية في برلين. (١٠ آب)، خيل للرايخستاغ أن من الأفضل التضحية بالمستشار كرونو الذي خلفه ستريسمان في حكومة دخلها بعض الاشتراكيين.

إلا أن اللجنة التنفيذية للألمية لم تتبه في الوقت المناسب إلى الإمكانيات الثورية التي كان يتضمنها الموقف في ألمانيا. ولم يجر تصور تحضر "تشرين أول ألماني" إلا في نهاية آب، ولم تبدأ، في موسكو، المحادثات بين القيادة الروس والممثلين الألمان للمركز، للتقسيم فيما بينهم، حول فرص وتاريخ الانتفاضة إلا في نهاية أيلول: وقد رأى براندلر أن القيادة الألمانية،

وهي وحدها ، التي تستطيع أن تحدد ، بالحد الأدنى من المجازفة بالخطأ، برهة الضرب. واحتياطاً للعمل، ضم إلى الجهاز العسكري للحزب الشيوعي الألماني تقنيون من الجيش الأحمر. وكانت الخطة تنص على الاستيلاء على المواقع الحكومية في ألمانيا الوسطى التي يجب أن ينطلق منها الهجوم العسكري. والواقع هو أن الحدث الذي أشعل النار في البارود، كان دخول براندلر وهيكرت وبوتشر، في ١٠ تشرين الأول، الحكومة السكسونية التي ترأسها الاشتراكي الديمقراطي تزايفر المتبوع بعملية مماثلة في تورينغ. ولكن حكومة الرايخ كانت ساهرة: ففي نهاية أيلول، كان ستريسمان قد احتاز مرحلتين هامتين بإغاثته المقاومة السلبية في الرور وتثبيت سعر المارك. وكانت الحركة الثورية في حالة جزر. ولذلك أعطى وزارة الحربية الأمر بتعطيل الحكومة السكسونية احتياطاً. وكانت هذه هي العرصة التي اختارها المركز لإطلاق الأمر بالإضراب العام. ولكن براندلر اصطدم، حين جمع في شميستز، في ٢١ تشرين الأول، ممثلي مجالس المصانع والمنظمات العمالية بمعارضة من جانب الاشتراكية قريبة إلى حد أرغم، معها، على أن يتراجع. ونتيجة خطأ في النقل، تجسدت الانتفاضة في هامبورغ بقيادة القائد المحلي إرنست تالمان، ولكنها حطمت بسهولة لانزعاجها.

وقد مس "تراجع" تشرين الأول ١٩٢٣ مساً عميقاً الحزب الشيوعي الألماني الذي أرغم، منذ ذلك الحين، على العمل السري. وأصبح نقطة مواجهة ثابتة بين اليمين واليسار. لمن ينسب هذا الفشل؟ لقد اهتمت القيادة الألمانية للحزب، قدرتها الثورية وتردداتها في اللحظة الأخيرة، والواقع هو أنه يجب أن نعترف، منذ رحيل ليفي، بضعالة الملاكات القائدة التي كانت مخلصة وشجاعة ولكنها غير قادرة على أن تحدد لنفسها خطأ سلوكياً والتي تسلل إلى صفوفها "دماغويون يساريون"، برهيمية ثقافية غير قادرة إلا على معالجة الفظيعة الثورية. إلا أن أخطر

خطأ ارتكيب، حسب رأي تروتسكي، من جانب الكومنترن الذي ترك البرهة المناسبة للانتفاضة تمر وأعطى الأمر بالقتال عندما كان الوضع السياسي قد استقام فعلاً. هل يجب أن نستنتج من ذلك أن رغبة الكومنترن كانت مراعاة ألمانيا الموقعة على اتفاق رابالو وأنه لم يغير رأيه إلا عندما تولى مقاليد الحكم ستريسمان الذي كان اتجاهه "الغربي" معروفاً (ج. براوننتال)؟

"ستلته" الحزب

سوف نتابع، منذ ذلك الحين، "بلشفة" الحزب، بل و"ستلته": ومن هنا جاء انتصار الجهاز البروقراطي على المناقشة الحرة، التضحية بالتأمل النظري للتنظيم، تحويل الانضباط إلى طاعة، حجز الحزب في نوع من الغيتو السياسي والاجتماعي، خضوعه الصامد لمسير نظيره السوفيياتي. وقد صفيحت قيادة براندلر - تالمانر بعد المؤتمر التاسع للحزب (نيسان ١٩٢٤)، وكانت روث فيشر وأركادي ماسلو هما اللذان توليا، بدعم من زينوفيف، قيادة الحركة وقادا النضال، في وقت واحد، ضد "اللوكسمبورغية" و"التروتسكية" للمعزتين، كلتيهما، "هرطقتين" بالنسبة للينينية. ولكن "كاتباً مفتوحاً" من الكومنترن أخذ عليهما، منذ آب ١٩٢٥، تنفيذ العمل النقابي: ومنذ ذلك الحين، كان تالمان هو الذي دعي إلى قولبة الحزب على النموذج الرومسي - تالمان، النسخة البرلينية عن "القائد العبقري"، قائد الكرملين، معصوم عن الخطأ وكلّي القوة لا تستطيع أية مكيدة، حتى تلك التي لقمّت، بصدد اختلاس أموال، صديقه الفضل جون فيتورف، أن تمزعه. وحتى تموز ١٩٢٨ - وهي المدّة التي كان ستالين يستند، فيها، إلى اليمين البوخارينى ضد زينوفيف وتروتسكي - كان تالمان الذي يصفى إلى آراء "المصالحين" حول إرنست

مايو برامي الاشتراكية الديمقراطية التي قاد معها قضية نزع ملكية أمراء ألمانيا للملكيين دون تعويض. ولكن، بعد أن افتتح ستالين، بعد هذا التاريخ، "الفترة الثالثة"، شرع الحزب الشيوعي الألماني، أيضاً، في الانعطاف إلى اليسار من جديد. وعندما انعقد في برلين- فيدينبغ المؤتمر الثاني عشر للحزب، في حزيران ١٩٢٩، اعتبرت المسئلة منجزة. وقد صرح أحد المشاركين قائلًا: "يجب أن يعترف المؤتمر بالإجماع هيمنة الحزب الروسي. فلدى رفاقنا خبرة أكبر من خبرتنا في ميدان السياسة والتكتيك الثوري. فيجب أن نعترف اعترافاً كاملاً بهذه الهيمنة، بل وأن نطالب بها". وللمرة الأولى، كان تالمان موضع هتاف: فقد كانت عبادة القائد تدخل الحزب، كما في روسيا. فلا يمكن، إذن، اعتبار التقديرات التي حدثت خلال هذه السنوات نتيجة ضرورية، منطقية، للشيوعية الألمانية. فقد أثرت المؤثرات الخارجية تأثيراً أعمق من تأثير الاتجاهات الصادرة عن النمو. إلا أنه سوف ينجم عن هذا التطور نوع من "السنالينية الروسية" لم تزل ماثماً، من داخلها، التقاليد الاستبدادية والبيروقراطية للحزب الاشتراكي الذي كان الحزب الشيوعي وريثه في نقاط كثيرة.

ولمصلحة أية سياسة جرى هذا؟ لقد تطور الحزب الشيوعي الألماني، منذ عام ١٩٢٩، نظرية تقول أنه لم يكن هناك بين جمهورية فايمار والفاشية، بين الاشتراكية الديمقراطية والحزب النازي أي فرق جوهري. فقد شنت جريدة **رومه فاته** هجوماً عنيفاً على حكومة برومبيا الاشتراكية الديمقراطية التي قمعت، في الأول من أيار ١٩٢٩، مظاهرة ممنوعة بصورة قاسية. ومنذ ذلك الحين، غدا الحزب الاشتراكي الديمقراطي "طليلة الفاشية"، "السند الرئيسي للبرجوازية". وعرف بوصفه "اشتراكية فاشية" يجب أن يسبق تدميرها تدمير الأحزاب الرجعية نفسها. وسوف تستعمل، من أجل تدميرها، حيلة "الجبهة الموحدة في القاعدة"

التي يجب أن نتزع منها جمهورها العمالي. وبالمقابل، فإن أية محاولة عمل مشترك سوف تمنع بقوة. وكل محاولة، حتى لو لم تكن سوى إحراء محادثات سوف تصاقب بوصفها "خيانة". وسوف تذكر موسكو، باستمرار، بهذا الموقف: فعندما سيؤدي الحزب الشيوعي الألماني، لدى تنظيم استفتاء بهدف حل لاندتاغ بروسيا (أغوز ١٩٣١)، ريثه في كل تعاون مع النازيين، سوف يتلقى أمراً قاطعاً بالاشتراك في النضال إلى جانب النازيين، وسوف يرضخ لذلك. وكبت مجلة الأمانة في أبلول ١٩٣٢، أيضاً: "لن نستطيع سحق عدو البروليتاريا المشترك إلا عندما نزل ضربة ممينة بالاشتراكية الديمقراطية". وسعى الشيوعيون، أخيراً، إلى خلق منظمة منافسة لل نقابات الحرة، مع محاربتهم لإياها من الداخل، باسم "لمعارضة النقابية الثورية" بقيادة بول ميركر، ثم فريتر دالم، ولكن دون التمكن من تطوير حركة جماهيرية حقيقية ولا من شن إضرابات ناجحة. فإضراب ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢، في النقابات البرلينية، جرى جنباً إلى جنب مع المنظمات العمالية القومية- الاشتراكية.

وبالطبع، لم يمض هذا الخوض لأوامر موسكو دون أن يشر تحفظات قوية داخل الحزب. فعندة فصل روث فيشر وماسلو، في آب ١٩٢٥، تشكلت معارضة يسارية ممهت مع معارضة زينوفيف في الاتحاد السوفياتي وقتلت، بحجج تروتسكية، سمر ستالين نحو الديكتاتورية. وبين هذه الشخصيات المنعزلة بأنها "يسارية متطرفة" وذات اتجاه مختلف جداً فضلاً عن ذلك، يسود، إلى جانب لرنسنت شفارتز، الفيلسوف الماركسي كارل كورش الذي أراد أن يعيد، ضد البروقراطية السوفياتية، الاعتبار لعفوية الجماهر الثورية ومللول جمهورية المحالس مؤسساً مجلة السياسة الشيوعية ثم مشاركاً، في المنفى الأمريكي فيما بعد، في تحرير مجلة مراسلات المجلس التي أسسها مهاجر ميامي آخر، بول ماتيك.

واليسارية المتطرفة هي، أيضاً، التي تذكر بصدد "معارضة فيدينغ" (من اسم الضاحية الريفية التي انتصرت فيها) التي انقسمت إلى مجموعات متعادلة وكان أحد ملهميها للورخ آرثر روزنبرغ وتقاربت مع الاشتراكية الديمقراطية. ووجد هذا الاتجاه، أخيراً، في **رابطة اليمن** التي أسسها، عام ١٩٢٨، فيرنر شوليم وهوغو أوريانز. ولكن روث فيشر وماسلو اللذين ناضلا فيها لم يستطيعا، أبداً، أن يعودا إلى الحزب الذي فصلتا منه عام ١٩٢٦. وظهرت، أيضاً، إلى يمين الحزب الشيوعي الألماني، معارضة، خاصة في خلايا الساكس وتورينغه، خرج منها، عام ١٩٢٨، حزب المعارضة الشيوعي. وكان على رأسه بول فروليش، رفيق روزا لوكسمبورغ ومؤرخها، الذي حارب، في جريدة **جيجن دن ستروم** أطروحة الاشتراكية الفاشية وأبدى قلقه أمام تطور الاتحاد السوفييتي. وانتمى إلى الحزب نفسه براندلر وتالملهر الذي نشر، عام ١٩٣٠، غداة فصله من الحزب الشيوعي الألماني، بحثه **حول الفاشية**: وقد أعطى، فيه، تفسيراً أكثر نضجاً للفاشية التي بدت، فيه، نظاماً سياسياً- اجتماعياً قريباً من البونابارتية وأرغمت البورجوازية داخله، لتحافظ على وجودها، على أن تضحي بقسم من سلطاتها السياسية بين أيدي مضامرين. ولم تستطع هذه الشخصيات المختلفة، على الرغم من مواهبها، أن تجعل من حزب المعارضة الشيوعي شيئاً أكثر من حزب ملاكات غادر بعضها إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وفي عام ١٩٣٠، شوهد، أيضاً، حوالي ستين من موظفي الحزب يحتجون، ببلغ من أيريك راداتز، على طرائق "المهاز". وفي عام ١٩٣٢، أبعد هايبر نوبمان وهيرمان ريميل اللذان بقيا، حتى ذلك الحين، منفصلين أمينين لتوجهات تالمان من قيادة الحزب لأتھما ناديا بخط قال أصلب ضد النازيين. ولم يصل أي من هذه الاتجاهات إلى فرض نفسه. فقد بقي

الحزب الشيوعي أعمى أمام اقتراب الكارثة التي كان تروتسكي قد أعلن، في نداءات متبصرة، عن قدامها المخوم: فقد كتب يقول أن حلول الفاشية سيؤدي إلى إبادة البروليتاريا الألمانية ومنظماتها. وسوف يؤدي، حتماً، إلى حرب مع الاتحاد السوفياتي.

أسباب فشل الحزب الشيوعي

إذا كانت هذه الانشقاقات وهذه الانسحابات قد أدت إلى تجدد سريع في الحزبين- من ٩٧٠ مندوباً، في برلين عام ١٩٣٢، كان ٤٠٠ قد دخلوا الحزب منذ أقل من سنة-، فلحقاً لم تفر، جدياً، الحزب الشيوعي الألماني الذي كان يملك، في السنوات الأخيرة من الجمهورية، ما يقرب من ٣٠٠ ألف عضو (١٣٠ ألفاً عام ١٩٢٨) والذي اجتذب إليه ستة ملايين ناخب. وبقي موقعه قوياً في الساكن، حول هاله- مرسبورغ، في ضواحي هامبورغ، وكذلك في المناطق العمالية ذات الديانة الكاثوليكية (السرور، رينانيا وسيليزيا العليا)، ومال، في النهاية، إلى الحلول محل الاشتراكيين في برلين وبراندنبورغ. ولم يهمل الطبقة الفلاحية التي كان إدفين هورنله يعمل معها.

ومع ذلك، لم يكن الحزب الشيوعي قادراً، أكثر من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، على اعتراض سبيل صعود القومية الاشتراكية. ولا يمكن نسبة هذا الفشل إلى ضحالة تشكيكه الذي كان، في الأصل، يحتوي على عمال مهرة بالقدر الذي كان يحتوي عليه الحزب الاشتراكي إذا كان صحيحاً أنه سيقر، فيما بعد، بفيض من العاطلين عن العمل (٨٥٪ عام ١٩٣٢): فهم الذين سببوا عليهم عمله في وقت الأزمة وقد ترايد انقطاعه عن النخبة العمالية والثقفين والطبقات المتوسطة. ولا يمكن، كذلك، دون شك، الارتياح في روحه القتالية، خاصة داخل رابطة المقاتلين

الحمرء التي كانت، على الرغم من منعها، تضم حوالي مائة ألف عضو. فيجب نسبة الفشل إلى ضمو القدرات النظرية والتصلب العقلي للذين كان الحزب ضحيتها منذ البرهة التي سيطرت عليه، فيها، بضع مئات من البرورقراطيين، وكذلك إلى التبعية الكلية للكرملين التي وقع فيها. فقد كان يعيش فساداً، فيه، "إرهاب أيديولوجي" حقيقي كان يصم للنشقين بأنهم خصوم للاتحاد السوفياتي و"مرتدون" لم يكن لديهم حل آخر غير الخضوع أو الرحيل. فضسخ قادة الحزب الشيوعي، بعد تصفية تجربة ليفي واستبعاد "التوفيقين" هو، إذن، الذي سمح بهذا الاستبداد الذي مارسه السوفييات على الحزب الألماني. فلم يصادف تدجين ستالين له سوى مقاومة ضعيفة حتى وإن كان قد أدى إلى أن يفرض عليه عمل نسوري في وقت لم تعد ثورية. وأرغمه، في حضور خطر النازية الميت، على أكثر السياسات ضللاً حيال الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وسوف يعترف مناضل، فلهم يبك، بعد بضع سنوات، بأن واحداً من أعظم أخطاء الحزب الشيوعي الألماني كان "النضال لخلق جمهورية سوفييتية ألمانية" وعدم "وضع الدفاع عن الديمقراطية والحقوق السياسية للجماهير الشعبية في المستوى الأول من هذا النضال".

ولم تقتصر نتيجة تطوور الشيوعية هذا على منع صياغة استراتيجية ثورية مناسبة، بل شل البروليتاريا تجاه الطبقات الأخرى أيضاً. فلم يسندل الشيوعيون الألمان أي جهد لمحاولة استعادة البروجوازية الصغيرة التي لم يكن في توجهها نحو اليمين، كما بين إرنست بلوش (١٩٣٤)، أي شيء غير قابل للارتداد. فقد كان هناك، فعلاً، لدى هذا القسم من الأمة، موقف إيجابي من مجتمع من حرر من الحواجز الطبقة ورفض للقيم الرأسمالية والأخلاق الأسرية التي يديها تجلها في المدة الأولى من جمهورية فايمار وترك أمر استغلالها للقوميين الاشتراكيين.

الماركسية والثقافة الألمانية في عهد جمهورية فايمار

لا ينبغي للأخطاء الشيوعية أن تحجب الدور الهام الذي لعبته الماركسية في الحياة الثقافية والفنية لألمانيا فايمار. فانطلاقاً من الانطباعية التي تخلد تأثيرها خلال العشرينات، توجهت مواهب عديدة نحو النشاط السياسي الذي وجدت فيه، كالشاعرين يوهانس ج. يشر وغوتفريد بن، علاجاً ضد التشاؤم والعمية. واحتلّت بعضهم مواقع الحركة العمالية الثورية. وسوف تسمح تيمة الحرب، من جهة أخرى، لروائيين مختلفين، مثل ليونارد فرانك في **الإنسان طيب** وأرنولد تسفاينغ في **محكمة الرقيب** **غريشما** ولودفيغ رين في **حرب** (١٩٢٩)، وكذلك للسينمائي ج.ف. بابست، بمعالجة أفكار تتجاوز الروح السلمية البسيطة لدى أيريك ماريا ريماركه أو لدى إرنست غلازر، والناداة بالانتقال من الحرب الخارجية إلى الحرب الأهلية.

والحياة المسرحية هي الميدان الذي أنجز فيه أوسع جهد. فقد ادعى إرفين بيسكاتور صنع أداة ثورية من "مسرحه البروليتاري" بفضل استخدام تقنيات جديدة والتعاون بين الفيلم وخشبة المسرح. وقد كان مخرج "مسرح الشعب" الذي عرض عليه أعمال غوركسي وأونييل ورومرو لشيلر، ثم مديراً لمسرح بيسكاتور حيث قدم دراما الفوضوي الميونيخي توبلر، **هوبلا حياتنا** والمجانية للعادية للمسكيتاريا التشيكية، **مغامرات الجندي شفايك**، وكان يسمى إلى العرنة على مسؤولية المؤلف أمام جمهوره وإلى تعبئة الجماهير من أجل مسائل دراما سوسيولوجية عرضت تيمالها الرئيسية في مجلتي **رومر رومل** و**تروتر الكفعم**. وبذل جهد هام لإفهام الشروط الاقتصادية للاستقلال الرأسمالي للعالم العمالي عن طريق المسرح، وخاصة في مسرحية ليو لاتيا، **السياق** أو في مسرحية فريدريش فولف، **مسيرة الموصّل** اللتين تبيان أهمية المسألة النفطية في نمو الرأسمالية

للمعاصرة. وأسس فولف مع سيسكاتور، عام ١٩٣٠، "مسرح الشباب الشعبي" حيث عيّنت مجموعات "المحرضين" إلى جانب تقنيي المسرح. وعمل برتولد بريخت هو الذي سوف يتركز عليه هذا الجهد العظيم - سواء أدار الأمر حول **ماهاغوني** - المدينة الأمريكية حيث كل شيء للبيع - أم حول **أوبرا الفلوس الأربعة** - التمثيل على فكرة برودون الشهيرة عن الملكية - أم حول **جان قلميسة السائح** - حيث يدع الإحسان مكانه للعدالة الاجتماعية التي يمكن للعنف، وحده، أن يحققها - فإن الجمهور يستفز، ينتزع من ضيقه ويرغمه المؤلف على استعمال حريته، وعلى هذا الاختيار يتوقف، في نهاية المطاف، تحويل العالم.

وقد بنيت الحركة الأدبية ذات الاتجاه الماركسي منذ ١٩٢٦ في "رابطة المثقفين الألمان"، وتأسست، بعد مؤتمر الكتاب في موسكو، عام ١٩٢٧، الذي شارك فيه يوهانس ر. بيشر، "رابطة الكتاب الرولناريين الثوريين" التي ضمت حوالي ٥٠٠ عضو بعضهم من أصل عمالي، وآخرون مثقفون بورجوازيون، ولكنهم مطبوعون، جميعهم، بقوة، بالماركسية - اللينينية وكانت لهم، في **لينكس كورف** (١٩٢٩-١٩٣٢)، مجلة موجهة نحو التحليل المفهومي توجهها إلى المعركة اليومية. فلنفكر في المكان الذي شغلته في الثقافة الألمانية لتلك الحقبة منحوتات كاتبه كولفيتز ورسوم جورغ غروس الكاريكاتورية الشرسة وريپورتاجات إيفون إرفين كيش وقصص آنا سيفرز عن البطولة الرولنارية، والنقد "الواقعي" لجورج لوكاكس الذي يحاول ربط تراث كبار القصاصين البورجوازيين، بلزاك وتولستوي وتوماس مان، بالأدب المناهض للفاشية بانتزاعهم من التفسيرات الرجعية التي كانوا موضوعاً لها. ولا سبيل إلى المبالغة، في ميدان الدعاية، بلور فيلي مونزنبرغ، منظم الصحافة الرولنارية (مجلة

العامل المصورة، الوقت، وكذلك المساعدة الدولية للعمال اللتين نجمت عنهما اتصالات كثيرة مفيدة لقضية البروليتاريا العالمية. إلا أنه يبدو أن قسماً لا بأس به من الإنتاج الأدبي الثوري كان يعود، خلال فترة فلكمار، إلى حركات مشتقة من "الراдикаلية اليسارية"، سواء أدار الأمر حول مسرح إيريش موشام، للمصطبغ بالفوضوية، أم حول أبحاث فرانز يونغ في التحليل النفسي، أم حول غنائيات أوسكار كانيل أم حول روايات تيودور بلير الثورية أم، أيضاً، حول مجلة **العمل** التي كان فرانز بغمفرت يتابع، فيها، تلمذ الأيديولوجية البورجوازية داخل البروليتاريا الألمانية.

ولا ينبغي، أخيراً، إهمال دور "رفاق الطريق". فلما يمكن للتعارض الأساسي بين الاشتراكيين والشيوعيين أن ينسي الجهود التي بذلها عدد من المثقفين اليساريين للتجمعين حول مجلة **قلت بونه** لتجميع القوى الديمقراطية وجعلها تشارك في الدفاع عن الجمهورية المسهدة بالخطر العسكري خاصة. وعلى الرغم من كون معظم معارضي كورت توشولسكي و كارل فون أوسيتزكي من أصل بورجوازي، فقد كانوا يؤيدون قيام دولة اشتراكية رأوها، في السنوات الأولى، تحت علامة الديمقراطية الجمهورية، ولكنهم رأوها، فيما بعد، أمام قصور الحزب الاشتراكي الديمقراطي، في اتجاه تعبئة للقوى الثورية. وعلى كل حال، كان الشاغل الأكبر للمجلة تبديد عتاء جزء كبير من البورجوازية، حتى لو كان يسارياً، للشيوعية وللاتحاد السوفياتي حتى لمّا اتخذت، في كثير من الحالات، مواقف معادية لستالين، وتروتسكي أحياناً. ولم يكن هناك أي صدى للجهود لمجلة **قلت بونه** لجمع الحزبين العماليين الكبيرين حول برنامج مشترك. ومن جهة أخرى، كان كارل فون أوسيتزكي، منذ ١٩٣٢، موضع ملاحقات قضائية من جانب حكومة براوننغ. وفي حين سوف يتحرر توشولسكي، عام ١٩٣٥، في منفاه في السويد، فلن فون

أوسيتزكي سيموت، عام ١٩٣٨، نتيجة سجن طويل عرف، مع ذلك، خلاله، فرصة الحصول على جائزة نوبل للسلام.

وكانت هناك، أخيراً، فحة هامة جداً من الأتليجنسيا الألمانية رفضت، مع استنادها إلى الماركسية، قبول التحليلات التي كان الحزب الشيوعي يواصل إعطاؤها لصعود الفاشية ولوسائل مواجهتها. فيقول علماء الاجتماع هؤلاء أنه ليس صحيحاً أن الفاشية هي المحصلة الضرورية للأزمات التي دخلت طورها الاحتكاري. فهي ظاهرة أعقد إلى درجة لا متناهية. إنها نتاج تركيب تاريخي حنوره في تطور النظام الاجتماعي بكامله. وأكثر التحليلات القومية الاشتراكية أصالة جاءت، من جهة أولى، من المحلل النفسي فلهلم رايبخ الذي أبرز الطابع الاستبدادي والقمعي للأسرة الألمانية ووسع التحرر الاجتماعي بالتحرر الجنسي فحاول الوصول بين الديالكتيكية الماركسية والتحليل النفسي الفرويدى، وجاءت، من جهة أخرى، من مدرسة فرانكفورت الاجتماعية ومجلة *أرشيفات تاريخ الاشتراكية والحركة العمالية* قبل أن ترغم على أن تنفي ذاتها إلى فرنسا، ثم إلى الولايات المتحدة: وتفتح أعمال ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو التي طورها إيريك فروم (*الحرب من الحرية*، ١٩٤١) الدرب لدراسة "آلية الحرب" هذه التي تنمو في المجتمعات المتفككة البنيان التي يكون الإنسان، فيها، معزولاً ومضيقاً ويمتسك، مقيد اليدين والقدمين، لأنظمة توفر بحري حراً للفرائز السادية-المازوشية. وهذه الكتابات مرتبطة بالنقد الموجه، في عهد جمهورية فايمار، للاتجاهات الاقتصادية والفكرية للتفسير الكاوتسكي لحلول الاشتراكية. وهي تلح على دور البنى الفوقية مينة مع لوكاكس (الذي سرعان ما كان عليه أن يجري النقد الذاتي لكتابه *التاريخ والعنسي الطبقي* ١٩٢٣) ليستطيع البقاء في الحزب) أهمية وعي البشر للقوانين التي تحكمهم بالنسبة-

لتاريخ البشرية أو كاشفة، مع إرنست بلسوش، عن دور الطوباوية بوصفها "مبدأ أمل". وشوهدت، أيضاً، محاولة جاءت من أفاق متنوعة لبعث الماركسية التي انزلقت، في ألمانيا، بصورة متزايدة نحو نزعة علمية والتي كانت تقدم التطور التاريخي بوصفه مستقلاً عن الإرادة البشرية في شكلها الحقيقي.

الشيوعية والقومية

لم يكن الشيوعيون، أخيراً، مجردين من وسائل العمل حيال قوى الرحمة. فقد كان التحالف معهم مطلوباً، بصورة فيها مفارقة، من سلسلة كاملة من التجمعات القومية المتطرفة كانت تتصور، معهم، ثأراً ضد فرساي وضد فائتار.

فقد كانت الاشتراكية، بصورتها اللاسالية، ملتزمة، فعلاً، من كتاب وسياسيين يتحمن إلى اليمين المتطرف المحافظ الجديد والقومي ولكنه خيل إليهم أنهم يستطيعون التحالف مع اليسار الشيوعي ومع روسيا السوفياتية احتمالاً، وأرادوا، تحت شعار القومية البلشفية، أن يجعلوا من وطنهم رأس حربة ثورة جديدة. ولا شك في أنه ينبغي، لتفسير هذا التقارب الغريب، حساب حساب للمقد المغم الذي كانوا يحسونه في ألمانيا حيال القيم الغربية وللمكانة المتعاطمة التي كانت تتمتع بها روسيا الستالينية التي كانوا يرتأون في أنها تخلق عالماً جديداً. فوجد، في صميم فكر القوميون البلاشفة، مطبقاً على ألمانيا، مدلول "الأمة البروليتارية" الغريب عن الرأسمالية والإمبريالية والذي يمكن الاتفاق في موضوعه مع الشيوعيين، وعلى الأقل مع الميالين منهم، في نضالهم ضد الرأسمالية، إلى التوجه نحو للمشاعر القومية لمواطنيهم. ومن هنا جاءت، عام ١٩٢٠، الصلات التي قامت بين بعض الأوساط القومية والهامبورغيين فولفسلم

ولاوفتريغ. ومن هنا جاء، عام ١٩٢٣، لدى احلال الرور، "الانفتاح على اليسار" الذي حاولته شخصيات يمينية في المهمة التي كان راديك يثني، فيها، على شلاغتر الذي أعدمه الفرنسيون رمياً بالرصاص. ومن هنا جاءت، عام ١٩٣٠، الحملة التي شنت بصورة مشتركة ضد خطة يونغ والصدى الذي كان لاعتناق الشيوعية من جانب الملازم ريتشارد شرينغر الذي سجن لخلق خلية نازية في لواته. وقد كانت القومية البلشفية من صنع عدد من التجمعات التي تنتمي، خاصة، إلى البورجوازية المثقفة والروتستانتية المعادية لكل أممية، كاثوليكية أو اشتراكية أو ماسونية. وقد عبرت عن نفسها في مجلات كان قرائها محدودين، ولكن أسلوبها غالباً ما كان جديراً بالملاحظة: مجلة *فيلدستاتل* التي أدارها ارنست نيكيش، المثال النموذجي عن "الرايكاالية" الألمانية في تلك الفترة، والذي كان شيعياً، اشتراكياً يمينياً حولته إلى القومية يونغر، المعجب المتحمس ببروسيا وللناصر لقيام "كلية ألمانية- سلافية تحضي من فلاديفوستوك إلى فلسطين"، ولكنه قدم هتلر، عام ١٩٣١، بوصفه "قدر" ألمانيا، ومجلة *الأمة الاشتراكية* لكارل أوتوباتل الذي لم ينكر شيئاً من صلاته مع تجمعات "فولكيش"، ولكنه كان يرى أن بناء الجماعة القومية يمر بالنضال الطبقي والثورة البروليتارية، ومجلة *فهرركامبفر* التي كان يديرها عالم الاقتصاد فريدريش لانز بروح العداء للفاشية والنقابية، ومجلة *أمسوروتز* لفيرنر لاس، منظر "اشتراكية أرستقراطية"، وأخيراً مجلة *فهر جيغنز* التي كان يحررها هارو شولز- بويزن، قائد "الأوركسترا الحمراء" المقبل. إلا أن الاتجاه المعادي للرأسمالية والميال إلى السوفياتية لهذه المجلات لم يقدها إلى قبول تعاون مع الشيوعيين دون تحفظ. وقد رد هؤلاء على هذه النداءات المتزايدة بالإحاح اعتباراً من ١٩٣٠ وخلقوا مجلة *أوف بسروخ* التي خلق حولها أنصار ريتشارد شرينغر "حلقات

عمل" مع محاربين قدماء من القوات غير النظامية، رودولف ريم أو بيمو رومر اللذين اعتنقتا الشيوعية: وعملية تقسيخ اليمين هذه هي التي كرس لها نفسه هاينر نوريمان قبل أن يوقفه الحزب الشيوعي عن ذلك بقسوة. فالشيوعيون كانوا قد فهموا دور الطبقات الوسطى في الاستراتيجية الثورية.

هل يمكن أن نتحدث عن اشتراكية بصدد أوتو ستراسر الذي قاد، منذ ١٩٢٦، يسار الحزب النازي وأسس، بعد قطيعته مع هتلر عام ١٩٣٠، ما عرف باسم "الجهة السوداء" التي هاجمت عبودية الحزب النازي لقوى المال؟ يلدو، حقاً، أنه لم يكن لأوتو ستراسر، قط، أكثر من برنامج نقابي وبطوريكي متكيف مع مطالب البورجوازية الصغيرة التي كانت تشكل الأساسي من جمهوره. وإذا كان قد استعمل مصطلح الصراع الطبقي وذكر، على غرار القوميين البلاشفة الذين أنكروه أخيراً، مثال الاتحاد السوفياتي، فقد كان يريد، قبل كل شيء، حماية الطبقات الوسطى من التحول إلى بروليتاريا ويفكر في إعادة اقتصاد قبل رأسمالي. ولا يمكن، بأية صورة من الصور، اعتباره "تروتسكي النازية".

يبقى، مع ذلك، أنه قد جرت، تحت علامة معاداة الرأسمالية، تداخلات فكرية ولغوية ثابتة تجعل إقامة "طوبوغرافيا" سياسية أمراً صعباً وتشهد على التداخل المتبادل بين القومية والاشتراكية. فمجلدات التي كان يديرها هانز زيرر والتي عمر، فيها، فضلاً عن ذلك، عن أشد المواقف معاداة للديمقراطية، أمكن لفرديناند فريد أن يقدم "نهاية الرأسمالية" كنتيجة عتومة للأزمة التي كان العالم الغربي يجتازها آنذاك وحين ظهور اشتراكية اكتفائية كان على غيزلر فيميرزينغ أن يبين الاستطلاات التي يمكن أن تكون لها، خاصة، في علاقات ألمانيا بدول أوروبا الوسطى. ومصطلح "الثورة المحافظة" يغطي أسوأ الالتباسات. وقد أنشأ مولر فان دير بروك وشبنغلر خطأً أساسياً غذاه إرنست يونغر في كتابه *العامل* (١٩٣٢) بين

"الروسسيانية" والاشتراكية، تحت غطاء تحرير العمل للنحز بصورة مشتركة وخدمة الدولة وإطاعة تعليمات المقامات والقبول للتحميس للشئ العام. وقد قال شبنغلر: "يدور الأمر في الروسسيانية والاشتراكية حول تحرير الاشتراكية من دفعة للماركسية. فنحن الألمان اشتراكيون حتى لو لم نكن قد تحدثنا، قط، عن ذلك. والآخرون لا يستطيعون، مطلقاً، أن يكونوا اشتراكيين". ويزاود مولر فان دير بروك قائلاً: "حيث تنتهي للماركسية تبدأ الاشتراكية". وإذا أفرغست الاشتراكية من جوهرها الانفجاري والثوري، فإنها تصبح شأن "أمة كاملة تستطيع أن تعيش حياة مشتركة".

الاشتراكيون والشيوعيون في عهد النظام النازي (١٩٣٣-١٩٣٩)

موت الأحزاب

كانت الضحية الأولى لاستيلاء النازيين على الحكم الحزب الشيوعي الذي ألقى النازيون عليه مسؤولية حريق الرايخستاغ والذي حل غداة انتخابات ٥ آذار. ووقعت، إذ ذاك، عشرات الألوف من الاعتقالات في الأوساط الشيوعية (تألمان منذ ٣ آذار)، في حين نجحت بضع مئات من موظفي الحزب أو مثقفيه في الهرب إلى الخارج ودخل حوالي مائة ألف عضو النضال السري- دون أن نعد العدد الكبير من أولئك الذين التحقوا، طوعاً أو كرهاً، بالمنظمات النازية. وأعادت قيادة الحزب تشكيلها في موسكو مع تنظيم قيادة للخارج في باريس برئاسة فيلهلم بيك وتكليف جون شم وولتر أولبريخت بعمليات المقاومة في ألمانيا. وكان الأمر يدور، قبل كل شيء بالنسبة للحزب، حول إدخال عناصر

دعاية مضادة للنازية إلى الأراضي الألمانية بواسطة صحافة غير شرعية (كانت جريدة العلم الأحمر نموذجها) ومحاولة العودة إلى اتخاذ مواقع في المؤسسات الصناعية.

أما بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي، فعلى الرغم من أن موقفه من النظام هتلري يستند إلى ذكرى تشريع ١٨٧٨ أكثر منه إلى رؤية واضحة لما كان عليه النظام الجديد، فقد أثار حنق هتلر إلى أعلى درجة بسبب الخطاب الشجاع لأوتو فيلر في الرايخستاغ الذي رفض خلاله منح سلطات مطلقة (٢٣ آذار). وكانت أيام الحزب معدودة: فوهم الشرعية الذي هلهد به نفسه وجعل النقابات تقبل الاشتراك في عيد العمل في الأول من أيار وحر الكتلة البرلمانية الاشتراكية الديمقراطية إلى التصويت لصالح قرار هتلر بالصلح (١٧ أيار) تبدد كلياً بالمنع النهائي الذي صدر في ٢٢ حزيران وإبطال تفويضات النواب. وفي هذا التاريخ كانت قيادة الحزب الذي كانت أملاكه في بروسيا قد صودرت بأمر من غورنغ، قد أرسلت إلى الخارج، إلى ساربروك، أولاً، ثم إلى براغ تمثيلاً في الخارج دون أن يخلو الأمر من إثارة ردود فعل عنيفة لدى الديسن كانوا، مثل لوبه، وكان رئيساً سابقاً للرايخستاغ، يرون أن الواجب هو البقاء في ألمانيا. وكانت مجموعة من ستة أشخاص كانوا يتجمعون حول لوتو فيلر هي التي شكلت اللجنة التنفيذية لحزب ألمانيا الاشتراكي الديمقراطي الذي سوف يقدم نفسه بوصفه الوريث الشرعي للاشتراكية الديمقراطية الألمانية.

الانقسامات السياسية داخل المهجرة الألمانية

بدا السويداء (الأحرف الأولى لاسم حزب ألمانيا الاشتراكي الديمقراطي بالألمانية) الذي ضم في براغ العناصر اليمينية للحزب الاشتراكي

الديمقراطي القديم التي تمثل البيروقراطية القديمة التي كانت تمسك بزمم الحزب، بدا مشغولاً، خاصة، بإطلاق حملة إعلام ودعاية إلى الخارج وكذلك إلى الشعب الألماني. ولهذا الغرض أصدر جريدة جديدة، إلى **الأمام الجديدة**، ونشر، بواسطة "سكرتاريات للحدود"، "كراسات خضراء" موجهة إلى الشعب الألماني. إلا أنه كانت قد تكونت، إلى يساره، في المحجرة، مجموعات كانت ترفض سلطته: رابطة الكفاح الاشتراكي الدولي التي كانت تعلن انتماءها إلى تصورات الفيلسوف نلسون وتطرح تصوراً "إرادوياً" للثورة، حزب عمال ألمانيا الاشتراكي الذي كان يعرف نفسه بأنه ماركسي - لينيني مع تنديده بديكتاتورية ستالين، المنظمة اللينينية الأكثر شهرة باسم **البلدية الجديدة**، من اسم نشرة ليلز (ولتر لوفنهلم)، والتي كانت تحصل على أعضائها، بصورة رئيسية، من منظمات الشبيبة الاشتراكية الديمقراطية والتي كانت تناضل، منذ ١٩٢٩، من أجل إعادة توحيد الحركة العمالية وتسمى، من أجل عمل طويل الأجل، إلى تشكيل ملاكات سرية ذات قيمة مبرهن عليها. وسوف يفصل عن **السودا**، أخيراً، عام ١٩٣٤، اشتراكيو ألمانيا الثورية، مع كارل بوكل وسيغفريد أوفهاوزر، وكانوا مؤيدين لإعادة تشكيل جمهورية للمجالس كنقطة انطلاق لديكتاتورية العروليتاريا. وإذا كان قد ساد بين هذه المجموعات من المهاجرين الألمان الذين ارتفع عددهم إلى حوالي الستة آلاف اتفاق في الآراء حول الخطر الدولي الذي تشكله الفاشية، فإن بعضها كان يلقي بمسؤوليات المزعمة على الشيوعيين وحدهم، ولكن أخرى، مثل "اليسار القديم"، كانت ترغب في إعادة هيكلة للأحزاب على أسس نضال مشترك ضد الرأسمالية، في حين أن "اليسار الجديد"، حول ميلز، بدا على عدائه للتشكيلات السياسية القديمة ويرى أن النضال السري هو الذي سوف يتكون، فيه، القيادة الجدد. وقد

أدت محاولة **السوياد** لدمج مختلف الاتجاهات عن طريق برنامج براغ (كانون الثاني ١٩٣٤) إلى مفاقمة الانقسامات داخل الهجرة: فقد تضاغت الاختلافات، إذ كان بعضهم يتطلع إلى الغرب وبعضهم الآخر يتطلع إلى الشرق. وكانت تتقاتل، داخل **كثبات من أجل الاشتراكية** التي خلقها هيلفردنغ في سويسرا، ثلاثة اتجاهات: اتجاه اليسار الديمقراطي مثله كارل جيمر وأغلبية لجنة براغ وكان يريد تحويل الاشتراكية الديمقراطية إلى حزب لـ "الحريّة" متحرر تماماً من كل أيديولوجية طبقية، واتجاه اشتراكي شعباني كان مثله فنزل جاكش وإرنست فريزل، وكلاهما كانا اشتراكيين من السوديت، وكذلك اللاسالي فيلهلم سولمان الذين كانوا يدعون إعادة التقييم الشعبية للاشتراكية ويرغبون في قطيعة كاملة مع الماركسية، واتجاه برويتباري مع بول سورنغ (ريتشارد لوفنتال) يلح، دون أن يتخلى عن ريته تجاه الشيوعيين، على أهمية الوحدة وتجديد الدراسات الماركسية.

هل كان يمكن تصور تقارب بين مختلف الاتجاهات الاشتراكية الألمانية والحزب الشيوعي؟ لقد اتجه الحزب الشيوعي الألماني، بعد أن أبقي على مبدأ "طبقة ضد طبقة" ودون أن يتخلى عن عدائه ضد "الفاشية الاشتراكية"، نحو ممارسة الجبهة الثورية الوحيدة. ففي تشرين الأول ١٩٣٥، انعقد اجتماع في موسكو (سمي اجتماع بروكسل) حيث جرى الاحتفاظ، بشيء من الإهام فضلاً عن ذلك، بالتيارات التي بحثت في المؤتمر السابع للكونغرس. ولكن الاجتماع الذي جمع في براغ، في أيلول ١٩٣٥، ممثلي **السوياد**، ستامفر وفوغل، وممثلي الحزب الشيوعي الألماني، أولمريخت ودالم لم يستطع التغلب على الأحقاد العديدة. إلا أن الوحدة كانت رغبة مناضلين عديدين، خاصة في اليسار الاشتراكي، وبدفع منهم أمكن انعقاد اجتماع في فندق لوتيسيا في باريس، في شباط ١٩٣٦

حيث أنشئت جبهة شعبية ألمانية ضمت، برئاسة الروائي هنريش مانز، عدداً من الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين الثوريين. ولعبت دوراً هاماً في تشكيل الجبهة الشعبية الهيئة الألمانية للدفاع عن الثقافة التي كان يتمي إليها كتاب مثل يوهانس بيشر وليون فويتشغنز وأنا سيغرز: وكان هذا أدباً في المنفى عمت، فيه، عن نفسها بقوة إرادة النضال ضد الفاشية، كما في مجمل عمل بريخت الدرامي - سواء أكان موجهاً ضد احتلرية أو الفرنكية أم، ببساطة، ضد الحرب - حيث تتأكد هذه الفكرة الأساسية التي عر عنها الناقد ولتر بنجامن بصدد "خوف الرايخ الثالث الكبير وبؤسه" والتي تقول إن وضع المجتمع موضع المساءلة هو، وحده، الذي يستطيع تحويل مصر الإنسان. إلا أن المواجهات التي أثارها محاكمات موسكوف ثم حرب أسبانيا أسقطت محاولات الوحدة هذه. وفي داخل الحزب الشيوعي نفسه، قاطع فيلي مونزيرغ الذي لعب دوراً هاماً في نضال المثقفين ضد الفاشية الكومنترن عام ١٩٣٧ وعاد إلى صفوف المعارضة البورجوازية ضد النازية. وأسقط ادعاء السوياد تمثيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحده للمفاوضات داخل المجموعات الاشتراكية نفسها: وتأنر من الاشتراكيين الثوريين الذين كانوا داخل الهجرة، مجموعة ديناميكية على نحو خاص أمكن تكون وحدة عمل للاشتراكيين الألمان والنمساويين. ولكن السوياد بقي خارجاً، مشكلاً "مجموعة حاكمة من جنرالات دون جيش، يجهلها العالم ويستبعدا رفاقها في الهجرة". (إدينغر).

المقاومة اليسارية في ألمانيا

في ألمانيا نفسها، وفي حين استسلمت البورجوازية أمام النظام الجديد، ظلت المقاومة حية لزم من طويل داخل الطبقة العاملة بشهادة الانتخابات

لجالس للمشروعات التي سرعان ما اضطرت النازيون إلى العدول عنها. إلا أن المقاومة كانت من عمل مجموعات صغيرة منعزلة، سواء أدار الأمر حول اشتراكيين يساريين كحبهة هانوفر الاشتراكية (فيونر بلومبرغ) أم حول "المجموعة الحمراء" التي شكلها طلاب أو عمال شباب من برلين أم حول شيوعيين ينتمون إلى الحزب الشيوعي الألماني أو إلى منظمات تروتسكية، أم، بين الطرفين، حول مجموعة "البداية الجديدة" التي كانت تسعى إلى تجميع الطاقات الثورية ونشرت، عام ١٩٣٦، بالاتفاق مع المجموعات المؤيدة للجهة الشعبية، برنامجاً من عشر نقاط يجب أن يقوم، بوسائل ديمقراطية، إلى التحويل الاشتراكي للاقتصاد، إلا أن الإرهاب النازي الذي انهمال، منذ ١٩٣٥، على المقاومة جعل العمل السري مستحيلاً عملياً: وإذا كان الاشتراكيون الديمقراطيون قد انسحبوا من المعركة مقدريين، كالكفائي فيلهلم لويشتر والنائبين السابقين في الرايخستاغ جوليوس لير وكارل مورندورف، أنه لم يكن يمكن الإطاحة بالنظام النازي إلا بمساعدة الجيش معتمدين، إذن، على الحرب التي أعلنوا عن طابعها المحتوم من أجل إحداث تغير في السياق السياسي، فإن الشيوعيين استمروا، على الرغم من الخسائر المرتفعة وعدم تبصر قادتهم، في تجهيز عمل سري مكثف، عندما يحين الوقت، لتأمين تعبئة أنصارهم. وكان ما يزال في برلين، عام ١٩٣٩، سبعة موجهين يقودون حوالي ثلاثين مجموعة سرية وكان أحدهم، فيلي غال، يصدر جريدة سرية، *جريدة الشعب البرليني*. وعلى الرغم من أن نتيجة هذه المحاولة لم تكن تتناسب مع التضحيات المقدمة - في نيسان ١٩٣٩، كان أكثر من ثلاثمائة ألف مناهض للفاشية، معظمهم شيوعيون، في السجون أو في معسكرات الاعتقال -، وأن هذه المحاولات قد خدمت، احتمالاً، قضية الفاشية في ألمانيا بسماحها لها بالحديث عن استمرار "الخطر البلشفي"، فإن المرء يبقى منهولاً أمام هذه "الثورة الصامتة" لهذه الألف التي تعطي، اليوم، الحق للألمان، على حد قول محكوم بالإعدام، "بأن لا يخفضوا أبصارهم أمام أبنائنا".

الفصل الخامس

الاشتراكية في أوروبا الوسطى: المجر، النمسا، تشيكوسلوفاكيا

كانت الاشتراكية في الدول التي خلفت الملكية النمساوية- المجرية، كما في إيطاليا وألمانيا، ضحية صعود الفاشية. إلا أنها كانت تملك تقليدا طويلا من النضال ومنظمات مترسخة بقوة، ولكنها لم تعرف، بدورها، غداة الحرب، كيف تحافظ على وحدتها. ولكن الأمور جرت، في المجر والنمسا اللتين كانتا ضحيتين لمعاهدات ما بعد الحرب ومختزلتين إلى أبسط تعبير إقليمي غنهما وحيث وجدت الفاشية، بالتالي، تربة مناسبة، بصورة مختلفة عنها في تشيكوسلوفاكيا المستفيدة الكبيرة من معاهدة فرساي والتي طرحت، فيها، كذلك، مسائل الدولة المتعددة القوميات. ففي المجر، قامت الرجعة منذ ١٩١٩ في عهد نظام هورتي، تحت غطاء نظام استبدادي ومحافظ مع الكرننت بيتلن، أولا، ثم، مع كومبوس متعنة طابعا فاشيا. وفي النمسا، لم يعن عام ١٩٣٤ تدمير التنظيم القوي الذي أقامه الاشتراكيون الديمقراطيون في فينسا فقط، بل عني، أيضا، قيام نموذج خاص من الديكتاتورية، الفاشية النمساوية، رد الأحزاب العمالية إلى العمل السري دون أن يترك لها، على كل حال، حتى عام ١٩٣٨، بسبب التهديد الذي كان يشكله للنمسا طموح هتلر، ومسائل أقوى من تلك التي كانت موجودة في ألمانيا. وفي تشيكوسلوفاكيا، فإن الأحزاب

العمالية التي كانت منخرطة انخراطاً قوياً في حياة البلد السياسية سوف تزول مع الدولة نفسها في عام ١٩٣٨.

الثورة والرجعية في المجر

الاشتراكيون والشيوعيون غداة الحرب العالمية الأولى

عرفت المجر، بين آذار وعُموز ١٩١٩، أكبر محاولة لإقامة ديكتاتورية البروليتاريا على غرار روسيا. إلا أنه يجب أن نلاحظ أنه إذا أمكن قيام هذا النظام، فذلك لأنه كان يستجيب للطموحات القومية للشعب المجري الذي لم يكن يرى في غور التحالف مع روسيا السوفياتية وسيلة لمواجهة التفكيك الكلي الذي فرضه الحلفاء على البلاد. ومنذ أن قام هذا النظام، اصطدم بمعارضات قوية من جانب الطبقة الفلاحية كما من جانب القوميات التي كانت خاضعة في السابق، وهو ما لم يتح له توسيع قواعده بصورة متينة. وإذا كان قد أمكن للاشتراكيين الديمقراطيين أن يقوا، لبضع سنوات بعد زواله، يعيشون بإيقاع بطيء، فقد كان مستحيلاً على الحزب الشيوعي الذي رد إلى العمل السري أن يعترض سبيل القيام التدريجي للفاشية.

إن كون الحزب الاشتراكي الديمقراطي المجري الذي كان قد حارب، باستمرار، في داخله، الاتجاهات المناهضة للتحريفة قد ساند بعناد سياسة الاتحاد المقدس وأعطى دعمه الثابت لكل حكومات الحرب وثار على رأيه في أن السلامة الإقليمية للملكية يجب أن تصان لم يستطع منع قيام مجموعات معارضة. فضلاً عن اتجاهات مؤيدة لسلام دون إلحاق ولا تعريض، ولتحويل ديمقراطي للنظام تأكدت في أوساط البورجوازيين الراديكاليين حصول أوسكار جازي- منظر إعادة تنظيم اتحادى للمجر-

ولدى بعض الاشتراكيين الديمقراطيون الذين سافروا، عام ١٩١٧، إلى ستوكهولم، فإن أكثر الوقائع دلالة هي تشكيل مجموعة من "المهندسين الاشتراكيين" مؤلفة من تكتوقراط أتوا من أوساط "الجليليين" والماسونيين ومن بين النقابيين وتشهد، كما في حالة جيوليا هافيزي، على تحول راديكالي للعقل البورجوازي. وكان إلى جانبهم "الاشتراكيون الثوريون" الذين يتمون إلى حركة زيمرفالد والذين كانوا يستخدمون مواد أدخلتها من سويسرا إلى المجر إيلونا دوتشينسكا صديقة حازي وزابو. وكانوا يطلبون الوقف الفوري للقتال، في حين ظهرت صحف معادية للعسكريتاريا إلى حد ما، مثل *تيت (العمل)* التي كان يشارك في تحريرها الفوضوي جوزيف روفيه وما *(اليوم)* لللايوس كاساك، وكانت جريدة الطلبة الأدبية السريالية. ومنذ كانون الأول ١٩١٧، وتحت تأثير ثورة أكتوبر، تشكلت مجالس عمال وحنود حركت إضراب ٢١ كانون الثاني ١٩١٨. ولكن الواقعة الأساسية، من وجهة نظر ثورية، كانت عودة عدد كبير من الأسرى الذين كانوا في روسيا، في أومسك كما في موسكو، موضع دعاية شيوعية حثيثة جاعهم من طرف تيبور زامويلي، ناشر جريدة *سوسياლის فوراوم (الثورة الاشتراكية)* وبيلكون الذي بدأ حياته السياسية كصحفي اشتراكي ديمقراطي في كولوسفار والذي كان قد أصبح، بتأثير لينين، الدماغ للفكر للثورة المجرية. وسوف يصبح هؤلاء الأسرى الذين وصل عددهم إلى نصف مليون تقريباً، عندما عادوا إلى بلادهم، بدعم من الطبقة الفلاحية للنهضة من الحرب، عاملاً أساسياً في التفكك القومي. وتأثير هذه العناصر المتنوعة، أثار إضراب مصنع "ماف" (الذي كان يشيد أعتدة حربية) انتفاضة ثورية في حزميسران ١٩١٨ أعقبها اعتقال النقابي اليساري جينو لاندلر وقمع عنيف أسهم،

نتيجة لسلبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي، إلى انقسام الرأي العام الاشتراكي.

إلا أن حكومة ميشيل كارولمي التي تشكلت في أوج الاندحار العسكري، في ٣١ تشرين الأول ١٩١٨، كانت تضم، فضلا عن راديكاليين، نائين اشتراكيين، غارامي وكونفي. وعلى الرغم من أن هذه الحكومة قد أعلنت الجمهورية، فإنها لم تكن تنوي، أبدا، أن تنصاع للضغط الذي كان يمارس على يسارها، ولم تكن تتصور الإصلاحات إلا في إطار المؤسسات القائمة: وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي استمر في السيطرة على مجالس العمال، وأيد كونفي "وقفة" للصراعات الطبقية. إلا أن اليسار كان يتنظم: فقد جمعت الفئات الراديكالية - المهندسون الاشتراكيون، الاشتراكيون الثوريون والنقابيون -، في ١٧ تشرين الثاني في *حلقه زابو*، وفي ٢٤ تشرين الثاني كان بيلا كون الذي وصل حديثا إلى الأرض المجرية قد أنشأ، في بودابست، حزبا شيوعيا مجريا لم يكن يخفي، من خلال جريدته، *فوروبس أوبزرك (الأبناء الحمراء)*، نيته في إقامة ديكتاتورية البروليتاريا في أجل قريب. ودخل في اللجنة المركزية إلى جانب بلاشفة جاؤوا من روسيا، عدد من الاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين، مثل بيلا زانتسو ومهندس اشتراكي (هيفيزي) واشتراكي ثوري (أوتو كورفن). وكان برنامج الحزب الجديد يتضمن إيصال مجالس الجنود والعمال إلى السلطة والنضال ضد قادة الجناح اليميني للحزب الاشتراكي الديمقراطي وقمع الثورة المضادة والتحالف مع روسيا السوفياتية. وسرعان ما تجلّى التعارض بين الاشتراكيين والشيوعيين بصدد المسألة الزراعية: ففي حين كان الاشتراكيون الديمقراطيون ينادون بترح ملكية مع التعويض بالنسبة للملكيات الكبيرة وحدها، كان الشيوعيون يطالبون بتأميم الملكيات الكبيرة والتوسعة فورا ودون

تعويض مالي. وحاولت حكومة كارولوي التي كانت مقتنعة بأن الحزب الشيوعي لم يكن يمثل سوى أقلية ضعيفة تعطيم المعارضة المتطرفة بقمع الإضرابات وتصورها اللجوء إلى القوات العسكرية الخليفة التي كانت تحتل قسما من البلاد. وأمام هذه السياسة، خشى الاشتراكيون الديمقراطيون أن يسروا أنفسهم معزولين عن الجماهير وتساءلوا عما إذا كان مكانهم هو، حقاً، في مثل هذه الحكومة: وكان بعضهم يقترح تشكيل حكومة اشتراكية خالصة، وكان آخرون يلحون على كارولوي لزيادة عدد الوزراء الاشتراكيين في الحكومة. وبالفعل، لدى تعديل ١١ شباط ١٩١٩ الوزاري، أدخل أربعة وزراء اشتراكيين ديمقراطيين في الحكومة، في حين كلف ممثل للطبقة الفلاحية الصغيرة (ستيفان زابو) بإعداد قانون زراعي يصفى الإقطاعية. ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين سلموا، في نهاية المطاف، بمساندة سياسة قمعية: ففي ٢٨ كانون الثاني، طردوا من صفوفهم عدداً من مناضلي الجناح اليساري. وبعد بضعة أيام سمحوا بمصادرة أرشيفات جريدة **فـورـوس أويـز** **كـ**. وأخيراً، في ٢٠ شباط، قمعت الحكومة بالدم مظاهرة موجهة ضد الجريدة الاشتراكية الديمقراطية **تـيـمـز** **كـ**: وهذه هي المناسبة التي اعتقل، فيها، يلا كون، والسجن هو الذي سيدير منه، من الآن فصاعداً، تحريضاً سريراً سوف يكسب، خلال شهر آذار، للقضية الشيوعية، عدداً متزايداً من فلاحين صمموا على أن يستولوا، دون انتظار، على الملكيات الكبيرة. وعلى كل حال، يبدو أن القطيعة بين الحزبين اليساريين قد اكتملت في هذا التاريخ.

والقضية القومية هي التي أثارت انقلاب الوضع. فقد بدأ، فعلاً، أن مطالب الخلفاء الإقليمية التي عرفت على صورة إنذار حملة الكولونيل فيكس إلى بودابست كانت تضع كارولوي أمام مأزق لا يقبل الحل: فإما أن يستأنف الحرب، وإما أن يقبل إذلالاً قومياً لا سابق له. ونتيجة

لرفضه الخضوع، انتقلت السلطة، غداة استقالته (٢٠ آذار)، إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الذين أحسوا بأنهم أضعف من أن يمارسوها وحدهم فتحلوا، فجأة، عن اتجاه كارولي الغربي وتقربوا من الشيوعيين الذين أكدوا لهم الدعم السوفياتي ضد مطالب الحلفاء. فالوطنية المجرية التي لم تسر خلاصاً في غير المساعدة العسكرية لروسيا هي التي أتاحت للحزب الشيوعي، أكثر من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الوصول إلى الحكم. وهكذا، وعلى أثر محادثة أجراها كورنفي مع بيلا كون في سجنه (الذي سرعان ما سيحرر منه)، تقرر انصهار جهازَي الحزبين وتشكل، في ٢١ آذار، مجلس لجمهورية المجر مارس، فيها، وظائف مفوضي الشعب، برئاسة الاشتراكي ساندور غاربي، ممثلو مختلف المنظمات الثورية وشغل بيلا كون حقيبة الخارجية. والواقع هو أنه هو الذي كان يقود الحكومة الجديدة دون أن يتخذ أي قرار رسمي بذلك. وقد تم الانتقال من نظام إلى الآخر مهدوء، ولم يثر بيان المجلس، في ٢٢ آذار، الذي يحدد برنامج الحكومة أي اعتراض. فالطبقات الاجتماعية التي لم تكن، من جهة أخرى، تقرر التوجه الاشتراكي، رأت في جمهورية المجالس، خاصة، رداً لمطالب الحلفاء ورفضاً لقبول مذكرة فيكس. وقد مضت إلى درجة قبول التحالف مع روسيا السوفياتية: "رداً على هجوم الاتفاق، أجابت الجماهير التي أحسّت نفسها محبطة من الأمل الذي علّقه على مبادئ ويلسون بقومية بلشفية ذات قوة لا تقاوم" على حد قول الاشتراكي الديمقراطي فيلهلم سوم الذي سوف يقود، بوصفه وزيراً للحربية، الجيش الأحمر. وفي ٧ نيسان، جرت الانتخابات على المستوى البلدي ومستوى المحافظات والمستوى الوطني في جو النشوة العامة وكرست انتصار جمهورية المجالس، حتى في زغيد التي كانت تحتلها القوات الفرنسية آنذاك.

الأيام المائة والثلاثة والثلاثون

ظهر اتجاه، بعد للذكرات التي أصدرها، بعد تلك المسودة، القيادة الاشتراكيون الراغبون في إعادة مكانتهم في نظر الأنظمة البورجوازية، إلى المبالغة في التعارض بين الاشتراكيين والشيوعيين خلال الزمن السذي عاشته جمهورية المجالس. فالحزبان هما اللذان ينبغي التمييز، داخلهما، بين يمين ويسار. فبين الشيوعيين، كانت سلطة بيلا كون بعيدة جدا عن أن تكون معترفا بها من الجميع. فقد كانت هناك مجموعة كاملة تسرى التحالف مع الاشتراكيين "لأخلاقيا" ويعارضون "انتهازية" المجلس. فقد كانوا يقولون أنه لا يمكن للشورة أن تنتصر إلا على النازيس: وكسنت تلك الأطروحة التي كان يساندها تيبور سامويلي وحوزيف روفيه وماتيا راكوزي. ولكن كون نجح في إبعادهم عن الشؤون بإعطائهم قيادات في الجيش. وكانت هناك، أيضا، معارضة آتية من أوساط نقابية ذات اتجاه قريب من الفوضوية، بل ومن الطلاب الجليليين: وكان منظرهم حورج لوكاكس الذي كان، لمدة، ما، مفوضا للثقافة، يرى الحزب صورة انتقالية ويركز على عفوية الجماهير، بالمعنى اللوكسمبورغي للكلمة. أما بالنسبة للاشتراكيين الديمقراطيين، فإذا كان هناك يمين رفض كل تعاون مع الشيوعيين، فإن العناصر المسؤولة كانت أوعى بكثير لخطورة الوضع وأكثر تعلقا بالفكرة المجرية، أيضا، من أن تجازف بتعاون كان، وحده، يحمي البلاد من الثورة المضادة. وكان هذا هو، أيضا، تفكير بيلا كون الذي كان يرى في تمكن الشيوعيين من الاستيلاء على السلطة وحدهم أمرا لا يمكن التفكير فيه. وهكذا أمكن تجنب القطيعة التي سعى إليها بعضهم: وعندما انعقد، في ١٢ حزيران، المؤتمر الأول للحزب الجديد، طرحت مسألة الاسم الذي سيعطى له. ومضى نائب اشتراكي إلى حد القول بأن مصطلح "الشيوعية"، في نظره، مرادف لـ "الإلحاد، لليهودية

الفايسية، للإرهاب والترحيل العام وأنه قد اعترف، باسمها، من تجاوزات قدر أكبر من أن يمكن، معه، تبني اسم على هذا القدر من فقدان السمعة الطيبة". ولكن المناقشة التي قامت بين كوتقي وبيللا كون انتهت بتسوية مطلوبة من الحزبين. فقد سمي الحزب **حزب العمال المحجرين الاشتراكي- الشيوعي**.

وفي هذا التاريخ، حقق النظام بعض وجوه برنامجهِ على صعيد التأمينات الصناعية والمصرفية والتشريع الاجتماعي (قانون الثمان ساعات، الأجر المتبادل بين الرجال والنساء الخ...) والنضال ضد الأمية، كما على الصعيد التربوي والموسيقي- في هذه السّنة، أُنشئ بيللا بارتوك، منشط الإدارة الموسيقية، **الرجس المجيب**. إلا أنه كان مهدداً تهديداً عميقاً، وذلك إثر عدد من الأخطاء المقترفة والتي سرعان ما سيتبين أنها غير قابلة للإصلاح.

وكان أحطرها، دون شك، غياب السيادة الزراعية. فقد كان يغذي، في الأوساط الاشتراكية، كما في الأوساط الشيوعية، شسء من ازدراء الطبقة الفلاحية كانوا يظنون أنه يمكن تمييزه بالاستناد إلى نصوص ماركس. وفوق ذلك، كان كون وسامويلي يريان، طواعية، أن المحر بلد أكثر تقدماً من الناحية الاجتماعية، من روسيا وقابلة، بالتالي، للإفادة من زراعة مجمعة. فلم تكن إعادة توزيع الأرض على الفلاحين، إذن، موضع بحث، بل كان يجري، فقط، تصور تكوين تعاونيات كان يجب أن تكون انتقالية قبل تشكيل أملاك دولة كبيرة أقدر على تأمين استمرارية الإنتاج وعموين الشعب من الملكيات الصغيرة التي كانت تنقصها الآلات اللازمة. وقد أعطى الاشتراكيون الذين كانوا قليلي الاهتمام بالفلاحين موافقتهم. واختفى سريعاً من "مجمع الزراعة" ساندر تشيسماديا الذي كان قد نادى، قبل ١٩١٤، بإصلاح زراعي.

وكانت النتيجة إحباطا سريعا جدا للطبقة الفلاحية التي انقلبت ضد النظام الجديد. ولدى مؤتمر المجالس الذي انعقد في بودابست، في ١٤ حزيران، هاجم عدة مندوبين من الأرياف تحركهم هذه الراديكالية التي كان يمكن ملاحظة وحدودها في الأرياف المجرية منذ القرن السادس عشر، بلغة مصطبغة بالفوضوية، أنانية المدن، وكذلك تشكل "بيروقراطية" جديدة جاهلة جهلا تاما لشؤون الأرض، ولكنها كانت تزعج إلى أن تصبح طبقة متميزة. ولاحظ نائب من ترانسلفانيا قائلا: "لقد اقترح علينا أحد المفوضين زراعة قمحنا في نيسان!". "عندما يرى العمال الزراعيون العشاق المتهنين يتبخترون مع أنساقهم على الأرض طيلة اليوم، فمن غير المجدي أن تتساءل لماذا يحتقنون من الغيظ عندما يعودون إلى مزارعهم ولماذا سينفجرون ذات يوم". وفي هذه المناسبة، استخدمت شعارات معادية للسامية ضد مفوضي الشعب ومندوبيهم في الأرياف. ولكن المعارضة المحافظة التي كانت تقودها الكنيسة والوجهاء هي، بالطبع، التي افادت من هذه الحالة النهنية.

وكان هناك خطأ آخر هو عدم اهتمام النظام لقضية الأقليات القومية إلى حد لم تشترك معه، أية واحدة من هذه القوميات التابعة اشتراكا فعالا في الدفاع عنه. وطرحت المسألة، بصورة رئيسية، على اشتراكي ترانسلفانيا الديمقراطيين الرومانيين الذين رجحوا، منذ نهاية الحرب، مبدأ تقرير المصير القومي وأعلنوا، لدى مجلس ألبا إيولا الوطني (الأول من كانون الأول ١٩١٨)، بصوت قائديهم، فلوراس وجومانكا، عن إرادتهم في الانتماء إلى رومانيا على الرغم من أنهم قد عرفوا، تماما، أن هذه الأخيرة لم تكن مستعدة لثورة اجتماعية. ولم يكن موقف الاشتراكيين الديمقراطيين الذي دافعت عنه جريدة *أديفارول* (الحقيقة) مقبولا من الجميع. فقد اجتمع في بودابست، في كانون الأول ١٩١٨، مؤتمر لروماني ترانسلفانيا وبانات والمجر الأميين أكد عدايه لضم

ترانسلفانيا إلى صربيا وتصور تكوين الاتحاد الديمقراطي لجمهوريات مستقلة تستطيع القوميات، فيه، أن تنمو نموا حرا. أما بالنسبة للشبيوعيين- وكانوا، في معظم الأحيان، أسرى حرب تلقوا تربيتهم في روسيا- فقد أيدوا، في ترانسلفانيا، عمل بيلا كون وهاجوا بشدة، في جريدتهم **ستيغول روزو (الرابعة الحمراء)** الاشتراكيين الديمقراطيين الذين ارتبطوا، في آبا إيولا، بالأحزاب القومية البورجوازية. وتلقوا، في شباط ١٩١٩، زيارة بيلا كون لأوراديا وأيدوا، في آذار، جمهورية بحالس المحر مشكلين، بلورهم، حزبا اشتراكيا رومانيا للمحر أصبحت **ريولوميا سوميالا** جريدته الرسمية. ولكن غودجهم كان روسيا السوفياتية أكثر منه المحر. أما بالنسبة لبيلا كون، فقد كان واعيا لضرورة منح القوميات شيئا من الاستقلال الذاتي. ولكن تحالفه مع الاشتراكيين أرغمه على مراعاة القومية المجرية ورفض حق الانفصال. ولذلك بقيت العلاقات بين الشيوعيين المجرين والشيوعيين الرومانيين متوترة. ولم تسمح التنازلات المتأخرة التي أعطيت للقوميات لدى مؤتمر الحزب في منتصف حزيران ١٩١٩ للشيوعيين الرومانيين ببسط نفوذهم على ترانسلفانيا. وكانوا عاجزين عن اعتراض غزو القوات الرومانية للمحر في تموز ١٩١٩. فالحزب الشيوعي المجري أبدى، في القضية القومية، كما في القضية الفلاحية، ضروب الكف نفسها التي أبدتها، في السابق، الاشتراكية الديمقراطية.

هل كان يمكن لبيلاكون، لو لم يقترف هذه الأخطاء، أن يقبذ نظاما كان حيران المحر والدول الخليفة تبيت أمر تدميره؟ لا شك في أن كون ارتكب خطأ مزدوجة، أولا، برفضه، في نيسان، شروط الصلح التي نقلها إليه الجنرال سميتس والتي كانت أفضل من تلك التي قدمها الكولونيل فيكس قبل ذلك بشهر، ثم، بعد نجاحه في صد هجوم أول

روماني وتشيكوي وفي احتلال سلوفاكيا حيث أعلنت جمهورية المجالس. جلاء عنها لقاء مجرد وعد بأن ينسحب الرومانيون إلى ما وراء خطوطهم: وهو موقف أسهم في إضعاف الروح المعنوية للجيش الأحمر وحرمة من أفضل قادته، أورال سترومفلد. ولكن المأساة الحقيقية كانت، بالنسبة لييلا كون، غياب المساعدة العسكرية السوفياتية التي عينا ما طلبها من لينين. وإذا حسبنا، أخيرا، حسابا لجو الإرهاب الذي فرضته بعض العناصر للمتطرفة، "شباب لينين"، على البلاد والذي لم يمكن الخلاص منه إلا بتجديدهم على الحدود وتدخلات "التشيكا" الخيرية التي كان يقودها أوتو كورفن وعداء الكهنوت المحرم الذي كان يثير غضب شعب مؤمن وسيطرة مفوضي الشعب اليساريين المتطرفين على الحكومة اعتبارا من الأول من حزيران، فلن يدهشنا أن لا يكون النظام الذي اهتز، من قبل، اهتزازا قويا من جراء محاولة انقلابية في بودابست في ٢٤ حزيران، قد استطاع تعبئة الأمة عندما أصبح الخطر الخارجي، في نهاية مموز، محققا. لقد كان ييلا كون، بالتأكيد، خطيبا وصحيفا موهوبا، ولم يكن ينقصه حسن التنظيم، ولكنه لم يعرف كيف ينسق العمل الثوري تاركا أكثر مما ينبغي من المبادرة لرجال من طبائع مختلفة جدا. وقد أخطأ خطأ فادحا بمراهنته على التربية الثورية للجماهير المجرية، ولم يستطع، خاصة، أن ينظم، مثل لينين، حزبا طليعيا يقاد بانضباط حديدي. وأغى هربه، في الأول من آب، نظاما لم تستطع حكومة انتقالية لاشتراكي معتدل، جوليمس بيدل، أن تخرج نهايته سوى لبضعة أيام.

من المؤكد أن الأخطاء السياسية والمنازعات الداخلية لعبت دورا كبيرا في سقوط جمهورية المجالس، ولكن العامل الخامس كان الاتجاه الذي اتخذته الأحداث الخارجية: فقد كانت المجر البلشفية محاطة بدول معادية، ولم تكن الدول المنتصرة تستطيع أن تسلم بقيام دولة شيوعية في وسط أوروبا.

الاشتراكية والقمع الفاشي في المجر

لم تفق أحزاب اليسار، أبداً، من الضربة التي أنزلها القمع بها. وفضلاً عن ذلك، فقد كان البلد متورطاً في الحرب من الإرهاب الأبيض الذي أقامه الوصي هورتي في البلد حوالي مائة ألف مجري موزعين بين أنصار بيلا كون والذين كانوا، مع جيرو لاندر، يتهمون الطرائق البروقراطية والفساد خلال الأيام المائة والثلاثة والثلاثين. وحاولت مؤلفات لا تحصى تفسير فشل الثورة المجرية. وسوف يلعب جورج لوكاكس، في المجررة السياسية المجرية، دوراً من الدرجة الأولى: فقد استعاد، عام ١٩٢٨، خلال إقامته في ألمانيا، مسألة مستقبل المجر الاشتراكي، فركز في أطروحات "بلوم" (الاسم الذي كان قد اتخذ، آنذاك، في الخارج) على ضرورة تحالف الشيوعيين مع القوى الديمقراطية للبرجوازية معارضة الأطروحات التي سوندت في المؤتمر الرابع للألمية. وفي الاتحاد السوفياتي، لعب بعض المهاجرين المجرين دوراً هاماً داخل الكومنترن، كحتسو فارغا، الخبير في المسائل الاقتصادية. ولكنهم كفوا، منذ وقت مبكر، عن التمتع برضى ستالين، وكان معظمهم ضحايا التطهيرات الكبرى لأواخر الثلاثينات وأعدم بيلا كون، نفسه، عام ١٩٣٩. إلا أن الوجه البارز في الجيل المجري الجديد بقي وجه أتيلاً جوزيف، وكان شاعراً استمد إلهامه من حياة الطبقة العاملة وارتفع إلى درجة رؤية ماركسية للعالم، ولكنه انتحر عام ١٩٣٧ بسبب عدم فهمه، كلياً، في مجر هورتي.

أدخال المدة الأطروحة، مدة إعادة تنظيم الدولة والإنعاش الاقتصادي التي تقابل وزارة الكونست بيتلن (١٩٢١-١٩٣١)، استطاع الاشتراكيون الديمقراطيون مواصلة نشاطهم بموجب اتفاق التزموا فيه بالتخلي عن أية دعاية لاقومية، عن كل نشاط بين البروليتاريا الزراعية، عن كل علاقة مع المهاجرين، عن كل إضراب ذي طابع سياسي، وذلك لقاء

بعض المزايا المادية (النفوس، حق التجمع، إمكانية استعادتهم لأملهم). وإن كون العمال قد استمروا في التجمع حول الحزب الاشتراكي الديمقراطي وكونهم، على الرغم من حرمانهم من وسائل النشاط، ظلوا معارضين للديكتاتورية الثورية ما حقيقة واقعة. أما الحزب الشيوعي الذي كان قاداته قد هاجروا أو سجنوا، فقد كان عليه أن يعيش حياة سرية نشاطها، مع ذلك، جريدة **كومون** التي كان يشارك في تحريرها إينو جيمرو. وفي عام ١٩٢٤، أرسل ماتياس راكوزي لإعادة تنظيم الحزب. وإذا كان قد اعتقل فوراً تقريباً (سوف يبقى في السجن خمسة عشر عاماً)، فإن الحزب الشيوعي سعى إلى النمو في اتجاهين، الأول سري باسم **الحزب الشيوعي المجري**، والآخر شرعي باسم **حزب العمال الاشتراكي المجري** الذي اتخذ مبادرة اقتراح مشروع "إصلاح زراعي جديد" دون أن ينجح، مع ذلك، في استعادة موقع بين الطبقة الكادحة. وقد ضربت الأزمة، بقسوة شديدة، البروليتاريا المجرية. وجرى، في الأول من أيلول ١٩٣٠، مظاهرة هائلة في العاصمة، ولكن الحزب ظل متردداً بين تأكيد ديكتاتورية البروليتاريا والعمل الإصلاحي، ولم يستطع الإفلات من قمع كان من بين ضحاياه قاتنان، إمري سالاي وساندور فورست. وكان الصعيد الثقافي هو، وحده، الذي استطاع الحزب الشيوعي إسماع صوته، فيه، بفضل مجلة ١٠٠٪ التي صدرت بعنوانين متنوعة خلال وصاية هورتي. وقامت بين الحركة الشيوعية التقليدية والاشتراكية الديمقراطية مجموعة "المعارضة" التي تابعت عمل زابو وواصلت، بتأثير من كورش ولوكاكس، عمل تعميق للماركسية مكرس لبيان كم كانت بعيدة عن الواقع السوفياتي آنذاك.

ولم تسمح ديكتاتورية غومبوس للمالية للهتيرية ولا سياسة خليفته داراني الأكثر حذراً للأحزاب اليسارية بإسماع صوتها في دولة كانت الفاشية

القوة الصاعدة فيها. وكانت الطبقة العاملة نفسها واقعة، بصورة متزايدة، تحت سيطرة الأيديولوجية القومية والشفوفية. أما بالنسبة للفلاحين الفقراء، فقد كانوا، باستثناء بعض العناصر التي ربيت ضمن التقاليد الثورية القديمة، مجندين في حزب صغار الملاكين المستقل الذي بقي معاديا معاداة عميقة للشيوعية حتى لو لم يكن مؤيدا لنظام أرسطراطي. وفي عام ١٩٣٥، ولدى المؤتمر السابع للأمية، تبني الحزب الشيوعي المجري تكتيكا جديدا ألح، تحت غطاء معاداة الفاشية، على الدفاع عن الحريات الديمقراطية وسعى إلى التقرب من التشكيلات اليسارية الأخرى، مع دخوله في النقابات. ونودي هذا الاتجاه، آنذاك، في **دولغوزوك لويبا (ورقة العمال)**، ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين، مع احتجاجهم على التحويل الفاشي للرأي العام، صموا أذلقهم عن اقتراحات الشيوعيين. ومن أجل تجنب عزلة كلية أفلست منها بعض العناصر، كالمطالب لالزور رايك، وبالتطوع في الألوية الدولية في أسبانيا، اقترب الشيوعيون من "الشعبانيين" (نيبيزيك) الذين كانوا يرون، على غرار النارودنيكي الروسية في السابق، في الطبقة الفلاحية القوة الوحيدة ونادوا بحل جذري للمسألة الزراعية التي جعلوا منها، مثل جيوليسا إيليس، تيمة عملهم الروائي. وهذا التقارب الذي نادى به، آنذاك، أفضل منظر للماركسية-اللينينية في المجر، جوزيف روفيه، حووب بشدة، في الحزب، خاصة من جانب إيريك مولنار الذي هاجم تحالفا مع مجموعات ذات اتجاه قومي ونصف فاشي. ولكنه اجتذب، بالمقابل، بعض الاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين المنتمين إلى تجمعات شبيهة، مثل أندريه ساغفاري الذي اتصل بالشيوعيين. أما بالنسبة للطبقة الفلاحية الفقيرة المحرومة من كل كرامة إنسانية والغارقة في الجهل، فقد كانت تتوجه إلى بعض الطوائف الإشرافية أو إلى الحزب العمالي القومي الاشتراكي الذي كان يتابع، تحت شعار المناجل المتصالبة، وبقيادة تيبور

بورزورمين، برنامجا زراعيا متقدما مصطبغا باللامامية (كان وكلاء كبار الملاكين يهودا في الغالب)، ولكنه اغار بعد فشل مسيرة على بودابست، والواقع هو أن القوى المعادية للفاشية كانت، عشية الحرب العالمية الثانية، غير قادرة على الاتحاد في جبهة عريضة. وقد تزايدت سيطرة الطموحات الفاشية الألمانية وأيديولوجيتها على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

الماركسية النمساوية والفاشية النمساوية

عانى العالم الديمقراطي، بآلم، زوال الحزب الاشتراكي النمساوي، نالت أحزاب أوروبا بعدد أعضائه وأولها بشهرة قادته الأوروبية، عام ١٩٣٤، تحت ضربات الفاشية النمساوية، وإن لم يكن لزواله المدى نفسه الذي كان لإبادة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. فلم تنجز الاشتراكية، في أي بلد أوروبي، عملا في العمق الإنساني والتربوي لذلك الذي أنجزته في فيينا.

الاشتراكية الديمقراطية والدولة النمساوية الجديدة

كما في ألمانيا، وجد الاشتراكيون أنفسهم، غداة الحرب، أكرم الأحزاب عددا، ولكنه كان، أيضا، الحزب الذي كانت تنتظره المهمة الشاقة، مهمة استخلاص نتائج المزمعة.

فعندما انتخب النواب الألمان في الرايخستاغ لجنة تنفيذية ترأسها الاشتراكي الديمقراطي كارل رينر الذي أصبح، نتيجة لذلك، مستشارا، وعندما أعلنوا، في ١٢ تشرين الثاني، جمهورية النمسا الديمقراطية، لم يكن يحامر الاشتراكيين أي شك في أنه سيسمح للنمسا، طبقا للمبادئ

التي أعلنها الرئيس ويلسون ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، بأن تكون جزءاً من الجمهورية الألمانية. إلا أنه سرعان ما اقتضى الأمر التحلي عن هذه الأوهام: ولبس الأمر، فقط، أن معاهدة سان جرمان (أيلول ١٩١٩) اعترفت بـ "استقلال" النمسا التي اعتبرت وريثة للملكية الراحلة ومسؤولة، بالتالي، عن الحرب، بل إن هذه الأخيرة لم تنجح، أيضاً، في الاحتفاظ بألمانيا بوهيميا ومورافيا، ولا بألمانيا أديج العليا، منقذة بصعوبة ألمانيا كارنيتا، وألمانيا بورغلاند فيما بعد. وعلى الرغم من احتجاجات وزير الخارجية، أوتو باور الذي استقال، تركت صيغة حدود الدولة الجديدة لتعسف المنتصرين. وجعلت واقعية رينر من الضرورة فضيلة. ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين ظلوا مقتنعين - على الأقل حتى "الأنشولوس" (١٩٣٨)، على الأقل - بأن النمسا الناطقة بالألمانية أصغر من أن تكون "حرة وحدها": فلم تكن قابلة للحياة اقتصادياً، ولم يكن يمكن لمدينة علميونين من السكان كان وجودها يقوم، في السابق، على إقليم فيه خمسون مليوناً من السكان أن تبقى في دولة صغيرة، غير خصبة فوق ذلك، فيها ستة ملايين من السكان. وكانوا يرون، أخيراً، أنه لم يكن يمكن لغايات الاشتراكية أن تتحقق إلا في مجموع إقليمي كبير وأنما كانت، بالتالي، عصية على النمسا الصغيرة.

وعلى صعيد السياسة الداخلية، كانت انتخابات المجلس التأسيسي، في شباط ١٩١٩، قد أعطت الاشتراكيين الديمقراطيين أغلبية نسبية: ٧٢ تفويضاً مقابل ٦٩ للمسيحيين الاجتماعيين وحوالي ثلاثين للأحزاب البورجوازية الأخرى. واستطاع رينر الذي أصبح مستشاراً أن يشكل حكومة ائتلافية تستند إلى أكبر حزبين. وكان هم الاشتراكيين الديمقراطيين الكبير، منذ ذلك الحين، صيانة وحدة الحزب. فقد تألف، فعلاً، في ٣ تشرين الثاني ١٩١٨، انطلاقاً من عدد من الراديكاليين

اليساريين، من أمثال كارل ستاينهارت وبيول وإيلفريده فريدلانسلر^(١)، حزب شيوعي غمساوي كانت أول جريدة له **ويكسروف** التي كان يحررها فرانز كوريتشونر، ابن أخ هيلفردنغ والذي كان ينتمي إلى أسرة يهودية كبيرة من فيينا. ومنذ ١٢ تشرين الثاني، حاول الشيوعيون رفع العلم الأحمر فوق البرلمان. وقد تشكلت إلى جانبهم مجموعات يسارية أخرى مثل الاتحاد الثوري "الأحمر" الذي كان يحركه المنظر الماركسي حوليوس ديكمان الذي كانت تحليلاته تقترب من تحليلات يسار برجم المتطرف. وكان نفوذ الشيوعيين ملموسا على نحو خاص بين العاطلين عن العمل والجنود المسرحين، وأصبح شعارهم، سريعا جدا: "كل المظلة لمجالس العمال والجنود". وكان الدور التاريخي لفريدريش أدلر الذي بقي، على الرغم من ضغوط اليسار، أميناً للحزب الاشتراكي الديمقراطي هو استخدام مجلس عمال فيينا أداة مقاومة ناجعة ضد الشيوعيين. إلا أن محاولات قد ارتسمت، على كرتين وفي صلة مع جمهوريين المجالس اللتين قامتتا في ميونيخ وبودابست، في ١٧ نيسان و١٥ حزيران ١٩١٩، لفرض نظام ذي طابع بلشفي على النمسا. ففي أيار، كان بيلا كون قد أرسل محمض إلى فيينا، المحامي إرنست بتلهام الذي تكشف عن كونه انقلابيا متواضعا. وقد طال أمد التحريض الذي قامت به الميليشيات الثورية والحرس الأحمر الذي ظهر من بين صفوفه، شخصيات مدهشة، مثل الصحفي للمقبل أرغون إرفين كيش وعامل الطباعة الفوضوي ليو روتزيل الذي سيموت، بعد بضعة أشهر، في خدمة بيلا كون. وكان قد بدا للقادة الاشتراكيين، وخاصة لفريتر أدلر وأوتو باور، أن انتصارا للمتطرفين، عابرا بالضرورة، سوف يعني، بالنسبة للنمسا، نزاعا مع حيراتها ونهاية التموين الحليف والحرب الأهلية في الداخسل. ولذلك

(١) التي أصبحت روث فيشر فيما بعد.

واجهوا خطط التخريب هذه بمقاومة قوية: فلم يكن هناك من طريق أخرى للنمسا خلاف الديمقراطية. وكتبت الجريدة الاشتراكية الديمقراطية **أربايتير تسايتونغ**: "لا نشك في النمسا، في كـون الـروس ينوون أن يساعدوا بروليتاريا فينا إذا أقامت ديكتاتوريتها. ولكن البروليتاريين النمساويين سيكونون أمواتا قبل أن تصبح هذه الديكتاتورية فعلية". وعلى الرغم من كون عالم الاجتماع ماكس أدلر من أنصار ممثلي مجالس العمال إلى جانب البرلمان، فقد رأى، في كتابه **ديمقراطية أم نظام مجالس**، بأن هذه الأخيرة سوف تقشل بسبب طبقة فلاحية أقوى بما ينبغي ومعادية للاشتراكية. وفي هذه الشروط، كانت استعادة الشرعية عمل سكرتير الدولة للشؤون العسكرية، جوليوس دويتش، الذي نجح، ببراعة، في ضم الحرس الأحمر إلى الجيش الشعبي. أما بالنسبة لإمكانية، ذكرت في ربيع ١٩١٩، لتأمين بعض المشروعات الكبرى- المناجم، التعدين الكهربائي، صناعة الأخشاب، الغابات-، فلم تترجم إلى أفعال ولكنها أسهمت، دون شك، في سلب أكثر عناصر الطبقة العاملة ديناميكية إرادتها النضالية.

ولن يتعافى الحزب الشيوعي النمساوي من هزيمته أبدا. ولا شك في أن زمامه قد استعيدت من جانب شخصية قوية، جوزيف ستراسر، الاختصاصي في مسألة القوميات الذي أعاد تشكيل تحرير **العالم الأحمر**، ولكنه لم يستطع، أبدا، أن يتفاهم مع مواطنيه وأمضى، في نهاية المطاف، الأساسى من حياته السياسية في موسكو. وبقي الحزب دون جمهور انتخابي، منقسما بين اتجاه "انتهازى"، اتجاه مجموعة كوريتشونر- تومان، واتجاه انقلابي، اتجاه جوزيف فراي الذي سيتطور نحو التروتسكية: وهو تعارض حكم فيه، فيما بعد، يوهان كوبلينغ، وكان إداريا شجاعا، ولكنه لم يستطع اعتراض مسئلة الحزب. ولم تستطع أزمة نهاية العشرينات

الاقتصادية نفسها لإخراج الحزب من ضحاياه ومضى ناعبوه متناقضين دائماً

وبالمقابل، كان التهديد الذي شكله الخطر الأحمر قد دفع نحو اليمين فئة هامة من الطبقة الفلاحية والبرجوازية، في حين أن قسماً من الذكاء النمساوي، مع كارل كراوس أو فرانز فيرفيل، كان يتعدى، تلريجياً، عن المواقف السلمية والاشتراكية للحرب وما بعدها. وكانت تواجه العاصمة الاشتراكية مقاطعات كاثوليكية ومعافضة كانت تقترح للحزب المسيحي الاجتماعي. وما أن صيغ دستور ١٩٢٠ على أساس تسوية، حتى نقلت انتخابات الخريف إلى المقام الأول للمسيحيين الاجتماعيين الذين لن يتركوا مسؤولية السلطة منذ ذلك الحين وحتى "الأنشالوس". واستبعدت الاشتراكية الديمقراطية التي انتقلت إلى المعارضة من كل تأثير فعلي على شؤون الدولة، ولمهكت نفسها في دور "لا جدوى فاجعة"، وهو ما ستكون له نتائج فادحة بالنسبة لمستقبل البلاد. وكانت الاشتراكية الديمقراطية تسيطر، بالمقابل، على مدينة فيينا ومنطقتها حيث حصلت في انتخابات ١٩٢٣ البلدية على ٧٨ مقعد مستشار من ١٢٠.

الماركسية النمساوية

سوف تسيطر على تاريخ الاشتراكية النمساوية خلال عهد الجمهورية الأولى، مجموعة للماركسيين النمساويين الصغيرة التي عرف بعض أعضائها، من قبل، قبل الحرب، بالحل الذي سعوا إلى تقديمه لمسألة القوميات والذين كانت أكثر الشخصيات تمثيلاً، من بينهم، أوتو باور. وربما كان، كعدوه الكبير، ماكس سيل، يحس بنفسه في ضيق في النمسا الصغيرة الناجمة عن معاهدة سان جيرمان، ولذلك فإن المؤتمرات الدولية هي التي عبر، في إطارها عن ذكائه الكبير. ولما كان مقتنعاً، مثل فيكتور

أدلى في السابق، بأن من الضروري التضحية بكل شيء في سبيل وحدة الحزب وبأنه لم يكن ينبغي القيام بعمل أي شيء من شأنه أن يمتنع الوحدة مع الشيوعيين عندما يحين الأوان، فقد بين، دائماً، ابتعاده حيال كل تحريفية، وسعى إلى الحفاظ على الطابع "العلمي" للماركسية التي أراد، فقط، أن يكيفها مع الشروط الجديدة، وعلى هذا النحو، كان واحداً من اشتراكي زمانه النادرين الذين انشغلوا بالمسائل الرفيعة وسعى، بتحديد برنامج ١٩٢٥، إلى إدخال المنهج التصانفي إلى الطبقة الفلاحية وإلى أن يستزع أقل فئات صفار الفلاحين حظوة من التأثير المزدوج للكهنة وللمسيحيين الاجتماعيين. إلا أن باور كان متأثراً جداً باختبارية مآخ النقدية التي كانت متشرة، آنذاك، في أوساط يسار فيينا والتي كانت تجعله يرى أن التاريخ يتابع مجرى عتوماً، فقد كان يقول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي سيستولي على السلطة عن طريق الاقتراع العام، ملمحاً إلى أن الاشتراكية ستقوم، ألياً، في النمسا عندما سيحصل الحزب على ٥١٪ من الأصوات. ولما كان مأخوذاً بفشاشاة إيمانه بتمية السمرورة التاريخية، فقد كان يرى أن مجرى الأحداث عصي على أي تأثير خارجي. وكان، ككثير من اللثقفين، يرى نفسه قليل الميل إلى العمل وأكثر ميلاً إلى التحليل. وكان يحس، بقلق، بطابع عدم الانعكاس في كل قرار: فكان يطرح على نفسه، مثل هاملت، قضية ما إذا كان يجب أن يعتمد إلى الفعل أم يؤجله من جديد. ولكنه كان يشعر بالعار من هذا الوجه، ولم يكن ذلك يؤدي إلا إلى التعبير عن مشاعره الثورية بصورة متطرفة. وقد رفض، كلياً، كل استيلاء على السلطة من نمط بلانكي، فاعترف، بصورة قاطعة، بأنه لم يكن يمكن الاستيلاء على السلطة إلا بوسائل ديمقراطية وبرلمانية. ولكنه كان يرفض التسليم بأن الهدف المنشود هو "تغام الطبقات"، وكان يخشى أن يفسد الإيمان الثوري بالاشتراك في الحكم. ولذلك عمل، لدى مؤتمر لير الاشتراكي

الديمقراطي عام ١٩٢٦، على رفض نظرية "ديكتاتورية البروليتاريا" في البرنامج الجديد للحزب، ولكنه عمل على التسليم بأنه إذا سعت البورجوازية إلى المس بمكاسب العالم العمالي، فإن هذه المحاولة يجب أن تحطم بـ "وسائل الديكتاتورية". فالاستخدام الدفاعي للعنف مشروع إذن. وقد صرح قائلا: "سوف نستعمل وسائل ديمقراطية طالما استطعنا ذلك، والديكتاتورية إذا أرغمت عليها وبقدر ما نرغم عليها فقط". وكان يرى البقاء ضمن الخط الماركسي مع معارضة البلشفية وتركيز الاشتراكيات الغربية معا. ولكن ذلك لم يكن بمنح اليمين البورجوازي من الأخذ بحرفية خطاب الماركسيين النمساويين عندما كانوا يستعملون تعابيرهم الثورية ومن أن يهاجمهم بوصفهم "بلاشفة متخفين".

وفي داخل المجموعة الماركسية النمساوية، نوقشت أطروحات باور للدعومة من فريتر أدلر الذي كان يرى أن من الضروري التقارب مع الأحزاب البورجوازية والتأثير مباشرة على الدولة للحصول منها على تحسين وضع الطبقات الكادحة. وكان يقول: "الحديث المستمر عن الثورة والرهنة على أننا لا نستطيع القيام بها خطأ وتناقض أيضا". وكانت تلك وجهة نظر شاطرهم إياها "غيراء" الحزب، فيلهلم إيلينوغن وأوسكار ترييتش أو هنريش شنايدمادل، في حين كان ماكس أدلر، على يسار الحزب، يهرن، مع سعيه إلى تجديد الماركسية في ضوء الفكر الكانتي، على أن الديمقراطية السياسية شكلية خالصة وعلى أن الديمقراطية الاجتماعية هي، وحدها، الحقيقية وعلى أن هذه الأخيرة تقود إلى دولة دون طبقات، وهو ما كان يفترض القسر والعنف.

لا شك في أن القوة الأساسية للاشتراكية الديمقراطية النمساوية كانت تقع في التشريع الاجتماعي الواسع الذي كانت قد نجحت في وضعه بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ في زمن كان تهديد "البلشفة" يجعل من الضروري، فيه، حدوث ردة فعل دفاعية سريعة وكانت البروجوازية ما تزال تجحد، فيها، نفسها في موقع ضعف. وكان من صنع وزير التعاون الاجتماعي فرديناند هانوش، وكان ابن حائك سيليزي كان يجمع بين صفات إنسانية رائعة ومواهب كاتب. وانصبت القوانين على تعويضات البطالة ومدة العمل (قانون الثمان ساعات، قانون حماية عمل النساء والأطفال) والحق في عطل مأجورة- تجديد كلي- ومندوبي المشروعات وخلق غرف نقابية للعمال والمستخدمين وإنشاء تأمينات للمرضى. وصرح هانوش، في كانون الأول ١٩١٩، قائلا: "تشريعنا الاجتماعي، وحده، أعطى العمال الثقة بدولتنا وحكومتنا، وهو الذي ندين له بمقاومة الإغراء بأن نتبع، هنا، في بلدنا، الطريق نفسه الذي اتبعته ميونيخ وبودابست". وبعد رحيل هانوش، قاد المسيحيون الاجتماعيون حملة قوية ضد حملة التدابير المتبعة لمصلحة الطبقة العاملة. إلا أنه ينبغي أن نسجل أن الوزير المسيحي الاجتماعي جوزيف ريش قد زادها قوة في بعض النقاط.

وعما أن الاشتراكيين كانوا أغلبية في فيينا ومنطقتها، فقد استطاعوا أن ينجزوا، فيها، عملا ضخما جعل منها أكثر مدن أوروبا تقدمة ما بين الحربين. وكان صناع هذا العمل العمدة جاكوب روبمان وكارل سايتز ومقرر المالية في المجلس البلدي، هرغو برايتنر، وعلى صعيد المستشفيات والإسعاف العام أستاذ التشريح في جامعة فيينا، جوليوس تاندلر. وسمح تمويل الموازنة البلدية الذي تم الحصول عليه من فرض ضرائب ثقيلة جدا على مظاهر الترف (شق، سيارات وإصطبلات

خيول السباق) ببناء ستين ألف مسكن جديد في فيينا وضواحيها (كارل
ماركس هوف في ضاحية هيلفن شتات) يحتوي كل منها قاعة حمام
فردية، وهي واقعة جديدة في تلك المدة . وكان البرنامج العمراني،
وكذلك التشريع الحامي للمستأجرين من عمل روبرت دانييرغ، الأمين
العام للحزب. ولم يهمل الوجه الثقافي لنمو العاصمة: فقد وضع المربي
أوتو غلوكيل جذعا مشتركا لتعليم ثانوي عام وخلق مدارس داخلية
اتحادية للتربية وقام بمحكمة واسعة لمصلحة التعليم الشعبي عاتقا، خاصة،
بموجب اقتراحات المحلل النفسي ألفريد أدلر، "للتناقشة في الصف" لتلمس
الشعور بالتفوق أو بالنقص لدى الأطفال من جنوره. وشملت التربية
الأدبية للجماهير العمالية كتابا مثل ألفونس بتزولد، شاعر آلام عالم
العمل، وجوزيف شترن الذي لقب بـ "بستالوتزي العمالي" والذي
كلف بإدارة جامعة الحزب، في حين كان عالم الاحتماع بول
لازارسفيد يضع في خدمة العمال منحزات الإحصاء وعلم النفس
الاجتماعي. وكانت تلك هي، أيضا، المدة التي بدأت، فيها، في فيينا،
للمنازعات الكبرى حول عمل فرويد والتي لامه، فيها، فيلهلم رايبخ على
بقائه بعيدا عن المعارك السياسية، فكذب أن النضال ضد العصابات
النفسية كان يفترض النضال ضد النظام القائم: فنية المجتمع بكامله هي
التي كان ينبغي، في رأيه، تويرها. وسوف يوهن رايبخ على أن الأسرة
الاستبدادية والبطريركية كانت تخلق، بخلقها الجنس، أطفالا مذعورين
وخوافين مكرسين، مماها، ليكونوا أتباعا للفاشية. إلا أن أملة في
الاشتراكيين الديمقراطيين غاب فتقرب، منذ ١٩٢٧، من الشيوعيين
دون أن يجنيهم، مع ذلك، انتقاداته ودون إدانة مبدع التحليل النفسي،
كما كانت العادة، آنذاك، في أوساط الأهمية الثالثة. واشترك في
مظاهرات العاطلين عن العمل، كما في حملات الكوماندوس وخلق، في

أحياء فيينا الشعبية، مستوصفات للتحليل النفسي كانت البدايات الأولى لـ "التخطيط العائلي".

وهذا العمل الثقافي الذي نشر بين الجماهير بفضل صحافة شعبية نظمها جوليس بروتال اتخذ طابعا معاديا للكهنوت بصورة لا تقبل المناقشة، خاصة بتأثير ماكس فستر مؤسس الرابطة الاشتراكية الديمقراطية لأصدقاء الطفولة والمعمر عن المطالب النسائية، وبول سبايزر، قائد حركة المدرسة العلمانية. وأسهم هذا الاتجاه في جعل فيينا مهددا دائما في نظر الطبقة الفلاحية والبرجوازية. وهذا التنازع بين مدينة اشتراكية، دولة حقيقية داخل الدولة، ومقاطعات بقيت محافظة وكهنوتية في غالبيتها كان أحد أكثر أعراض المرض الذي كان ينخر الجسم الوطني في عهد الجمهورية الأولى إثارة للقلق، وكذلك مصدر ضغائن لا تفسر. من المؤكد أنه كان يوجد في العالم الكاثوليكي تيار فكري كان يعود إلى "اشتراكية دينية"، ولم يكن ينقص، بين تلاميذ أنطون أوريل وأعضاء "حلقة دراسات في علم الاجتماع الكاثوليكي"، خصوم للرأسمالية على الرغم من أنهم كانوا يتصورون، خاصة، العودة إلى العصر ما قبل الصناعي. ولكن أغلبية الأوساط المحافظة والمسيحية كانت متمسكة بالتصور التقليدي للدولة.

أما بالنسبة للعمال المهددين بـ "التخرج" من حراء السياسة البلدية، فقد ضعف، لهذا السبب، وعيهم الطبقي وطاقاتهم الثورية. هل كان من المؤكد أن هؤلاء العمال الذين أصبح لهم، الآن، ما يخسرونه خلافا قيودهم والذين كانت لهم، في نظر كثيرين، روح ملاكين بورجوازيين صفار، سوف يعرفون، عندما يحل يوم الخطر، كيف يقاتلون للدفاع عن حرياتهم؟ وقد أسهم في تنمية هذه الطمأنينة وجود ميليشيا مسلحة قوية، "رابطة الدفاع عن الجمهورية" التي نظمها، منذ ١٩٢٣، جوليس دويتش تنظيما رائعا.

تقهقر الاشتراكية الديمقراطية النمساوية

منذ منتصف العشرينات، كان الحزبيون الاشتراكيون الديمقراطيون موضع اعتداءات مستمرة من جانب منظمات يمينية مسلحة كانت تغطيها عدالة طبقية. وترتبط أول محاولة حكومية لتحطيم عمل الاشتراكيين بحركة قتل عضوين من "رابطة شوتز" (٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧) في شاتندورف من منطقة بورغلاند. وبما ان الانتخابات التي تلت، في حزيران، سجلت صعودا جديدا ملحوظا في الأصوات الاشتراكية، فقد قرر المستشار سايل زيادة موقفه تصليا ومساندة التشكيلات شبه العسكرية. وفي ١٥ تموز، برأت محكمة جنائيات فيينا قتل شاتندورف، وتلت ذلك بداية فنة في فيينا، أحرق خلالها قصر العدل دون أن يستطيع العملة مابز التدخل بصورة ناجحة. فالأمر كان يدور، إذن، حول عمل عفسي للطبقة العاملة بدت قيادة الحزب عاجزة حيالها. ولكن تلك كانت فرصة للحكومة كي تمارس قمعا بلغ عدد ضحاياه حوالي المائة، وتطلق في المقاطعات فصائل القوات غير النظامية. وتطور في البلاد جو حرب أهلية، فضاعت الفصائل غير النظامية استفزازاتها وسعى الاشتراكيون الذين تزايد وعيهم لضمهم إلى ضبط قواهم بحازفين بإضعاف قتاليتها وإحباط روحها المعنوية. وعلى هذا النحو، تركت الاشتراكية الديمقراطية، في آب ١٩٢٩، متظاهرين في سان لورنزن، في ستيريا العليا يذبحون دون أي رد من جانبها ولم تبذل أي جهد، بعد ستين، لاستخدام فشل القوات غير النظامية في المقاطعة نفسها إلى درجة أن نصائح بالاعتدال نشرت بين الحزبيين لدى تروثة قائدها الدكتور بفرير: "لن نهدر قروانا، سرف نحفظها سليمة من أجل الساعة الخامسة". وبالمقابل، لم تعرف الاشتراكية الديمقراطية، على الصعيد الألماني، استخدام عرض الاشتراك في الحكومة الذي قدم إليها في

حزيران ١٩٣١. فقد كان أوتو باور وأصدقائه السياسيون ينجشون، دون شك، أن يحملهم دخول الاشتراكيين الديمقراطيين في الحكم، في حالة الأزمة الاقتصادية التي كانت تتطور في البلاد منذ ١٩٢٩، مسؤوليات أثقل مما ينبغي. وأيد موقفهم رينر نفسه الذي كان قد رافق، عدة مرات، لصالح تعاون مع المسيحيين الاجتماعيين. وبداء فعلا، بوضوح، لدى مناقشات مؤتمر الحزب في خريف ١٩٣١، التي سيطر عليها أوتو باور ومناقضه القائد الكاريني أنطون فال، أن الاشتراكية الديمقراطية عاجزة عن الاندماج في الدولة وعن حماية حريات الطبقة العاملة معا.

وأسمت الأزمة الاقتصادية للمدعوة بالغيار مؤسسة الائتمان (أيار ١٩٣١) إسهاما واسعا في عزل الاشتراكيين، وزاد في ذلك كون الشركات الرأسمالية الكبيرة، مثل الألبين- مونتان، التي دعمت القوات غير النظامية صراحة قد جعلت الحياة النقابية صعبة. وقد هبط عدد المتسجلين إلى النقابات، في النمسا، من ٩٠٠ ألف، عام ١٩٢٦، إلى ٥٢٠ ألفا عام ١٩٣٢. وارتفع عدد أعضاء النقابات المسيحية والقروية أو "الصفراء"، بمعدل ٤٢٪ في ذلك التاريخ. إلا أن الاشتراكيين الديمقراطيين ثبتوا، لدى انتخابات نيسان ١٩٣٢ المحلية التي شهدت، في كل البلد، وخاصة في فينبا، اندفاعا نازية قوية، بوصفهم قوة معارضة للفاشية.

أزمة شباط ١٩٣٤

كانت الحركة الفاشية منقسمة، في بداية الثلاثينات، بين قوتين غير متعادلتين: "الملففين" الذين كانت اتجاهاتهم كهنوتية وكانوا مدعومين من موسسوليبي والوصي هورتي، والنازيين الذين كانوا أقرب إلى معاداة

الكاثوليكية والذين وحلوا الدعم من جانب ألمانيا. وكانت خطورة الوضع تأتي من كون قسم هام من الحزب المسيحي الاجتماعي كان مؤيدا لسياسة كانت تقود إلى تدمير الحريات واستبعاد الطبقة العاملة. وقد كان في إمكان المستشار دولفوس الذي استلم السلطة في أيار ١٩٣٢ حماية النمسا من الفاشية بتشكيل ائتلاف برلماني بين المسيحيين الاجتماعيين والاشتراكيين. ولكنه فضل، غداة انتصار هتلر في ألمانيا، أن يقرر الاستبعاد السياسي للبرلمان وأعلن، في ٧ أيار ١٩٣٣، أنه سيحكم بحراسيم اشتراعية: وهو قرار لم يجرؤ الاشتراكية الديمقراطية على الرد عليه بتعبئة كثيفة للجماهير كما اقترح للناضل الستري كولومبان فاليش، بل، فقط، بمجرد دعوة لاجتماع للمعارضة البرلمانية سرعان ما فضله البوليس. إلا أن دولفوس حاول، قبل انخراطه في المعركة ضد الاشتراكيين الديمقراطيين، إضعاف قوة المقاومة للعنوية لدى خصومه بمضاعفة ضروب المنع والاعتقالات. فمنذ آذار ١٩٣٣، حلت "رابطة شوتز" التي واصلت، منذ ذلك الحين، نشاطها في السر. وفي الأول من أيار، منعت المظاهرة التقليدية، وفي ٢٦ أيار، جاء دور الحزب الشيوعي في وقف نشاطه. ومنذ ذلك الحين، صودرت الصحافة اليسارية باستمرار. وحاول القادة الاشتراكيون الديمقراطيون، وقد عواضهم، انتقاء التهديد الذي كان يحوم حولهم عن طريق تقديم تنازلات: ففي أيلول، نشروا وثيقة حددوا، فيها، "الحالات الأربعة" التي كان يمكن فيها، في رأيهم، أن تخاض معركة ضد السلطة. وبعد شهر، وفي مؤتمر الحزب- الأخير قبل الانحيار-، بحثوا عن أرضية اتفاق مع الحكومة مكلفين حزبيا بمينيا، أوسكار هيلمير، بوضع مشروع هذا المعنى. وكان واضحا أن دولفوس كان، في نظرهم، كما كان براوننغ في ألمانيا، "أهون الشرين". ولكنهم كانوا، بذلك، يضعفون الإرادة النضالية للبروليتاريا المحيطة من جراء الانسحاب الدائم. وقد صرح أوتو باور، في آذار

١٩٣٣، قائلا: "نحن نعلم أنه ستكون هناك ضحايا عديدة إذا كان علينا أن نصل إلى المعركة الحاسمة. ولم نكن نستطيع تحمل مسؤوليتها أمام الأممات المتساويات إلا بعد أن نكون قد استفدنا كل الوسائل السلمية للمحافظة على حرية الشعب".

ولذلك كانت الثقة بالنصر مغفولة جدا، فعلا، في عالم جمالي كان طيف البطالة يحوم فوقه أكثر من أي وقت مضى عندما قرر عمال لستر في ١١ شباط ١٩٣٤، أمام الاستفزازات للتضاعفة لـ "الهاتفين" المدعومين من البوليس، وبناء على نداء القائد الشعبي ريتشارد برناشيك، حمل السلاح تلقائيا. وقد حورب عطلت النضال ضد الفاشية النمساوية الذي كان ينص على الإضراب والعصيان والذي كان قد وضعه المقدم ألكسندر ليفلر، رئيس أركان "رابطة شوتر"، ولكن دون نجاح، من جانب الجنرال كورنر الذي كان يرى أن القتال على التاريس في بلد يملك جيشا حديثا كان منسورا للفشل ما لم تكن الحكومة نفسها ملغومة مسبقا ومختلة التنظيم، والذي انسحب من ذاته، عام ١٩٢٨، من المنظمات العسكرية الاشتراكية الديمقراطية. وبالفعل، كان الإضراب العام الذي أمر به الحزب فشلا كاملا تقريبا. فعمال الخطوط الحديدية الذين أسند إليهم دور حاسم ولكنهم كانوا محبطين من جراء التراجعات المتعاقبة، لم يتركوا العمل. وانحصرت المعركة في يوم ١٢ والأيام التالية في أحياء فيينا الحمراء، خاصة في الأبنية الكبيرة للحزب الأحمر التي دافعت عنها، بطولها أحيانا، ولكن دون أمل بالنصر، "رابطة شوتر" والتي هزمتها المدفعية وحدها. وبعد ثلاثة أيام من المعارك، حطمت المقاومة في فيينا، وكذلك في لستر ومدن ستيريا. وارتفعت الخسائر بين المقاتلين العمال إلى ١٢٠٠ قتيل و ٥٠٠٠ جريح. وقاد القمع، بصورة دموية، الرائد فاي، رئيس "الهاتفين"، الذي كان دولفوس قد أسند إليه وزارة

البوليس. واقتضى الأمر تدخل سفيري إنكلترا وفرنسا من أجل عدم امتداد للذبحة.

"لم يكن ما جرى في ١٢ شباط في فيينا محاولة انقلاب اشتراكي. كان هذا اليوم أشد الحلقات درامية لثورة مضادة فاشية كانت قد حضرت خلال سنوات طويلة" (غوليك). ومن العيث أن نرى فيها، مثل بعض المؤرخين، محاولة من جانب الاشتراكيين الديمقراطيين لإقامة ديكتاتورية البروليتاريا. فقد كان ذلك، من جانبهم، محاولة يائسة لإنقاذ الجمهورية الديمقراطية في اللحظة الأخيرة. وقد جرت نقاشات كثيرة حول المسؤوليات بصدد هذا اليوم القاتل الذي لم يكن، فقط، نهاية الجمهورية النمساوية، بل كان، أيضاً، المرحلة الأساسية في اتجاه دمار استقلال البلاد. ولا شك في أن القادة الاشتراكيين الديمقراطيين اقترفوا أخطاء فادحة: فباور، نفسه، اعترف بذلك، وكان أخطرها، دون شك، عدم شن الاضراب العام ضد دولفوس في أيار ١٩٣٣ عندما قاطع النظام البرلماني. والتراجعات والاستسلامات أجبرت العمال على القتال "وظهورهم إلى الجدار" كما تبين جوليوس دويتش نفسه. إلا أنه يجب أن نحسب حساباً، في هذه الفاجعة، للإحساس بالعزلة الذي كانت تعيشه في أوروبا، حيث سلم، فعلاً، جزء كبير منها للفاشية، الاشتراكية الديمقراطية النمساوية التي أسهم تسامح الديمقراطيين مع نظام دولفوس إسهاماً واسعاً في إحباط مصيراتها.

الاشتراكيون النمساويون في العمل السري (١٩٣٤-)

(١٩٣٨)

لا ينبغي لتشكيل نقابة وحيدة بقيادة مناضل مسيحي اجتماعي، يوهان ستاود، والذي توافق مع تمكينك التشريع الاجتماعي أن يخفي أن مختلف

المحاولات التي بذلها دولفوس وخليفته شوشينغ لإعادة الاتصال مع الأوساط العمالية واستعادة ثقتها قد تكشف عن كوغناطوبواية ماما سواء أقامها معاون عمدة فينا، المسيحي الاجتماعي يرنست-كارل فتر أم، فيما بعد، وزير الشؤون الاجتماعية، عالم الاقتصاد جوزيف دوبرتسغر، الذي حذر الحكومة من سياسة معادية للعمال بانتظام. فعشية آذار ١٩٣٨، قرر شوشينغ الاتصال مع اللجنة العمالية التي كانت، بقيادة فريدريش هيلجست، قد أبدت رغبتها في خلق جبهة مشتركة للدفاع ضد التهديد النازي والتي كانت قد حددت شروط تعاونها مع الحكومة. ولكن المستشار لم يعرف، في ذلك التاريخ، كيف يقدم التنازلات اللازمة. إلا أن كل فروع الحركة العمالية السرية طلبت إلى أعضائها، عندما جاء يوم الاستفتاء الذي تصوره شوشينغ، أن يقولوا "نعم" لنمسا مستقلة.

وكون الحركة العمالية النمساوية، على عكس ما جرى في إيطاليا وألمانيا، لم تخضع إلا بعد أن قاتلت قد سهل الاستئناف السريع للسرية. إلا أن تباينات ظهرت، فوراً، بين الاشتراكيين الديمقراطيين. ففي حين بقي رينر وسايتز وبرايتر الذين اعتقلوا ثم أُخلى سبيلهم في فينا وعارضوا النشاط السري، التحأ أوتو باور وجوليوس دويتش إلى برنو التي لم يتأخرا عن أن يعيداً، فيها، إصدار **جريدة الصامل والكفاح** متاملين حول مسؤوليات المزعمة وأصول الفاشية. وخلقوا مكتباً للاشتراكية الديمقراطية النمساوية في الخارج انضم إليهما، فيه، مناضلون آخرون، مثل ليوبولد وإيلس كولكسار، كانوا يمثلهمون المجموعة الألمانية "البداية الجديدة" وأصدروا في برنو **جريدة النمر السرية**، آخر تجمل للماركية النمساوية. وفي الداخل، تابع عدد من حزبي الدرجة الثانية، أوسكار بولاك وماتفريد أكرمان وأوتو وكيت لايشتر، عملاً سرياً عظيماً انطلاقاً من "مجموعات الخمسة" وباسم حزب جديد غير شرعي

لثوريي النمسا الاشتراكيين، مقدمين عوناً ثميناً لضحايا القمع عن طريق "الوحدة العمالية الاشتراكية"، ناشرين الكتابات الماركسية ومربين ملاكات جديدة. واستطاعت بعض الشخصيات، كالحامي هنريش شتاينيتز، بفضل علاقاتهم مع أحزاب ذوي نفوذ، متابعة دعمها للمجموعات السرية دون أن تتعرض للأذى.

أما بالنسبة للشيوعيين، فلا شك في أنهم قد فهموا بصورة أسرع من الاشتراكية الديمقراطية، أن الخطر كان قادماً من الحرية وأنه لم يكن يمكن النضال ضدها بكفاية إلا بتمتية الوعي الوطني النمساوي الذي أفسدته دعاوى الوحدة الجرمانية. وكانوا قد استفادوا من فشل الاشتراكية الديمقراطية التي كسبوا منها بعض الأعضاء القادمين من يسار هذا الحزب، كالمؤلف المسرحي إرنست فيشر الذي نشر مقالات عديدة في مجلة **فيغ أوند تسول** التي كانت سرية، آنذاك، والذي سيصبح أحد الأدمغة للفكرة في الشيوعية الدولية. وبفضل يوهان كريبلينغ، قام تعاون بين الشيوعيين والاشتراكيين الثوريين أنشأ شباب منهم جاؤوا من الشبيبة العمالية الاشتراكية الديمقراطية، مثل رومان فيلاس وكارل هايزر سايلر، لجنة مركزية للعمل المشترك. ولكن القمع البوليسي لم يلبث أن انصب على هذه المجموعات - وفي هذه المناسبة كتب أحد المتهمين، برونو كرايسكي، مرافعته الشهيرة ضد الفاشية النمساوية (آذار ١٩٣٦). وانتقلت قيادة العمل السري للاشتراكيين الثوريين، إذ ذلك، إلى جوزيف بوتينغر الذي واصل، تحت اسم غوستاف ريشتر المستعار وحماية ثرية أمريكية، ماريل غاردينر، عملاً ناجحاً، ولكن ذلك كان، هذه المرة، ضمن "منظور طويل" لنضال ضد الحكومة، متصوراً إمكانية انتصار قومي - اشتراكي ومتباعداً عن الشيوعيين، "المتطرفين، للأجورين لستالين، وللتعلقين للقوة الروسية"، وبالتالي عن كل سياسة جبهة شعبية.

وقد انتشر عمل المقاومة، بصورة رئيسية، في إطار الحياة النقابية. ففى حين قررت النقابات الحرة مقاطعة التنظيم الوحيد الذي خلقه النظام داخل جماعة العمل الاجتماعية، نادى الشيوعيون، ممارسين سياسة "حصان طروادة"، بالانضمام إلى النقابات الرسمية لاستخلاص أكبر كسب ممكن من كل "الإمكانات الشرعية". فقد فاوض القائد النقابي كارل منتلر الذي كان يرأس إحدى "لجان المسبحة" السرية، في تموز ١٩٣٥، على انصهار مع النقابات الشيوعية، وهو ما سمح بالتركيب، في الممارسة، بين العمل "اللاشرعي" والعمل "الحسري". وقد نشرت جريدة *غيرشاليتش إنفورماسيون*، على عدة كرات، مواقف كانت حاسمة بالنسبة للنضال العمالي ضد التهديد النازي. وعلى هذا النحو، عندما انتقلت رئاسة القسم العدلي من النقابة الرسمية إلى يد النازي زينديريك، كان ضغط القاعدة على درجة كافية من القوة لإبعاده عن هذا المنصب. وغداة اللقاء بين هتلر وشوشنيغ في برينغسغادن (تموز ١٩٣٦) الذي فتح "الطريق الألمانية" للفاشية النمساوية، ضاعفت النقابات الحرة نداءاتها إلى المستشار من أجل الدفاع عن استقلال النمسا. وفي بداية ١٩٣٧، جمعت عريضة توقيع مائة ألف عامل وموظف. وإذا كانت عقيدة "الأمة" النمساوية في تلك الأونة أكثر نضجا في الأوساط الشيوعية، حول ألفريد كلار ولرنست فيشر، منها في الأوساط الاشتراكية حيث كانت عقائد الوحدة الجرمانية ما تزال حية، فما من شك في أن الطبقة العاملة النمساوية، بمختلف اتجاهاتها، كانت مستعدة، عام ١٩٣٨، للدفاع عن استقلال النمسا، شريطة أن يترك لها حد أدنى من الحرية لتنظيم، هي نفسها، هذا النضال. ونظرا لعدم القدرة على منع ذلك، كانت الجمهورية الأسبانية هي التي وجد كثيرون، في ختمتها، نهاية لمصيرهم.

الاشتراكية في دولة تشيكوسلوفاكيا المتعددة القوميات

الجمهورية التشيكوسلوفاكية الجديدة التي أسسها وقادها حتى موته (١٩٣٧) رجل، الرئيس مازورك الذي احتفظ، دون أن يكون اشتراكيا بالمعنى الاقتصادي للكلمة ومع عدائه العميق للسوفييات، من تشيخته المزدوجة، الهوسية والبيوريتانية بإرادة تجديد أخلاقي وإعلاء كبري، وبشفغ بالعدل والحقيقة كان يحل في موقف تعارض مع تعاليم كنيسة زمانه، هذه الجمهورية التي قامت على أسس موسيولوجية متينة كانت تقرها من الديمقراطيات الغربية الكبرى، والتي كانت تخدمها أنتليجنسيا كانت، مع ك. كاييك وف. بيروتكا، تبذل جهدها لتجديد قاعدة فوق قومية للجمهورية الجديدة، تشيكوسلوفاكيا هذه كانت تبدو مفتوحة انفتاحا واسعا على المهرم الاجتماعية وقابلة لأن تحقق دولة الرعاء التي كانت، غداة الحرب العالمية الأولى، أمنية كل الديمقراطيين. ومع ذلك، فإن تعدد قوميات التشكيل الجديد الذي جرى تصوره، أساسا، لصالح التشيك والسلوفاك والذي كان يدع الأقلية الألمانية في وضع كانت تراه غير مقبول، سوف يخلق انقسامات داخل الاشتراكية التشيكية ويسبب، تحت تأثير اندفاعه المتطرية، لتغيير الدولة.

الانشقاق داخل الاشتراكية الديمقراطية التشيكية

أعلن الحزب الاشتراكي التشيكي الذي تأسس عام ١٩٠٦ كفرع متميز للاشتراكية الديمقراطية النمساوية، خلال الحرب، تأييده إنشاء دولة مستقلة أسهم في تنظيمها مع الأحزاب البورجوازية، وخاصة إلى جانب حزب تشيكيا الفتاة الذي أصبح قائده، كارل كرامر رئيس الوزراء غلبة التحرير. ودخل ثلاثة ممثلين للحزب الاشتراكي التشيكي في أول حكومة، كما دخلها ثلاثة ممثلين عن الحزب الوطني الاشتراكي التشيكي

الذي كان، آنذاك، مرتبطا ارتباطا وثيقا بإدوارد بينيس الذي كان يرفض كل أممية والذي كان جمهوره، القريب من جمهور الراديكاليين الفرنسيين، ينتمي إلى البورجوازية المدنية والمتقنة أكثر منه إلى العمال العمالي. وبعد انتخابات حزيران ١٩١٩ البلدية التي سجلت نجاحا للاشتراكيين الديمقراطيين (٤٦٪ من الأصوات)، انتقلت رئاسة الوزراء إلى فلاستال توراز، قائدهم الذي حقق إقرار تشريع اجتماعي هام أقام قانون الثماني ساعات والتأمينات ضد المرض والبطالة والضريبة على رأس المال ونزع ملكية الأملاك الكبرى لمصلحة الفلاحين والتعاونيات: وهو إصلاح زراعي كان، فضلا عن ذلك، بطيئا وظل ناقصا.

إلا أن نوعين من الوقائع شلا عمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. الأول هو رفض اشتراكي بوهيميا وسيليزيا الذين كانوا يؤيدون الأنشولوس الاعتراف بالدولة الجديدة، وبالتالي دخول برلمانها. والثاني هو نمو اتجاه يساري، داخل الحزب نفسه، كان يرفض التعاون مع الأحزاب البورجوازية. وكان ذلك، خاصة، موقف بوهوميل سميرال الذي كان قد ناضل، في اتجاه السلافية- النمساوية، خلال الحرب، للإبقاء على النمسا- المجر القديمة والذي كان، في تلك الفترة، يعارض التوجه القومي التشيكي الذي كان يرئى لكونه استولى على العالم العمالي. وكان، وهو عضو في "سوسيالستيكا ريدا"، يحاول أن يطبع الأحداث التي كانت تجري في أوروبا الوسطى بطابع ثوري، وهو ما كان يسانده، فيه، مناضل من كلادنو، أنطونين زابوتوكي. ولدى المؤتمر الثاني للحزب (كانون الأول ١٩١٨)، وضعت سياسة التعاون مع البورجوازية موضع المقام. وفضلا عن ذلك، حاول ألوا مونا الذي انتدبه لينين من أجل "بلشفة" بلاده، خلال عام ١٩١٨، تأسيس حزب شيوعي تشيكوسلوفاكي مستقل. وفي كانون الأول ١٩١٩، تأسس "يسار ماركسي". وفي أيلول ١٩٢٠، انفصل "حزب اشتراكي ديمقراطي

يساري للعمال التشيكيوسلوفاكيين". وتأكدت القطيعة، بالتعاقب، مع
الأممية الثانية في المقاطعات الألمانية، ثم في سلوفاكيا، وأخيرا في بوهيميا
لتصل، في آذار ١٩٢١، لبدى مؤتمر براغ، إلى قبول الشروط الإحدى
والعشرين التي طرحها الكومنترن، وبعد ستة أشهر إلى التوحيد داخل
الحزب الشيوعي الذي كان يضم، آنذاك، ٣٥٠ ألف عضو. ولن يعود
الاشتراكيون الديمقراطيون الذين ضفوا جدا، أكثر من قوة مساندة.

الحزب الشيوعي التشيكي بين ١٩٢١ و ١٩٣٩

لم تتوصل رغبة سميرال في إيجاد "طريق تشيكية" إلى الشيوعية، وفي
ممارسة سياسة انتفاح واسعة على كل القوى العمالية للدفاع عن
الديمقراطية والقيام، عن طريق "انتقالية"، بإنشاء ديكتاتورية العرولياترساء،
لم تتوصل هذه الرغبة إلى فرض نفسها. وعلى أثر انتقادات وجهت إليه،
كما وجهت إلى كاريل كرييش، قائد الشيوعيين الناطقين بالألمانية،
انتقلت الأمانة العامة للحزب، عام ١٩٢٥، إلى مناضل يساري، بوهومير
جيليك. والواقع هو أن التقاليد الاشتراكية الديمقراطية القوية التي كانت
باقية في الحزب الشيوعي ونقص الخبرة لدى القيادة الجديدة بقيت موضع
انشغال دائم للكومنترن الذي كانت تدخله القاسية تغيظ التشيكيين
بالمقابل. فقد كتب كرييش يقول: "لا يمكن للبلشفة أن تأتي من فوق
فقط. فالعامل التشيكي يطلب أن يقتنع ويكتسب. وطرائق القيادة لا تنال
رضاه". وأدى فشل المظاهرة المقررة في "اليوم الأحمر" (١٩٢٨) و
المكرسة للاحتجاج ضد منع عيد المبارتاكيا الرياضي إلى فقدان
جيليك وفرقة لمكانتهم. ولدى مؤتمر الحزب الخامس، في شباط ١٩٢٩،
انتقلت الأمانة العامة إلى كليمنت غوتوالد الذي كانت له حياة مناضل
مميزة. كمنظم لجمعية التربية البدنية في سلوفاكيا.

وسوف تشهد، منذ ذلك الحين، بلشفة سريعة للحزب بالإضافة إلى كون مجموعة إيفرن فريد قد مثلت، إلى يساره، اتجاهها أكثر راديكالية أيضا. واتخذ غوتوالد موقعه على صعيد الأهمية الثالثة ضاعف هجماته ضد الدولة التشيكوسلوفاكية وريشة التقاليد القمعية للنمسا- المجر القديمة وتناح إمبريالية الدول الغربية الكبرى. وأكد عداؤه حيال الاشتراكية الديمقراطية التي عُدّها مباعدة للرأسماليين وشريكة القمع النازي. وضمن هذه الروح، ضاعف الجهود لفصل الطبقة العاملة عن رعاها السيئين. وأعيد تنظيم الحزب الشيوعي وتضاعفت خلاياا للمشروعات. ومن المؤكد أن هذه الستلنة للحزب الشيوعي التشيكي لم تمر دون اصطدامات: ففي عام ١٩٢٩، حشرت للمعارضة عن طريق "النقابات الحمراء"، التي رفض أحد قادتها، جوزيف هيس، رئيس نقابة الصناعات الكيميائية أن يتبع، بصورة عفواء، الأوامر الواردة من موسكو. وفي هذه المناسبة، نشر بيان من جانب عدد من المثقفين ترك بعضهم، إذ ذاك، مثل ستانيسلاس كوستا، منظم "الثقافة الرويليتارية" ومنظر الفن الرويليتاري، وكذلك الروائية ماري ماريوفا، الحزب وانضموا إلى الاشتراكيين الديمقراطيين. وفي عام ١٩٣٣، طرد جوزيف غوممان الذي عيّل إليه أنه يجب أن ينتقد الحزب الشيوعي الألماني من منظمات الحزب بوصفه تروتسكيا. إلا أن غوتوالد استخدم أحداث شباط ١٩٣٤ في النمسا ليضاعف هجماته ضد "الانتهازية" وليتشدد بخط الحزب.

ومنذ الأشهر الأخيرة لعام ١٩٣٤، عدلت الاستراتيجية العامة للشيوعيين، وهو تطور كرسه المؤتمر السابع للأهمية في آب ١٩٣٥: فقد أوصي بإيجاد صعيد وفاق مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والفلاحية وتشكيل جبهة موحدة، من القاعلة إلى القمة، ضد الفاشية التي عُدّت ، منذ ذلك الحين، العدو الرئيسي. ولجأ الحزب إلى الروح الوطنية للأمة وذكر بالمعركة الطويلة التي خاضتها الموسوية، في السابق ضد الجرمانية.

ولما كان غوتوالد قد مضى، عام ١٩٣٤، إلى الاتحاد السوفياتي حيث أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للألمانية، فإن جمان سفيرما هو الذي كلف، في غيابه، بدعم من رودولف سلاتسكي، بتطبيق الترحيليات الجديدة موديا بالحزب إلى إقرار موازنة الشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية وإلى دعم ترشيح بينيس، عام ١٩٣٥، لرئاسة الجمهورية. وفي ظل إدارة ستانيسلاس بودين، ركزت جريدة الحزب الرسمية، **رودي برافو** على التعاون الضروري مع البورجوازية التقدمية. وعمل إلى غوتوالد العائد من موسكو أن من المناسب أن يذكر بأن الحزب الشيوعي كان، أولاً، حزب نضال طبقي وبأنه كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بغايات الحركة الشيوعية العالمية: وعند ذلك أبعد بودان عن الحزب. ولكن غوتوالد نفسه لم يكف، بين ١٩٣٦ و ١٩٣٨، عن دعم مقتضيات الدفاع الوطني في صلة وثيقة مع برونو كوهلر في بوهيميا الألمانية، وفيليام ميروكي في سلوفاكيا. ووقف الحزب ضد "الأنشولوس" وندد بسياسة التحلي لدى الطبقات الحاكمة وحارب على صعيد السوديت، في الوقت نفسه، استمرار قومية معادية للألمان والطابع الفاشي لدعاية هتلر، وطرح أمام البرلمان، خلال صيف ١٩٣٥، برنامج تدابير "مساعدة قومية لسكان السوديت الكادحين" ونظم حملة، في السنة التالية، لإنضاج تسوية قومية بين الألمان والتشيكيين. إلا أن الشيوعيين لم يتمكنوا من تكوين جبهة شعبية مع الاشتراكيين الديمقراطيين الذين خشوا أن يودي تحالف أوتس مما ينبغي مع اليسار المتطرف إلى الإلقاء بحلفائهم من الحزب الزراعي إلى الرحمة والفاشية.

ولم يكن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، على الرغم من نقاط ضعفه، قوة سياسية يستهان بها. فإذا كان عدد أعضائه قد هبط سريعاً حتى ٣٠ ألفاً بعد الانشقاق، ليعتد إلى الصعود إثر أزمة بداية الثلاثينات الاقتصادية، فقد كان يجتذب إليه ١٠٪ من الناخبين. وبقيت مكائته

عظيمة في الأوساط الثقافية في العاصمة: فقد وجد النضال ضد الفاشية صدى عظيما في الأدب التشيكي: في أشعار ف. نيزفال القريب جدا، في الأصل، من السورريالين الفرنسيين، وأخيرا في مجلات العصر العديدة، **ليفيا فرونتا (جبهة اليسار)**، وفي **تصويرا (الإبداع)** التي كان يديرها الناقد الأدبي ج. فوشيك، في حين كان الروائي ب. جيليمينكي يعمل على إدخال الأيديولوجية الماركسية إلى سلوفاكيا. وكان اتحاد الفنانين التشيكوسلوفاكيين الحرة يسعى إلى تسييس الجماهير عن طريق المسرح. وكان الحزب الشيوعي يحتفظ، بفضل أطروحاته حول "تقرير المصير" لقوميات الأقليات، بشيء من المصداقية لدى هذه الأخيرة. وكان يمارس تأثيرا على قسم هام من الطبقة الفلاحية (وخاصة على العمال الزراعيين السلوفاك)، وكذلك على العالم العمالي الذي لم يكن، على عكس البورجوازية المنفتحة على الغرب، عدم التحسس بمنحدرات العالم السوفياني (ر. بورتال). وكانت أهم معاقله كلاندنو ومورافسكا أوسترافا، في حين بقيت بلزين قلعة اشتراكية. إلا أن التربية الديمقراطية والشعور الوطني كان يقضي أغلبية العمال تحت تبعية الحزب الاشتراكي والنقابات التي كان يديرها على الرغم من أن عمالا عديدين كانوا قد تبعوا الحزب الشيوعي في أعمال محددة. فلم يكن للشيوعيين التشيكوسلوفاكيين، إذن، أي أمل في الاستيلاء على السلطة.

اشتراكية ألمانيا السويدية

منذ انشقاق ١٩٢١، لم يعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي يشكل سوى قوة مساندة. وبقي التعارض بين الفرع التشيكي والفرع الألماني حتى عام ١٩٢٨، وهو التاريخ الذي اشترك فيه، القائد الألماني لودفيغ زيش في مؤتمر براغ-سميتشوف واتخذ موقفا إيجابيا لمصالح الدولة

التشيكوسلوفاكية، وهو ما استحق عليه، في السنة التالية، دخول الحكومة كوزير للشؤون الاجتماعية والصحة. إلا أن زيش، خصم ألمانيا النازية السود، سرقض، مع ذلك، كل اتفاق مع الشيوعيين. إلا أن نفوذه داخل حزبه، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، سوف يتضاعف بسرعة لمصلحة فنزل جاكش الذي خلفه في الرئاسة عام ١٩٣٨.

وكان جاكش، وريث فكر السويدي جوزيف سيليجر، عدوا لسودا لخصوم النمسا- المجر الذين كان يأخذ عليهم أنهم، في تناقض مع مقتضيات القرن العشرين، هدموا دولة ذات اتجاه متجاوز للقوميات وأنهم "بلقنوا" أوروبا الوسطى لمصلحة مصالح الدول المنتصرة الكبرى. وكان يأخذ على بينيس، خاصة، كونه قد قدم إلى مؤتمر الصلح أرقاماً غير صحيحة حول سكان بوهيميا وكونه قد أخضع، بالقوة، السكان الألمان للدولة مركزية لم يكونوا يريدون الانتماء إليها ولم يحفظوا بالتساوي في الحقوق ضمنها. وبدلاً من البرهة التي انفالت، فيها، الأزمة الاقتصادية، بسمة استثنائية، على بوهيميا مثيرة تشديدا لتعارضات القومية، وجه جاكش حملته، في وقت واحد، ضد حكومة براغ التي كان يأخذ عليها ولاعها للاتفاق الصغرى وتعتنها في الإبقاء على الدولة القومية، وضد هتلر، أداة السياسة النازية. وكان فنزل جاكش وعالم الاجتماع إميل فرانزل يريدان، على رأس "جماعة كارلسباد"، أن يقودا الحكومة إلى مراجعة "سلمية" للمعاهدات وإلى الاعتراف بالسوديت كـ "دولة ثانية" في إطار تشيكوسلوفاكيا لامركزية وأوروبا وسطى اتحادية. وكانا معادين لكل تقارب مع الشيوعيين وبناديين، بالمقابل، بتقارب مع عناصر البورجوازية السوديتية المعتدلة التي شكلا، معها، "جبهة تضالوية قاة". وما هو أكثر من ذلك بكثير هو أن جاكش أراد، في كتابه **الشعب والامال** (١٩٣٦)، أن يرسخ، في الاشتراكية

الديمقراطية التي أراد تحويلها إلى "حزب شعبي ديمقراطي"، احترام الواقعة القومية وأخلاقية العمل وعبادة الجماعة الشعبية ضمن معنى قريب من المعنى الذي كان يفهمه، منها، أوتو ستراسر. وبقيت مداخلاته للتيبسة، في الأزمة النهائية التي سوف تؤدي إلى تدعيم الدولة النشيكوسلوفاكية، دون نتيجة. وإذا كان قد رثى لضم بوهيميا الألمانية إلى ألمانيا نازية، فإنه لم يضع موضع مسائلة سلامة أسس اتفاقيات ميونيخ بأكثر مما كان قد احتج على "الأنشلوس".

سوف تنهار حملة العالم الاشتراكي غداة ميونيخ. ففي حين أن المناضلين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين الذين ظلوا في السويد سجنوا في معسكرات اعتقال ألمانية، إذا لم يهربوا، فإن الحزب الشيوعي شهد منع نشاطه في براغ. وتحول الحزب الاشتراكي النشيكوي الذي خرج من الأهمية الثانية إلى حزب وطني للعمال بقيادة أنطونين هامبل واتخذ موقعه على صعيد المعارضة "الشرعية". ولم ينتخب أي اشتراكي ديمقراطي، في كانون الأول ١٩٣٨، في اللاندتاغ السلوفاكوي. وكانت المقاومة هي التي انتهت، فيها، من جديد، قوى اليسار.

الفصل السادس

الاشتراكية في الدول النازية الأوروبية الغربية: بلجيكا، هولندا،

سويسرا

لم تكن الانقسامات الأساسية بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين التي رأينا نتائجها الكارثية في ألمانيا والنمسا أقل بروزاً في دول أوروبا الغربية الصغيرة حيث لم يكن ممكناً، حتى في الندوة القصوى للأخطار، تأليف حكومات أو ائتلافات جبهات شعبية. وأكثر من ذلك، قاد عداء الشيوعية الذي تحمس به إحساناً قريباً بعض الأوساط الاشتراكية الديمقراطية، خاصة في بلجيكا، إلى دعمها سياسة خارجية "حيادية" سهلوها بها العدوان الفاشي تسهلاً عظيماً. ولم تمض الأمور إلى هذا الحد في هولندا وسويسرا حيث لم يشترك الاشتراكيون، فضلاً عن ذلك، في الحكومة. ولكن شخصية في أهمية القائد الهولندي ألباردا هددت، منذ ١٩٣٧، بحمل حزبها بترك الأهمية العمالية إذا خطت هذه الأخيرة أدنى خطوة في اتجاه العالم الشيوعي.

بلجيكا

بين ١٩١٨ و ١٩٣٩، تحول الحزب العمالي البلجيكي من حزب معارض إلى حزب حكومي. ومن هذه الناحية، لم يقتصر الأمر على كونه قد

خسر، تدريجياً، توجهه الشوري، بل إنه أبدى، أيضاً، بتأثير هنري دومان وعلى الرغم من مقاومة قادة محترمين، تسامحاً متزايداً حيال الطوائف والأنظمة الفاشية التي كان، مع ذلك، راغباً في عمارتها في الأصل.

الاشتراكيون ومبادئ المشاركة

كان الحزب العمالي البلجيكي الذي أبقى عليه في المعارضة، باستمرار، حتى عام ١٩١٤، قد حمل، بمعنى ما، إلى المشاركة من جانب الحزب العمالية الأولى التي دعى إميل فاندرفلد، خلالها، إلى تولي وظائف هامة في الحكومة. ومنذ تشرين الأول ١٩١٨، أيد المجلس العام للحزب الاشتراكي في الحكومة ضمن بعض الشروط. ودخل ثلاثة اشتراكيين في الحكومة التي شكلت في بروكسل غداة النصر. ورفضت انتخابات ١٩١٩ عند النواب العماليين من ٤٠ إلى ٧٠ نائباً رافعة الحزب العمالي البلجيكي إلى المرتبة الثانية بعد الكاثوليك مباشرة. واستخدم لويس دو بروكس الذي كان، حتى ذلك الحين، رئيس "خصوم للمشاركة" التغبر الذي حدث في القوى الاجتماعية ليبرر تغيير اتجاهه وازمناً، مع ذلك، بعض الشروط، كاعتماد يوم الثماني ساعات والضرية التصاعدية على الدخل وتسجيل حق الاقتراع في سن الحادية والعشرين في الدستور. وحمل الاشتراكي في الحكومة الذي استمر حتى تشرين الثاني ١٩٢١، مزايا لا نقاش حولها إلى جماهير العمال. وقال التقرير للمد لمؤتمر ١٩٢١: "إنه مطابق للتكتيك التقليدي لحزبنا الذي قام، دائماً، على الإفادة من الظروف واختيار الروايات المناسبة لإعطاء الطبقة العاملة تحسينات متعاقبة تقودها، تدريجياً، على هذا النحو، إلى مستقبل أفضل". إلا أنه لم يمسح دون إثارة وجود فعل تجلست، خاصة، في مؤتمر تشرين الثاني ١٩٢٠: فقد أسست الأقلية جريدة المستقل ومجموعات مناضلين، أصدقاء المستقل، التي كان على

رأسها قائد نقابة الموظفين، جوزيف جاكوت، خصم "الاتحاد المقدس" اللدود والمتحمس للثورة الروسية الذي كان يأمل، حتى ذلك الحين، تحويل الحزب العمالي من الداخل. وجاءت هذه المجموعات لتضخم صفوف حزب فار فان أفرستارتن الشيوعي الصغير جدا، ولكن ذلك دون أن تستطيع التخلص من الممارك الفئوية الداخلية التي امتدت حتى عام ١٩٣٣ ودون أن تستطيع اكتساب نفوذ ملحوظ في الحياة السياسية ولا في الحياة النقابية في بلجيكا.

وعلى الرغم من كل شيء، لم تكن المشاركة سوى شيء عابر. وقد حطمت رسميا بفعل مظاهرة لا توفر المعادية للعسكريتاريا التي قدمت، خلالها، "بنديقة عظيمة" للوزير أنسيل، كشعار لقرع التسليح. والواقع هو أنها لم تقاوم الأزمة الاقتصادية لعامي ١٩٢٠-١٩٢١ اللذين برهنا لبعضهم على أنه قد جرى المضي في طريق الإصلاحات الاجتماعية إلى أبعد مما ينبغي. وسمحت نقابة المعارضة للاشتراكيين برفع عدد نوابهم في نيسان ١٩٢٥، إلى ٧٨ (٤٠٪ من الأصوات) وتشكيل ائتلاف يساري مع الديمقراطيين المسيحيين ضد الكتلة البورجوازية: ومن هنا جاء تشكيل حكومة بوليه-فاندرفلد. ولكن هذه الأخيرة لم تستطع الثبات في وجه "جدار القضة" الذي نصبتة البورجوازية الكبيرة ضدها. ونجبل للاشتراكيين، في هذه الشروط، أن من المفضل أن يدخلوا في حكومة اتحاد وطني بهدف إنقاذ الفرنك البلجيكي، بصورة مؤقتة على الأقل، على أمل إنقاذ الأساسي من الإصلاحات الاجتماعية: وهو تكتيك عاش ثمانية عشر شهرا ورد الحزب العمالي البلجيكي إلى معارضة لن يهجرها قبل ١٩٣٥.

الاشتراكية وأزمة ١٩٢٩

كانت نتيجة أزمة ١٩٢٩ زيادة التطرف في الحركة العمالية البلجيكية التي أسهمت السياسة المضادة للتضخم التي مارستها الحكومات البورجوازية في إثارة النفوس في داخلها مسببة سلسلة من الاضطرابات غير المنظمة، خاصة في البوريناج حيث لم تكن اليد الشيوعية غائبة. واتخذ موقعا إلى يسار الحزب "العمل الاشتراكي" الذي أسسه، في كانون الثاني ١٩٣٣، المحامي بول هنري سبناك المختص بالقضايا المناهضة للفاشية والذي هاجم الاستسلام والانحزامية و"الإصلاحية للتطرفة" لدى القادة السياسيين والنقابيين. وزودت طاحونة اليسار بالماء الأزمة التي عرفتها الشركات العمالية المغفلة التي أقامها إدوار أنسيل، مدير "الغورويت الغاني" والذي كان مبرر وجوده أن يساعد، على صورة تعاونية، صناعات جديدة ويخلق تقنيين قادرين، عندما يحين الوقت، على تولي زمام مجتمع المستقبل الاشتراكي. وكانت هذه فرائع جديدة بالملاحظة، بالتأكيد، إلا أنها أفست من جراء تعاون هذه الشركات مع مجموعات رأسمالية، خاصة في الكونغو. ولكن تغير مصرف العمل البلجيكي الذي كان يشكل حجر الزاوية في كل البناء والذي أسهمت أزمة صناعات النسيج في تدميره (١٩٣٢) سمحت ليسار الحزب بالتهام بمجموع السياسة التعاونية إلى حد كان من المستحيل، معه، على المجلس العام للحزب العمالي البلجيكي، عام ١٩٣٤، تعويم الشركات العمالية المغفلة.

هنري دومان والتخطيطية

كانت أهم نتيجة للأزمة جذب الانتباه إلى وضع خطة عمل سوف يعطي واضعها، هنري دومان، الاشتراكية البلجيكية اتجاهها جديدا تماما.

وكان هنري دومان، وهو ابن أسرة من بورجوازية أنفريس الصغيرة، قد اجتذب، منذ وقت مبكر، من جانب ألمانيا الثورية وشارك، قبل الحرب، في تحرير جريدة **لايسزيغ الشعبية**، جريدة اليسار الاشتراكي الديمقراطي. وكان معهد العمل في فرانكفورت هو الذي كتب، فيه، مؤلفه الرئيسي، **ما وراء الماركسية** (١٩٢٧)، ولكن ذلك كان، هذه المرة، ليبين عدم ملائمة الماركسية ويهاجم جذورها نفسها، وخاصة الحتمية التاريخية. ورفض دومان، في انتمائه للاشتراكية، أن يعطي المكانة الأولى للدوافع الاقتصادية، بل أعطاها للتصورات العاطفية التي تحرك الإرادات وتسبب التوق إلى مجتمع مختلف (ر.روحيم). ولم يكن يرى، كذلك، أن الاشتراكية من شأن طبقة محددة، البروليتاريا، كان "تبرجها الثقافي"، فضلا عن ذلك، يتقدم بسرعة في الدول الغربية. وكان يرى، فيها، إرثا من الإنسانية البورجوازية، اتجاها للإرادة الشعبية نحو عالم اجتماعي منصف لا يمكن فهمه إلا في ديمقراطية، وكان يريد، بالتالي، أن يتوسع بجمهوره إلى البورجوازية والطبقة الفلاحية والمثقفين والمؤمنين. ولم تكن الاشتراكية تبدو له، كما بدت لكاوتسكي، "مستقبلا محتوما"، بل "إرادوية" تقتضي من المنتمين إليها حمية شبه دينية. وقد صدمه صعود الفاشية صدمة عميقة، ولذلك فسوف يوسع، في **الفكرة الاشتراكية** (١٩٣٥) الأطروحة القائلة أن معارضتها لم تكن كافية، بل يجب مهاجمة أسباب النداء نفسها: فيجب حسابان حساب لهذه الطبقات المتوسطة، لهذه "البروليتاريا ذات الياقة البيضاء" التي شكلت القسم الأكبر من جمهور الفاشية وتجميعها في جبهة عمل واحتوائها في عمل مشترك مناهض للرأسمالية.

وعلى الرغم من أن دومان لم يكن معروفا، أبدا، في بلجيكا، فقد دعاه الحزب العمالي البلجيكي إلى ترؤس مكتب الدراسات الاجتماعية من

أجل كتابة "خطة" يمكن أن تقدم إلى مؤتمر عيد ميلاد ١٩٣١. وكان الهدف الأساسي لهذه الخطة المدموعة بنظريات كيمر حول أضرار الانكماش النقدي وضرورة توسيع الاستهلاك إعادة إطلاق الاقتصاد فوراً. وكان يجب أن يسمح تأمين الائتمان بإقامة اقتصاد مخطط يقى فيه، إلى جانب قطاع للدولة، قطاع يخضع لنظام الملكية الرأسمالية: وكل ذلك بإدارة الدولة التي ستزود الاقتصاد بالخافز. ولم يكن الأمر يدور، في ذهن دومان، حول تملك جماعي لوسائل الإنتاج، بل حول إدارة للإنتاج في اتجاه المصلحة العامة عن طريق تنظيم للائتمان. وأضاف دومان أن هذه الخطة التي تتبع أهدافاً محددة حسب مخطط زمني للتنفيذ يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح بلجيكا - كان يتعدى، بالتالي، بعض الشيء، عن الأهمية التقليدية للاشتراكية - وتقتضي دولة استبدادية يتقصر فيها، دون شك، من السلطة التشريعية. إلا أن تخطيطية دومان كانت، على عكس الفاشية التي أقامت دولة قوية حيال البرلمان وضعيفة أمام القوى الرأسمالية، تنص على سلطة تنفيذية قوية مدعومة ببرلمان قادر على ممارسة وظائفه الرقابية، من جهة، وحكومة تستطيع أن تفرض إرادتها على المصارف والتروستات الصناعية بدلا من أن تخضع لها من جهة أخرى. واستقبل بمثل الخطة استقبالا حسنا داخل الحزب وصوت عليها المؤتمر بأغلبية قوية. وأصبح "لا شيء غير الخطة ولكنها الخطة كاملة"، شعار الحزب العمالي البلجيكي. إلا أن تقوية السلطة التنفيذية لم تحض دون إثارة قلق بعض النواب الاشتراكيين المتعلقين بالحريات تعلقا خاصا.

وكان تطوّر الأزمة قد أدى، عام ١٩٣٥، إلى تشكيل حكومة اتحاد وطني ترأسها تقي، فان زيلاند ودخلها اشتراكيان، دومان للمالية وسباك للعمل. وكان الأمر يدور قبل كل شيء، في ذهن الحزب العمالي البلجيكي، حول الرد على الخطر الفاشي الذي كانت تجسده، في بلجيكا، "الريكسية" التي حصلت، في انتخابات ١٩٣٦، على أكثر من

٢٠٪ من الأصوات. ولم يسمح وجود أغلبية "بورجوازية" داخل الحكومة باتخاذ الخطوة أساساً لبرنامج، ولكن الاتجاه العام للحكومة التي كان فيها كاثوليك يساريون سمح بقلب اتجاه السير: فقد تركت السياسة الانكماشية وحوربت الأزمة بقوة وأخذت البطالة تتراجع. ومع ذلك، كان عام ١٩٣٦ عام اضطرابات اجتماعية لا يكفي المثال الفرنسي لتفسيرها وجرت خارج سيطرة المراكز النقابية. وامتد إضراب ميناء أنفرس، في حزيران ١٩٣٦، إلى كل البلاد مصحوباً باحتلال مصانع. وفي البورنياج التي اهتزت على نحو خاص، تقدم محسّر في العمل الاشتراكي، والتر دوج إلى انتخابات ١٩٣٦ بقائمة منشقة وأسس حزباً اشتراكياً ثورياً ذا اتجاه تروتسكي. أما بالنسبة للشيوعيين، فقد حصلوا على ٦٪ من الأصوات ورفعوا عدد نوابهم إلى تسعة. وكانت حكومة فان زيلاند قد رأت من الضروري، لمواجهة تقدم الراديكالية، تقديم بعض التنازلات الاجتماعية، حول الأجر اليومي الأدنى وأسبوع الثمان والأربعين ساعة والعطل المأجورة والحريات النقابية. ولكن فكرة الجبهة الشعبية بقيت غريبة عن الاشتراكيين البلجيكيين: فقد أطلق الفكرة الحزب الشيوعي الذي كان قد تخلى، في مؤتمر شارلروا (نيسان ١٩٣٥) عن صيغة "طبقة ضد طبقة" ومضى، بقيادة جاكومت، وراء "الجبهة الموحدة" مع المنظمات العمالية الاشتراكية، ولكن الفكرة اصطدمت بالمعارضة الصامدة للجنة النقابية التي كانت عميقة الإصلاحية ومؤيدة للاشتراك في الحكومات البورجوازية والتي نددت بإنشاء خلايا داخل النقابات إلى حد كان على قيادة الحزب العمالي البلجيكي التي لم تعتقد أن عليها صد الانفتاحات الشيوعية مباشرة أن تخضع أمام تصوراتها.

الاشتراكية الوطنية وسياسة الحياد

إلا أن تطوراً قد تجلّى لدى نواب اشتراكيين عديدين قادمهم، أمام بعض أنواع القصور في النظام البرلماني، إلى تأييد فكرة دولة استبدادية. وكانت تلك هي الحال مع دومان الذي وجد أن الخيارات التقليدية، العمالية والمعادية للكهنوت والأمية، نخرها السوس. وكتب في **الشعب**، في تشرين الأول ١٩٣٧، يقول: "لسنا حزباً ثورياً طبقياً، بل نحن حزب شعبي، حزب حكومي ديمقراطي وخاضع للأغلبية، حزب دستوري، حزب نظام وسلطة، حزب وطني". ولدى أزمة تشرين الثاني ١٩٣٧ الوزارية التي أنهت حكومة فان زيلاند، اقترح على الملك تشكيل حكومة لا تستند إلى الأحزاب الكبيرة التقليدية، بل إلى "أغلبية مخلوذة": "يجب أن نتخلص من مكبح الرومنطيقية الثورية. يجب أن نهجر صعيد الأمية الأفلاطونية المريسر. فاشتراكية ١٩٣٧ أصبحت شيئاً مختلفاً تماماً عن اشتراكية ١٨٤٨ و ١٩٠٠".

ومنذ ١٩٣٥، دخل الحكومة بول هنري سباك الذي أصبح وزيراً للخارجية منذ حزيران ١٩٣٦. ويسلو أن محرر **العمل الاشتراكي** قد فقد أوهام شبابه واعتنق اشتراكية وطنية قريبة من اشتراكية دومان. وتفرع سباك بتحول للعطيات الدبلوماسية منذ إفلاس لوكارنو، ونظراً لقربه من سياسة الحكومة الإنكليزية في التهذئة، ووعيه لضعف فرنسا، اغترط في سياسة مؤيدة لحياة بلجيكا في حال وقوع نزاع أوروبي. وكانت هذه السياسة هي، وحدها، التي كانت تستطيع أن تسمح للفلمنكيين الحيايين بالاشتراك في جهد إعادة التسليح القومي الذي كان يفرض نفسه بضممان عدم اشتراك الجيش البلجيكي في حرب لا تكون دفاعية خالصة، خارج كل التزام خارجي. وأكد سباك الذي أصبح رئيساً للوزراء في أيار ١٩٣٨، في مجلة **النشائر السياسية** التي أسسها مع

يرمون دو بيكر، ضرورة إيجاد "قاسم مشترك" بين الأحزاب الكبرى التقليدية الثلاثة التي كانت تشارك في الحكومة. وكتب يقول: "إن قناعتي هي أنه توجد، حالياً، ثلاثة تيارات كبيرة غير متناقضة أبداً، بل متكاملة تلخص رغبة عدد كبير جداً: تقدم اجتماعي، نظام سياسي، كرامة إنسانية. ما يطلبه كثيرون هو أن ينجز التقدم ضمن النظام السياسي. إنهم يطلبون دولة قوية، وهم على حق. فلا نعارض فكرة الديمقراطية بفكرة السلطة. فالديمقراطية نظام سلطة يقوم على الثقة وال ضبط". ووقف سباك ضد تشكيل "كتلة دون ديمقراطية" ضد الفاشية: "لا شيء أكثر خطأ من أن يراد توحيد على صعيد السياسة الخارجية بين دول يتباعد معايير السياسة الداخلية. وفضلاً عن ذلك، فإن الذين يتحدثون عن اتحاد للدول الديمقراطية يستعملون إشراك بلدان لا تملك شيئاً من الديمقراطية فيها، وهذا، وحده، يبرهن على عبث الفكرة". وكان دومان قد ادعى، من جانبه، في **مجموع من أجل السلام** (١٩٣٨)، إحلال خطة سلام ترمي إلى حل النزاع حول معاهدة فرساي مقابل نظام دولي متلاحم عن طريق مفاوضات عامة محل سياسة تنازلات متعاقبة ودون مقابل. وفي تشرين الأول ١٩٣٩، نشر في الجريدة الاشتراكية الفلمنكية، **لهمينغ**، مقالاً بعنوان: "كفى تخريباً للحياة" ربط، فيه، ربطاً وثيقاً هذا الأخير بتصور اشتراكي للعالم.

وأثار هذا التطور في الاشتراكية البلجيكية ردود فعل شديدة. فقد كتب فاندرفلد إلى سباك يقول: "ما أنا مصمم، بثبات، على العمل ضده، هو الاتجاه الذي يتجلى في الأوساط التي تدعى الانتماء إليك، إلى انتهاز سياسة "انطواء وطني" وتلطيف للصراع الطبقي ومشاركة، مع ذلك، في الحكومة والارتداد إلى صيغ خوفاء وطقوسية خالصة للأهمية التي أعدها جوهر الاشتراكية نفسه، وذلك بذريعة "اشتراكية جديدة". وكان الخلاف تاماً، من جهة أخرى، بين سباك ودومان حول مساعدة

الجمهوريين الأسبان. وأخيراً، فقد كان كثيرون، وراء بروكس، يدينون التنازلات التي جرت في ميونيخ ويعتبرون سياسة حياد بلجيكا استسلاماً تاماً أمام المحتل. ولكن التعارض بين الاشتراكيين الفلمنكيين، من جهة، والاشتراكيين الفالونيين والبروكسليين من جهة أخرى، تفاقم في المناقشة حول السياسة الخارجية. وحمل تعيين اشتراكيين فلمنكيين، للدخول في الترتيب الوطنية، في الحكومة التي ترأسها المحافظ بيولر في شباط ١٩٣٩، على الخوف من تشكيل "جبهة فلمنكية" كاثوليكية- اشتراكية كالي كانت موجودة في بلدية أنفريس. وكان معنى هذه الصعوبات بالنسبة للحزب الاشتراكي عسكرة ستة مقاعد في انتخابات نيسان ١٩٣٩.

التطور العام للاشتراكية البلجيكية بين الحربين

كان لأزمة ١٩٢٩ الاقتصادية، في نهاية المطاف، نتائج هامة بالنسبة للحركة العمالية في بلجيكا. فقد قوت، أولاً، التعارض بين الإصلاحيين والثوريين فسمحت للحزب الشيوعي بتدعيم موقعه في بروكسل والمراكز الصناعية الكبرى في شارلروا ومونز ولييج وفيرفيه على حساب الاشتراكيين. وكان يمثل، فيها، ١٢,٥٪ من الناخبين. وكون عدد من الناخبين المعتادين على الاقتراع للاشتراكيين قد تقلوا، منذ ذلك الحين، أصولهم إلى الشيوعيين واقعة ثابتة. وكان يوجد، فضلاً عن ذلك، شيء من فقدان الاهتمام حيال المنظمات النقابية إلى حد استطاع، معه، الأمين العام للاتحاد العام للعمل في بلجيكا، ب. فينيه، أن يسجل، عام ١٩٣٩، "ضعف الجاذب الذي ممارسه حركتنا على الجماهير العمالية". ولكن هذا التطرف في الحركة العمالية كان محدوداً. وعلى وجه الإجمال، حمل الحزب العمالي البلجيكي على تليين مواقفه للمضيئة في حين كسنت الحركة العمالية المسيحية تنحى إلى التقرب منه فأتاح، في عهد حكومة

فنان زيلاند، إصلاحات اجتماعية هامة. وكانت الواقعة للسيطرة هي تحول الحزب العمالي البلجيكي إلى حزب حكومي إلى حد اكتفت، معه، أغلبية واسعة بالطرائق البرلمانية لتحسين حياة طبقة عاملة لم تعد، فضلاً عن ذلك، الجمهور الوحيد للحزب (ج.دونست).

هولندا

كان الهولنديون، أكثر بكثير من شعوب أخرى، واعين للخطر الذي كانت تشكله الفاشية عليهم، وهو تهديد جعلته نجاحات حزب موسمر، في الثلاثينات محسوساً على نحو خاص. إلا أن الاشتراكيين الديمقراطيين كرروا، باستمرار، أنه لم يكن لأي اتفاق مع الشيوعيين نتيجة أخرى خلاف الإلقاء بالبورجوازيين والفلاحين في أحضان الفاشيين ويسمى، بالتالي، إلى الديمقراطية أكثر مما يقويها.

مجموعات اليسار المتطرف

الانقسام في الاشتراكية الهولندية بين مجموعتين متعاديتين، بين المنسربين والاشتراكيين الديمقراطيين، الذي حدث قبل الحرب العالمية الأولى، استمر في زمن ما بعد الحرب.

وكانت أركان للنسرين الهولنديين- ديفيد وينكوب والفلكي أنطون بانكوك والشاعر هيرمان غورتر وهنرييت رولان- هورت- هي التي أسست، غداة الحرب، الحزب الشيوعي الهولندي. وشارك أحد أعضاء هذه المجموعة، للهنس روتجمر، في موسكو، في آذار ١٩١٩، في تأسيس الأمية الثالثة وكلف بأن ينشئ في أمستردام مكتباً مؤقتاً جعل البوليس عمله مستحيلاً. والواقع هو أن الحزب الشيوعي الجديد توزع، على الفور، بين التجمهين: الأول موال لتوجيهات موسكو، مع وينكوب وفان

روغشتاين، ودخل الحياة السياسية الهولندية دون أن يستطيع، قط، تجاوز ٣٪ من الأصوات. أما الثاني، فقد تبع تطور غورتر الذي رفض الخط الذي حددته لينين، في كتابه *اليسارية، مرض الشيوعية الطفولي* ونادى بتشكيل جمهورية بحال متحررة كلياً من وصاية الحزب البيروقراطية. وبين غورتر، في "كتاب مفتوح" إلى لينين، أن العوليتاريا كانت تملك، في ذاتها، طاقة كامنة من المبادرة والحماصة كان دور الحزب تنويرها وليس السيطرة عليها أو تأطيرها. وهكذا تشكل، على النموذج الألماني، حزب شيوعي هولندي مزدوج بتنظيم تقاي مارس تأثيره، على ما يبدو، بين عمال نسيج منطقة الفريزر. أما بالنسبة لويينكوب، فقد فصل، عام ١٩٢٧، من الحزب الشيوعي، الذي رفض اتباع خطه الستاليني وأسس حزباً ثورياً للعمل. وحوالي هذه الآونة، تشكلت مجموعة "الشيوعيين الدوليين" حول هانك كان ميسر ويان أيبيل في أمستردام، التي نشرت، مع حركات أخرى ألمانية أو أمريكية، نصوص تأمل حول الثورة، خاصة كتاب بانكوك لينين *الفيلسوف النقدي* جداً حيال الفكر النظري للثوري الروسي الكبير. والحقيقة هي أن هذه التأملات ظلت محتفظاً بها لدوائر المثقفين ولم تعرفها العوليتاريا الهولندية قط.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي وإنشاقاته

كانت هذه الأخيرة موطرة بحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الذي توطد كثيراً كقوة انتخابية بعد قانون ١٩١٧ الذي خلق الاقتراع العام. وسوف يحتفظ، بين ١٩١٩ و ١٩٣٢، بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ من الأصوات. إلا أن الجغرى الإصلاحية الذي اتبع حتى ذلك الحين وضع موضع مساهلة بفصل أحداث ١٩١٨ في ألمانيا القريبة إلى حد اعتد، معه، بير تروولسترا أنه قد حانت الساعة التي منتشر، فيها، في أوروبا

الغريبة، ثورة، وبالفعل، كانت روتردام، خلال بضعة أيام، بين أيدي العمال. ولكن هذا الوهم حوّر من جانب ف. هـ. فليخن قائد الحزب، وكذلك من جانب البرلمانين الرئيسيين، سكاربر وبونفز، محرري مجلة *موسيكاليتشه جيسلتر الأسبوعية*. وممّح اجتماع أرنهاسم (نيسان ١٩١٩) بالإبقاء على وحدة الحزب، ولكن ترولسترا لم يفقد أي أمل إلا بعد سنتين مع التراجع العام للحركة الثورية. ووضع الحزب عام ١٩٢٠ برنامجاً ينص على تأميمات متدرجة، ولكن هذا المدلول لم يلق إلا صدى ضعيفاً لدى الجماهير المكثفة بقيام الاقتراع العام وقانون الثماني ساعات بحيث شوهد تراجع سريع للحماسة ترجم إلى هبوط في أعداد الأعضاء. وللإفلات من الإحباط، تصور الحزب الدخول في ائتلاف مع الحزب الكاثوليكي يفتح له طريق الحكم. ولكن هذا الأخير بدا مناهضاً لذلك بانتظام. وعلى الرغم من أن الحزب مارس تأثراً ضخماً في إدارة المقاطعات والبلديات - انجمر القاضي البلدي فيور في أمستردام عملاً مماثلاً لعمل الاشتراكيين النمساويين في فيينا -، فإنه اقتصر، في المستوى الوطني، على معارضة عقيمة. وبقي الحزب الهولندي، كالديمقراطية الاشتراكية الألمانية، متعلقاً بأصولية لفظية، ولكنه كان يمارس الماركسية في الحياة اليومية بأكثر الصور مرونة.

إلا أن بعض الجماعات كانت تخشى أن تشهد امتصاصاً تدريجياً للحركة الاشتراكية في المجتمع الرأسمالي. وكان رويل ستينويس، رئيس اتحاد النقابات الاشتراكية من ١٩١٩، يرى أنه يمكن تعبئة الطبقة العاملة بالانصهار بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحادات النقابية في إطار حزب للعمل على الطريقة الإنكليزية كان يأمل في أن يصبح رئيساً له. ولكن مشروعه الذي قدم إلى مؤتمر الحزب عام ١٩٢٦ رفض دون مناقشة جدية. وبعد سنتين، كان عليه، أمام معارضة منظمّة، أن يتخلى عن وظائفه النقابية. وفي عام ١٩٢٨، تجلّت في الأسبوعية *دي*

سورماليست معارضة يقودها يتر شميدت وحاك دو كانت طلبت من قيادة الحزب أن تتخلى عن أي مشروع ائتلاف مع الكاثوليك وأن تؤيد استقلال إندونيسيا. إلا أنه استحال عليها أن تخلق تياراً جوهرياً في الحزب. وكان صعيد آخر هو الذي كانت تقع فيه، مصداقية البلجيكي هنري دومان التي كانت عظيمة في الأوساط الاشتراكية المسيحية المتجمعة حول القس الفريزي فيلهلم باننغ، وكذلك لدى رابطة الشبيبة الكادحة التي حاول قائدها، كوس فورينك أن يشكل مجموعات طليعية تفلت من الأيديولوجية البورجوازية السائدة. وعلى الرغم من أن قيادة الحزب لم تؤيد الفكر التخطيطي، فإن نفوذ دومان كان عظيماً، في هولندا، في الثلاثينات بشهادة هنري بروغانز الذي كان، آنذاك، مديراً لحركة التربية العمالية الهولندية.

وخلال الثلاثينات، أقععت خطورة الأزمة الاقتصادية، ثم صعود الخطر الفاشي، بعض النقابيين، مثل إيدو فيمن، بأن الطريق الإصلاحية كانت تقود إلى كارثة. وكان فيمن، مكرتير اتحاد عمال النقل القومي، الذي ناضل داخل الاتحاد الدولي للنقابات في أمستردام قد اتخذ مواقف متقدمة، عام ١٩٢٠، لمصلحة المجر الثورية وخلال الحرب البولونية-الروسية. واتصل، فيما بعد، بعمال النقل السوفييات. ولما كان قد اختلف مع للمنظمات السياسية والنقابية، فقد شكل، عام ١٩٣٢، حزباً اشتراكياً مستقلاً ذا اتجاه تروتسكي كانت *فولفاكيل* جريدته، وتقرب من المنظمات اليسارية للمتطرفة وساند البحارة الإندونيسيين الثائرين الذين كانوا موضع قمع دموي من جانب الحكومة. وسوف يدعم، فيما بعد، قضية عمال فينا، ثم الشعب الأسباني في مقاومته للفاشية. إلا أنه لم يعدل، لكونه وجهاً معزولاً، عطف الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي ندد، حقاً، على لسان قائده ج.ف.أباردا، بالصعود السريع للأخطار وأيد دفاعاً وطنياً ساهراً، ولكنه رفض رفضاً مطلقاً كل عمل مشترك مع

الشيوعيين. وكما في كل مكان، قربت أزمة الثلاثينات للمنظمات النقابية من الحكومة وشجعت تكامل الطبقة العاملة؛ ومن جراء ذلك، ضعفت الوظيفة الثورية للحزب الاشتراكي. وخلال السنوات التي سبقت الحرب، لم يتوقف ألباردا، في جريدة الشعب عن ملاحقة الشيوعيين، "أعداء الإنسانية"، بعذائه. وحذر مواطنيه، وكذلك كل أوساط الأهمية العمالية من كل مياسة تفتح للسوفيات باب أوروبا.

سويسرا

تحول الحزب الاشتراكي السويسري من حزب ثوري وضع، عام ١٩١٨، موضع مساعلة، بإضراب مياشي لا سابق لمحتة، البنية البورجوازية للمجتمع إلى حزب ديمقراطي وشعبي تأكدت مواقفه للعادية للشيوعية بجلاء عشية الحرب العالمية الثانية ويرفض، كلياً، الموافقة على سياسة جبهة شعبية.

إضراب تشرين الثاني ١٩١٨

اقتيدت الحركة العمالية السويسرية إلى أن تلعب، في زمن الحرب العالمية الأولى، كما قبل ذلك بخمسين سنة، لدى تأسيس الأهمية الأولى، دوراً لا يقارن بأهميتها الحقيقية. وكان أكثر جوهرية من اجتماعي زيمرفالد وكتيتال، أيضاً، إضراب تشرين الثاني ١٩١٨ الذي حمى بفيضانات عنفه، كحرب سوندربروند سابقاً، على الحياة السياسية السويسرية (فيلوميه). وبالفعل، فإن هذا الحدث لم يكن، فقط، الشاهد على النفوذ المؤكد للينين في سويسرا والذي تشهد عليه مراسلاته مع النيو شاتيلي شارل نين والأرغوني أرثر شيدت، كما يشهد عليه تأثيره المباشر على سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي فريتز بلاتن وقائد منظمات الشبيبة فيلي

موزنبرغ، بل يجب ربطه بالمهبط الكارثي لمستوى حياة الموظفين والعمال أثناء الحرب الذي كان يتباين مع الأرباح التي حققها الصناعيون والتجار ومع نمو البطالة وغياب سياسة تقنين مناسبة للمنتجات الغذائية والتنظيم الفاجع للخدمات الصحية وأوامر التعبئة دون تعويض عن الأضرار والإجبار على الاشتراك، لقاء أجور متواضعة جداً، في أعمال توصف بأنها ذات نفع عام. وكانت جماهير العمال تحس بأنها أولى ضحايا نظام كان يستغلها لمصلحة أقلية. ولذلك شوهد، سريعاً جداً، شيء من التطرف في الاشتراكية الديمقراطية السويسرية التي كانت، مع ذلك، قد قبلت، عام ١٩١٤، باستثناءات نادرة، مبدأ "الاتحاد المقتل". فمنذ تشرين الثاني ١٩١٥، أيد مؤتمر أرو حركة زيمرفالد وقرر إعادة لتنظيم الحزب كانت ترمي إلى إلغاء الامتيازات التي كان يتمتع بها الفروتلي داخله. ورفض مؤتمر برن، في صيف ١٩١٧، بأغلبية قوية، التصويت على الاعتمادات العسكرية. ونودي، بصورة متزايدة، بوسائل نضال غير برلمانية، خاصة الإضراب العام الذي مورس في جنيف، عام ١٩٠٢ وفي زوريخ عام ١٩١٢.

إلا أنه لم يكن لهذا الأخير، في نظر أغلبية الطبقة العاملة، دلالة ثورية. من المؤكد أنه كان يوحّد، في سويسرا، عدد من المجموعات التي كانت تنصّر لتعطيل النظام القائم بالعنف: ففي تشرين الأول ١٩١٨، تأسّس، بدافع من الزورنخي جاكوب هيرتزوغ، وانطلاقاً من مجموعة "فوردديونغ"، حزب شيوعي لينيني كان أقرب، في الواقع، إلى تصورات روزا لوكسمبورغ والحركة السبارتاكية وكان يستمد أعضائه من الأوساط الفوضوية - النقابية حول الفوضوي فريتز بروباشر، كاتب مقدمة أعمال باكونين، وكان يبدو متحمساً لفكرة تكوين مجالس عمال وحنود. وكانت أهم هذه المجموعات منظمة شيوعية سويسرا الاشتراكية الديمقراطية التي قادها موزنبرغ وبلاتن وعمرر حق الشعب، إننسست

نوبل الذي أسهمت مقالاته النارية في تنمية عروف مذعور لدى البورجوازية. وفي الواقع، لم يكن للينين ونصائحه ولا للبعثة السوفياتية التي كان يقودها بيرزينك المقيم في برن، على ما يبدو، تأثير مباشر على الإضراب. ولم يكن للجنة أولسن التي تشكلت في بداية ١٩١٨ بإيعاز من الحزب والاتحاد النقابي أي طابع ثوري، وكانت تعد نفسها مجموعة ضغط مكرسة، أمام الإثراء العام الذي أفادت منه حملة البلاد، للتذكير بالوضع المفجع للطبقة العاملة. وكان الإضراب يعتبر وسيلة احتجاج سلمي على وضع لم يعد يطاق. إلا أنه لا يستبعد أن يكون روبرت غريم، رئيس لجنة أولسن والذي لم يكن يخلو من طموح شخصي، قد فكر في أن الإضراب العام، إذا اندلع، يمكن أن يتحول إلى مجرد مسلح ضد التنازل القائم ويعجل في قيام ديكتاتورية البروليتاريا. وكان هو نفسه يتصور هذا الإضراب تكراراً لأحداث ١٨٣١ عندما مشى الفلاحون ووجهاء القرى، إثر الثورة الباريسية نحو برن وفرضوا اجتماع مجلس تأسيسي. وكان يمكن للمدة أن تبدو مناسبة لإطلاق مثل هذه الحركة: فقد كانت الإمبراطوريتان المركزيتان في حالة تحلل، وكانت قوى الرجعية تتقهقر في كل مكان. ولكن البرنامج الذي وضعه لجنة أولسن في تشرين الثاني ١٩١٨ لم يكن يتضمن سوى إصلاحات محدودة ذات طابع سياسي واجتماعي. ولم يكن الإضراب الذي تقرر بمطلة وارتجال سوى انفجار حرارة العمال وقلقهم حيال وضع مادي كان يمضي متدهوراً.

انطلق الإضراب العام في ٩ تشرين الثاني كعلامة احتجاج على احتلال الجيش مدينة زوريخ واتباع بصورة سيفة في سويسرا الروماندية، ما عدا الجورا، وبصورة أسوأ، أيضاً، في التيسان، فاقصر، إذن، على المدن الكبرى في سويسرا الألمانية، زوريخ وبرن وبال حيث من حوالي ٥٠ ألف عامل، واصطدم بمقاومة كبيرة من البورجوازية الكبيرة والمجلس الاتحادي أكثر بكثير من تلك التي توقعها روبرت غريم وانتهى بإندثار إلى

لجنة أولين يأمرها باستئناف العمل. وإذا كان صحيحاً أن بعض المطالب العمالية، كأسبوع الثماني والأربعين ساعة، قد تحقق إثر ذلك، فإن الدعوة إلى استئناف العمل قد عد من جانب الطبقة العاملة هزيمة. ومن المؤكد أن إضراب ١٩١٨ العام قد أضر إلى حد بعيد، بالتوتر الذي أنارته بين العمال، من جهة، والبورجوازية من جهة أخرى، اندماج الحزب الاشتراكي في الحياة السياسية السويسرية الذي كان، مع ذلك، على الدرب الصحيح عام ١٩١٤: ففي عشية الحرب العالمية الثانية، لم يكن الخوف الذي أنارته قد نسي بعد.

الانشقاق الشيوعي وبرامج ١٩٢٠

إن هذا الإضراب هو الذي سوف تطرح، غداً، على الاشتراكيين، مسألة الانضمام إلى الأهمية الثالثة.

والواقع هو أن القتالية العمالية التي خرج منها إضراب تشرين الثاني ١٩١٨ لم تنجح مع فشله. وفكر القائد العمالي البالي فريدريش شنابلي الذي كان قد خلق اتحاداً عمالياً فصلاً على نحو خاص في تشكيل اتحاد عمالي سويسري يضم في تنظيم واحد الحزب والنقابات من شأنه أن يكون قادراً على شن "إضراب جماهيري". ولكن الإضراب العام الذي شن في بال، في آب ١٩١٩، تضامناً مع عمال الصباغة والذي امتد خلال بضعة أيام إلى زوريخ انتهى إلى الفشل. وهو فشل لم يخل، دون شك، من نتائج بالنسبة لموقف العمال من الانضمام إلى الأهمية الثالثة. فقد كان هناك في الحزب، آنذاك، ثلاثة اتجاهات متباينة جداً حيال هذه المسألة: ففي حين بقي اليمين الإصلاحي، مع غروليش المعجوز، متعلقاً بالطرائق القديمة، وفي حين كان يسار نشيط جداً، مع بلاتن ومونزنبرغ، يقوم بدعاية للانضمام، كان الوسط، مع روبرت غريم، يرغب في حلول

يجمع اشتراكي ويعتبر ديكتاتورية البروليتاريا ضرورة مؤقتة. ولدى مؤتمر الحزب المنعقد في بال في آب ١٩١٩، وعلى أثر المراجعة التي قدمها الزعيم فالدي جان هومبر- دروز، وعلى الرغم من التحفظات التي عبر عنها بول غرابر، تكونت أغلبية - ٣١٨ صوتاً مقابل ١٤٧ - لصالح الانضمام. ولكن ذلك كان، أيضاً، الوقت الذي ظهر فيه الطلاق بين قيادة ثورية وجاههم كانت أقل ثورية بكثير وكانت محبطة بالأحداث. وتوطد اليمين المعادي للشيوعية بنشر مجلة *أوفباو* في زوريخ، وهي جريدة كان يمر فيها عن أنفسهم أصدقاء الاشتراكي المسيحي ليونار راغاز والتي عللت عداها للبشفية. وعندما دعت القاعدة إلى أن تعبر، باستفتاء داخل الحزب، عن رأيها في موضوع الانضمام، تشكلت أغلبية ضد قرار للمؤتمر. إلا أن لجنة الحزب الإدلوية سعت، بعد أن عرفت "الشروط الإحدى والعشرين"، في أيلول، أيضاً، إلى وسيلة لتعديلها لجعل الدخول في الأهمية الثالثة ممكناً. وكان شهر كانون الأول هو الذي وقفت فيه أغلبية مؤتمر برن، بموافقة غريم هذه المرة، غائباً، ضد "الشروط الإحدى والعشرين" وهو قرار تأيد باقتراع أولي أعطى ٢٥ ألف صوت مقابل ٨٠٠٠ ضد الانضمام. وإذا كانت المدن الكبرى، وخاصة بال، بقيت ثورية بشكل واضح، فإن الأرياف والقرى الصغيرة كانت قد أبدت معارضتها للبشفية.

وسرعان ما استخلص اليسار المهزوم نتائج تصويت مؤتمر تشرين الثاني: ففي ٥ آذار ١٩٢١، انشق وأسس، في زوريخ، الحزب الشيوعي السويسري الذي سرعان ما انضم مع شيوعي ج. هيرتزوغ، "الشيوعيين القدامى"، وبعض منظمات الشيوعية الاشتراكية دون أن يستطيع، قط، أن يتجاوز عشرة آلاف عضو. أما من جهة فريدريش شتاينر، الذي كان لديه، حتى النهاية، أمل في منع الانشقاق واجتذاب الحركة العمالية إلى الشيوعية بتقدمه تفسيراً مقبولاً لـ "الشروط الإحدى

والعشرين"، فإنه انضم، مع ذلك، إلى الحزب الشيوعي واستأنف مشروعه حول الوحدة العمالية السويسرية، واستطاع أن يجمع في ترينباخ، قرب سولور، في أيار ١٩٢١، اجتماعاً ضم سبعة اتحادات نقابية وأحد عشر اتحاداً عمالياً علنياً كان يُظن أنه يستطيع تنظيمها في جبهة موحدة ضد هجوم البورجوازية للعاكس المهدهد. ولكن لجنة ترينباخ لم تستطع التغلب على موقف النقابات التي كانت تسعى وراء تحسين أوضاع الطبقة العاملة داخل النظام الرأسمالي والتي لم تكن تريد أن تسمع، بعد، عن تحقيق بعيد لمجتمع شيوعي.

وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد خسر، من جراء الانشقاق، حوالي عشرة آلاف عضو. والانشغال بالتباعد عن "البلاشفة" وبعدم التعرض للالتزام بالإصلاحية، معاً، هو الذي قاد الحزب، لدى مؤتمر برن، إلى تبني برنامج جديد كان غريم مؤلفه الأساسي. ولم يكن هذا الأخير يتميز، في سماته العامة، عن برنامج ١٩٠٤، ولكنه كان يلمسح إلى "ديكتاتورية البروليتاريا" كهدف نهائي يجب أن تستهدفه الاشتراكية الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، فإن اتجاه البرنامج الجديد لم يقر داخل اللجنة المركزية إلا بعشرين صوتاً مقابل ١٨. ولم يصطدم معارضة أوتو لانغ وهيرمان غروليش، فقط، بل، أيضاً، معارضة "السلمين" الذين اعترضوا، كاليوشاتيلي شارل نين، بأن كل ديكتاتورية، من أي أُنْت، مدانة. ولم يحدد الشكل المضبوط الذي يجب أن تتخذه هذه الديكتاتورية. وجاءت عبارتان لتخففا من قوة للسلمة الصادرة: فقد كان البرنامج يحدد، فعلاً، "إن إقامة الاشتراكية غير ممكنة إلا بموافقة أغلبية العمال ودعمها الفعال" وأن "بناء المجتمع الجديد بالعنف" أمر مستبعد. ويبدو، حقاً، أنه كان لبرنامج ١٩٢٠ دلالة تكتيكية، خاصة، مكرسة لمنع الحرب نحو الحزب الشيوعي الذي كان قيد التشكيل. ومع ذلك، فقد فسرتة الأحزاب البورجوازية على أنه لإرادة العالم العمالي

الانفلاق في "الغيتو" الخاص به وأنه سيغذي، خلال عدة سنوات، عداء
البورجوازية للمرتاب حياله.

عودة الحزب الاشتراكي إلى الديمقراطية

لم يتم تحويل الاشتراكية الديمقراطية من حزب نضال طبقي إلى حزب
"شعبي"، كما كان قد حدده ألبير ستيك عام ١٨٨٨، فجأة، بل تم
نتيجة لمعارك قاسية. ففي عام ١٩٢١، كان الحزب قد انضم إلى الأهمية
الثانية والنصف، وعندما تم الاتحاد بين هذه الأخيرة والأهمية الاشتراكية
في هامبورغ، عام ١٩٢٣، بقي خارجها. ولم ينضم إلى الأهمية العمالية
الاشتراكية إلا عام ١٩٢٧. ويبدو أن هذه الترددات قد أخرت التقدم
الانتخابي للحزب الذي لم يكن له سوى ٥٠ مقعداً في المجلس الوطني
(مقابل ٤١ عام ١٩١٩) والذي لن ينجح في إدخال أحد أعضائه في
المجلس الاتحادي إلا عام ١٩٤٣. إلا أن النائب إرنست نوبز كان
يستطيع أن يكسب في نهاية العشرينات، في صحيفة الحزب الرسمية **مجلة**
العلم الأحمر، ما يلي: "يعبر مصطلح الاشتراكية الديمقراطية عن كون
الاشتراكية والديمقراطية الغائيتين الرئيسيتين للحركة العمالية وعن كونهما
يجب أن تعطيا مضموناً جديداً للمجتمع الشيوعي: الاشتراكية بوصفها
هدفاً اقتصادياً وثقافياً والديمقراطية بوصفها الطريق إليها". وقد سهل هذا
التطور عدد من الاستفتاءات التي شكلت نجاحاً للاشتراكيين، بصدد
العصيان العسكري، عام ١٩٢٢، والإبقاء على قانون الثماني ساعات،
عام ١٩٢٤، واحتكار الحبوب عام ١٩٢٦.

إلا أنه كان ينبغي انتظار أزمة بداية الثلاثينات الاقتصادية، وخاصة
صعود الفاشية التي كان يمكن تمييز علاماتها في مويسرا نفسها، من أجل
أن تواجه الاشتراكية الديمقراطية وضع برنامج جديد لم يعد يتوجه إلى

الطبقة العاملة وحدها، بل، أيضاً، إلى كل الذين كانوا مهتمين بالدفاع عن الديمقراطية. وقد تخطى البرنامج "الظرفي" الذي وضعه مؤتمر لوسيون عام ١٩٣٥ عن الأطروحات الرئيسية للنظرية الماركسية (الصراع الطبقي، الحتمية التاريخية، ديكتاتورية البروليتاريا) من أجل أن "تجمع في جماعة نضال ضد الرأسمالية" كل الطبقات الاجتماعية، ضحية الظلم. فقد كان الاستيلاء على السلطة يقتضي، فعلاً، نضالاً يومياً ويفترض موافقة كلية من جانب أغلبية السكان. وإن "جبهة ديمقراطية واشتراكية" مفتوحة انفتاحاً واسعاً هي، وحدها، القادرة على الانتصار على الخطر الفاشي. وكان الحزب الاشتراكي يعرف نفسه بوصفه طليعة "كل الشعب"، وليس، بعد، البروليتاريا وحدها.

وكان هذا التطور في الحزب الاشتراكي الديمقراطي يعني قطيعة متزايدة التأكيد مع الحزب الشيوعي المنظور إليه بوصفه واقعاً خارج الديمقراطية. وكان الاشتراكيون الديمقراطيون قد صموا آذانهم، منذ الانشقاق، عن مشاريع "الجبهة الموحدة" التي كانت توجه إليهم. ولدى مؤتمر بين، عام ١٩٣٣، الذي انعقد بعد وصول هتلر إلى الحكم بقليل، أبرز روبرت غريم، بقوة، أسباب معارضته لكل تحالف مع الشيوعيين الذين رأى أنهم مسؤولون عن قيام الديكتاتورية في ألمانيا، فقال: "إن المفاوضات مستمرة دون حدود ما دام الحزب الشيوعي مرتبطاً بالإرادة الديكتاتورية لقادة الأمية الثالثة ولا يملك أي وجود خاص ويدع نفسه يقاد بشعارات تنفق مع ظروف تاريخية خلاف تلك التي تحيط بمحاجات الطبقة العاملة السويسرية نفسها". وعمر رفض "الجبهة الشعبية" عن نفسه، أيضاً، في مؤتمر ١٩٣٥: "الحل الوحيد هو أن تكون لدى الحزب الشيوعي، أمام خواء سياسته السويسرية، الشجاعة لمواجهة تصفيته والانصهار الكامل مع الحزب الاشتراكي السويسري". واقترب الحزب، فعلاً، من زاوية النظرية، من تصورات هنري دومان التخطيطية التي كان لها صدى واسع

في الأوساط النقابية، وخاصة لدى الدكتور هانز أوبريشت، مسكرتير نقابة موظفي الخدمات العامة والذي اشترك عام ١٩٣٤، في ندوة بونتيني. وفي عام ١٩٣٧، أخيراً، وبدافع من أحد أعضاء الاتحاد النقابي، ماكس فير، أنشئ تجمع غايته توحيد سلسلة كاملة من التجمعات العمالية والفلاحية، العلمانية والمسيحية، الليبرالية والاشتراكية، بموجب "توجيهات" دقيقة، ضد الفاشية والبؤس، مع استبعاد الشيوعيين. إلا أن موقف الحزب حيال هؤلاء الآخرين لم يتبع، بصورة كاملة، من جانب الفروع التي كانت تتمتع بشيء من الاستقلال: فقد نظمت مظاهرات مشتركة بين الحزبين العماليين، في الأول من أيار ١٩٣٥، في زوريخ وبال. ووضعت، عدة مرات، لدى انتخابات المجلس الوطني قوائم مشتركة دون أن يكون لانتقادات قيادة الحزب الاشتراكي السويسري أي أثر. وعلى هذا النحو، استطاع الاشتراكيون أن يستولوا، عام ١٩٣٥، بالدعم الشيوعي، على كانتون بال.

وفضلاً عن ذلك، بقي الحزب الاشتراكي منقسماً حول مسألة أساسية، مسألة الدفاع الوطني. فقد كانت مناهضة العسكرية تاريا إحدى السمات الأساسية لعقيدته: فيما أن الجيش كان قد تدخل عدة مرات لتحطيم المظاهرات العمالية، فقد غدا الجيش، في نظر الاشتراكيين، مرادفاً لـ "عدو الشعب". وإذا كان صحيحاً أن هناك نموذجين من معادي العسكرية تاريا، بعضهم "سلميون" مثل نين ويعارضون الدفاع الوطني لأسباب إنسانية، والآخرون يعدون الجيش جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالي، فأيد مؤتمر ١٩٢٦، أيضاً، بالإجماع، الوقوف ضد التصويت على الاعتمادات العسكرية. إلا أنه ظهرت، منذ ١٩٣٣، ضرورة "مراجعة مولة" لمعاداة العسكرية تاريا: فقد نشرت مقالات لصالح الدفاع الوطني، في *الجبهة الحمراء* بقلم روبرت غريم وهانز أوبريشت. وصوت مؤتمر لوسرن، عام ١٩٣٥، بأغلبية ضعيفة، لصالح الدفاع الوطني، وهو

ما سبب استقالة الاشتراكي المسيحي ليونار راغاز الذي كان يضع الدفاع عن الرقعة السلمية فوق كل شيء. ولكن المنلوبين رفضوا، في السنة التالية، في مؤتمر زوريخ، التصويت على الاعتمادات بنزيمة أنه كان يمكن لهذه الأخيرة أن تستخدم في الداحل لمصلحة أعداء الديمقراطية، وهو قرار كانت نتيجته تقل مقر الحزب من برن إلى زوريخ حيث بقي التيار المعادي للعسكريتاريا قوياً قوة خاصة. وبالفعل، استمر النواب الوطنيون في التصويت "حسب ضمائرهم"، ولم يعد وضع مبدأ الدفاع الوطني موضع مسالة بصورة جدية: ففي عام ١٩٣٩، كان في إمكان رئيس الحزب، هانز أوبريشت، أن يقول إن الدفاع الوطني كان "الف كل سياسة ويائها".

القوة البارية المتطرفة

لم يكن للحزب الشيوعي الخاضع لتوجيهات الكومنترن الذي قبل شروطه "الإحدى والعشرين" والمعادي للطرق البرلمانية، ولكن الفعال جداً في دعايته بين الجنود والفلاحين والنقابيين الذين كان يحاول انتزاعهم من تأثير الاشتراكية، لم يكن لهذا الحزب من نفوذ، قط، إلا في زوريخ وبال وشافهاوز الممثلة بنائب شيوعي في المجلس الوطني. ولم يغفل التناوب بين تكميك الانعزال وتكميك الجبهة الموحدة من إثارة هزات ثابتة في الحزب. فالشيوعي فريدريش شنايدر القريب جداً من مواقف بول ليفي في ألمانيا أدان قرارات ليفورنو ورفض أن يتحمل مسؤولية سياسة "الفئات النقابية". وشكل، في أيلول ١٩٢١، حزباً شيوعياً مستقلاً يتولى مهمة طموحاً هي إعادة تشكيل وحدة الطبقة العاملة، ولكنه انضم، بعد بضعة شهور، إلى الحزب الاشتراكي. وفي عام ١٩٣٠، تشكل، على النموذج الألماني، حزب شيوعي معارض أعلن

معارضته لسياسة المستلثة وانضم إليه ولتر برينغولف الذي كان يمثل شافهاوز في المجلس الوطني. إلا أن الحزب الشيوعي الذي لم ينجح، إلا بعد ١٩٣٤، في وضع تكتيك "جبهة شعبية" اصطدم، أمام تصاعد الأخطار، بعداء متزايد من السكان ترجم إلى منعه بمساندة الحزب الاشتراكي وإثر استفتاء شعبي في كانتون نيوشاتيل، عام ١٩٣٧، ثم في كانتون جنيف ولوزان: وهو منع سوف يعم عام ١٩٤٠. وقد أمكن لنائب نيوشاتيل الاشتراكي، بول غرابر، أن يكسب في جريدة *النفس*، في نيسان ١٩٣٧، ما يلي: "لا يمكن لأي تساهل مع الشيوعيين إلا أن يكون ضاراً. فيجب تصفية صوفية "رفاقنا البروليتاريين". إن على حزبنا أن يطلب من أعضائه، من الآن فصاعداً، انضباطاً كاملاً وأميناً، يقتضي من كل منهم قطيعة أوضح من أي وقت مضى مع عناصر اليسار المتطرف".

وقد كان الموقع الشيوعي في سويسرا الروماندية ضعيفاً، وهو ما يفسر بوجود تيار يساري في الحزب الاشتراكي قوي على نحو خاص، ولا سيما في جنيف. فقد أبقي ليون نيكول على تقليد ١٩١٨ "الوسطى" وعرف كيف يعي الجماهير بحملات عنيفة ضد الفضائح المالية وبنضاله القوي لمصلحة فقراء الناس. واستطاع، بقربه من السوفيياتية، أن يعي لصالح حزبه، العواطف التي أثارها ثورة ١٩١٧. وشارك، في آب ١٩٣٢، في مؤتمر أمستردام المعادي للفاشية. وعلى أثر أحداث تشرين الثاني ١٩٣٢ الدامية التي أطلق الجيش، خلالها، النار على الجمهور للدفاع عن اجتماع فاشي، لوجق قضائياً وحكم بعقوبة سجن. ولكنه نجح، بعد ستة أشهر، في الحصول على انتخاب حكومة كانتونية ذات أغلبية اشتراكية.

ولم يكن للتوجه اليساري لفرع جنيف إلا أن يطرح مسائل على ممثل الكومنترن في سويسرا، حول هومر-دروز الذي كلف، منذ ١٩٣١،

بإعادة تنظيم الحزب الشيوعي المويسري. وكان القس النيوشاتيلي السابق يطبق، فضلاً عن ذلك، دون لفتناع، التوجيهات التي كانت تأتيه من موسكو وترمي، خاصة، إلى النضال ضد "الاشتراكية الديمقراطية اليسارية". وحاول تحويلها إلى ما سرف يكون، فيما بعد، سياسة "الجبهة الشعبية"، وهو ما أحمره على الخضوع، عدة مرات، لنقد ذاتي كانت له، بالنسبة له، مزية التعريف بالأطروحات المدانة على الأقل. وأيد بحماسة الخط الذي حدده المؤتمر السابع والذي نادى به منذ ١٩٢٨، وذلك دون أن يستطيع تجاوز معارضة الحزب الاشتراكي الذي بدأ، باستثناء نيكول في جنيف وشنايدر في بال، معادياً بانتظام لكل تقارب مع الشيوعيين. ولذلك جرى النضال ضد الفاشية في جو محموم اشتدت، فيه، التناقضات الأيديولوجية وفرغت، فيه، الديمقراطية من جوهرها. ولم يخل الأمر من اشتراكين ينددون بهذا الوضع، كما فعل، في حزيران ١٩٣٨، النائب الأرغوي آرثر شميد في المجلس الوطني. ولكن مناخ عداء الشيوعية والاتحاد السوفياتي كان نامياً، منذ ١٩٣٥، بتأثير "الاتفاق الدولي للعادي للشيوعية" الذي أسسه تيودور أوبر في جنيف، إلى حد كان ينصب، معه، على الاشتراكيين أنفسهم لو اعترضوا على هذا التدفق الدعائي.

كانت الأحزاب الاشتراكية لدول أوروبا الغربية الثانوية، مع الأحزاب الاسكندنافية المتعلقة، تقليدياً، بالسلمية وعداء العسكرينارياء، النضرة الرئيسية، داخل الأهمية العمالية، لسياسة حياد وانعزال كانت تتوقع منها أن تحمي بلدانها من الحرب والفاشية. وقد شكلت، معاً، "كتلة أوصلو" التي كانت ترفض، بانتظام، للوافقة على تدابير سوف "تستفز"، في رأيها، القسوى الفاشية وتستجر تدخلها. ومنذ ذلك الحين، كان يجب، بطبيعة الحال، أن تندلع الأزمة التي كانت محتضنة، منذ زمن طويل،

داخل الأهمية العمالية: فلم يكن يمكن لهذه الأخيرة أن تنطبق بإدانة قاطعة
لاستسلام ميونيخ. وفي أيار ١٩٣٩، توجب على رئيسها، الاشتراكي
البلجيكي دو بروكسر، أن يقدم استقالته وتبعه الأمين العام فريدريك
أدلر. وعندما جاءت الحرب، كانت المؤسسة مشرقة على الفراق.

الفصل السابع

الاشتراكية في الشرق والجنوب الشرقي الأوروبيين: البلقان

وبولونيا

نجد في بلدان شرق أوروبا وجنوبها الشرقي شروطا عامة متماثلة بشكل محسوس: رجحان المسائل الريفية، وجود أقليات قومية كبيرة، انعدام الاهتمام بالحياة العامة المحتفظ بها لدوائر محدودة جدا، أنظمة سياسية استبدادية بل وشبه فاشية تنتهك، فيها، اللعبة الديمقراطية باستمرار. ومع ذلك، فإن هذا الوضع غير المناسب لإنتاج تفكير اجتماعي راجح الأحزاب الشيوعية الأكثر تكيفا من الاشتراكيين الديمقراطيين مع الحياة السرية والتي نجحت في الإبقاء، في اللاشعورية، على إرادة نضال مفتحة للنظر أحيانا. ولكنها، هي نفسها، كانت منقسمة إلى فئات متعارضة، وهو ما سمح للكمونترن بأن يفرض عليها رقابة أبعد، غالبا، من أن تكون مفيدة لعملها. ولم ترتسم محاولات تعاون بين الأحزاب الاشتراكية إلا بعد ١٩٣٦. إلا أن الفاشية كانت قد أصبحت، فعلا، السيدة في هذه البلدان.

البلقان

الشروط العامة

يرغم تفكك الإمبراطوريات النمساوية- المجرية والتركية، في نهاية الحرب العالمية الأولى، والتحولات الإقليمية التي تلتها على إعطاء تعبّر "البلقان" الجغرافي معنى أوسع منه قبل ١٩١٤. فقد أصبحت أقاليم مرتبطة، في تاريخها، بأوروبا الوسطى والدنوبية: سلوفينيا، كرواتيا، فويفودينا، منذ ذلك الحين، متحدة بصربيا البلقانية. وشكلت ترانسلفانيا، بعد ألفية أمضتها ضمن تبعية تاج سان إيتين، مع المملكة القدعة (ريفا) رومانيا الكبرى للتضخم، أيضا، بإقليم قصري سابق: بيسارابيا ذات الحروف الشيتية. وكان "بلقان" ما بين الحربين يصل، في الشمال، إلى الدنيستر والدراف مشتملا على خمس دول: يوغوسلافيا، رومانيا، بلغاريا واليونان وألبانيا وجزء من تركيا. وبلغت مساحته، عام ١٩٢٠، ٧٨٧ ألف كيلومتر مربع. وبلغ عدد سكانه أكثر بقليل من ٤٢ مليونا.

وقد دامت الحرب، فيه، ست سنوات لأن الحرب العالمية الأولى لم تكن، بالنسبة لشعوبه، سوى توسيع للحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣). وقد مستهم بصورة مباشرة محولة كل أقاليمهم، بدرجات متفاوتة، إلى ساحات قتال. وكانت النتائج، من جراء ذلك أفدح، على الصعيد المادي كما على الصعيد النفسي.

وهذه البلدان ذات الطابع الزراعي المسيطر حتى ذلك الحين، بقيت كذلك حتى الحرب العالمية الثانية: فقد بلغت نسبة السكان الزراعيين، عام ١٩٣٨، ٦٠٪ في اليونان، و٧٥٪ في يوغوسلافيا، و٧٨٪ في رومانيا، و٨٠٪ في بلغاريا و٨٥٪ في ألبانيا. وعلى الصعيد الاجتماعي، ظلت المسائل الفلاحية أهم المسائل. فلم تتوصل إصلاحات زراعية غير كافية

إلى تهدئة "الجوع إلى الأرض" لدى شعوب في نحو ديمقراطي سريع، أكثر من ١٪ في كل مكان، أي ضعف المعدل في أوروبا الغربية. ومن هنا جاء فائض ريفي من السكان تراوح، عام ١٩٣٠، بين ٥٠٪ في اليونان و٦٨٪ في يوغسلافيا. وكان شبه زوال الأملاك الكبرى، باستثناء ما يتعلق برومانيا، قد أحل محل التنافس بين صغار الملاكين وكبارهم معركة أكثر اطراداً، دون أمل، ضد الفقر على استثمارات أصغر من أن تعيل أسرة ومحرومة من التجهيزات اللازمة لرفع إنتاجيتها. وكان حصر الطبقات الفلاحية البلقانية، ما بين الحربين، الديون، مولد العداء ضد المدينة، مركز للمصارف وضد قوى المال التي كانت، بصورة غريبة، أجنبية أو يهودية: فأحزاب العشرينات الزراعية وأحزاب الثلاثينات الفاشية استقت من خزان استياء الجماهير الريفية.

ولم يكن للعالم الصناعي والعمالي في البلقان، بين ١٩١٨ و١٩٣٩، سوى مكانة ثانوية. ففي يوغسلافيا، مثلاً، ارتفع عدد العمال الصناعيين من ٢٠٠ ألف إلى ٣٨٥ ألفاً، وبما أن عدد السكان قد زاد بمقدار أربعة ملايين فإن وزن العمال لم يزد أهدأ. ولم يزد عدد العمال في رومانيا، أكثر البلدان البلقانية الخمسة تصنيعاً، بين ١٩٢٩ و١٩٣٩، سوى بمعدل عشرة آلاف عامل سنوياً، في حين كان معدل التزايد السنوي للسكان ١٥٠ ألفاً. وبقي نصيب الصناعة من الدخل القومي، محسوباً بالنسبة للتوية، ضعيفاً.

	١٩٢٠	١٩٣٨
رومانيا	٢٤	٢٨
يوغسلافيا	٢١	٢٢
بلغاريا	٦	١٨

ولا ينبغي للتهوؤس البلقاري أن يضللنا لأنه ناحم عن نقطة انطلاق منخفضة على نحو خاص: ففي عام ١٩٣٩، لم تكن بلغاريا تتج طناً

واحدا من الفولاذ، وكان فيها ٤٠٠ مشروع، فقط، يشغل أكثر من خمسين عاملا. وفي نهاية المطاف، كان تقدم البلقان في التصنيع، ما بين الحربين، أقل منه في العقدين اللذين سبقا ١٩١٤. والسبب الأساسي في ذلك هو عدم كفاية رؤوس الأموال الوطنية بحيث خلق اللجوء إلى رؤوس أموال أجنبية موقف تبعية من نموذج "شبه استعماري" على الرغم من طموحات الحكومات التي كان التصنيع، بالنسبة لها، تنويها للاستقلال الوطني. وجرححت قومية دوائر المثقفين من جراء ذلك وأصبحت حساسة للعداء اللفظي للرأسمالية لدى اليمينيين المتطرفين. وكان تأثير التصنيع، في نهاية المطاف، محدودا. ولم يسمع استدعاء اليد العاملة الضعيف، غير القادر، أبدا، على امتصاص فوائض السكان الفلاحين، بتنافذ بين المدن والأرياف التي بقيت، حتى الحرب العالمية الثانية علمين منفصلين ومتنازعين.

وقد تزايدت الحواجز بالفروق القومية لأنه كان لكل هذه البلدان أقليتها. فقد كانت يوغسلافيا، وهي، نظريا، مملكة موحدة للصرب والكروات والسلوفينيين، وهم ثلاثة شعوب طرح تعايشها على المملكة الصربية مسائل عجيبة، كانت يوغسلافيا هذه تضم أكثر من نصف مليون ألماني و٤٧٠ ألف مجري و٤٤٠ ألف ألباني و٢٣٠ ألف روماني و١٥٠ ألف تركي و١٢٠ ألف تشيكي وسلوفاكي وروتيين وروسا وبولونيين وإيطاليين وآخرين. وكانت رومانيا تضم ٣٠٪ من القوميات الأخرى، منها مليون ونصف للمليون مجري و٨٠٠ ألف أوكراني و٧٢٥ ألف ألماني و٩٠٠ ألف يهودي جرى إحصاؤهم على حدة الخ... وكانت بلغاريا أكثر تجانساً، ولكنها كانت تضم نصف مليون تركي وفلاكيين، دون أن ننسى البومباكين، هؤلاء البلغار الذين اعتنقوا الإسلام وبلغ عددهم حوالي ٢٠٠ ألف وكانت انتماءاتهم القومية غير مؤكدة. وكانت اليونان تضم، داخل حدودها، ألبانيا وفلاكيين، وخاصة سلافيا مقلونيين. وكان

في ألبانيا، بدورها، يونان وجماعات من الجبل الأسود. وهذه المجموعات التي ورثت نزاعات تاريخية وفصلت بينها، في الغالب، كراهيات دينية كانت أكثر حساسية للفروق القومية منها لضروب التضامن الاجتماعية. كانت شعوب البلقان، للسيطرة منها والخاضعة، في مستوى ثقافي أدنى من المتوسط الأوروبي. ووجود طبقة رقيقة متغربة في بوخارست أو بلغراد أو صوفيا أو أثينا يجب أن لا يخفي أمية الجماهير: الرومانية (٤٣٪) في مجمل البلاد إنما ٦٠٪ في بيسارابيا) واليوغسلافية (٥١٪ مع حد أعلى يبلغ ٨٤٪ في مقدونيا) واليونانية (٤٢٪ من الأميين بين الرجال و٤٣٪ بين النساء). وكان في بلغاريا نفسها، الفخورة مع ذلك بنظامها المدرسي، ٢٠٪ من الأميين بين الرجال و٤٣٪ بين النساء عام ١٩٣٤. أما ألبانيا، فقد كان ٨٤٪ من سكانها، عشية الحرب العالمية الثانية، لا يجسمون القراءة والكتابة. ولم يكن الوضع أفضل على صعيد الصحة الجنسية: وفيات أطفال تبلغ ضعفي نسبتها أو ثلاثة أضعافها في الغرب، سوء تغذية معم بين الجماهير الفلاحية مع معدلات سل مرتفعة جداً، وفي رومانيا، خاصة، الحرص تضاف إليه الملاريا والسفلس بسبب شروط السكن والصحة السيئة.

وفضلاً عن ذلك، لم تكن هذه الجماهير البلقانية تشارك، إلا قليلاً جداً، في الحياة السياسية. فقد كانت هذه الأخيرة شبه محتكرة لفتات مدينية كانت تتنازع على السلطة - ومنافعها - مع ملكيات لم تكن واحدة منها "وطنية" حقاً: في رومانيا الموهرولرن، في بلغاريا الساكس - غوبور، في اليونان السلالة الدناكرية، وفي يوغسلافيا لم تكن الكاراجورجيفيتش، قط، سوى سلالة ملوك قسم من الصرب المقابلين للأوبرينوفيتش والفريين تماماً عن الكروات والسلوفينيين. ومن هنا جاءت انتخابات مزورة، عندما كانت تحدث، واقتراع عام يتحكم في زمامه موظفو السلطة الذين يمارسون الفساد والقمع معاً. فقد كانت الحياة السياسية

البلقانية بين الحربين العالميتين من شأن محترفين كانت الصلات والخصومات الأمرية هامة جدا بالنسبة لهم، وكانت عنيفة، مطبوعة بجرائم قتل وانهيارات أدت، نهائيا، إلى ديكتاتوريات ملكية محافظة: ديكتاتورية ألكسندر، منذ ١٩٢٩، في يوغسلافيا، ديكتاتورية بوريس، منذ ١٩٣٤، في بلغاريا، ديكتاتورية كارول، منذ ١٩٣٨، في ألبانيا. وكانت اليونان تمثل حالة خاصة: فقد كان الملك جورج الثاني يملك، ولكن مع ذلك في ظل ديكتاتورية الجنرال ميتاكساس التي لم تكن ترحم. وكانت الحرية والديمقراطية، بالنسبة لمجمل هذه الشعوب، مفهومان مفرغين من الواقع.

وأقل ما يمكن قوله هو أن الشروط العامة للبلقان ما بين الحربين لم تكن، قبلها، مناسبة للاشتراكية.

بلغاريا

كان للاشتراكية، فيها، من قبل، تقاليد قديمة: تأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي البلغاري في تموز ١٨٩١، وقائد، ديميتار بلاغوف (١٨٥٦-١٩٢٤) كانت سلطته تتجاوز تجاوزا واسعا حدود بلده الصغير. ولكن المؤتمر العاشر للحزب كان قد أدى، عام ١٩٠٣، إلى انشقاق بين جناح يساري، وراء د. بلاغوف شكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي البلغاري، حزب الاشتراكيين اليساريين المدعوين "تيسني" (الضيقين)، وهو حزب ذو صبغة ماركسية خالصة، والحزب الاشتراكي الديمقراطي البلغاري مع إيوانكو ساكوزوف (١٨٦٠-١٩١٤) "الشخصي" (الواسعون) للتأثر بالعمالية الإنكليزية. وانخرط الحزبان في معارك نظرية مريوة بقبول، حتى حرب ١٩١٤، قليلي العدد ويسيطر عليهما متفقون. إلا أنه عندما تشكل، عام ١٩٠٤، الاتحاد العام للنقابات، عرف

"التيسني" كيف يرسخون أقدامهم فيه وضم إليه، في قيادته، عاملاً شاباً في الطباعة منفوراً لمستقبل كبير، جيورجي ديميتروف (١٨٨٢-١٩٤٩). ثم أحرزوا، على الصعيد الانتخابي، نجاحات على مستوى المدن فوصلوا إلى السيطرة على بضع بلديات وأجروا، فيها، تجارب هامة عن "كومونات" على غرار كومونة باريس.

الاشتراكية البلغارية في الحرب (١٩١٢-١٩١٨)

أيد الحزبان، خلال الحروب البلقانية، سياسة سلمية. وفي حين جعل إ. ساكوزوف المرتبط جداً بالقادة الغربيين للأمة الثانية من نفسه محامياً لمشاريعها حول الاتحاد البلقاني، ندد د. بلاغوف، من جهته، لدى مؤتمر صوفيا في آب ١٩١٢، بالسياسة الحربية للبورجوازية في السلطة. وعرف "التيسني" المعادون بتصميم للحرب الثانية استغلال الاستياء الناجم عن الكارثة البلغارية وأحرزوا نجاحاً نسبياً في انتخابات ١٩١٤ التشريعية: ١١ نائباً لحزب يضم حوالي ٣٠٠٠ عضو. وقد أظهروا القوة للملحاحة نفسها حيال الحرب العالمية الأولى. ففي حين انضم "الشراكي"، ثانياً، إلى الاتحاد المقدس وقبلوا أهداف الحرب للوصوفة بأنها "وطنية"، وقف أنصار د. بلاغوف بتصميم ضد حرب وصفت بأنها إمبريالية. وصموا أذاتهم عن التماسات المنشفيكي بليخانوف الذي حاول، باسم حزبه، إقناعهم بالانخراط في المعركة، إلى جانب "الاتفاق". وعندما عرفت "معاهدة الصداقة والتحالف" للوقعة في ٦ أيلول ١٩١٥ بين الملوك فرديناند والدول المركزية، على الرغم من طابعها السري، احتج "التيسني" من جديد وصلوا بارفوس الذي جاء، باسم الاشتراكية الديمقراطية الألمانية والحكومة الإمبراطورية ليطالب إليهم الوقوف في صف

ألمانيا. ودعا د. بلاغوييف إلى أعمال ضد الحرب. وبالفعل، جرت
مظاهرات في أيلول ١٩١٥ أثناء التعبئة البلغارية.

وكان لتورتي ١٩١٧ الروسية صدى خاص في البلد. فقد كان الشعب
البلغاري متحمسا جدا بما كان يجري لدى من كان يسميها، منذ
استقلال ١٨٧٨، "الشقيقة السلافية الكبرى". ففي روسيا تكون عدد
من قادته، بدءا ببلاغوييف الطالب السابق في سان بطرسبرغ حيث انضم
إلى الماركسية. وروميا هي التي كان يميل، نحوها، عام ١٩١٥، الرأي
العام، وكان على الملك أن يقدم على مجازفة باختياره معسكر أجداده.
أما بالنسبة للفلاحين البلغار، فقد استمروا في أن يروا، في الجنود الروس،
أبناء محرريهم، أبطال بليفن وعمر تشيكا. وأعطت الخسائر القاسية في
المعارك والحرمانات التي سببتها حرب لم يكن أحد قد توقع أن تكون في
هذا الطول أحداث بطرسبرغ لونا زاد في التعاطف معه أن الوحدات
الروسية والبلغارية المتواجزة على جبهة سريت كانت تستطيع أن تفاهم
بسهولة نظرا للقرابة اللغوية: فقد تضاعفت تجليات الإخاء على الرغم
من أوامر شديدة. ومن الجبهة، دخلت الدعاية البلشفية إلى الداخل
تحملها مظاهرات نسائية ضد الجوع. وأطلق الحزب العمالي الاشتراكي
الديمقراطي شعار "الحرب ضد الحرب" ونظم لجانا وأطلق نداءات إلى
الشعب والجيش: وفي كانون الأول ١٩١٧، قاد مظاهرات كبيرة في
شوارع صوفيا وفارنا ومدن أخرى: وفي العاصمة، اعتقل النائب الشاب
ج. ديمتروف وسجن.

ولا شك في أن هذا الحزب كان ممثلا في الاجتماعات الدولية في زيمرفالد
(أيلول ١٩١٥) وكييف (نيسان ١٩١٦) وستوكهولم (أيار ١٩١٧)،
وهو ما استحق عليه، من لينين، وصفه بأنه "أعمى فعلي". إلا أنه لم يقف،
كلية، في صف المواقف البلشفية ودحض الأطروحات حول الحرب،
وخاصة إمكانية تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية. فقد كان

د. بلاغوييف يرى، فعلا، أن النمو غير الكافي للأعمالية في بلغاريا كان يجعل من الثورة البروليتارية فيها، في ذلك الوقت، أمرا مستحيلا. وكان هذا موقف انتظار سيتجلى قريبا.

الثورة الفاشلة وولادة الحزب الشيوعي البلغاري

عندما احترقت قوات فرانشييه ديسيري الجبهة في دوبرو-بول في ١٨ أيلول ١٩١٨، انهار الجيش البلغاري: ومهددت وحدات في مقدونيا وانتشر التمرد في مستودعات كومستنديل وغورنا-دجومايا (بلاغوييفغراد حاليا)، وخاصة في رادومير حيث كان مقر القيادة العام الذي حوصر وأسر ضباطه. أكان عمردا أم ثورة؟ إن للورخين البلغار الحاليين يذكرون، طواعية، بكمونة باريس. والواقع هو أن الأمر كان يدور حول عمرد جنود تصبوا من الحرب وصدمتهم الهزيمة. ومن أجل تهدئتهم، أرسلت الحكومة رئيسي الاتحاد الزراعي، أ. ستامبولسكي الذي كان قد سجن لمعارضته الحرب ونائبه داسكالوف. وكانت تعتمد على مكاتبتها لدى الفلاحين-الجنود المتمردين. ولكن داسكالوف، بدلا من أن يهدئ الأفكار، أعلن جمهورية رادومير: وقد عاشت أربعة أيام (٢٦-٣٠ أيلول ١٩١٨). وحاولت الألوية المتمردة الزحف على صوفيا، ولكن القوات الموالية أوقفتها في فلادجا، قبل ما لا يكاد أن يزيد عن ثمانية كيلومترات، ولا شك في أن التمرد نجح، جزئيا، عن دعاية الاشتراكيين اليساريين، وكان بين المتمردين حزبيون أو أنصار اشتراكيون. ولكن الجنود لم يتفصوا باسم الاشتراكية، بل باسم "السلطة الفلاحية"، حلم الزراعيين. ولذلك صم د. بلاغوييف أذنيه عندما أطلق ستامبولسكي، في ٢٨ أيلول، نداء إلى الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلغاري من أجل عمل مشترك ضد العاصمة: فلم تكن شروط الثورة قد تحققت، وكان الحزب

يلتزم الخط البروليتاري المضبوط ويرفض أي تحالف خارج الطبقة العاملة. وفي ٣٠ أيلول، دخلت القوات الحكومية رادومير، وكانت تلك نهاية الجمهورية. واتسعت المهوة بين القوى الديمقراطية الفلاحية والاشتراكيين.

ومع ذلك، لم يكن الوضع سلبيا بالنسبة للحركة العمالية. فقد تفاقمت أزمة التموين وارتفع الأسعار الباعث على الدور والبطالة بيوس الجماهير المدنية. واندلعت إضرابات في المناجم والمصانع ولدى الموظفين. وكانت الاندفاع الديمقراطية أمرا لا ينكر. ولكنها كانت، خاصة، من صنع الجماهير الفلاحية والبورجوازية الريفية الصغيرة المتحدة في "الاتحاد الزراعي" الذي أصبح، بقيادة ألكسندر ستامبوليسكي (١٨٧٩-١٩٢٣)، أول قوة سياسية في البلاد. ولم يكن هدفها الاشتراكية أبدا، بل إقامة "سلطة فلاحية متجانسة"، وهو ما كان يتم استنكار الماركسيين الذين كانت تحليلاتهم تكشف عن البنى الطبقة المتنازعة في الفلاحية. وكانت تلك، فوق ذلك، المدة التي طرحتم فيها، مسألة تجديد الأمية الثانية أو الانضمام إلى تلك التي نادى بها لينين. ولا شك في أن الوضع في بلغاريا كان، منذ انشقاق ١٩٠٣، أبسط منه في أي مكان آخر. فالاشتراكيون اليساريون، وحدهم، شاركوا، في ٢ آذار ١٩١٩، في إنشاء الأمية الثالثة في موسكو. ونتيجة لذلك، تحول الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلغاري، في مؤتمره الثاني والعشرين في صوفيا، ٢٥-٢٧ أيار ١٩١٩، إلى الحزب الشيوعي البلغاري برنامج قائم على هدف الثورة البروليتارية وتنظيم حديد يتبع لجنة مركزية كان مسكرتها فازيل كولاروف (١٨٧٧-١٩٥٠). وفي هذه المدة، كان يمثل قوة لا يستهان بها: فسي حين لم يكن للحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلغاري، عام ١٩١٥، سوى ١٠٣ منظمات قاعدية تضم حوالي ٣٠٠٠ عضو، كان الحزب الشيوعي

البلغاري يضم، في أيار ١٩١٩، ٦٠٠ خلية و٢٥ ألف عضو. وكان يستطيع الاعتماد على النقابات التي كانت تضم ١٥ ألف عضو، ونظم اتحادات للشبيبة والنساء والمعلمين. وكانت جريدته *رابوتنيشيسكي فيميتيك* تطبع ٣٠ ألف نسخة.

الميزة الشرعية للحزب الشيوعي البلغاري (١٩١٩)-

(١٩٢٣)

عمل الشيوعيون، حالا، بين جماهير المسرحين الذين كانوا دون عمل وبين مئات ألوف اللاجئين من مقلونيا وتراقيا ودوبرودجا. فضلا عن الأعمال ذات الأسس الاقتصادية أو الاجتماعية، كانوا قسادرين على تنظيم مظاهرات سياسية كبرى ضد تدخل الحلفاء في روسيا الذي كان يستخدم مرفأ فارنا البلغاري. وقد حصلوا، في أول انتخابات بعد الحرب، في آب ١٩١٩، على أكثر من ٢٠٠ ألف صوت- ربع المقترعين- وعلى ٢٠٪ من المقاعد محتلين المرتبة الثانية بعد "الاتحاد الزراعي". وكان على اشتراكيي ساكوزوف الذين أعادوا تشكيلهم بمشقة أن يكتفوا بربع عدد مقاعد الشيوعيين. وشكل ستامبوليسكي حكومة اقتصرت، بعد فشل المفاوضات مع الاشتراكيين، على الاتحاد وأحزاب اليمين. وسرعان ما دخل في صراع مع الشيوعيين. وفي كانون الأول ١٩١٩، اندلع إضراب كبير في المواصلات- خاصة لدى عمال الخطوط الحديدية وعمال المرافئ والبريد- بهدف مزجوج هو تحسين الوضع للمادي للعمال والدفاع عن روسيا البلشفية. ودام الإضراب خمسة وخمسين يوما (كانون الأول ١٩١٩- كانون الثاني ١٩٢٠) وسبب مواجهات: فقد استخدم ستامبوليسكي القوة وسهل الحلفاء مهمته في مصادرة الخطوط الحديدية. ولما كان القائد الزراعي واعيا لكونه أسير

بمينه، فقد قرر حل المجلس. وفي انتخابات ٢٨ آذار ١٩٢٠، أحرز الاتحاد انتصارا: ٤٠٪ من الأصوات وما يقرب من نصف للمقاعد. ولكن الشيوعيين حافظوا على المرتبة الثانية بحصولهم على ١٨١ ألف صوت (٢٠٪) و ٥٠ مقعدا (٢٠٪)، في حين حصل الاشتراكيون على ٥٥ ألف صوت و ٩ مقاعد. وكان ستامبولسكي واعيا لقوة الحزب الشيوعي البلغاري: ولم يكن تشكيل حكومة معه أمرا قابلا للبحث، فكانت الحكومة زراعية متجانسة، ولكنها فاوضت النواب الشيوعيين على اتفاق دعم في سوبراني مقابل حرية حزبه في العمل بحرية ودون عقبات، في البلاد. وهكذا لعب الحزب الشيوعي البلغاري، خلال ثلاث سنوات، اللعبة الألمانية واشترك في الحياة السياسية الزراعية لبغاريًا مطورا منظماته ومعبأ أعضاء عديدين؛ وكان، آنذاك، بلا جدال، أقوى حزب شيوعي في البلقان. وفي عام ١٩٢١، تبنى الحزب الشيوعي البلغاري، في مؤتمره الثالث، الخط اللينيني مع الأطروحة المزروعة، إقامة سلطة السوفيات كهدف للحزب، والاتحاد بين العمال والفلاحين اللازم للتوصل إليها.

أزمة ١٩٢٣: انقلاب حزيران وانتفاضة أيلول

ولكن العلاقات مع السلطة الزراعية كانت ملتبسة. فقد كان الماركسيون يرفضون سياسة توطيد الملكية الريفية الصغيرة، في حين كان ستامبولسكي، في حلمه بـ "أمية خضراء" لفلاحي أوروبا الوسطى، يهاجم "الأمية البيضاء"، أمية الرجعيين، و"الأمية الحمراء" البلشفية في الوقت نفسه. وقد هتف قائلا: "لا أشك في كون أميتنا الخضراء ستحرر روسيا من السوفيات". ولذلك أعلن الحزب الشيوعي البلغاري "حياده" حيال الصراع بين ستامبولسكي وخصومه، فقد كان، في نظر اللجنة المركزية، صراعًا بين بورجوازية الأرياف وبورجوازية المدن. وفي نيسان

١٩٢٣، أعطت انتخابات جديدة ٢١٢ مقعدا للزراعيين مقابل ١٦ للشيوخيين ومقعدين للاشتراكيين و١٥ للتشكيلات الأخرى التي كانت قد سيطرت، حتى ذلك الحين، على السياسة البلغارية. واتجهت المعارضة التي أحبطت إلى القوة ووجدت، لتغطي العملية، اشتراكيا سابقا، البروفسور ألكسندر تراكوف، الرئيس المقبل لحكومة في المنفى، في الرايخ الثالث، عام ١٩٤٤. وانتقل المتآمرون إلى العمل بانقلاب ٩ حزيران ١٩٢٣ الذي انتهى بقتل أ. ستامبوليسكي وذبح ألف من أنصاره. وخلال هذه الفاجعة، ظل الحزب الشيوعي محايدا، وعلى الرغم من نداءات القادة الزراعيين التي طلبت المساعدة، لم تحرك الجماهير المدنية. ولكن سادة الموقف كانوا يشملون، بكرهية واحدة، الزراعيين والشيوعيين، متذرعين بكون بعض مناضلي الحزب الشيوعي البلغاري اشتراكيا في محاولات المقاومة المسلحة. إلا أن المناقشات حول سياسة الحياد كانت حامية جدا داخل الحزب نفسه، وكان تكيك البلغار، في قيادة الأئمة، موضع انتقادات قاسية. وكلف الكومنترن فازيل كولاروف، أحد سكرتيريه منذ ١٩٢٢، بتحقيق تجميع "كل القوى المناهضة للفاشية". وعلى هذا الأساس، اتخذت اللجنة المركزية التي كان فيها، جيورجي دميتروف وفازيل كولاروف وغافريل جينوف، في ٦ آب ١٩٢٣- في ذروة الأزمة في ألمانيا- قرارا بالانتفاضة المسلحة. وفي الوقت نفسه، وجه نداء إلى الحزب الاشتراكي واتحاد النقابات والاتحاد الزراعي وبعض عناصر المنظمة القبلونية. ولم يرد إيجابا سوى الزراعيين، ونظمت "لجان عسكرية" في المحافظات. ولكن التباينات ظهرت داخل الحزب الشيوعي البلغاري نفسه، ووقف سكرتير التنظيم، ت. لوكانوف، ضد الانتفاضة المسلحة. وتبهرت الحكومة، فقامت، في ١٢ أيلول، باعتقال ألفين من المسؤولين الشيوعيين والستامبوليسكيين. وردت اللجنة المركزية بالدعوة إلى إضراب عام لم يمتد إلى ما بعد العاصمة. وفقدت،

إذ ذاك، السيطرة على عملياتها: فدون انتظار التاريخ المقرر، ألقت عدة منظمات عملية للحزب، منها منظمات محافظة ستارازاغورا، بنفسها إلى العمل المسلح. وقررت اللجنة المركزية، إذ ذاك، انتفاضة في ٢٢-٢٣ أيلول بهدف مزدوج: قلب حكومة ترانكوف وإقامة سلطة السوفييات. وعهد بتنظيم الحركة إلى "لجنة ثورية عسكرية" ضمت أعضاء من الحزب الشيوعي البلغاري ومن الاتحاد الزراعي.

وكانت تلك ما يطلق عليها علم التاريخ البلغاري الحالي اسم "انتفاضة أيلول المسلحة المناهضة للفاشية". وقد استمرت ما لا يكاد يتجاوز سبعة أيام وانتهت بكارثة. فطبقا للقرارات، انتفضت محافظتا فراتسا وفيدان في الجنوب الغربي على الدانوب. وتم الاستيلاء على مدينة فردينان (ميخائيلوغراد حاليا) وأصبحت مقر اللجنة الثورية التي كان من أعضائها ج. دميتروف وف. كولاروف، في حين برز لدى مهاجمة محطة بوجيوفيتش الكاهن أندريه، وهو ما كان يكشف عن الطبيعة المعقدة للانتفاضة. ولكن المدن لم تتحرك، ولم يتحرك ميناء فارنا وبورغاس. واحتاز أخير الثوار، يطاردتهم الجيش والدرك الحدود اليوغسلافية في ٣٠ أيلول. وهكذا سار القادة الشيوعيون على درب منفي لن ينتهي إلا عام ١٩٤٥. أما العسكريون، فقد سلمهم "الدوفسور الدموي" إلى عصابات الأورم والعسكريين. وكان ذلك "الإرهاب الأبيض" الذي دام ستين، وجرى الحديث، بصلده، عن ٢٠ ألف ضحية شيوعية وستامبوليسكية معا.

وحل المجلس الوطني ذو الأغلبية الزراعية والمنتخب في نيسان في تشرين الثاني. وأعطت الانتخابات الجديدة الأحزاب البورجوازية ١٨٥ مقعدا بدلا من ١١٥ وانصبت أصوات الشيوعيين والزراعيين على "كتلة فلاحية-عالية" أحرزت ٢٧٪ من الأصوات و٦٢ مقعدا. وكان هذا نجاحا أكبر مما ينبغي في نظر ترانكوف. وصدر "قانون للدفاع عن

الدولة" (كانون الأول ١٩٢٣) منع الحزب الشيوعي البلغاري والمنظمات المرتبطة به، وحرم نوابه من مقاعدهم. وبدأت مرحلة اللاشرعية التي ستلوم أكثر من عشرين سنة.

الحزب الشيوعي البلغاري في اللاشرعية (١٩٢٤-)

(١٩٤٠)

عرفت حياة الحزب الشيوعي اللاشرعي، في الواقع، ثلاث مراحل مختلفة جدا. وتتصف الأولى التي دامت حتى ١٩٢٧ باستمرار أسطورة الانتفاضة المسلحة. وكان هذا هو الخط الذي حدده الاجتماع السري الأول للحزب الذي انعقد في جبل فيتوشا، قرب صوفيا، في ١٧ و ١٨ أيار ١٩٢٤. والواقع هو أن تبنيه أنار مشادات عنيفة داخل الحزب الشيوعي البلغاري وأدى إلى تحالفات أقل ما يقال فيها أنها مشكوك فيها: مثل "بيان أيار" (١٩٢٤) الذي وقع مع الأورم (المنظمة الثورية الداخلية المقدونية) التي كانت تعيش، آنذاك، من مساعدات موسوليني. وكان البيان يعلن، في الحقيقة، أن تحرير مقدونيا لم يكن يمكن أن يتم إلا على أيدي عناصر تستند إلى الاتحاد السوفياتي. وفضلا عن ذلك، لم يدم التحالف إلا مدة قصيرة جدا. وفي داخل الحزب، تواجه أنصار العمل الشرعي الذين سرعان ما صنفوا بـ "المصفين" وطردها من الحزب وأنصار النضال المسلح الذين تقربوا من بعض عناصر يسار الاتحاد الزراعي مثل بتكوف. د. بتكوف. ولكن الزمن كان قد تغير: فاستقرار الاقتصاد في البلدان الرأسمالية الكبرى حمل قادة الأهمية على مراجعة تحليلهم. وأعلن ج. ديمتروف وف. كولاروف المنفيان في فيينا وموسكو وقوفهما ضد تكتيك الانتفاضة المسلحة فاصطدما بمقاومة قوية مسن ملاكات الداخل، وتشكل انحراف وصف بأنه "يساري متطرف" وكان

أبرز أعماله هجوم بالقنابل لدى مراسم جنازة جنرال في كنيسة سفيتا نيديليا في صوفيا، في ١٦ نيسان ١٩٢٥: وقد نجح الملك بوريس في آخر لحظة، إلا أنه وقع أكثر من مائة قتيل من بين كبار وجهاء النظام. وأفادت من ذلك حكومة ترانكوف لتعيد إطلاق إرهاب أبيض سبب تعبئة الرأي العام الدولي: فقد كتب هنري باربوس **المجلاذون** وندد مارسيل ويلار **بهما وأبيه في بلغاريا** في حين نشرت الرابطة الألمانية لحقوق الإنسان وثائق عديدة تصف وحشية القمع. وقبل اجتماع فيتوشا بيضعة أيام، سار جمهور كبير العدد وراء نعش مؤسس الماركسية في بلغاريا، ديميتار بلاغوف الذي توفي في ٧ أيار ١٩٢٤. وكانت المرحلة الثانية في حياة الحزب الشيوعي البلغاري مرحلة نصف سرية وراء ستار حزب شرعي، **الحزب العمالي** الذي تأسس في شباط ١٩٢٧. وأعيد، إلى جانبه، تشكيل اتحاد للشبيبة العمالية ونقابات مستقلة استطاع الحزب أن يعتمد عليها. إلا أن ذلك لم يمنع صراع الاتجاهات مع وجود قيادة في الداخل سيطر عليها اليسار ومحاجم، لدى الزراعيين، "الزراعيين الفاشيين" و"الاشتراكية الفاشية" لدى الاشتراكيين. وساعدت الأزمة الشيوعيين على الخروج من عزلتهم: ففي انتخابات ١٩٣١، استطاع الحزب العمالي التحالف مع يساريين زراعيين في "كتلة للعمل" جمعت ١٧٠ ألف صوت وحصل على ٣١ مقعدا في السوبراني. وفي السنة التالية، كانت الانتخابات البلدية نجاحا جديدا. ففي صوفيا، خاصة، حصل الحزب العمالي على ثلث الأصوات وأكثر من نصف المقاعد. وقد رفضت الحكومة تولي المنتخبين الجدد وظائفهم، وفي نيسان ١٩٣٣، علقت تفويضات نواب الحزب العمالي. ولكن الشيوعية البلغارية كانت قد ارتفعت، آنذاك، إلى المرتبة الأولى في الأخبار الدولية بفعل محاكمة الحكومة النازية قائلها جيورجي ديمتروف الذي اعتقل في برلين، في ٩

آذار ١٩٣٣، وحوكم في لايبزيغ بين ٢١ أيلول و٢٣ كانون الأول. وقد استخدم ج. دميتروف الذي القوه، ببلاهة، بحرق الرايخستاغ هذا المنبر ليحمل من غورنغ والفاشية الألمانية أضحوكة وليشرح أفكار الأهمية الثالثة.

وكان هو الذي سيطر على المرحلة الثالثة للحزب الشيوعي البلغاري التي اتصفت بتبني خط "الجهة الشعبية". وكان الوضع في بلغاريا قد اضطرب من جراء انقلاب ١٩ أيار ١٩٣٤ الذي سرعان ما تبعه حل كل الأحزاب السياسية. ولا شك في أن عسكري مجموعة زفينو (الحلقة) الذين تولوا السلطة قد اعترفوا بالاتحاد السوفياتي وأقاموا معه علاقات دبلوماسية، ولكن ذلك لم يمنع بروز عدائهم للقوى العمالية في الداخل. وحصل ج. دميتروف، السكرتير العام للكونترن، على انتصار الخط الذي حدده المؤتمر السابع للأهمية في بلده الأصلي. فقد أزاح من القيادة الداخلية العناصر اليسارية، وجعل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري تبني، في شباط ١٩٣٦، تكوين تشكيل جهة شعبية مناهضة للفاشية. وأعيد تأسيس الحزب العمالي باسم الحزب العمالي البلغاري وعقدت تحالفات على مستوى منظمات الشبيبة مع الاشتراكيين والزراعيين، وبدأت اضطرابات عمال التبغ والنسيج. وبما أن الملك سمح، عام ١٩٣٧، بالانتخابات، فقد تقلعت لاقتراع آذار ١٩٣٨ ترشيحات للجهة الشعبية باسم "الكتلة الدستورية" تطالب بإعادة الدستور، وعلى الرغم من ضغوط السلطة، حصلت على نجاح حدير بالملاحظة: ٦٣ مقعدا من ١٦٠ في البرلمان. ولكن ميشاق آب ١٩٣٩ الألماني- السوفياتي جاء في بلغاريا، كما في سولها، ليحطم هذا الاتحاد العابر. في حين أن سياسة الملك بوريس الموالية للألمان توافقت بعداء منتظم للشيوعية.

الاشتراكيون الديمقراطيون

ظل إيوانكو ساكوزوف على رأس حزب "الشيراكي" الاشتراكي إلى أن حله العسكريون في حزيران ١٩٣٤. وبما أن الانشقاق قد جرى منذ ١٩٠٣، فلم يكن الانضمام إلى الأهمية الثالثة موضع بحث بالنسبة له. وبما أنه مارس سياسة "الاتحاد المقدس"، فقد وجد نفسه مستبعدا من حركة ١٩١٩ الثورية، بل إن بعض أعضائه تعاونوا مع السلطات في قمع ١٩٢٣. وفي انتخابات تشرين الثاني من السنة نفسها، قبل الحزب الاشتراكي أن يتحالف مع حزب ترانكوف، "الاتفاق الديمقراطي". وهو ما خلق بينه وبين الحزب الشيوعي البلغاري هوة اقتضى ردمها خمسة عشر عاما. واستمر "الشيراكي"، الأعضاء في الأهمية الاشتراكية، في تمثيلهم، في بلغاريا، عمالية لم تلق، فيها، سوى القليل من الصدى: فقد كانت مجموعات صغيرة من المثقفين والموظفين هي، وحدها، التي انضمت إليهم في المدن. وفي انتخابات ١٩٢٧ العامة، شكل الحزب، تحت اسم **حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي**، ائتلافا مع ممثلي الزراعيين المنظمين في حزب صغار الملاكين. وكانت تلك "الكتلة الحديدية" التي أحرزت نجاحا هاما: ثلث الأصوات و٦٢ مقعدا، ولكن الاشتراكيين لم يستطيعوا الحصول، من هذا المجموع، سوى على عشرة مقاعد، وهو ما يبين حدود نفوذهم في البلاد. واضطلمت محاولة تشكيل يسار معتدل هذه بالأزمة التي سرعان ما تلاها انقلاب ١٩ أيار. ومثل كل الأحزاب، منع العسكريون الاشتراكيين. وعلى أساس نضال لإعادة الحريات الدستورية- دستور تيرنوفو لنيمان ١٨٧٩-، قبلوا اقتراحات الشيوعيين لتشكيل جبهة شعبية لم تعش سوى ١٨ شهرا. وسوف نجد، خلال الحرب، اشتراكيين في مقاومة جبهة الوطن، ولكن الاشتراكية الديمقراطية لم تعد، في الواقع، تمثل، في بلغاريا ١٩٤٠، قوة منظمة.

يوغسلافيا

جمع قيام مملكة الصرب- الكروات- السلوفينيين، في الأول من كانون الأول ١٩١٨، التي أصبحت، عام ١٩٢٩، يوغسلافيا في إطار دولة واحدة شعوبا منفصلة منذ الأزل. ولما كانت مختلفة في تطوراتها التاريخية، فقد دخلت الدولة الجديدة بتقاليدها الخاصة: ومن بينها تقليد الاشتراكية.

فقد تشكل في كرواتيا، بتأثير ماركسي فيينا وبودابست، عام ١٨٩٤، حزب اشتراكي ديمقراطي نما بين صفوف الأتليجنسيا وعمال الطباعة، ولكنه نما، أيضا، بين صغار الفلاحين وذلك، على الأقل، إلى أن عبأهم الأخوان راديتش، منذ ١٩٠٥، في الحزب الفلاحي الكرواتي. وبما أن الاشتراكيين الكروات قد اصطدموا بالنظام القمعي للحاكم خويبن- هيديرفاري، فقد ظلوا في السر حتى عام ١٩٠٦. وتوسعوا، بعد ذلك، على أساس إصلاحية معتدلة، نسبيا، متمحورة على شروط العمل والحريات السياسية. ولم يترددوا في التعاون مع الأحزاب البورجوازية. أما بالنسبة للمسألة الوطنية، فكانوا يؤيدون استقلالاً لسلاف الملكية المزوجة مع صلة خاصة بالسلوفينيين، ومن هنا جاء تبني اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليوغسلافي. وظهر الاشتراكيون في سلوفينيا حوالي عام ١٨٩٠ بتأثير اشتراكي فيينا الديمقراطي وشكلوا، بعد ١٨٩٤، حزبا خاصا له صحافته: وكان نفوذ الماركسية النمساوية، فيه، راجحا.

وكانت اشتراكية قبل ماركسية قد وجدت في صربيا منذ سبعينات القرن التاسع عشر مع سفيتوزار ماركوفيتش (١٨٤٦-١٨٧٥)، منظر الاتحاد البلقاني. إلا أن الأمر اقتضى الانتظار حتى عام ١٩٠٣ لمشاهدة تشكل حزب اشتراكي ديمقراطي، في مملكة صربيا المستقلة، كان لقائه

ديميتري توكوفيتش مواقف قريضة من مواقف ماركسسي "اليسني" البلغار المتصلة على الرغم من كونه أقل تمهيبا. وقد أخذ عن س. ماركوفيتش فكرة اتحاد، فكان المحرض على الاجتماع الاشتراكي للبلقان في بلغراد، في كانون الثاني ١٩١٠. ولدى اقتراب الحروب البلقانية، شن الاشتراكيون حملة ضد الجيش وصوت نولهم في السكريبستينا ضد الاعتمادات العسكرية عام ١٩١٢، كما في عام ١٩١٤، وهو ما اجتذب صواعق السلطة ضدهم ووجههم نحو طريق ثورية.

أزمة ولادة يوغسلافيا والاندفاعية الشيوعية (١٩١٨-)

(١٩٢١)

كانت شعوب يوغسلافيا حساسة على نحو خاص للثورة البلشفية: الصرب بسبب محبتهم التقليدية لروسيا، والكروات والسلوفينيون لأن عديدين منهم كانوا بين الأسرى النمساويين-المجريين في روسيا، مثل جوزيف بروز الذي سمي، فيما بعد، تيتو. ولذلك، فمنذ تشكل المملكة، اتخذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الصربي مبادرة تجميع لمختلف أحزاب كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والمهرسك الاشتراكية على أساس ثوري. وقدم تأسيس الأممية في آذار ١٩١٩ للرجعية الأسامية: مع أو ضد الانضمام. وخرج الحزب الاشتراكي العمالي اليوغسلافي من مؤتمر التوحيد الأول الذي انعقد في بلغراد بين ٢٠ و ٣٠ نيسان ١٩١٩. وقرر قطع العلاقات مع "الاشتراكيين الشوفينيين" للتمتين إلى الأممية الثانية والانضمام إلى أممية موسكو. والتقت عناصر الأقلية في حزب اشتراكي ديمقراطي يوغسلافي بدأ، منذ الأصل، من المخلفات. وفي العام التالي، في المؤتمر الثاني في فوكوفار (فوفودينا) في حزيران ١٩٢٠، اتخذ الحزب العمالي اسم حزب يوغسلافيا الشيوعي وتبنى برنامجا سمي برنامج

"فوكوفار". وكان هذا الأخير يستلهم شعارات الأهمية: خلق جمهورية سوفياتية يوغسلافية، التحويل الاشتراكي للصناعة والتجارة، إلغاء الضريبة على الأحمر. وكان في هذا البرنامج، كما لاحظ تيتو عام ١٩٤٥، ثغرتان كبيرتان: لا شيء حول مستقبل الطبقة الفلاحية التي كانت تمثل، آنذاك، ٧٥٪ من مجموع السكان، ولا موقفاً واضحاً من المسألة القومية. ولكن هذه الأخيرة كانت في المستوى الأول من المشاغل: حل وحلوي للصرب وبازيتش أم حل اتحادي للشعوب الأخرى والكروات، للأخوين راديتش خاصة؟ وكان الحزب في حديثه عن يوغسلافيا دون تعريفها يبدو موافقا على سياسة بلغراد القومية الصربية، وهو ما كان يفقده، تلقائياً، القوميات الأخرى. وعين المؤتمر، كذلك، الأجهزة القيادية: لجنة مركزية من واحد وثلاثين عضواً تنتخب، ضمنها، لجنة مركزية تنفيذية، سلف للكتب السياسي، من تسعة أعضاء، كلهم صرب. وكان السكرتير العام للحزب، سيما ماركوفيتش، صرباً من بلغراد.

وعلى الرغم من ضروب ضعف البرنامج، غمما الحزب الشيوعي اليوغسلافي بسرعة. ويفسر ذلك وضع الدولة الجديدة المشوش وبؤس الأرياف والبطالة المدينية وعودة الأسرى من روسيا. ففي نهاية ١٩١٩، كان الحزب يعترف بستين ألف عضو يضاف إليهم مناضلو النقابات التي كانت تضم ٢٠٠ ألف عامل. وفي انتخابات حزيران ١٩٢٠ البلدية، جاء الحزب الشيوعي اليوغسلافي في المقدمة في بلغراد وزغرب وبضلع مدن أخرى. ولكنه ارتفع، خاصة، في انتخابات المجلس التأسيسي، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٠، إلى المرتبة الثالثة بعد ديمقراطي دافيدوفيتش وراديكالي بازيتش، بحوالي ٢٠٠ ألف صوت - أكثر من ١٢٪ - وهو ما أعطاه ٥٨ مقعداً في السكوبستينا. إلا أنه يمكن أن نلاحظ أن معظم هذه الأصوات لم يكن آتياً من مدن كرواتيا أو سلوفينيا الصناعية، بل

من أرياف الجبل الأسود ومقدونيا المتخلفة حيث كان الشعور الثوري الفلاحي يتأكد تقليدياً. وهذان النجاحان المضافان إلى الدعاية الشيوعية لصالح روسيا البلشفية، وخاصة لصالح بحر ييلا كون المجاورة، أقلقوا حكومة بلغراد. فانتهز وزير الداخلية ميلوراد دراسكوفيتش فرصة الإضرابات - خاصة إضراب عمال الناجم العام في سلوفينيا والبوسنة - ليصدر، في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠، مرسوماً - "أوبزنانا" - يسأمر بحمل المنظمات الشيوعية ويمنع صحافتها، ولكنه يدع النواب في البرلمان. وعند ذلك، اتجهت فئة من الحزب الشيوعي اليوغسلافي إلى الإرهاب وخلقوا منظمة سرية، "العدالة الحمراء". وقد انطلقت إلى العمل يوم إعلان دستور فيدوفان (٢٨ حزيران ١٩٢١)، ولكن القنبلة الملقاة أخطأت الأمر الرصي. وبعد ثلاثة أسابيع، سقط الوزير م. دراسكوفيتش، صاحب "الأوبزنانا"، صريع رصاص شاب شيوعي. وأمر البرلمان الذي دعي للانتقاد في جلسة استثنائية، في ٣٠ تموز، بطرد النواب الشيوعيين ووضع الحزب خارج القانون، مضيفاً إلى ذلك منع الإضرابات في الخدمات العامة. وبعد سنتين من الوجود الشرعي، دخل الحزب الشيوعي اليوغسلافي عشرين سنة من اللاشرعية.

الحزب الشيوعي اليوغسلافي السري: زمن الصراعات

الفنوية (١٩٢١-١٩٣٤)

في الواقع، وبموجب توجيهات الكومنترن، حاول الحزب الشيوعي اليوغسلافي الإبقاء على تزامن العملين الشرعي واللاشرعي. ففي كانون الثاني ١٩٢٣، تأسس **حزب مستقل للعمال** قدم مرشحين للانتخابات دون نجاح كبير. فقد حصل، في ذلك العام، على ٢٤ ألف صوت - ١٪ من المجموع وأكثر بقليل من عشر أصوات ١٩٢٠ -، وفي عام ١٩٢٥:

١٧ ألف صوت (٧٠٪)، وفي عام ١٩٢٧: ٢٥ ألف صوت (١٪). وكانت النقابات المستقلة، على الرغم من سيطرة الشيوعيين عليها، تضم ٢٠ ألف عضو، عام ١٩٢٣ و ٣٠ ألفا عام ١٩٢٧. فقد بقي فلاحو كرواتيا وسلوينيا، في غالبيتهم العظمى، أوفياء لزعامة راديتش الذي دام تقاربه مع موسكو طويلا، في حين أن كاثوليكيتهم الأميلة كانت تبعدهم عن الشيوعية التي هاجمها الكهنوت بوصفها "شيطانية".

وعقد الحزب الشيوعي اليوغسلافي السري في الخارج- فيينا- مؤتمري ١٩٢٢ و ١٩٢٣، في حين عقد مؤتمر ١٩٢٤ في بلغراد. وكانت هذه المؤتمرات فرصة لصراعات حادة بين "يمين" يسيطر عليه سيما ماركوفيتش و"يسار" ظل مواليا للعمل الإرهابي. وكان موضوع النزاع الرئيسي المسألة القومية. فقد كان "اليمنيون" يرون أنه يجب أن تبقى يوغسلافيا دولة موحدة وأن الصراعات القومية لم تكن سوى متحجات للنظام الرأسمالي: والدولة الاشتراكية ستحلها من تلقاء ذاتها. وكان موقف الكومنترن مختلفا: فقد عرف زينوفيف ثم ستالين يوغسلافيا على أنها "دولة متعددة القوميات تسيطر عليها البورجوازية الصربية ومولفة من عدة شعوب مضطهدة". وفي المؤتمر الخامس للأمم، عام ١٩٢٤، اتخذ قرار يحدد الخط اليوغسلافي: "إن شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي ينادي به الحزب الشيوعي اليوغسلافي يجب أن يجد التعبير عنه في انفصال كرواتيا وسلوينيا والجبل الأسود عن إطار يوغسلافيا وتكونها في جمهوريات مستقلة". وبدعم من "اليسار"، أصبحت هذه الأطروحة أطروحة الحزب على الرغم من احتجاجات سيما ماركوفيتش الذي انتقده ستالين نفسه بشدة. ولم تنزل التوترات داخل الحزب الشيوعي اليوغسلافي واضطر مكتب الكومنترن للتدخل مباشرة لتسمية أعضاء اللجنة المركزية أو إبعادهم. ودعم موسكو هو الذي سمى، بفضل، شخص يدعى جورجيفيتش- تيتو- سكرتيرا للحزب في

كرواتيا، ولكنه سرعان ما اعتقل غداة مقتل راديتش (حزيران ١٩٢٨). وقد أكسبته محاكمته في زغرب الشهرة، ولكنها انتهت بالحكم عليه بالسجن خمس سنوات. وانتقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اليوغسلافي في دريسدن، في تشرين الأول ١٩٢٨. ولم يكن الحزب يضم سوى ٣٠٠٠ عضو، وجاء توغلياني لينقل إليه توجيهات الكومنترن. وسُميت لجنة مركزية جديدة.

وبعد بعض الوقت، علق الملك ألكسندر الدستور وأقام نظامه الشخصي (كانون الثاني ١٩٢٩). واشتدت ملاحقة الشيوعيين، وفي نيسان ١٩٢٩، قتل ديورو دياكوفيتش، سكرتير اللجنة المركزية، على يد البوليس. وفي السنة نفسها، أطلقت اللجنة المركزية شعار الانتفاضة المسلحة ضد "الديكتاتورية الملكية الفاشية" الذي لم يحصل سوى على إبانة ملاكات الحزب. وفي عام ١٩٣٢، وصل هذا الأخير إلى القلاع بمائتي عضو فقط. وتغير سكرتيره العام ثلاث مرات في السنة.

الحزب الشيوعي اليوغسلافي السري: عطف الجبهة الشعبية وقيادة تيتو (١٩٣٤-١٩٤٤)

لم تكن استقامة الأمور محسوسة إلا عام ١٩٣٤. وكان السكرتير العام للحزب، آنذاك، ميلان غوركيتش الذي كان من أصل أوكرائي وكان قد عاش في موسكو. وكان الكومنترن قد كلفه بتجميع المجموعات الشيوعية المبعثرة. وكان بين المناضلين الذين يستطيع الاعتماد عليهم بروز تيتو الذي خرج من السجن عام ١٩٣٤. ونظم القادة الشيوعيون الذين كانوا يروحون ويقيمون بين فينا وبلغراد الحزب السلوفي (مؤمر لوبليانا في أيلول ١٩٣٤) ولكن اعتداء مرسيليا ضد الملك ألكسندر أدى إلى تدابير بوليسية من القوة بحيث أن معظم القادة، ومنهم غوركيتش

وتيتو وكارديلي، مضوا إلى موسكو. وكان الحزب الشيوعي اليوغسلافي يضم، آنذاك، حوالي ألف عضو.

وحضر المندوبون اليوغسلاف- ومنهم تيتو- للمؤتمر السادس للكونغرس (غوز ١٩٣٥) وأيدوا سياسة الجبهة الشعبية. وضمن شروط الديكتاتورية الملكية، ظل التعاون مع أحزاب المعارضة الديمقراطية نظرياً، ولكن الحزب الشيوعي اليوغسلافي دخل في النقابات وخاصة جامعة بلغراد التي أصبحت أحد معارضة الرئيسة: فقد شكل طلاب هذه السنوات الشيوعيون ملاكات انتفاضة ١٩٤١. وغادر تيتو الذي كلف بتنظيم المتطوعين اليوغسلاف في حرب أسبانيا خلال صيف ١٩٣٦: وبلغ عدد المقاتلين المبعوثين ١٣٠٠ كان نصفهم، تقريباً، أعضاء في الحزب. وقد قتل منهم ٧٠٠ وجرح ٣٠٠ وعاد الثلاثة الآخرون إلى يوغسلافيا وقدموا، فيما بعد، خبرهم العسكرية إلى الأنصار. وعاد تيتو إلى يوغسلافيا في بداية ١٩٣٧ حيث أصبح، منذ ذلك الحين، مسؤول التنظيم في المكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوغسلافي، فعمل على كارديلي بقيادة الفرع السلوفي للمستقل استقلالاً واسعاً، وأنشأ منظمة شبيهة على رأسها لولا ريسار. ولكنه اصطدم بصعوبات في كرواتيا. فقد كان الشيوعيون، فيها، شديدي التعلق بفكرة الاستقلال متبعين، بذلك، الشعار القديم للكونغرس. ولكن، هل كان هذا متوافقاً مع خط الجبهة الشعبية الذي كان يطرح، على العكس من ذلك، سياسة "يوغسلافية"؟

المسألة بقيت كاملة حتى الحرب.

وفي هذه الظروف، استدعي غوركيتش إلى موسكو وأعيد بوصفه "تروتسكياً"، وحل الكونغرس اللجنة المركزية وبقي تيتو مسؤول الحزب الوحيد بدعم من ديمتروف وفيلهلم بيك سكرتير شؤون البلقان. وبذل جهده، منطلقاً من باريس، لتنظيم التعاون مع النقابات الشرعية ونسدى، في صحف المحررة سياسة الجبهة المشتركة للمعادية للفاشية. ولكن

سلطته اصطدمت، في يوغسلافيا، بالموتينيغري بتكو ميليتيش الذي حاول الحلول محله. وأفرز تيتو الذي استدعي إلى موسكو لترجمة كتاب ستالين تاريخ الحزب الشيوعي (البلشفي) للاتحاد السوفياتي إلى الصربية- الكرواتية ونجا من تطهيرات تشيرين الثاني ١٩٣٨ التي اعتقل، خلالها، حوالي مائة شيوعي يوغسلافي أعدم منهم ستون. وعلى العكس من ذلك، عينه ديمتروف سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي اليوغسلافي في كانون الثاني ١٩٣٩.

وبعد شهرين، عاد تيتو إلى البلاد. ووجد، فيها، حزبا شيوعيا تضاعف عدد أعضائه منذ توليه منصبه للوقت: ٣٠٠٠ في أيار ١٩٣٩. وارتفع عددهم إلى ٦٥٠٠ عام ١٩٤٠، وإلى ١٢٠٠٠ عشية الهجوم الألماني في ربيع ١٩٤١. وبصورة موازية لذلك، ارتفع عدد أعضاء الشبيبة الشيوعية من ٩٠٠٠ عام ١٩٣٨، إلى ١٧٨٠٠ في أيلول ١٩٣٩. وتبين أن فريق تيتو ذو كفاءة. ففي عام ١٩٣٧، كان قد بعث إلى الحياة حزبا شرعيا، حزب الشعب العامل الذي تحالف، في الانتخابات اللاحقة، مع الحزب الديمقراطي الكرواتي وحصل، بذلك، على شيء من النجاح. وكان الشيوعيون، في هذه المنطقة، قد دخلوا في شبيبة حزب "ماشيك" الفلاحي الكرواتي، ولكن هذا الأخير بقي معاديا لهم بعضه. وفي صربيا، شكل الدكتور ريسار حزب اليسار الديمقراطي القريب من الشيوعية، وقبل الدكتور يوفانوفيتش، أحد أساتذة جامعة بلغراد الذي كان قد شكل حزبا صغيرا، بشأن يعمل مع الشيوعيين. وعلى وجه الإجمال، كان الحزب الشيوعي اليوغسلافي، في بداية الحرب، إحدى قوى المعارضة الرئيسية، ولكنه كان ما يزال سريا.

الاشتراكية الديمقراطية اليوغسلافية

عندما تشكل، في نيسان ١٩١٩، حزب العمل الاشتراكي، بقي عدد من الأجنحة اليمينية للأحزاب الاشتراكية في كرواتيا وسيلوفينيا والبوسنة والمهرسك وفيما لتقاليد الغريبة ولصلاته بالاشتراكية الديمقراطية الفيينية: فقد رفضت الانضمام إلى الأهمية الثالثة وتجمعت في حزب **اشتراكي ديمقراطي يوغسلافي**. إلا أنه لم يكن لهذا الأخير، أبدا، من وجود خارج زغرب وليوبليانا ومدن أخرى كان يجند أعضائه، فيها، من البورجوازية الصغيرة والأوساط المثقفة. وفي انتخابات كانون الأول ١٩٢٠، حصل الاشتراكيون على عشرة مقاعد في السكوبستينا، من ٤١٤، مقابل ٥٨ للشيوعيين. ولكنهم حاولوا، مع ذلك، تشكيل اتحاد نقابي منافس لاتحاد الشيوعيين، ولكنه لم يعرف سوى نمو ضعيف. وكانت حياة الحزب الاشتراكي الديمقراطي صعبة من جراء مضايقات البوليس الذي كان يخلط، طواعية، بين كل "لماركسين". وكان قائده الرئيسي، زيفكو توبالوفيتش، حقوقيا من بلغراد كان يصدر جريدة الحزب، **رادنيشكه نوفينه (جريدة العمال)**. وكان يمثل اليوغسلاف في أمة فيينا، ولكن أهميتهم الضئيلة تكشف من حيث أنه لم يكن لهم سوى صوت واحد مقابل ثلاثة للبلاشار وأربعة للرومانيين. بل إن توبالوفيتش كان، بين ١٩٢٧ و١٩٢٩، عضوا في رئاسة للكيب اللولي للعمل في جنيف. ولم يحسن هذا تفوذ حزبه الذي كان قد حصل على ٢٥ ألف صوت في انتخابات ١٩٢٥ دون أن يحصل على مقعد نائب واحد، وعلى الرغم من ٢٣ ألف صوت، فقط، عام ١٩٢٧، عاد إلى السكوبستينا بنائب واحد.

ومنع الملك، عام ١٩٢٩، الحزب الاشتراكي الديمقراطي كما منع كل التشكيلات السياسية. وزالت الاشتراكية الديمقراطية كقوة منظمة

وبقيت مراكز نفوذ صغيرة، وحدها، كما في غرف العمل: فقد كان توبالوفيتش، حتى الحرب، عضواً في غرفة تجارة بلغراد. ولكن هذا لم يكن إلا من المخلفات.

رومانيا

كانت الحركة الاشتراكية، فيها، فخورة بعراقها. فقد كانت تعود، على صورة للمشرك الفورييري، إلى عام ١٨٣٤ وتستند إلى اسمي تيودور ديامان (١٨١٠-١٨٤١) وم. بلاسيانو. ودخلتها الماركسية في السبعينات وكان قسطنطين دوبروجينو-غوريا (١٨٥٥-١٩٢٠) أول منظر كبير لها. وفي عام ١٨٩٣، خلق حزب عمال رومانيا الاشتراكي الديمقراطي الذي فككه، عام ١٨٩٩، انشقاق ج. ناديليه و"الكرماء" الذين انتقلوا إلى الحزب الليبرالي. ولكن الاشتراكيين أعادوا تنظيم أنفسهم في حزب رومانيا الاشتراكي الديمقراطي، في كانون الثاني ١٩١٠ وقد شجعهم ثورة ١٩٠٥ الروسية وانتفاضة الفلاحين الرومانيين لعام ١٩٠٧، واستنلوا إلى حركة نقابية نامية من قبل. وكان بين قادته بالإضافة إلى أشخاص جاؤوا من الأنتليجنسيا، مثل ج. دوبروجينو-غوريا وكريتيان راکوفسكي، قادة عماليون مثل أ.ج. فريمو (١٨٧١-١٩١٩) وستيفان غيورغيو (١٨٧٩-١٩١٤). وكان للرومانيين نصيب فعال في أعمال الأمية الثانية وتبنوا أطروحاتها حول البلقان: تشكيل جمهورية اتحادية لكل البلدان البلقانية، بما فيها تركيا. ووقفوا، كذلك، ضد اشتراك رومانيا في حروب ١٩١٢-١٩١٣ وضد ضم مضلع دوبروديا الرباعي إلى صلح بوخارست (آب ١٩١٣).

حزب رومانيا الاشتراكي الديمقراطي أثناء الحرب

لم يخلق له إعلان حرب ١٩١٤، مسائل خاصة: فيما أنه لم يكن للحزب الاشتراكي أي نائب في البرلمان، فلم يكن عليه أن يتخذ موقفا ملموسا. وبقي أميناً لموقفه السلمي ووقف في مؤتمر خاص للحزب والنقابات انعقد في بوخارست في ٢٣ آب ١٩١٤ ضد الحرب ومع حياض رومانيا. وفي حزيران - تموز ١٩١٥، جمع في بوخارست الاجتماع الاشتراكي البلقاني الثاني الذي اشترك فيه، البلغار (التيسيني) واليونانيون إذ لم يستطع الصرب الحضور. وتبنى الاجتماع قرارا مؤيدا لأطروحات ليكشت وروزا لوكسمبورغ وانتقد سلبية مكتب الأمانة الثانية وأدان "الاشتراكية الوطنية". وكذلك، مثل الحزب الروماني، في الشهر التالي، في زيمفالده، أحد قادته، كريستيان راکوفسكي (١٨٧٣-١٩٤١)، وهو طبيب بلغاري من دوبروديا. وقد تبني موقفا مؤيدا لأطروحات لينين وحمل مؤتمر الحزب الرابع (تشرين الثاني ١٩١٥) على إقرارها. ولم يستطع، بالمقابل، أن يشترك في لقاء كيتال (تيسان ١٩١٤)، ولكن الحزب الاشتراكي الروماني قبل، مرة أخرى، أطروحاته. وعندما بدأ دخول رومانيا الحرب وشيكاً، ضاعف الاشتراكيون الإضرابات والمظاهرات: وفي ٢٦ حزيران، قمعَت السلطات، بقسوة، مظاهرة عمالية في غالاتز، وقتل، فيها، تسعة بينهم حزبان اشتراكيان. وفي هذه المدة، شن الكاتب الذي أصبح مشهوراً فيما بعد، بانايوت إستراتي، حملة ضد الحرب في جريدة **برابلا** النقابية. وفي ٢٧ آب ١٩١٦، أعلنت رومانيا الحرب على النمسا- المجر وأعمال القمع على الحزب: منع صحف، تفريق اجتماعات، اعتقال قادة.

وقد زاد من تأثر الثورنتين الروسيين في رومانيا كون الحكومة قد لجأت، بعد هزيمة كانون الأول ١٩١٦ واحتلال بوخارست، إلى إياسي القريبة

جدا من الحدود وطلبت مساعدة القوات القيصرية للحفاظ على خط سيريت: فرجند، هكذا، مئات ألوف الجنود الروس في مولدايفيا وحول العاصمة الموقفة. وفي الأول من أيار ١٩١٧، نظم هؤلاء الجنود مظاهرة كبيرة اشترك فيها اشتراكيون رومانويون ومنهم ألكسندر دوبروجينو-غيريا ابن قسطنطين. وقد حرروا القائلين الاشتراكيين السجنيين: كريستيان راكوفسكي وغ. بوجور. ولكن بعثة الجنرال بارتيلو العسكرية الفرنسية ساعدت الحكومة في استعادة السيطرة على الوضع: وانتقل الاشتراكيون المهذجون إلى روسيا. وبقي، فيها، ك. راكوفسكي هائيا ولعب دورا هاما في الثورة البلشفية في أوكرانيا حيث أصبح رئيسا للحكومة عام ١٩١٩، في حين نظم، فيها، غ. بوجور (١٨٨١-١٩٦٤) "لجنة عمل اشتراكي ديمقراطي" كان مركزها أوديسا وشكلت "أفواجاً ثورية رومانية". فقد كان، إذن، لثورة أكتوبر ارتكاسات مباشرة في رومانيا. ولكن حكومة براتيانو أدركت الخطر وعملت على إقرار إصلاح زراعي واسع وإصلاح انتخابي أدخل الاقتراع العام: فلم يتحرك الفلاحون الذين امتلأوا أملا. وكان هذا "سدا أول ضد البلشفية".

وكان الثاني بيسارابيا. فمنذ سقوط القيصر، تواجهه، في هذه المنطقة المتعددة القوميات، القوميون الرومانيون والأوكرانيون والروس. ولكن تشنجات روسيا امتلعت هؤلاء الآخرين، وانتصر الرومانيون. ففي نيسان ١٩١٨، صوت مجلس-"السفات"-الذي كانت درجة تمثيله موضع نقاش على الاتحاد مع رومانيا. فقطعت موسكو العلاقات الديبلوماسية مع رومانيا ولم تعترف بالضم قط. وأدخلت بيسارابيا عنصرا وطنيا، بل قوميا ضد البلشفية وسلم صلح بريست-ليتوفسك بين روسيا والدول المركزية أوكرانيا للاحتلال الألماني واختزل رومانيا إلى جزيرة مولدايفيا الصغيرة. وجعلت منها معاهدة بوخارست تابعا

للدول المركزية، ولكنها جعلت منها، أيضاً، عنصر سد معاد للبلاشفة. وسهل ذلك سياسة حكومتي براتيانو وأفريسكو في القمع العمالي.

ومن الناحية الأخرى من الحدود، في ترانسلفانيا، كان فرع روماني للحزب الاشتراكي الديمقراطي المجري، عام ١٩٠٣، مع جريدة تصدر في تيميشوارا. وقد نقل موقفه عن موقف اشتراكي يودابست إلى أن انتقلت المسألة القومية إلى اللقاة الأولى عام ١٩١٨. وفي تشرين الأول، قبل اشتراكيو ترانسلفانيا الرومانيون بالتعاون مع الحزب الوطني الروماني. وقد أيدوا الاتحاد مع المملكة، ولدى مجلس ألبا حوليا الوطني الكبير (الأول من كانون الأول ١٩١٨)، انتخب ممثلان عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في المجلس الوطني الكبير، وهو حكومة مؤقتة من خمسة عشر عضوا يرأسهم حوليو مانيو.

وسوف يكون على اشتراكية رومانيا الكبرى أن تقوم بتركيب عناصر مختلفة جداً. ولم تستطع التوصل إلى ذلك .

انشقاق ١٩٢١ وتطور الحزب الاشتراكي

كان حزب ريفات- المملكة القديمة- السابق قد اتخذ مواقف ثورية. وفي ١١ كانون الأول ١٩١٨، تبني "إعلان مبادئ" ينادي بإلغاء استغلال الإنسان للإنسان وإقامة ديكتاتورية العوليتاريا. وبعد بضعة أيام أغرقت بالدم، أمام المسرح الوطني، مظاهرة لعمال عاطلين عن العمل ويعانون الجوع: وقد وقع أكثر من مائة قتل. وأفادت الحكومة من ذلك لاعتقال القادة النقابيين الاشتراكيين. ولم يمنع ذلك من استمرار الإضرابات والمظاهرات طيلة عام ١٩١٩: إضراب الخطوط الحديدية في حزيران،

عمال التعدين والنفط في آيب وإضرابات تضامن، أيضا، مع روسيا البلشفية وثورة بيلاكسون في البحر.

وفي هذه المعارك، انقسمت الحركة الاشتراكية الرومانية. وشهد ذلك عندما طرحت مسألة الانضمام إلى الأمانة الثالثة. وكانت أغلبية اشتراكي وبعثات المتأثرين بالكسندر دوبروجينو- غربيا والذين بقوا على صلة بكريستيان راكوفسكي تؤيد هذا الانضمام، في حين كان اشتراكيو ترانسلفانيا وبوكوفينا يريدون أن يبقوا أوفياء للصلات مع الاشتراكية الديمقراطية المساوية والمجرية. وفي نيسان ١٩٢٠، قرر اصحاب الأغلبية قطع العلاقات مع الأمانة الثانية وإرسال وفد إلى موسكو للاستفسار عن شروط الانضمام إلى الثالثة. وقد اقتنع، كما اقتنع وفد كاشان- فروسار الفرنسي، واقترح، لدى عودته، قبول الشروط. ولكن إضرابا عاما كان، أثناء الفاصل، قد عبأ ٤٠٠ ألف عامل من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الأول. وجعل القمع الحكومي القاسي الحركة العمالية تتطرف وتقرر الخيار السوري.

وفي ٣ شباط ١٩٢١، استدعي للاجتماع مجلس عام للحزب الاشتراكي الديمقراطي: وقد انقسم حول قضية الانضمام. وقد عبرت ثلاثة اتجاهات: يسار مؤيد للانضمام بثمانية عشر صوتا ووسط مؤيد للانضمام بتحفظ بـ ١٢ صوتا ويمين ضد الانضمام بثمانية أصوات. وبما أن الأغلبية قررت استدعاء مؤتمر للحزب في ٨ أيار، انشقق اليمين المكون، خاصة، من ممثلي المقاطعات الجديدة. وكانت تلك بداية مجال طويل حول شروط القرار إذ تنزع أصحاب الأقلية بأن قادهم الرئيسيين كانوا في السجن على أنشر إضراب تشرين الأول العام.

ومهما يكن من أمر، فقد انعقد المؤتمر في بوخارست. وفي ١١ أيار ١٩٢٠، قرر الانضمام إلى الأمانة الثالثة ونحويل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروماني إلى حزب شيوعي. وكان قرارا "إجماعيا"، ولكن

١١١ تفويضاً قبلت الانضمام بتحفظ، في حين قبل ٤٢٨ تفويضاً ذلك دون تحفظ. وفرق البوليس، بدوره، بين الجانبين: فقد اعتقل، بتهمة الخيانة العظمى كل الذين صوتوا لموسكو (حلة الأربعمئة ومائتين وعشرين تفويضاً). وبدأ الحزب الجديد حياة صعبة.

وتنظمت الأقلية، في ١٩-٢٠ حزيران ١٩٢١، في بلويسيتي: فقررت الأجنحة اليمينية لأحزاب ريفيات ترانسلفانيا وبانات وبوكوفينا الاشتراكية الديمقراطية القديمة خلق "اتحاد لأحزاب رومانيا الاشتراكية" انضم، فيما بعد، إلى "اتحاد فينا" وأصبح، في أيار ١٩٢٧، حزب **رومانيا الاشتراكي الديمقراطي**. وقد انطلق الاشتراكيون الديمقراطيون من الفكرة القائلة أن رومانيا لم تكن بلدا ناميا إلى حد يكفي للانتقال إلى الاشتراكية، فعلقوا آمالهم على بلدان الغرب المصنعة: ومن هنا جاء برنامج إصلاحى، برنامج ديمقراطية سياسية واجتماعية ورفع لمستوى الجماهير الثقافى. وقد وجد صدى في المقاطعات النمساوية-المجرية السابقة وحاول غزو النقابات. وكانت هذه الأخيرة قد أنجزت، في حزيران ١٩٢٢، في مؤتمر سيبو، توحيدها وتبنت ميثاق استقلال حيال الأحزاب السياسية. وفي عام ١٩٢٥، انضمت إلى اتحاد أمستردام. ولكنها ظلت، دائما، قليلة العدد: ٢٥ ألف عضو عام ١٩١٩ و ٤٢ ألفا بعد عشر سنوات، أكثر من نصفهم من ترانسلفانيا، في حين كان في المملكة القديمة ١١ ألف نقابى فقط. وبالتالي كان عملها قليل الكفاية، وكانت عاجزة عن الحصول على تطبيق تشريع عمالي متواضع مع ذلك. وبقي أرباب العمل، بواسطة حزب براتيانو اليسرالى، سادة الدولة.

وعلى الصعيد السياسى، كان الاشتراكيون الديمقراطيون مرغمين، بسبب ضعفهم بالذات، على التعاون مع الأحزاب البورجوازية. ففي عام ١٩٢٦، تحالفوا، من أجل الانتخابات البلدية، مع قوميسي إ. مسانيو الفلاحيين، وهو تحالف جددوه عام ١٩٢٨ وسرعان ما تلاه خلاف.

وفي عام ١٩٣٠، أدان المؤتمر هذا التعاون وأعاد تأكيد استقلال الحزب. والحقيقة هي أن نتائج الاشتراكيين الانتخابية كانت، على الرغم من التحالفات، هزيلة. ففي عام ١٩٢٢، حصلوا على نائب واحد، في حين انتزع ليبراليو براتيانو ٢٦٠ مقعداً، وكان جاكوب بيستينر الذي مثل رومانيا في الأئمة الاشتراكية. وفي عام ١٩٢٦، لم يكن لهم أي نائب، وفي عام ١٩٢٨ كان لهم ٩ نواب. وفي عهد كارول، فقدت الحياة البرلمانية كل معنى، وكان الاشتراكيون دون تأثير. وفي عام ١٩٣٥-١٩٣٦، رفض الحزب الاشتراكي الديمقراطي عروض الشيوعيين من أجل جبهة مشتركة: فقد طلب أن يكشف الشيوعيون، أولاً، عن أنشطتهم اللاشعرية. وتقدم إلى انتخابات ١٩٣٨ وحيداً، ورفض التحالف مع مانيو الذي كان مرتبطاً بميثاق الحرس الحديدي. وعلى هذا النحو، استطاع أن يحصل أصواته: ٢٨٨٠٠ صوت، أي ٠,٩٪ من المقترعين. وفاجأه انقلاب ١٠ شباط ١٩٣٨ الملكي في جهد آخر: قبل بضعة أيام، في ٢٥ كانون الثاني، جمع اجتماع ممثلين عن الاشتراكيين والشيوعيين والاتحاد الديمقراطي واتحاد عمال رومانيا الثوريين ("مادوش") لتشديد النضال من أجل الديمقراطية ومعارضة إلقاء البرلمانية. وكان ذلك بعد فوات الأوان: فقد حل البرلمان وألغي دستور ١٩٢٣ ومنعت كل الأحزاب السياسية.

ووجد، إذ ذاك، بين الاشتراكيين الديمقراطيين، اتجاه ينادي بإعادة فحص للمواقف النظرية، فلم تعد الدولة أداة الصراع الطبقي، بل ضرورة محتومة. وكان قائدان في الحزب الاشتراكي إ. فلوريس وم. مويسكو، قد قبلوا الدخول في لجان عمل حكومة اللاسامي غوغا. وأصبح أحد رفاقهما، ج. غريغوروفيتش مساعد سكرتير دولة لشؤون العمل في حكومة البطيريك ميرون كريستا الملكية، وعندما أبدل الملك النقابات هيئات حرفية ترك نفسه موضع امتصاص من جانب جبهة النهضة

الوطنية (كانون الأول ١٩٣٨)، وهي منظمة وحيدة في حياة سياسية معتزلة إلى ديكتاتورية الملك العاجزة والمختلة. وفي رومانيا كارول الثاني، كانت الاشتراكية الديمقراطية قد زالت عمليا.

تطور الحزب الشيوعي (١٩٢٢-١٩٤٠)

أعاد الشيوعيون الرومانيون -الذين كانوا قد فقدوا قادتهم الذين اعتقلوا لدى اختتام مؤتمر الانضمام بالذات -تنظيم أنفسهم في اجتماع بلويستي (٣-٤ تشرين الأول ١٩٢٢) الذي عُقد للمؤتمر الثاني للحزب. وقد اتخذوا اسم **حزب رومانيا الشيوعي** وأقروا أنظمة وانتخبوا أول لجنة مركزية كان مسكرتيرها العام جيورجي كريستيسكو.

وقد قوبلت حياة الحزب شروط سلبية على نحو خاص. وهذه الشروط داخلية أولا: برولتاريا قليلة العدد: أقل من مليون عامل من ١٨ مليونا من السكان - ٥,٥ ٪، جمهور من الفلاحين الراضين، في البداية على الأقل، عن الإصلاح الزراعي الذي كان قد سمح لهم بالتصرف بأربعة ملايين هكتار. وعلى الصعيد السياسي، كان يمكن، قريبا، للأقليات المجرية والألمانية والأوكرانية والبلغارية المستاءة أن توفر تربة صالحة، ولكن كل تقدم للشيوعية في هذه الأوساط كان يُعد من جانب الغالبية العظمى من الرومان خيانة ويهدد باستخدام دوافع قومية، بل وشوفينية بعيدة كل البعد عن الأهمية البرولتارية. وعلى الصعيد الخارجي، كانت المسألة المسيطرة هي مسألة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. فقد أضيفت إلى العلاقات السيئة التقليدية مع الروس منذ ١٩١٢ (ضم بيسارابيا إلى إمبراطورية القيصرية) احتلال الجيش الروماني لبيسارابيا هذه نفسها في أوج الحرب الأهلية (كانون الثاني ١٩١٨) وضمها إلى المملكة في نيسان ١٩١٨ ضمن شروط لم يقبلها، قط، البلاشفة، وخاصة ك. راكوفسكي

الذي أصبح حاكم أوكرانيا السوفياتية. وقد ندد لينين بهذا الضم بوصفه "عمل قطاع طرق" وقطع الصلات الدبلوماسية التي لم تستأنف إلا في حزيران ١٩٣٤. وبطبيعة الحال، وجدت حكومة بوخارست الحلفاء يهدون إليها مهمة "الحزام الصحي" ضد الاتحاد السوفياتي ومدت لها يد مساعدة قوية في الصراع ضد البلشفية في أوروبا الوسطى: فقد أنزلت القوات الرومانية الضربة القاضية بإدارة بيلا كون واحتلت بودابست (آب ١٩١٩). وفيما بعد، لم تسهل مواقف الكومنترن مهمة الشيوعيين. فقد صرح مؤسس الأمة، عام ١٩٢٤، بأن للدول المولودة من معاهدة فيرساي طابعا "إمبرياليا" لأنها تشكلت من ضم أقاليم وشعوب، وهو ما كان إدانة واضحة لميثاق اتحاد ألبا جوليا. وأكد الكومنترن، بالتالي، حق الأقليات في الاستقلال وحمل الشيوعيين على الالتزام بدعم نضال المجرين والألمان الذين كانت أغليتهم تتجه إلى اليمين! وكان يتصور انشقاق ترانسلفانيا دوبرودوبا. أما بالنسبة لبيساريا وبوكوفينا اللعبرتين أرضا أوكرانية، فقد نادى بضمهما إلى الأقاليم التي يقطعنها الشعب نفسه في تشيكوسلوفاكيا (أوكرانيا تحت الكارباتية) وبولونيا (غاليسيا الشرقية) في جمهورية أوكرانية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. وكان ذلك يعني المطالبة بتقطيع رومانيا: وهو ملف غير قابل للدفاع عنه بالنسبة للشيوعيين الرومانيين. وأصبحت الشيوعية والخيانة العظمى مترادفين في نظر الرأي العام الروماني أكثر منهما في أي مكان آخر في أوروبا.

وترجم تطور الحزب هذه التناقضات. ففي ٢٤ نيسان ١٩٢٤، منع أمر عسكري الحزب الشيوعي الروماني وافتتح مرحلة لا شرعية دامت حتى ٢٣ آب ١٩٤٤. وكان في الحزب، آنذاك، حوالي ٢٠٠٠ عضو. واعتقل قاداته أو هاجروا إلى الاتحاد السوفياتي، مثل أنا بوكور (١٨٩٠-١٩٦٠) التي كانت من أسرة يهودية في بوكوفينا والتي لم تعد إلى

رومانيا إلا عام ١٩٣٥. ومنذ ذلك الحين، عقدت المؤتمرات خارج البلاد، وكان السكرتير العام، لمدة طويلة، أجنيا: فني للمؤتمر الثالث في فيينا، كان السكرتير العام المجري كوبولوس إليك، وعين، في المؤتمر الرابع في عاركوف (تموز ١٩٢٨) عضواً من حزب أوكرانيا الشيوعي، وفي المؤتمر الخامس، قرب موسكو (كانون الأول ١٩٣١)، وضع البولسوي أ. ستيفانسكي (غورن) على رأس الحزب. وكان من الصعب، ضمن هذه الشروط، تكيف عمل الحزب الشيوعي الروماني مع شروط الحياة السياسية الرومانية. واصطدمت كل جهود المناضلين في هذا الاتجاه بحرمات من الكومنترن. وهكذا، فإن الشيوعيين الذين حاولوا، في انتخابات ١٩٣٦ البلدية، التعاون في جبهة موحدة ضد الليبراليين قد أدينوا بـ "الانحراف اليميني" من جانب اللجنة التنفيذية للأمة. وفرضت هذه الأخيرة، إذ ذاك، خطاً "يسارياً متطرفاً" كان يرفض أي تحالف تكيفي وبعد الاشتراكيين "اشتراكيين فاشيين". وكان الكومنترن الذي يعيش في هاجس هجوم مفاجئ ضد الاتحاد السوفياتي يُعدّ، آنذاك، رومانيا إحدى قواعد الهجوم. وفي عام ١٩٣٠، إدانة جديدة للحزب الشيوعي الروماني بصدد المسألة الفلاحية: فقد اتهم بأنه عدّ الطبقة الفلاحية كالعالية وبأنه أهمل المقابلة بين الفلاحين الفقراء والكولاك. ولكن منطفلاً أولاً حدث عام ١٩٣١. ففي ١٥ آب، صدر العدد الأول من جريدة *صينغا (الشراوة)*، جريدة الحزب السرية حتى ١٩٤٤ والرسمية منذ ذلك الحين. وفي كانون الأول، اتخذ للمؤتمر الخامس الذي انعقد في ضاحية موسكو، عدداً من القرارات الأساسية لاستراتيجية الحزب: التخلي عن الخط "اليساري المتطرف" واتحاد البروليتاريا والطبقة الفلاحية والطبقات الوسطى التقدمية لتصفية بقايا الإقطاعية وتحقيق ثورة ديمقراطية بورجوازية تتحول، بعد ذلك، إلى ثورة بروليتارية.

وفي مناخ الأزمة الاقتصادية العميقة التي اجتازتها البلاد، تجلّى تطبيق الخط الجديد بدخول متزايد إلى النقابات. وفي عام ١٩٣٣، اتخذت إضرابات في نفط بلويسيتي (كانون الثاني ١٩٣٢) وبين عمال الخطوط الحديدية لمصنع غريفيتمسا (شباط) شكلا ثوريا واستجرت قمعا قاسيا. وهذه الإضرابات التي غدت شهيرة في حويلات الحركة العمالية الرومانية هي التي ظهرت، بمناسبةها، أسماء من الحزب الشيوعي الروماني أثناء الحرب وبعدها: جيورج جيورجيو-ديج، فازيل لوكسا، لوكريسيو باتراسكانو. وفي حزيران، خلقت لجنة وطنية معادية للفاشية. وفي آب ١٩٣٤، تشكل حزب ترانسلفانيا المجري في تشكيل مستقل: اتحاد شعب رومانيا المجري العامل (مافوشي) الذي سرعان ما ظهر، فيه، النفوذ الشيوعي. وفي الوقت نفسه، كان الحزب الشيوعي الروماني يشارك في تصريح مشترك لأحزاب بلغاريا ويوغسلافيا واليونان وتركيا الشيوعية لمصلحة السلام في البلقان.

وهكذا كان الحزب الشيوعي الروماني عضرا لقبول خط المؤتمر السابع للاممية. ومنذ شباط ١٩٣٥، أيد اجتماع عام للجنة المركزية جبهة شعبية مناهضة للفاشية، وفي كانون الأول، وقعت اتفاقا مع جبهة فلاحية ييترو غسروزا والمافوشي وقعة من الاشتراكيين. وفي ٣١ أيار ١٩٣٧، كانت الجبهة قادرة على تعبئة مائة ألف متظاهر في بوخارست من أجل يوم مناهض للفاشية ومناهض للتحريفية. وفي تشرين الثاني من السنة نفسها، أنشأ الحزب الشيوعي الروماني تشكيلا سياسيا شرعيا، الاتحاد الديمقراطي، وعشية الانقلاب الملكي، حاول تنظيم حركة لصالح احترام الدستور المهدد. وعلى الرغم من جهوده، لم تكن النتائج ظاهرة، واستمر القمع الملكي: ففي عام ١٩٣٦، حكمت آنا بوكس وثمانية عشر قائدا بالسجن لمدة عشر سنوات. واقتصرت الدعاية للدفاع عن أسبانيا

على ذهاب ٥٠٠ متطوع. أما بالنسبة للحزب نفسه، فقد عدد أعضائه بأقل من ٢٠٠٠.

وفي آب ١٩٣٩، قبل الحزب الشيوعي الروماني الميثاق الألماني السوفياتي وطالب بمعاملة عون مع الاتحاد السوفياتي: وكان صوتا معزولا في رومانيا كانت تعيش، آنذاك، ساعة الرايخ الثالث.

ألبانيا

كانت ألبانيا، بالثمانين بالمائة من السكان الريفيين وبالثمانين بالمائة من الأميين، تكمل، عام ١٩٣٨، خمس عشرة سنة من حياة مستقلة منها سبع سنوات حرب وثلاث عشرة سنة ديكتاتورية: وكانت الإقطاعية ما تزال سائدة فيها، ولم تكن الاشتراكية تبدو، فيها، سوى كلمة مفرغة من المعنى تقريبا. ومع ذلك، كانت فيها اشتراكية.

المعارضة الديمقراطية والكونار

لا يمكن، في الواقع، الحديث، حتى عام ١٩٣٠، سوى عن معارضة ديمقراطية. فقد تأثرت العناصر القليلة المكونة في الجامعات الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى والتي شكلت نواة الحركة القومية بشورة أكتوبر. وبالفعل، نشرت الحكومة البلشفية، على الفور، نص معاهدة لندن السرية لعام ١٩١٥ التي كانت تضحى للشهوات الإيطالية باستقلال ألبانيا الذي أكدته الحلفاء، رسميا، عام ١٩١٢. وقد اغتاض الوطنيون واحتفظوا لموسكو بفضل هذا الكشف. وفي بداية العشرينات، اهتمت صحافة تيرانا التقدمية بـ "الطرائق البلشفية" لتسوية المسائل الزراعية، ثم اقترح نائب مفوض الشعب م. ليتفنوف، عام ١٩٢٢، على الحكومة الألبانية إقامة علاقات ديبلوماسية: ولم يحظ هذا الاقتراح بنتيجة، ولكن

ففة من الرأي العام تذكرت هذا. ولذلك، وفي كانون الثاني ١٩٢٤، عندما دعي المجلس التأسيسي إلى تمجيد ذكرى الرئيس ويلسون، ألقى عوني رستمي (١٨٩٥-١٩٢٥)، قائد المعارضة المقبل ضد زوج، خطبة ثناء على لينين الذي كان قد مات مؤخرًا وجعل المجلس يقف دقيقة صمت. واحتازت حكومة فان نولي الديمقراطية التي وصلت إلى الحكم بعد "الثورة الديمقراطية"، في حزيران ١٩٢٤، خطوة مبيت الكثر من الضجة والانتفال لدى الحلفاء وفي يوغسلافيا: فقد اعترف الأسقف الوطني، في ١٦ حزيران ١٩٢٤، بالحكومة السوفياتية.

والواقع هو أن زوج كان- لا إراديا- من سبب الاتصالات الأولى بين الألبان والماركسيين. فبعد انقلابه واستيلائه على السلطة في كانون الثاني ١٩٢٥، تبشر محيط فان نولي المؤلف من وطنيين شبان. فمضى سكرتيره الخاص إلى موسكو وآخرون إلى فرنسا، ومعظمهم إلى فيينا. وفي آذار ١٩٢٥، عقدوا في العاصمة النمساوية اجتماعا وأسسوا لجنة وطنية ثورية- كونار- برئاسة فان نولي أصدرت، في جنيف، جريدة **الحرية الوطنية**. وبقيت دعايتهم المعادية لزوغ وحماة الفاشيين الإيطاليين دون تأثير على البلاد التي كانت حدودها موصدة، إلا أنهم أقاموا، في فيينا، اتصالات مع الاتحاد الشيوعي البلقاني التابع للكومنترن. وقد اختلفوا، من جهة أخرى، حول هذه النقطة. ففي حين كانت عناصر يمينية تتقرب من بلضراد وفرنسا، اتحدت، في نيسان ١٩٢٧، الكونار التي أصبحت "لجنة تحرير وطني" مع وطنيي كوسوفو الألبان على برنامج تحالف "مع الشعوب البلقانية والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية". وفي تشرين الثاني، سافر ف.نولي، رئيس اللجنة، إلى موسكو للاشتراك في مؤتمر أصدقاء الاتحاد السوفياتي بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر. ولكن ف.نولي تخلى، عام ١٩٣٠، عن النضال السياسي وانسحب إلى الولايات المتحدة ليكرس نفسه للأعمال الأدبية ولمهنته الكهنوتية.

المجموعات الشيوعية الأولى (١٩٣٠-١٩٤٠)

كانت مجموعة لالهأجرين الصغيرة تنشر نداءات من أجل الاستقلال في صحافة الكومنترن، ولكنها فكرت، منذ ١٩٢٩، في تنظيم حزب شيوعي ألباني. وهذه النية، عاد أحدهم، علي كلمندي (١٩٠٠-١٩٣٩)، إلى البلاد عام ١٩٣٠.

وقد وجد في كورسبا مجموعة صغيرة من المثقفين الشباب الذين يعلنون انتماءهم إلى الأهمية الثالثة. وكان معظمهم من تلاميذ المعهد الفرنسي الذي كان قد درس، فيه، قبل ذلك بقليل، صبي من جيروكاسترا، أنور خوجا. وخلال السنتين التاليتين، تشكلت مجموعات مماثلة في شكودرا وتيرانا وجيروكاسترا. وهذه النوى التي كانت دون قيادة مشتركة وتفصل بينها مشادات أيديولوجية وشخصية، بقيت مجهولة حتى عام ١٩٣٥.

وفي تلك السنة، قوى تقاسم الأزمة الاقتصادية والتسلط الإيطالي المعارضة ضد زوغ في بعض أوساط بورجوازية الأعمال والضباط. وقد طرحوا مسألة الثورة للسلاح. وانقسم الشيوعيون الذين علموا بذلك. فقد انتقد علي كلمندي، المثقف الماركسي الحقيقي الوحيد آنذاك، هذه الطريقة وندد بالتحالف مع البكوات الرجعيين. وقبلت مجموعة بورا، بقيادة رضا سبروفا، الاشتراك. وقد فشل تمرد آب ١٩٣٥ في فيري وأيدت الثورة الشيوعية وقتل قائدها، وبقي هذا التمرد، مع ذلك، معمودية النار للشيوعيين الألبان.

وبدأ من هذه المرحلة، تراكب عمل مزدوج. ففي الخارج، واصلت "لجنة التحرير الوطني" نشاطها للتأثر بالعناصر للماركسية، في حين كانت نواة ألبانية تعمل في ليون، في فرنسا، ضمن صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي. وفي باريس، أيضاً، انضم أنور خوجا الذي جاء إلى مونيبييه

كطالب موفد لدراسة العلوم الطبيعية إلى الشيوعية واشترك في تحرير جريدة **الأومانتية** بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣ قبل أن يمضي لدراسة الحقوق في بروكسل. ولكن الشيوعيين حاولوا في البلاد نفسها، الدخول في المنظمات العمالية التي بدأت تنظم نفسها عام ١٩٣٤ خلال زمن حكومة م. فراشيري الليبرالية نسيا: فقد تشكل، في هذه السنة، في كورسا، تجمع عمالي: **بونا (العامل)** كان أعضاؤه من عمال نبط كوسوفا. وفي عام ١٩٣٦، وفي كورسا دائما، طورت مجلة، **بونا إي ري (العالم الجديد)**، أصدرها الشيوعيون مذهب تجديد جنري للمجتمع ومقاومة لسيطرة إيطاليا الفاشية. وفي شباط ١٩٣٦، انكشفت كل هذه الفعالية لدى عدة إضرابات، منها إضراب عمال الأحذية الذي اصطدم بالقمع الحكومي ولكنه عرف باسم الشيوعيين في الأوساط العمالية- الحرفية. وفي عام ١٩٣٨، نشرت المجموعة نفسها التي أصبح يقودها، منذ ذلك الحين، أنور خوجا، مدرّس الفرنسية في "للمهد" منذ السنة السابقة، دورية سرية كانت تستعيد شعارات الأهمية، وخاصة شعار "جبهة شعبية" موهومة، إلى حد بعيد في شروط الحياة السياسية آنذاك.

وهذه البرهة- عام ١٩٣٨- هي التي تشكلت، فيها، مجموعتان شيوعيتان جديدتان: الأولى في شكودرا غسدت على الفور فعالية، والأخرى في تيرانا. وعاشت هذه الأخيرة طويلاً، فمُنح كانون الثاني ١٩٣٩، اكتشف البوليس منشورات واعتقل ثلاثة وسبعين "شيوعيا"- كثير منهم كانوا من الأنصار-، وخاصة من الشباب، حوكموا في تيرانا في ٤ شباط. وأثار الإنذار الإيطالي في تيرانا وشكودرا وإبازان ودور وكورسا وفلورا تظاهرات شعبية حامية اشترك فيها الشيوعيون وإن لم ينظموها.

وفي بداية الاحتلال الإيطالي، كانت الشيوعية الألبانية قوة ما تزال إمكانية، مقسومة إلى مجموعتين متخاصمتين - كورسا وشكودرا - إذ تنهم الأولى الثانية بالتروتسكية. ولكن المعارضة ضد زوج عادت إلى البلاد مع الاحتلال الإيطالي وقبلت التعاون: واستطاع الشيوعيون، منذ ذلك الحين، أن يعلنوا أنفسهم المقاومين الوحيديين الذين يجسدون القضية الوطنية. وتنظيم هذه المقاومة هو الذي أدى إلى خلق حزب ألبانيا الشيوعي في ٨ تشرين الثاني ١٩٤١.

اليونان

تنظمت القوى الاشتراكية في اليونان متأخرة. فقد برز التنظيمان الرئيسيان في نهاية الحرب العالمية الأولى: الحزب الاشتراكي الذي أسسه نيكولاس يانينوس وبجموعة مالفونيك المنافسة التي تبنت موقفا ضد الحرب عام ١٩١٥. وأنشأ اجتماع فندق بيريه، في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨، تشكيل *السوسياليستيكون إيرغاتيون كوما - إيلادوس (السيك)* ببرنامج غريب عن كل تأثر لينيني، ذي طابع ديمقراطي. وشهد شتاء ١٩١٩-١٩٢٠ توطد الفئدة الليالية إلى الكومنترن داخل "السيك". وفي المؤتمر الثاني لـ "السيك"، في أثينا، في ٥ نيسان ١٩٢٠، جرى التصويت على الانضمام إلى الأممية الثالثة. وشكل مناضلو المجموعات الاشتراكية السابقة الوجود ملاكاته السياسية. وكانت هناك مرحلة أولى قصيرة لنمو الحزب الفتي هي مرحلة الطريق الشرعية، وهي أطروحة حددت في شباط ١٩٢٢. وسوف ينضم الاتجاه الانتهازي الذي هوجم في المؤتمر الاستثنائي الثاني في ١٦ أيلول ١٩٢٣ وأبعد عن الحزب إلى اليسار الفينيزيلي. وتبنى الحزب الشروط الإحدى والعشرين لدى انعقاد مؤتمر أثينا، بين ١٦ تشرين الثاني و٣ كانون الأول ١٩٢٤. ويعود هذا

التصلب في الحزب الشيوعي اليوناني إلى قدامى آسيا الصغرى وهم عماريون قدماء في "الفكرة القديمة" كانوا يعمرون، بالإضافة إلى معاداة العسكرية، عن مطالب اقتصادية واجتماعية. وترافقت سرورية بلشفة الحزب بإعادة تعريف للمسألة القومية لصالح استقلال تراقيا ومقدونيا. وفي ٢٥ حزيران ١٩٢٥، افتتح انقلاب الجنرال بانغالوس مرحلة سرورية للحزب: فقد أعلن خارجا عن القانون واعتقل قاداته بوليوبولوس وأبوستوليدس وماكسيموس. وعند ذلك اتجهت الملاكات التي كونتها مدارس الكومنترن إلى أخذ مكان الحرس القديم: وظهرت بوصفها ملاكات الثورة ونخبها. وفي المؤتمر الثالث، في آذار ١٩٢٧، اشتدت البلشفة: فقد اصطدمت مجموعة حايتاس الستالينية بـ "التصفيين" ذوي الاتجاه التروتسكي من جماعة بوليوبولوس وبوسطي ماكسيموس. وتدهور الوضع: فقد تعاقبت عمليات الفصل. ففي ٢٥ أيلول ١٩٢٧، أبعاد الحزب بوليوبولوس بوصفه عدوا للرولياتيا. وطردت مجموعة ماكسيموس، بدورها، في مؤتمر أثينا، في ١٠ كانون الأول ١٩٢٨. وأقيم تسلسل ومركزية صارمتان. وأكدت اللجنة المركزية والمكتب السياسي أرحيتهما على حساب الأجهزة الدنيا. ودعمت الأمم، داخل الحزب، الفريق القائد. وسجلت سنوات الثلاثينات هذه نهاية البلبلية الداخلية. وفي هذا التاريخ، ظل تأثير الحزب الشيوعي الفتي في الجماهير الشعبية ضعيفا. فإذا كان الشيوعيون قد أثروا على الاتحاد العام للعمال، في آذار ١٩٢٧، فإن الإصلاحيين هم الذين استولوا على جهازه التنفيذي. وخلق الشيوعيون، في شباط ١٩٢٩، اتحادا عاما موحدا للعمال اليونانيين، وهو منظمة نقابية خاصة كان مندوبوه المائتان والخمسة والستون يمثلون ٢١ ألف عامل. ومن المؤكد، في شروط كارثة ١٩٢٢ القاسية والتضخم وتدفق لاجئي آسيا الوسطى، أن إضراب ١٩٢٣ الكبير عبأ أكثر من ١٥٠ ألف عامل في مراكز أثينا المدينة، في برمه.

ولنلاحظ، على كل حال، أنه انطلق من اتحاد مستخدمي الخطوط الحديدية الذي لم يكن عضوا في الاتحاد العام للعمال اليونانيين.

وعلى المسرح السياسي، صوت الشيوعيون، لدى استفتاء ١٣ نيسان ١٩٢٤، مع الجمهوريين من أجل إقامة الجمهورية. وفتحت انتخابات ٧ تشرين الثاني ١٩٢٦ التي صاغ الحزب، من أجلها، برنامجا انتخابيا ليست فيه إشارة إلى المسألة القومية، للنمر البرلماني لعشرة نواب شيوعيين: إلا أن موقف الحزب الشيوعي "اللاهمي" سمح للأغلبية بالحصول على تصويت لرفع الحصانة البرلمانية عن هؤلاء النواب. وفوق ذلك، فإن عودة فينيزيلوس، عام ١٩٢٨، الذي جلب إليه تأييد طبقات واسعة من الشعب والتصويت على قانون ١٨ حزيران ١٩٢٩ الذي يعاقب كل إخلال بالنظام الاجتماعي وفشل الدعوة إلى الإضراب العام في الأول من آب ١٩٢٩ وفشل مظاهرات الأول من أيار ١٩٣٠ فرضت على الحزب شيئا من العزلة.

وخلال السنوات ١٩٣٠-١٩٣٦، كان الحزب الشيوعي يزداد صلابة وعلى رأسه سكرتير عام، زاكارياديس الذي لم يكن هناك اعتراض على سلطته. وعينت لقيادة الحزب سكرتارية من ثلاثة أعضاء. وقد استندت، في كانون الأول ١٩٣٢، إلى اجتماع عام لانتخاب لجنة مركزية جديدة: وسوف يعاد انتخاب المجموعة نفسها في تشرين الثاني ١٩٣٤، وفي كانون الأول ١٩٣٥. وعلى الرغم من أن قسما كبيرا من لاجئي آسيا الوسطى اجتذب إلى الفينيزيلية، فلهم شكلوا أغلبية اللجنة المركزية والمكتب السياسي، مركزي القرار الحقيقيين. وكان الحزب، من جهة أخرى، مترسحا ترسحا متينا بين السكان اللاجئين، خاصة في سالونيك وكافالا وميتيلين وأثينا حيث شن حملة دعائية اختبارية. ومن الصعب ذكر رقم أعضائه بدقة. فحتى ١٩٣٠، لم يتجاوز، احتمالا، رقم ٥٠٠٠ متسبب. وتقدم هذا الرقم بين ١٩٣١ و١٩٣٦ ليبلغ، في هذا

التاريخ، ١٥ ألف عضو. وكانت أهم المنظمات، آنذاك، منظمات أثينا وسالونيك وفولوس وكافالا. وهكذا مثل ناعبو كافالا ١٥٪ من المقترعين عام ١٩٢٦ و ٢٤٪ عام ١٩٣٦. وأوضح قرار للاجتماع العام السادس، عام ١٩٢٣، أن ٥٠,٧٪ من أعضاء الحزب الشيوعي فلاحون، في حين كان عمال المصانع والعمال المنفردون يمثلون ٦,٦٪ و ٣٦٪ من العدد. فالتحضر الفلاحي - اللائحى لعب، إذن، دورا رئيسيا. ولم يجذب الحزب الشيوعي اليوناني، في الثلاثينات، المثقفين الميالين إلى الاشتراكية. فقد انزلق هؤلاء نحو تقارب مع الطبقة السياسية البورجوازية، ولم يخل العمل الأيديولوجي داخل الحزب الشيوعي اليوناني من بعض الضعف.

وقد عرفت الأزمة الاقتصادية العالمية، في اليونان، نموا سياسيا حادا: ففي انتخابات ١٩٣٢، انتزع حزب تسالداريس الشعباني الأغلبية من الفينيزيلين. ويحدد إيقاع عدم الاستقرار السياسي، بين ١٩٣٢ و ١٩٣٦، بأربعة انقلابات، وأنهى انقلاب الفينيزيلين الفاشل، في آذار ١٩٣٥، الذي استجر قمعا شديدا من جانب حكومة تسالداريس بتأمر من ج. كوندليس والوزير دون حقبة ج. ميتاكساس، فقدان النظام البرلماني لمكانته. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٣٥، أبرم استفتاء عودة الملك جورج الثاني، التي سرعان ما تلاها، في ٤ آب ١٩٣٦، قيام ديكتاتورية ميتاكساس.

وخلال هذه المدة تبعث سياسة الحزب الشيوعي اليوناني، بأمانة، عطف الأهمية الشيوعية. وشكلت عقيدة النضال، "طبقة ضد طبقة" التحليل السياسي للحزب الشيوعي: فقد أعدت فتا البورجوازية المتنازعتان، فئة الكتلة الفينيزيلية وكتلة تسالداريس الشبهانية مسؤولتين، بالتساوي، عن الفاشية والديكتاتورية. وكانت استراتيجية الحزب الشيوعي اليوناني استراتيجية تحالف في قاعدة الطبقات الشعبية، الجبهة البروليتارية الموحدة.

وفي الاجتماع السادس العام للجنة المركزية، في كانون الثاني ١٩٣٤، تغير التحليل السياسي للحزب الشيوعي اليوناني. فمُنذ آذار ١٩٣٤، كان مرشحو الحزب قد ناضلوا، في الحملة الانتخابية، من أجل مطالب مباشرة: الخبز، العمل والحرية. وتبنت اللجنة المركزية، عام ١٩٣٤، على أثر تقرير زاكارياديس، صيغة الجبهة الموحدة. وأبرم المؤتمر الخامس، في آذار ١٩٣٤، القرارات من أجل تشكيل الجبهة الشعبية المناهضة للفاشية. ووقع ميثاق، في ٦ تشرين الأول ١٩٣٤، بين الحزب الشيوعي والحزب الزراعي والحزب الاشتراكي والحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية المستقلة والاتحاد العام للحدوي للعمال. وكان حلفاء الحزب الشيوعي هؤلاء ضعافا عديدا لأن قوى الجناح اليساري الفينيزيلي بقيت خارج الجبهة. وظهرت إرادة تحالف موسع في أيلول ١٩٣٥، مع حملة القوى الديمقراطية لجعل انتصار الفاشية في اليونان مستحيلا.

وأعيد التأكيد على هذا الهدف في المؤتمر السادس، في كانون الأول ١٩٣٥: فوصف حزب فينيزيلوس الليبرالي بأنه معاد للملكية وديمقراطي. ولكن، في حين كانت سياسة تحالف للحزب الشيوعي اليوناني مع الليبراليين تجرب ويعبر عنها في اتفاق ١٩ شباط ١٩٣٦، المسمى "ميثاق سوفوليس- سكلافيناس"، كانت مصالح الليبراليين مع الملكية في طريقها، فعلا، إلى التحقق. إلا أن برهتين تميزان أهمية الحزب الشيوعي اليوناني في النضال ضد الفاشية: انتخابات ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٦ التي جرت حسب النظام النسبي والتي أعطت خمسة عشر مقعدا لنواب الجبهة الموحدة، ومظاهرة ٩ أيار ١٩٣٦ الكبيرة في سالونيك. فقد قام أكثر من ٢٠٠ ألف بتظاهرة عملاقة في مركز المدينة. ورفضت وحدات سالونيك المسلحة إطلاق النار على اللذين. وفي حين عبئ العمال اليونانيون تعبئة واسعة في النصف الأول من ١٩٣٦-٣٤٤

إضرابا شارك فيها ما يقرب من ٢٠٠ ألف عامل-، كانت ديكتاتورية
 ٤ آب ودورج.مانيداكيس، وزير الأمن العام، يفسخان قوى الحزب
 الشيوعي. فقد زرع اعتقال القادة الرئيسيين، في ١٣ أيلول ١٩٣٦
 ومصادرة البوليس أرسيفات منظمة أثينا في تشرين الأول ١٩٣٦،
 الفوضى في صفوف الحزب.
 وهكذا تبين أن استراتيجية تحالف الحزب الشيوعي اليوناني، في اتفائه،
 عام ١٩٣٦، مع البورجوازية الليبرالية غير ناجحة في تطبيقها.

خاتمة

في بلقان ما بين الحربين، كما في غيرها من أوروبا، انشطرت الاشتراكية
 إلى حركتين متنازعتين: الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية. وما يمكن أن
 يقال عن الأولى قليل، إذ أن ضعف الطبقات المتوسطة والبورجوازية
 الصغيرة في هذه البلدان وانحذائها نحو الحركات الزراعية أو الفاشية
 يفسران تقهقرا متصلا يجعل منها، عشية الحرب العالمية الثانية، قوة
 مهملة. وقد جرى، بالنسبة للثانية، الإلحاح على الشروط غير المناسبة
 لنموها: مواقفها "اللاقومية" في مجتمعات تعيش ذروة الأزمة القومية،
 شعارات الكومنترن المضللة. ومع ذلك، فإن الشيوعية هي التي سوف
 تنفوق في نهاية المطاف، والتي سوف تنتصر في كل هذه البلدان- ما عدا
 اليونان- غداة النزاع الأخير. ولا شك في أن وجود الجيش الأحمر في
 رومانيا وبلغاريا ووضعهما الجغرافي في دائرة النفوذ المحددة في يالطا كانا
 حاسمين في قيام نظام شيوعي فيهما. إلا أن ذلك لا يمنع أنه لا يمكن فهم
 رومانيا تشاوتشيسكو وبلغاريا جيفكوف دون التاريخ الخاص لحزبيهما
 الشيوعي. وهذا الأمر يصح أكثر من ذلك بكثير، أيضا، بالنسبة للبلدان
 التي تحررت وحدها- أو، وحدها تقريبا- على أيدي أنصار تيتو وأنور

خارجا: القائلين اللذين حمدا، حتى أيامنا، شيوعية تغوص جنورها في ما قبل الحرب لفرط ثقل وزن التاريخ عمر الثورات.

الاشتراكية البولونية^(*)

مصادر الاشتراكية البولونية:

حدد وجود عدد كبير من المهاجرين السياسيين البولونيين في أوروبا الغربية أمر الإدراك المبكر، نسبيا، للفكرة الاشتراكية كما لغيرها من التيارات الثورية الأخرى. فقد انخرط المهاجرون البولونيون في الحركات الثورية لبلدان عديدة، وخاصة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. فقد دخل عدد كبير من البولونيين في منظمات الأهمية العمالية الأولى التي ارتبط خلقها بحملة تضامن دولية مع الثورة الوطنية البولونية (١٨٦٣-١٨٦٤). وفضلا عن ذلك، تسلم الأهمية الأولى بأن بولونيا موحدة ومستقلة تشكل شرطا لا بد منه لانتصار الديمقراطية في أوروبا.

وكان ما يقرب من ٤٠٠ بولوني قد قاتلوا، عام ١٨٧١، في صفوف كومونة باريس. وقد لعب الجنرال ياروسلاف دابروفسكي وفاليري روبليفسكي (صديق كارل ماركس) دورا أوليا في قيادة الكومونة.

وقد جلبت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر تحولات اجتماعية-اقتصادية بالنسبة للأقاليم البولونية، خاصة فيما يتعلق بملكية بولونيا التي كانت، آنذاك، مقاطعة في الإمبراطورية الروسية. ففي هذه

(*) بما أنه سبق لنا فحص تاريخ الاشتراكية البولونية قبل الحرب الأولى في إطار الملوكيات الثلاث الروسية، النمساوية-المجرية والألمانية، في إطار الجزء الثاني، بدأ لنا من الضروري التذكير بالتطور العام للحركة بصورة أكثر منهجية.

المدة ، شوهدت ظاهرة عمران وتصنيع كثيفة . وقد أدى سقوط ثورة ١٨٦٣-١٨٦٤ وإلغاء القنانة (١٨٦٤) وصعود الرأسمالية للدعوم بالسوق الروسية الفعالة إلى تحطيم هيمنة النبالة السياسية على المجتمع البولوني، وبصورة موازية لذلك إلى تمحين الموقف المصالح للطبقات المالكة حيال الدول المحتلة (روسيا، النمسا وألمانيا). وهكذا، فإن الطبقة العاملة هي التي أصبحت، إذ نمت بسرعة، وريثة تقاليد للعارك الثورية والاستقلال الوطني.

وقد نجم صدور مراسيم استثنائية ذات طابع معاد للاشتراكية، عام ١٨٧٨، توسع الحركة العمالية في ظل الاحتلال الألماني. ولوحظت، بصورة مصاحبة، هجرة كثيفة للعمال القادمين من هذه الأقاليم إلى مملكة بولونيا، وكان يجب أن يكون، بين هؤلاء العمال الألمان، أعضاء من المنظمة الاشتراكية. وكانت الطبقة العاملة، ثالثاً، مؤلفة، في قسم كبير منها، من بوليتاريا يهودية. وكان هذا الطابع المتعدد القوميات للطبقة العاملة البولونية الفتية يخلق، بطبيعة الحال، شروطاً للتوافق ولا انتشار مبادئ أممية. إلا أن هذا الظرف كان، من جهة أخرى، يسهل دخول اتجاهات قومية تطلقها أوساط سياسية يمينية وترمي إلى إبطاء الحركة الاشتراكية.

ولمانيات القرن التاسع عشر هي التي بدأت، فيها، الأفكار الاشتراكية تداولها في بولونيا. ففي عام ١٨٨٤، صدرت ترجمة الجزء الأول من **رأس المال** لماركس. وكان رواد الاشتراكية البولونية ومنظروها بوليسلاف ليمانوفسكي وصامويل ديكشتاين وروزا لوكسمبورغ وكزائمير كيلز- كراوز ولودفيغ كريفيكشي.

وفي عام ١٨٨٢، خلق أول حزب اشتراكي بولوني باسم **بوليتاريا**. وعلى الرغم من أن شخصيات من أصل نييل هي التي تولت الدور الأولي في هذا الحزب، فقد ظهرت، فعلاً، آنذاك، أعراض انشقاق

الحركة الاشتراكية البولونية إلى اتجاهين متعارضين: الاتجاه الوطني والاتجاه الثوري والألمسي. وقد اختار **هرولتاريا** الاتجاه الأخير. فالإيمان الطوباوي بالحلول القريب للثورة الدولية (التي يجب أن يكون أحد منجزاتها غاية الاضطهاد القومي وإعادة بناء بولونيا حرة) جعل قائد **الهرولتاريا** لودفيغ فارينسكي الذي كان، مع ذلك، وطنيا متحمسا، يرد مسألة التحرير الوطني إلى المرتبة الثانية، فقد كان المهدف الأساسي، بالنسبة له، النضال بصورة مشتركة مع الشعب الروسي ضد الطغيان القيصري. وكان فارينسكي قد حدد، في أحد خطباته، بوضوح، موقف حزبه في هذا الصدد: "يوجد في العالم شعب أشد بؤسا من البولونيين- هو شعب الهرولتارين". وسوف يكون موقف "العممية" الوطنية هذا، فيما بعد، موقف روزا لوكسمبورغ والشيوعيين البولونيين.

وبعد خنق السلطات القيصريّة القاسي لحزب **الهرولتاريا** (شنق أربعة مناضلين في الحزب عام ١٨٨٥)، استمرت الأفكار الاشتراكية في الانتشار على أيدي منظمات عابرة: مثل **الهرولتاريا الثانية** واتحاد العمال البولونيين الذي كان يقوده جوليان مارشيلفسكي. وهكذا اكتسب التيار شعبية لدى جماهير أشد أهمية في الهرولتاريا.

ولقد لقيت فكرة الاحتفال بعيد الأول من أيار التي أطلقتها الأهمية الثانية استقبالا جيدا من جانب العمال البولونيين. وفي عام ١٨٩٢، أدى الاضطراب إلى إضراب عام في لودز، للركز الكبير للصناعة النسيجية، وهو إضراب تطور، سريريا، إلى "تمرد" عفوي- وبعد بضعة أيام، استعادت الحكومة القيصريّة السيطرة عن طريق القمع الدموي.

وفي بداية التسعينات، كان يشاهد، في حملة الأقاليم البولونية، تكوين "أحنة" أحزاب اشتراكية. ولكن الانقسام السياسي للبلاد إلى ثلاثة أنظمة حكم أجنبية كان يطرح مسائل تنسيق وتوحيد للحركة البولونية صعبة

داعل هذه الحركة كما في علاقتها بالأحزاب الاشتراكية في روسيا والنمسا والمانيا.

انشقاق في الحركة الاشتراكية البولونية

في عام ١٨٩٢، انعقد في باريس، برئاسة بوليسلاف ليمانوفسكي، مؤتمر للاشتراكيين البولونيين كان منظمه الرئيسي ستانيسلاف مندلسون. وقد تبنى المؤتمر برنامج اتحاد الاشتراكيين البولونيين في الخارج. وكان البرنامج مقولبا، حزبيا، على برنامج الاشتراكية الديمقراطية الألمانية الذي صيغ قبل زمن قصير في ليرفورت، وكان له طابع إصلاحى. وكان يرمى، قبل كل شيء، إلى خلق جمهورية ديمقراطية بولونية، موحدا، إلى مرحلة أخرى، تحقيق المبادئ الاشتراكية.

وقد ولد مؤتمر باريس الحزب الاشتراكي البولوني. وفي آذار ١٨٩٤، انعقد في وارسو للمؤتمر اللاشعري الأول لهذا الحزب. وفي السنة نفسها، بدأ صدور جريدته السرية *روبرتنيك (العامل)*. ولم ينته "الأوكرانا" إلى اكتشاف المطبعة المسؤولة عن صدور هذه الجريدة واعتقال محرريها جوزيف بيلسودسكي إلا عام ١٩٠٠.

وقد أثار برنامج الحزب الاشتراكي البولوني، بتطرفه في "الوطنية"، ردة فعل لدى "الألمانيين" الذين أسسوا، عام ١٨٩٣، في وارسو حزب اشتراكي مملكة بولونيا الديمقراطية. وقد انضمت إليه روزا لوكسمبورغ وليون جوحيش اللذان كانا ينشهران، في الخارج، مجلة *سورافا روبرتنيشكا (الفتية العمالية)* الاشتراكية. واتدلح النزاع بين الحزبين في اجتماعات الألبية الثانية في زوريخ (١٨٩٣). فقد أدت مسألة أولوية شعار ثورة الطبقات أو ثورة التحرير الوطني إلى انقسام الحركة الاشتراكية البولونية، نهائيا، إلى تيارين متعارضين. وقد زاد هذا التنازع

قوة خلال مؤتمر الأهمية في لندن، عام ١٨٩٦، حين كان مندوبو الحزب الاشتراكي البولوني، وخاصة قائد اشتراكي غاليسيا إينيس داجينسكي، قد اتهموا المندوبين الاشتراكيين الديمقراطيين - روزا لوكسمبورغ وأ. فارزاقسكي - فارمكي بالتعاون مع بوليس القيصري. وفي المؤتمر الثاني، عام ١٩٠٠، تأسست، بعد الاتحاد مع مجموعة الاشتراكيين الليتوانيين، **اشتراكية مملكة بولونيا وليتوانيا الديمقراطية** بقيادة روزا لوكسمبورغ وليون جوجيش - تيسكا وفليكس دزيرجينسكي. وعام ١٨٩٧ هو الذي شهد، بدءاً منه، الظهور على الحلبة السياسية لحزب **البوند** الذي سوف يحظى بنفوذ كبير لدى البروليتاريا اليهودية. وسجلت، في الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال النمساوي والألماني، فعالية أحزاب اشتراكية محلية متقاربة، سياسياً، مع الحزب الاشتراكي البولوني.

ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧

كانت الأزمة الاقتصادية وهزائم الجيش القيصري، عام ١٩٠٤، في حربه مع اليابان عامل تعبئة سياسية كبيرة للجماهير العمالية البولونية. وكان لاندلاع ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ في روسيا صدى مباشر في بولونيا. وقد كانت الملكة، طيلة عام ١٩٠٥، مسرح غليان ثوري متصاعد. وكانت البروليتاريا على رأس الحركة. وكان عيد الأول من أيار ١٩٠٥ مناسبة لمظاهرات دائمة. وفي حزيران ١٩٠٥، وقعت معارك شرسة في لودز بين العمال المضربين والقوات المسلحة، وللمرة الأولى، نصبت متاريس في إقليم الإمبراطورية الروسية، وخلال ثلاثة أيام حابه العمال قوات السلطة بمقاومة مسلحة.

ولم تقتصر حركة الإضراب ذات الطابع الاقتصادي والسياسي على العمال المدنيين. فقد مست، أيضاً، البروليتاريا الزراعية والفلاحين

والأتليجنسيا أيضا. وكانت الظاهرة البارزة الإضراب الطويل لصغار التلاميذ الذين كانوا يطالبون بالتعليم باللغة البولونية.

وكانت ذروة الثورة الإضراب العام في البلاد بكاملها. وقد أحر هذا الحدث القيصر الذي تلقى النصيح من ويت على إعلان بيان ٣٠ تشرين الأول، وهو بيان أعلن عن دستور ودعوة لبرلمان- الدوما. وقد رأى السكان في هذا البيان بداية لعهد من الحريات. وقد تلت ذلك مظاهرات قوية ردت عليها السلطات بمذبحة- وإعلان حالة الحرب. وهذه هي البرهة التي اختارها القوميون البولونيون للقيام بمحور متزامن ضد القوى الاشتراكية. وقدم قائد الديمقراطية الوطنية (السماة إنميكسا) رومان دموفسكي إلى الحكومة القيصرية مطلبه الأساسي: الحكم الذاتي للمملكة الذي أعطى، مقابل، ضمانته بأن البولونيين سيخضعون بأنفسهم الثورة في بولونيا. وعلى الرغم من رفض عرض دموفسكي، فقد تابع هذا الأخير نضاله ضد الحركة الثورية. وقد خلق الاتحاد الوطني العمالي التابع للإنديكا ضمن هذه الروح. فقد كان عليه أن ينسف، من الداخل، الحركة العمالية في مملكة بولونيا.

وعند ذلك، وضعت السلطات القيصرية، بمساعدة اليمين البولوني، خطة قوية لانتهااء من الحركة الثورية. ولم تفتت هذه الحركة، إلا عام ١٩٠٧ فقط، لفرط ما عانت من عن هائلة (حالة طوارئ)، محاكم عسكرية، إغلاق مصانع الخ...).

وخلال سنوات الثورة (١٩٠٥-١٩٠٧)، اكتسبت الأحزاب الاشتراكية اللاشعرية، وخاصة النقابات، شعبية كبيرة. ولكن التباينات السياسية والتكتيكية بين الأحزاب قد زادت في الوقت نفسه. فقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يرى أن الانطلاق للتوازي للثورة في روسيا وبولونيا بمثابة تأكيد لحظه السياسي: نضال مشترك للطبقة العاملة الروسية والبولونية لإسقاط الإمبراطورية القيصرية. وكانت هذه، أيضا،

أطروحات **البوند**. وبالمقابل، فإن الحزب الاشتراكي البولوني الذي كانت تدبر الأمور، فيه، مجموعة "الرايكاين- الوطنيين" الذين كان يقودهم جوزيف بيلسودسكي، قد رأى في الثورة فرصة لإطلاق نضال استقلالي ضد الروس. وقد أثار تكتيك اللوامرة العسكرية الذي كانت تنادي به مجموعة بيلسودسكي والتخطي عن البرنامج الثوري الاجتماعي ردة فعل قوية من جانب الجناح اليساري للحزب الاشتراكي البولوني. وفي نهاية ١٩٠٦، وخلال المؤتمر السابع لهذا الحزب، في فيينا، حدث انشقاق. وقد وجد على رأس الحزب الاشتراكي البولوني- **ليفكا** (الحزب الاشتراكي البولوني- الجناح اليساري) الجديد المنطلق من برنامج اشتراكي- ديمقراطي ماريا كوزوتسكا ("قمرا"، كوسترزينا) وماكسيميليان هورفيتز- فاليتسكي. وجعل الجناح اليميني من نفسه حزبا منفصلا، الحزب الاشتراكي البولوني- **الفتة الثورية**، ذا طابع أكثر بورجوازية- راديكالية بكثير، وكان هدفه الرئيسي تهيئة ملاكات لعصيان مسلح ضد روسيا خلال الحرب العالمية المتوقعة. وفي عام ١٩٠٩، عاد الحزب الأحمر إلى اسم الحزب الاشتراكي البولوني. وكان الحزب الاشتراكي البولوني قد دعم، بصورة فعالة، أنشاء الحرب العالمية الأولى، "الأفواج البولونية" التي خلقها جوزيف بيلسودسكي إلى جانب الدول المركزية. وفي الطور النهائي للحرب، واحتياطاً من هزيمة هذه الدول، أثار بيلسودسكي خلافاً سياسياً. وقد حلت "الأفواج" وأسرت، ووضع الألمان بيلسودسكي في قلعة ماغدبورغ.

خلق الجمهورية البولونية واستقرارها (١٩١٨-١٩٢٢)

خلقت ثورة روسيا واستلام الدول المركزية في نهاية عام ١٩١٨، الشروط لبعث دولة بولونية مستقلة. ففي ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، أسس

الاشتراكيون المعتدلون و"الشعبانيون" وأنصار بيلسودسكي، في لوبلين المحررة من الاحتلال النمساوي، "الحكومة الشعبية" برئاسة قائد الاشتراكيين الغاليسيين، إينيس داجينسكي. وقد أعلن البيان المنشور علق جمهورية مستقلة وديمقراطية، وكذلك تحقيق إصلاحات اجتماعية هامة. وقد أعلن، أيضا، خلع حكومة مملكة بولونيا، هذه المملكة التي أنشأها المحتل.

وقد أقدمت الأوساط المحافظة، وكذلك مجلس الرصاية الذي كان يتولى السلطة في وارسو، خشية انتصار الاتجاهات الثورية، على تسليم السلطة، في نهاية الأمر، طوعا، إلى جوزيف بيلسودسكي الذي حرره الألمان. وقد أبقى بيلسودسكي الذي سمي، على هذا النحو، رئيسا للجمهورية في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، لبعض الوقت على الحكومة الشعبية التي كان يرأسها موراتشيفسكي مقابل إعادة تنظيم. إلا أن هدفه كان اتفاقا مع اليمين. وقد أفاد بيلسودسكي من انقلاب فاشل لليمين المتطرف، فحمل حكومة موراتشيفسكي على الاستقالة في كانون الثاني ١٩١٩ وعهد برئاسة حكومة وسط اليمين الجديدة إلى إينيس باديريفسكي.

وكان استقرار سلطة الطبقات للملكة نتيجة انقسام اليسار إلى معسكرين متعارضين تعارضا عميقا ونتيجة أخطاء اقترفها هذان المعسكران.

وكانت الحركة الاشتراكية في بولونيا قد ضعفت من جراء القمع الذي عقب ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ (سنوات ١٩٠٧-١٩١٢ الرجعية) وكذلك من جراء تأثير الحرب على الصناعة وعلى الأهمية العددية للطبقة العاملة. وعلى الرغم من هذه الأضرار، وتأثير الثورة الروسية، والثورة الألمانية فيما بعد، سجل في بولونيا، في برهة الاستقلال، تفعيل كبير لقوى اليسار. فعلى مثال البلدان المجاورة التي امتدت إليها الثورة، بدأ تنظيم مجالس مندوبين عمالين في المراكز الصناعية لبولونيا الروسية سابقا. وقد تشكل حوالي مائة مجلس عملي في بضعة أسابيع. وفي كانون الأول

١٩١٨، انصهر حزبا اليسار العمالي، الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الاشتراكي- الجناح اليساري في حزب واحد- الحزب الشيوعي العمالي البولسوي الذي أصبح، بدءاً من ١٩٢٤، الحزب الشيوعي البولسوي.

ولم يعر الحزب الشيوعي اهتماماً للشاعر الوطنية لأمة محرومة، منذ مائة وعشرين عاماً من استقلالها، فلم يشر، أبداً، في برنامجه، إلى مبدأ استقلال بولونيا، وكان يعلن، بصورة أساسية، مبدأ الثورة الدولية "التي كانت تتجاوز الحدود القومية وحدود الدول". وعلى غرار البلاشفة، تبني الحزب الشيوعي البولسوي شعار السلطة المشتقة من مجالس مندوبين العماليين، وهي مجالس سوف تنصهر مع السلطات المظفرة والبروليتارية للبلدان الأخرى، داخل دولة واحدة.

وكان هذا الموقف من القضية الوطنية الذي يفتقر إلى الواقعية يقدم سلاحاً ممتازاً للخصوم. وهكذا كانت تؤخذ على الحزب الشيوعي خيانة الدولة والموقف الذليل أمام حكومة روسيا السوفياتية الخ... وقد دفع بالحزب الشيوعي الذي خضع لقمع قاس إلى السرية منذ بدايته نفسها.

ويجب أن نوافق على أن قصر حياة "الحكومة الشعبية" لم يمنعها من الإسهام، بقوة، في لحسم الحركة الثورية. فمن جهة أولى، مرتت حكومة موراثيفسكي سلسلة من القوانين الاشتراكية (يوسوم العمل، بثمانين ساعات، التأمينات الاجتماعية، التعليم الابتدائي المجاني). ومن جهة أخرى، قامت بعمل قوي معاد للشيوعية. فقد جرد "الحرس الأحمر" من سلاحه وأبعد. وانضم الحزب الاشتراكي، وكذلك المنظمة الوطنية اليمينية، إلى مجالس المندوبين العماليين من أجل السيطرة عليها، سياسياً، ثم حلها فيما بعد.

وفي كانون الثاني ١٩١٩، حرت انتخابات للمجلس التأسيسي. وقد قاطع الشيوعيون هذه الانتخابات، وهو ما حملوا، هم أنفسهم، على عُدِّهِ خطأ جسيماً. فانتهت الانتخابات، إذن، بنجاح اليمين. ولم يحصل الحزب الاشتراكي واليسار الفلاحي سوى على ما يكاد أن لا يبلغ ٢٠٪ من التفضيلات.

ولم يكن هناك إجماع لدى حملة اليسار في النظر إلى سياسة بيلسودسكي في التوسع شرقاً التي أثارت نزاعات مع الأوكرانيين وممع ليتوانيا، والحرب مع روسيا السوفياتية، عام ١٩٢٠، أخيراً. وفي حزيران ١٩١٩، جرى، في المؤتمر السادس عشر للحزب الاشتراكي، الانصهار النهائي للأحزاب الإقليمية الثلاثة (الملكية، غاليسيا، أراضي الاحتلال الألماني سابقاً). وقد تشكل حزب اشتراكي بولوني متحانس ظاهراً. إلا أنه ظهر فيه، فوراً، اتجاهان سياسيان. فقد وقف الجناح اليساري للحزب (كفاينسكي، بوزاك، زاريمبا) ضد سياسة بيلسودسكي المعادية للسوفيات. إلا أن الاتجاهات اليمينية (داجنسكي، نيلدزالفوسكي، بارليكي) هي التي انتصرت. وقد كان الحزب الذي ينادي، رسمياً، باتجاهات سلمية وبمبدأ حق تقرير المصير للأوكرانيين والروس البيض، كان هذا الحزب يدعم، في الواقع، تصورات بيلسودسكي "الاتحادية"، وهي تصورات ترمي إلى تقسيم الجمهورية السوفياتية الفتية وضم قسم كبير من الأراضي الأوكرانية والبلوروسية-الليتوانية. وكان داجنسكي يحتل، في الحكومة الائتلافية التي شكلت خلال حرب ١٩٢٠، منصب نائب رئيس مجلس الوزراء.

وكان الحزب الشيوعي، من جهته، يقف، منذ البداية، بوضوح ضد سياسة العدوان حيال روسيا السوفياتية وفضح التحالف بين بيلسودسكي وقوى الثورة المضادة الروسية. إلا أنه كان هناك، داخل الحزب نفسه، مناقشات. فقد كان قسم هام من الشيوعيين البولونيين المقيمين في روسيا

والذين كان يقودهم جوليان ليتشينسكي وجوليان أونزليشت، يؤيد الحرب الثورية ويعارض اتفاقاً مع بولونيا. ونحت تأثير هذه المجموعة، أذاع الحزب الشيوعي البولوني، عام ١٩١٩، تصريحاً يقول إن "المساعدة المسلحة من العروليتاريا الروسية... لن تكون غزواً بل، ببساطة، تحقيقاً فعالاً لشعارات تضامن العروليتاريا الثوري". وبالمقابل، كان ج.مارتشيفسكي الذي كان، عام ١٩١٩، الرائد الرئيسي للمفاوضات البولونية- السوفياتية يرى أنه لم يكن يمكن إدخال النظام الشيوعي بالقوة المسلحة ضد إرادة الشعب. وعندما وقع، عام ١٩٢٠، بعد حملة بيلسودسكي على كييف (دون نجاح)، المحرم المضاد السوفياتي، أعلن الشيوعيون، في بيلستوك التي احتلها الجيش الأحمر، حكومة شيوعية مؤقتة سميت "اللجنة البولونية الثورية المؤقتة"، كان على رأسها جوليان مارتشيفسكي. وفي الوقت نفسه، أذن واحد من أبرز مناضلي الحزب الشيوعي البولوني، هنريك شتاين- دومسكي، في مقالته التي نشرها جريدة **العالم الأحمر الألمانية**، انتهاك الجيش الأحمر للحدود الإثنوغرافية لبولونيا، وعارض الثورة بالاحتلال.

النظام البرلماني (١٩٢٢-١٩٣٠)

على الرغم من أغلبية يمينية، أقر الدييشت، في آذار ١٩٢١، دستوراً مستلهماً من النموذج الموسمي الفرنسي: نظام حكم برلماني وضمان الحقوق الديمقراطية لكل المواطنين. إلا أن الأمر كان خلاف ذلك تماماً من حيث الممارسة. فقد كانت سياسة التحديدات والتمييزات الحقوقية المتناقضة، غالباً، تناقضاً فاضحاً مع الدستور هي السياسة التي كانت تمارسها الحكومة حيال اليسار (منع الحزب الشيوعي البولوني)، وخاصة

حيال الأقليات القومية (الأوكرانيين، الروس البيض، اليهود، الألمان) التي كانت، مع ذلك، تمثل أكثر من ٣٥٪ من السكان.

وقد حملت انتخابات الدييت ومجلس الشيوخ، عام ١٩٢٢، الانتصار إلى اليمين الذي أحرز ٣٠٪ من الأصوات. إلا أن أول رئيس للجمهورية كان مرشح اليسار البروفسور غابريل ناروتوفيتش. وعند ذلك، انصرفت الديمقراطية الوطنية التي أحبطتها هزيمتها إلى حملة عنيفة ضد ناروتوفيتش بذريعة أنه انتخب بأصوات الأقليات القومية، وخاصة بأصوات النواب اليهود. وقد قتل متعصب ديمقراطي وطني الرئيس ناروتوفيتش وسط مناخ المزاودة المستمرة في صحافة اليمين.

وقد خضض الاستقرار السياسي لنظام الدولة الجديدة الدور السياسي ليليسودسكي الذي كان قد مارس، حتى عام ١٩٢٢، وظائف رئيس الدولة بصورة شبه ديكتاتورية. وعندما تبين أن الحكومة التي شكلت، ضد إرادته، برئاسة فينسنتي فيتوس عن كونها من اليمين - الوسط، انسحب من الحياة السياسية الرسمية. ولكنه استمر، لتأكيد من دعم قسم من الجيش ومن دعم اليسار، في ممارسة ضغط كبير على الوضع الداخلي في البلاد.

وحمل الاستقرار السياسي إلى المستوى الأول المسائل الاجتماعية - الاقتصادية. فقد أُنهكت الحروب بولونيا وخربتها، ولم تكن تملك رؤوس أموال لإعادة إعمار البلاد. وزادت السياسة القومية لحكومات اليمين الاضطراب الداخلي وأثارت نزاعات قومية. وكان الإصلاح الزراعي هو المسألة الأساسية في بلد يعيش ٧٠٪ من سكانه في الأرياف ويعيشون من الزراعة. ولكن نفوذ الأرستقراطية ملاكة الأراضي كان يلجم مبادرات اليسار والأحزاب الفلاحية في هذا المجال. وكانت البطالة والبرس شديدين في المدينة كما في الأرياف. وتفاقم الوضع، فضلاً عن ذلك،

بالتضخم المتسارع منذ عام ١٩٢٣. ولم ينجح إصلاح ١٩٢٤ المالي في تحسين الحالة الاقتصادية للبلد بصورة ذات دلالة.

وكان الوضع الكارثي للجماهير العمالية قد سبب، عام ١٩٢٣، موجة إضرابات ومظاهرات عاطلين عن العمل. ففي تشرين الثاني، أعلن الحزب الاشتراكي الإضراب العام: وردت الحكومة بإعلان حالة الطوارئ. وفي ٦ تشرين الثاني، كانت كراكوفيا وبوريلاف مسرح فتن دامية. وقد أنزل الجيش في هذه المناسبة، ولكن بعض فصائله انضمت إلى العمال. وأرغمت حكومة فيتوس على بعض التنازلات، ولكن مكانتها اهتزت من جراء ذلك.

وكان الموقف الصعب من وجهة النظر الاقتصادية وسياسة اضطهاد الأقليات القومية يجعلان العلاقات أقرب إلى الحدة على التحوم الشرقية. وفي حين كانت ملايين الفلاحين الأوكرانيين والروس البيض تعاني من عدم امتلاك أرض، وفي حين كانت هذه الأخيرة تنتمي، في غالبيتها، للنبل البولنديين، قررت الحكومة استعماراً عسكرياً للتخوم. ولجأ القوميون الأوكرانيون إلى عمل إرهابي معاد للبولنديين. وفي الوقت نفسه، شوهه نشاط متصاعد للمنظمات الجماهيرية ذات الطابع الاجتماعي - الراديكالي، بل القريب من الشيوعية. وسجلت الأهمية الخاصة لـ "هرومادا" البلوروسية ("الكومونة") ونفوذ الحزب العمالي الأوكراني سيل - روب.

وكانت العلاقات بين الحكومة واليسار ممضي من سيء إلى أسوأ. فقد قرى الحزب الاشتراكي، في تلك المرحلة، نفوذه لدى المؤسسات البلدية وصناديق التأمينات الاجتماعية. ولكن سياسة قيادة الحزب المبالغية في اعتدالها والمعادية للشيوعية تسببت في انشقاقات مجموعات أكثر يسارية. وفي هذه المرحلة، أيضاً، وقع تنامي نفوذ الحزب الشيوعي الذي عانى، بين ١٩٢١ و ١٩٢٣، تطورا سياسيا وتكتيكيا هاما. فقد عهد بقيادة الحزب

الذي كان، حتى ذلك الحين، فرعاً من الأهمية الثالثة إلى مجموعة من المعتدلين يقودها فارسكي وكوزوتسكا وهورفيتز - فاليتسكي. وهكذا أيد الحزب الشيوعي البولوني مبدأ استقلال الدولة. وتبنى برنامجاً أكثر واقعية في الموضوع الزراعي منادياً بضرورة توزيع الأراضي التي يملكها كبار ملاكي الأراضي. وعلى الرغم من اللاشريعة التي كان فيها، وضع قوائم انتخابية لانتخابات البرلمان وحصل على ١٣٢ ألف صوت، أي على مقعدين نيابيين. وفي عام ١٩٢٢، تأسست **الرابطة الشيوعية للشعبية البولونية**. واكتسب الشيوعيون شعبية لدى الأقليات القومية. وهكذا انضم الجناح اليساري من **البروند** إلى الحزب الشيوعي البولوني. وخلقت، أيضاً، منظمات مستقلة: الحزب الشيوعي لأوكرانيا الغربية والحزب الشيوعي ليلوروسيا الغربية. وبالفعل، كان الحزب الشيوعي البولوني يعترف بحق الروس البيض والأوكرانيين في تقرير مصيرهم. وقامت قيادة الحزب، أيضاً، ببعض المبادرات الرامية إلى التعاون مع اليسار غير الشيوعي.

إلا أن الحزب الشيوعي البولوني، كمعظم الأحزاب الشيوعية، كان ممزقاً بالصراع الداخلي المستوحى، إلى درجة كبيرة، من الكومنترن والذي كان مصلوه مسائل غير بولونية.

ففي صراع الاتجاهات بين تروتسكي وثلاثي ستالين - زينوفيف - كامنيف، الذي اندلع عام ١٩٢٢، وقف الحزب البولوني، مثل "شقيقة" الألمان والفرنسي، مع تروتسكي. إلا أن ستالين وزينوفيف كانا يريدان أن يزول أنصار تروتسكي أو يتم تخييدهم، على الأقل، قبل المؤتمر الرابع للكومنترن والأهمية (حزيران ١٩٢٤). فكانت قيادة الحزب الشيوعي البولوني، إذن، موضع هجمات شرسة من مجموعة على يسار الحزب يقودها لانسكي. ووصلت "لجنة بولونية" أنشأها الكومنترن إلى إيحاء

تسوية بين الفئات المتنازعة. وكانت نتيجة ذلك أن وجد الحزب الشيوعي البولوني نفسه خاضعا، كليا، لقيادة الكومنترن الستالينية. ولكن ستالين لم يفر، قط، للحزب الشيوعي البولوني دعمه لتروتسكي. وفي شروط أزمة اقتصادية متنامية، نفذ جوزيف يلودسكي، في أيار ١٩٢٦، انقلابا أسقط حكومة وسط اليمين، حكومة فيتوس وحمل الرئيس فوتشيتشوفسكي على الاستقالة. فبعد ثلاثة أيام من الصراع المسلح، انتصر ييلسودسكي المدعوم من حملة اليسار. فقد أعلن الحزب الاشتراكي والنقابات التي كان يسيطر عليها الإضراب العام. وشل عمال الخطوط الحديدية نقلات قوى الجيش الموالية للحكومة. وضمن هذه الظروف، أرغمت حكومة فيتوس على الاستسلام. وقد دعمت الأقليات القومية، بدورها، انقلاب ييلسودسكي.

وفي برهة هذا المنعطف التاريخي، انحاز الحزب الشيوعي البولوني إلى ييلسودسكي. وبالفعل، كان لحكومة فيتوس طابع رجعي ومعاد للعمال بشكل واضح. وعلى الرغم من أوهام عودة الحزب الشيوعي البولوني إلى الشرعية وعفو سياسي واسع سرعان ما تبددت، فإن الكتل البرلمانية اليسارية المتطرفة قررت، مع ذلك، دعم ترشيح ييلسودسكي لرئاسة الدولة. ويمكن أن نقول إن موقف الحزب الشيوعي البولوني كان مدفوعا بموقف الجماهير العمالية التي وقفت ضد الحكومة وإلى جانب الانقلاب.

وبالمقابل، نظرت موسكو إلى هذه القضية بصورة مختلفة. فقد أثار نبأ دعم الحزب الشيوعي البولوني "أسوأ أعداء السوفييات" عاصفة حقيقية. وبعد بضعة أيام، وصف ستالين تكتيك قيادة الحزب البولوني بأنها "خطيئة خطيرة للغاية". وكانت "خطيئة أيار" هذه ذريعة هجمات دائمة من جانب مجموعة لنسكي التي كانت تمثل مواقف الكومنترن. وأثناء المؤتمر الرابع للحزب، عام ١٩٢٧، جرت، خلال ثلاثة أشهر، مناقشات حامية بين الأغلبية التي كان يمثلها فارسكي وكوزوتسكا وأقلية لنسكي.

وكما في عام ١٩٢٤، فرض الكومنترن وساطته على "المتحارين". وأبعد فارسكي عن اللجنة المركزية. وضم ممثلان للكومنترن- دميري مانويلسكي وأوتو كوزين- إلى قيادة الحزب الشيوعي البولوني كعامل مراقبة ومشورة. وفي عام ١٩٢٩، جردت فئة الأغلبية من كل نفوذ، في حين أمسكت أقلية لنسكي "للتعصبة" بزمam السلطة داخل الحزب. وعلى الرغم من هذا، استمر الصراع بين اليساريين الشيوعيين. وفي الثلاثينات، أجرى الكومنترن، بذرائع متنوعة، تطهيرات عديدة في الحزب الشيوعي البولوني. ففي عام ١٩٣٢، أبعاد إيزاك دويتشر لانتقاده موقف الشيوعيين الألمان حيال الاشتراكية الديمقراطية. وفي عامي ١٩٣٧-١٩٣٨، اعتقل مئات من الشيوعيين البولونيين المقيمين في الاتحاد السوفياتي وأعدموا. وكان بينهم قادة اتجاه "الأغلبية"، وكذلك قادة من الأقلية: فارسكي، كوزوتسكا، هورفيتز-فالتسكي، لنسكي وآخرون، ووضعت أسمرهم في معسكرات اعتقال. وفي أيار ١٩٣٨، حل الكومنترن الحزب الشيوعي البولوني بتهمة كونه قد ترك "استفزازين وعملاء للفاشية البولونية" يدخلون فيه.

مسنوات النظام الاستبدادي (١٩٣٠-١٩٣٩)

سرعان ما غيب انقلاب بيلسودسكي آمال اليسار الذي كان يدعمه. فقد تبين أن بيلسودسكي كان يسعى إلى الاتفاق مع الطبقات المالكة ومع تجمعات المحافظين السياسية، وأن هدفه الأساسي كان تصفية النظام البرلماني وتشديد ديكتاتوريته الشخصية. فخلال انتخابات ١٩٢٨، أسست الحكومة حزبا الخاص للسمى "الكتلة اللاهزية للتعاون مع الحكومة". وقد حصلت الكتلة على ٣٠٪ من الأصوات. إلا أنه كان هناك تزايد محسوس لنفوذ اليسار، وخاصة الشيوعيين.

وأثارت سياسة الحكومة معارضة اليسار غير الشيوعي، وكذلك معارضة خصومها الجدد، الوسطيين. وقد انتخب قائد الحزب الاشتراكي، داجنسكي، بأصوات المعارضة للوحدة، في منصب "مارشال" الدييت. وفي عام ١٩٣٠، تأمس "يسار الوسط" - وهي كتلة برلمانية تضم ست أحزاب من المعارضة للدفاع عن الدستور والنظام البرلماني.

وردت الحكومة بالعنف. ففي آب ١٩٣٠، عمدت إلى حل مجلسي البرلمان قبل انتهاء ولايتهما. وفي الوقت نفسه، اعتقل السياسيون من قادة المعارضة الذين سجنوا في قلعة بريست. وتعرض السجناء الذين كان بينهم رئيس الوزراء السابق ووزراء سابقون آخرون للتعذيب. وأصبحت السياسة حيال الأقليات القومية أشد قسوة أيضا. وكان للإجهاد الدامي للأوكرانيين صدى كبير في الرأي العام. وكانت أحداث ١٩٣٠، في الواقع، انقلابا جديدا ليلسودسكي، ألغى النظام البرلماني في بولونيا.

وحملت انتخابات البرلمان، في خريف ١٩٣٠، التي جرت في جو من العنف وخرق الدستور، أخيرا، إلى الحكومة الأغلبية للرغوب فيها. وكان الأمر يدور، في الحقيقة، حول ديكتاتورية للمارشال بيلسودسكي الذي أقعده المرض وغدا غريب الأطوار، ولكنه كان يحرص على الاعتراف بالمظاهر البرلمانية. وفي بداية ١٩٣٤، جرى توقيع ميثاق عدم اعتداء مع الألمان. وكانت السياسة البولونية قد دخلت، بإدارة بيك، طور التعاون مع الدولتين الفاشيتين.

وفي نيسان ١٩٣٥، أقر الدستور الجديد والصيغ الانتخابية التي كانت تتخذ طابعا شبه فاشي. وكانت أحزاب المعارضة الشرعية محرومة من التمثيل في البرلمان. وانتهت انتخابات الدييت ومجلس الشيوخ إلى فشل ساحق للحكومة - فقد قاطع الانتخابات أكثر من نصف الأشخاص المؤهلين للاقتراع.

وفي أيار ١٩٣٥، مات للارشال بيلسودسكي. وسجلت وفاته التحلل التدريجي للمعسكر الحاكم إلى عدة تجمعات متعادية. وأخيرا، كان الرئيس موتشيسكي هو الذي انتصر بمساعدة الجنرال رينلز - سيمبلي، المرشح للديكتاتورية الجديدة.

ووطدت أزمة سنوات ١٩٢٩-١٩٣٤ الاقتصادية اتجاهات الجماهير العمالية إلى المعارضة. إلا أن وضع الحركة العمالية لم يكن يشجع، أبدا، توطدا لليسار. وكما في بلدان أخرى، كانت قيادة الحزب الشيوعي البولوني المتعصبة تتعامل مع الاشتراكيين بوصفهم العدو الرئيسي مطلقا عليهم اسم "الاشتراكيين الفاشيين". وفي هذه البرهة التي كانت الحكومة تهاجم، فيها، يسار الوسط، بقي الحزب الشيوعي البولوني على الحياد، وذلك حسب الاضروحة التي تقول إن الأمر كان يدور حول صراع بين مجموعتين فاشيتين. هذا الموقف، وكذلك الوضع في الاتحاد السوفياتي، كانا يولدان عداء متناميا للشيوعية لدى أغلبية أعضاء الحزب الاشتراكي.

واتجه انتصار المظلية في ألمانيا واشتداد التأثيرات الفاشية في بولونيا إلى توحيد جبهة العمل في أحزاب اليسار. وهكذا توطدت النقابات اليسارية. وكانت لاتفاقيات عملية بين الشيوعيين والاشتراكيين، أحيانا، نتائج هامة. ففي الانتخابات البلدية في لودز عام ١٩٣٦، مثلاً، أحرزت الجبهة الشيوعية- الاشتراكية المشتركة انتصارا واضحا، وهكذا كسب الاشتراكيون بلدية المدينة البولونية الثانية. فلاحظ، إذن، خلال السنوات الأخيرة للجمهورية الثانية، سيطرة تطرف لأقسام هامة من المجتمع. وقد كان الأمر يدور حول تقوية المعارضة ضد التحويل الفاشي لحياة البلاد الداخلية وضد سياسة الحكومة الخارجية الموالية للهتلرية. ولكن هذه المحاولات بقيت دون تأثير على مجرى الأحداث.

الفهرس

الجزء الثالث

٣	المدخل
	الاتحاد السوفيتي
٢٣	الجزء الثالث - القسم الأول
	من ١٨٧٥ - ١٩١٨
	الفصل الأول:
٢٥	بناء مجتمع اشتراكي: الاتحاد السوفياتي
	الفصل الثاني:
٩٥	الأممية الثالثة
	القسم الثاني
	الاشتراكية الأوروبية
١٥٩	بين ١٩١٨ و ١٩٤٥
	الفصل الأول:
١٦١	الاشتراكية في بريطانيا
	الفصل الثاني:
٢٢٥	الاشتراكية في بلدان الشمال
	الفصل الثالث:
٢٣٩	الاشتراكية الإيطالية

الفصل الرابع :

٢٧٣

الاشتراكية في ألمانيا

الفصل الخامس :

الاشتراكية في أوروبا الوسطى :

٣٢٧

المجر، النمسا، تشيكوسلوفاكيا

الفصل السادس :

الاشتراكية في الدول الثانوية لأوروبا الغربية :

٣٦٧

بلجيكا، هولندا، سويسرا

الفصل السابع :

الاشتراكية في الشرق والجنوب الشرقي الأوروبيين :

٣٩٥

البلقان، وبولونيا

۲...۱/۳/۱۵۲...

ليست الاشتراكية جديدة؛ فقد يكون عمرها
عمر الإنسان. وكذلك الظلم والبحث عن العدالة إلا
أنها بقيت تصوراً طويلاً عن عباقرة من مقياس
أفلاطون وجان جاك روسو.. وغيرهما أنفسهم حتى
القرن التاسع عشر حيث بدأ مفهومها يصير إجرائياً
مع برودون وهوريه وغيرهما.

هذه الإجرائية أخذت شكلها الأدق والأكثر
علمية مع ماركس وأنكليز والقيادات الشيوعية في
القرن التاسع عشر والعشرين؛ وسوف تنهض في
السنوات المقبلة من الكبوة التي أصابتها مع انهيار
الاتحاد السوفييتي على الخصوص. إن التفاوت في
الثروات يصير اليوم بمثابة فضيحة إنسانية.

فالكتاب هذا بأجزائه الخمسة والذي يسعد
وزارة الثقافة أن تقدمه لقرائها يدعو حقاً إلى
التفكير، لا لأنه يؤرخ لمفهوم الاشتراكية وحسب، بل
يرسم ملحمة صراع الإنسان مع الظلم.

الطبعة وفز اللؤلؤ مطابع وزارة الثقافة

دمشق ٢٠٠١

في الأقطار العربية مائة

٤٥٠ ل.س.

سعر النسخة داخل القطر

٢٢٥ ل.س.

